رحلة العمر

مصر وأمريكا.. معارك الحرب والسلام





السفير
عبد الرءوف الريدي





رحلة العمر

مصر وأمريكا.. معارك الحرب والسلام

السفير

عبد الرءوف الريدي



العنوان:

رحلة العمر

مصر وأمريكا.. معارك الحرب والسلام

تأليف:

السفير عبدالرءوف الريدي

تصميم الغلاف:

حسين الشحات

إشراف عام:

داليا محمد إبراهيم

الترقيم الدولي: 977-14-4240-6

رقم الإيداع: 2010/10324

الطبعة الأولى: يناير 2011

تليفون: 33466434 - 33472864 02

فاكس: 33462576 02

خدمة العملاء: 16766

Website: www.nahdetmisr.com

E-mail: publishing@nahdetmisr.com



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

21 شارع أحمد عرابي -

المهندسين - الجيزة

إلى فريدة الحبيبة

رفيقة الطريق في رحلة العمر



رحلة العمر

مصر وأمريكا..

معارك الحرب والسلام



صورة الوالد.. الحاج السيد شعبان الريدي (1885 - 1963)

وقد رافقتني هذه الصورة طوال رحلة العمر



صورتي طالبًا بالسنة الأولى في مدرسة دمياط الابتدائية



صورتي بين أفراد من العائلة عام 1941



صورتي بالسنة الثانية الابتدائية بحديقة مدرسة دمياط الابتدائية عندما
كان ارتداء الطربوش إجباريًا
(الأول من الصف الأول بأقصى اليسار)



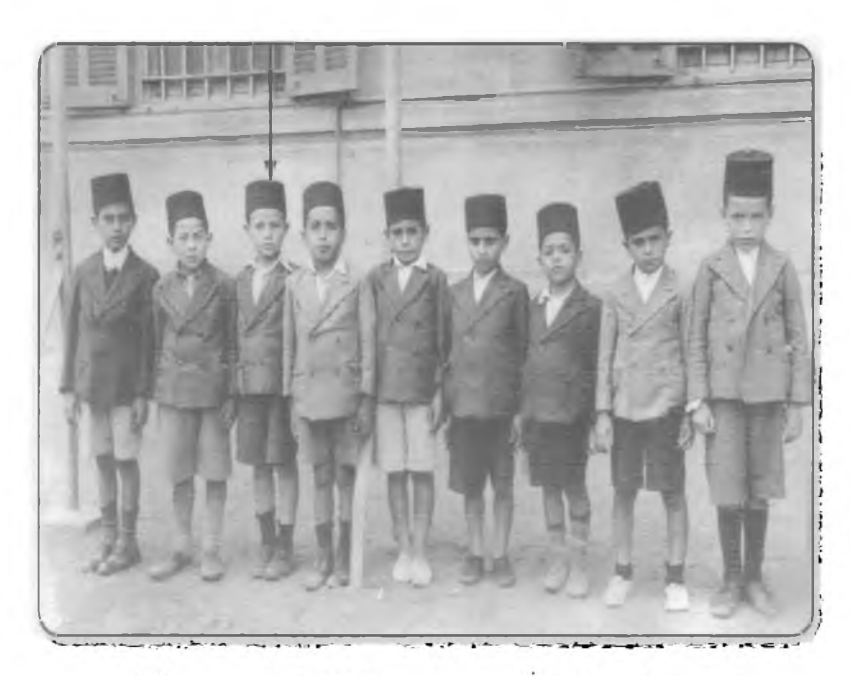
فريق الكشافة

أقصى اليمين من الصف الأمامي (عام 1943) - مدرسة دمياط الابتدائية



السنة الثانية بمدرسة دمياط الابتدائية (فرقة القسم المخصوص) بالملابس الرياضية

على يمين الأستاذ إبراهيم عبد العاطي مدرس «الألعاب» أي «التربية البدنية»



مجموعة من زملاء فصل أولى ابتدائي مدرسة دمياط الابتدائية عام 1940، وأنا الثالث من اليسار



بلاج رأس البر في الأربعينيات



صورة «عشة» في الفترة التي كانت البيوت في مدينة رأس البر تتكون من عشش من البوص والجريد والأخشاب ويتم تركيبها في أول الصيف وتفكيكها في آخر الصيف من كل عام



صورة فندق كريستال بالاس الذي نزلت فيه الملكة نازلي والدة الملك فاروق وبناتها لقضاء الصيف عام 1942، وكان لهم شاطئ خاص في أول طريق «عزبة البرج - بورسعيد» الساحلي



مجموعة من صيادي عزبة البرج ومعهم أحد خفر السواحل (بالطربوش) يحيطون بأحد الدرافيل التي كانت موجودة بكثرة في منطقة البوغاز بين عزبة البرج ورأس البر، والدرفيل هو صديق الصياد... وإذا وقع في الشباك يعاد إلى الماء



لوحة رسمها الفنان سامي الريدي لمنظر سفن صيد السردين وهي عائدة من رحلة الصيد وقد نشرت شباك صيد السردين على صواري السفن



أمام معمل العلوم في فناء المدرسة - مدرسة دمياط الثانوية - فبراير 1949

من اليسار، كمال خشبة - عبدالرءوف الريدي - كمال الجمّال - علي حسن الألفي - شاكر عبدالسلام موسى - عبدالوهاب شبانة



هيئة تحرير مجلة دمياط الثانوية، 1950

في الوسط الأستاذ محمود أمين ناظر المدرسة وعلى يمينه الأستاذ محمد الصعيدي (مدرس اللغة العربية) وأقف على يمينه باعتباري رئيس التحرير وعلى يساره الأستاذ جمال عبد الرازق (أستاذ اللغة الإنجليزية)



صورة التخرج من كلية الحقوق - جامعة القاهرة عام 1954



متسلماً شهادة التدريب على أعمال الأمم المتحدة من سكرتير عام الأمم المتحدة داج همرشولد (1957)



عدد مجلة تايم الأمريكية في 12 نوفمبر 1956 وعلى الغلاف تظهر صورة الرئيس أيزنهاور مرشح الحزب الجمهوري لرئاسة الولايات المتحدة للمرة الثانية وإلى جانبه نائبه ريتشارد نيكسون.. وقد جرت الانتخابات أثناء العدوان الثلاثي الذي قامت به بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر وعارضه الرئيس أيزنهاور بقوة دون أن يلتفت للوبي اليهودي.. وفي الأعلى صورة جلسة مجلس الأمن التي صوت فيها المندوب الأمريكي ومعه المندوب السوفيتي ضد إنجلترا وفرنسا اللتين استخدمتا الفيتو ضد المشروع الأمريكي وأظهر في الصف الخلفي في المجلس وإلى جانبي المرحوم الزميل عادل طلعت



السفير عمر لطفي مندوب الجمهورية العربية المتحدة وخلفه وزير مفوض محمد زكي قناوي وأجلس خلفه وخلفي الزميل أحمد عراقي سفير مصر في باريس بعد ذلك، وبجلس في الصف الأمامي الرفيق زورين نائب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي وعلى يمين عمر لطفي يجلس مندوب إنجلترا سير بيرسون ديكسون ثم هنري كابوت لودج مندوب أمريكا في اللجنة السياسية الأولى الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1958



عضوا بوفد الجمهورية العربية المتحدة باللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة بعد إعلان الوحدة مع سوريا.. د. محمود فوزي وزير الخارجية ثم السفير عمر لطفي مندوب مصر الدائم ثم سكرتير أول محمد رياض ثم سكرتير ثالث عبد الرءوف الريدي، ولا يبدو على أي منهم حماس لمتابعة المناقشة



NEW YORK'S NEEDIEST CASES; SECTIO

w York Times.

NEW YORK, SUNDAY, DECEMBER 13, 1959.

WHILE U. N. VOTE WAS COUNTED: Some of the delegates chatting yesterday at session of the General Assembly's Political Committee. From the left, in foreground, are Prof. Enrique Rodriguez Fabregat, Uruguay; Henry Cabot Lodge, United States; Miss A. M. Warbur Britain; Omar Loutfi, United Arab Republic, and V. Kuznetsov of the Soviet Union. They were among seventy-four who voted for a panel on space

جريدة نيويورك تايمز (الصفحة الأولى) بتاريخ 1959/12/13 أثناء جلسة اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة لإنشاء لجنة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ويظهر في الصورة من اليمين كوزنتزوف نائب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي ثم السفير عمر لطفي مندوب الجمهورية العربية المتحدة وأجلس خلفه وهو يتحدث إلى مندوبة إنجلترا وعلى يمينها هنري كابوت لودج مندوب الولايات المتحدة الدائم وجاء إنشاء هذه اللجنة بعد إطلاق القمر الصناعي الأول (سبوتنيك) بواسطة الاتحاد السوفيتي عام 1957



The New York Times.

NEW YORK, FRIDAY, OCTOBER 26, 1962

DY AGREES TO TALKS ON THANT
HCHEV ACCEPTS IT; BLOCKADE GO
N TANKER INTERCEPTED AND CL

SON SHOWS PHOTOS OF CUBAN BASES

الجلسة التاريخية لمجلس الأمن لبحث أزمة الصواريخ الكوبية والتي رأسها السفير محمود رياض مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة يوم 25 أكتوبر 1962 ويظهر فيها أدلاي ستيفنسون مندوب أمريكا متحدثًا عن وضع الاتحاد السوفيتي لهذه الصواريخ في مواقع لا تبتعد أكثر من 90 ميلاً عن الولايات المتحدة. وأظهر في الصورة خلف السفير محمود رياض وبين المستشار إسماعيل فهمي وزير الخارجية فيما بعد والمستشار محمد رياض وزير الدولة للشئون الخارجية فيما بعد. وظهرت هذه الصورة في الصفحة الأولى من جريدة نيويورك تايمز يوم 26 أكتوبر 1962



في مكتبي بالبعثة الدائمة بنيويورك مع المستشار محمد رياض (وزير الدولة للشئون الخارجية فيما بعد) والمستشار أمين سامي الذي أصبح سفيرًا في عدد من العواصم



عام 1963 في زيارة المحمية الطبيعية بمنطقة Yellow Stone National Park في ولاية وايومنج وفي الخلف جبال التيتان المشهورة



فريدة (زوجتي) أولى الأحفاد يحملها جدها حافظ بك الوكيل
وخلفهما والدها عبدالواحد الوكيل ووالدتها سميحة السماع



فريدة (زوجتي) مع جدها حافظ بك الوكيل في جزيرة الوكيل
على نهر النيل فرع رشيد قرب دسوق (محافظة كفر الشيخ)



احتفال عيد العلم في عام 1964 الذي درج الرئيس عبدالناصر على حضوره لتكريم المتفوقين. وتظهر فريدة التي كانت من أوائل الثانوية العامة عام 63 لتأخذ دورها لتلقي شهادة التكريم من الرئيس



أجلس وفريدة أثناء حفل الخطوبة بين حماي الأستاذ عبدالواحد الوكيل وحرمه السيدة سعيدة السماع ـ مارس 1966



في عام 1966 السعيد.. يوم الفرح مع فريدة.. 25 أغسطس 1966



نوفمبر 1966

خلف الرئيس عبد الناصر والرئيس السادات في الاجتماع الثلاثي لقادة عدم الانحياز؛ الرئيس عبد الناصر، ورئيس يوغوسلافيا مارشال تيتو، وأنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند، في نيودلهي



نوفمبر 1967 العام الحزين

في قاعة مجلس الأمن أثناء التشاور بين وزير الخارجية محمود رياض ومندوب الهند بارثاساراثي تمهيداً لصدور القرار التاريخي رقم 242 في 22 نوفمبر 1967 في أعقاب الحرب- الكارثة في يونيو 67... وفي الصورة من اليسار إلى اليمين السفير محمد، عوض القوني المندوب الدائم ومحمود رياض وزير الخارجية وأقف على يساره ثم السفير إسماعيل فهمي (وزير الخارجية فيما بعد) ويظهر «الهمّ» بادياً على وجوه الجميع



ابنتنا ندى تضع قبلة على وجه جدها الأستاذ عبدالواحد الوكيل وهي أثمن هدية يمكن أن يتلقاها الجد من أحفاده، وهو ما يبدو واضحًا على وجهه



ابنتنا ندى تخطو أولى خطواتها على جبال الألب في مدينة بلاناشو الجبلية المجاورة لجنيف



ابنتانا ندى وسلمى تقفان في شرفة الشاليه بقرية بلاناشو الجبلية القريبة من جنيف



تقديم أوراق اعتمادي للرئيس ضياء الحق في يوليو 1979 بمقره في قيادة الجيش الباكستاني
حيث كان يحتفظ بمنصبه كرئيس لأركان القوات المسلحة إلى جانب منصب الرئيس



الرئيس برهان الدين رباني رئيس جمهورية أفغانستان والذي جاء لزيارتي
في فترة عملي كسفير في واشنطن عام 1988، وتعود صلتي بربانى إلى فترة
عملي في باكستان عام 1979، وهو نفس العام الذي بدأت فيه المقاومة الإسلامية
ضد السوفيت، وكان رباني أحد أهم أقطابها



أقدم أوراق اعتمادي كمندوب دائم لمصر لدى الأمم المتحدة بجنيف إلى سنيور كوتافاني
رئيس المقر الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف - سبتمبر 1980



مصافحا الملك خوان كارلوس ملك إسبانيا أثناء زيارته وحرمه
لقصر الأمم المتحدة في جنيف عام 1983



فريدة وابنتنا ندى في قرية فرييه الجبلية القريبة من جنيف - يناير 1971



صورتي مع الصديق جورج أبي صعب نحمل زلاجات التزحلق على الجليد في قرية شونريد
في جبال الألب السويسرية



مع فريدة في الجبل - شتاء عام 83

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

لعبت مصادفات الأيام الدور الرئيسي في رحلة العمر.

كانت البداية في تلك القرية الوديعة على ساحل المتوسط في ثلاثينيات القرن الماضي والتي جاءت الحرب العالمية الثانية في أواخرها.

لم تكن عزبة البرج تعرف استخدام الكهرباء، كما لم تكن القوارب التي تعتمد عليها حياتها في البحر والنهر تعرف سوى الشراع وسيلة لتسيير هذه السفن إلى موانئ الشام وإلى الأناضول في تركيا، أو في الصيد.

كان فيضان النيل هو المتغير الوحيد الذي يأتي في شهر أغسطس من كل عام جارفًا بقوة مياهه المختلطة بالطمي إلى البحر عبر المصب فيأتي الخير العميم في البحر والبر؛ يأتي السردين في جزر عائمة، ويأتي السمان في أسراب مهاجرة، وينضج البلح على النخيل. ما لبثت أن تغيرت هذه الظاهرة التي استمرت عبر القرون، ففي خلال عقد أو عقد ونصف أصبحت القوارب تعمل بالموتور وليس بالشراع.. ودخلت الكهرباء إلى البيوت والمحال وجرت المياه في المواسير ثم – وهذا هو الأخطر – توقف الفيضان عن المجيء بعد بناء السد العالي في أوائل الستينيات.

كان على الشاطئ المقابل لبلدتنا مدينة يتم بناؤها وتفكيكها مرة كل عام.. كانت بيوتها تصنع من البوص والغاب والأكياب وألواح وقوائم خشبية بسيطة لتكون مصيفًا جميلًا ذا هواء فريد في نقائه وفي نسيمه، فما لبث أن تغير حال هذه «المدينة» البدائية أيضًا بعد أن غزتها الخرسانة المسلحة في أوائل الستينيات، فلم تعد رأس البر كما عرفناها وكما سجلها ووصفها الرحالة القدامى.

وهكذا انتهت حقبة دامت لقرون لتبدأ حقبة أخرى على بقعة من أرض مصر.

عشت أيضًا وأنا في مقتبل الشباب لأرى مصر وهي تودع حكم أسرة محمد علي الذي استمر لمائة وخمسين عامًا لتدشن النظام الجمهوري بقيام ثورة 23 يوليو عام 1952.

جئت مع زملائي طلبة مدرسة دمياط الثانوية في رحلة إلى القاهرة عام 1945 وأثناء وجودنا في العاصمة وقع حادث هزّنا كما هز مصر من أقصاها إلى أقصاها، حادث اغتيال أحمد باشا ماهر رئيس وزراء مصر وهو يعبر البهو الفرعوني في مبنى البرلمان.. كان هذا الحادث هو نقطة البداية التي لفتت نظري - ابن الثالثة عشرة من العمر - ونظر غيري إلى ما يجري في مصر.. كان هذا الحادث هو أيضًا بداية الإعصار الذي اجتاح مصر كلها لأعوام سبعة حتى وقوع الثورة، اغتيال أحمد ماهر في عام 1945، ثم مظاهرات الطلبة والعمال احتجاجًا على مفاوضات رئيس الوزراء إسماعيل صدقي مع وزير خارجية بريطانيا إرنست بيفين عام 46 وصدور قرار بتقسيم فلسطين من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 47 وإرهاصات الصراع العربي الإسرائيلي ثم حرب فلسطين الأولى عام 48 ونتائجها وتداعياتها على الأوضاع السياسية في مصر واغتيال رئيس وزراء آخر هو النقراشي باشا ثم اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية عام 49 واغتيال مرشد الإخوان المسلمين حسن البنا، ثم مجيء وزارة الوفد وبدء عمليات الفدائيين وإلغاء معاهدة 36 عامي 50 و51 ثم حريق القاهرة 26 يناير 1952 ثم ثورة الضباط الأحرار في 23 يوليو من نفس العام وسقوط نظام الحكم، وكنت أثناءها في منتصف دراستي بكلية الحقوق جامعة القاهرة.

كان مشوار العمل أيضًا وليد صدفة الأيام. عندما تخرجت في كلية الحقوق عام 54 كانت حكومة الثورة قد قررت فتح أبواب العمل في الخارجية لأبناء الشعب على أساس الكفاءة ومبدأ تكافؤ الفرص والنجاح في امتحان المسابقة... وعندما التحقت بالخارجية عام 1955 كان هذا العام تحديدًا هو الذي انطلقت منه السياسة الخارجية لمصر عبد الناصر بعد التوصل لحل لقضية السودان عام 1953، ولقضية جلاء القوات البريطانية عن مصر عام 1954.

كان عام 1955 هو الذي بزغ فيه نجم الزعيم الجديد الذي أطل على المنطقة وعلى العالم من خلال مؤتمر باندونج في إبريل عام 1955، وبدأ ظهوره كواحد من القادة الكبار المؤسسين لحركة عالمية جديدة لتضامن الشعوب الآسيوية والإفريقية تسعى للسلام بعيدًا عن سياسة الأحلاف.

كان عام 1955 أيضًا هو الذي اختاره رئيس وزراء إسرائيل دافيد بن جوريون ليهاجم الجيش المصري في غزة متحديًا النظام الجديد في مصر وزعيمه الشاب.. وكان لهذا الحادث أثره الكبير في تحديد خيارات سياسة مصر التي قبلت التحدي، وقررت كسر احتكار السلاح والانفتاح على المعسكر الاشتراكي، وعبأت الشعوب العربية ضد مشروعات الهيمنة الغربية على المنطقة، وقد ظهرت الحاجة لإعادة تكوين الجهاز الدبلوماسي المصري بما يتواءم مع الحقبة الجديدة.

نقلت بعد التحاقي بالخارجية بعدة شهور إلى بعثة مصر لدى الأمم المتحدة بنيويورك حيث تسلمت العمل يوم 27 سبتمبر 1955 يوم الإعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية لمصر، وفي نيويورك بدأت عيناي تتفتح على أمريكا وعلى العالم، وكانت الأمم المتحدة هي المسرح الرئيسي لحركة السياسة الدولية آنذاك.

شاهدت معركة السويس بينما كانت المنظمة الدولية في عصرها الذهبي - عام 56 وعام 57.. كانت حرب السويس هي بداية حروب مصر عبد الناصر مع إسرائيل، وكان انتصار مصر واندحار القوى المعتدية هي لحظة انتهاء الزمان الاستعماري وبدء دفعة هائلة لشعوب العالم الثالث وكذلك بدء ازدهار فكرة القومية العربية، وأصبح عبد الناصر زعيمًا للعرب بلا منازع وقائدًا من قواد العالم الثالث الكبار وشخصية عالمية كبيرة.

لم يمر سوى عقد واحد من الزمان حتى جاءت حرب 67 الكارثية التي تؤرخ لحقبة أخرى في الصراع العربي الإسرائيلي وكان الرئيس عبد الناصر هو بطل مصر الستينيات، ثم جاءت حرب 73 التي ردت لمصر اعتبارها لتؤرخ لحقبة أخرى من تاريخ مصر والمنطقة وكان الرئيس السادات هو بطل مصر السبعينيات.

شاءت مصادفات الأيام أن أعمل في حقبتي عبد الناصر والسادات مع محمود رياض وزير خارجية مصر، ثم الأمين العام لجامعة الدول العربية وقد عملت معه في مواقع مختلفة طوال عقد الستينيات والتي كانت حرب 67 أخطر أحداثها، وجانبًا من السبعينيات ثم مع وزير الخارجية محمد حسن الزيات في حرب أكتوبر 1973 وشهدت في هذه الفترة تعامل مصر مع القوتين الأعظم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والدور الخطير الذي لعبه هنري كيسنجر في ترتيب شئون المنطقة بعد حرب أكتوبر المجيدة.

كانت حروب مصر مع إسرائيل التي استمرت لربع قرن (1948 - 1973) تحمل كل منها بذرة الحرب التالية لها وهو ما أوضحته في صفحات هذا الكتاب، أما الحرب الأخيرة وهي حرب 73 فقد حملت بذرة التحرك التاريخي للرئيس السادات عندما قرر أن يجعل من هذه الحرب آخر حروب مصر مع إسرائيل وقام بمبادرته الكبرى التي كانت بمثابة الزلزال في زيارته للقدس في نوفمبر 1977. كنت عضوًا في وفد الخارجية في مينا هاوس حيث كان أول لقاء لدبلوماسيين مصريين وإسرائيليين عقب زيارة الرئيس السادات للقدس مباشرة، ثم في القدس حيث كانت المواجهة بين بيجين رئيس وزراء إسرائيل، ومحمد إبراهيم كامل وزير الخارجية، ثم في ليدز في سكتلنده ثم في كامب دافيد في أغسطس - سبتمبر 1978، وقد كتبت وسجلت ما رأيت في هذه الأيام، ولم يكن ما كتبته مقتصرًا على الجانب الدبلوماسي بل حاولت أن أنقل صورة عن المشاعر وصراع الأفكار.

لقد شاهدت فترة التحولات الكبرى في مصر عبد الناصر والحركة التاريخية التي قادها في المنطقة باسم القومية العربية في أول محاولة في تاريخ العرب منذ قرون لتحقيق الوحدة، ثم كيف انهار الأمل وتبدد مع الأيام؛ كيف لمع الحلم يوم الوحدة مع سوريا في 22 فبراير 1958 وكيف تراجع بعد الانفصال في سبتمبر 1961 ثم هوى ضمن تداعيات حرب 67 الكارثية بتفاعلاتها وانعكاساتها وتأثيرها على جيلي وعليّ كواحد من شباب الدبلوماسية المصرية شاءت مصادفات الأيام أن يشهد هذه الأحداث التاريخية وأن ينفعل بها بطبيعة الحال.

لم أكن قريبًا من الرئيس السادات، ولكنني كنت قريبًا من الأحداث في فترة البحث عن السلام عقب زيارته للقدس، كما كنت قريبًا من وزراء خارجية ودبلوماسيين كبار عملوا معه - محمود رياض، الزيات، إسماعيل فهمي، محمد رياض، محمد إبراهيم كامل... وكنت جزءًا من صراع الأفكار بين الرئيس السادات ومؤسسة الخارجية؛ وفي كل ذلك لم أكتب فقط عن الجانب الدبلوماسي وما دار من حوارات في الغرف المغلقة، ولكنني سجلت أيضًا المشاعر الإنسانية التي كنا نعيشها وتهزنا في أعماق كياننا... مثل مشاعر لحظة ركوب الطائرة متوجهين لأول مرة لإسرائيل التي عاملناها كدولة عدو لأعوام وأعوام سابقة... والواقع أن تجربة العمل الدبلوماسي في حقبة الرئيس السادات كانت مشحونة بالمشاعر الإنسانية المتقدة والمعقدة في نفس الوقت، وقد

رأيت أن هذه التجربة يجب أن تُروى كجزء في تجربة الحقبة الكبيرة الممتدة من مصر عبد الناصر إلى مصر السادات... بنجاحاتها وإخفاقاتها... وقد تحدثت عن أحلام جيلي وهي بالطبع أحلامي وكيف أخذتنا أحيانًا إلى الذرى وهبطت بنا أحيانًا أخرى إلى القاع... ثم كتبت عن تلك الدروس التي ترسبت في الضمير.

قادتني مصادفات الأيام بعد ذلك إلى بقعة لم أكن أتصور أنني سأعمل بها... عندما ذهبت سفيرًا في باكستان وكان ذلك في صيف عام 1979 وما هي إلا بضعة شهور وتحديدًا يوم 25 ديسمبر من نفس العام، حتى ارتكب الاتحاد السوفيتي حماقته الكبرى بغزو أفغانستان وأصبحت باكستان طرفًا أساسيًا في معادلة الحرب في أفغانستان، وكانت الثمانينيات هي أعوام هذه الحرب التي شهدت ميلاد حركات الجهاد الإسلامي الذي لبَّى نداءه شباب من كافة أرجاء العالم الإسلامي في كتائب للمجاهدين وكانت الولايات المتحدة هي التي تدربهم وتسلحهم لمحاربة القوات السوفيتية، ولم ينته عقد الثمانينيات إلا وكان الاتحاد السوفيتي يلملم أشتات قواته ويغادر أفغانستان، ثم ما لبثت أن بدأت هذه الحرب تنتج تداعياتها والتي كان من أخطرها تفكك الاتحاد السوفيتي ذاته في بداية التسعينيات كقوة عظمى ليختفي بعد ذلك من الوجود، وسرعان ما انقلب السحر بعد ذلك على الساحر، فكان هؤلاء «المجاهدون» الذين دربتهم الولايات المتحدة لمحاربة القوات السوفيتية في أفغانستان هم الذين قاموا باعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ضد الولايات المتحدة.

وبالتوازي مع ما كان يجري في أفغانستان بدأت حروب الخليج أيضًا في مطلع الثمانينيات. بدأت بأولى حروب الرئيس صدام عندما غزا إيران في سبتمبر 1980. بينما كانت الثورة الإسلامية في إيران مازالت في بداية عهدها... وإذ أكتب هذه السطور في صيف 2010 فإن حروب الخليج مازالت مستمرة وتهدد بالامتداد إلى إيران وذلك بالتوازي مع الحرب في أفغانستان التي امتدت إلى باكستان.

تركت باكستان في بداية الثمانينيات لأذهب إلى جنيف لأكون مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف – في مقرها التاريخي «قصر الأمم» الذي كان في يوم ما مقر عصبة الأمم، وفي هذه الأعوام الثلاثة التي قضيتها هناك كانت الحرب الدبلوماسية العربية على مصر في أوجها، وكان هدفها عزل مصر ومعاقبتها لتوقيعها معاهدة السلام.

وفي لحظة درامية لا تنسى في تاريخ مصر الحديث، جاء الاعتداء على الرئيس السادات بينما كان يستعرض قواته التي حاربت وعبرت في يوم هو أزهى أيام العرب في العصر الحديث... وكانت تلك النهاية المأساوية للرئيس السادات نهاية لحقبة هامة في تاريخ مصر... قد يختلف عليها المؤرخون، ولكن أيًا كان الأمر فهي الحقبة التي دشنت لاستعادة أرض مصر وتخليصها من الاحتلال الإسرائيلي.

لم تمض سوى شهور على عودتي لمصر من جنيف حتى جاء اختيار الرئيس مبارك لي لأكون سفيرًا في واشنطن... وكانت تلك هي ذروة المسيرة في رحلة العمر... وقد كتبتها بشيء من التفصيل لاعتقادي بأهمية تسجيلها خاصة أنها جرت في سنوات حافلة في العلاقات بين البلدين وفي تاريخ المنطقة... وكذلك لبيان الساحة التي يعمل فيها سفير مصر وسط الأمواج المتلاطمة والقوى المتصارعة في تلك المدينة التي لا تهدأ... ولا يهدأ لها بال؛ أي في واشنطن!!

كانت فترة عملي في العاصمة الأمريكية بطبيعة الحال هي أثرى فترات رحلة العمر، عندما حط بي وبأسرتي الرحال مساء يوم 26 نوفمبر 1984 في واشنطن كنت أشعر بحجم المسئولية.. وكنت أقدر للرئيس مبارك اختياره لي للقيام بهذه المهمة الكبيرة في ظروف صعبة... كان أصعبها ظروف مصر الاقتصادية في هذه الأيام... بينما قضية فلسطين لا يلوح فيها أمل والعالم العربي مازال يقاطع مصر بعد توقيعها على معاهدة السلام بينما تدور رحى الحرب العراقية الإيرانية... كانت هذه التحديات هي جدول أعمال اهتماماتنا في عملي مع مجموعة الدبلوماسيين المصريين الممتازين الذين أكرمني الله بأن عملوا معي فعملنا كفريق واحد في هذه المدينة التي تعيش السياسة وتتنفس السياسة ولا تهدأ على حال..

طوال تاريخ مصر الحديث كانت علاقة مصر بالقوة الأكبر في العالم أهم العوامل التي تؤثر عليها إيجابًا وسلبًا... وحسبما كان الحاكم في مصر يدير علاقاته مع القوى الكبرى وبخاصة القوة الأكبر كان نجاحه أو فشله في ضمان الخير والاستقرار لمصر.. وفي عصرنا الحديث كانت الولايات المتحدة ومازالت هي القوة الأكبر التي يتعين علينا أن نتعامل معها... ولم يكن هناك رئيس أمريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلا وأثر على مصر بطريقة أو بأخرى، ترومان الذي كان أول رئيس يعترف بإسرائيل ويساندها في حربها مع العرب في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام 48... ثم

أيزنهاور الذي حاول أن يجد حلًا عادلًا لمشكلة فلسطين ووقف ضد العدوان الثلاثي الذي قامت به إسرائيل بالاشتراك مع الدولتين الاستعماريتين إنجلترا وفرنسا على مصر عام 56... وجونسون الذي كان ضالعًا في التآمر علينا في حرب 67... ونيكسون الذي وقف مع إسرائيل في حرب أكتوبر، ولكنه استجاب لدعوة الرئيس السادات في إنهاء فترة الحروب وكان وزير خارجيته كيسنجر هو مهندس فترة ما بعد حرب أكتوبر... وكارتر الذي كان شريك الرئيس السادات في كامب دافيد لمحاولة إقامة سلام شامل... أما ريجان وبوش الأب فهما الرئيسان اللذان كانا في البيت الأبيض على التوالي في سنوات عملي في واشنطن.

كانت فترة عملي أثناء إدارة الرئيس ريجان فترة مثيرة... سجلتها تفصيلًا في هذا الكتاب، وقد تحدثت عن دور مجموعة المغامرين الذين استولوا على مجلس الأمن القومي وألحقوا العار برئيسهم في واحدة من أكبر الفضائح السياسية في التاريخ الأمريكي الحديث وهي فضيحة إيران كونترا.

في هذه الأعوام الأربعة كان همنا أن نجنب مصر الأزمات التي سببتها هذه المجموعة الطائشة التي أحاطت بالرئيس ريجان والذي نشبت في عهده أول أزمة أثناء فترة عملي في واشنطن وهي أزمة أكيلي لاورو التي سجلت أحداثها، وقد استبشرنا خيرًا عندما جاء الرئيس بوش الأب عقب الرئيس ريجان، وهو بالمناسبة نقيض ابنه بوش الصغير... وكان الرئيس مبارك هو أول رئيس دولة أجنبية يدعوه الرئيس بوش الأب لزيارة الولايات المتحدة وبدا وكأن هناك أملاً في شيء جديد من أجل سلام الشرق الأوسط.

كان العالم العربي أيضًا قد عاد إلى مصر وانتهت فترة الانقسام الذي خيم عليه لسنين.. واقترن ذلك بانتهاء الحرب العراقية الإيرانية بعد ثمانية أعوام بما حصدته من أرواح وما سببته من دمار رهيب... وبدأ تفكير العرب يتجه إلى التعاون من أجل التنمية الاقتصادية وكان ذلك متمثلًا في القمة العربية في عمان (8-12) نوفمبر 1987 وبدأنا نستبشر خيرًا... بما هو آت.. ولكن ما أتى كان صاعقًا!!

كان ذلك في أول أعوام التسعينيات وتحديدًا يوم 2 أغسطس 1990 عندما ارتكب الرئيس صدام حسين خطأه الأكبر الذي لا يقل عن خطأ الغزو السوفيتي لأفغانستان فقامت قواته بغزو الكويت واحتلالها وإنهاء وجودها كدولة وضمها إلى العراق تحت مسمى المحافظة رقم 19. وللحق وللتاريخ فقد بذل الرئيس مبارك آنذاك جهودًا خارقة

لإقناع الرئيس صدام بالعدول عن احتلال الكويت... والعودة إلى الشرعية... ولكن هيهات... فالرئيس صدام كان يعيش حالة أبعد ما تكون عن الواقع... فصمم على عدوانه وأخذته العزة بالإثم... ودخل العالم العربي في حلقة جديدة أو حقبة جديدة ظلت تفرز تداعياتها حتى الآن، بما في ذلك تلك الحرب العدوانية التي شنها بوش الصغير مع زميله رئيس الوزراء البريطاني الصغير أيضًا توني بلير على العراق عام 2003.

أكتب هذه السطور في أغسطس 2010 أي بعد عشرين عامًا من الغزو العراقي للكويت عام 1990 وبعد ثلاثين عامًا من الحرب العراقية الإيرانية، وطوال هذه الأعوام العشرين أو الثلاثين كانت الولايات المتحدة هي القوة الرئيسية وراء تشكيل الأحداث، إما بشكل مباشر أو من وراء ستار، وأصبح علينا أن نتقن فن التعامل مع هذه القوة الكبرى بشكل أو بآخر.

عدت في منتصف عام 92 من مشوار العمل في واشنطن وأنا أشعر أنه ربما أصبحت هناك بارقة أمل في حقبة جديدة لمصر وللمنطقة، فلقد نجحنا في إلغاء الديون الأجنبية وأهمها الديون العسكرية الأمريكية التي كانت تكبلنا وعبئًا ثقيلًا على كاهلنا وانتقلنا بذلك من حال إلى حال.. في ظرف عام واحد فقط قفز احتياطي البنك المركزي من عدة مئات من ملايين الدولارات إلى عشرين مليارًا.. ولكن الأهم من ذلك هو أننا كنا قد توصلنا إلى اتفاق ممتاز مع المؤسسات المالية الدولية للإصلاح الاقتصادي، مما يعني أن الاقتصاد المصري قد أصبح على المسار الصحيح... وانتخب سياسي مصري بارز هو الدكتور بطرس غالي أمينًا عامًّا للأمم المتحدة، أما بالنسبة للمنطقة فقد انعقد في مدريد ذلك المؤتمر الذي طالما دعونا له برعاية رئيسي الدولتين الأكبر، بوش الأب وميشل جورباتشوف، وانطلقت المفاوضات في مسارات شاركت فيها مختلف الأطراف، بما فيها الطرف الفلسطيني لأول مرة منذ بدأت المشكلة الفلسطينية، وتم تنظيم المؤتمر ووضع جدول أعماله بحيث تكون مهمته بناء نظام إقليمي جديد للشرق الأوسط قائم على السلام ومبادئ الشرعية الدولية، شيء يشبه ما جرى في أوروبا في هلسنكي بعد حروب القرن العشرين المدمرة.

عدت ومعي هذا الأمل، وكم هو جميل ومبهج أن يكون هناك أمل... وبدأت مشوارًا جديدًا... في هذه المرة بعيدًا عن العمل الحكومي... مشوار في المجتمع

المدني.. في هذه الأعوام الثمانية عشر بعد عودتي من واشنطن عشت في المجتمع المدني في اهتمامات تدور بين الثقافة والسياسة.. وفيها كان مشوار آخر.. هو جزء من رحلة العمر التي أخذتني من بلدتي الساحلية عزبة البرج إلى العاصمة العتيدة واشنطن، حيث تنقلت من بلد إلى بلد ومن تجربة إلى تجربة.. ثم جلست في أواخر الرحلة لأكتب مسيرتها وهي رحلة كانت مصادفات الأيام هي التي جعلت محطاتها الشخصية تقترن بالمسيرة الوطنية.

لم يكن هدفي مجرد تسجيل للأحداث ولكن كان هدفي أيضًا رسم الصورة والمناخ الفكري الذي جرت فيه الأحداث، والمشاعر الإنسانية التي أحاطت بها، وقد حاولت أن أسجل رأيي فيما جرى وكيف تطورت رؤيتي عبر الأيام والأعوام.

مصر الجديدة - أغسطس 2010

(١)

الجذور 1932

ولدت في اليوم الثاني من شهر يوليو 1932 في عزبة البرج وهي القرية الساحلية التي تقع عند مصب النيل بفرع دمياط، وأبي هو الحاج السيد شعبان الريدي، حقّق مكانته الاجتماعية وثروته من خلال صفات وسجايا منحها له الله، فكان ذكيًا مما جعله رجل أعمال ناجحًا، كما كان ذا شخصية مهيبة وكان وسيم الطلعة، يرتدي الجلباب الصوف والمعطف والطربوش. بدأ حياته العملية بأن خرج إلى البحر وهو طفل صغير مع أبيه، وفي السابعة عشرة من عمره أصبح «قبطان» مركب «شراعي» من تلك المراكب التي كانت تعمل بالنقل بين ميناء دمياط وموانئ شرق البحر الأبيض وتركيا، وكان يعمل معه طاقم بحارة يتكون من ثمانية أو عشرة بحارة، وعندما بلغ الخامسة والعشرين ترك البحر واستقر في البَرّ، وبدأ يعمل في التجارة وهي تدور حول البحر، الأخشاب التي تلزم في صناعة السفن، من ألواح إلى «صواري»، الحديد من جنازير وخطاطيف، القماش الذي يستخدم في عمل الشراع، الأحبال والبويات، وعندما بدأ أهل القرية يعرفون «الجاز» أي الكيروسين الذي كان يستخدم في إشعال المواقد وفي الإنارة، حصل على امتياز بيع «الجاز» من شركتي شل وسوكوني فاكوم، وكان «الجاز» يصل في آخر النهار من كل يوم في براميل «حديدية» على المراكب النيلية القادمة من المدينة الكبيرة «دمياط» التي تقع إلى جنوب عزبة البرج بحوالي أربعة عشر كيلو مترًا... وهذه المراكب النيلية كانت هي الوسيلة الرئيسية للنقل الثقيل بين عزبة البرج ودمياط.

ومن خلال نجاحه في التجارة أصبح يمتلك عددًا من السفن أو أنصبة فيها بالمشاركة مع آخرين، بعد أن كان امتلاك هذه السفن مقتصرًا على التجار الكبار في دمياط، ثم بدأ بعد ذلك في تطوير صناعة صيد السردين بواسطة سفن شراعية صغيرة تخرج إلى البحر في موسم الفيضان (أغسطس وسبتمبر) وتعود محملة بأطنان من السردين التي كانت تجذبه إلى سواحلنا تلك المياه المتدفقة في موسم فيضان النيل، وهي محملة بالطمي فيتحول لون البحر من لون أزرق إلى لون بني داكن.

بمجرد أن حقق ثروة من التجارة قام أبي ببناء المسجد الذي يعرف حتى الآن في البلد باسم مسجد «الريدي» وقد فعل ذلك قبل أن يبني بيتنا الذي كنتُ أول من ولد فيه... ثم أتبع ذلك كله بالحج إلى بيت الله الحرام (عام 1934)... وكانت قصة الحج بالسفر وسط مودعيه إلى السويس ثم السفر إلى جدة على الباخرة «زمزم» التابعة للشركة الخديوية... قصة يحلو لي الاستماع إليها منه كلما جاءت المناسبة... بحيث أصبحت تفاصيل هذه الرحلة مطبوعة في مخيلتي.

كان لأبي محل كبير في الطابق الأرضي من المبنى الذي بناه مسكنًا لنا... أما الجزء الآخر من الدور الأرضي فكان مؤجرًا لوزارة الداخلية ليكون نقطة بوليس عزبة البرج التي يرأسها «صول» ومعه أربعة عساكر وخمسة خفراء، العساكر لضبط الأمن أثناء النهار أما الخفراء فلحراسة البلد أثناء الليل... وكان لباس الرأس للخفير لباسًا مميزًا فهو طربوش طويل ذو لون رمادي غامق تتوسطه قطعة نحاسية مستديرة تحمل رقم الخفير... وفي أعماق الليل كان الخفراء يطلقون صيحات تهدف إلى إشعار الناس أن هناك من يسهر على أمنهم ومن المفترض أيضًا أن هذه الصيحات كانت ترعب من تسول له نفسه الإخلال بالأمن.

كان متجر أبي يقع في مواجهة المسجد وكان أبي يجلس على كرسي دوار إلى جانب مكتب كبير يجلس أمامه خالي «حمدي» الذي كان مسئولًا عن الحسابات والدفاتر... وأمام أبي كنبة كبيرة... يجلس في ركنها الأيسر الشيخ عوض العبد -وهو كفيف- يتلو القرآن الكريم يوميًا، ويتلو سورة الكهف في المسجد قبل صلاة الجمعة، وكان صوته جميلًا يأتي الناس من القرى الأخرى بل ومن رأس البر على الشاطئ المقابل للاستماع إليه.

منذ طفولتي وأنا أنزل إلى «المحل» أي إلى المتجر... وكان مكاني دائمًا على كرسي خيزران على يسار أبي... وكنت أساعد في أعمال المحل... وكنت أراقب أبي وأستمع إلى القصص التي يحكيها القباطنة والبحارة العاملون على المراكب الشراعية وكان حديث البحر هو الحديث الأساسي... يحكون عن البلاد التي ذهبوا إليها... والعواصف التي واجهوها... وكيف أن الأمواج كانت كالجبال... وكيف أن المركب «شحطت» على البر... أي أنها اصطدمت مع اليابسة...

عاش أهل عزبة البرج أخطارًا كبيرة في هذه الفترة، التي كانت المراكب فيها تعمل بالشراع، ولا يوجد بها موتورات يمكن اللجوء إليها إذا جدّ طارئ، ولم تكن السفن أو المراكب مجهزة بأجهزة المساعدة البحرية باستثناء البوصلة وخبرة البحارة المتوارثة عن مواقع النجوم للاهتداء بها في تحديد الاتجاه.. ومما زاد الأمر خطورة أن نظام «التأمين» على السفن وعلى الأفراد لم يكن معروفًا، ولا يلجأ إليه أهل عزبة البرج.. كانت أقرب البلاد التي تذهب إليها هذه السفن هي موانئ الشام، حيفا ويافا[1] وغزة وصيدا وبيروت واللاذقية، ثم موانئ قبرص «اللماسون» والمقصود هو «الليماسول» و«المغوصة» أي «فاماجوستا» ثم تركيا وخاصة مرسين وأزمير.

كنا نذهب للمسجد لصلاة الجمعة وفي المناسبات، خاصة في احتفالات مولد النبيﷺ الذي كنا نحتفل به لاثنتي عشرة ليلة، وكان خالي حمدي الذي درس في الأزهر يجلس فيما بين صلاة المغرب وصلاة العشاء على كنبة صغيرة ذات مسندين ويلتف حوله على أرض المسجد أهل البلد ويحكي في كل ليلة من هذه الليالي قصصًا عن الرسولﷺ، وفي الليلة الثانية عشرة كانت تختتم الاحتفالات بأن يقوم أبي بتوزيع الحلوى على المصلين... ثم نخرج جميعًا في «سيارة» أي في قافلة تسير في الشارع الرئيسي نتلو الأذكار على أنغام الطبول، أما في رمضان فكنا نذهب في كل ليلة لصلاة العشاء ثم نصلي التراويح.

أما المنزل فكان رحبًا وإلى جانب غرف النوم كانت هناك غرفة الطعام في الصالة الكبرى، وكان موعد الغداء ثابتًا وهو الثانية بعد الظهر، أما الغرفة الأخرى التي كنا نجتمع فيها فكانت هي غرفة «الجلوس» وهو مايماثل الآن غرفة «المعيشة» «Living room» وكانت كلها مكونة من أرائك «إستانبولي»... أي كنبات عالية عليها وسائد ومساند، ومن أمتع الأمسيات في هذه الغرفة كانت تلك التي يحضر فيها أبي ولا يذهب للعب «الدومينو» في المقهى ونجلس معه، ورغم أنه لم يكن كثير الحديث إلا أنه من حين لآخر كان يحكي لنا طرفًا من رحلاته في بلاد الشام وتركيا، وكذلك بعض الحواديت ولكنه لم يكن يحكي لنا كثيرًا مما يقوله الشاعر الذي كان يأتي إلى البلد ويجلس على كنبة مرتفعة في المقهى ويحكي قصص أبوزيد الهلالي سلامة والزناتي

(1) من موانئ فلسطين المشهورة قبل إنشاء إسرائيل.

خليفة، ولكنني كنت أستمع إلى هذه القصص من أصدقائي البحارة الذين يكبرونني في السن ويحضرون اللقاءات مع الشاعر «أبو ربابة».

وفي أمسيات الشتاء الباردة كنا نجلس على الأرض حول «المنقد» الذي يحتوي جمرًا من الفحم، وكان أبي يلقي حبات أبو فروة في الموقد ونقوم نحن بالتقاطها، وتلك كانت أكثر المناسبات التي كان يحكي لنا فيها الحواديت والقصص، وكان لدينا جهاز راديو كبير يعمل بالبطاريات من نوع البطاريات التي تستخدم في السيارات، وكانت البطاريات تشحن في دمياط... وفي الراديو كنت أستمع إلى أحاديث الشيخ شلتوت والشيخ عبد الوهاب خلاف، والدكتور طه حسين، وفكري أباظة...وغيرهم. وكانت هذه الأحاديث مما تفتحت عليه مداركي الأولى.

كانت أيام الشتاء دائمًا أيامًا باردة تسقط فيها أمطار غزيرة... ولم تعد الأمطار الآن تسقط بنفس الغزارة وذلك نتيجة للتغيرات المناخية التي طرأت على العالم منذ منتصف القرن العشرين.

أما المكان الآخر الذي تدور فيه الحياة العملية والتجارية فهو مخزن السردين «على البحر» وموسمه يأتي مباشرة مع فيضان النيل في أغسطس وسبتمبر، حينما تكون مياه الفيضان داكنة اللون تصب في البحر بكميات هائلة وتجتذب قوافل السردين من كل أنحاء البحر الأبيض، والتي كانت تأتي في «جزر عائمة» للغذاء من هذه المياه الغنية بالخيرات فتخرج المراكب من عزبة البرج لحصدها في الشباك وتعود محملة بالسردين الذي كان يتم وزنه بالميزان «القباني» ذي «الرمانة»، ثم تجري تعبئته بعد ذلك في براميل خشبية وسط كميات كبيرة من الملح الخشن، ثم توضع قطعة من القماش وتثبت على فوهة البرميل... وبذلك يتم حفظ السردين لمدد طويلة تصل إلى عام وأكثر، ويجري تصديره إلى تجار من كافة أنحاء القطر، وكثيرًا ما كانت البراميل تنفد فلا يكون أمامنا من سبيل إلا وضع السردين في أكوام خارج المخزن، ثم يتم استدعاء سيارات نقل كبرى ويقذف السردين وسط ألواح من الثلج ويرسل إلى الإسكندرية ليباع في سوق السمك هناك، وكنا دائمًا نقول إن أهل الإسكندرية يستوعبون أية كمية وأية أنواع تأتي من البحر، وكانت هناك أنواع مثل سلحفاة البحر «الترسة» لا نأكلها نحن فترسل إلى الإسكندرية حيث يتلقفها الناس هناك. وفي أيام موسم السردين كانت البلدة لا تنام بل

تعمل ليل نهار.. وفي المساء كانت المخازن تضاء بالكلوبات التي تعمل بالكيروسين حيث لم تكن بلدتنا قد عرفت الكهرباء.

كان أبي قد تزوج مع بدء حياته العملية وأنجبت له زوجته ولدين وبنتين ثم توفيت وكان هناك تاجر أقمشة أو ما كان يسمى آنذاك تاجر «مني فاتورة» قادم من الإسكندرية وكانت له ابنة تربت في الإسكندرية، وبعد وفاة أمها وزواج أبيها من امرأة أخرى ذهبت هذه الابنة لتعيش مع جدها لأمها في دمياط وكان قاضيًا شرعيًا، وقد سمع أبي عن هذه الفتاة وعن أنها ذات خلق قويم، فضلًا عن جمالها، فتقدم إلى أبيها القادم الجديد إلى عزبة البرج لخطبتها، فوافق الأب وكان مما أغراه على الموافقة أن أبي كان قد أصبح ذا عزوة كبيرة في البلد فضلًا عما اشتهر به من حسن الخلق.

جاءت أمي من عالم المدينة (الإسكندرية) التي شبت فيها ودمياط التي عاشت فيها لسنوات مع جدها، وذهبت إلى مدارسها - وكان عمرها سبعة عشر عامًا- جاءت إلى عالم آخر هو عالم عزبة البرج، أي عالم البحر، الذي ينتمي إليه زوجها.

كان هذا العالم غريبًا عليها، ففي عزبة البرج لا توجد مياه جارية في الأنابيب بل تأتي المياه إلينا في كل يوم مع السقا لتوضع في خزان بأعلى المنزل وفي الأزيار والقلل ولا توجد كهرباء للإضاءة... ولا توجد شوارع معبدة... فما الذي يجمع بين هذه الفتاة الجميلة ابنة المدينة وبين هذا الرجل الذي عرف حياة البحر ولم ينشأ في المدينة.. ورغم ما حققه من نجاح فإن طباعه ما زالت هي طباع البحر وليست طباع أهل المدينة؟... إلا أن هذه الفتاة سرعان ما طورت حياة زوجها والبيت... حيث تم فرض نظام صارم للبيت في المأكل والملبس... ثم استطاع الزوج أن يأسر قلب الزوجة بمعاملته الطيبة وحسن معاشرته...فأحبته... ولكنها ظلت طوال حياتها تتوجس من هذا العالم الجديد الغريب عليها... عالم عزبة البرج والبحر، ورغم أن أهل زوجها أحبوها فإنهم كانوا يشعرون دائمًا أنها قادمة من عالم آخر فكان اختلاطها بهم أقل من اختلاطها مع زوجات طبيب القرية وقومندان السواحل ومأمور الفنار... ومع زوجة أخيها؛ الشقيق الوحيد الذي جاء إلى عزبة البرج من الإسكندرية بعد أن أقنعه أبي بأن يعمل معه في التجارة فسرعان ما أصبح ساعده الأيمن.

وجدت هذه الفتاة نفسها مسئولة عن تربية أربعة أبناء هم أولاد الزوجة المتوفاة ثم بدأت هي بدورها في الإنجاب، ولكن دائمًا ما يكون المولود أنثى في الوقت الذي تلد فيه

زوجة عمي ولدًا... وهكذا كل عامين تضع أمي بنتًا وتضع زوجة عمي ولدًا... ولكن أبي كان دائمًا يقول لها إن «خلف البنات يجلب الرزق»... إلى أن رزقها الله بولد بعد أربع بنات، وبطبيعة الحال تقرر أن يسمى الولد على اسم أبيه وهو أيضًا اسم سيدي «السيد البدوي» شيخ المسجد البدوي في طنطا عاصمة الدلتا... وزف أبي هذا الخبر إلى الشيخ فرغلي الريدي شيخ المعهد الديني بدمياط، الذي ينتمي إلى عائلة الريدي الأصلية في الصعيد، والتي كان جدي الأكبر قد غادرها وأتى إلى عزبة البرج لأسباب اختلفت الآراء في رواياتها، فاقترح الشيخ فرغلي على أبي أن يقترن اسم الوليد الجديد باسم آخر إلى جانب اسم «السيد» كأن يكون مثلًا «السيد عبد الرءوف»... وأحمد الله أن الشيخ فرغلي اقترح ذلك على أبي حيث جاءت الثورة بعد عشرين عامًا وألغت الألقاب وأصبحت جميع الأسماء تسبقها كلمة «السيد» وأصبحت أعرف باسمي الثاني أي «عبد الرءوف».

سرعان ما مرضت أمي بعد أن وضعت أختي الصغرى، وكان مرضها في القلب وشببت لأراها مريضة لا تكاد تغادر المنزل... ورغم إشرافها الدقيق على شئون المنزل فإن حركتها كانت محدودة وكانت تقلق عليَّ كثيرًا، وكنت كثيرًا ما أتبرم من هذا القلق الذي كان يحرمني من اللعب مع الأطفال «على البحر» وتعلم السباحة، حيث كان يقذف بالطفل في المياه ويترك لشأنه ليتعلم السباحة وكان الأطفال يقضون الساعات الطوال في ممارسة هذه الرياضة، أما الخروج مع الصيادين في البحر العالي فكان ممنوعًا عليَّ تمامًا، ولكنني مع ذلك استمتعت بالبحر حيث كان على الشاطئ الآخر من عزبة البرج مصيف رأس البر وكان في أزهى أيامه وكنت أذهب إليه بصحبة أخي الأكبر محمد للاستحمام وفي بعض الأحيان أذهب مع أبي وهناك في البحر «المالح» تعلمت السباحة بنفسي.

كان إصرار أمي على أن أتلقى التعليم الحديث هو الذي دفع أبي لكي يرسلني إلى مدرسة دمياط الابتدائية وكان الدخول للمدرسة بامتحان فلا يلتحق بالمدرسة إلا من ينجح في الامتحان.

ومن أجل تهيئتي لدخول امتحان المدرسة الابتدائية تم ترتيب دروس لي بواسطة الشيخ زكريا فودة الذي كان يقوم بتدريس اللغة العربية في المدرسة الإلزامية فوق أنه كان إمامًا وخطيبًا لمسجد «البحر» وهو مسجد كبير تابع لوزارة الأوقاف... وقد نشأت

بيني وبين الشيخ زكريا صداقة استمرت حتى وفاته في الثمانينيات وكان عمره انذاك حوالي تسعين عامًا، وبفضل دروس الشيخ زكريا اجتزت امتحان القبول في مدرسة دمياط الابتدائية وكنت في الثامنة من عمري.

كان الانتقال من تلك الحياة السهلة التي تحوطني فيها عناية الأسرة في المنزل إلى المدرسة في دمياط نقلة نوعية؛ فمبنى المدرسة يضم كلًا من مدرسة دمياط الابتدائية ومدرستها الثانوية، ولم أكن أعرف أحدًا في المدرسة وكان من بين طلبة الابتدائية من يتمتعون بضخامة الجسم... وكان أحدهم في فترة الفسحة يمر على الطلبة الصغار وينتزع طرابيشهم ثم يضعها الواحد داخل الآخر ويقذف بها جميعًا إلى أعلى فتتناثر، وتسقط على الأرض في فناء المدرسة، وعلى كل منا أن يجري للبحث عن طربوشه، كنت تائهًا وسط هذا الجو الجديد الذي لم آلفه من قبل في عالم عزبة البرج الوديع.

شيئًا فشيئًا بدأت أتعود على المدرسة وبدأت عيني تتفتح على هذا العالم الجديد... بما فيه من أنشطة رياضية وثقافية... وقد اختارني الأستاذ طاهر أبو فاشا أستاذ اللغة العربية والشاعر المعروف لأكون في فريق التمثيل الذي كان يشرف عليه وقدمنا في المهرجان الرياضي الثقافي السنوي مسرحية بعنوان «أبو القاسم الإسكافي»... وكنا في بعض الأحيان نحضر بروفات فريق التمثيل للمدرسة الثانوية... وكان من بين نجوم هذا الفريق الأستاذ سعد أردش رحمه الله.. أما طاهر أبو فاشا نفسه فسرعان ما اكتشفه وزير الأوقاف إبراهيم دسوقي أباظة باشا أثناء رحلة له في رأس البر لقضاء الصيف، وكان أباظة باشا مولعًا بالشعر واكتشاف المواهب الشعرية الجديدة فنقل الأستاذ «طاهر أبو فاشا» إلى القاهرة حيث عمل في مكتب «الوزير» في القاهرة وتألق طاهر أبو فاشا كشاعر كبير وكان مسلسل «ألف ليلة وليلة» من إبداعاته الشعرية ومن أعظم ما قدمته الإذاعة المصرية في تاريخها الطويل.

كانت مصاريف المدرسة سبعة جنيهات سنويًا... وعلينا أن نرتدي زيًا موحدًا، بنطلون قصير رمادي و«جاكت كحلي» بلا ياقات مقلوبة وقميصًا أبيض وهناك دائمًا تفتيش على النظافة الشخصية وكانت تقدم لنا وجبة غداء في مطعم المدرسة الذي كان يسمى «اليماخانة» وهناك ضابط المدرسة والمدرسون يشرحون لمن لا يعرف كيف يستخدم أدوات الأكل الحديثة ... ولم أكن أحب أكل المدرسة، فالوجبة الرئيسية كانت تنتظرني عندما أعود إلى المنزل وهي مكونة في الغالب من سمك مشوي وأرز وسلطة،

والبط والسمان في موسم صيد الطيور المهاجرة التي تشتهر بها المنطقة مثل السمان الذي يجري اصطياده على ساحل البحر في الخريف والبط الطائر بأنواعه المختلفة القادم من أجواء وشتاء أوروبا البارد إلى شواطئنا الدافئة ويجري اصطياده على سواحل بحيرة المنزلة الواقعة شرق عزبة البرج.

لم يكن الطريق بين عزبة البرج ودمياط معبّدًا بل ترابيًّا والمسافة حوالي أربعة عشر كيلومترًا، وكان الطريق معرّضًا للانقطاع من حين لآخر في فصل الشتاء عندما تسقط الأمطار، فكنا نذهب للمدرسة إما مشيًا على الأقدام وإما في السفن الشراعية، وفي هذه الحالة كنت أضطر للمبيت في دمياط، وكان لأبي صديق يمتلك «دهبية» في دمياط لها طاقم بحارة من الصعيد فكنت أبيت بها، وكان هؤلاء يتحدثون في المساء عن أهل الصعيد وعاداتهم وعن العالم السفلي أي عالم الجن وكانت لهم أغانٍ ومواويل تفيض بالحنين إلى بلاد الصعيد.

كنت أنتظر فصل الصيف بفارغ الصبر، وعندما يأتي يصبح مصيف رأس البر هو نقطة الجذب الرئيسية في حياتي، وذلك إلى جانب مساعدة أبي في عمله في «المحل»... وكان وصول المصطافين إلى رأس البر يتم في هذه الأيام عن طريق عزبة البرج إذ كانت دمياط هي المحطة الأخيرة للقطارات القادمة من القاهرة... وكان على المصطافين القادمين بالقطار أن يستأجروا سيارات من المحطة تأخذهم إلى عزبة البرج حيث تنتظرهم المراكب التي تعبر بهم نهر النيل إلى رأس البر على الضفة المقابلة، وكان بعضهم يأخذ قاربًا بخاريًّا نسميه «اللنش» يركبونه من أمام محطة السكة الحديد في دمياط إلى رأس البر، أما القادمون بسياراتهم فكانوا يتركونها في جراجات بعزبة البرج ثم يعبرون النيل بالمراكب إلى رأس البر.

تفتحت عيناي على رأس البر وهي في أزهى عصورها، وكانت هذه هي فترة الحرب العالمية الثانية (1939-1945) التي شهدت محاولات دول المحور غزو مصر عن طريق الغرب، والتي كانت ذروتها حملة «روميل» عندما وصل عام 1942 إلى منطقة العلمين أي على بعد حوالي ستين كيلو مترًا غرب الإسكندرية. في هذه الفترة أصبحت الإسكندرية هدفًا للغارات الجوية من سلاح الجو الألماني ... كل ذلك جعل الأرستقراطية المصرية تتجه إلى رأس البر.

كانت رأس البر في هذه الحقبة مدينة كاملة تنشأ في فصل الصيف ويتم تفكيكها بعد الصيف وكانت الوحدة السكنية - وما زالت حتى الآن - تسمى «عشة» وهي وباقي المنشآت من فنادق إلى مصالح حكومية يعاد تركيبها في أوائل الصيف، وكانت ذروة المصيف هي تلك الفترة التي تبدأ في أواخر يونيو حيث تنتهي الامتحانات حتى أواخر أغسطس حين تصل مياه الفيضان المحملة بالطمي والتي تحيل لون البحر إلى لون بني، فيصبح الاستحمام في البحر غير مرغوب فيه.

كانت العشش تبنى من قوائم وألواح خشبية أما الجدران فهي من البوص ويتم ربط هذه الجدران مع السقف بواسطة حبال مكونة من «جريد» مجدول من فروع النخيل الذي ينتشر بكثافة قبالة دمياط في منطقة «السنانية» وكانت الفراندة هي أهم جزء في العشة فهي مكان تجمع الأسرة واستقبال الضيوف. وفي أواخر الصيف يتم تخزين هذه العشش في مخازن كبيرة تقع على شاطئ نهر النيل في منطقة «الجربي» جنوب المصيف... وبعد تفكيكها كانت رأس البر تصبح أرضًا خالية منبسطة تفيض عليها مياه البحر فتغسلها حتى إذا جاء الصيف أصبحت جافة وصالحة لإقامة العشش، لم تكن هناك شوارع معبدة فكانت الكثبان الرملية منتشرة في طول وعرض المصيف... وهي الكثبان التي لم أر لها شبيهًا إلا في منطقة كارولينا الشمالية بالولايات المتحدة، وكان تخطيط رأس البر تخطيطًا رائعًا وما زال قائمًا حتى بعد تحول «العشش» إلى مبانٍ وكانت بدائية المصيف في رأس البر أهم أسباب الإقبال عليه، كان المصطافون يشعرون هناك بحرية لا يعرفونها في الإسكندرية وكنت ترى الكثير من الشخصيات الكبيرة في المجتمع القاهري يتحركون أثناء النهار بالجلابيب البيضاء.

يبدأ نشاط المصطافين في رأس البر من الصباح المبكر على شاطئ البحر حيث تصطف المظلات والخيام ويبدأ الاستحمام في البحر وباستثناء ساعة الصباح المبكر المخصصة للرجال فقط وساعة أخرى بعدها للنساء فقط والتي كان عساكر الهجانة السودانيون راكبو الجمال يحرسونها، كان البلاج يعج بعد ذلك بالمصطافين من الجنسين؛ رجالًا ونساءً، الذين يرتدون لباس البحر ويتمشون على الشاطئ ثم تهدأ رأس البر في فترة الغداء والقيلولة لتنشط بعد ذلك مع الغسق حيث تكون التمشية في شارع النيل الذي تصطف فيه الكازينوهات وهي على أرقى مستوى، ولم أر لها مثيلًا في أناقتها إلا في ثغور البحر الأبيض المتوسط في أوروبا والتي كانت أصلًا مستوحاة منها...

وكنت إذا سرت في شارع النيل ترى مراكب النزهة تملأ النهر وقد استأجرتها جماعات المصطافين للتنزه في نهر النيل وبعد النزهة في النيل والتمشية في شارع النيل كان النشاط ينتقل إلى السوق البلدي حيث المقاهي التي تقدم الفطير الدمياطي المشهور.

وكانت النزهة في النيل من بين أمتع ما يقوم به المصطافون، وكانت المصطافات يرتدين أحدث الأزياء، ويصبح شارع النيل بقعة فريدة في الأناقة والجمال وكان المصطافون اليهود يتوافدون على رأس البر بأعداد كبيرة، وكانوا يعشقون النزهة في النيل، ويتجمعون في قوارب النزهة وينشدون الأغاني، وترى النهر وقد امتلأ بهذه الأشرعة البيضاء فيما يشبه الكرنفال اليومي، أما الأكثرية فيكتفون بالتمشية في شارع النيل غدوًا ورواحًا وكانت النقطة النهائية هي «اللسان» حيث يلتقي النهر بالبحر في «المصب». أما ساعة الغروب فالكثيرون يذهبون إلى شاطئ البحر ليشاهدوا سقوط قرص الشمس في مياه البحر. وكنت ترى في رأس البر أكبر الشخصيات المصرية؛ مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين ودسوقي أباظة وأم كلثوم ومحمد التابعي وغيرهم من الشخصيات المعروفة.

بدأنا أيضًا في هذه الفترة وبسبب الحرب نشاهد الجنود الإنجليز في المنطقة وذلك بسبب الموقع الاستراتيجي للمنطقة وقربها من بورسعيد على مدخل قناة السويس وعلى مصب نهر النيل فرع «دمياط»، وبسبب هذا الموقع أقام الإنجليز معسكرًا للرادار على البحر الأبيض شمال عزبة البرج.

وفي عام 1941 قرر أحد أهالي بورسعيد أن يبني فندقًا حديثًا في عزبة البرج لخدمة الجنود الإنجليز وأسماه «كريستال بالاس» وكان هذا الفندق شيئًا فاخرًا جدًا لم نألفه من قبل، وأغرب ما كنا نشاهده في هذا الفندق هو وجود صالة للرقص حيث كانت توجد فرقة موسيقية تعزف ألحانًا غربية لم تكن مألوفة لنا وعلى هذه الأنغام كان الجنود الإنجليز يرقصون مع نساء أجنبيات قادمات من بورسعيد في الأغلب، ولم نكن قد رأينا مثل هذا المشهد من قبل... وأصبح هذا الفندق حدثًا في المنطقة، وكان له مرسى على النيل حيث يأتي المصطافون من رأس البر بالمراكب.. ويقضون السهرة هناك ثم يعودون...

وفي عام 1942 حدث أن حضرت الملكة نازلي أم الملك فاروق وبناتها شقيقات الملك وأقمن بهذا الفندق وتقرر أن يقام لهن شاطئ خاص على أول الطريق الساحلي

ما بين عزبة البرج وبورسعيد أمام الفنار... وكنا عندما نذهب إلى بورسعيد نرى رجال الهجانة وقد أحاطوا هذا الشاطئ الخاص بعلامات من الحبال التي يحظر على أي شخص اجتيازها وذلك لتوفير الخصوصية للملكة والأميرات...

والواقع أن الحرب العالمية الثانية كانت مصدر خير عميم لأهل عزبة البرج... ذلك أن تقدم «روميل» على جبهة الصحراء الغربية جعل الحلفاء يركزون دفاعاتهم وقواعدهم في شرق البحر الأبيض وخاصة منطقة قناة السويس وفلسطين وقبرص... ولأهمية النقل بين موانئ هذه المنطقة أصبح الطلب كبيرًا على السفن الشراعية من عزبة البرج... أدى ذلك كله إلى رواج عمل هذه السفن وبالتالي تضاعفت أجور الشحن وراجت أحوال البحارة وجرت أوراق البنكنوت فئة المائة جنيه بين أيديهم، وكانت ورقة المائة جنيه ورقة كبيرة تكاد تكون في حجم ورقة فلوسكاب.

كان اليهود المصريون هم الأكثر ترددًا على رأس البر وكانوا يأتون في بداية المصيف ومع مقدمهم كنا نعتبر أن المصيف قد بدأ ويغادرون قبيل الفيضان مباشرة وكان رحيلهم إيذانًا بانتهاء موسم الصيف.

وأثناء عملي في واشنطن وقبلها في نيويورك التقيت في مناسبات كثيرة بمصريين يهود من بين الذين تركوا مصر بعد حربي 48 و56 وكانوا يتحدثون عن ذكرياتهم الجميلة في رأس البر في حنين، والواقع أن الصداقات مع اليهود في رأس البر كانت أمرًا عاديًا ومألوفًا حتى بدأ الحال يتغير مع الحروب المتعاقبة بين مصر وإسرائيل ورحيل اليهود.

في سنوات الحرب العالمية هذه كنت أسمع مناقشات تدور بين الكبار وكنت أسمع من يتمنى انتصار الحلفاء في الحرب وآخرين يتمنون انتصار المحور على إنجلترا التي كانت قواتها تحتل مصر، إلا أن أبي كان من بين الفريق الذي يؤيد انتصار الحلفاء حيث كانت في ذاكرته دائمًا تلك الفظائع التي ارتكبها الإيطاليون ضد أهل ليبيا أثناء الغزو الإيطالي لليبيا في مطلع القرن.

وفي آخر عام من أعوام الحرب أي عام 1945 قبضت السلطات المصرية على شخص أجنبي كان يدَّعي أنه من «مالطا» وقد أقام صالة للتزحلق (الباتيناج) في رأس البر لاقت نجاحًا كبيرًا، وظل هناك طوال أعوام الحرب ثم تبين أنه كان جاسوسًا لألمانيا

وكان يخرج إلى البحر كثيرًا بحجة الصيد على مقربة من المعسكر البريطاني الذي يوجد به جهاز «الرادار».

كان أبي «وفديًا» وكانت عزبة البرج عن بكرة أبيها «وفدية» شأنها في ذلك شأن أغلب مدن وقرى مصر آنذاك، أما مدينة دمياط فكانت تشايع حزب الأحرار الدستوريين وهو حزب أقلية وذلك لكون حامد العلايلي وكيل حزب الأحرار الدستوريين من دمياط، وكان دائمًا ما يفوز في الانتخابات عن دمياط في الوقت الذي اعتاد أن يفوز فيه مرشح الوفد «محمود الجمال» في الدائرة التي تقع فيها عزبة البرج، وبعد مجيء حزب الوفد للحكم عام 1942 أعلن الدكتور عبد الواحد الوكيل وزير الصحة أن وزارة الصحة ستكون مستعدة لبناء مجموعة صحية (مستشفى صغير) في أية قرية تقدم قطعة أرض صالحة للبناء عليها بالإضافة إلى تقديم مبلغ نقدي قدره ألف جنيه. وقد قرر أبي أن تلك فرصة سانحة لإقامة مستشفى بعزبة البرج فتبرع بثلث المبلغ ثم جمع بقية الألف جنيه من أصدقائه.

ذهبت مع أبي ومعه وفد من عزبة البرج للقاهرة وقابلنا علي توفيق باشا شوشة وكيل وزارة الصحة وقدم له أبي شيكًا بالألف جنيه. ووافق شوشة باشا على إنشاء مجموعة صحية بعزبة البرج وتقرر إنشاؤها على أرض مملوكة لوزارة الصحة كانت تستخدم للحجر الصحي... وقد تطور هذا المستشفى وأصبح مستشفى كبيرًا وحديثًا يخدم المنطقة.

وبعد ذلك بحوالي ربع قرن وبينما أشارك لأول مرة في عضوية الوفد المصري في اجتماعات منظمة الصحة العالمية بجنيف وجدت أن المنظمة تقدم كل عام جائزة باسم المرحوم شوشة باشا الذي عمل بعد تركه وزارة الصحة مديرًا للمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق البحر المتوسط في الإسكندرية وقام بدور مشهود في مقاومة وباء الكوليرا الذي هدد المنطقة عام 1948.

إن جيلي الذي عاش في منطقة عزبة البرج ورأس البر في الثلاثينيات والأربعينيات وشاهد السفن التي كانت تدخل وتخرج من البوغاز (أي بوغاز دمياط) إنما شهد في الواقع العهد الأخير من صورة نادرة لعصر فات وانقضى؛ فرغم الاحتلال البريطاني الذي وقع عام 1882 بقيت مصر من الناحية القانونية جزءًا من الإمبراطورية العثمانية التي تفككت في أواخر الحرب العالمية الأولى وأعلن استقلال مصر في تصريح 28 فبراير 1922 في أعقاب ثورة 1919.. لقد شهدنا لمحة من عصر كان ميناء دمياط فيه

واحدًا من أهم موانئ الإمبراطورية العثمانية في شرق البحر الأبيض، وكان شرق البحر المتوسط بحيرة عثمانية أو بحيرة تركية، لذلك كان الكثيرون في عزبة البرج يتحدثون التركية ويشيرون إلى تركيا باسم «الأناضول» بالمقارنة بما يحدث اليوم حيث يتحدث الكثيرون من أهل عزبة البرج اليونانية بعد أن أصبحوا يعملون في البواخر اليونانية بأعداد كبيرة.

لم أكن طالبًا متميزًا أثناء دراستي الابتدائية، كما لم يكن لي نشاط رياضي أو فني باستثناء مشاركتي في السنة الأولى في فريق التمثيل، ولكنني بدأت أتعلق بالعمل مع أبي في المحل، وعندما انتهيت من الدراسة الابتدائية كنت أمني نفسي بألا أذهب إلى المدرسة الثانوية، بل أظل في البلد وأتابع الأعمال التجارية الخاصة بأبي، إلا أنه بناء على إصرار أمي ذهبت إلى المدرسة الثانوية ومن أجل ضمان النجاح تم الاتفاق مع بعض المدرسين لإعطائي دروسًا خصوصية بعد الخروج من المدرسة يوميًا، وكان ذلك يعني أن أبقى في دمياط حتى المساء ولم أحب هذه الدروس أبدًا وفي بعض الأحيان لم أكن أذهب إليها وبدلًا عنها أقضي الوقت في دمياط مع الأصدقاء، بل تفاقم الأمر ففي كثير من الأحيان كنت «أزوغ» من المدرسة نفسها وكانت النتيجة أنني في عامين متتاليين لم أنجح في الانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية وهو ما أدى إلى أن أفصل من المدرسة، ولقد رحبت بذلك في قرارة نفسي واستسلم أبي للأمر وبدأ يتحدث معي عن العمل معه في المحل، إلا أن أمي لم تستسلم وأصرت على أن أحاول مرة أخرى في الدراسة... فانتهزت فرصة سفر أبي إلى الإسكندرية وبعد أن حدد لي بعض المهام التي أقوم بها في المحل أثناء سفره، طلبت أمي من خالي أن يعمل على إعطائي فرصة أخرى للدراسة فاصطحبني إلى دمياط وذهبنا مع أحد أصدقائه إلى المدرسة وقابلنا الأستاذ سعد زاهر مدرس أول اللغة الفرنسية الذي تحدث مع ناظر المدرسة الذي وافق على الفور على عودتي للمدرسة، وعندما عاد أبي من الإسكندرية سألني بمجرد وصوله عن أخبار المحل فأخبرته بما حدث وأنني عدت مرة أخرى إلى المدرسة... فأبدى فرحته وأخبرني بأنه من الآن فصاعدًا سأكون مسئولًا عن شئوني، سآخذ مصروفًا شهريًا بدلًا من مصروف يومي ولن يطلب إليَّ أبدًا أن أذهب إلى مدرسين خصوصيين إلا إذا أردت أنا ذلك بل إنه لن يسألني عما إذا كنت قد ذهبت إلى المدرسة أم لا... وكان ذلك عام 1946 وكان شيء ما قد بدأ يشدني إلى المدرسة عندما وجدت الطلبة مجتمعين في الفناء يتحدثون ويتصايحون فسألت عما يجري فعلمت أن الطلبة الكبار قرروا أن

يكون اليوم يوم إضراب عن الدراسة، وذلك تضامنًا مع زملائنا في القاهرة احتجاجًا على سياسة إنجلترا التي ترفض الجلاء عن مصر، وسرعان ما انقلب الإضراب إلى مظاهرة داخل المدرسة وبدأت الهتافات تعلو مطالبة بالجلاء والاستقلال التام والتنديد بالإنجليز وبالاستعمار.

مضـى أغلب عام 1946 في مظاهرات وإضرابـات واضطربت الدراسة وكلما كانت تحـدث مظاهرة في القاهـرة، كان عبد القادر خليل - الذي ظهر كزعيم للمدرسة - يدعو إلى الإضراب في مدرسة دمياط، وكنت أذهب مع بعض الزملاء إلى مقهى «العزوني» علـى أطراف دمياط، وكان مقهى داخل حديقة تقـع على الترعة الشرقاوية... ونجلس هنـاك ونتبادل الأحاديث حول حالة مصر والوطن... ثم يذهب كل منا إلى حال سبيله، ولكننـي بدأت أشتري الصحـف والمجلات وخاصة جريدة «المصـري» اليومية الوفدية ومجلـة «الاثنيـن» التي تصدر عـن دار الهـلال و«المصور»، حيث كنت أقـرأ كتابات فكـري أباظة... أما في «المصري» فكنت أقرأ الصفحة الأدبية وتعرفت فيها على كتابها سعـد مـكاوي وعبد الرحمـن الخميسـي، و«الصـاغ» ثـروت عكاشة وبطبيعـة الحال أحمد أبو الفتـح وبـدأت أستمع إلى الراديـو وأحاديث طه حسين، ثم بـدأت أقرأ روايات الجيـب وأغلبهـا كانت روايـات بوليسية، وبدأت تتكـون لي صداقـات يجمعنا فيها حب الأدب... وبـدأت آنـس في نفسـي القدرة على الكتابـة وارتفع مستواي فجـأة في كتابة موضوعـات الإنشاء، ومنذ هذا العام الذي تفتحت فيـه اهتماماتي السياسية والأدبية بدأت أحب المدرسة وأصبح الذهاب إليها متعة أسعى إليها... ونجحت في كل سنوات الدراسة الثانويـة بعد ذلـك وكان ترتيبي فـي السنة النهائيـة الأول على المدرسـة وحصلت على المجانية طوال دراستي الجامعية.

وبخروج الوفد من الحكم عام 1944 وتولي أحزاب الأقلية أصبح الوفد يمثل المعارضة الشعبية وكان الوفد يصدر من حين لآخر بيانًا إلى الأمة ينتقد فيه الأوضاع، ويطالب بإجراء انتخابات حرة، وظهرت صحيفة وفدية أخرى إلى جانب «المصري» وهي جريدة «الوفد المصري» التي كان يحررها مجموعة من الشبان تجمعهم مشاعر الوطنية ونزعة يسارية وحب الأدب والكتابة وكان من بين هؤلاء محمد مندور وعزيز فهمي وكانا يكتبان بانتظام في جريدة «الوفد المصري» وبدأ إعجابي بهما...

وكنت أجلس في المحل أقرأ على أبي وصحبه البيانات التي تصدر عن حزب الوفد وكانت هذه البيانات تكتب بلغة تثير الحماسة، وتؤجج المشاعر الوطنية وكان من بين الأحداث الخطيرة التي حدثت في هذه الفترة عندما فتحت الشرطة كوبري عباس بالقاهرة أثناء سير طلبة الجامعة في مظاهرة ضخمة في فبراير 1946، مما تسبب في مقتل وجرح عدد منهم وقد أصبح هذا اليوم هو يوم عيد الطلبة العالمي وكانت هذه الحادثة سببًا في تفاقم حالة الغليان في البلاد، وتشكلت على أثرها اللجنة الوطنية للطلبة والعمال... ولم يكن السخط على الحكومة قادمًا فقط من جانب حزب الوفد... ولكن كانت هناك الحركات الحزبية الجديدة التي بدأت تظهر في الحياة السياسية في مصر مثل الشيوعيين والإخوان المسلمين... كما بدأت أسمع عن «مصر الفتاة» وزعيمها أحمد حسين.

ووسط أجواء المشاعر الوطنية بدأت تجري في المدرسة مناقشات حول موضوع «الطربوش» الذي كنا نضعه على رءوسنا وبدأنا نتساءل عن معنى هذا الطربوش وما الذي يرمز إليه... وكانت هذه المناقشات تجري في المدرسة وفي بعض الصحف وتبين لنا أن الطربوش ليس لباسًا مصريًا بل هو من بقايا العهد العثماني أو التركي، واجتمع الطلبة الكبار في المدرسة الثانوية وقرروا الحضور للمدرسة في اليوم التالي بدون طربوش وقد فرحنا بهذا القرار وفي اليوم المحدد جاء أغلب الطلبة إلى المدرسة بدون طربوش، وكان ذلك التحرك جزءًا من حركة عامة بين طلبة الجامعة والمدارس الثانوية في القاهرة والإسكندرية، ولكن مدرسة دمياط كانت من أولى المدارس التي قاطعت الطربوش، ومنذ ذلك التاريخ بارت صناعة الطرابيش التي كانت مزدهرة في دمياط.

في هذه الفترة ومع بداية اهتمامي بالقراءة تكونت لي صداقات مع طلبة آخرين كان لديهم نفس الاهتمام، وبوجه خاص مع الصديق المرحوم عبد المنعم سليم، الذي عرفني بعد ذلك بالصديق محمود سالم، ولقد بقيت هذه الصداقة بين ثلاثتنا في كافة مراحل العمر... وكان عبد المنعم ومحمود أكثر انغماسًا مني في مجال الأدب ولم تكن السياسة تستهويهما، أما أنا فكنت أكثر انغماسًا في السياسة مع اهتمام بالأدب في درجة تالية، إلا أن صداقاتي لم تكن مقتصرة على زملائي في المدرسة... كان لي أصدقاء من عالم البحر... وكان أهمهم المرحوم عباس الحليلي الذي كان يكبرني والذي سرعان ما أصبح قبطان مركب... وكنت ألتقي مع عباس عندما يحضر إلى البلد ليبقى بعض

الوقت بين الرحلات. . . وعندما كنا نلتقي ونذهب إلى رأس البر إذا كان الوقت صيفًا كان عباس يحكي لي عما صادفه في رحلاته والأهوال التي خاضوها في العواصف، ويحكي لي عن جبال لبنان وجمالها. . .وعن موانئ فلسطين واليهود الوافدين بأعداد كبيرة إلى تل أبيب. . . وقد حزنت حزنًا كبيرًا عندما توفي عباس في ميناء مرسين بتركيا في منتصف الستينيات حيث مات مختنقًا في قمرته بعد أن ترك المدفأة تعمل وأخذه النعاس.

في عام 1946 بدأ رئيس الوزراء الجديد إسماعيل صدقي في مفاوضة الإنجليز وهي المفاوضات التي عرفت باسم مفاوضات صدقي-بيفن وكانت المفاوضات من أجل تحقيق الجلاء عن الأراضي المصرية ووحدة وادي النيل أي وحدة مصر والسودان. . . إلا أن حزب الوفد كان يهاجم هذه المفاوضات باعتبار أن حكومة صدقي لا تمثل الشعب وبدأت الصحافة الوفدية تنشر عن تاريخ إسماعيل صدقي وترسم له صورة على أنه الرجل الذي يحكم بيد من حديد وأنه في عام 1930 ألغى دستور 1923 كما بدأت تشكك في وطنيته وخرجت المظاهرات ضده، وفي ضوء الصورة التي رسمتها الصحافة الحزبية لإسماعيل صدقي. . . وعندما توصل إلى الاتفاق المعروف باسم اتفاق «صدقي- بيفن» أصبح هذا الاتفاق موضع هجوم شعبي عارم، وخرجنا في مظاهرات صاخبة تهتف بسقوط اتفاق «صدقي - بيفن». وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية في فشل المفاوضات المصرية البريطانية آنذاك، والواقع أن الاتفاق الذي عقدته حكومة الثورة بعد ذلك بثمانية أعوام أي في عام 1954 لم يكن مختلفًا كثيرًا عن اتفاق «صدقي - بيفن». . . إلا أن حكومة الثورة كان لديها القوة لفرض هذا الاتفاق وتمريره وهو ما لم يكن متاحًا لحكومة صدقي التي لم تكن لها قاعدة شعبية.

مع ارتفاع حدة الشعور الوطني ضد الاحتلال فكرت أن نفعل شيئًا في عزبة البرج نعرب فيه عن رفضنا لوجود القوات البريطانية، كان معسكر الرادار البريطاني بجوار الفنار هو الشيء الوحيد الموجود في المنطقة والذي يرمز إلى الاحتلال وتحدثت مع طالب آخر من عزبة البرج، بدأت تربطني به صداقة وهو حسنين مصطفى حسنين فاقترح عليّ أن نأتي بكميات من الجبس والطلاء الأبيض الذي تستخدمه السفن في ذلك الوقت، ونكتب بعرض الطريق الذي تمر به سيارات اللوري المحملة بالجنود الإنجليز الشعارات الوطنية التي كنا ننادي بها آنذاك والتي كان أهمها شعار «الجلاء»، فذهبنا إلى

مدرس اللغة الإنجليزية بالمدرسة وسألناه عن الكلمة الإنجليزية التي يمكن أن تترجم بها كلمة الجلاء... فأجاب بأنها كلمة Evacuation وأحضرنا «جرادل البوية» وكتبنا في عدة مواضع من الطريق بالخط الكبير Evacuation وساعدنا في ذلك أهالي عزبة البرج.

أغرانا هذا النجاح على أن نفعل شيئًا آخر... فقررنا الدعوة إلى مظاهرة في عزبة البرج ضد قوات الاحتلال... وما كدنا نجتمع في السوق مع بعض الشباب حتى وجدنا أعدادًا كبيرة تنضم إلينا وكان علينا أن نجد مكانًا نتوجه إليه للإعراب عن مشاعرنا فقررنا أن نذهب إلى فندق كريستال بالاس الذي كان يؤمه الإنجليز... هنا ذهب مأمور نقطة عزبة البرج إلى أبي وأبلغه بما يجري وأن الموضوع يمكن أن يتطور إلى ما لا تحمد عقباه، فجاء أبي... وأمر المظاهرة بالانفضاض وتحدث معي قائلًا: إن ذلك ليس هو الطريق لإخراج الإنجليز من مصر...

بعد أسابيع قليلة من بدء العام الدراسي عام 1946 وجدت الطلبة في المدرسة يتجمعون للتظاهر فسألت عن السبب فأجابني البعض أنها ذكرى وعد بلفور في أول نوفمبر ولم أكن وقتها أعرف أن وعد بلفور هو الوعد الذي أعطاه وزير خارجية إنجلترا بلفور في نوفمبر 1917 إلى زعماء اليهود لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

أخذت أقرأ بعد ذلك عن قضية فلسطين خاصة أن الزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني كان قد لجأ إلى مصر كما عقد الملك فاروق اجتماعًا مع الملوك والرؤساء العرب في مزارعه بأنشاص عام 46 لبحث قضية فلسطين، وهكذا بدأت فلسطين تدخل دائرة الاهتمام الوطني لدينا وإن كان الاهتمام الأول ظل للقضية الوطنية المصرية التي قرر رئيس الوزراء النقراشي باشا عرضها على مجلس الأمن بعد أن فشلت المفاوضات بينه وبين إنجلترا.

أخذنا نتابع جلسات مجلس الأمن من الراديو، وقد اكتسب المندوب السوري بمجلس الأمن فارس الخوري شعبية كبيرة لمؤازرته الموقف المصري في دفاعه عن المطالب الوطنية في الجلاء ووحدة وادي النيل، ورغم أنني بحكم انتمائي العائلي كنت وفديًا إلا أنني استهجنت قيام النحاس باشا بإرسال برقية إلى مجلس الأمن بأن النقراشي باشا لا يمثل الأمة، في نفس الوقت أعجبني أحمد حسين رئيس حزب «مصر الفتاة» لذهابه إلى نيويورك لدعم موقف رئيس الوزراء وهو يعرض القضية الوطنية فأرسلت خطابًا

إلـــى الأستاذ أحمد حسين وهو فـــي نيويورك أعرب فيه عن تقديـــري لهذه الخطوة، فرد علـــيَّ بخطاب جاءني على المدرسة. وبـــدأت منذ ذلك الحين أقرأ جريـــدة «مصر الفتاة» الأسبوعيـــة التي كان يصـــل منها لدمياط عدد لا يجاوز أصابع اليديـــن كل يوم أربعاء مع قطـــار الصحافة... وبدأت أقرأ في هذه المجلة عـــن تاريخ «مصر الفتاة» ومقالات أحمد حسيـــن التي كانت تلهـــب المشاعر الوطنيـــة، وكان برنامج «مصر الفتـــاة» يدعو إلى أن تصبـــح الدول العربيـــة بمثابة دولة عربيـــة فيدرالية واحدة على غـــرار الولايات المتحدة الأمريكية.

بدأنا أيضًا نسمع عن حركة جديدة في مصر هي الحركة الشيوعية فكان بعض الطلبة الكبار في السنة الخامسة الثانوية ينتمون أو يتعاطفون مع الشيوعية، وكان الشيوعيون المصريون يصدرون مجلة اسمها «الملايين» فبدأت أشتري هذه المجلة، ووجدت المجلة تشن حربًا شعواء ضد الإنجليز وضد الرأسمالية... ولكنني لاحظت في نفس الوقت أن المجلة لا تهاجم الصهيونية وبدأت أرى المجلة تسعى لتجميع التوقيعات لإنقاذ روزنبرج الذي كان متهمًا في أمريكا بالتجسس لصالح الاتحاد السوفيتي، وأحسست بأن هناك شيئًا غير مصري في هذه الحركة.

في نفس الوقت بدأت حركة الإخوان المسلمين في تكوين فروع لها وكان الفرع يسمى «شعبة»، وتكونت شعبة للإخوان في عزبة البرج التي كانت معروفة بأنها وفدية مائة في المائة، والواقع أنني لم أشعر أبدًا بتعاطف مع حركة الإخوان، وبقيت عواطفي موزعة بين حزب الوفد وحزب مصر الفتاة.

أما بالنسبة لفلسطين فقد بدأنا نقرأ عن لقاءات أمين عام جامعة الدول العربية آنذاك عبد الرحمن عزام باشا مع الحاج أمين الحسيني للاتفاق حول ما يجب عمله لإنقاذ فلسطين وفي نفس الوقت قرأنا عن النشاط الذي تقوم به الوكالة اليهودية لإحضار المزيد من المهاجرين اليهود إلى فلسطين وفجأة قرأنا عن أن إنجلترا قررت الانسحاب من فلسطين وإحالة القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي بدأت تناقش فكرة تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية وكان موقف العرب هو رفض فكرة التقسيم وأن تكون فلسطين كلها دولة مستقلة موحدة يترك الحكم فيها لحكومة منتخبة انتخابًا مباشرًا من سكانها العرب واليهود، إلا أن أغلبية الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت تؤيد فكرة التقسيم، وبالفعل صدر قرار الجمعية العامة الاستثنائية

التي انعقدت بقصر شايو في باريس في نوفمبر 1947 بتقسيم فلسطين وتحديد المناطق التي يتكون منها كل من الدولتين العربية واليهودية، وكان أكبر المدافعين عن الموقف العربي في الجمعية العامة للأمم المتحدة هو سير ظفر الله خان مندوب باكستان في المنظمة الدولية المتحدة آنذاك، الذي سأتحدث عنه فيما بعد[1].

ما إن صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في 29 نوفمبر 1947 حتى أعلنت الوكالة اليهودية قبوله أما اللجنة العربية لإنقاذ فلسطين والدول العربية من ورائها فقد رفضت هذا القرار، وكان طبيعيًا أن يعمل كل من الجانبين اليهودي والعربي على ملء الفراغ الذي ستتركه إنجلترا وراءها بعد الانسحاب، وبدأت قوات الهاجانا وعصابات أرجون وشترن في طرد المواطنين العرب من قراهم وارتكاب المذابح مثل مذبحة دير ياسين لترويع المواطنين الفلسطينيين حتى يفروا من بلادهم، وكنا نتابع ونحن في المدرسة أنباء المعارك بين قوات الهاجاناه والفدائيين، وظهر اسم كل من عبد القادر الحسيني وحسن سلامة كقائدين فلسطينيين، وكان واضحًا أن القوات التي تحت تصرفهما لا تقارن بالميليشيات اليهودية التي كانت قد شاركت في الحرب العالمية الثانية إلى جانب قوات الحلفاء وحصلت على التدريب والعتاد...

كان الجانب اليهودي في فلسطين منظمًا ولديه البنية التحتية ومقومات الدولة التي عمل على إيجادها بمعاونة بريطانيا دولة الانتداب استعدادًا ليوم إعلان قيام الدولة، أما القيادة الفلسطينية فقد ظلت طوال الحرب العالمية الثانية بعيدة عن فلسطين بل لقد لجأ زعيمها الحاج أمين الحسيني إلى برلين عاصمة ألمانيا النازية... في ضوء ذلك كانت استراتيجية القيادة الفلسطينية هي أن تتحمل الدول العربية مسئولية تحرير فلسطين وقد التقت هذه الرغبة مع رغبات بعض القيادات العربية آنذاك لأسباب مختلفة، فبالنسبة لمصر كان هناك الملك فاروق الذي وجد في القضية الفلسطينية فرصة لاكتساب الشعبية في مصر وفي العالم العربي والإسلامي، أما الملك عبدالله ملك الأردن فقد وجد في دخول فلسطين طريقًا لتوسيع رقعة مملكته (شرق الأردن).. أما الجامعة العربية فلقد كان أمينها عبد الرحمن عزام واحدًا من تلك الشخصيات التي تؤمن بتوحيد العالم العربي والإسلامي وكان طبيعيًا أن يرى في قضية فلسطين عاملًا هامًا في توحيد الأمة العربية.

---

(1) ص344؛ لقاء مع ظفر الله خان.

وبصدور قرار التقسيم بدأت قوات المتطوعين من الدول العربية تتوافد على فلسطين للدفاع عن أهلها وخلع القائمقام «أحمد عبد العزيز» بزته العسكرية وذهب إلى فلسطين كما ذهبت وحدات المتطوعين من الإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة، بينما كان جيش تحرير فلسطين الذي أنشأته الجامعة العربية بقيادة فوزي القاوقجي يعمل من سوريا، وكنا نتابع أنباء هذه المعارك باهتمام شديد... ومع تواصل المعارك على أرض فلسطين بدأنا في عزبة البرج نستقبل لاجئين فلسطينيين، جاءت محفوظة جارتنا التي كانت متزوجة في يافا من أحد أفراد عائلة الدجاني...وكانت محفوظة تحضر قبل ذلك في زيارات لعزبة البرج، وكانت تحكي لنا عن جمال فلسطين ولكنها جاءت هذه المرة ضمن عدد من اللاجئين وهي شاحبة الوجه، فاقدة للضحكات المجلجلة التي كنا نسمعها منها من قبل، بعد أن تركوا بيتهم بما فيه في يافا وجاءوا إلى عزبة البرج آملين أن يعودوا بعد فترة وجيزة يتم فيها تحرير فلسطين إلا أن الأحداث سرعان ما تطورت في الاتجاه المعاكس وبقي اللاجئون الفلسطينيون في مصر وغيرها من البلاد العربية، ومرت الأعوام الطوال دون أن يعودوا.

وهكذا بدأت القضية الوطنية تخلي مكان الصدارة لقضية فلسطين، وكان الملك ومعه عبد الرحمن عزام يقودان هذا التيار بينما الأحداث على الأرض تدفعنا كشباب إلى التعاطف مع إخوتنا الفلسطينيين الذين يراد اغتصاب وطنهم بواسطة العصابات الصهيونية، وكان السؤال هو ماذا ستفعل الدول العربية عندما يأتي يوم 15 مايو 1948؛ هل ستكتفي هذه الدول بتشجيع المتطوعين للذهاب إلى فلسطين أم أنها ستبعث بالجيوش العربية لتحرير فلسطين وإعادة اللاجئين إلى بيوتهم؟

كانت الصحافة كلها تدفع في اتجاه دخول الجيوش العربية إلى فلسطين في اليوم المحدد لمغادرة القوات البريطانية ولكننا كنا نسمع عن أن هناك بعض السياسيين المصريين يعارضون هذه الخطوة وكان على رأس هؤلاء إسماعيل صدقي باشا . وعندما دعا النقراشي باشا رئيس الوزراء آنذاك مجلسي البرلمان للانعقاد في جلسة سرية لإبلاغهما بقرار الحرب وقف إسماعيل صدقي وأعلن معارضته لقرار الحرب وقدم أسئلة إلى رئيس الوزراء كان الهدف منها هو إيضاح أن مصر غير مستعدة للدخول في الحرب وأن الأصوب هو التفاوض إلا أن محاولة إسماعيل صدقي كانت ضد التيار.

مثلت نتائج حرب فلسطين صدمة كبرى لنا لما أدت إليه من نتائج عسكرية وسياسية وخيمة وأعلن بن جوريون يوم 15 مايو 1948 إنشاء دولة إسرائيل، وبدأت بعدها صورة الملك فاروق تهتز لدينا، فهو الذي قاد البلاد إلى الهزيمة... من ناحية أخرى جاء اغتيال النقراشي باشا رئيس الوزراء على يد أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين نذيرًا بأن البلاد تدخل في نفق مظلم... وجاء رئيس الوزراء الجديد إبراهيم باشا عبدالهادي بسياسة حاسمة ضد الإخوان المسلمين وبدأت حملة الاعتقالات ضد الإخوان.. ثم ما لبث أن جاء اغتيال مرشد الإخوان حسن البنا كرد فعل لاغتيال النقراشي... وأصبح واضحًا أن الأوضاع الداخلية في مصر تتدهور بسرعة في الوقت الذي كانت مصر تواجه القضيتين الكبيرتين، القضية الوطنية ضد إنجلترا وقضية فلسطين.

وبصفة عامة كان عام 1949 عامًا سادته أجواء قاتمة... فالقوات المصرية عائدة من فلسطين بعد أن تخلت عن أغلب المواقع التي كانت قد احتلتها قبل الهدنة الأولى وذلك باستثناء قطاع غزة، وأصبح جزء من هذه القوات محاصرًا في الفالوجة ولم ينته هذا الحصار إلا في إطار اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية التي وقعت في رودس عام 1949.

في نفس الوقت كانت المفاوضات البريطانية المصرية متوقفة بينما يعلو صوت الشعب مطالبًا بالجلاء ووحدة وادي النيل، وأصبح واضحًا أن النظام السياسي في أزمة... فلم يكن هناك بد أمام الملك إلا أن يأتي بحكومة تقوم بإجراء انتخابات، وهو ما قامت به حكومة حسين سري باشا ونجح حزب الوفد بأغلبية كبرى وجاء للحكم في يناير 1950.

(2)

مصر بين عهدين 1950

كان عــام 1950 مليئًــا بالأحــداث، ســواء علــى مستوى الوطــن أو علــى المستوى الشخصي...

كانت متاعب أمي الصحية قد بدأت في التزايد وأصبح الأطباء يترددون عليها أكثر فأكثر وطلبوا إليها أن يكون رقادها في السرير وهي شبه جالسة مستندة إلى عدد كبير من الوسائد... ثم اشتد عليها المرض فكانت وفاتها في ليلة رأس السنة عام 1950، وتلك هي الليلة التي أتذكرها فيها حتى الآن بالصلاة وتلاوة سورة مريم التي كانت تحب الاستماع إليها... كنت في هذه الليلة في جولة انتخابية مع المرشح الوفدي آنذاك محمود الجمال... وعدت من هذه الجولة ودخلت عليها فوجدتها مستندة إلى وسائدها في سريرها النحاسي، وفي الصالة المجاورة مصباح يعمل بالكيروسين ويلقي شعاعًا خافتًا ينفذ إلى غرفتها... فأخذت أتحدث إليها إلا أنها لم تجب فساورني الشك فذهبت إليها ولمستها فلم ترد فوضعت أذني على قلبها فلم أسمع دقات قلبها... فخرجت من الغرفة وناديت أبي وأسرعت إلى الطبيب الذي جاء معي... فدخل مباشرة إلى غرفتها... ولم تمض دقائق حتى خرج وأبلغنا أنها قد انتقلت إلى بارئها الأعلى... وجاء زملائي في السنة الخامسة بمدرسة دمياط الثانوية والتفوا حولي ونحن نشيعها في جنازة مهيبة إلى مثواها الأخير وكان حزني على وفاة أمي كبيرًا... ومما ضاعف هذا الحزن ما كنت ألمحه أحيانًا من حزن في عينيها...

في نفس اليوم الذي شيعنا فيه أمي جرت الانتخابات التي جاءت بأغلبية ساحقة لحزب الوفد... فشكل النحاس باشا وزارة جديدة وظهر فؤاد سراج الدين باشا باعتباره مركز الثقل في الحزب... وانتهج الوفد بتأثير فؤاد باشا نهجًا جديدًا يقوم على التصالح والتقارب مع الملك وبطانته. في نفس الوقت بدأ أحمد حسين رئيس الحزب الاشتراكي يقود حملة ضارية ضد الملك، وكان من أهم مظاهر هذه الحملة مجموعة الصور التي نشرتها جريدة «الاشتراكية» على عرض صفحتين تصور حالة البؤس لقطاعات من الشعب، ونشرت هذه الصور تحت عنوان مثير هو «رعاياك يا مولاي!!». وفي هذه

الفترة ظهر كتابان هامان أثرا على الحياة الفكرية والسياسية في مصر أولهما كتاب الدكتور طه حسين «المعذبون في الأرض» وكتاب خالد محمد خالد «من هنا نبدأ» وكلاهما يتحدث عن سوء الحال وضرورة الإصلاح.

كنت في السنة النهائية في القسم الأدبي بالمدرسة الثانوية وأصبحت معروفًا في المدرسة باهتماماتي السياسية والأدبية فانتخبت رئيسًا لتحرير مجلة مدرسة دمياط الثانوية وهو ما أخذ جزءًا من وقتي في مراجعة المقالات واختيار أفضلها وتبويب المجلة بينما كنت أستعد لامتحان «التوجيهية» وهو اسم امتحان الثانوية العامة آنذاك.

انتهى العام الدراسي بنجاحي في إتمام الدراسة الثانوية وحصلت على مجموع أهلني للحصول على المجانية في الجامعة... أما عن الدراسة الجامعية فكان رأيي قد استقر على كلية الحقوق... وكان ذلك بداية لمرحلة جديدة أتحول فيها من طالب «ثانوي» إلى «طالب جامعي» وكانت كلمة «طالب جامعي» لها سحر خاص نتطلع إليها ونحن في مرحلة الدراسة الثانوية...

اتفقت مع الصديق كمال خشبة أن نسكن معًا في القاهرة... ولكن كانت هناك مشكلة فهو قد التحق بكلية الحقوق بجامعة إبراهيم «عين شمس حاليًا» وهي في العباسية بينما التحقت أنا بكلية الحقوق بجامعة فؤاد «القاهرة حاليًا»... ولذا قررنا أن نختار سكنًا وسطًا بين الجيزة في جنوب القاهرة والعباسية في شمالها... ورتب لنا عمي الحاج حسن الريدي المقيم بالقاهرة أن نستأجر شقة في عمارة جديدة في وسط القاهرة الإسلامية بشارع «خان أبو طاقية» خلف مسجد الحسين وجوار بيت القاضي وشارع المعز وهي بالفعل مكان وسط بين الجيزة والعباسية وكانت الشقة رائعة في كل شيء... كانت مكونة من ثلاث غرف وصالة وكانت في الدور العلوي حيث يمتد أمامها سطوح فسيح... وكان البيت جديدًا لم يسكنه أحد قبلنا وتحيط بنا مآذن القاهرة الإسلامية وخاناتها العريقة... إلا أننا للأسف لم نتبين جمال هذه المساجد آنذاك ولم أعرف قيمتها الفنية الكبرى إلا بعد أن سافرت للخارج وقرأت عن جمال القاهرة الإسلامية وخاصة هذه البقعة بالتحديد التي كتب نجيب محفوظ أعظم رواياته عن الحياة في شوارعها وحاراتها... وكان إيجار هذه الشقة خمسة جنيهات شهريًا مناصفة بيني وبين كمال.

رغم أنه قد سبق لي أن زرت القاهرة من قبل فإن إقامتي فيها وسكني بها في هذه المنطقة من مناطق القاهرة الفاطمية كان بمثابة تجربة جديدة لي... كنت أخترق

الشوارع الضيقة والحارات المكتظة بالمحلات الصغيرة في كل يوم من شارع الأزهر إلى شارع الموسكي ومنه أعرج على منطقة «الصاغة» ثم أدلف إلى الشوارع الضيقة بجوار خان الخليلي حتى أصل إلى «خان أبو طاقية» مارًّا بدكاكين الحرفيين الذين يصنعون المنتجات النحاسية المشغولة التي تباع في خان الخليلي...

وكانت حارة اليهود تقع خلفنا مباشرة حيث يوجد بها جزار يهودي وكنا من بين زبائنه، وقد سكن في هذه الحارة الفيلسوف اليهودي الشهير موسى بن ميمون عندما جاء إلى مصر من الأندلس في القرن الثاني عشر.

كان أبي يرسل إليَّ في كل شهر حوالة بريدية بمبلغ اثني عشر جنيهًا على مكتب بريد الجمالية بمنطقة الخرنفش وهو المكتب الذي كان على رأسه في يوم ما المرحوم عبد الناصر حسين والد الزعيم جمال عبد الناصر[1]، وكان منزلنا عامرًا دائمًا بالسردين المملح المرسل من عزبة البرج والجبن والقرص المرسلة من شربين بلد كمال زميلي في الشقة وكان معروفًا أن أي طالب من أصدقائنا يستطيع أن يأتي إلينا في أي وقت ليجد لدينا وجبة غذاء جاهزة.

أما صلاة الجمعة فكنا نؤديها في مسجد الحسين أو أي من المساجد الأثرية المنتشرة في منطقة بيت القاضي وشارع المعز.

كانت القاهرة آنذاك تعيش أزهى عصورها، والحياة السياسية والثقافية في أوجها... كان حزب الوفد قد أصبح متهادنًا إن لم يكن متحالفًا مع الملك لذلك بدأ يفقد شعبيته لدينا ويظهر وكأنه رمز للفساد في مصر فاتجهتُ أكثر إلى الحزب الاشتراكي بقيادة أحمد حسين الذي بدأ يهاجم الملك، وبدأ إبراهيم شكري النائب الاشتراكي في مجلس النواب يقدم الأسئلة والاستجوابات التي كانت تستهدف انتقاد الملك وأسلوبه في الحكم وحياة البذخ والإسراف واللهو التي يعيشها، بينما البرلمان بمجلسيه يناقش بنود الميزانية بما فيها ميزانية القصر، وكانت تقارير «ديوان المحاسبة»[2] تناقش في البرلمان بعمق وتقدم بشأنها الاستجوابات والأسئلة البرلمانية..

---

(1) حسب ما نشر في أحد أعداد مجلة المصور في الخمسينيات فإن أسرة الرئيس جمال عبدالناصر أقامت في هذه الفترة بالمنزل رقم 3 حارة خميس العهد وهي جزء من حارة اليهود في الخرنفش.

(2) تحول بعد ذلك ديوان المحاسبة إلى الجهاز المركزي للمحاسبات.

كانت القاهرة تعج بالنشاط السياسي، فكنا نذهب في المساء لحضور اللقاءات السياسية والمحاضرات... مثل محاضرات الأستاذ سلامة موسى في جمعية الشبان المسيحيين التي فتحت أعيننا على كثير مما يجري في العالم، ونتردد على البيت الأخضر مقر الحزب الاشتراكي بشارع ضريح سعد بمنطقة المنيرة... ونلتقي بأصحاب الأسماء اللامعة سواء في الحزب مثل أحمد حسين وإبراهيم شكري والدكتور حلمي مراد الذي كان مدرسًا بكلية الحقوق جامعة عين شمس وكان عائدًا لتوه من بعثة في فرنسا... وكان متحمسًا للاشتراكية وهو شقيق زوجة أحمد حسين... أو بآخرين مثل إحسان عبد القدوس الذي بدأ يكتب المقالات الملتهبة ضد النظام وأثار قضية الأسلحة الفاسدة التي مست سمعة النظام بل وسمعة الملك ذاته.

أما الجامعة فهي انعكاس للحياة السياسية في مصر... كانت فيها كل الأحزاب والقوى... الوفديون بقيادة أحمد الخطيب والإخوان بقيادة حسن دوح صاحب الأسلوب الخطابي الساحر... والشيوعيون والاشتراكيون، أما شباب الحزب الاشتراكي فأذكر منهم المرحوم رفعت الشهاوي والمرحوم عادل حسين الذي اتجه فيما بعد إلى الاتجاه الماركسي ثم تحول إلى الاتجاه الإسلامي...

عادت القضية الوطنية فاحتلت مركز الصدارة الذي كانت قضية فلسطين قد انتزعته من قبل بسبب قرار التقسيم وحرب فلسطين، واتسم المناخ السياسي في القاهرة بدرجة عالية من الغليان، وفتح هجوم الحزب الاشتراكي على الملك والحكومة المتحالفة معه الباب أمام تنظيمات سياسية أخرى للسير على نفس النهج... وخاصة الحزب الوطني الجديد برئاسة فتحي رضوان الذي أصدر مجلة «اللواء الجديد» التي سارت في نفس الاتجاه، والشيوعيون وأنصار السلام بقيادة يوسف حلمي وسعد كامل، كل ذلك جعل الذات الملكية لأول مرة هدفًا للهجوم العلني وموضعًا للانتقاد العام.

وسط هذا التوتر في الأجواء السياسية سارت حكومة الوفد في طريق التفاوض مع إنجلترا لتحقيق الجلاء ووحدة وادي النيل. واستمرت هذه المفاوضات لفترة زادت على العام إلا أن هذه المفاوضات لم تصل إلى نتيجة مما جعل الموقف في البلاد يزداد توترًا... وكان كل طرف في المسرح السياسي يمسك بتلابيب الطرف الآخر، ورغم استمرار شعبية الوفد إلا أن هذه الشعبية بدأت في التراجع، مع تردي شعبية الملك الذي

تحول في خلال سنوات معدودة من شخص يتمتع بحب الجماهير إلى شخص يتمتع بسخطها وازدرائها.

استمتعت بدراسة القانون في كلية الحقوق وكانت المحاضرات تلقى في الصباح في المدرج العام... وكانت أول محاضرة أحضرها في الاقتصاد السياسي للدكتور حسين خلاف الذي عملت معه بعد ذلك عندما أصبح سفيرًا ومندوبًا دائمًا لدى الأمم المتحدة بجنيف، درست في هذا العام أيضًا مبادئ القانون الدستوري للدكتور سيد صبري والدكتور مصطفى كامل الذي أصبح سفيرًا لمصر في الهند ثم في واشنطن لما يقرب من عشرة أعوام (1957-1967).

ومن بين الأساتذة الآخرين الذين تركوا أكبر الأثر في نفسي الشيخ علي الخفيف أستاذ الشريعة والشيخ عبد الوهاب خلاف أستاذ أصول الفقه والشيخ محمد أبو زهرة.

وكان الدكتور محمد حلمي مراد عائدًا لتوه من بعثة في المالية العامة والاقتصاد من فرنسا ورغم أنه كان يدرِّس في كلية الحقوق بجامعة عين شمس (إبراهيم) إلا أنه كان ينتدب لإعطاء قاعات بحث بجامعة (فؤاد) ورغم أنه لم ينضم رسميًا إلى الحزب الاشتراكي إلا أنه من الناحية الفعلية كان له دور كبير ونفوذ داخل الحزب وقد قامت بينه وبين صديقي كمال خشبة وبيني صداقة لم تنقطع أبدًا حتى وفاته.

في هذه الفترة كان قد انتهى ترددي بين الوفد والحزب الاشتراكي حيث استقر رأيي على الحزب الاشتراكي، وكان مما ساعد على ذلك أن سياسة حكومة الوفد اتجهت إلى ممالأة القصر والتحالف مع بطانة فاروق المحيطة بالملك مما جعل حكومة الوفد تحاول استخدام ما لها من أغلبية في البرلمان لتمرير تشريعات مرفوضة من الشعب مثل تشريع تقييد حرية الصحافة وقانون المشبوهين السياسيين. إلا أنه مما يذكر للوفد أن النواب الوفديين الشباب وخاصة النائب عزيز فهمي الذي كان شاعرًا وخطيبًا مفوهًا وأحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة «المصري» وإبراهيم طلعت كانوا هم الذين تصدوا لهذه التشريعات وأسقطوها في مجلس النواب.

في هذه الفترة تبلور الموقف الشعبي في الكفاح من أجل إنهاء الاحتلال البريطاني، وفضح مفاسد الملك لا بهدف إسقاطه وإنما بهدف تطوير النظام، بحيث لا يكون للملك هذا الدور المتحكم في البلاد، وفي نفس الوقت تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التقريب بين الطبقات وتحديد الملكية الزراعية، وكان الحزب الاشتراكي يعبر بقوة عن

هذه الأهداف الثلاثة، وظهر في هذه الفترة كتابان مهمان هما كتاب «المعذبون في الأرض» للدكتور طه حسين، و«من هنا نبدأ» لخالد محمد خالد وكلاهما يتحدث عن معاناة الشعب.

كانت القاهرة تبدو حبلى بأحداث جسام على وشك الوقوع.. وبدت الحكومة في موقف دفاعي إزاء عدم إنجازها أي تقدم في المفاوضات ومسايرتها لسياسة الملك وبطانته، وازدياد حدة المعارضة بواسطة الاشتراكيين والشيوعيين والإخوان والحزب الوطني الجديد، كما ظهر الانقسام أكثر وضوحًا داخل حزب الوفد بين التيار الحاكم الذي كان يمثله فؤاد باشا سراج الدين وطلائع الشباب الوفدي ذي الاتجاهات الاشتراكية والليبرالية وهو ما كان يسمى بالطليعة الوفدية والتي كان عزيز فهمي أبرز أصواتها.. وقد دعا ذلك مجموعة من السياسيين المشهود لهم بسجل وطني بارز إلى إرسال ما عرف بعد ذلك بعريضة المعارضة إلى الملك، وكانت عريضة بالغة القوة في التنديد بمفاسد الحكم وفي تحذير الملك من مغبة سياساته، إلا أن كلًّا من الملك والنحاس غضبا من الذين وقعوا على هذه العريضة وكان من بين من شملهم غضب الحكومة المؤرخ والمحامي المعروف الأستاذ عبد الرحمن الرافعي عضو مجلس الشيوخ عن دائرة فارسكور التي تشمل بلدتنا عزبة البرج.

كان حزب الوفد في الماضي قد درج على ألا يتقدم بمرشح وفدي منافس لعبد الرحمن الرافعي في انتخابات مجلس الشيوخ عن الدائرة التي درج على أن يترشح ويفوز بها بالتزكية أي دائرة فارسكور، وذلك احترامًا للرافعي وتاريخه الوطني إلا أنه قرر في هذه المرة أن يرشح شخصًا آخر ينافسه في الانتخابات النصفية عام 1951 ورشح الأستاذ عبد الرحيم سماحة الذي كان قريبًا من أسرة النحاس باشا... إلا أن الرافعي قرر رغم ذلك أن يخوض الانتخابات، وكنت في هذه الفترة في منزلنا بالبلد... وإذا بي أفاجأ بأن هناك من يناديني من فناء المنزل، فنزلت فإذا بعبد الرحمن الرافعي يقدم نفسه إليّ ويقول لي إنه لم يجد أحدًا يتصل به في عزبة البرج للوقوف إلى جانبه في الانتخابات، ولكنه سمع عني وطلب لذلك مني أن أصاحبه في جولة في البلد... ولم يكن هناك أي مجال للتردد من جانبي فأنا أعرف عبد الرحمن الرافعي من كتاباته في تاريخ مصر القومي... وأعرف أنه من ذلك النفر القليل الذي صاحب مصطفى كامل ومحمد فريد.

ما إن خرجت من المنزل في صحبة الرافعي حتى كان خبر وصوله قد انتشر في البلدة... فبدأ الناس يتجمعون للهتاف ضده..؛ لأنه مرشح ضد حزب الوفد، وكان يمكن أن يتهور أحد بالتهجم عليه وإهانته، وكان طبيعيًا أن يصل الخبر إلى أبي الذي حضر على الفور فصافح الرافعي ثم أخبره بأن مشاعر البلد كلها مشاعر وفدية، وأنه لن يتمكن من المرور في البلد بسلام. فوافق الرافعي على مغادرة البلد واصطحبه أبي، وسار إلى جانبه معي وسط الشارع الرئيسي والناس كلها واقفة على جانبي الطريق الضيق وكأن على رءوسهم الطير... وركب الرافعي سيارته وغادر البلد... قلت لأبي فور مغادرة الرافعي... كيف يمكن لأهل عزبة البرج أن يدلوا بأصواتهم ضد واحد من رجالات مصر الوطنيين ومؤرخ حركتها القومية؟!... فأجابني بأن هناك أسبابًا عدة أهمها أن البلدة بطبيعتها تؤيد مرشح الوفد تلقائيًا، وثانيها أن الرافعي الذي كان يمثل الدائرة لأكثر من عشرين عامًا لم يسبق له أن زار عزبة البرج وتعرف على أهلها بل كان يعتمد على أن الوفد يترك له هذه الدائرة دون أن يرشح فيها أحدًا ضده، وثالثًا فإن الرافعي، وإن كان معروفًا كمؤرخ؛ فإنه غير معروف إطلاقًا لعامة الناس في عزبة البرج.

بدأت وزارة الوفد منذ جاءت للحكم في التفاوض مع إنجلترا من أجل تحقيق الأماني الوطنية في الجلاء ووحدة وادي النيل، إلا أن هذه المفاوضات التي استمرت لمدة عام ونصف تقريبًا لم تصل إلى أية نتيجة، وفي هذه الفترة كانت المشاعر الوطنية في ذروتها وكانت الحركة السياسية لا تهدأ في الجامعة، وكان ثمة توافق عام بين شباب الأحزاب المعارضة وشباب الطليعة الوفدية في ضرورة أن تتخذ الحكومة موقفًا حازمًا في مواجهة الإنجليز، وأذكر أننا خرجنا يومًا في مظاهرة إلى مقر وزارة الخارجية نطالب بقطع المفاوضات وإعلان الكفاح المسلح، وخرج الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية وخطب فينا مؤكدًا التزام الحكومة بتحرير البلاد من الاحتلال وتحقيق وحدة وادي النيل، وإزاء التعنت البريطاني في المفاوضات أخذت حكومة الوفد تلك الخطوة الكبيرة بأن قررت إلغاء معاهدة 1936 ، وبالرغم من أن الحكومة آنذاك كانت قد صورت الأمر وكأنها قد أعدت لكل شيء عدته فإنه قد تبين فيما بعد أنها لم تكن خطوة محسوبة ومدروسة بقدر ما كانت استجابة للضغط الشعبي، وكان لإلغاء معاهدة 36 تداعيات كبيرة أثرت على مسار الأحداث فيما بعد.

كنت في البلد في إجازة عندما أعلن أن رئيس الحكومة النحاس باشا سيلقي خطابه الهام في افتتاح الدورة البرلمانية يوم 8 أكتوبر 1951 فذهبت إلى دمياط للاستماع إلى هذا الخطاب في الراديو مع بعض الأصدقاء... وذهبنا إلى قهوة «دعيدر» بسوق الحسبة واستمعنا إلى الخطاب الذي قال فيه النحاس قولته المشهورة التي وجهها إلى ممثلي الأمة «باسم مصر وقعت معاهدة 1936 وباسم مصر أطالبكم اليوم بإلغائها».

أدى قرار إلغاء المعاهدة إلى انفلات الأحداث؛ لم تعترف بريطانيا بحق مصر في إلغاء المعاهدة من طرف واحد، وبالتالي كان إصرارها على ما قررته المعاهدة من امتيازات لها في البلاد وبخاصة في منطقة القناة، أما الحكومة المصرية فقد تصرفت على أساس أن المعاهدة لم تعد قائمة، واعتبر وجود القوات البريطانية في مصر عاريًا عن الشرعية، فكان وقوع التصادم حتميًا، ولم تكن الحكومة قد استعدت لهذه المواجهة.

كانت الجامعة هي مركز الحركة السياسية وبدأت التنظيمات السياسية المختلفة في إرسال الفدائيين إلى منطقة القناة لمحاربة الإنجليز بل وفي بعض الأحيان كان أفراد لا خبرة لهم يذهبون بدافع الحماس الوطني، ولم يكن هناك تنظيم واضح لهم وأصبحت الحكومة واقعة تحت ضغط مطالبة الجماهير باتخاذ إجراء لإجلاء المحتل، إلا أن الأخطر من ذلك كان وقوع الصدام بين القوات البريطانية في منطقة القناة والسلطات المصرية، وبدأت الاحتكاكات في مدن القناة بين القوات البريطانية وقوات الشرطة، وبطبيعة الحال كانت القوات البريطانية هي الطرف الذي يملك السلاح والعتاد الموجود في القاعدة العسكرية البريطانية في منطقة القناة، وكانت أخطر الحوادث موقعة كفر عبده بمنطقة السويس عندما قامت القوات البريطانية معززة بالعربات المصفحة ومدافع الميدان بل ومحمية بالطيران بهدم الحي السكني المسمى بكفر عبده في السويس لوقوعه بالقرب من «وابور» المياه الذي كانت تريد احتلاله.

وكلما كانت أنباء الاعتداءات البريطانية ترد إلينا بالقاهرة كان يؤدي ذلك إلى مزيد من تأجج المشاعر ضد بريطانيا وكل ما تمثله من مظاهر، كما تصاعد الغضب ضد الملك الذي ظهر أمامنا وكأنه متواطئ مع الاحتلال... وزادت حدة المقالات التي كان يكتبها أحمد حسين ضد فاروق والنظام، ثم جاء يوم 25 يناير 1952 عندما قامت القوات البريطانية بمحاصرة مبنى محافظة الإسماعيلية ووجهت إنذارًا للمحافظة بأن تقوم بتسليم أسلحة جميع قوات الشرطة وقوات بلوكات النظام الموجودين بالإسماعيلية ورحيل هذه

القوات مجردة من سلاحها عن منطقة القناة، ولما رفض المسئولون في المحافظة هذا الإنذار بناء على قرار وزير الداخلية آنذاك فؤاد سراج الدين وأصروا على المقاومة قامت القوة البريطانية التي كانت تقدر بالآلاف باحتلال مبنى المحافظة، وإطلاق النار على جنود بلوكات النظام، وقد سقط من الجنود شهداء قدر عددهم بأكثر من خمسين شهيدًا، وأصبح هذا اليوم هو عيد الشرطة.

عندما وصلت أنباء هذه المذبحة إلينا كان واضحًا أن اليوم التالي (26 يناير) سيكون يومًا مشتعلًا في القاهرة، وهو ما أصبح علامة هامة في التاريخ السياسي لفترة ما قبل ثورة 23 يوليو وأحداث هذا اليوم مازالت ماثلة في ذهني حتى الآن.

توجهت إلى الجامعة صباح هذا اليوم والمشاعر ملتهبة بعد أحداث مذبحة الإسماعيلية، فالجو ثقيل ومشحون بالغضب ودخلت إلى حرم الجامعة فوجدت الطلبة متوجهين بصورة تلقائية إلى مبنى إدارة الجامعة؛ حيث تقع قبة جامعة القاهرة الشهيرة، وما إن احتشدت جموع الطلبة حتى صعد حسن دوح زعيم الإخوان على الدرج وبدأ يخطب، وبالطبع هاجم الإنجليز والاحتلال، إلا أن حديثه كان مع ذلك هادئًا وبعيدًا عن الإثارة والتحريض، وما إن انتهى من خطابه حتى ازدادت الجموع وسارت بصورة تلقائية في اتجاه رئاسة مجلس الوزراء المتفرعة من شارع قصر العيني[1] وشاهدت جنود بلوكات النظام الذين ينتمي إليهم الجنود الذين سقطوا صرعى الاعتداء البريطاني على مبنى محافظة الإسماعيلية في اليوم السابق وقد انضموا إلى مظاهرات الطلبة في الشوارع ثم شاهدت ضابط جيش بزيه العسكري محمولًا على الأعناق ويصيح بهتافات يرددها المتظاهرون، وكان واضحًا من البداية انعدام سيطرة الحكومة على الشارع.

توجهنا إلى مجلس الوزراء وظللنا نهتف هناك ضد الإنجليز ونطالب الحكومة بإعلان الحرب على القوات البريطانية في مصر، فخرج عبدالفتاح باشا حسن أحد أقطاب حكومة الوفد وخطب فينا من شرفة مجلس الوزراء معلنًا أن مجلس الوزراء مجتمع «الآن» ليقرر الخطوات التي ينبغي أن يتخذها وحثنا على الانصراف... تركنا مجلس الوزراء ووجدت المظاهرات وقد انفرط عقدها، ولكنني وجدت الناس وقد تجمعوا في جماعات صغيرة سارت في الشوارع، وفي وسطهم جنود بلوكات النظام بملابسهم الرسمية وكانت الساعة قد بلغت تقريبًا الظهر عندما بدأت حوادث التخريب في المحلات،

(1) شارع مجلس الشعب حاليًا.

ثم بدأت أرى بعض الحرائق مشتعلة في المحلات، فقررت أن أعود للمنزل، وكان طريقي إليه يمر بميدان الأوبرا، وهناك شاهدت الحريق يمتد إلى فندق شبرد الشهير والذي كان يؤمه الإنجليز والأجانب، وسلكت طريقي في شارع الأزهر وأنا أنظر خلفي؛ فأجد الدخان ينبعث من مواقع عديدة متقاربة... وصلت إلى المنزل.. وكان زميلي كمال خشبة هناك... فأخبرته بما يجري... وتناقشنا في الأمر، وقدرنا أن هذه الأحداث قد تدفع الحكومة إلى القبض على عناصر الحزب الاشتراكي الذي يقود الحملة ضد الملك، وأنه قد يكون من الأصوب أن نغادر المنزل، واستقر رأينا على أن نذهب إلى منزل خالتي أو بالأحرى منزل خالة والدتي في منطقة باب الخلق؛ فأخذنا بعض الملابس وتوجهنا إلى منزل «خالتي أم رياض» وأبلغناهم أننا نريد أن نقضي الليلة لديهم... فرحبوا بنا... وبينما نحن نتناول العشاء استمعنا إلى أخبار الحادية عشرة مساء في الراديو، وإذا بالمذيع يعلن نبأ إعلان الأحكام العسكرية وتعطيل الدراسة بالجامعات..

في اليوم التالي جاءت الأنباء عن طريق الإذاعة أيضًا بأسوأ مما كنا نتوقع، وتبين أن الحرائق اقترنت بعمليات سلب ونهب كبيرة للمحلات التي احترقت أو خربت، وطبقًا للمؤرخ الأستاذ عبد الرحمن الرافعي؛ فإن عدد المحلات التي أصابها الحريق زاد عن سبعمائة محل معظمها كان مملوكًا للأجانب، وتقع كلها في أجمل أحياء العاصمة، واستمرت النيران مشتعلة بقية النهار وجزءًا من الليل، وظلت متقدة في بعض الأماكن إلى اليوم التالي، وكان من بين ما أتت عليه الحرائق النادي البريطاني الذي قتل فيه سبعة من البريطانيين، أما فندق شبرد فقد احترق عن آخره وانتهى بذلك تاريخه الطويل كواحد من أعرق معالم القاهرة الجميلة.

لم تبق وزارة الوفد كثيرًا بعد إعلان الأحكام العرفية، ففي اليوم التالي مباشرة جاء قرار الملك بإعفائها من مهمتها... وتكليف علي ماهر بتشكيل الوزارة الجديدة، وقد استمعنا إلى هذا القرار في نشرة الأخبار ببيت خالتي، وأحسسنا بأن الوقت لن يطول حتى تنقض يد الحكومة أو يد القصر للتنكيل بالحزب الاشتراكي، الذي قاد الحملة ضد فاروق وبالفعل تم القبض على أحمد حسين، وإيداعه السجن بتهمة التحريض على حريق القاهرة وهي التهمة التي بقي محبوسًا على ذمتها حتى قامت الثورة في 23 يوليو 1952 التي أفرجت عنه بعد عدة شهور.

كان حريق القاهرة ختام المرحلة التي جاءت نهايتها نتيجة لإلغاء معاهدة 36.. فتم إعلان الأحكام الفرعية واعتقال العشرات من رجال الحركة الوطنية، والواقع أن هذه الأحداث لم تكن فقط إيذانًا بانتهاء حكم الوفد، بل كانت أيضًا إيذانًا بانتهاء النظام السياسي، وقيام ثورة 23 يوليو بعد حريق القاهرة بخمسة أشهر.

ثورة 23 يوليو 52

كنت خارجًا من منزلنا في عزبة البرج صباح يوم 23 يوليو حيث أقضي إجازة الصيف، فإذا بأحد أصحاب الدكاكين جوار المنزل يبلغني أنه استمع إلى الإذاعة في راديو المقهى المجاور وأن الإذاعة تذيع موسيقى عسكرية، وأنه صدر بيان يفيد أن انقلابًا عسكريًا قد وقع...

تملكتني الفرحة والتقيت ببعض الأصدقاء من أهل البلد، وجلسنا بجوار الراديو في المقهى نستمع إلى البيانات، وكان اسم اللواء محمد نجيب كقائد للانقلاب هو الاسم الوحيد الذي أذيع، وكنا قد سمعنا عنه من قبل عندما انتخب رئيسًا لنادي الضباط، في انتخابات لم يرض عنها الملك، فألغى نتائجها، أما الذي أذاع البيان الأول وأعلن قيام الثورة فكان «البكباشي» أنور السادات.

قضيت صيف هذا العام كالمعتاد بين عزبة البرج ورأس البر ولكنني كنت مستغرقًا في متابعة الحدث الكبير أو «الانقلاب».. حسبما كان يدعى آنذاك، وكانت أول برقية تأييد يتلقاها الضباط الأحرار من هيئة التدريس بجامعة «فاروق» (جامعة الإسكندرية حاليًا)، وكانت تلك خطوة شجاعة من جانب هيئة تدريس جامعة الإسكندرية شجعت الهيئات الأخرى أن تحذو حذوها.

توالت الأحداث وانتهت بعد ثلاثة أيام من قيام حركة 23 يوليو بإبعاد الملك عن البلاد وخروجه من الإسكندرية في يخت «المحروسة» وكان خروجًا متحضرًا، حيث ودعه رسميًا في الميناء أعضاء من مجلس قيادة الثورة بعد تنازله عن العرش، وتعيين مجلس وصاية على العرش بعد أن أصبح الأمير أحمد فؤاد؛ ابن فاروق، ملكًا لمصر خلفًا لأبيه الذي ذهب إلى إيطاليا وتوفي هناك بعد عقد من الزمان.

لم يكن أحد يصف ما حدث بأنه ثورة، وكانت الصحف تتحدث عن «حركة الجيش» أو «الانقلاب».. وظل الحال كذلك إلى أن ظهر مقال في الأهرام للدكتور سيد صبري

أستاذ القانون الدستوري بعنوان «الفقه الثوري»... الذي اعتبر أن ما حدث إنما هو في الواقع «ثورة»، وأنها جاءت لتغيير نظام الحكم وبالتالي فهي ليست ملزمة باتباع الضوابط التي كانت قائمة في النظام السابق عليها لأنها جاءت لتغييره.

كنا فرحين بالثورة .. وكانت شقيقتي الكبرى على وشك الوضع؛ فاقترحت عليها أن تسمي ابنها باسم قائد الثورة محمد نجيب ... فرحبت بالفكرة... ولا شك أن هناك الكثيرين من مواليد 1952 سموا بهذا الاسم.

عندما عدت إلى القاهرة في خريف 52 كان الهدوء قد عاد إلى الجامعة، فلم تكن هناك مظاهرات، وبدأنا نراقب ما يحدث، وكان من أهم ما أسعدنا كشبان اشتراكيين هو قرار الثورة بتحديد الملكية الزراعية، ثم جاءت قرارات أخرى أهمها إنهاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري، ولكن كان أكثر ما يقلقنا هو غياب الحديث عن الدستور، بعد أن كانت الثورة قد رفعت شعار «نحن نحمي الدستور» لم يلبث هذا الشعار أن اختفى، ثم بدأنا نسمع عن المفاوضات التي يجريها «الصاغ» صلاح سالم بشأن السودان وظهرت صورة صلاح سالم وهو يرقص مع أهل جنوب السودان، ولكننا لم نكن نعرف بالضبط أهداف هذه المفاوضات، وإن كنا قد دعينا للذهاب إلى قاعة الاحتفالات الكبرى بالجامعة .. حيث جاء صلاح سالم وتحدث عن اتفاق السودان، ولكن الحديث لم يثر لدينا أي حماس بل خرجنا بشعور غامض حول مستقبل السودان ولم نشعر بأن وحدة وادي النيل التي كنا نحلم بها قد أصبحت قريبة المنال بعد هذا الاتفاق.

بدأت حكومة الثورة في إنشاء مؤسساتها السياسية والإعلامية فأنشأت هيئة التحرير وسعت لتجنيد الشباب في هذه الجبهة، كما أنشأت دار التحرير وبدأت في إصدار مجلة «التحرير»، و«بناء الوطن» كما أصدرت جريدة «الجمهورية» التي رأس تحريرها «البكباشي» أنور السادات عضو مجلس قيادة الثورة.

مع بداية عام 1954 بدأت الخلافات تظهر على السطح بين أعضاء مجلس قيادة الثورة وتركزت هذه الخلافات حول قضية الديمقراطية، فبينما كان نجيب ومعه خالد محيي الدين ومشايعوه من سلاح الفرسان «المدرعات» يرغبون في عودة الضباط إلى الثكنات باعتبار أن مهمتهم قد انتهت، وبالتالي يبدأ إعداد البلاد للحكم الديمقراطي، كان الفريق الآخر الذي يمثله جمال عبد الناصر وصلاح سالم وجمال سالم يرى استمرار

الثورة على أساس أن انسحاب الضباط سيؤدي إلى عودة الأحزاب والسياسيين القدامى الذين كانوا في رأيهم جزءًا من «العهد البائد».

كنت وزملائي من الحزب الاشتراكي نؤيد فريق نجيب/خالد محيي الدين، فقد كنا نخشى أن يتحول الضباط إلى حكم البلاد حكمًا عسكريًّا، خاصة وأننا أخذنا نشاهد بوادر تنبئ بهذا الاتجاه، مثل قانون إلغاء الأحزاب السياسية، وإقامة محكمة عسكرية قامت بمحاكمة سريعة لعاملين في مصانع النسيج بكفر الدوار هما «خميس وبكري» ثم صدور الحكم بالإعدام عليهما وتنفيذه على وجه السرعة، وكان واضحًا أن النظام لم يكن يُلقي بالًا إلى ضمانات المحاكمة بقدر ما كان يهدف إلى توجيه إنذار لمن تسول له نفسه أن يعترض مسيرته.

لم يكن الاشتراكيون وحدهم هم الذين يؤيدون عودة الضباط إلى ثكناتهم والانتقال إلى النظام الديمقراطي، ولكن أغلب الأحزاب كانت تأخذ نفس الموقف، وكانت جريدة «المصري» الوفدية بقيادة أحمد أبو الفتح هي التي تعبر بقوة عن هذا الاتجاه. وسرعان ما تفاقم الخلاف بين الفريقين من خلال ما عرف بعد ذلك بأزمة مارس 54 والتي انتهت بانتصار فريق جمال عبد الناصر على الفريق الآخر.

في أثناء هذه المعركة عمل عبد الناصر على استقطاب العمال إلى جانبه، وسخَّر هيئة التحرير لهذا الغرض، ولمع اسم الضابطين «طعيمة والطحاوي» في تنظيم مظاهرات تطالب ببقاء الثورة، ولعب رئيس اتحاد العمال آنذاك «صاوي أحمد صاوي» الدور الرئيسي في تنظيمها، ولم تكن هذه مظاهرات حاشدة ولكن أمكن استخدام الإذاعة لتصور الأمر وكأن جماهير الشعب قد خرجت تطالب باستمرار الضباط في الحكم، وأذكر أنني كنت أسير في شارع قصر العيني ووجدت بعض العمال الذين لا يزيد عددهم على عشرات أمام مجلس الوزراء، فذهبت لأتبين ما يجري، فوجدت صلاح سالم يخطب فيهم ويقول إن الثورة لا تستطيع أن تتجاهل مطالب هذه «الألوف المؤلفة» التي جاءت تطالب باستمرارها في الحكم. . . ولقد استغربت من أنه يتحدث عن «الألوف المؤلفة» بينما الأمر لا يتعدى العشرات . . . ولكنني لاحظت كذلك أنه بينما كان يتحدث كانت الإذاعة تسجل ما يقول لتذيعه في نشراتها الإخبارية.

تم إقصاء رئيس الجمهورية محمد نجيب عن الحكم وإغلاق جريدة «المصري» وبدأنا نسمع عن الإجراءات القمعية التي اتخذت والتي كان من أخطرها اعتقال عدد من

السياسيين من بينهم الأستاذ أحمد حسين، وبدأنا نسمع عن عمليات التعذيب التي تجري. وكان ذلك كله جزءًا من المناخ الثقيل الذي ساد بعد أحداث مارس 54 وشعرنا آنذاك بأن مصر مقبلة على حقبة مضطربة في تاريخها.

ومن أحداث شهر مارس المحزنة ما جرى فيها من اعتداء على مجلس الدولة وعلى رئيسه الفقيه الكبير وشيخ القانونيين في مصر والعالم العربي الدكتور عبد الرزاق السنهوري... فلقد كان السنهوري يقف إلى جانب الديمقراطية ويؤيد رئيس الجمهورية محمد نجيب فما كان من منظمي مظاهرات العمال إلا أن توجهوا إلى مجلس الدولة في مظاهرات تهتف بسقوط الديمقراطية!! واقتحموا المجلس، واعتدوا على رئيسه الدكتور السنهوري؛ فكان ذلك مما جعلنا نتوجس أكثر من الحكام الجدد، الذين ما لبثوا أن قاموا أيضًا بحل نادي هيئة تدريس جامعة القاهرة، الذي أعلن وقوفه إلى جانب الديمقراطية وطالب بعودة الجيش إلى الثكنات.... وتم إقصاء مجموعة من أفضل أساتذة القانون، كان من بينهم الدكتور عبد المنعم الشرقاوي أستاذ المرافعات، والدكتور أمين بدر أستاذ القانون التجاري الذي خرج ولم يكن في حسابه في البنك إلا جزء من مرتبه لا يتعدى عشرات الجنيهات، وقد قابلته بعد ذلك بعامين في نيويورك بعد أن طلبت إليه شركة أرامكو للبترول بالسعودية أن يعمل معها فكان ذلك مصدر خير كبير له.

كان من ضحايا أحداث مارس أيضًا جريدة «المصري» التي ظلت تدافع عن الديمقراطية حتى آخر لحظة، ولا أنسى العدد الذي أعلنت فيه «المصري» أن ذلك هو عددها الأخير.. فجريدة «المصري» قد احتلت مكانة كبيرة في قلب الحركة الوطنية في مصر واكتسبت احترامًا من كافة الاتجاهات رغم أنها كانت صحيفة حزبية.. وكان موقفها ضد قانون الصحافة الذي أرادت حكومة الوفد إصداره موقفًا زاد من تقدير واحترام الرأي العام لها باتجاهاته كافة، هذا فضلًا عما كانت الصحيفة تقدمه من تطوير في العمل الصحفي، وما كانت تقدمه من مواد سياسية وأدبية كان لها أكبر الأثر في زيادة توزيعها بحيث أصبحت أكبر الصحف اليومية انتشارًا وتأثيرًا في الرأي العام.

انتهت أحداث مارس بأن خلفت جوًا كئيبًا؛ ظهرت فيه لأول مرة منذ قامت الثورة آليات الدولة البوليسية بما تخلقه من أجواء الشك والريبة.

كان 1954 على أية حال هو عام السنة النهائية لدراستي في كلية الحقوق وهو ما كان يتطلب مني جهدًا خاصًا حتى أحصل على درجة متقدمة.

كانت درجة «جيد» التي حصلت عليها عند تخرجي في كلية الحقوق تؤهلني للتعيين في النيابة العامة وقد استدعيت لمقابلة النائب العام، إلا أنني قررت ألا أنتظر تعيين النيابة بل أن أبدأ مباشرة في العمل بالمحاماة بعد أن أقضي إجازة الصيف في البلد ورأس البر، والواقع أن المحاماة التي كنت أتطلع إليها من قبل كمدخل للحياة السياسية قد اختلف أمرها بمجيء الضباط إلى الحكم، وبخاصة بعد أزمة مارس 54 التي أظهرت بجلاء أن الحياة السياسية في مصر أصبحت مختلفة عما كانت عليه من قبل - فقبل قيام الثورة كانت هناك حياة سياسية مفتوحة وكانت الأحزاب نشطة والصحافة تكتب ما تشاء وهكذا، وكان نواب من أمثال عزيز فهمي وإبراهيم طلعت الذين جمعوا بين القانون والأدب والصحافة ولمعت أسماؤهم في الحياة العامة، كان هؤلاء بمثابة رموز أتطلع إلى أن أنهج نهجهم فأجمع بين الصحافة والكتابة والتمثيل النيابي بحيث تكون قاعدتي السياسية في بلدتي «عزبة البرج»، إلا أن هذا الأمل خبا بعد تعطيل العمل بالدستور وإلغاء الأحزاب وإغلاق جريدة «المصري» إلى غير ذلك من إجراءات غيرت المناخ السياسي تغييرًا جذريًا، إلا أنني مع ذلك وجدت أن المحاماة هي المجال الطبيعي الذي أعمل فيه إلى أن يأتي عليَّ الدور في التعيين بالنيابة، وقد استقر رأيي على أن أعمل بمكتب الأستاذ محمد عصفور الذي كنا نسميه آنذاك محامي الحريات.

لم أكن أعرف الأستاذ عصفور شخصيًا، ولكنني عرفته من مرافعاته في مجلس الدولة عندما كانت الحكومة تقرر مصادرة صحف الحزب الاشتراكي، أو تصدر أمر اعتقال للأستاذ أحمد حسين، فكان الأستاذ عصفور هو الذي يتولى الدفاع عنه، وكثيرًا ما كنت أسير من الجامعة إلى مجلس الدولة لأحضر جلسات هذه القضايا، والتي كثيرًا ما كان رئيس مجلس الدولة الدكتور السنهوري نفسه يرأسها، وكان واضحًا أنه معجب بمرافعات الأستاذ عصفور الرصينة.

قررت أن أذهب لمقابلة الأستاذ عصفور؛ لأطلب إليه أن يقبلني في مكتبه كمحام تحت التمرين، فذهبت إليه مع الصديقين كمال خشبة وسيد نوار فكان استقباله كريمًا ورحب بي وأخبرني بأن أبدأ على الفور، وكنت المحامي الوحيد تحت التمرين في مكتبه، وقد وثق بي منذ اللحظة الأولى، فكنت أدخل عليه في مكتبه في أي وقت كما كنت أجلس معه

أثناء لقاءاته مع أصدقائه، وكان من بينهم الأساتذة: أحمد الشلقاني ولطفي الخولي ومصطفى درويش الذي هوى بعد ذلك عالم السينما وأصبح ناقدًا سينمائيًا كبيرًا.

كان عصفور رافضًا لثورة 23 يوليو منذ بدايتها وكان يعتبرها انتكاسة كبرى لمسيرة مصر الديمقراطية، وظل عصفور على رأيه هذا حتى بعد أن اكتسب عبد الناصر شعبية كبيرة نتيجة مواقفه ضد الأحلاف، ونجاحه في تأميم قناة السويس، وفشل عدوان56 ولم يغير عصفور رأيه حتى آخر يوم في حياته.

بمجرد أن التحقت بمكتب الأستاذ عصفور بدأ يكلفني بإعداد المذكرات وكتابة عرائض الدعوى والحضور نيابة عنه في بعض القضايا أو حضور التحقيق مع العملاء. وكنت أشعر بأنني أجني فائدة علمية وعملية كبرى من التمرين في مكتب عصفور وإن لم يكن هناك من العائد المادي ما يعوض هذا المجهود.

كانت قد مرت شهور على بدء عملي كمحام تحت التمرين حين قرأت في الصحف إعلانًا صادرًا من وزارة الخارجية بشأن امتحان مسابقة للملحقين الدبلوماسيين. كان هذا الإعلان مماثلًا لإعلان ظهر في الصحف قبل فترة وجيزة، توقفت أمام الإعلان للتفكير فيما إذا كنت أتقدم إلى هذه المسابقة لكنني استبعدت الفكرة لسببين رئيسين أولهما ما كنت قد قرأته وسمعته عن أنه في العادة لا «يختار» للعمل في وزارة الخارجية إلا «أولاد الذوات» الذين يعرفون أصول الإتيكيت ويتحدثون فيما بينهم باللغة الفرنسية، وكنت في هذه الفترة أقرأ ما ينشره الأستاذ ماهر دوس «الدبلوماسي السابق» في روزاليوسف تحت عنوان «مذكرات دبلوماسي» وكان فيها الكثير مما يؤكد هذه الصفات المطلوبة في الدبلوماسي، أما السبب الثاني فكان يتعلق باللغات، إذ كان مطلوبًا في الامتحان أن تكون إجابتي في إحدى المواد بإحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية. وأنا بحكم دراستي في المدارس المصرية العادية لم أتعلم من هاتين اللغتين ما يجعلني أثق في أنني أستطيع أن أجيب في أي علم من العلوم بأي منهما.. وعندما ظهر الإعلان الثاني وتوقفت أمامه استعدت هذين السببين وقررت مرة أخرى ألا أخوض هذه التجربة، وواصلت عملي في مكتب المحاماة، إلا أنه حدث بعد ظهور الإعلان الثاني أن زارني صديق تخرج معي في نفس الدفعة، وأخذ يدعوني أن نذهب معًا للتقدم إلى مسابقة الخارجية، وعندما أخبرته بمخاوفي إذا به يرد عليّ بأنه قد سمع من أصدقاء له أن الوضع قد تغير، وأن مسابقات الخارجية الآن مفتوحة للجميع، على أساس مبدأ تكافؤ

الفرص ولن يكون هناك تفضيل لأولاد الذوات، أما عن اللغة الأجنبية فقد أجابني بأننا نستطيع أن نركز على دراسة هذه اللغة في الفترة السابقة على الامتحان بحيث يمكننا أن نؤديه آملين أن إجابتنا الجيدة في المواد الأخرى باللغة العربية قد تشفع لنا في تلك المادة التي سنمتحن فيها باللغة الأجنبية، ثم ختم حديثه قائلًا: «وعلى أية حال فما الذي يمكن أن نخسره لو تقدمنا للامتحان ولم ننجح؟ لن نخسر سوى (جنيه واحد) هو رسم الدخول إلى المسابقة»، وأخذ يشجعني قائلًا إنه لا يرغب أن يذهب وحده إلى هذا الامتحان، وإنني باسم الزمالة والصداقة يتعين عليَّ أن أكون معه.

شجعني حديث هذا الصديق؛ فذهبنا وقدمنا معًا لامتحان المسابقة في الساعة الأخيرة من اليوم الأخير في المهلة المحددة للتقديم، إلا أنني لم أتوقف كثيرًا أمام الموضوع وواصلت عملي في مكتب عصفور... إلى أن وصلني خطاب من الخارجية حدد فيه موعد الامتحان التحريري يوم 18 ديسمبر 1954، وكان الامتحان في ثلاث مواد: القانون الدولي والعلاقات الدولية، والاقتصاد السياسي والجغرافيا الاقتصادية، والتاريخ السياسي والتاريخ الدبلوماسي، وبتلقي هذا الخطاب تعين عليَّ أن آخذ الموضوع على محمل الجد، وأن أستعد للامتحان.

قررت ألا أشغل بالي بالمادتين الأوليين، فقد درست القانون الدولي والاقتصاد في كلية الحقوق، ويكفي أن أستخدم معلوماتي فيهما وأن أجيب فيهما باللغة العربية، وقررت أن تكون إجابتي باللغة الإنجليزية في مادة لا تحتاج كثيرًا من المصطلحات الفنية؛ فاخترت مادة التاريخ السياسي للإجابة فيها باللغة الإنجليزية، ولم يكن أمامي وقت طويل قبل الامتحان، وكان أهم شيء هو أن أجد كتابًا باللغة الإنجليزية في مادة التاريخ السياسي عن تاريخ القرن التاسع عشر، وذهبت إلى ابن خالتي الدكتور رياض العتر الأستاذ بكلية الآداب الذي اصطحبني إلى مكتبة جامعة القاهرة، وقدمني لأمينها الدكتور أحمد عيسى الذي ساعدني في استعارة كتاب للمؤرخ الإنجليزي المعروف فيشر، وأخذت الكتاب وأثناء العودة للمنزل كنت أسير في شارع عدلي فتوقفت كالعادة أمام مكتبة النهضة؛ فإذا بي أجد كتاب التاريخ السياسي لأوروبا في القرن التاسع عشر لمؤلفه فيشر مترجمًا إلى اللغة العربية، فدخلت على الفور واشتريت الكتاب وكان ثمنه جنيهًا واحدًا، وعدت إلى المنزل وانقطعت لمذاكرة هذا الكتاب فكنت أقرأ الموضوع باللغة العربية أولًا ثم أقرؤه بالإنجليزية وأدون الكلمات التي أحتاج إلى استذكارها بالإنجليزية،

وذهبت إلى الامتحان يوم 18 ديسمبر وأديته، ولكنني خرجت منه معتقدًا بأنني لم أوفق فيه، وعدت إلى المحاماة التي استغرقتني، وفي يوم من أيام يناير 1955 كنت في ميدان الإسماعيلية كما كان يسمى وقتها (ميدان التحرير حاليًا) لركوب الأتوبيس رقم 12 الذي يأخذني إلى الدقي، فوجدت نفسي أمام مبنى وزارة الخارجية فدخلت للسؤال عن النتيجة، وكم كانت مفاجأتي وفرحتي عندما علمت بأنني نجحت في الامتحان التحريري، وأنني سأخطر بموعد الامتحان الشفوي بعد عدة أيام، عندئذ أيقنت أن فرصتي بالالتحاق بالخارجية أصبحت ممكنة، إذ إنني كنت متعوِّدًا على أداء الامتحانات الشفوية في دراستي بالحقوق... خاصة وأنني علمت أن الامتحان الشفوي سيركز في الأغلب على المعلومات العامة، ومتابعة ما ينشر في الصحف، وهو ما كنت أحرص عليه بحكم اهتماماتي السياسية.

ذهبت إلى أداء الامتحان الشفوي في مبنى وزارة الخارجية بميدان قصر النيل يوم 23 يناير 1955 الساعة الخامسة بعد الظهر وكان الامتحان بالدور العلوي في هذا المبنى العتيد، وكانت هيئة الامتحان مكونة من اثنين من رجال السلك الدبلوماسي هما السفير محمد عوض القوني مدير الإدارة السياسية، الذي أصبح فيما بعد سفير مصر في موسكو، ثم في لندن، ثم مندوبًا دائمًا لدى الأمم المتحدة، والسفير كمال عبد النبي مدير الإدارة الاقتصادية، الذي أصبح فيما بعد سفيرًا في باريس، وبالإضافة إلى السفيرين القوني وعبد النبي كان هناك أستاذان جامعيان هما الدكتور أحمد سويلم العمري، الذي كان آنذاك مديرًا لمعهد العلوم السياسية، والدكتور عبد الله العريان أستاذ القانون الدولي بكلية الحقوق. كان الامتحان الشفوي هو المناسبة الأولى التي ألتقي فيها بزملاء ممن اجتازوا الامتحان التحريري مثلي حيث تجمعنا في قاعة واحدة، ينتظر كل منا دوره للدخول إلى الامتحان، وكلما خرج أحدهم من الامتحان كان الآخرون يتجمعون حوله للاستفسار عن الأسئلة التي وجهتها اللجنة إليه.. وكان هناك سؤال طالما دأب الدكتور العمري على توجيهه وهو: «ماذا تعرف عن المعلم يعقوب؟» واحترنا جميعًا بالنسبة لهذا السؤال... فلم يكن أحد منا يعرف شيئًا عن المعلم يعقوب الذي كان الدكتور العمري مغرمًا بالسؤال عنه... ولقد اهتممت فيما بعد أن أعرف من هو المعلم يعقوب فعرفت أنه من المصريين الذين عملوا مع قوات الحملة الفرنسية، وغادر مصر معهم إلى فرنسا.

كانت الثقة تملؤني وأنا أدخل إلى قاعة الامتحان، كان السفير القوني رئيس اللجنة هو أول من بادرني بالسؤال، وكان سؤالًا عن موضوع قريب إلى نفسي وإن كان لا يمت بصلة إلى عشرات الأسئلة التي كانت تدور في ذهني، سألني: أين تقع عزبة البرج التي «أنت» منها؟ فأوضحت له أنها على الشاطئ الشرقي لمصب دمياط، وفي مواجهة مصيف رأس البر الواقع على الشاطئ الغربي - فذكر السفير القوني أنه ذهب للاصطياف في العام السابق برأس البر، ولاحظ أن هذه المنطقة تتميز بأنها تقدم أشهى الأطعمة وأفخر الحلويات... فسألني عن السر في انفراد هذه المنطقة بتلك السمة المميزة، فأجبته أن ذلك يرجع إلى قرب هذه المنطقة من «الشام» واختلاط أهلها بأهل الشام الذين برعوا في تقديم مختلف صنوف الطعام وصناعة الحلويات وقد أمَّن السفير القوني على هذه الإجابة وأشار إلى صدق ملاحظتي عن أهل الشام الذين اختلط بهم أثناء عمله الدبلوماسي.

سألني بعد ذلك السفير كمال عبد النبي عن أسباب انخفاض السياحة في مصر، وهو الموضوع الذي كنت أتابع المناقشة الجارية آنذاك حوله في الصحف، وأرجعت هذا الانخفاض إلى فقر الدعاية المصرية في الخارج، ثم جاء دور الأستاذين العمري والعريان ويبدو أنه كان هنالك تفاهم على أن يتولى الدكتور العريان سؤال خريجي الحقوق وبالتالي فلم أتعرض لأسئلة من جانب الدكتور العمري الذي كنت أتحسب من سؤاله عن «المعلم يعقوب»، فسألني الدكتور العريان سؤالًا كنت مستعدًّا له هو ما إذا كان القانون الدولي يعتبر قانونًا بالمعنى الصحيح، فأجبته بأن ثمة نظريتين في هذا الشأن أولاهما تذهب إلى أن القانون الدولي ليس قانونًا؛ لأن قواعده لا تصدر عن سلطة أعلى من سلطة المخاطبين بأحكامه؛ ولأن أحكامه ينقصها عنصر الجزاء، وأن النظرية الثانية تذهب إلى أنه قانون بالمعنى الصحيح باعتبار أن عنصر الجزاء ليس بالمعيار الذي يقاس به القانون وجودًا وعدمًا؛ فالقانون الدستوري أيضًا يفتقد عنصر الجزاء إلا جزاء الرأي العام.. ثم خطر لي أثناء الإجابة أن أضيف أن مقولة فقدان الجزاء في القانون الدولي لم تعد صحيحة بعد قيام الأمم المتحدة التي ينص ميثاقها على تخويل مجلس الأمن اختصاصات قد تصل إلى استخدام القوة لردع المعتدي، وإن هذه النصوص قد طبقت بالفعل أثناء العدوان على كوريا الجنوبية... قبل عدة سنوات... كان لهذا الرد وقع طيب على اللجنة وخاصة الدكتور العريان ورئيس اللجنة الذي سألني عما إذا كنت قد قرأت هذه الفكرة أم أنها من أفكاري... فأجبته بأنها من أفكاري التي تعتبر تطبيقًا لما

درسته من نظريات ومعلومات، وأعجب السفير القوني بهذه الإجابة فوجه إليَّ الشكر على ما قلت مضيفًا أن هذا يكفي.

وخرجت من هذا الامتحان واثقًا من النجاح... إلا أنني لم أكن أتوقع أن يكون ترتيبي هو الثاني على الدفعة التي نجح فيها أربعة وخمسون ملحقًا من بين مائة وستين تقدموا لامتحان المسابقة.

ذهبت لاستلام العمل في وزارة الخارجية يوم 27 إبريل 1955.

(3)

عالم الدبلوماسية

حقبة جديدة وعالم جديد 1955

كان مبنى وزارة الخارجية كلها هو ذلك القصر الذي يسمى الآن قصر التحرير ويواجه مبنى جامعة الدول العربية، الذي تحول الآن إلى مكان للقاءات والاحتفالات التي يقيمها وزير الخارجية، كان هذا المبنى يضم كل إدارات وزارة الخارجية بدءًا من الأرشيف العادي والسري إلى إدارة الرمز (الشفرة) ومكاتب الوزير والوكلاء والإدارتين السياسية والاقتصادية، فضلًا عن المكتبة التي كانت عامرة بالكتب، وكان عدد أعضاء السلك الدبلوماسي محدودًا للغاية ويعرف كل منهم الآخر وعندما أذهب الآن لمبنى وزارة الخارجية بشارع ماسبيرو والذي يبلغ أربعة وثلاثين طابقًا فلا أملك إلا أن أقارن بينه وبين هذا المبنى الصغير الذي كان يضمنا جميعًا قبل خمسين عامًا وكان من أهم معالم هذا المبنى القديم عم «عبده» الذي كان يدير المصعد ويجعل منه تحفة في الأناقة والنظافة، وكان يرشه دائمًا بالكولونيا، وكان عم «عبده» يعرف الكثير عن أخبار الوزارة من خلال ما يسمعه من دردشة في المصعد.

تقرر أن نتدرب على العمل في وزارة الخارجية بأن نقضي أسبوعًا في كل قسم من أقسام الإدارات المختلفة وذلك استعدادًا لتوزيعنا على البعثات الدبلوماسية في الخارج... ومن بين الأقسام التي تدربت فيها قسم بريطانيا الذي كان يرأسه السكرتير الأول «أحمد عصمت عبد المجيد» وعندما ذهبت لمقابلة الدكتور عصمت وعلم خلفية دراستي القانونية أعطاني نص المعاهدة المصرية البريطانية الموقعة في العام السابق أي عام 54 طالبًا إليَّ أن أعد تلخيصًا لها أعرضه عليه في اليوم التالي، وقد فعلت ما طلب فحاز إعجابه، وبعد ذلك التاريخ نشأت بين الدكتور عصمت وبيني صلة حميمة ظلت طوال عملي بوزارة الخارجية وحتى الآن، وكان من أفضل عهودها تلك الفترة التي شغل فيها منصب وزير الخارجية بينما كنت سفيرًا في واشنطن.

لم أشعر في البداية بالألفة مع الجو الجديد، إلا أنني سرعان ما بدأت في تكوين صداقات مع زملائي الملحقين الدبلوماسيين، ولم يمر وقت طويل حتى تقرر توزيع عدد من مجموعة الملحقين الجدد على البعثات المصرية في الخارج، وتقرر نقل الأول «الزميل يوسف شرارة» والثاني من دفعتنا إلى بعثة مصر لدى الأمم المتحدة بنيويورك وذلك من أجل تكوين جيل جديد من الدبلوماسيين يعملون في تمثيل مصر لدى هذه المنظمة الجديدة التي أصبح لها شأن كبير في السياسة الدولية، وبدأت أستعد للسفر إلى نيويورك ولم أكن قد خبرت السفر للخارج من قبل.. ولكن هوّن عليّ أنني كنت في صحبة يوسف الذي سبق له السفر إلى الخارج... وقال لي الزملاء إن عليّ أن أذهب إلى «ترزي» خاص لتفصيل بدلة «الإسموكينج» أو ما يعرف في أمريكا بالبدلة ذات رباط العنق الأسود Black tie والتي يرتديها الدبلوماسيون كثيرًا في المناسبات المختلفة.

يمكن القول إن عام 1955 هو عام ميلاد جديد للسياسة الخارجية المصرية. كانت مصر قد توصلت إلى اتفاق السودان عام 1953 واتفاق الجلاء مع بريطانيا عام 54... وكان عبدالناصر قد وطّد حكمه في مصر... وأخذ دوره الإقليمي والدولي في الظهور... لا يفصل بين ذلك وبين ظهور محمد علي في مصر وميلاد مصر الحديثة ودورها الإقليمي الجديد في القرن التاسع عشر سوى مائة وخمسين عامًا.. شهدت فيها مصر أحداثًا جسامًا في الصراع مع القوى الأجنبية... وفي ميلاد هذه العلاقة الجدلية بين البناء في الداخل والصراع في الخارج... وكان ثمة قوة جديدة قد ظهرت في الإقليم قبل سبع سنوات... وهي إسرائيل... التي كانت مصر قد خاضت معها أولى حروبها عام 1948 والتي انتهت بتوقيع اتفاقية الهدنة عام 1949.

حاولت القوى الغربية في هذه الفترة التفاهم مع النظام الجديد في مصر... وقد شهد هذا العام ذروة المحاولات الأمريكية البريطانية للتوصل إلى تفاهم مع عبد الناصر... وكان الغرب مستعدًا لإجراء تعديل في خطوط الهدنة كحدود لإسرائيل، وبينما لم يكن عبد الناصر مستعدًا للمشاركة في ترتيبات إقليمية مثل حلف بغداد... إلا أنه مع ذلك لم يغلق الباب أمام مشروعات الغرب التي كانت تستهدف تهدئة الأوضاع مع إسرائيل وكان بصفة عامة يأمل في أن يستثمر علاقاته مع الغرب لمساعدته في التنمية الاقتصادية في مصر...

في هذا الإطار جاءت زيارة رئيس وزراء بريطانيا أنتونى إيدن لمصر في بداية عام 1955 على رأس وفد كبير، ولقاؤه الشهير مع عبد الناصر على العشاء في السفارة البريطانية وهو اللقاء الذي أعلن إيدن بعده عندما عاد إلى لندن عن فكرة تعديل حدود إسرائيل «خطوط الهدنة لعام 49» لصالح الفلسطينيين.

شهد عام 1955 أيضًا هذا الصعود الكبير لجمال عبد الناصر على الساحة الدولية من خلال مشاركته في مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي في باندونج بإندونيسيا في شهر إبريل وكان هذا المؤتمر بمثابة ميلاد لحركة عدم الانحياز، وفي هذا المؤتمر التقى عبد الناصر برئيس وزراء الصين آنذاك شوان لاي الذي قام بدور الوسيط في عقد صفقة الأسلحة التشيكية لمصر والتي من خلالها كسرت مصر احتكار السلاح وهو ما كان اختراقًا دبلوماسيًا لمصر الثورة بقيادة عبد الناصر.

أما الولايات المتحدة فهي التي ضغطت على إنجلترا أثناء مفاوضات الجلاء وكان دورها حاسمًا في النجاح في التوصل إلى اتفاق عام 1954، وكان من شأن بزوغ هذه العلاقة بين مصر الثورة والولايات المتحدة بصفة خاصة ما أقلق إسرائيل ودفع رئيس وزرائها بن جوريون إلى الاعتداء على قطاع غزة في 28 فبراير 1955 بقصد إحراج عبد الناصر وهو في بداية حكمه ودفعه إلى العمل على الحصول على السلاح، وهو ما كان يعلم أن الغرب لن يستجيب له بسبب التزام الدول الغربية بالتصريح الثلاثي الذي أصدرته عام 1950 كل من الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا لحظر تصدير السلاح إلى منطقة الشرق الأوسط، فكانت النتيجة أن لجأ عبد الناصر إلى الكتلة الاشتراكية وكانت صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا مما كان له تداعيات كبيرة فيما بعد.

أما العمل الثاني الذي قامت به إسرائيل لتخريب العلاقة بين الغرب ومصر فقد تمثل فيما عرف بعد ذلك باسم «فضيحة لافون» وزير دفاع إسرائيل في هذه الفترة، الذي قام بناء على تعليمات بن جوريون بإيفاد مجموعة من العملاء إلى مصر قاموا بعمليات إرهابية لتخريب عدد من المنشآت التي يتردد عليها الأجانب في مصر... وقد تمكنت قوات الأمن المصرية من القبض عليهم وكشف الشبكة التي كانت تعمل في القاهرة والإسكندرية معهم وتمت محاكمتهم وصدرت أحكام بالإعدام على اثنين منهم، وقد صممت مصر على تنفيذ الحكم رغم الحملة السياسية والإعلامية الضخمة التي قامت بها إسرائيل واللوبي اليهودي في أمريكا للضغط على مصر لعدم تنفيذ هذه الأحكام، وكانت

هذه الحملة من أول ما خبرت وأنا في بداية عملي في نيويورك من أساليب الضغط التي يقوم بها اللوبي اليهودي في حشد الرأي العام الأمريكي في الاتجاه الذي تريده إسرائيل...

سارت الأحداث بوتيرة متسارعة، وبحيث عزز كل منها الآخر حتى جاء خريف عام 1955 بالإعلان عن صفقة الأسلحة المصرية من تشيكوسلوفاكيا يوم 27 سبتمبر في نفس العام، وهو بالمصادفة يوم وصولي والزميل يوسف شرارة إلى نيويورك لاستلام عملنا كملحقين دبلوماسيين في بعثة مصر لدى الأمم المتحدة.

نيويورك

إذا كانت مداركي قد تفتحت على عالم البحر في عزبة البرج... ثم تحولت هذه المدارك إلى اهتمامات سياسية في فترة الدراسة الثانوية بدمياط، واتسعت لتشمل قضايا الوطن في فترة الدراسة بالجامعة في القاهرة ... فإن نيويورك كانت هي المدينة التي تفتحت فيها مداركي على ما يجري في العالم الأوسع وعلى أمريكا... والتي بدأت فيها تجربة العمل الدبلوماسي في الخارج.

في صباح السادس والعشرين من سبتمبر 1955 غادرت المنزل في صحبة كل من أبي والصديق كمال خشبة إلى مطار القاهرة للسفر إلى نيويورك فوجدت صفًا من أبناء العمومة والأصدقاء قادمين من عزبة البرج لوداعي... كانت تلك هي المرة الأولى التي أسافر فيها إلى خارج مصر وكان الوداع بالأحضان والقبلات ودموع الفراق... وكثيرًا ما أتذكر هذا المشهد الآن وأنا أسافر من مطار القاهرة وحدي... حيث أصبح السفر للخارج بالنسبة لي شيئًا روتينيًا.

ركبت الطائرة مع الزميل يوسف شرارة وأخذنا مقاعدنا في الدرجة الأولى متجهين إلى لندن، ومن لندن أخذنا طائرة أخرى إلى نيويورك. ولما كانت رحلة عبور المحيط تستغرق في هذه الأيام حوالي أربع عشرة أو خمس عشرة ساعة، فقد كانت الدرجة الأولى مجهزة بسُرُرٍ علوية لاستخدامها في النوم. وصلنا بعد ظهر اليوم التالي إلى مطار نيويورك الدولي الذي كان يُسمى مطار «أيدل ويلد» قبل أن يُسمى مطار «كيندي» بعد اغتيال الرئيس الأمريكي جون كيندي عام 1963، لم يكن هناك أحد في انتظارنا في المطار فاتبعنا التعليمات التي كانت الدكتورة سهير القلماوي خالة يوسف والتي كانت قد عادت من نيويورك حديثًا قد أوصت بها، ركبنا الأتوبيس المخصص لنقل المسافرين من المطار إلى المدينة وكانت ناطحات السحاب ترسم صورة السماء بينما ينطلق الأتوبيس تجاه جزيرة مانهاتن، الجزيرة الرئيسية ضمن المقاطعات الخمس التي تتكون منها مدينة نيويورك، وعندما انتهت رحلة الأتوبيس أخذنا واحدًا من تاكسيات نيويورك ذات اللون الأصفر إلى الفندق الذي أوصت به الدكتورة سهير وهو فندق «هنري هدسون» المطل على نهر هدسون في الجانب الغربي من مانهاتن والذي تقع ولاية نيوجيرسي على الجانب الآخر منه.

في صباح اليوم التالي توجهنا إلى بعثة مصر الدائمة لدى الأمم المتحدة والتي كانت تقع في فيلا أنيقة تحمل رقم 900 شارع بارك أفينو في الجانب الشرقي من مانهاتن عند تقاطعه مع شارع 79 الذي يقطع جزيرة مانهاتن شرقًا وغربًا وهي فيلا أنيقة تكسوها أوراق «اللبلاب»، أما شارع بارك أفينو فهو واحد من أجمل شوارع نيويورك إن لم يكن أجملها قاطبة بما يتوسطه من حدائق بطول الشارع، ويحرم فيه مرور الأتوبيس...

أول من قابلنا عندما وصلنا إلى البعثة هو الحاجب «مبروك» الذي قادنا إلى الغرفة التي يجلس فيها كل من السكرتير أول عبد الحميد عبد الغني (عبد الحميد الكاتب)[1] والسكرتير الأول إسماعيل فهمي (وزير الخارجية فيما بعد) والسكرتير الثاني أحمد عثمان، أما أعضاء البعثة الآخرون فكانوا المستشار أحمد المسيري وسكرتير أول صلاح أبو جبل وسكرتير ثان محمد رياض (وزير الدولة للشئون الخارجية فيما بعد) وكذلك الملحق عادل طلعت الذي كان قد التحق بالخارجية في الدفعة التي سبقتنا ونقل إلى نيويورك، وهو الذي أخذ على عاتقه مهمة تعريفنا بمدينة نيويورك بسبب خبرة الشهور القلائل التي اكتسبها قبل وصولنا...

أما رئيس البعثة فكان المرحوم السفير عمر لطفي، كما كان الوزير المفوض عبد المجيد رمضان هو المندوب المناوب أي نائبه، وكل منهما دخل السلك الدبلوماسي في مرحلة متأخرة من عمره، وينتمي للثقافة الفرنسية.

كان المرحوم عمر لطفي يعمل من قبل مستشارًا بقسم الرأي بمجلس الدولة وكان محبًا للتاريخ، وعين في منصب المندوب الدائم خلفًا للمرحوم الدكتور محمود عزمي الذي وافته المنية وهو يدافع في مجلس الأمن عن موقف مصر في قضية احتجاز السلطات المصرية لإحدى السفن الإسرائيلية في قناة السويس.

استقبلنا الزملاء الكبار استقبالًا كريمًا وأبلغونا بأن حفل استقبال سيقام اليوم بمقر البعثة وأن هذا الحفل يقيمه الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية احتفالًا بنجاح وفد مصر في إدراج قضية الجزائر على جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

---

(1) التحق عبدالحميد عبدالغني بالخارجية بعد أن كان صحفيًا وكاتبًا معروفًا واستخدم اسم «عبدالحميد الكاتب» كاسم رمزي.. وبعد فترة عمله الدبلوماسية عاد إلى عالم الصحافة ورأس تحرير جريدة «أخبار اليوم».

كان هذا الاحتفال هو أول احتفال دبلوماسي أحضره في حياتي. وقف الدكتور فوزي يستقبل المدعوين بابتسامته «اليابانية» المميزة وإلى جانبه السفير عمر لطفي وقد صافحنا الدكتور فوزي بطريقته الهادئة وصوته الخفيض، وكان فرحًا بنجاحه في إدراج قضية الجزائر على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة رغم أن النجاح في إدراج هذا البند لم يكن يعني النجاح في استصدار القرار المطلوب من الجمعية العامة. وكان تصدي مصر لهذه القضية متواكبًا مع دورها الجديد الذي بدأ يظهر على مسرح الأحداث إقليميًا ودوليًا؛ دور الدولة الرائدة في المنطقة العربية التي تعبر عن آمال العرب في الاستقلال، وتتصدى للاستعمار وتعارض سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية الأجنبية ويقودها زعيم شاب بدأ يخطو بثقة على المسرح الدولي الكبير.

لم يمر يوم أو اثنان على وجودنا في البعثة حتى أبلغني «سكرتير أول» إسماعيل فهمي أنني سأعمل معه في الموضوعات التي يعالجها والتي كانت أساسًا الموضوعات التي تناقشها اللجنة الأولى «السياسية» للجمعية العامة للأمم المتحدة وأهمها موضوعات نزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية... وكان الرئيس الأمريكي أيزنهاور قد أعلن لتوه عن مبادرته المشهورة «الذّرة من أجل السلام» وفي إطار بحث الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه المبادرة، تقرر إنشاء وكالة دولية تعمل من أجل تنظيم التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وكان إسماعيل فهمي هو الذي يعالج هذا الموضوع في البعثة... وكان من أول ما عهد إليَّ به هو أن أوافي القاهرة بتطورات بحث هذا الموضوع في الأمم المتحدة، ولم يقتصر التراسل مع القاهرة في هذا الموضوع على وزارة الخارجية بل شمل أيضًا اللجنة المصرية للطاقة النووية وكان أمينها العام آنذاك هو العالم المصري المرحوم الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن... ولقد جاءت فكرة إنشاء اللجنة المصرية للطاقة الذرية بعد لقاء الرئيس عبد الناصر مع رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو في مؤتمر باندونج في إبريل 1955 وكان نهرو قد أنشأ في هذا العام اللجنة الهندية للطاقة النووية وعهد بإدارتها إلى العالم الهندي الشهير بهابها... وكان إسماعيل فهمي واحدًا من بين عدد محدود من مندوبي الدول الذين شاركوا في الأعمال التحضيرية لإنشاء «الوكالة الدولية للطاقة النووية» وكان أول ممثل لمصر في مجلس محافظي الوكالة بعد إنشائها... وظل اهتمامه بهذا الموضوع قائمًا حتى أصبح مندوبًا دائمًا لمصر لدى الوكالة الدولية للطاقة النووية بفيينا... قبل أن يصبح وزيرًا للخارجية...

كان على الملحقين الجدد أن يساعدوا في الأعمال الإدارية للبعثة إلى جانب ما يقومون به من مساعدة في الأعمال الفنية . . . وأصبح من مهامي استلام وحفظ البريد السري . . . وهو ما كان يتطلب مني أن أعرض هذا البريد على رئيس البعثة السفير عمر لطفي . . . كنت أفعل ذلك مرة كل أسبوع على الأقل . . وكان عمر بك (كما كنا نناديه) شخصية أليفة ومتواضعًا إلى أقصى الحدود . . . وكان دائم التعليق على البريد السري الذي كنت أعرضه عليه . . . والكثير منه يتصل بدور مصر العربي الذي بدأ في الظهور في هذه الفترة . . . وكان كثيرًا ما يعلق بما يعني أن مصر لا ينبغي أن تبدو كأنها متلهفة على جذب العرب إليها؛ لأن العرب هم الذين يحتاجون لمصر ويسعون إليها وليس العكس.

وعلى مدار فترة عملي في البعثة توطدت علاقتي بـ «عمر بك» وكان يعاملني بروح الأبوة . . . وقد شجعني عندما أبلغته أنني أفكر في الالتحاق بجامعة كولومبيا للدراسة . . . ولقد ظلت هذه الصلة تتوطد بيني وبينه حتى بعد أن ترك منصبه في البعثة وأصبح أمينًا عامًّا مساعدًا للأمم المتحدة في عهد سكرتيرها العام يوتانت . . . وعندما توفي في مبنى الأمم المتحدة عام1963 كلفني المرحوم محمود رياض الذي خلفه في رئاسة البعثة أن أصحب جثمانه إلى القاهرة . . .

كان السفير عمر لطفي هو الذي يجلس في اللجنة الأولى ويجلس خلفه إسماعيل فهمي الذي كنت أجلس بدوري خلفه في مقاعد وفد مصر . . . وعندما كان إسماعيل فهمي يسافر إلى فيينا لحضور اجتماعات إنشاء الوكالة الدولية للطاقة النووية كنت أجلس خلف السفير وعندما كان عمر بك يترك مقعده الأمامي كان يطلب إليَّ أن أجلس مكانه . . . وبعد اتحاد مصر مع سوريا عام 1958 وأصبح الاسم هو «الجمهورية العربية المتحدة» أصبحت مقاعدنا تقع بين مقاعد كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة (إنجلترا) التي كان يمثلها شخصيات دبلوماسية كبيرة من هذه الدول، أذكر من بينهم سناتور ألبرت جور عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية تنسي وهو والد آل جور الذي أصبح سناتور ثم نائب رئيس مع كلينتون ثم ترشح للرئاسة وحصل على أغلب الأصوات ولكن غريمه جورج بوش (الابن) هو الذي أصبح الرئيس عام 2000، في واحدة من أغرب مفارقات النظام الانتخابي الأمريكي.

سكنت في شقة صغيرة «استوديو» على شارع لكسنجتون ما بين شارعي 25 و26 في شرق مانهاتن. . . وكان مرتب الملحق الدبلوماسي 340 دولارًا شهريًا. . . وإيجار الشقة 90 دولارًا. . . وكانت ذا موقع ممتاز. . . وكنت بجوار محطة مترو الأنفاق الذي كان يأخذني إلى البعثة وإلى جامعة كولومبيا. . .

انتهت دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 1955 وهي فترة الاحتفالات بأعياد الميلاد والعام الجديد، ورأيت لأول مرة هذه الاحتفالات في مدينة غربية، وليس هناك في العالم مدينة تزدان بهذه المناسبة كمدينة نيويورك حيث يلعب العامل التجاري دورًا رئيسيًا في هذه الزينات، فهي أهم مناسبة في العام يلتئم فيها شمل الأسرة، ويجتمع أفرادها لتناول عشاء عيد الميلاد يوم 24 ديسمبر ويتبادلون الهدايا، وفي هذه الأيام ولمدة أسابيع سابقة على عيد الميلاد وحتى الأيام الأولى من العام الجديد تأخذ مدينة نيويورك أبهى حللها. . . ويصبح المشي في الشارع الخامس الذي يضم أغلب محلات الأزياء الراقية تجربة ممتعة خاصة إذا تساقط الثلج وهو ما يستبشر به أهل نيويورك.

وطوال السير في الشارع الخامس في هذه الأيام يتكرر المنظر دائمًا؛ الناس من مختلف الأعمار متدثرون بالملابس الشتوية الدافئة ويحملون علب الهدايا المغلفة بورق الهدايا الجميل من كل لون وشكل يهرعون من محل إلى محل بينما باعة «أبو فروة» في الطريق يبيعونه ساخنًا للمارة وسط تهاليل بابا نويل بزيه الأحمر ولحيته البيضاء أمام المحلات ومع أجراس الكنائس وأغاني وأهازيج عيد الميلاد.

أما ذروة الاحتفالات فهي على مائدة العشاء، حيث يكون«الديك الرومي» متصدرًا مائدة العشاء. . . وفي هذه الليلة يتبادل أعضاء الأسرة والأصدقاء الهدايا.

وبعد الاحتفالات بأعياد الميلاد تهدأ الدنيا بعض الشيء إلى أن يأتي يوم الاحتفال برأس السنة الميلادية ولكن هذا الاحتفال شيء آخر فهو احتفال صاخب في الفنادق وفي الشوارع وخاصة في ميدان «التايمز» حيث يقع مبنى جريدة «النيويورك تايمز» وسط شارع برودواي الذي يعج بالمسارح ودور اللهو ويجتمع في هذا الميدان في منتصف الليل ما لا يقل عن المليون فرد وهم في حالة من المرح والهرج إلى أن تبدأ الساعة الثانية عشرة فتنطلق المزامير ويتبادل الناس التهاني بمقدم العام الجديد.

(4)

السويس
تأميم القناة
والعدوان الثلاثي

1956

انتهى عام 55 ومصر في قلب اهتمامات الصحافة الأمريكية... كان عبد الناصر قد أصبح هو القوة الجاذبة والنجم الساطع في سماء السياسة العربية، فهو الذي رفض الأحلاف العسكرية وكسر احتكار السلاح وظهر في مؤتمر باندونج كشخصية دولية كبيرة إلى جانب نهرو، وشوان لاي، ثم امتدت صلات عبد الناصر إلى أوروبا من خلال اتصاله بالرئيس اليوغوسلافي... وأصبح هناك الثلاثي تيتو - عبد الناصر - نهرو الذي يدعو إلى الحياد الإيجابي الذي تطور بعد ذلك إلى حركة عدم الانحياز. وأصبحت مصر هي القوة التي تدعم ثورة الشعوب العربية والإفريقية للحصول على الاستقلال والحرية.. وظهرت قضية الجزائر بوجه خاص باعتبارها القضية التي ترمز إلى حركة التحرر الوطني من الاستعمار...

كان ذلك التحول أو التطور في دور مصر محل اهتمام وسائل الإعلام الأمريكية وكانت إسرائيل واللوبي اليهودي يدفعان في سبيل إظهار مصر وكأنها قد أصبحت «عدوًا للغرب» وأن عبد الناصر «دكتاتور» بل وأخذت بعض المقالات تشبهه بهتلر...

ولقد شهدت في بداية فترة عملي في نيويورك حادثًا قد لا يكون بذاته حدثًا كبيرًا إلا أنه قد يلقي الضوء على الصورة التي تطور إليها تفكير الرئيس عبد الناصر في عام 1955...

في أواخر عام 54 وأوائل عام 1955 كان الرئيس عبد الناصر مستعدًا لبحث المشروع الأمريكي المعروف باسم مشروع إيريك جونستون لتحويل مجرى نهر الأردن والتعاون مع الغرب لإيجاد حل لمشكلة فلسطين... ثم جاء العدوان الإسرائيلي على غزة في 28 فبراير 1955 ليدفع عبد الناصر للحصول على السلاح من المعسكر الاشتراكي وهو ما كان من شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى التصادم مع الغرب... ومع

انتهاء عام 1955 كانت النظرة في الغرب قد بدأت تتغير تجاه عبد الناصر، كما بدأ عبد الناصر يظهر كزعيم للقومية العربية والتي كانت ترفض فكرة الأحلاف الإقليمية والقواعد العسكرية الأجنبية.

بطل هذا الحادث هو المرحوم أحمد خيرت سعيد الذي كان قد تم تعيينه قبل فترة وجيزة نائبًا لوزير الخارجية... وكان خيرت سعيد قبل ذلك مستشارًا في مجلس الدولة وحصل على الدكتوراه من فرنسا وكان ذا ثقافة فرنسية رفيعة، وفي اجتماع أعضاء البعثة مع الدكتور خيرت سعيد في نيويورك لاستعراض ما يجري في الجمعية العامة للأمم المتحدة تحدث عن أن مصر من حيث المبدأ توافق على مشروع إيريك جونستون وهو ما كان يعني أن مصر مستعدة للتعاون مع الولايات المتحدة لإيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

بعد ذلك بأيام جاءت دعوة للدكتور خيرت سعيد من رابطة مراسلي الأمم المتحدة بنيويورك للقاء على الغداء يقوم أثناءه بالتحدث عن سياسة مصر الخارجية ثم يجيب عن أسئلة الصحفيين، وكان ذلك في يوم من أيام شهر أكتوبر 1955.. وفي أثناء الحوار وجه أحد المراسلين إلى الدكتور خيرت سؤالًا حول ما إذا كانت مصر ستقبل التفاوض مع إسرائيل إذا قامت الأخيرة بتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين، وقد أجاب الدكتور خيرت على الفور بأن مصر في هذه الحالة ستكون مستعدة لذلك .. وانتهى المؤتمر الصحفي وغادر خيرت سعيد مقر نادي المراسلين وغادر معه السفير عمر لطفي الذي دعاني لركوب السيارة معهما في طريق العودة إلى البعثة عندما وجدني في الطريق أحاول العثور على تاكسي... وكان خيرت سعيد يشعر بالرضا عن أدائه في المؤتمر الصحفي رغم أن اللغة الإنجليزية ليست لغته الأجنبية الأولى...

عندما وصلنا إلى مقر البعثة التقيت بالزميل عادل طلعت الذي وجدته مستغربًا لإجابة خيرت سعيد حيث رأى أنها لم تكن منسجمة مع الخط السياسي العام الذي تأخذه مصر الآن، وبالفعل لم يمر سوى يوم واحد حتى جاءت برقية من مصر تطلب من خيرت سعيد العودة إلى القاهرة فورًا... كان ذلك في نفس اليوم الذي ظهر فيه مقال للأستاذ محمد حسنين هيكل بمجلة آخر ساعة التي كان يرأس تحريرها آنذاك بعنوان يقول «إن كان قالها فليستقل، وإن كان لم يقلها فليكذّب ما نسب إليه» أو شيئًا قريبًا من هذا العنوان.

وبعد وصول خيرت سعيد إلى القاهرة تم تنحيته عن منصبه كنائب لوزير الخارجية، والواقع أن عام 1955 شهد تحولًا في فكر عبد الناصر فأخذ يتحول عن طريق التعاون مع الغرب في إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية إلى خط آخر يقوم على أساس التصدي للاستعمار في المنطقة والدعوة إلى القومية العربية وتحرير فلسطين.

انتهـى النصف الأول من عام 1956 على تحقيق حلم وطنـي كبير وذلك بإتمام جلاء القـوات البريطانيـة يوم 18 يونيـو 1956 أي بعد حوالي ثلاثة أربـاع قرن من الاحتلال البريطانـي لمصـر... وقـد احتفلت مصر احتفـالًا كبيرًا بهـذه المناسبـة... إلا أن هذا الاحتفال تم في أجواء اتسمت بالتوتر في العلاقة بين مصر والغرب وخاصة مع الولايات المتحدة، التي لم ترض عن سياسة عبد الناصر في الحياد بين الغرب والاتحاد السوفيتي، وهـي السياسة التي وصفها جـون فوستر دالاس وزير خارجيـة الولايات المتحدة آنذاك بأنهـا سياسـة غيـر أخلاقية لأنهـا تقف على الحيـاد بين «الخيـر والشـر»!!، ومن أكثر ما أغضـب دالاس مـن عبد الناصـر في هذه الفتـرة اعترافـه بالصين الشعبيـة، وإقامة علاقـات دبلوماسية معها في أعقاب الإعلان عـن صفقة الأسلحة التشيكية لمصر، وكانت الصين آنذاك تعتبر «عدوًا» للولايات المتحدة وللغرب عمومًا.

مع هذا التحول من سياسة التقارب بين مصر الثورة والولايات المتحدة إلى سياسة التنافر ... كان مشروع السد العالي في قلب هذا التحول... ومشروع السد العالي كان ينظر إليه في هذه الفترة على أنه المشروع الرمز لثورة 23 يوليو للتنمية في مصر، بما سيوفره باختزان مياه الفيضان في بحيرة كبيرة خلف السد في منطقة النوبة، وبما سيوفره من طاقة كهربائية، وأصبحت الثورة تعلق عليه آمالاً كبيرة في إحداث النقلة النوعية التي وعدت بها الشعب من أجل التنمية، وقد جاء تأييد الولايات المتحدة وإنجلترا لهذا المشروع في تلك الفترة التي كانت الدولتان تعملان وتأملان في أن تكون مصر الثورة ركيزة أساسية في سياسة الغرب نحو الشرق الأوسط... وبأن تكون صديقة للغرب، إلا أن تطور الأحداث عام 1955 والنصف الأول من عام 56 أظهر أن مصر تسير في طريق آخر وهو رفض الهيمنة الغربية واتباع سياسة القومية العربية ورفض الأحلاف ثم الحصول على السلاح من المعسكر الشرقي وأخيرًا إقامة علاقات مع جمهورية الصين الشعبية... وهكذا فإن مصر عبد الناصر التي كان الغرب يراهن عليها أصبحت تخرج عن فلك الغرب وتتقارب مع الفلك الآخر المُعادي للغرب...

وسط هذه الأجواء ذهب السفير المصري في واشنطن الدكتور أحمد حسين لمقابلة جون فوستر دالاس في مكتبه يوم 19 يوليو 56 ليتلقى رد الولايات المتحدة بخصوص موضوع تمويل مشروع السد العالي... وللأسف؛ فإن الدكتور أحمد حسين لم يكتب مذكراته ليقول لنا تفاصيل هذا اللقاء... ولكن من خلال ما كتبه الآخرون ترتسم صورة دالاس المتعجرفة وإبلاغه للسفير المصري أن الولايات المتحدة قررت عدم تمويل هذا المشروع؛ لأن الاقتصاد المصري أصبح غير قادر على تحمل تبعاته فيه وقد حاول الدكتور أحمد حسين أن يُثني دالاس عن رفض تمويل المشروع، ذاكرًا له أنه إذا لم تمول الولايات المتحدة هذا المشروع فإن الاتحاد السوفيتي سيكون مستعدًا لتمويله، إلا أن ذلك لم يغير من موقف دالاس ومن قراره الذي انتقده الكثيرون فيما بعد نظرًا لما أفرزه هذا القرار من تداعيات وأحداث أصبحت تؤرخ لمرحلة جديدة من مراحل الصراع على الشرق الأوسط... بل والصراع بين الشرق والغرب...

كان عبد الناصر في هذا اليوم في بريوني بيوغوسلافيا في اجتماع ضمَّ كلاً من الرئيس اليوغوسلافي تيتو ورئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو، فعاد لمصر على الفور وأصبح العالم يحبس أنفاسه ليرى ما سيكون عليه موقف عبد الناصر، وقد جاء هذا الرد بعد أسبوع واحد من مقابلة السفير المصري لوزير خارجية الولايات المتحدة؛ ففي يوم 26 يوليو أعلن الرئيس عبد الناصر في خطابه الذي ألقاه في ميدان المنشية بالإسكندرية قراره التاريخي بتأميم شركة قناة السويس، وفي نفس اللحظة التي أعلن فيها هذا القرار كان الضابط المهندس محمود يونس ومعه المهندسان عبد الحميد أبو بكر وعزت عادل وآخرون من الرجال الذين عهد إليهم بإدارة قناة السويس يتحركون لاحتلال مكاتب شركة القناة على طول قناة السويس، وقد استعرض عبد الناصر في خطابه الظروف التاريخية التي تم فيها حفر قناة السويس، وتضحيات الشعب المصري وموت آلاف المصريين وهم يحفرون القناة على سبيل السخرة مع مسلسل المؤامرات والألاعيب الفرنسية لابتزاز مصر واستنزافها في عملية إنشاء القناة وكذلك تاريخ كفاح الشعب المصري ضد الاحتلال البريطاني الذي ارتبط بالقناة.

أحدث قرار التأميم دويًا عالميًا وأصبح الشغل الشاغل لعواصم العالم، كما نزل كالصاعقة على كل من أنتوني إيدن رئيس وزراء إنجلترا وجي موليه رئيس وزراء فرنسا، اللذين أصبح عبد الناصر عدوهما الأول الذي يجب الإطاحة به.

أما في مصر والعالم العربي فلقد أصبح عبد الناصر بمجرد إعلانه قرار التأميم هو البطل وأصبحت شعبيته في عنان السماء، وسقطت الشكوك والتحفظات التي كانت تحيط به في أذهان كثير من المصريين وخاصة لدى المثقفين الذين كانوا قد ساءهم موقفه في أزمة مارس 1954 بسبب وقوفه ضد عودة الديمقراطية، ولقد ذكر لي فيما بعد أستاذ في الجامعة أصبح سفيرًا أنه كان يجلس بجوار الراديو ويستمع إلى خطاب عبد الناصر، وعندما أعلن قرار التأميم وجد نفسه يقفز ويحتضن الراديو ويقبله!! ذلك أن قناة السويس كانت ترمز إلى ما تعرضت له الروح المصرية من إحباط نتيجة سياسة الغطرسة والإذلال والاعتداء على الكرامة المصرية منذ حفر القناة بسواعد أبناء مصر وبطريق «السخرة»... ومن هنا جاءت تلك الشعبية العارمة التي حققها عبد الناصر بقرار التأميم والتي امتدت إلى كل أرجاء العالم العربي.

في نيويورك أولت الصحافة الأمريكية قضية التأميم اهتمامًا بالغًا ليس فقط لخطورة الحدث إعلاميًا وعالميًا، وإنما أيضًا لأن قرار التأميم جاء ردًا على القرار الأمريكي بسحب عرض تمويل السد العالي، وراهن كل من إيدن وموليه على أن مصر ستفشل في إدارة القناة، إلا أن مصر أثبتت كفاءتها وقدرتها على تسيير الملاحة بانتظام... رغم كل العقبات التي وضعتها شركة قناة السويس التي تملك أغلب أسهمها إنجلترا وفرنسا أمام الإدارة المصرية الجديدة، وحتى عندما قررت إنجلترا وفرنسا سحب مرشدي الملاحة دفعة واحدة ودون أية مهلة حتى تتعطل الملاحة وإظهار أن مصر غير قادرة على تسيير القناة، فقد استطاع محمود يونس وزملاؤه تسيير القناة بواسطة المرشدين المصريين واليونانيين الذين رفضوا الانضمام إلى المقاطعة، وكانوا يصلون الليل بالنهار في العمل حتى لا يتوقف المرور في القناة، والواقع أن قصة النجاح في إدارة القناة بعد التأميم هي قصة زاهية في تاريخ النضال الوطني المصري.

منذ لحظة إعلان تأميم القناة بدأ أنتوني إيدن وجي موليه في التدبير للقيام بعمل مسلح ضد مصر... ولم يكن هذا الموقف يلقى قبولًا من جانب الرئيس الأمريكي أيزنهاور الذي أخذ منذ البداية موقفًا يدعو إلى حل النزاع بالطرق الدبلوماسية ومعارضة استخدام القوة.

شهدت فترة الشهور الثلاثة ما بين التأميم في 26 يوليو ووقوع العدوان الثلاثي في 29 أكتوبر محاولات عديدة من جانب الولايات المتحدة لمحاولة الوصول إلى حلول

لتفادي وقوع الحرب وكانت أهم هذه المحاولات الفكرة التي ابتدعها دالاس بأن تقوم الدول المستخدمة للقناة بتكوين هيئة مشتركة للتفاوض مع مصر بهدف وضع القناة تحت إدارة دولية... وكان هدف دالاس من ذلك هو تقديم بديل يغني عن القيام بالعمل العسكري، وقد انعقد مؤتمر الدول المنتفعة بالقناة في لندن مرتين عام 56، كما أرسل المؤتمر وفدًا برئاسة رئيس وزراء أستراليا روبرت منزيس إلى القاهرة للتفاوض مع مصر والتقى منزيس مع الرئيس عبد الناصر... والدكتور محمود فوزي وزير الخارجية في شهر أغسطس لإقناعهما بفكرة الإدارة الدولية للقناة... إلا أن مهمة منزيس كان محكومًا عليها بالفشل منذ البداية فلم تكن مصر لتقبل فكرة الإدارة الدولية للقناة بعد أن قامت بتأميمها ونجحت في إدارتها..

رغم ذلك كانت مصر تحرص على إبقاء القنوات الدبلوماسية مفتوحة مع الغرب... حتى لا يؤدي إغلاقها إلى تعزيز موقف الذين ينادون باستخدام القوة... وكان لمصر أصدقاء يدعمونها في العمل الدبلوماسي... وكانت الهند أهم هذه الدول... وساندت المجموعة الآسيوية الإفريقية الموقف المصري، كما كان موقف الدول الاشتراكية بطبيعة الحال داعمًا لمصر، هذا بينما استمر التآمر بين أنتوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا وجي موليه رئيس وزراء فرنسا على القيام بعمل عسكري ضد مصر عبد الناصر ثم اتسع نطاق الدول المتآمرة ليشمل إسرائيل بزعامة بن جوريون... وسارت الاتصالات بين الأطراف الثلاثة إلى أن وصلت إلى ذروتها بتوقيع الاتفاق المعروف باتفاق «سفر» وهو اسم القرية الفرنسية الواقعة على مقربة من باريس، وللتغطية على عملية التآمر وتهيئة المسرح وخلق الذريعة للقيام بعمل عسكري ضد مصر بادر المتآمرون بطرح قضية تأميم القناة على مجلس الأمن واجتمع المجلس بالفعل يوم 26 سبتمبر.

وبعد أن ألقى وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا ومصر بياناتهم دون التوصل إلى اتفاق على القرار الذي يصدر عن المجلس، دعا السكرتير العام داج همرشولد إلى مباحثات هادئة تنعقد في مكتبه بالدور الثامن والثلاثين بمبنى الأمم المتحدة في يوم 9 أكتوبر 1956 واستمرت هذه المفاوضات حتى 13 أكتوبر وظهرت فيها المهارة الدبلوماسية للدكتور فوزي... في صفحة زاهية من صفحات الدبلوماسية المصرية. كان فوزي من البداية يعمل على جر الأزمة إلى مائدة التفاوض حتى يبعدها عن

احتمالات العمل العسكري... وبحيث إذا وقع هذا العمل العسكري تصبح مصر في وضع دبلوماسي يضمن وقوف العالم معها...

وقد انعقدت هذه المفاوضات في مكتب همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة بالدور الثامن والثلاثين وانتهت إلى اتفاق على ستة مبادئ تجرى المفاوضات فيما بعد على أساسها وهذه المبادئ هي:

- حرية الملاحة في القناة.
- احترام السيادة المصرية.
- الفصل بين إدارة القناة وسياسات الدول.
- تحديد رسوم المرور في القناة بالاتفاق بين مصر ومستخدمي القناة.
- تجنيب جزء من عائد القناة من أجل تنميتها.
- حل النزاعات التي تنشأ عن طريق التحكيم.

وقد أقر المجلس هذه المبادئ الستة في اجتماعه يوم 13 أكتوبر وغادر الوزراء الثلاثة سلوين لويد وبينو وفوزي نيويورك على أساس أن يلتقوا في موعد آخر لاستئناف المفاوضات، وبينما عاد فوزي للقاهرة ذهب كل من لويد وبينو إلى مواصلة التآمر الذي لم يكن اللجوء إلى مجلس الأمن إلا إحدى حلقاته بالتمويه والخداع، وتم التوقيع على وثيقة المؤامرة الكبرى في مدينة سڤر يوم 24 أكتوبر بواسطة كل من بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل وبينو وزير خارجية فرنسا وباتريك دين وكيل الخارجية البريطانية!!

كان سيناريو المؤامرة يقضي بأن تقوم إسرائيل باجتياح سيناء برًا والوصول إلى قناة السويس وهو ما يستتبع أن تعلن مصر أنها ستقاوم لصد العدوان وهكذا تصبح القناة وكأنها مهددة فتوجه كل من إنجلترا وفرنسا إنذارهما إلى مصر وإسرائيل وتطالبهما بسحب قواتهما من منطقة القناة وتقوم الدولتان باحتلال منطقة القناة وما يستتبعه ذلك من تداعيات في مصر تؤدي، في تصور المتآمرين، إلى انهيار حكم عبدالناصر وكان الموعد لبدء تنفيذ هذا السيناريو هو يوم 29 أكتوبر، أي نفس اليوم الذي كان همرشولد قد حدده لاستئناف المفاوضات في جنيف حول المبادئ الستة.

العدوان الثلاثي

في صباح يوم الإثنين 29 أكتوبر كنت على موعد في البعثة مع شكري سلامة الموظف بسكرتارية الأمم المتحدة (من أصل فلسطيني) الذي جاء ليتعرف على قوانين الأحوال الشخصية في مصر ليضمنها أحد تقارير المنظمة الدولية، وما إن انتهينا من المناقشة حول هذا الموضوع حتى انتقلنا إلى ما كانت قد كتبته الصحف الأمريكية في هذا اليوم عن أنباء التعبئة العامة التي أعلنتها حكومة إسرائيل وإلى الإنذار الذي أرسله أيزنهاور إلى بن جوريون يحذره فيه من القيام بأي عمل عسكري، وأخذ شكري يحدثني بحماس عن أن إسرائيل تعتزم شن حرب على الأردن واحتلال الضفة الغربية للأردن.

لم أكن متحمسًا للدخول مع شكري في مناقشات مطولة، حيث كنت أسرع الخطى للذهاب إلى الأمم المتحدة لحضور اجتماع مجلس الأمن الذي كان مقررًا أن يجتمع لمناقشة الشكوى التي تقدمت بها فرنسا ضد مصر بشأن سفينة ضبطتها السلطات الفرنسية وادعت أنها كانت في طريقها من مصر إلى الجزائر محملة بالأسلحة لثوار الجزائر. صاحبت شكري سلامة في سيارته إلى الأمم المتحدة وتوجهت إلى قاعة مجلس الأمن، وكان مندوب فرنسا هو الذي يرأس الاجتماع حيث تصادف أن كانت رئاسة المجلس لفرنسا في هذا الشهر، وما إن قرأ المندوب الفرنسي بيانه باتهام مصر بإرسال الأسلحة إلى ثوار الجزائر حتى أعلن رفع الجلسة على أن تحدد جلسة أخرى يرد فيها المندوب المصري على البيان الفرنسي.

غادرت مع الزميل المرحوم عادل طلعت قاعة مجلس الأمن وتوجهنا إلى «الكافيتريا» لتناول الغداء فالتقيت ونحن في الطريق بموظف روسي كان يعمل في إدارة الإعلام في سكرتارية الأمم المتحدة فأخبرني أن أنباء قد وصلت على التو بأن إسرائيل قد شنت عدوانًا على مصر، وعندما ذهبنا إلى مكان آلات «التيكرز» حيث تصل برقيات وكالات الأنباء وجدنا الموظفين المصريين العاملين بسكرتارية الأمم المتحدة (علي خليل، ورمسيس نصيف، وعايدة جندي) يسرعون الخطى، وأخذنا نقرأ أن إسرائيل قد أرسلت طابورين إلى سيناء للقضاء على مراكز «الفدائيين»، وأن هذين الطابورين قد توغلا في الحدود المصرية لمسافة 75 ميلًا وأن القوات الإسرائيلية تتجه بسرعة صوب

قناة السويس، ومنذ هذه اللحظة أخذنا نعيش أحداث العدوان «المؤامرة» التي لم يكن الهجوم الإسرائيلي على سيناء إلا مشهدها الأول، وبينما نحن والعالم كله يتابع أنباء العدوان الإسرائيلي على مصر كان الرئيس أيزنهاور قد اتخذ قراره التاريخي بمعارضة هذا العدوان انطلاقًا من موقفه الذي أخذه منذ بداية الأزمة وهو عدم وجوب استخدام القوة لحل مشكلة تأميم القناة.

كان المندوب الأمريكي هنري كابوت لودج في المساء يحضر حفلًا موسيقيًا في قاعة كارنيجي الشهيرة بنيويورك فوجد من يأتي إليه ليستدعيه إلى خارج المسرح ويبلغه بتعليمات الرئيس أيزنهاور التي كانت تقضي بأن يقوم الوفد الأمريكي بإبلاغ السكرتير العام بطلب الولايات المتحدة عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لبحث الموقف.

وانعقد مجلس الأمن في اليوم التالي وأخذ همرشلد يضع المجلس في الصورة حول تقدم الهجوم الإسرائيلي في سيناء، في الوقت الذي جاءت فيه الأنباء عن الإنذار البريطاني الفرنسي الذي قدم لمصر و«إسرائيل» طبقًا لسيناريو المؤامرة.

تقدم السفير الأمريكي هنري كابوت لودج بمشروع قرار يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المصرية، إلا أن كلاً من المندوب البريطاني والفرنسي رفضا مشروع القرار الأمريكي وصوتا ضده وذلك تنفيذًا لسيناريو المؤامرة المتفق عليه.. وكان استخدام الفيتو بواسطة إنجلترا وفرنسا ضد حليفتهما الكبرى حدثًا مدويًا في العالم.

كان اليوم التالي 31 أكتوبر يومًا مشهودًا في تاريخ الأمم المتحدة ومازالت أحداثه حاضرة في ذهني حتى الآن...

كنت مع زملائي من أعضاء البعثة المصرية في قاعة مجلس الأمن قبل انعقاد الجلسة لنضمن مقاعدنا، وعندما انعقدت الجلسة شاهدت السكرتير العام داج همرشولد بقوامه النحيل يدخل إلى القاعة بخطى سريعة، ويأخذ مقعده المخصص له إلى جوار رئيس المجلس، وكان همرشولد أول المتحدثين، وألقى بيانه الذي أصبح بيانًا تاريخيًا، والذي قرأه وهو متجهم الوجه، وكان البيان يدور حول قدسية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وواجب السكرتير العام إذا وجد أن هذه المبادئ قد تعرضت للانتهاك، وكان المعنى الذي تركه بيان همرشولد في الأذهان واضحًا فيما انطوى عليه من تهديد بالاستقالة من منصبه إذا استمر العدوان ونفذت الدولتان الاستعماريتان تهديدهما باحتلال الأراضي

المصرية... وما إن ألقى همرشولد بيانه حتى تكهرب الجو وتوالت كلمات أعضاء المجلس للتعبير عن ثقتهم في السكرتير العام.

إزاء حالة الشلل التي أصابت مجلس الأمن بسبب استخدام حق الفيتو في اليوم السابق أوحى الوفد الأمريكي إلى وفد يوغوسلافيا بأن يتقدم بمشروع قرار إجرائي لا يستخدم فيه الفيتو وذلك لنقل الموضوع برمته من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، وذلك طبقًا لقرار الاتحاد في سبيل السلم.. وتم التصويت بالفعل وحصل مشروع القرار على الأغلبية اللازمة رغم معارضة إنجلترا وفرنسا وذلك بعد أن تمكن الوفد الأمريكي من إقناع مندوب الصين الوطنية بعدم التصويت ضد القرار، دُعيت الجمعية العامة للانعقاد في جلسة استثنائية على الفور في اليوم التالي أي يوم أول نوفمبر. وفي نفس اليوم الذي صدر فيه هذا القرار بدأت الطائرات البريطانية والفرنسية المنطلقة من قبرص في الإغارة على المواقع المصرية بمنطقة القناة، بينما القوات الإسرائيلية تتقدم نحو القناة والرئيس عبد الناصر يقرر سحب القوات من سيناء حتى لا تقع بين فكي الكماشة الإسرائيلية البريطانية الفرنسية.

انعقدت الجمعية العامة في جو درامي واكتظت قاعتها الكبرى بوزراء خارجية الدول وغيرهم من كبار المسئولين القادمين من المطارات مباشرة إلى مبنى الأمم المتحدة لحضور الجلسة الاستثنائية للجمعية العامة، وبدأت الاجتماعات في الخامسة بعد الظهر واستمرت حتى فجر اليوم التالي... ومازلت بعد خمسين عامًا، أذكر مشهد القاعة الكبرى للجمعية العامة وهي محتشدة بالوفود... وكنت ترى وزراء خارجية دول العالم يتنقلون من مقاعدهم في الطرقات الجانبية للتشاور بينهم وفيما يمكن أن تصدره الجمعية العامة من قرارات... وكان من بينهم جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة وسير لستر بيرسون وزير خارجية كندا وداج همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة بطبيعة الحال، إلا أن وزير خارجية مصر الدكتور محمود فوزي لم يكن قد وصل بعد من القاهرة، فكان السفير عمر لطفي هو الذي مثل مصر وكان إلى جانبه أعضاء البعثة ويساعده أساسًا سكرتير أول إسماعيل فهمي (وزير الخارجية فيما بعد) وسكرتير أول محمد رياض (وزير الدولة للشئون الخارجية فيما بعد).

كان أهم عمل ينتظر الجمعية العامة هو صدور قرار يطالب الدول المعتدية بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية، وقد صدر هذا القرار بأغلبية ساحقة، وصوتت

أمريكا والاتحاد السوفيتي لصالحه وكذلك فعلت أغلب دول العالم ولم تعارضه سوى حفنة من الدول على رأسها الدول الثلاث المتآمرة، وكان الموقف الموحد الذي اتخذته القوتان العظميان آنذاك أحد أهم أسباب الحصول على الأغلبية الكبيرة التي صدر بها القرار.

أما داج همرشولد السكرتير العام فكان أغلب الوقت لا يجلس على مقعده المخصص له في أعلى المنصة بل كان يقوم بإجراء اتصالات في قاعة الجمعية متنقلًا بين الوفود المختلفة ويتحدث أغلب الوقت مع وزراء الخارجية وخاصة مع سير لستر بيرسون وزير خارجية كندا برباط عنقه المشهور «البابيون»، ومن أكثر ما كان يلفت النظر منظر سير بيرسون ديكسون المندوب الدائم البريطاني بقوامه النحيل ووجهه الأحمر القاني الذي ازداد احمرارًا وقد ارتسمت على وجهه علامات الضيق والحزن، وهو يقطع الردهة الطويلة بين المقاعد الخلفية التي كان يجلس فيها الوفد البريطاني ومنبر الجمعية العامة الذي كان يذهب إليه لإلقاء بياناته والرد على ما يقال عن بلاده والتعليق على مشروعات القرارات المقدمة للجمعية العامة في جلستها الاستثنائية... والتي كانت في الأساس تدور حول مطالبة الدول المعتدية الثلاث بوقف إطلاق النار والانسحاب من الأراضي المصرية. وكان واضحًا أن العالم بقيادة الدولتين الكبريين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يقف ضد العدوان، وأصبح موقف الدول المعتدية وخصوصًا إنجلترا وفرنسا موقفًا بالغ الحرج، وكان أكثر ما تخشيانه هو أن تصدر الجمعية العامة قرارات تدمغهما «بالعدوان».

كان سلاح الجو البريطاني والفرنسي في نفس الوقت مع ذلك مستمرًا في ضرب المطارات والمواقع المصرية وخاصة المواقع التي تتجمع فيها المدرعات المصرية بينما كان الطيران الفرنسي والبحرية الفرنسية يقومان بحماية السماء والسواحل الإسرائيلية بينما تندفع القوات الإسرائيلية في سيناء، وأما السؤال الكبير الذي ظل يحوم في أجواء الجمعية العامة فقد تمثل فيما إذا كانت بريطانيا وفرنسا ستنفذان بالفعل تهديدهما بإنزال قوات برية لاحتلال منطقة القناة... أم أنهما ستستجيبان للقرارات التي أصدرتها الجمعية العامة والمطالبة بوقف إطلاق النار والانسحاب من الأراضي المصرية وتوقفان تحرك الأساطيل التي كانت في طريقها إلى قبرص حاملة على ظهرها قوات الغزو البري.

انفضت الجمعية العامة في ساعات الفجر في يوم 2 نوفمبر وبعد انفضاضها بقليل كان الرئيس جمال عبد الناصر يخطب في الجامع الأزهر ويعلن أن مصر ترفض الإنذار وستقاتل حتى آخر طلقة... وأنها لن تستسلم أبدًا... كان جمال عبد الناصر يعلن ذلك وسط هتافات الجماهير المحتشدة ووسط مظاهرات التأييد في كافة أنحاء العالم العربي والإسلامي، وفي اعتقادي أن هذا الخطاب كان أزهى ساعات مشوار عبد الناصر السياسي... في نفس الوقت قام عدد من الضباط السوريين بنسف أنابيب البترول التي كانت تحمل البترول من دول الخليج إلى الشاطئ السوري على البحر المتوسط لتصدر إلى أوروبا بينما أعلنت مصر إغلاق قناة السويس بعد إغراق بعض القطع البحرية بها، وكان ذلك كله مما هدد بقطع إمداد البترول عن الغرب وما ترتب على ذلك من هبوط أسعار الأسهم في بورصة لندن... كان أنتوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا يتعرض في نفس الوقت لموجات عارمة من الاحتجاج عليه ليس فقط بين صفوف حزب العمل المعارض بل بين صفوف حزبه أي حزب المحافظين... كما كان يتعرض لاحتجاجات قوية من جانب الدول أعضاء الكومنولث... أما الضغط الأكثر تأثيرًا فكان قادمًا عبر الأطلنطي... من الحليف الأكبر أي من الولايات المتحدة، من خلال الموقف الحاسم الذي أخذه الرئيس أيزنهاور والذي هدد فيه حليفته التقليدية بتوقيع العقوبات الاقتصادية عليها وبعدم تقديم إمدادات البترول والقروض التي كان من شأنها أن تنقذ اقتصادها ما لم توقف العدوان على مصر... ولم يكن هناك من يحاول إنقاذ رئيس الوزراء البريطاني «أنتوني إيدن» ويلقي إليه بطوق النجاة سوى وزير خارجية كندا سير لستر بيرسون.

تمثلت محاولة بيرسون في اقتراح تقدم به للجمعية العامة يقضي بتشكيل قوة تابعة للأمم المتحدة تقوم بحفظ السلام في المنطقة بينما تجرى مفاوضات بين الأطراف للتوصل إلى حل للمشكلة السياسية... لم تكن فكرة بيرسون واضحة تمامًا بالنسبة لتشكيل القوة وتحديد مرجعيتها والجهة التي تتلقى منها تعليماتها... ومن أي الدول تتكون القوة إلى آخره... ولكن كان هدفه أساسًا إعطاء مخرج قانوني لبريطانيا وفرنسا في محاولة لجعل القوات الغازية التي تحتل القناة وكأنها قوات دولية تعمل هناك تحت مظلة الأمم المتحدة...

ورغم أن الجمعية العامة أقرت مشروع بيرسون فإن المفاوضات التي جرت بعد ذلك من أول نوفمبر حتى الخامس من نوفمبر كانت حاسمة في رفض ما كان وزير خارجية كندا يسعى إليه من تحويل القوات الغازية إلى قوات حفظ سلام، فقد رفضت مصر ومعها الدول الإفريقية والآسيوية التي كان يتفاوض بالنيابة عنها سفير الهند القدير آرثر لال وكذلك السكرتير العام داج همرشولد قطعيًا فكرة بيرسون...

لم ترضخ إنجلترا وفرنسا لقرارات وقف إطلاق النار وسارتا في سيناريو المؤامرة بالقيام بعملية الإنزال في منطقة القناة... ولم يلتقط إيدن طوق النجاة الذي قذف به إليه وزير خارجية كندا.. ليعلن أنه بإقرار الجمعية العامة لفكرة إنشاء قوات أمم متحدة ترسل إلى المنطقة فإنه سيوقف عملية الغزو... كانت تلك هي الفرصة الوحيدة التي أتيحت أمام إيدن للتراجع عن حماقة الغزو، ولكنه في هذا الوقت كان قد فقد توازنه وارتبكت تصرفاته وأصبح لا يرى أين الصواب وأين الخطأ.

وسط عمليات القصف الجوي على تجمعات القوات والمطارات والمدرعات وبطاريات السواحل المصرية... تم إنزال القوات البريطانية في بورسعيد والفرنسية في بورفؤاد في الضفة الشرقية من القناة صباح الخامس من نوفمبر وتم احتلال المدينتين... إلا أن الضغوط أخذت تتضاعف على إيدن بوجه خاص... وكانت هذه الضغوط قادمة من كل اتجاه؛ فقد بدأت المقاومة المصرية الشعبية في بورسعيد كما تحركت وحدات سورية إلى نسف أنابيب البترول على السواحل السورية مما أدى إلى الانهيار في أسواق المال في لندن... ثم جاء الإنذار السوفيتي وما تضمنه من تهديد باستخدام الصواريخ ضد الدول المعتدية... ثم استمرار موقف أيزنهاور الحاسم ضد العدوان وهو الشخص الوحيد الذي كان يمكنه مساعدة إنجلترا وهي تواجه كل هذه الضغوط وإصراره على ضرورة أن توقف إنجلترا عملياتها وتبدأ في الانسحاب قبل أن يتحرك لمساعدتها... هذا فضلًا عن ضغوط داخل بريطانيا سواء من جانب حزب العمال أو من المحافظين أو من الشعب البريطاني ذاته، وكذلك معارضة عدد كبير من دول الكومنولث وخاصة الهند...

لم يستطع إيدن مقاومة كل هذه الضغوط بل لم يعد قادرًا على المقاومة نفسيًا أو عصبيًا... وأصبح الموقف أكثر تعقيدًا بنزول القوات إلى بورسعيد وأصبح السؤال

أمام إيدن المنهار: هل من طريق للتراجع؟ هنا ظهر الاقتراح الكندي مرة أخرى ولكنه لم يعد طوق نجاة بل أصبح ورقة التوت التي يمكن من خلالها أن يعلن إيدن متظاهرًا أن انسحاب القوات يأتي في إطار إقرار الجمعية العامة لإنشاء القوات الدولية التي ستتوجه إلى مصر كقوة سلام، فأعلنت بريطانيا وتبعتها فرنسا استجابتهما لقرار الجمعية العامة بوقف القتال صباح يوم 7 نوفمبر.

تركز الاهتمام في الجمعية العامة بعد ذلك على إنشاء القوة الدولية الجديدة وأصبح داج همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة هو محور النشاط والاتصالات الدولية... وكانت لديه رؤية واضحة لما يمكن أن تكون عليه مهمة القوة الدولية وأصبح أهم شيء أمامه هو كيفية التوصل إلى اتفاق مع مصر حول تشكيل القوة، وكانت تلك هي المعركة الدبلوماسية الثانية التي تنتظر الدكتور محمود فوزي الذي كان قد قامت بينه وبين همرشولد صلة قوية جعلت كلًّا من الرجلين يفهم الآخر تمامًا ويقرأ ما وراء السطور الواردة في المراسلات المتبادلة بينهما... ورغم ذلك فقد كان الاتفاق حول هذه القوة هو أعقد القضايا التي واجهت همرشولد وهو بصدد ترتيب الأوضاع دبلوماسيًّا بما يمكن معه لإنجلترا وفرنسا الخروج من ورطتهما بأقل قدر ممكن من فقدان ماء الوجه.

من خلال المراسلات بين همرشولد وفوزي تم التوصل إلى اتفاق بين الاثنين حول تعيين جنرال بيرنز «الكندي» الموجود أصلًا في المنطقة ليشرف على تنفيذ اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية، ليكون أول قائد لقوة الطوارئ الدولية، ثم توجه همرشولد للقاهرة حيث عقد لقاءات مع الرئيس عبد الناصر والدكتور فوزي وتم وضع الأسس التي تحكم عمل قوات الطوارئ الدولية، وأهمها أن هدف هذه القوات هو تسهيل انسحاب القوات المعتدية، وأن وجود هذه القوات في الأراضي المصرية يبقى دائمًا رهنًا بموافقة مصر.

نجحت مصر أيضًا في جعل المشاركة في القوة مقتصرة على دول صديقة أو محايدة واستبعدت الدول الأعضاء في أحلاف عسكرية (الناتو وحلف بغداد)، إلا أنه إزاء إلحاح همرشولد وافق الرئيس عبد الناصر على مشاركة قوة كندية على ألا تتم مشاركتها إلا بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من الأراضي المصرية.

رغم وقف إطلاق النار الذي قبلته مصر كما قبلته الدول المعتدية، فإن المقاومة الشعبية ضد قوات الاحتلال في بورسعيد استمرت حتى يوم انسحاب هذه القوات من الأراضي المصرية يوم 23 ديسمبر 1956، وهو اليوم الذي أصبح فيما بعد عيد النصر في بورسعيد... وكان هذا الانسحاب بمثابة انسحاب الدولتين من التاريخ الاستعماري بل ونهاية فعلية للزمان الاستعماري، واكتسبت حركة التحرر الوطني قوة دفع هائلة بين الشعوب التي طالما خضعت للاستعمار وأصبحت «السويس» تؤرخ لحقبة دولية جديدة؛ فلم يمر أكثر من أربعة أعوام حتى صدر إعلان الأمم المتحدة الذي قضى بتصفية الاستعمار في العالم... (قرار الجمعية العامة رقم 1514 لعام 1960).

أما عبد الناصر فقد أصبح بطلًا تتطلع إليه الشعوب العربية ورمزًا لكفاحها واكتسب شعبية أسطورية كانت بمثابة الطوفان الذي جرف المنطقة كلها في تيار القومية العربية... وكان هذا الانتصار هو نقطة التوهج الكبرى في خمسينيات مصر الزاهية.

وإذا كانت إنجلترا وفرنسا قد انسحبتا من منطقة قناة السويس تحت الضغط الدولي، فإن إسرائيل بزعامة بن جوريون ظلت تحتل شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة وكشفت عن طبيعتها التوسعية وما تضمره في قرارة نفسها لسيناء... إذ أخذ بن جوريون يعلن أن سيناء ليست جزءًا من مصر (not part of Egypt proper)، وأخذ يطلق أسماء عبرية على المواقع والمدن المصرية في سيناء كما أعلن أن «اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل قد ماتت ودفنت إلى غير رجعة»... إلا أن بن جوريون لم يستطع الاستمرار في تحديه لقرارات الأمم المتحدة التي تطالبه بالانسحاب من سيناء، فانسحب من جزء من سيناء رافضًا الانسحاب من منطقة شرم الشيخ ومن قطاع غزة ما لم يتم حسم قضية مرور السفن الإسرائيلية والسماح لها بالمرور في خليج العقبة ومضيق تيران الواقع في مواجهة شرم الشيخ، ووضع قطاع غزة تحت إشراف قوات الطوارئ الدولية وعدم عودة القوات المصرية إليه، إلا أن هذا الموقف كان مرفوضًا من جانب الأمم المتحدة والولايات المتحدة بقيادة الرئيس أيزنهاور الذي عارض هذا الموقف ورفض سياسة إملاء الشروط.

موقف أيزنهاور

اعتبر أيزنهاور أن قيام دولة ما بغزو دولة أخرى وعدم الانسحاب من أراضيها إلا بعد تحقيق شروطها يعتبر بمثابة إهدار للمبادئ التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة، وقد بلغ الخلاف بين أيزنهاور وبن جوريون إلى حد أن قام الرئيس الأمريكي بتوجيه خطاب يوم 20 فبراير 57 إلى الشعب الأمريكي يشرح فيه موقفه، ويعلن فيه أنه رغم تأييده لحق إسرائيل في المرور في خليج العقبة طبقًا لقرارات صادرة من مجلس الأمن، ورفضه لعمليات الفدائيين ضد إسرائيل في قطاع غزة، فإنه يتعين على إسرائيل أن تمتثل لقرارات الجمعية العامة بالانسحاب على أساس أن تقوم الأمم المتحدة بعد ذلك بحل المشاكل المعلقة بين مصر وإسرائيل. بل لقد اتجه تفكير أيزنهاور بالفعل إلى تطبيق عقوبات على إسرائيل إذا واصلت موقفها المتحدي لقرارات الأمم المتحدة، وفي اجتماع عقده مع وزير خارجيته دالاس ومندوب أمريكا لدى الأمم المتحدة هنري كابوت لودج في توماسفيل (ولاية جورجيا) - حيث كان أيزنهاور يقضي إجازة للعب الجولف - كلف أيزنهاور وزير خزانته بحث إمكانية حرمان إسرائيل ليس فقط من المساعدات الحكومية التي كانت تتلقاها بل أيضًا إخضاع التبرعات التي تتلقاها من الجالية اليهودية في أمريكا للضرائب... وقد عاد وزير الخزانة بعد أن درس الوضع بالنسبة للمعونات وأبلغ أيزنهاور أن إسرائيل تتلقى 40 مليون دولار في صورة هبات وستين مليون دولار في صورة سندات (يراجع كتاب أمبروز عن أيزنهاور رئيسًا الجزء الثاني ص 386)[1] كما عبر عن رأيه لهنري كابوت أنه قد لن يكون كافيًا أن تؤيد الولايات المتحدة مجرد إصدار قرار من الجمعية العامة بإدانة إسرائيل لرفضها الانسحاب... بل قد يلزم أن يكون هناك قرار ينص على وقف المعونات التي تقدمها الدول بما فيها الولايات المتحدة لإسرائيل، إذا لم تنسحب من الأراضي المصرية. إزاء هذا الموقف القوي من جانب الرئيس الأمريكي... لم يكن أمام إسرائيل إلا أن تذعن وتقرر الانسحاب من الأراضي المصرية ومن قطاع غزة، وهو ما أعلنته وزيرة الخارجية الإسرائيلية جولدا مائير في الجمعية العامة يوم أول مارس 1957 أي بعد خطاب أيزنهاور بعشرة أيام. إلا أن جولدا مائير أعلنت أيضًا في بيانها أنه لو حدث أن

---

(1) Stephen E.Ambrose, Eisenhower The President، للناشر Simon and Schusten عام 1984.

أغلقت مصر خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية فإن ذلك سيكون بمثابة إعلان حرب Causus Belli، وستكون لهذا الإعلان أهميته بعد عشرة أعوام عندما أغلقت مصر خليج العقبة قبيل حرب 67 بأيام.

هكذا كان موقف أيزنهاور حاسمًا في إفشال العدوان الثلاثي على مصر وفي إفشال أهدافه، ولقد قدر الرئيس عبد الناصر هذا الدور... وعندما مات أيزنهاور عام 69 أوفد الرئيس عبدالناصر الدكتور محمود فوزي ليشارك في جنازته... وذلك رغم أن العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة كانت مقطوعة... ولقد جلب موقف أيزنهاور عليه انتقاد الكثيرين في الولايات المتحدة من ديمقراطيين وجمهوريين وخاصة بعد وفاته، وكان ما كتبه هنري كيسنجر في كتابه «الدبلوماسية» وغيره من أشد ما وجه لأيزنهاور من انتقاد بسبب موقفه ضد حلفاء أمريكا؛ إنجلترا وفرنسا وإسرائيل، أثناء عدوان السويس.

ولقد اتخذ أيزنهاور هذه المواقف رغم المعارضة التي واجهها في الكونجرس وخاصة من جانب الأغلبية الديمقراطية التي كان يقودها آنذاك ليندون جونسون زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ... وذلك فضلًا عن معارضة عدد كبير من القيادات اليهودية الأمريكية التي بلغ الأمر ببعضها إلى حد رفض الاستجابة لدعوة من الرئيس أيزنهاور للالتقاء معه...

تداعيات حرب السويس

انتهت حرب السويس بنصر سياسي كبير لمصر عبد الناصر وبهزيمة مدوية للدولتين الاستعماريتين إنجلترا وفرنسا أما بالنسبة لإسرائيل فقد تمثل مكسبها الرئيسي في مرور السفن الإسرائيلية في مضيق تيران وخليج العقبة فقد أصبحت هذه السفن تمر مع وجود قوات الطوارئ الدولية في منطقة شرم الشيخ ولم ترسل مصر قوات إلى هذه المنطقة بعد انسحاب إسرائيل منها. توقفت أيضًا عمليات الفدائيين في قطاع غزة نتيجة وجود قوات الطوارئ الدولية هناك، أما على مستوى القوتين العظميين فقد أصبح الرابح الأكبر هو الاتحاد السوفيتي الذي ظهر أمام شعوب العالم الثالث باعتبار أنه القوة الداعمة لكفاح الشعوب ضد الاستعمار، كما فتح هذا الموقف للاتحاد السوفيتي الأبواب في مصر أما في المنطقة العربية فسرعان ما اكتسح طوفان القومية العربية المنطقة.

إلا أن حرب السويس والترتيبات التي نجمت عنها لم تحسم مع ذلك حالة السلم والحرب في المنطقة... بل يمكن القول إن الترتيبات التي نجمت عنها حملت بذرة الحرب التي اشتعلت بعد عشرة أعوام من انسحاب القوات المعتدية...

والواقع أن كل واحدة من حروب مصر مع إسرائيل كانت تحمل في طياتها بذور الحرب التالية لها، فحرب 48 حملت بذور حرب 56 باعتبار أن حرب 48 لم تنته بعقد اتفاق سلام بل باتفاقية الهدنة عام 1949، وبقيت قضية فلسطين دون حل إن لم تكن قد ازدادت مضاعفاتها، وبينما رفضت إسرائيل إعادة اللاجئين كما رفضت العودة إلى قرار التقسيم، فإن مصر والدول العربية أصرت على استمرار حالة الحرب من الناحية القانونية وهو ما ترتب عليه أن رفضت مصر مرور السفن الإسرائيلية في قناة السويس وفي خليج العقبة، وبالنسبة لحرب 56 يأتي موضوع إنشاء قوة الطوارئ الدولية كواحد من أهم الأسباب التي تربط بينها وبين حرب 67، كان إنشاء هذه القوة عاملًا رئيسيًّا في تحقيق انسحاب القوات المعتدية من الأراضي المصرية ومن قطاع غزة عام 57، وكان قرار مصر بطلب سحب هذه القوات في عام 67 عاملًا رئيسيًّا في سلسلة الأحداث المتسارعة التي انتهت إلى حرب 67 خاصة بعد إغلاق خليج العقبة باستخدام نظرية «حالة الحرب»، وهكذا وكما يقول الأستاذ هيكل فإن خواتيم قصة 56 هي نفسها مقدمات

قصة 67[1]... وبطبيعة الحال كان الاحتلال الإسرائيلي لسيناء الذي ترتب على هذه الحرب هو السبب في حرب 73... وعندما أفضت حرب 73 إلى معاهدة السلام عام 79 كان من أهم بنودها إلغاء «حالة الحرب».

داج همرشولد

كان همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة هو اللاعب الرئيسي الذي وضع الترتيبات الدبلوماسية والقانونية واحدًا بعد الآخر، وهو الذي عُهد إليه بإنشاء قوات الطوارئ الدولية، ودون أن تكون هناك أية سابقة يمكنه الاعتماد عليها وكان هو الذي يقوم بالتفاوض مع مصر ومع إنجلترا وفرنسا حتى أتمتا انسحابهما من منطقة بورسعيد وبور فؤاد في 23 ديسمبر 56 ثم مع إسرائيل، حتى أتمت انسحابها من سيناء وقطاع غزة، ثم كان هو الذي عُهد إليه بتطهير قناة السويس وعودتها للملاحة...

وقد استطاع همرشولد أن يملأ الفراغ الدبلوماسي الذي نتج عن عدم إمكان جمع أطراف النزاع حول مائدة التفاوض، فقام هو بهذه المهمة من خلال اتصالاته بالأطراف، ولم يكن همرشولد مجرد صندوق للبريد ينقل مواقف الأطراف أحدهم للآخر، وإنما كان وسيطًا يتقدم للأطراف باقتراحات يعمل على أن يقبلوها، كما يطلب من الأطراف اتخاذ مواقف معينة أو التخلي عن مواقف، كان يحرك الأمور من خلف ستار، وكانت ثقة الرئيس الأمريكي أيزنهاور فيه مصدر قوة كبيرة له.

أدى نجاح همرشولد في أزمة السويس إلى أن أصبح شخصية عالمية مما جعل الدول تلجأ إليه كلما ظهرت أزمة في الأفق، وبعد قناة السويس ظهرت مشكلة نزول القوات الأمريكية في لبنان والقوات البريطانية في الأردن عام 1958 في أعقاب الانقلاب في العراق وكان هو العامل الرئيسي في التوصل إلى الصياغة التي أخرجت الولايات المتحدة مما كان يمكن أن يصبح ورطة لها في العالم العربي... وهنا أيضًا لعبت صلته الوثيقة مع أيزنهاور دورًا هامًا، وكان أيزنهاور هو الذي أطلق مقولة «اتركها لداج»[2]

(1) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان -مركز الأهرام للترجمة والنشر ص 27.

(2) Leave it to Dag.

أي دع المشكلة لداج همرشولد. . . فهو سيجد الحل، ولذلك كان طبيعيًا أن يعاد انتخاب همرشولد في سبتمبر 57 لفترة ثانية بالإجماع.

كان همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة يشعر بأن انتصار مصر السياسي في أزمة السويس هو الفرصة التاريخية التي تستطيع مصر أن تنتهزها للتوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية وكان يشعر بمدى عمق هذه المشكلة. . . ويعتقد أنه حتى إذا لم يمكن التوصل إلى حل نهائي فلا أقل من إيجاد ترتيبات (arrangements) متفق عليها تحول دون انفجار الموقف على الجبهة المصرية الإسرائيلية مرة أخرى أي أن تتحول اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية إلى ما يشبه اتفاق عدم اعتداء بين البلدين، بما في ذلك تخلي مصر عن التمسك بنظرية «حالة الحرب» التي كانت تبرر بها منع السفن والبضائع الإسرائيلية من المرور في قناة السويس وخليج العقبة، إلا أن مصر عبد الناصر التي كانت في قمة تبنيها لمشروع القومية العربية وقضية فلسطين لم تكن في مزاج يتجاوب مع مبادرات همرشولد، وأصرت على استمرار تكييف العلاقة القانونية بينها وبين إسرائيل على أنها علاقة حرب «state of belligerency»، وفي هذا فقد بعث همرشولد، وكأنه يقرأ الغيب، برسالة إلى الدكتور فوزي بتاريخ 2 إبريل 57 أي بعد انسحاب إسرائيل من شرم الشيخ بأقل من شهر يشير فيها إلى حديثه مع الرئيس عبد الناصر والذي حاول فيه إقناع الرئيس بإنهاء حالة الحرب وهو ما عارضه الرئيس. . . وقد جاء في رسالة همرشولد ما يلي[1]:

«لقد قلت ما قلته للرئيس عبد الناصر لإيماني الراسخ أنه يخدم المصلحة الكبرى التي تسعون لتحقيقها في مصر. . . وأكرر نصيحتي هذه بكل ما أملك من جدية. . . ولا أعتقد أن الرئيس أو أنكم ستتصورون للحظة واحدة أنني أقول ما أقول تحت أي ضغط من أي نوع توحي به أية مصلحة غير مصلحتنا جميعًا في ألا تفلت من أيدينا فرصة لا تأتي إلا نادرًا.. بل قد لا تأتي مرة أخرى للخروج من هذا النفق المظلم إلى طريق الاستقرار». . . إلا أن مصر لم تستجب لمناشدات همرشولد وظلت متمسكة بنظرية حالة الحرب وواصلت منع مرور السفن الإسرائيلية في قناة السويس، وإن أغمضت من الناحية العملية عينيها عن مرور هذه السفن في خليج العقبة عقب انسحاب إسرائيل من

(1) يراجع مقال المؤلف «بين عزيزي داج وعزيزي محمود»، مجلة «وجهات نظر»، أكتوبر 2001.

منطقة شرم الشيخ في مارس 57، وعندما عادت لإغلاق خليج العقبة في مايو 67 اندلعت حرب 67.

كان همرشولد كمن يقرأ الغيب فلقد تحققت نبوءته بعد عشرة أعوام عندما انهار الموقف في عام 67 وطلبت مصر من سكرتير عام الأمم المتحدة سحب قوات الطوارئ الدولية وأغلقت خليج العقبة مستخدمة في ذلك نظرية «حالة الحرب»... وهو ما أدى في النهاية إلى حالة حرب فعلية... ودخلت مصر في هذا النفق المظلم الذي تنبأ به همرشولد قبلها بعشرة أعوام...

حاول همرشولد أيضًا بعد حرب السويس توجيه الأمور في الشرق الأوسط إلى التنمية الاقتصادية وكانت لديه فكرة إنشاء صندوق لتنمية المنطقة... إلا أن أحدًا لم يكن متحمسًا لهذه الفكرة في المنطقة وراحت هذه المبادرة أيضًا أدراج الرياح.

ظل همرشولد يتمتع بثقة الدول الكبرى والصغرى على حد سواء إلى أن جاءت أزمة الكونغو التي كانت أكثر تعقيدًا من أزمة السويس، فالقوتان الكبريان أي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة اتخذتا موقفًا واحدًا في أزمة السويس، فكان ذلك عاملًا رئيسيًّا لنجاح همرشولد، أما في الكونغو فإن القوتين الكبريين كانتا على طرفي نقيض، فاتخذت المجموعة الإفريقية الآسيوية موقفًا مختلفًا عن موقفه، فأصبحت المهمة التي وضعت على كاهله أكبر وأثقل وأعقد من أن يضطلع بها... وبدأ همرشولد يغرق في رمالها المتحركة إلى أن لقي فيها حتفه عندما سقطت طائرته في الأدغال وهو في سماء الكونغو، وحزن عليه العالم كله[1]... كان همرشولد يمثل في رأيي أنبل ما يمكن أن تقدمه الحضارة الغربية في السياسي الذي يجمع بين المثالية والواقعية، فقد كان حريصًا على التمسك بالمبادئ التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة ويحاول إقناع الآخرين باحترامها... وقد نجح إلى حد كبير في ذلك أثناء أزمة السويس ولكنه لم ينجح في الكونغو.

على المستوى الشخصي كان همرشولد أقرب ما يكون إلى الرهبنة وكانت لديه اتجاهات صوفية وهو الذي خصص قاعة صغيرة في الأمم المتحدة للصلاة أو للتعبد يذهب إليها أي فرد للصلاة بغض النظر عن ديانته...

---

(1) التقيت أثناء شهر ديسمبر 2009 بشخصية كانت قريبة للغاية من همرشولد في فترة أزمة الكونغو وكان معه ليلة رحلته التي لقي فيها حتفه، وهو يعتقد أن أصحاب المصالح في مناجم الكونغو آنذاك طرف في مؤامرة مقتل همرشولد في حادث الطائرة...

وكانت لديه طاقة هائلة على العمل... ففي الأزمات لا ينام في اليوم إلا ساعة أو ساعتين، وفي الأوقات العادية كان لا ينام أكثر من أربع ساعات، وكان ذهنه دائمًا متوقدًا وحاضرًا وكان له أسلوبه الخاص في التعبير والكتابة، وقد نشأ بينه وبين الدكتور فوزي تقارب في الفكر وفي الأسلوب مما كان له أثره في التوصل إلى حلول في كثير من المشكلات التي عاصرت أزمة السويس، وهو ما أدى في النهاية إلى نجاح المنظمة الدولية في علاج هذه الأزمة.... وليس من شك أن فترة أزمة السويس هي العصر الذهبي للأمم المتحدة.

كنت في الطائرة في الطريق إلى نيويورك لحضور دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1961 بصحبة الدكتور عبد الله العريان مدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية آنذاك وتوقفنا في لندن، وهناك سمعنا نبأ سقوط طائرته في أدغال الكونغو... لقد بكى العالم كله داج همرشولد الذي يظل أعظم من شغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة حتى الآن.

محمود فوزي

الدكتور محمود فوزي هو نجم الدبلوماسية المصرية في اجتماعات الدور الثامن والثلاثين التي نتج عنها اتفاق المبادئ الستة الذي أقره مجلس الأمن أساسًا للتفاوض، وكان أداؤه الممتاز أثناء أزمة السويس ذروة عمل فوزي الدبلوماسي، فرغم كل المناصب التي تولاها بعد ذلك ووصل فيها إلى منصب رئيس الوزراء ثم منصب نائب رئيس الجمهورية، تبقى إدارة فوزي لأزمة السويس هي أكثر لحظات تاريخه تألقًا، وأصبح اسمه مقترنًا بها، كانت هي ساعته الزاهية «finest hour».

شاهدت فوزي لأول مرة في بداية عملي في نيويورك، وكنت مع الأعوام أقترب منه أكثر وأكثر، وكان دائمًا يشجعني على الاتصال به، وفي كل مراحل عملي المختلفة بعد ذلك كنت أزوره في منزله في نزلة السمان بجوار الهرم حيث آثر أن يقيم وسط حديقته الكبيرة التي كان يزرعها ويرعى ثمارها وزهورها بنفسه.

بدأ فوزي عمله الدبلوماسي من أول السلم، مع بداية إنشاء السلك الدبلوماسي المصري عام 1923، وكان معروفًا عنه أن أول ما يفعله عندما ينقل إلى بلد جديد أن

يدرس لغتها، ولعل من البلدان التي تركت طابعها على شخصيته اليابان حيث أمضى هناك سبعة أعوام قبل الحرب العالمية الثانية منها خمسة أعوام في القنصلية المصرية في كوبي وفي هذه الفترة قرأ فوزي كثيرًا، وكانت أكثر قراءاته في الأدب والفلسفة والتاريخ والأديان، وقد عمل بعد ذلك قنصلًا عامًّا في القدس، كما عمل مستشارًا في السفارة المصرية في واشنطن، إلا أن اسمه بدأ يُعرف في مصر عندما عمل مندوبًا دائمًا لدى الأمم المتحدة في أواخر الأربعينيات وكان شغله لهذا المنصب سببًا في تعرفه بوزراء خارجية مصر الذين كانوا يحضرون الدورات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا بد أن فوزي قد لفت أنظارهم بقدراته الدبلوماسية وعلمه الواسع، وبالتالي أصبح يُستدعى للمساعدة في جولات المفاوضات المصرية البريطانية، وكان له دور هام كوزير للخارجية في المفاوضات المصرية البريطانية التي أدت إلى الجلاء عام 1954، ولقد ظهرت هذه المهارات بأجلى ما يكون أثناء أزمة السويس.

وقد بقي فوزي وزيرًا للخارجية في عهد الرئيس عبد الناصر حتى عام 1964 وكما كان قريبًا من عبد الناصر كان قريبًا أيضًا من الرئيس السادات وكان أول رئيس وزراء في عهد الرئيس السادات، كما كان يجلس في اجتماعات مجلس الأمن القومي قبل حرب أكتوبر وهي الاجتماعات التي نوقش فيها قرار الحرب، وكان موقفه مؤيدًا للرئيس السادات في قراره الخاص بالحرب.

ورغم أن فوزي كانت عينه دائمًا على جوهر الأمور وأمهاتها ولم يكن يشغل ذهنه بالمشاكل الإدارية لوزارة الخارجية وهو ما كان يعيبه عليه البعض، إلا أنه كان في نفس الوقت يعتقد أن الأسلوب والشكل والمظهر جزء لا يتجزأ من الجوهر في العمل الدبلوماسي، فكان يختار كلماته بعناية شديدة... ولقد شاركت في عدة جلسات، كان يملي فيها البيانات التي سيلقيها في الجمعية العامة للأمم المتحدة فكان يبذل جهدا كبيرًا في اختيار الكلمات وصياغة الجمل، وعندما كان يذهب مثلًا إلى مقعده في الجمعية العامة فإنه يرسم طريقه مسبقًا بين صفوف الجمعية العامة حتى يختار من يريد أن يصافحهم أو يلتقي بهم «بالصدفة» ويتجنب من لا يريد أن يلتقي بهم... وكانت ترتسم على فمه دائمًا ابتسامة «بوذية» تساعده على ألا تظهر على وجهه حقيقة مشاعره وكان فوزي مقلًا في مأكله ومشربه وكان يبدو وكأنه صوفي أو راهب، وكثيرًا ما كان يظهر وهو

جالس في مقعده بالجمعية العامة للأمم المتحدة أو في مجلس الأمن وكأنه يمارس رياضة روحية.

كان آخر لقاء لي مع فوزي عام 1979 عندما زرته لأودعه قبل مغادرتي لاستلام عملي في إسلام آباد سفيرًا لمصر في باكستان... وتحدثت معه في كثير من الأمور وسألته عما إذا كان يعتزم أن يكتب مذكراته... فأجاب بأن هذا الموضوع يشغله لأن هناك ما يريد أن يقوله خاصة بالنسبة لأزمة السويس... وبعد ذلك بعدة أعوام ألف كتابًا صغيرًا هو كتابه الوحيد «السويس 1956» نشرته دار الشروق في لندن، ولقد قرأت هذا الكتاب وشعرت لأول مرة أن فوزي كتبه بينما كان يشعر أن الأجل قد دنا وأنه يتعين أن يترك كلمته للتاريخ حول السويس وتوابعها وقد كتبها في هذا الكتاب الصغير بدرجة عالية من التركيز، وللأسف فإن هذا الكتاب الذي يحتوي على ملاحظات فوزي وآرائه في أزمة السويس وامتدادها لحرب 67 لم يأخذ حقه في الانتشار في مصر ولا يكاد يعرف به أحد.

كانت رسائل فوزي إلى همرشولد ورسائل همرشولد إليه قطعًا من الأدب الرفيع، كما كان هناك تشابه بين فوزي وهمرشولد... وفي يوم من الأيام قال كريشنا منون السياسي الهندي الشهير إن فوزي هو همرشولد مصري وإن همرشولد هو فوزي سويدي... كانت هذه الصلة القوية التي نشأت بين الاثنين عاملًا مهمًّا ساعد مصر في معالجة أزمة السويس دبلوماسيًّا وفي إفشال العدوان الثلاثي الذي وقع على مصر، وكان ذلك من أسباب ما تعرض له همرشولد - بعد فشل حرب السويس على مصر - من انتقادات لاذعة وأحيانًا اتهامات رخيصة من جانب خصومه والحاقدين عليه، وكان من أهمهم سلفه النرويجي «تريجفي لي»[1].

(1) يراجع للمؤلف مقال «بين عزيزي داج وعزيزي محمود»، «وجهات نظر»، أكتوبر 2001.

الشرق الأوسط في أعقاب حرب السويس

كان الموقف الذي اتخذه الرئيس أيزنهاور عاملًا حاسمًا في إفشال العدوان الثلاثي وفي خروج مصر منتصرة في معركة السويس التاريخية، التي صعد فيها نجم الرئيس عبد الناصر في سماء السياسة العربية والدولية. وبالرغم من أن ذلك كان يمكن أن يفتح صفحة جديدة في العلاقات المصرية الأمريكية.. إلا أن ما حدث هو أنه في الوقت الذي كانت أزمة السويس تلملم أوراقها، بدأت في أمريكا موجة من التوجس من مصر خاصة من دور الرئيس عبد الناصر وعلاقاته التي أخذت تتوثق مع الاتحاد السوفيتي.. وعزز من هذا التوجس أن أزمة السويس أدت إلى انهيار الوجود البريطاني في المنطقة... وأصبح هناك تخوف من أن ذلك قد يحدث فراغًا في المنطقة... وأن الاتحاد السوفيتي قد يعمل على ملء هذا الفراغ... وبدت النظم الملكية في المنطقة وخاصة النظام الهاشمي في العراق وفي الأردن، بل والنظام الملكي في السعودية وكأنها مهددة بهذه الموجة الجديدة، والمتمثلة في ظهور القومية العربية كقوة كاسحة في المنطقة، وأنها قد تساعد على انتشار النفوذ السوفيتي والمذهب الاشتراكي... بما يستوجب أن يعلن الرئيس الأمريكي موقفًا يحذر فيه الأطراف المختلفة من مخاطر إشعال النار في هذه المنطقة التي للولايات المتحدة فيها مصالح استراتيجية كبرى... كان ذلك هو المناخ العام الذي ولدت فيه فكرة مبدأ أيزنهاور الذي صاحبته حملة دعائية كبرى في الولايات المتحدة حاولت أن تقدم ملك السعودية الملك سعود وكأنه بديل لعبد الناصر في زعامة العالم العربي، وفي خطاب أمام الكونجرس أعلن الرئيس أيزنهاور هذا المبدأ، وطلب من الكونجرس تفويضه في استخدام القوة في حالة تعرض إحدى دول الشرق الأوسط للعدوان من «المعسكر الشيوعي» بشرط أن تطلب ذلك الدولة التي تتعرض للعدوان، كما نص البيان على أنه ستكون هناك مساعدات اقتصادية لبلدان الشرق الأوسط لدعم قدراتها الاقتصادية.

وقد صاحب صدور هذا البيان توجيه دعوة من الرئيس أيزنهاور إلى الملك سعود لزيارة واشنطن حيث استقبل استقبالًا حافلًا بالرغم من أن عمدة نيويورك رفض أن يلتقي به وذلك ممالأة للجالية اليهودية القوية في نيويورك... وأخذ الإعلام الأمريكي يشير إلى أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ستعتمد على الملك في محاولة لعزل

عبد الناصر الذي يمالئ الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي ويعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة.

كان غريبًا أن تختار الولايات المتحدة هذه اللحظة بالذات التي كان الرأي العام العربي ينظر إليها فيها بتقدير كبير لتعلن مبدأ أيزنهاور وسط الحملة الإعلامية التي صاحبته وصورته وكأن المقصود به هو تحجيم نفوذ مصر، وذلك في الوقت الذي كان باديًا للعيان أن عبد الناصر أصبح هو بطل الجماهير العربية، هكذا جاء إعلان مبدأ أيزنهاور، وتم إقراره في الكونجرس.. ليصبح بمثابة نقطة تحول في تعبئة المشاعر في المنطقة ضد السياسة الأمريكية، فقد كانت الجماهير العربية مفتونة بعبد الناصر، وبما حققته فكرة القومية العربية من نجاح كاسح، صورها جون فوستر دالاس نفسه بأنها طوفان لا يمكن إيقافه...

كان التوجه الأمريكي بقيادة أيزنهاور هو حماية النظم القائمة في المنطقة وتمكينها من الوقوف ضد الزحف الشيوعي، بينما كان التوجه المصري بقيادة عبد الناصر هو إحداث تغيير جذري في المنطقة من أجل تحقيق ثورة عربية شاملة تؤدي إلى الوحدة العربية... ولم يكن رهان مصر رهانًا خياليًا تمامًا... فسرعان ما تحققت الوحدة المصرية السورية في فبراير 1958، ثم انهار النظام الملكي في العراق في يوليو من نفس العام.... هكذا بدأ الطوفان...

الوحدة مع سوريا.. فبراير 1958

جاءت الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر 1957.. وحضر وزير الخارجية الدكتور فوزي كالعادة... وفجأة احتلت سوريا عناوين الصحف... وتواترت المقالات عن أن سوريا توشك أن تقع في قبضة مجموعة من الضباط الشيوعيين... وجاءت الأنباء عن حشود عسكرية تركية على الحدود التركية السورية.. وكانت الأنظار كلها تتطلع إلى مصر وما الذي يستطيع عبد الناصر أن يفعله ليحمي سوريا التي أصبحت أقرب الدول العربية لمصر، ومن هنا كان الاهتمام الكبير بالبيان الذي سيلقيه الدكتور فوزي باسم مصر في الجمعية العامة... والذي حذر فيه من أي مساس بسوريا، قائلًا بأسلوب أدبي إن مصر لن تسمح بأي مساس «بطرف إصبع أو شعرة واحدة من شعر سوريا»!

تلاحقت التطورات بوتيرة سريعة، فلم تمر بضعة شهور حتى تم إعلان الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير 1958... وتقرر أن تكون الدولة الجديدة هي «الجمهورية العربية المتحدة» وشعرنا جميعًا بنوع من الأسف لاختفاء اسم مصر.. ثم وجدنا أنفسنا نجلس بجوار الدول الكبرى في لجان الأمم المتحدة فطبقًا للأبجدية اللاتينية جاء موقع الجمهورية العربية المتحدة بين كل من الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة (إنجلترا) وبجوارها الولايات المتحدة. وأصبح السفير عمر لطفي مندوبًا للجمهورية العربية المتحدة بدلًا من مندوب مصر، ومندوب سوريا السفير رفيق العشا مندوبًا مناوبًا... كما انضم أعضاء البعثة السورية إلى بعثة الجمهورية العربية المتحدة (جودت المفتي- نجم الدين الرفاعي - موفق العلاف). جاء قرار مصر بالوحدة بعد أن نجح وفد الضباط السوريين الذي كان يفاوض عبد الناصر قبيل إعلان الوحدة في إقناعه بأنه إذا لم تقبل مصر الوحدة مع سوريا فإن سوريا ستقع في قبضة مجموعة من الضباط الشيوعيين... وقد سمعت المرحوم محمود رياض الذي عملت معه في حقبة الستينيات وكان سفيرًا لمصر في سوريا في الفترة التي أدت إلى الوحدة وشارك في مباحثاتها يقول إنه كان قد أقنع عبد الناصر قبل بدء المباحثات بعدم الاستجابة لمطلب الضباط السوريين بالوحدة الاندماجية اكتفاءً بإيجاد مؤسسات للتنسيق بين سياسات الدولتين، أو أن تكون الوحدة على الأكثر وحدة فيدرالية وأن الرئيس عبد الناصر وقد اقتنع بذلك دخل المحادثات مع الضباط السوريين على هذا الأساس إلا أنه بعد انتهاء المحادثات خرج ليعلن أن الجانبين قد اتفقا ليس فقط على الوحدة، بل على أن تكون الوحدة «اندماجية» بين البلدين!!

لم تعترض الولايات المتحدة على الوحدة بين مصر وسوريا، بل لعلها قد رأت فيها السبيل الوحيد لإبعاد سوريا عن سيطرة الشيوعيين، أما الاتحاد السوفيتي فلم يكن سعيدًا بالوحدة، بل لقد انتقدها خروشوف علنًا مما أغضب الرئيس عبد الناصر... لم يكن الاتحاد السوفيتي وحده الذي لم يكن سعيدًا بالوحدة.. فقد كانت إسرائيل أيضًا تخشاها؛ لأنها كانت تعني توحيد الجيشين المصري والسوري فيما كان يعني أن تصبح إسرائيل داخل كماشة عربية.. كانت الوحدة المصرية السورية أيضًا هي نقطة البداية في حالة الاستقطاب التي سادت لسنوات في العالم العربي، فسرعان ما اكتسح الطوفان العراق أيضًا، فقامت مجموعة الضباط البعثيين في الجيش العراقي بالثورة على النظام الملكي وقتل رموز النظام هناك بصورة بشعة حيث تم سحل الملك فيصل الثاني وولي العهد الأمير عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد في شوارع بغداد، وجاء هذا الحدث

ليقلب موازين القوى في المنطقة فكان ضربة كبيرة لحلف بغداد الذي كان حجر الزاوية في منظومة الدفاع الغربي عن الشرق الأوسط في مواجهة الاتحاد السوفيتي.. ولقد أزعج هذا الانقلاب كلًا من الولايات المتحدة وإنجلترا، فقررت الأولى إرسال قوات إلى لبنان التي كانت بدورها قد انقسمت إلى نفس الفريقين الثوري والرجعي في الحرب الأهلية الأولى في لبنان، كما قررت الثانية إرسال قوات إلى الأردن تحسبًا لما يمكن أن يحدث في هاتين الدولتين اللتين كان ينظر إليهما باعتبارهما صديقتين للغرب... إلا أن القوات الأمريكية والبريطانية لم تبقيا طويلًا في لبنان والأردن... وتم التوصل إلى اتفاق على سحبهما ولعب همرشولد في ذلك دورًا رئيسيًا كما سبق القول.

كنت أعرف أنني سأنقل إلى مصر في عام 1959 وذلك طبقًا لقواعد العمل في الخارجية... فقررت أن أبذل جهدًا لإنهاء رسالة الماجستير في هذا العام... واخترت موضوعها ليكون «التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي» وكان الاتحاد السوفيتي قد نجح في إطلاق أول قمر صناعي في الفضاء؛ مما دفع البروفسور فيليب جيسب أستاذ القانون الدولي الذي كنت أدرس معه لاختيار موضوع الفضاء مادة رئيسية في حلقة البحث التي كنت أحضرها معه.

وما إن قدمت الرسالة إلى جامعة كولومبيا حتى حزمت حقائبي للعودة لمصر عن طريق البحر، وكان ذلك في فبراير عام 1960 بعد أن أجلت وزارة الخارجية تنفيذ نقلي لعدة شهور لأتمكن من الانتهاء من تقديم الرسالة إلى الجامعة.

كانت باخرة كريستوفر كولومبس هي سفينة «العلم» flag ship في الخط الملاحي الإيطالي بين نيويورك وموانئ إيطاليا... وفي نابولي أخذت السفينة إسبيريا إلى الإسكندرية... وعندما وصلت لم أجد أبي بين المستقبلين من الأهل الذين جاءوا من عزبة البرج في الميناء فسافرت على الفور إلى هناك للاطمئنان عليه... فوجدته وقد أخذت منه السنون وبدا عليه المرض واختفت الابتسامة من على شفتيه.

(5)

مع المستشار السياسي للرئيس عبد الناصر

1960

تسلمت عملي في وزارة الخارجية في فبراير 1960 وكانت إدارات الوزارة لا تزال كلها في المبنى الذي يشغله الآن قصر التحرير في مواجهة كوبري قصر النيل؛ وكان الدكتور فوزي هو وزير الخارجية وحسين ذو الفقار صبري نائبًا للوزير.

وجدت نفسي معيَّنًا في إدارة الأبحاث بوزارة الخارجية وهي إدارة أنشئت حديثًا، لتكون الجهة التي تتعامل حكومة الثورة مع وزارة الخارجية عن طريقها، واختير لها رجل ذو شخصية طموحة هو إبراهيم صبري الذي كان يرجع بصلة نسب إلى الزعيم مصطفى كامل، وقد عملت هذه الإدارة وكأنها بديل عن وزارة الخارجية، وتُعد في كل يوم ملخصًا للمعلومات يعرض يوميًا على الرئيس عبد الناصر... وكان لهذه الإدارة هيبة كبيرة في الوزارة وكان العاملون بها يتم انتقاؤهم بعناية وأحيانًا تختار عناصر من خارج وزارة الخارجية للعمل بها ثم يتم نقلهم بعد ذلك إلى السلك الدبلوماسي.

كان أسامة الباز من بين المجموعة الصغيرة التي تم تطعيم الخارجية بها بعد الثورة... وقد عمل أسامة قبل ذلك كوكيل نيابة في القاهرة وسرعان ما لمع اسمه في النيابة وبعد نقله إلى الخارجية حيث عمل في إدارة الأبحاث وجاء في مهمة إلى نيويورك.. وطبعًا كانت فرصة تجددت فيها الصلة بيننا بعد أن زاملته في مدرسة دمياط الابتدائية والثانوية لعدد من السنين أثناء عمل والده كأستاذ بالمعهد الديني في دمياط... وعندما تقرر نقلي من نيويورك إلى القاهرة كان أسامة هو الذي رشحني للعمل بإدارة الأبحاث...

كان أسامة يرأس وحدة المعلومات الخاصة بأمريكا والأمم المتحدة والتي كان من بين أعضائها عمرو موسى ولعله كان آنذاك أحدث الأعضاء تخرجًا والتحاقًا بالخارجية في هذه المجموعة.

عشنا في هذه الفترة فترة زهو وطني.. فمصر تخوض في الداخل معركة التنمية ورمزها الكبير هو ما يجري من عمل آناء الليل وأطراف النهار لبناء السد العالي... أما في المنطقة العربية فقد انعقدت القيادة بلا منازع للجمهورية العربية المتحدة ورئيسها عبد الناصر، كذلك كان دور مصر في إفريقيا دورًا رائدًا في مقاومة الاستعمار والنظم العنصرية ومساعدة حركات التحرر الوطني... وكنا نشعر آنذاك بأن جيلنا يعيش حقبة فريدة حيث شهد بعينيه ليس فقط استقلال مصر، بل شهد أيضًا مصر وقد انتصرت على قوى الاستعمار في معركة السويس التي أثبتت بدورها أن إسرائيل والاستعمار صنوان لا يفترقان؛ ولم يكن هناك ما يؤرقنا سوى قضية الديمقراطية في مصر إلا أن انتصارات عبد الناصر الخارجية والتفاف الشعب حوله وما ولَّده ذلك من شعور بالنجاح قد مكن عبد الناصر من أن يحجب قضية الديمقراطية عن الاهتمام العام للكثيرين من أبناء هذا الجيل.

في مكتب الرئيس عبد الناصر

كان إسماعيل فهمي قد عاد من فيينا بعد أن تم إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأصبح مستشارًا بإدارة الهيئات الدولية... فوجدته يطلب مني أن أمر عليه بالإدارة... ليخبرني أن محمود رياض الذي أصبح بعد إعلان الوحدة مع سوريا مستشارًا للرئيس جمال عبد الناصر للشئون السياسية قد اتصل به ويريد منه أن يعاونه في الإعداد لاجتماع تحضيري لمنظمة إفريقية وليدة تضم كلًّا من الجمهورية العربية المتحدة والمغرب ومالي وغينيا وغانا، حيث اجتمع رؤساء هذه الدول في مؤتمر بالدار البيضاء وقرروا إنشاء منظمة إقليمية إفريقية، وسيعقد اجتماع في أكرا عاصمة غانا لوضع ميثاق هذه المنظمة ولوائح إجراءاتها كما تقرر أيضًا إنشاء قيادة عسكرية إفريقية موحدة تتبع المنظمة، وطلب إليّ إسماعيل فهمي أن أشارك معه في وفد مصر لدى مؤتمر أكرا التحضيري الذي سيرأسه محمود رياض، وسيضم الأستاذ محمد فايق المسئول عن الشئون الإفريقية في مكتب الرئيس عبد الناصر. وكان محمد فايق هو المكلف بالاتصال بحركات التحرر الإفريقية... وقد نجح فايق في هذه المهمة نجاحًا كبيرًا يذكره له حتى الآن الزعماء الأفارقة من أبناء هذا الجيل، كما ضم الوفد الذي سافر إلى أكرا أيضًا كلًّا

من العميد أحمد إسماعيل (المشير أحمد إسماعيل بعد ذلك) والعقيد ممدوح جبة (السفير ممدوح جبة بعد ذلك).

تقرر إلحاقي باللجنة العسكرية التي كلفت بوضع التصور القانوني للقيادة الإفريقية المشتركة العليا... وكان الجنرال ميشيل رئيس أركان حرب القوات المسلحة الغانية هو الذي رأس اجتماعات هذه اللجنة وطلب إليّ أن أكون مستشاره القانوني وأن أعد التقرير الذي ستقدمه اللجنة إلى الاجتماع العام... وقد قام «العميد» أحمد إسماعيل و«العقيد» ممدوح جبة بالعبء الأكبر في إعداد مشروع القيادة الإفريقية العليا. وقد تمكن اجتماع أكرا من وضع لوائح الإجراءات لمنظمة الدار البيضاء والقيادة الإفريقية الموحدة... وكان هذا الاجتماع هو أول عمل إفريقي جماعي لإقامة منظمة إقليمية إفريقية... وقد استمرت منظمة الدار البيضاء في عملها لمدة أربعة أعوام إلى أن قامت منظمة الوحدة الإفريقية عام 64.

في نفس اليوم الذي انتهينا فيه من أعمالنا في أكرا دعينا إلى حفل استقبال كبير بمقر إقامة الرئيس نكروما رئيس جمهورية غانا وأحد رواد حركة التحرر الإفريقية وأول داعية لوحدة القارة الإفريقية، وكان نكروما ذا شخصية مهيبة وكاريزما عالية... وكان الوقت صيفًا ونكروما يرتدي حلة بيضاء ويمسك بعصاه التقليدية ويرحب بوفد الجمهورية العربية المتحدة ترحيبًا خاصًا وكانت تلك هي المرة الأولى التي أسافر فيها إلى بلد إفريقي وألتقي قائدًا إفريقيًا كبيرًا.

عندما عدنا إلى القاهرة طلب إليّ محمود رياض أن أذهب للعمل معه في مكتبه برئاسة الجمهورية... وأن ذلك سيكون في صورة انتداب وليس نقلًا إلى الرئاسة حتى لا يؤثر ذلك على موعد نقلي إلى الخارج عندما يحل عليَّ الدور... ولم يكن هناك في الواقع مجال كبير للتفكير... فتلك بلا شك ستكون فرصة ممتازة للعمل مع محمود رياض الذي لمست منه أثناء اجتماع أكرا روحًا جميلة في التعامل مع أعضاء الوفد.

بدأت العمل في الرئاسة بمصر الجديدة مع الإعداد لمؤتمر لرؤساء الدول غير المنحازة واتفق الرؤساء الثلاثة نهرو وعبدالناصر وتيتو على عقد هذا المؤتمر في بلجراد عاصمة يوغوسلافيا على أن يسبقه مؤتمر تحضيري على مستوى وزراء الخارجية في القاهرة.. وقد عهد الرئيس عبد الناصر لمستشاره للشئون السياسية محمود رياض أن يتولى الإعداد لهذا المؤتمر، وجاء لمساعدتنا من الخارجية سكرتير أول

«أشرف غربال» الذي سبق له أن عمل في بعثة مصر لدى الأمم المتحدة بجنيف والذي خلفته بعد ذلك بربع قرن كسفير في واشنطن.

كان من أهم الموضوعات على جدول أعمال المؤتمر موضوع التحرر من الاستعمار... وكانت أغلب الدول الإفريقية مازالت خاضعة للاستعمار بالإضافة إلى مشكلة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا إلا أنه إلى جانب القضايا الإفريقية كانت هناك أيضًا قضايا دولية وخاصة أن هذه الفترة شهدت تصاعدًا في الحرب الباردة بين المعسكرين، وكان القادة الثلاثة يعلقون أهمية كبيرة على دور حركة عدم الانحياز في تخفيف حدة الحرب الباردة والتوتر الدولي، ولقد ساعدتني خلفية عملي بأعمال اللجنة السياسية الأولى في الأمم المتحدة في إعداد مشروعات القرارات الخاصة بموضوعات نزع السلاح وغيرها من القضايا السياسية الدولية... كما عملت مع السيد محمد فايق في إعداد مشروعات القرارات الخاصة بقضايا التحرر من الاستعمار.

من ناحية أخرى لم يكن قد مضى أكثر من عام واحد على إعداد رسالتي للماجستير في جامعة كولومبيا عن «التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي»، وهنا خطرت لي فكرة، وهي أن نستخدم هذا المؤتمر كوسيلة للضغط على القوتين الأعظم اللتين بدأتا في ارتياد الفضاء لكي نعلن مبدأ تحريم استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية أي أن يقتصر هذا المجال الإنساني الجديد على الأغراض السلمية فقط.

أعددت مشروع قرار بهذا المعنى وعرضته على مستشار الرئيس محمود رياض فوافق عليه وبذلك أصبح جزءًا من حزمة مشروعات القرارات التي تقدم بها الوفد المصري إلى مؤتمر القاهرة وأحيلت بعد ذلك إلى مؤتمر القمة في بلجراد. سعدت بطبيعة الحال لهذه النتيجة واعتبرتها إسهامًا في إيجاد نظام قانوني يقوم على نبذ الاستخدامات غير السلمية في هذا المجال الإنساني الجديد، وسافرت مع مجموعة وفد الجمهورية العربية المتحدة الأولى إلى بلجراد، وقد خضع الوفد لتنظيم دقيق كان يشرف عليه السيد عبد المجيد فريد سكرتير عام رئاسة الجمهورية الذي كان معروفًا بكفاءة إدارية عالية...

بدأ المؤتمر في بلجراد بانعقاد لجنة لكبار المسئولين الذين كانت مهمتهم النظر في القرارات التي ستصدر عن مؤتمر القمة، وبالتالي ما أقره مؤتمر القاهرة التحضيري

وقد رأس المرحوم محمود رياض الوفد المصري كما رأس كريشنا منن وفد الهند وكان كريشنا منن شخصية شبه أسطورية، كان شعره الأبيض الكثيف يتدلى على سالفيه وعلى جبهته فوق جسمه النحيل الذي تسنده باستمرار عصاه التي اشتهر بها.. وهو نباتي لا يأكل اللحوم، بل لا يكاد يأكل.. ويعيش تقريبًا على تناول أقداح الشاي... واحدًا وراء الآخر... واشتهر بأنه خطيب بارع لا يشق له غبار ومحاور من الطراز الأول في الاجتماعات الدولية حيث لعب دورًا هامًا في مساندة مصر أثناء معركة تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي...

كان مشروع القرار المصري عن الاستخدامات السلمية للفضاء في الجزء الأخير من مجموعة القرارات المعروضة على لجنة كبار المسئولين التي سبقت اجتماع الرؤساء وعند عرض المشروع ذكر منن أنه لا يجد فائدة عملية من هذا المشروع، وأن المؤتمر أمامه الكثير من القضايا العاجلة.. فلماذا نضيف إلى أعبائه موضوعًا جديدًا، وإزاء هذا الموقف من جانب رئيس وفد الهند لم يشأ المرحوم محمود رياض أن يعارضه وبالتالي لم تتضمن مشروعات القرارات المرفوعة للقمة شيئًا عن موضوع الفضاء الخارجي.

بانتهاء أعمال لجنة كبار المسئولين بدأ المؤتمر في عقد الجلسات العامة التي يلقي فيها الرؤساء والملوك بياناتهم، وكان الرئيس عبد الناصر باعتباره واحدًا من القادة الثلاثة الكبار الذين أنشأوا حركة عدم الانحياز في مقدمة المتحدثين.

كانت تلك هي المرة الأولى التي رأيت فيها الرئيس عبد الناصر شخصيًا ومتحدثًا في اجتماع عام... لم تكن هناك إجراءات أمن كتلك التي نراها هذه الأيام في المؤتمرات الدولية، ولكنني أذكر أن ممدوح سالم (رئيس الوزراء فيما بعد) كان يقف في آخر القاعة في مواجهة الرئيس.. وقد تعرفت عليه في هذا اليوم وأخبرني بأنه منتدب من شرطة الإسكندرية للإشراف على حراسة الرئيس.

في نفس اليوم الذي بدأت فيه الاجتماعات العامة للمؤتمر أعلنت ألمانيا الشرقية أنها ستبني سورًا في برلين يفصل بين برلين الغربية وبرلين الشرقية وذلك للحيلولة دون هروب الألمان من ألمانيا الشرقية إلى الغرب. وقد أدى ذلك الإعلان إلى حدوث أزمة عالمية بين المعسكرين، وتصاعدت حدة التصريحات من الجانبين، خروشوف من موسكو.. وكيندي الرئيس الأمريكي الجديد من واشنطن، ولم يكن قد مضى وقت طويل على انتخابه.. وبتصاعد حدة التصريحات بين الطرفين... كان طبيعيًا أن تتجه

الأنظار إلى هذه المجموعة الوليدة التي تعمل على دعم السلام، وما يمكن لها أن تفعله لتخفيف حدة التوتر، وبالفعل قرر الرؤساء تشكيل وفدين أحدهما يذهب إلى واشنطن لمقابلة الرئيس كيندي وثانيهما يذهب إلى موسكو لمقابلة سكرتير عام الحزب الشيوعي خروشوف، وذلك بغرض حث الطرفين على تفادي أي تصعيد في الأزمة، وهكذا ظهرت مجموعة عدم الانحياز التي كانت قد ولدت لتوها بأنها قادرة على أن تأخذ مواقف داعمة للسلام، بل أصبح ينظر إليها وكأنها القوة الأخلاقية في العالم.

بعد أيام من العودة إلى القاهرة أبلغني محمود رياض أن الرئيس عبدالناصر عينه نائبًا للدكتور محمود فوزي في رئاسة وفد مصر لدى الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وطلب إليّ أن أكون عضوًا بالوفد الذي يسافر معه إلى نيويورك لحضور هذه الدورة وقد تقرر أن ينضم إلى الوفد أيضًا كل من محمد فايق مدير مكتب الرئيس للشئون الإفريقية والمرحوم د. حسن صبري الخولي مدير مكتب الرئيس لشئون فلسطين.

رتبت أمتعتي في غرفتي بفندق سان موريتز الذي حجزت البعثة لي ولعدد آخر من أعضاء الوفد فيه، وهو فندق جميل يطل على حديقة سنترال بارك من جانبها القبلي.. ويقع بجوار فندق بلازا الشهير الذي يتوسط الشارع الخامس، كما أنه يقع في منطقة ملأى بالمطاعم من كل الأذواق والأجناس، وقريب من منطقة المسارح وقاعة كارنيجي للموسيقى الكلاسيكية التي كنت قد بدأت أتذوقها منذ فترة عملي السابقة في نيويورك. كان الوحيد الذي رفض أن يقيم في فندق سان موريتز هو د. حسن صبري الخولي فقد نصحه السفير صلاح جوهر أن ينزل في فندق آخر اسمه «شورم» حيث سيأخذ في هذا الفندق شقة مكونة من غرفة نوم وصالون ومطبخ وليس مجرد غرفة.

وفي الصباح المبكر من اليوم التالي لوصولي دق جرس التليفون بغرفتي في فندق سان موريتز وكان الذي يتحدث هو الدكتور حسن صبري الخولي ووجدته في حالة هياج وغضب شديد، وأخذ يقول لي إن صلاح جوهر قد أشار عليه بالنزول في هذا الفندق الذي ليس في الواقع فندقًا، وليس أدل على ذلك من أنه في الصباح طلب الإفطار فإذا به يتلقى هذا الإفطار في كيس من الورق أشبه ما يكون بأوراق محلات الجزارة في مصر... كما جاءه الشاي في كوب من الورق أما الملعقة فهي عبارة عن قطعة خشب. وسألني غاضبًا: هل هذه هي أمريكا يا عبد الرءوف؟ أهذه هي نيويورك؟ هدأت من

روعه قائلًا إن نوع الفندق الذي نزل فيه ليس به مطعم فهو عبارة عن شقق للإقامة، وإنه عندما طلب إفطارًا فإن عامل الاستقبال طلب له الإفطار من مطعم مجاور وإن مثل هذا الإفطار لا يصل من المطعم محمولًا على صينية ولكن يصل في كيس من الورق. . ثم خطر لي أن اقترح عليه حلًا وهو أن أترك له غرفتي بفندق سان موريتز وأحل محله في الشقة فقبل الاقتراح على الفور. . . وانتقلت إلى هذه الشقة الجميلة الواقعة في الشارع الخامس والخمسين وفي قلب أرقى منطقة بنيويورك. وبقيت فيها حوالي ثلاثة أشهر أي طوال مدة دورة الجمعية العامة.

تبـدأ الجمعية العامة للأمـم المتحدة دائمًا دورتها السنوية يـوم الثالث من شهر سبتمبر وفـي أثناء الأسابيع الثلاثة أو الأربعة الأولـى تتركز أعمال الجمعية العامة على ما يسمى بالمناقشة العامة General Debate حيث يلقي رؤساء وفود الدول المختلفة بيانات عامة يستعرضون فيها رؤيتهم لأحوال العالم ويحددون فيها مواقف بلادهم من القضايا الدولية أو الإقليميـة المختلفة. وبعد انتهاء مرحلة المناقشة العامة تنعقد اللجان الرئيسية التي تبحث الموضوعـات المختلفـة المدرجة على جـدول أعمـال الجمعية العامة وفي العـادة تنقسم الجمعية العامـة إلى سبع لجان؛ لجنتين لبحث الموضوعـات السياسية وهما اللجنة الأولى (السياسيـة) واللجنـة السياسية الخاصـة، ثم اللجنة الثانيـة للشئون الاقتصاديـة، والثالثة للشئون الاجتماعية وحقوق الإنسان والرابعة لدراسة قضايا الاستعمار والخامسة للشئون المالية والإدارية والسادسة للشئون القانونية.

وبينما نحن في مرحلة المناقشة العامة وبعد أن ألقى الدكتور فوزي بيان الجمهورية العربية المتحدة إذا بالأخبار تأتي عن وقوع انقلاب في الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة (سوريا). وبمجرد وصول هذه الأنباء أصبح محمود رياض محط اتصالات الوفود وذلك بحكم منصبه كمستشار للرئيس وكسفير سابق في دمشق لعب دورًا كبيرًا في مسار الأحداث التي قادت للوحدة. وأصبحت الوفود العربية تتصل به طوال الوقت للتعرف على تطورات المواقف التي لم يكن هو يعرف كثيرًا عنها لبعده عن مسرح الأحداث، وكان أكثر الناس قلقًا هم الأعضاء السوريون في الوفد وفي بعثة الجمهورية العربية المتحدة، وعندما بدأ السفراء السوريون في عدد من سفارات الجمهورية العربية المتحدة في الخارج يهنئون قادة الانفصال بدأ الأعضاء السوريون في الوفد في التململ وأخيرًا حزموا أمرهم وذهبوا إلى محمود رياض وأبلغوه بأنهم

انتظروا بما فيه الكفاية دون إعلان ولائهم لقادة الانفصال، وأنهم لا يستطيعون الانتظار أكثر من ذلك. كان عبد الناصر قد قرر عدم استخدام القوة في مقاومة الانفصال وبالتالي لم يعد هناك ما يبرر محاولة إبقاء الأعضاء السوريين كدبلوماسيين في كيان لا ينتمون في الواقع إليه، وهنا قال لهم محمود رياض بأن يفعلوا ما يرونه في صالحهم كأفراد.. فأرسلوا برقيات تهنئة إلى قادة الانفصال. هكذا في نيويورك رأيت الوحدة ثم رأيت الانفصال بعدها بثلاثة أعوام!!

بعد أحداث الانفصال قرر محمود رياض العودة إلى مصر، ولكنه طلب إليَّ أن أبقى في نيويورك حتى نهاية الدورة، وأن أنضم إلى وفد مصر في اللجنة السياسة الخاصة أثناء معالجة قضية فلسطين لمساعدة الدكتور حسن صبري الخولي الذي سيمثلنا في هذه اللجنة.

لم أكن قد عملت من قبل في اللجنة السياسية الخاصة فأحضرت الوثائق الخاصة بمشكلة فلسطين وقضية اللاجئين في الأمم المتحدة، وبدأت دراستها، وحيث كان عليَّ أن أعد البيان الذي يلقيه المرحوم الدكتور حسن صبري الخولي في اللجنة، كان أهم وثيقة في الموضوع هو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة عام 1949 والذي نصت فقرته الحادية عشرة على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم أو حصولهم على تعويض مناسب، ورغم أن البند الذي يتضمنه جدول أعمال اللجنة السياسية الخاصة هو بند عن «اللاجئين الفلسطينيين» إلا أن الوفود العربية كانت تثير أثناء مناقشة هذا البند القضية الفلسطينية برمتها ابتداء من وعد بلفور 1917 حتى قرار التقسيم عام 1947 إلى الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي العربية، وكانت المناقشة تستقطب أعضاء الوفود العربية في اللجان الأخرى فيحضرون اجتماعات اللجنة السياسية الخاصة وكان الخطباء العرب يتبارون في استخدام ملكاتهم الخطابية، وكان من أهمهم المرحوم أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد ود. عدنان باجه جي مندوب العراق ووزير خارجيته فيما بعد، وقد حضر في هذه الدورة وفد فلسطيني برئاسة عمدة غزة آنذاك المرحوم منير الريس، حيث نشأت بيني وبينه صداقة ومودة.

قمت بإعداد البيان الذي يلقيه الدكتور حسن صبري الخولي وعالجت قضية فلسطين باعتبارها قضية استعمارية وعنصرية وعقدت فيه المقارنة بين إسرائيل ونظام الأبارتيد والتفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا.

فوجئت الوفود العربية أثناء المناقشة في اللجنة بمشروع قرار تبناه عدد كبير من الدول من بينها دول إفريقية حصلت على استقلالها حديثًا، ودول أوروبية ومن أمريكا اللاتينية، وكان مشروع القرار يدعو الدول العربية وإسرائيل للتفاوض.. وكان التفاوض بين العرب وإسرائيل أمرًا مرفوضًا من جانب الدول العربية لما يعنيه من اعتراف بإسرائيل، ولم يكن العرب مستعدين لذلك. وما إن ظهر هذا المشروع حتى أصبح الحدث الذي استولى على نشاط الوفود العربية فهبت لمقاومته واستجلاب التأييد من الدول الأخرى لهزيمته، وانتهى الأمر بنجاح الوفود العربية في إسقاط المشروع بالفعل.

في هذه الأيام كانت أخبار الأمم المتحدة تتصدر الأخبار العالمية وكان نجومها نجومًا عالميين... وكنت أعود من الاجتماعات إلى الفندق في كثير من الأيام مشيًا على الأقدام وأتوقف في المكتبات المنتشرة في شوارع مانهاتن... وفي المساء كانت الخيارات مفتوحة لمشاهدة المسرحيات التي تعج بها مسارح برودواي، أو الذهاب إلى قاعة كارنيجي، وكلها قريبة من الفندق... وبعد المسرح نذهب إلى هذه المقاهي التي يزدحم بها الشارع الخامس والخمسون الذي يقع به الفندق.. وقد اشتهرت هذه المقاهي بتقديم أصناف من القهوة من مختلف بلاد العالم بما فيها القهوة «التركية» والأيرلندية والإيطالية والإسبانية مع وجبات خفيفة، وكثيرًا ما كان يعزف فيها عازفون على البيانو أو الكمان أغاني أوروبية وأمريكية، وأحيانًا أغاني غجرية من رومانيا والمجر.

كان السفير عمر لطفي كريمًا معي فمن حين لآخر كان يدعو الصديق محمد رياض ويدعوني للعشاء معه في أحد مطاعم نيويورك المنتشرة حول فندق بلازا مقر إقامته وقد اشتهر المرحوم عمر لطفي بأنه من أكثر المندوبين الدائمين معرفة بما يجري في الكواليس... بسبب صلاته الممتازة مع شبكة واسعة من المندوبين الدائمين من الكتل المختلفة وبفضل صفاته وملكاته الشخصية وقدرته على كسب ثقة المندوبين الآخرين فضلًا عن إتقانه لعدد من اللغات.

سكرتير عام جديد للأمم المتحدة

في هذه الفترة كانت عملية اختيار أمين عام جديد للأمم المتحدة تشغل الوفود بعد وفاة داج همرشولد وكان المرحوم عمر لطفي على دراية تامة بما يدور من اتصالات حولها في الكواليس.

كان الاتحاد السوفيتي يرى ألا يكون منصب السكرتير العام مقتصرًا على شخص واحد بعينه، بل يعهد بهذا المنصب إلى لجنة من ثلاثة أشخاص أي «ترويكا» على أن يكون أحد الثلاثة من الكتلة الشرقية (الاشتراكية) وآخر من الكتلة الغربية وثالث من دولة محايدة.. وقد اتخذ السوفيت هذا الموقف بعد أحداث الكونغو واعتقادهم أن داج همرشولد كان يمالئ وجهة النظر الغربية، مما أدى إلى تردي الأوضاع في الكونغو واتخاذ الأحداث هناك مسارًا مواتيًا للغرب.. إلا أن الغرب لم يكن يوافق على فكرة الترويكا ويرفضها رفضًا باتًّا، واعتبرها غير دستورية وغير عملية كما رفضها أيضًا التيار العام في الأمم المتحدة وهو ما جعل الاتحاد السوفيتي في اللحظات الأخيرة يرضخ لرأي الأغلبية ويركز بدلًا من فكرة الترويكا على اختيار شخصية محايدة تكون بعيدة عن تأثير الغرب، وهنا قفز اسم مندوب بورما الدائم آنذاك السفير يوتانت الذي كانت تربطه صلة صداقة مع المرحوم عمر لطفي.

كان يوتانت عضوًا بارزًا في المجموعة الإفريقية الآسيوية ويرأس اللجنة التي أنشأتها المجموعة لمتابعة قضية الجزائر، وقد أدى يوتانت دوره في رئاسة هذه اللجنة بصورة نالت احترام كافة الأطراف... فهو ذكي وهادئ لا ينفعل وكانت علاقاته بالمجموعات المختلفة طيبة للغاية...

كان من المتعين ألا تنفض الدورة قبل أن يتم الاتفاق على مرشح لمنصب الأمين العام.. ولم يكن هناك سوى يوتانت الذي حصل على موافقة الغرب والشرق معًا، وبطبيعة الحال الدول غير المنحازة التي ينتمي إليها... وما إن تم التوصل إلى اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على اسم يوتانت حتى انعقد مجلس الأمن لإقرار الترشيح، ثم التصديق عليه في الجمعية العامة.

كان من أول القرارات التي اتخذها يوتانت أن طلب من حكومة الجمهورية العربية المتحدة الموافقة على تعيين السفير عمر لطفي في منصب سكرتير عام مساعد

وقد وافقت مصر على طلب يوتانت ولم يعط يوتانت لعمر لطفي under secretary اختصاصًا محددًا ولكنه أراده إلى جانبه في الدور الثامن والثلاثين كمستشار خاص كما أراد من عمر لطفي أن يكون على صلة دائمة مع أقرانه المندوبين الدائمين من مختلف المجموعات الجغرافية والسياسية، حتى يكون السكرتير العام الجديد في الصورة دائمًا مطلعًا على ما يجري في الكواليس.

الستينيات في عزبة البرج

انتهت الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وعدت إلى القاهرة مع أواخر العام وذهبت إلى عزبة البرج فوجدت أبي وقد أخذت صحته في الاعتلال... فاقترحت عليه أن يحضر معي إلى القاهرة ويقيم بعض الوقت لاستشارة الأطباء فوافق وكنت سعيدًا بمصاحبته وعندما عدت معه إلى عزبة البرج، وجدت أهل البلد في أسوإ حال، فلقد عاشت هذه البلدة طوال عمرها في ظل نظام اقتصادي بسيط؛ الصيادون يتعاملون مع عدد من تجار الأسماك الذين يملكون المخازن والأجهزة المعدة لتوريد السمك إلى داخل القطر، والتجار يزودون الصيادين بكل ما يلزمهم لإعداد سفنهم للصيد.. وعندما تذهب السفن وتصطاد تسلم حصيلة الصيد إلى التجار الذين أقرضوهم.. ويباع السمك طبقًا للأسعار السائدة في السوق ونظام العرض والطلب.. وعاشت البلدة مئات السنين وهي تتبع هذا النظام.. ولكن جاءت القوانين الاشتراكية لعام 1960 وقررت الدولة أن تفرض نظامها الاشتراكي الجديد في عزبة البرج فصدر نظام يحظر على الصيادين تسليم الأسماك إلى التجار، بل عليهم أن يسلموها إلى هيئة تتولى تسويق السمك وهي أيضًا الجهة التي تحدد السعر. أدى ذلك إلى انهيار النظام الذي كان قائمًا ونشأ من خلال الممارسة العملية وانغلقت أبواب الرزق أمام الناس... وصار الصيادون لا يحصلون على السعر العادل لما يوردونه من الأسماك. وبدأ عدد منهم يبحث عن العمل كبحارة على السفن الأجنبية وخاصة على السفن اليونانية، وبدأ أصحاب السفن اليونانية يكتشفون مهارات هؤلاء البحارة فأصبحوا يرسلون إلى عزبة البرج من يتعاقد معهم.. وبدأت مهنة الصيد في عزبة البرج في الانحدار، وقل إنتاج الأسماك ولم يستفد أحد من النظام الجديد، لا الصيادون ولا التجار ولا المستهلكون، وكان الوحيدون

الذين استفادوا من هذا النظام الجديد هم مجموعة البيروقراطيين الذين عهدت إليهم الدولة بتطبيق النظام الجديد.

تزامن ذلك مع البدء في بناء السد العالي، الذي أدى بالتالي إلى انتهاء ظاهرة الفيضان التي عرفناها في هذه المنطقة من قبل والتي كانت تجتذب السردين من كافة أنحاء البحر الأبيض، واختفى هذا الجو البهيج الذي كان الجميع ينتظره من عام إلى عام... وهكذا فيما بين اختفاء السردين وفرض نظام بيروقراطي على عملية تسويق الأسماك تغير الحال في عزبة البرج من رخاء ويسر وحركة دائبة إلى حال آخر سادت فيه روح الكآبة...وكنت عندما أذهب إلى البلد في هذه الفترة أسمع عن أسر بدأت تبيع كل ما تملك لسد الحاجات اليومية، وظل الحال كذلك إلى أن ألغي هذا النظام ... واستعاد أهل عزبة البرج حريتهم في العمل... في الصيد والتجارة. واستفادوا من خبرتهم التي اكتسبوها من تجربة العمل في سفن اليونان فبنوا مراكب أكبر مجهزة بشكل أفضل وبدءوا يخرجون للصيد في مناطق بعيدة عن ساحل البحر المتوسط مثل الصيد في مناطق البحر الأحمر الغنية بالأسماك وخاصة في منطقة القرن الإفريقي وأصبح أسطول الصيد في عزبة البرج الآن يشكل نصف أسطول الصيد في مصر.

(6)

مصر وأمريكا بين كيندي وجونسون

1967-1962

مع محمود رياض في نيويورك (1962)

بتعيين السفير عمر لطفي سكرتيرًا عامًا مساعدًا للأمم المتحدة واستلامه لعمله في بداية 1962 شغر منصب المندوب الدائم في نيويورك ولم يحتمل الأمر أن يظل هذا المنصب شاغرًا لمدة طويلة خاصة أن مصر كانت قد انتخبت عضوًا بمجلس الأمن... وما هي إلا أيام بعد انتهاء دورة الجمعية العامة والعودة إلى القاهرة حتى أبلغني محمود رياض أن الرئيس عبد الناصر قد عينه في منصب المندوب الدائم بنيويورك وأنه يرغب في أن أذهب للعمل معه في نيويورك.. وقد أسعدني هذا الاختيار بطبيعة الحال إذ سيعني أنني أصبحت من تلك المجموعة التي تخصصت في أعمال المنظمة الدولية. رغم ذلك ساورني بعض القلق حيث كنت أتوقع من قبل أن أبقى في القاهرة لمدة أطول مما يتيح لي أن أكون قريبًا من أبي، وهو في هذه السن المتقدمة وبعد أن أخذت صحته في الاعتلال، فسافرت إلى عزبة البرج.. وجلست إلى أبي في غرفة الجلوس التي كانت تجلس فيها العائلة دائمًا والتي كثيرًا ما شهدت من قبل التفافنا حوله والاستماع إلى حكاياته.

كان أبي يعاني من مرض السكر الذي اشتد عليه في هذه الفترة فجعله معتل المزاج، وفارقته الابتسامة التي كانت تملأ وجهه من قبل، ولكن رأيه كان قاطعًا في ضرورة أن أوافق على النقل لنيويورك فذلك هو ما تقتضيه «المصلحة»... هذه الكلمة الساحرة لدى أهل منطقة دمياط... خاصة وأن من بين إخوتي وأخواتي الكبار من هم مقيمون في البلد ويوجدون إلى جانبه... وفي الصباح المبكر ذهبت للسلام عليه وتقبيل يده كالمعتاد وكان ما زال في سريره، وسلم عليّ بثبات ودعا لي كل الدعوات التي تعودتها منه.. وبينما أهم بركوب السيارة داهمني شعور بأن تلك ربما تكون المرة الأخيرة التي أراه فيها فعدت للسلام عليه مرة أخرى... فوجدته يبكي... قبلت يده مرة أخرى وودعته...

واتجهت لسيارتي وكانت تلك فعلًا هي المرة الأخيرة التي أراه فيها... فقد توفي بعد أقل من عام...

عدت للقاهرة ولم يمر وقت طويل حتى وجدت نفسي أركب الطائرة مرة أخرى متجهًا لنيويورك إلى بعثة مصر لدى الأمم المتحدة وبيتها العتيد في بارك أفينيو، وبين أصدقاء وزملاء قدامى؛ إسماعيل فهمي ومحمد رياض وأشرف غربال، ويرأس البعثة محمود رياض الذي كنت قد تعرفت عليه قبل ذلك بعامين وأصبحت قريبًا منه... وهناك أيضًا الدكتور الزيات «بلدياتي» نائبًا للسفير؛ أي مندوب مناوب.

رغم نكسة الانفصال، ظلت «الجمهورية العربية المتحدة»(1) تتمتع في المنظمة الدولية بمركز ممتاز... فهي في قيادة حركة عدم الانحياز وفي قيادة المجموعة العربية والمجموعة الإفريقية، ولا تكاد تشكل أية لجنة لدراسة أي موضوع هام في الأمم المتحدة إلا وتصبح الجمهورية العربية المتحدة عضوًا فيها... وهو ما حدث عند اختيار ثماني عشرة دولة لتشكل مؤتمرًا أو لجنة دائمة للتوصل إلى نزع السلاح العام والشامل، وكذلك كان الحال في تشكيل لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي... ولجنة تصفية الاستعمار...

كيندي رئيسًا

أما في أمريكا فكانت رئاسة أيزنهاور قد انتهت في أوائل يناير 1961 وتم تنصيب جون كيندي رئيسًا للولايات المتحدة فألقى خطاب التنصيب الشهير الذي قال فيه «لا تسألوا عما يمكن لبلدكم أن يقدمه لكم... اسألوا عما يمكن لكم أن تقدموه لبلدكم»... وشعر الجميع بأن عهدًا جديدًا وجيلًا جديدًا قد بدأ في حكم أمريكا.

وفي الأمم المتحدة كانت هناك وجوه جديدة فالمندوب الأمريكي كان شخصية سياسية بارزة... وهو أدلاي ستيفنسون الخطيب المفوه وقطب الحزب الديمقراطي المرشح للرئاسة مرتين ضد الرئيس أيزنهاور، وعندما نجح كيندي اختاره ليكون هو الصوت الذي يتحدث باسم أمريكا «في حقبة كيندي» في الأمم المتحدة.

---

(1) ظلت مصر تحتفظ باسم «الجمهورية العربية المتحدة» رغم أحداث الانفصال، ولم تستعد اسم مصر إلا في حقبة الرئيس السادات، عندما أصبحت «جمهورية مصر العربية».

في هذا العام انتخبت مصر عضوًا بمجلس الأمن وهي عضوية لمدة عامين وما لبث أن جاء الدور على مصر لرئاسة المجلس... حيث يتم تداول الرئاسة الشهرية طبقًا للحروف الأبجدية... وأثناء رئاسة مصر للمجلس وقعت أزمة الصواريخ الكوبية التي هددت بوقوع حرب نووية بين القوتين الأعظم.

كانت الثورة الكوبية بقيادة فيدل كاسترو التي جاءت للحكم في يناير 1959 قد أخذت تنحو منحى اشتراكيًا أقرب ما يكون إلى الشيوعية، ومعاديًا لأمريكا، معبرةً بذلك عن مشاعر الإحباط التي عاشتها أجيال عديدة في أمريكا اللاتينية من الهيمنة الأمريكية وتحكمها في أقدار القارة سواء بتنصيب أو خلع الحكام، والذين كان أغلبهم من القادة العسكريين الذين سهلوا لأمريكا الحصول على الامتيازات والاحتكارات، وعندما تحقق الانتصار المدوي للثورة الكوبية في مطلع عام 1959 وهبط قادتها الثلاثة فيدل كاسترو وشي جيفارا وراؤول كاسترو من جبال سييرا مايسترا وسط الثوار الشبان في زيهم الكاكي وبلحاهم الكثيفة، واستقر لهم الأمر.. بدأت الثورة تفصح عن توجهها المعارض بقوة لأمريكا... كما بدأت الأخيرة تعمل على الإطاحة بحكم كاسترو... وعندما جاء كيندي إلى الحكم في يناير 1961 كانت هناك خطة أعدتها وكالة المخابرات الأمريكية لغزو كوبا بواسطة مجموعات من اللاجئين الكوبيين أنصار النظام السابق الذين فروا من الثورة .. ولم يكن على كيندي إلا أن يعطي الضوء الأخضر للقيام بعملية الغزو، وقد انتهت هذه العملية بالفشل الذريع حيث كانت قوات الثورة الكوبية في انتظار الغزاة وهم يهبطون على شاطئ خليج الخنازير على ساحل كوبا الجنوبي الذي لا يبعد عن ميامي أكثر من تسعين ميلًا... فقتلت منهم من قتلت، وأسرت منهم عددًا كبيرًا.

أصبح فشل عملية خليج الخنازير انتصارًا كبيرًا للثورة الكوبية، ساهم في خلق صورة أسطورية لهذا الشاب ابن الأربعة والثلاثين عامًا والذي استطاع أن يلحق هزيمة مدوية بأمريكا ورئيسها الجديد... ومن نتائج هذا الفشل جاء اقتناع الاتحاد السوفيتي بقيادة خروشوف بالمزايا الكبرى التي يمكن أن يحققها في صراعه مع الولايات المتحدة إذا استطاع استقطاب قيادة الثورة الكوبية إلى المعسكر الاشتراكي، واستغلال الموقع الاستراتيجي لكوبا المتمثل في وقوعها على مشارف القارة الأمريكية الشمالية في السواحل الجنوبية لفلوريدا وينشر هناك منصات للصواريخ تحمل رءوسًا نووية تمكنها من الوصول إلى العمق في القارة الأمريكية ويحقق بذلك ميزة كبرى يرد بها على القواعد الأمريكية

المقامة في تركيا المجاورة للاتحاد السوفيتي. في نفس الوقت وجد كاسترو أن وضع قواعد سوفيتية على الأرض الكوبية محملة برءوس نووية من شأنه أن يردع الولايات المتحدة عن غزو بلاده مرة أخرى... وهكذا بدأ إنشاء منصات الصواريخ السوفيتية على الأرض الكوبية في سرية تامة... إلا أن وسائل الاستطلاع الأمريكية استطاعت أن تلتقط صور العمل الذي يجري على قدم وساق في إنشاء منصات الصواريخ، وهكذا بدأ الرئيس الأمريكي الجديد جون كيندي يواجه تحديًا كبيرًا، فأمريكا التي عاشت طوال عمرها في مأمن من أي غزو خارجي أصبحت مهددة بقواعد سوفيتية تنصب فيها صواريخ محملة برءوس نووية على بعد تسعين ميلًا من سواحلها... وكان على الرئيس الجديد أن يقرر ما يجب عمله إزاء هذا التهديد المباشر غير المسبوق للأمن الأمريكي، ويواجه هذا التحدي الخطير بقرارات حاسمة واختار الرئيس كيندي أن يجعل من مجلس الأمن مسرح المواجهة العلنية مع الاتحاد السوفيتي بعد أن كانت وسائل الإعلام الأمريكية قد كرست كل إمكاناتها لمتابعة ما يجري... وأصبح الكل يتطلع إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن وما الذي يمكن للمنظمة الدولية أن تفعله لنزع فتيل الأزمة...

دلف أدلاي ستيفنسون إلى قاعة مجلس الأمن بعد أن كان الوفد الأمريكي قد طلب أن توضع بالقاعة حوامل للخرائط التي سيعرضها المندوب الأمريكي والتي تبين مواقع الصواريخ في القواعد السوفيتية على أرض الجزيرة الكوبية... وجلسنا جميعًا وراء محمود رياض الذي رأس مجلس الأمن في هذه الجلسة التاريخية.. الزيات وإسماعيل فهمي ومحمد رياض وصاحب هذه المذكرات... وكان ستيفنسون يتوقف بين الفقرات ليتمكن أحد مساعديه من توضيح المراحل المتعاقبة لإقامة الصواريخ كما التقطتها الكاميرات الأمريكية... ثم يفاجئ المندوب السوفيتي السفير زورين بالسؤال... «هل قمتم بهذا العمل أم لم تقوموا به؟... أجب يا مستر زورين!» ثم يتوقف عن إلقاء الخطاب منتظرًا رد المندوب السوفيتي الذي لا يجد أمامه سوى أن يقول «إننا هنا لسنا في محكمة جزئية أمريكية ليتعين عليَّ أن أجيب عن أسئلتك يا مستر ستيفنسون»!!

بينما كان الموضوع يبحث في مجلس الأمن كانت المفاوضات السرية تجري في واشنطن للتوصل إلى حل للأزمة، ولم يكن هناك من حل في الواقع سوى ذلك الذي اضطر خروشوف للموافقة عليه في النهاية، وهو إصدار أمر إلى السفن السوفيتية حاملة الصواريخ التي كانت في عرض المحيط لتعود من حيث جاءت ولتفكيك ما أقيم منها...

أما مجلس الأمن فقد قرر إيفاد السكرتير العام الجديد يوتانت إلى كوبا، والهدف الرئيسي من ذلك هو إتاحة الوقت اللازم لعملية التفاوض السرية التي كانت تجري بين شقيق الرئيس وأقرب الناس إليه روبرت كيندي، والسفير السوفيتي الجديد في واشنطن أناتولي دوبرينين... الذي كان نجاحه في هذه المفاوضات أحد الأسباب لبقائه سفيرًا لبلاده في العاصمة الأمريكية لربع قرن بعد ذلك، وتنفس الناس الصعداء في كل مكان وخرج كيندي منتصرًا من هذه الأزمة وخرج خروشوف خاسرًا... بل لعل هذه الأزمة كانت بداية النهاية لخروشوف... إذ اعتبرت أغلبية أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي أن خروشوف بقراره إقامة قواعد نووية قرب السواحل الأمريكية إنما ارتكب مغامرة خطيرة كان يمكن أن تزج بالدولتين الكبريين إلى حرب نووية لم تكن أي منهما تريدها.

كانت أمريكا تعيش عصر رئاسة جون كيندي، رئيسها الرابع والثلاثين... وهو صاحب شخصية جذابة ذات كاريزما عالية... وكانت مؤتمراته الصحفية تذاع على الهواء مباشرة وهو أول رئيس أرسى هذا التقليد... وإلى جانبه أخوه بوبي «روبرت» الذي شغل آنذاك منصب المدعي العام، إلى جانب كونه المستشار السياسي الأول للرئيس، أما فريق كيندي للأمن القومي فكان يتكون من دين راسك وزير الخارجية وروبرت ماكنمارا وزير الدفاع وماك جورج باندي مستشار الأمن القومي، كما أرسى كيندي تقليدًا جديدًا بأن عين واحدًا من أكبر أساتذة التاريخ هو آرثر شلزنجر «الابن» ليكون معه في البيت الأبيض ليكتب تاريخ إدارة كيندي من واقع المعايشة الحية لأحداثها... وقد شاءت الأقدار أن يكون هو الذي كتب أيضًا النهاية المفجعة لجون كيندي بعد 1000 يوم في البيت الأبيض في كتاب يحمل هذا العنوان...

بدأت أهتم أكثر من المرة السابقة وأنا في نيويورك بالسياسة الأمريكية الداخلية إلى جانب اهتمامي بالأمم المتحدة، ولا شك أن شخصية جون كيندي الجذابة كانت هي التي أثارت لديَّ هذا الاهتمام...

أما عملي في البعثة فهو ذو شقين.. أولًا مساعدة السفير المندوب الدائم وخاصة في مجال إعداد بياناته التي يلقيها في الأمم المتحدة في المناسبات المختلفة أو في محافل أخرى في نيويورك.. وثانيًا المساعدة في تمثيل مصر في عدد من اللجان وخاصة في تلك المجالات التي اكتسبت فيها خبرة عملية وأكاديمية أثناء فترة عملي السابقة في

نيويورك، فأصبحت عضوًا في وفدنا في لجنة الأمم المتحدة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، كما عالجت بعض البنود التي كانت تنظر في اللجنة السياسية الخاصة مثل قضية اللاجئين الفلسطينيين وقضية الاحتلال البريطاني لعمان وفي اللجنة السادسة للجمعية العامة التي تعالج الشئون القانونية، كما كنت أعاون «المستشار» إسماعيل فهمي في اللجنة الأولى في قضايا نزع السلاح.

لم يكن محمود رياض سفيرًا عاديًّا... فهو في الأساس ينتمي إلى مؤسسة الرئاسة أكثر مما ينتمي إلى مؤسسة الخارجية .. وكانت صلته بالرئيس عبد الناصر مباشرة أو عبر سكرتير الرئيس للمعلومات السيد سامي شرف أكبر من صلته بوزارة الخارجية، التي كان يديرها في هذا الوقت حسين ذو الفقار صبري نائب وزير الخارجية وحافظ إسماعيل وكيل الوزارة أما محمود فوزي فكان ينأى بنفسه عن إدارة الوزارة.

كـان ســامــي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات مكلفًا من الرئيس عبد الناصر بأن يرسل إلى محمود رياض في نيويورك صورًا من البرقيات الرمزية التي ترد من سفراء مصر في الخارج وذلك حتى يكون محمود رياض ملمًّا بكل تطورات سياسة مصر الخارجية وبما يجري ويؤثر على مصر في الخارج وكانت تلك ميزةٌ انفرد بها محمود رياض دون باقي السفراء الآخرين الذين لم يكن لهم نصيب من المعلومات التي ترد للخارجية سوى ملخص أسبوعي تُعده إدارة الأبحاث من برقيات السفارات، أما الميزة الأخرى التي انفرد بها محمود رياض بين السفراء فكانت السماح له باختيار أعضاء البعثة الذين يعملون معه دون التقيد بالقواعد المعمول بها في وزارة الخارجية والتي كانت تحول بصفة عامة بين أن يعمل أحد مرتين متواليتين في نفس البعثة.

والواقع أن تعيين محمود رياض مندوبًا دائمًا كان يستهدف توسيع خبرته في المجال الدولي إضافة إلى خبرته الواسعة في المجال العربي، وذلك من أجل تأهيله ليخلف الدكتور محمود فوزي في منصب وزير الخارجية.. فقد ذكر لي محمود رياض يوم تعيينه وزيرًا للخارجية في إبريل 64 أنه عندما كلفه الرئيس عبد الناصر ليكون مندوبًا دائمًا قال له إن هذه المهمة ستكون لمدة عامين فقط، وكان الرئيس فعلًا عند كلمته حيث لم يمكث محمود رياض في نيويورك سوى عامين اثنين بالتمام والكمال.

ورغم وقوع الانفصال بين مصر وسوريا إلا أن مركز مصر الدولي ظل مركزًا مؤثرًا في دوائر الأمم المتحدة، كدولة انعقدت لها بلا منازع قيادة العالم العربي تحت قيادة شخصية تاريخية هي شخصية عبد الناصر، وأخذت الجمهورية العربية المتحدة تواصل دورها الدولي كدولة رائدة في مقاومتها للاستعمار وكإحدى الدول الرئيسية التي تقود حركة عدم الانحياز. ولم تكن اهتمامات مصر آنذاك مقتصرة على المبادرات السياسية، بل أخذت أيضًا تنادي بإيجاد نظام اقتصادي دولي عادل... فدعت إلى مؤتمر اقتصادي للدول النامية في مصر رأسه المرحوم الدكتور عبد المنعم القيسوني عام 1960 في جنيف واستمر لعدة أسابيع وبناء على ما تقرر في هذا المؤتمر اقترحت مصر إنشاء تجمع اقتصادي في إطار منظومة الأمم المتحدة يعكس مصالح الدول النامية التي لم تكن تعكسها مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهو ما تمثل في إنشاء منظمة مؤتمر التجارة والتنمية التي تعرف بالانكتاد[1] ويجد العالم الثالث في لجانها المجال للتعبير عن مطالبه وآماله في إقامة نظام اقتصادي دولي عادل، فضلاً عن المبادرات والدراسات التي تقوم بها الانكتاد ضمن المنظومة الاقتصادية للأمم المتحدة.

القوات المصرية في اليمن

كان عام 62 هو العام الذي تورطت فيه مصر في حرب اليمن وانعكس ذلك كله على العلاقات بين مصر والسعودية، ورغم العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة والسعودية إلا أن الرئيس كيندي اعترف بالنظام الجمهوري... كما حاول المساعدة في إيجاد حل للنزاع المصري السعودي في اليمن، وعهد بذلك إلى السفير الأمريكي المعروف بنكر Bunker ، وكان محمود رياض معنيًا بهذه القضية ويبعث إلى الرئيس عبد الناصر بخطابات متضمنة رأيه في مقترحات بنكر لحل النزاع؛ كان هذا الاهتمام من جانب كيندي بإيجاد حل للنزاع المصري السعودي في اليمن نابعًا من رغبته في إقامة علاقات طيبة مع عبد الناصر، كما كان في نفس الوقت يحاول إقامة علاقات طيبة مع القادة الآخرين لحركة عدم الانحياز (نهرو في الهند وتيتو في يوغوسلافيا) وللأسف فإن محاولات كيندي لم تفلح في إيجاد حل للأزمة اليمنية، وأعتقد أنه كانت هناك قوى في

(1) يتكون هذا الاسم من الحروف اللاتينية لمؤتمر التجارة والتنمية.

واشنطن لا ترغب في نجاح وساطة كيندي وتلك هي العناصر الممالئة والموالية لقوى الضغط اليهودي والتي كان يهمها أن تظل مصر متورطة في اليمن لاستنزاف قواتها المسلحة في جبال اليمن وتضاريسها الصعبة ولقد كان التورط المصري في اليمن أحد العوامل التي ساهمت في حبك مؤامرة عدوان 67 على مصر وفي نتائجها.

1963 العام الحزين

فوجئت يومًا بالمرحوم الدكتور الزيات يستدعيني إلى مكتبه وبدأ يحدثني حديثًا عن الحياة والموت وعن ضرورة أن يتذرع الإنسان بالصبر، وهكذا، فأحسست بأن شيئًا غير عادي لابد قد حدث وأن هذا هو الذي دعا الدكتور الزيات للتحدث معي على هذا النحو، ثم استطرد لإبلاغي عن وفاة أبي منذ بضعة أيام وكان ذلك أثناء شهر رمضان وأن العائلة لم تشأ إخباري.. ولكن أحد الأصدقاء أرسل إليَّ برقية عزاء.. على عنواني في البعثة، فكانت تلك صدمة كبرى، فلقد كنت قريبًا جدًّا من أبي، بكيت وبكيت كثيرًا إثر تلقي هذا الخبر الصادم، وبعدها بيوم واحد وجدت نفسي أعاني من آلام في المعدة فاستدعيت الدكتور ديفيدسون الذي كان مقيمًا في نفس العمارة التي أسكنها فطلب إليَّ أن أذهب إلى المستشفى على الفور لأن هناك حالة زائدة دودية - أجريت عملية الزائدة وخرجت من المستشفى، وبينما أنا في فترة النقاهة جاء نبأ وفاة المرحوم السفير عمر لطفي فجأة في مكتبه بالأمم المتحدة وكانت تلك أيضًا مفاجأة صادمة أخرى فلقد توثقت علاقاتي بالسفير عمر لطفي في الفترة السابقة التي عملت فيها تحت رئاسته ثم في المرة الثانية التي كان قد انتقل فيها للعمل سكرتيرًا عامًّا مساعدًا للأمم المتحدة على المستوى الشخصي، وبعد تلقي البعثة نبأ وفاة السفير عمر لطفي تقرر إرسال الجثمان إلى القاهرة لتتم مراسم الدفن في مقابر عائلته بالقاهرة وهنا قرر محمود رياض أن أصاحب جثمان المرحوم عمر لطفي، وهكذا جئت إلى القاهرة في هذه المهمة الحزينة، وذهبت إلى البلد ولقاء الأهل وكم كان مؤلمًا أن أدخل بيتنا في عزبة البرج ولا أجد فيه أبي.

وعندما عدت إلى نيويورك فإن عام 63 لم ينته إلا باغتيال جون كيندي الذي أحببته وكنت معجبًا بشخصيته... كنا في غداء أقامه السفير محمود رياض وحضره عدد من الضيوف الأمريكيين والسفراء الأجانب، وهناك تلقيت الخبر بالتليفون من عبد الموجود

حسن الملحق الصحفي بالبعثة الذي أبلغني بخبر إطلاق الرصاص على الرئيس جون كيندي وهو في سيارته المكشوفة يحيي الجماهير في مدينة دالاس، بولاية تكساس، ومنذ تلك اللحظة باتت أمريكا على أحزان كبرى، ورغم كل ما قيل وكتب فما زال حادث اغتيال جون كيندي ملفوفًا بالغموض، ولكن كيندي نفسه ظل يتمتع بشعبية كبيرة حتى الآن.

كان اغتيال كيندي خطًا فاصلًا بين عهدين، فلقد جاء ليندون جونسون نائب الرئيس خلفًا لكيندي في البيت الأبيض، وهلت على الولايات المتحدة حقبة كئيبة غرقت فيها البلاد في مستنقع الحرب الفيتنامية التي حصدت أرواح عشرات الآلاف من الشباب الأمريكي، وأعتقد أنه لو كان قد قدر لكيندي أن يعيش لكانت لديه الشجاعة لأن يجد الحل الذي يخرج به بلاده من هذا المستنقع في وقت مبكر... فلقد تميز كيندي أيضًا بانفتاحه على العالم وكانت لديه حساسية إزاء مشاعر العالم الثالث، كما كان شجاعًا، فلقد كان قبل انتخابه للرئاسة هو العضو الوحيد في الكونجرس الأمريكي الذي أيد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. وحسبما ذكر شلزنجر الذي كتب تاريخ إدارة كيندي فإنه كان يعتزم دعوة عبد الناصر لزيارة الولايات المتحدة.

أدى اغتيال كيندي إلى تنصيب نائبه ليندون جونسون رئيسًا للولايات المتحدة والذي انحصرت خبرته في إتقان المناورات السياسية الداخلية حيث تربى في دهاليز وأروقة الكونجرس حتى صار زعيمًا للفريق الديمقراطي في مجلس الشيوخ وكان مهتمًا بفن عقد الصفقات في الكونجرس وبذلك أصبح أداة طيعة في يد اللوبي اليهودي... وقد رأينا من قبل كيف أنه وقف ضد أيزنهاور عندما عارض أيزنهاور العدوان الثلاثي...

مؤتمر القمة العربي الأول 1964

في عام 63 ويناير 64 كانت قد بدأت تأتي معلومات بأن إسرائيل تقوم بتحويل مجرى نهر الأردن بقصد تحويل المياه إليها وحرمان الدول العربية التي يحق لها الاستفادة من هذه المياه، وتوترت الأجواء مع إسرائيل وكانت هناك تقارير تشير إلى احتمال وقوع صدام مسلح بين الجانبين بسبب هذا الموضوع، وهو ما دفع الرئيس عبد الناصر إلى الدعوة إلى مؤتمر قمة عربي في القاهرة وكان ذلك أول مؤتمر قمة

عربي ينعقد منذ مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في أنشاص عام 46 في عهد الملك فاروق، وأبلغني محمود رياض أن الرئيس عبد الناصر قد طلب إليه الحضور للقاهرة للمشاركة في أعمال المؤتمر لدراسة الموقف وما يمكن عمله إزاء ما تقوم به إسرائيل، وطلب مني أن أصاحبه في هذه المهمة وسافرت معه للقاهرة في يناير 64.

كانت القاهرة تعيش أجواء هذا المؤتمر وكان هنالك الكثير من التساؤلات حول ما ستكون عليه العلاقة بين المرحوم جمال عبد الناصر والمرحوم الملك فيصل ملك السعودية وذلك في ضوء حالة التوتر بين البلدين بسبب أزمة اليمن ووجود القوات المصرية هناك، إلا أن الرئيس عبدالناصر استطاع أن يحتوي الخلافات وخرج المؤتمر بقرارات إجماعية، وكان محمود رياض هو اللاعب الرئيسي في صياغة هذه القرارات، وأذكر أنني عندما عدت إلى نيويورك والتقيت بأحد أعضاء البعثة الأمريكية وجدته يقول لي إنهم في الولايات المتحدة قدروا موقف الرئيس عبد الناصر في هذا المؤتمر لأنه استطاع أن يتجنب وقوع صدام مسلح بين الدول العربية وإسرائيل.

لم تنقض إلا عدة شهور على عودتنا من القاهرة حتى تقرر تعيين المرحوم محمود رياض وزيرًا للخارجية، وإذا به يطلب إليّ أن أعود للعمل معه في مكتبه، وكان ذلك في إبريل 1964. وكان عليّ أن أبدأ في تكوين مكتب لوزير الخارجية الجديد، وبقيت قائمًا بأعمال مدير مكتبه حتى مجيء الوزير المفوض محمد شكري الذي كان قنصلًا عامًا في زيورخ وعمل من قبل مع محمود رياض في إدارة شئون فلسطين بالمخابرات الحربية قبل الالتحاق بالخارجية، ونشأت بين الرجلين صلة قوية.

بدايات التدهور في العلاقات المصرية الأمريكية

كنت أنزل ضيفًا على الصديق صلاح إبراهيم في نيويورك وهو سكرتير أول في بعثتنا وفي شقته الجميلة بنيويورك وكنا في شهر رمضان الذي جاء في فصل شتاء قاس في أواخر عام 64 وأوائل عام 65 وقد حضر لزيارتنا الصديق أسامة الباز قادمًا من كمبردج حيث كان يدرس الدكتوراه في جامعة هارفارد، وبينما كانت عاصفة ثلجية ضخمة قد أجبرتنا على البقاء داخل الشقة، جاءت أنباء عن قيام مظاهرات في القاهرة اتجهت إلى مبنى مكتبة السفارة الأمريكية بجاردن سيتي بالقاهرة، وأضرمت فيها النيران، وكان هذا الحادث بداية لمسلسل تدهور في العلاقات المصرية الأمريكية

أو العلاقات بين الرئيس عبد الناصر والرئيس الأمريكي الجديد جونسون. لم يمر أكثر من أسبوعين على حادث إحراق مكتبة السفارة الأمريكية حتى ألقى الرئيس عبد الناصر خطابًا هاجم فيه الولايات المتحدة بعنف حيث قال: «إذا كانت أمريكا مش عاجبها تروح تشرب من البحر وإن لم يكفها البحر الأبيض تروح تشرب من البحر الأحمر». وكان الرئيس عبد الناصر قد تلقى قبل إلقاء هذا الخطاب مباشرة تقريرًا فهم منه أن أمريكا لا ترفض إجراء مفاوضات حول معونة القمح التي كانت مصر تتلقاها من أمريكا، وقد تبين بعد الخطاب أن التقرير الذي تلقاه الرئيس لم يكن دقيقًا.

لم تكن العلاقة بين مصر والولايات المتحدة قد دخلت دائرة التوتر لأسباب موضوعية فقط مثل الوجود المصري في اليمن وهو ما رأى فيه الأمريكان من تهديد للسعودية وتعزيز للقوى الراديكالية في المنطقة ضد النظم الصديقة لأمريكا، ووقوع حوادث مثل حرق مكتبة السفارة الأمريكية في جاردن سيتي... ولكن كان هناك أيضًا الجانب الشخصي في العلاقة بين الرجلين؛ الرئيس عبد الناصر الذي كان يقود ثورة على امتداد العالم العربي وإفريقيا من أجل التحرر الوطني ومقاومة الاستعمار، ورجل ينتمي إلى فكر آخر مناقض لا يحترم العالم الثالث في قرارة نفسه ولا الشعور القوي بالكرامة الوطنية التي كانت تتملك زعيمًا مثل عبد الناصر، وهكذا كان للعامل الشخصي النابع من التناقض بين الشخصيتين أثره الكبير في تدهور العلاقات بين البلدين. وذلك إلى جانب عامل آخر يتحرك بدأب ويعمل كخط عام على إفساد العلاقة بين مصر والولايات المتحدة ويتمثل هذا العامل في إسرائيل واللوبي اليهودي، وعندما ذهبت بعد أحداث هذه الفترة بعشرين عامًا سفيرًا لمصر في واشنطن حكى لي دبلوماسي أمريكي سابق عاصر هذه الفترة في الخارجية الأمريكية عن كيف كانت إسرائيل تعمل على إفساد العلاقات بين مصر وأمريكا، ومن ذلك أن اللوبي اليهودي كان يعمد إلى دفع أحد أعضاء الكونجرس الموالين له -وما أكثرهم- إلى أن يلقي خطابًا في الكونجرس ضد عبد الناصر ثم يقوم اللوبي بنشر أنباء هذا الخطاب الذي يتضمن وصف عبد الناصر بأنه «دكتاتور» وما إلى ذلك، فتكون النتيجة أن ترد أجهزة الإعلام المصرية بهجوم كاسح على أمريكا وعلى رئيسها، فيزداد الجو بين البلدين والرئيسين توترًا.

كنت قد غادرت القاهرة في رحلة طويلة لحضور اجتماع لجنة قانونية في المكسيك ثم نيويورك، وكان وزير مفوض محمد شكري قد بدأ في تنظيم مكتب الوزير وأصبح نائبه

هو المستشار محمد رياض واختار مجموعة ممتازة للمكتب كان من بينها أحمد ماهر (الذي عمل كمساعد خاص لمدير المكتب محمد شكري) وعمرو موسى وأحمد حجاج ومهاب فيصل ومحمود عثمان.

أما تشكيل وزارة الخارجية فكان أهم منصب فيها في ذلك الوقت هو منصب مدير إدارة الهيئات الدولية «المستشار» إسماعيل فهمي الذي أصبح وزيرًا للخارجية بعد حوالي عشرة أعوام، كما كان محمد إبراهيم كامل الذي أصبح فيما بعد أيضًا وزيرًا للخارجية... مديرًا لإدارة الصحافة.

ومن أول ما شاهدته في هذه الفترة زيارة الرئيس الحبيب بورقيبة رئيس جمهورية تونس وأحد القادة التاريخيين في كفاح شعوب شمال إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي للقاهرة، وما ألقاه من تصريحات تدعو إلى قبول قرار تقسيم فلسطين والتفاوض مع إسرائيل على أساسه، وقد أثارت هذه التصريحات ضجة كبيرة في مصر وتأزم الجو بين القاهرة وتونس وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في الوقت الذي هاج فيه الفلسطينيون وعلى رأسهم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك أحمد الشقيري ضد الرئيس بورقيبة وتصريحاته وسارت مظاهرات في الضفة الغربية تندد بالحبيب بورقيبة والملك حسين.

والواقع أن ما حدث أثناء زيارة الحبيب بورقيبة إنما كان عرضًا من أعراض الحالة التي كان العالم العربي يعيشها آنذاك.... وهي الحالة التي ظلت تزداد حدة واحتقانًا حتى وصلت إلى نقطة الانفجار في يونيو 67...

وبالتوازي مع حالة الاستقطاب في العالم العربي كان هناك استقطاب آخر في داخل مصر... وإصدار مزيد من القوانين الاشتراكية، وفرض الحراسة على الأسر «الإقطاعية» وهو ما عرف بتصفية الإقطاع التي عُهد بها أساسًا إلى المشير عبد الحكيم عامر وكان في ذلك إقحام للقوات المسلحة في موضوع داخلي بحت...

في نفس الوقت ازداد تورط مصر في اليمن... رغم محاولات الرئيس عبد الناصر البحث عن تسوية مع السعودية تمكنه من الخروج من اليمن، وعقد لقاء جدة عام 65 بينه وبين الملك فيصل.. وأذكر في هذه الأثناء أنني ذهبت لزيارة وزير الخارجية محمود رياض في منزله بالزمالك فوجدته يجلس في شرفة المنزل مستغرقًا في التفكير... فسألته عن الذي يشغل باله فأجاب بأنه «اليمن»... وأضاف أن مصر تنفق الآن في اليمن مليون جنيه يوميًا، وأنه يتعين علينا أن نجد الطريق لوضع حد لهذا النزيف ونجد

حلًا للمشكلة... وكان يستعد لكتابة مذكرة للرئيس في الموضوع. وكان مبلغ مليون جنيه يوميًا آنذاك مبلغًا كبيرًا جدًا.

والواقع أنه بعد أن كان الرئيس كيندي يحاول أن يجد حلًا للمشكلة اليمنية، فإن سياسة جونسون كانت تهدف بالعكس من ذلك إلى إبقاء مصر متورطة في اليمن، وقد حكى لي السفير محسن العيني الذي كان سفيرًا لليمن في واشنطن في هذه الفترة أنه كان يتناول العشاء في أحد مطاعم واشنطن وكان يجلس في مائدة مجاورة روبرت كومر المسئول عن الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي وسمعه يقول لمحدثه إن سياستهم تهدف إلى استمرار استنزاف عبد الناصر في اليمن... «Let him bleed in Yemen».

إلا أنه لم تكن فقط إسرائيل وإدارة جونسون هما اللتين تعملان على إبقاء القوات المصرية متورطة في اليمن... كان هناك الاتحاد السوفيتي الذي لم يكن يريد لمصر أن تخرج من اليمن... حيث كان الوجود المصري هناك يفتح المجال للاتحاد السوفيتي ليضع أقدامه ويتغلغل في هذه المنطقة الهامة للمصالح الأمريكية الحيوية، وقد استطاع الاتحاد السوفيتي أن يصل إلى هذه المنطقة من خلال الوجود المصري هناك، كما استطاع في فترة وجيزة أن يبني روابط أيديولوجية مع حركات التحرر الوطني ومع الحركة العمالية في عدن... ثم لم يمر وقت طويل حتى أصبح اليمن الجنوبي دائرًا في الفلك السوفيتي...

أما على المستوى الداخلي فقد كان كل من المشير عامر ونائب الرئيس أنور السادات - اللذين يتابعان المسألة اليمنية - يؤيدان استمرار وجود القوات المصرية في اليمن...

وهكذا كانت كل المحاولات التي تبذل للتوصل إلى حل للمشكلة اليمنية تنتهي إلى الفشل... وظلت القوات المصرية في اليمن حتى وقع عدوان 67.

في هذه الفترة أيضًا ازدادت الشقة اتساعًا بين مصر والولايات المتحدة وعلى رأسها الرئيس جونسون... وتصاعدت الضغوط التي مارستها إدارته على مصر... وبات هناك اقتناع عام في الدوائر المصرية بأن الولايات المتحدة تعمل على إسقاط نظام عبد الناصر... بل كان هناك من يتحدث عن أن أمريكا تدبر مؤامرة لاغتيال الرئيس.

كل ذلك والسفير المصري في واشنطن آنذاك الدكتور مصطفى كامل يحاول جاهدًا احتواء الموقف المتردي بين البلدين وأن يجد نقاطًا يلتقي فيها البلدان، وكانت برقياته المطولة إلى القاهرة تسير في خط مناقض للتيار السائد في مصر... وأصبحت هذه

البرقيات محل استغراب في القاهرة، وبدأ الحديث يتردد عن النية لنقل السفير مصطفى كامل من واشنطن، وهو ما حدث بالفعل عندما تقرر في ربيع عام 1967 نقله إلى بروكسل، وتعيين السفير أحمد حسن الفقي وكيل الخارجية خلفًا له، إلا أن تنفيذ هذا النقل لم يتم حيث جاء عدوان 67 الذي ترتب عليه قطع العلاقات بين البلدين، وعندئذ غادر السفير مصطفى كامل واشنطن، وعاد إلى القاهرة وانعزل عن الناس... ولم يكن أحد يراه أو يسمع منه حتى وافته المنية.

قبل وقوع عدوان 67 بعدة شهور وتحديدًا في نوفمبر 1966 سافرت مع وزير الخارجية محمود رياض إلى نيودلهي حيث كان الرئيس عبد الناصر يشارك في مؤتمر قمة ضم القادة الثلاثة الرئيس عبد الناصر والرئيس تيتو رئيس يوغوسلافيا مع رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي التي خلفت أباها جواهر لال نهرو في رئاسة وزراء الهند... وكان الغرض غير المعلن من هذا المؤتمر هو دعم مركز أنديرا غاندي التي جاءت لتوها إلى الحكم... فكان ظهورها إلى جانب كل من عبد الناصر وتيتو أمام الشعب الهندي من شأنه أن يعزز من صورتها كشخصية قادرة على قيادة الهند خلفًا لأبيها جواهر لال نهرو أحد القادة المؤسسين الثلاثة لحركة عدم الانحياز.

وفي إحدى جلسات المؤتمر وكنت أجلس خلف وزير الخارجية محمود رياض، الذي كان بدوره يجلس على يمين الرئيس عبد الناصر وكان الرئيس عبد الناصر يتحدث عن أن الدول غير المنحازة تتعرض الآن لمؤامرات القوى الاستعمارية... واستشهد الرئيس في حديثه بالثورات المضادة في إندونيسيا وغانا وما ترتب عليهما من إقصاء أو إسقاط الرئيس سوكارنو في إندونيسيا والرئيس نكروما في غانا... وهكذا... وبعد أن انتهى الرئيس من حديثه سمعته يقول لمحمود رياض «ولكن هذه القوى يا رياض لن يمكنها أن تنال من مصر... لأنها لو جاءت عندنا فسنكسر رجلها!»... ويبدو أن محمود رياض كان مستغرقًا في التفكير في موضوع آخر فلم ينتبه لما قاله الرئيس فأعاد عليه الرئيس نفس ما قاله... فتنبه محمود رياض ورد على الرئيس عبد الناصر بالقول «طبعًا...طبعًا يا ريس... إحنا نكسر رجلهم لو جاءوا عندنا»... إلا أنه لم تمض سوى عدة شهور حتى جاءت مؤامرة عدوان 67، ولعل الرئيس عبد الناصر كان يشعر في نوفمبر 66 وكأن هناك مؤامرة تدبر ضده كما دبرت ضد سوكارنو ونكروما.

على الجانب الاخر كانت العلاقات بين الرئيس جونسون وإسرائيل في ذروتها. ولم يكن جونسون يعتمد في اتصالاته مع إسرائيل على القنوات الرسمية مثل الخارجية الأمريكية التي لم يكن يثق بها كثيرًا والتي كان اللوبي اليهودي يعتبرها منحازة للعرب... بل كان يعتمد على مجموعة من أصدقائه اليهود الذين عملوا بدورهم على توثيق علاقاته بإسرائيل وكانت هذه المجموعة تتكون أساسًا من رجال أعمال ومحامين ونجوم مجتمع وفنانين، وكان هؤلاء يتصلون مباشرة بقادة إسرائيل وبالسفير الإسرائيلي في واشنطن ويتخطون الخارجية الأمريكية، كما كان هناك مبعوثون خاصون إسرائيليون يحضرون لمقابلة الرئيس جونسون ولم تكن الخارجية الأمريكية تعلم في الأغلب بما يدور بينهم وبين الرئيس جونسون...

كان من أهم الشخصيات اليهودية وثيقة الصداقة بالرئيس جونسون إبراهام فاينبرج[1] الذي كان دائم التبرع لحملات جونسون الانتخابية مما كان يفتح له أبواب البيت الأبيض ومزرعة جونسون في تكساس وكان يعتبر رجل إسرائيل في حاشية البيت الأبيض... وكان هناك -أيضًا- دافيد جنسبورج، الذي كان مكتبه للمحاماة يقع على مسافة قريبة من البيت الأبيض وهو الذي طلب منه جونسون في مارس 1967 أن يعد له قائمة بما يمكن أن يقدمه لإسرائيل في الشهور «المقبلة» أي قبل بدء حملة انتخابات الرئاسة التي كان من المفروض أن جونسون سيخوضها... وعندما مر يومان دون أن يوافي جنسبورج الرئيس جونسون بهذه القائمة عاود جونسون الاتصال به ليحثه على إعداد القائمة على وجه السرعة، وعندما أبلغ جنسبورج إسرائيل بهذا الطلب، فإن قادة إسرائيل اعتبروا ذلك بمثابة كنز هبط عليهم من السماء... ذهب جنسبورج بالقائمة إلى جونسون، وعندما سلمها إليه قام بالاتصال تليفونيًا أمامه بكل من وزير الدفاع ماكنمارا، ووزير الخارجية دين راسك من أجل تلبية هذه الطلبات... وذكر جنسبورج لرئيس الوزراء الإسرائيلي إشكول أن جونسون سيكون مستعدًا لأن يقدم حتى ما هو أكثر من ذلك لإسرائيل[2]...

كان هناك أيضًا آرثر كريم[3] وزوجته ماتيلدا التي لم تكن في الأصل يهودية وكان آرثر زوجها من نجوم الوسط الفني... أما ماتيلدا نفسها فقد كان هناك الكثير من

---

(1) كتاب 1967، توم سيجيف، الناشر كُتب متروبوليتان، نيويورك 2005 ص 111.

(2) المرجع السابق ص 114.

(3) المرجع السابق، وهناك الكثير أيضًا حول ماتيلدا كريم وعلاقتها بجونسون في أحاديث الأستاذ محمد حسنين هيكل على قناة الجزيرة: «مع هيكل»، 2009.

التكهنات عن إعجاب جونسون بها وعلاقته معها... كان هناك -كذلك- إبراهام فورتاس القاضي بالمحكمة العليا والذي كان له تأثير كبير على جونسون ويستطيع أن يقابله في أي وقت يشاء... كان فورتاس هو قناة الاتصال بين جونسون وإسرائيل في الأيام الحاسمة التي سبقت عدوان 67...

من جانب آخر وعلى مستوى علاقات العمل والدائرة الضيقة المسئولة عن الأمن القومي الأمريكي كان هناك الأخوان روستو؛ وولتر الذي كان مستشارًا للأمن القومي وأخوه يوجين وكيل وزارة الخارجية، وآرثر جولدبرج الذي عينه جونسون مندوبًا دائمًا لدى الأمم المتحدة والذي لعب دورًا أساسيًا في مساعدة إسرائيل في الأيام السابقة على العدوان في مجلس الأمن، وطوال فترة العدوان والفترة التي تلت العدوان حتى صدور قرار رقم 242 يوم 22 نوفمبر 1967... هؤلاء وغيرهم من اليهود الأمريكيين كانوا هم سدنة العلاقة بين جونسون وإسرائيل، والذين قدموا لها أكبر الخدمات بعيدًا عن أعين رجال الخارجية الأمريكية، وبطبيعة الحال بعيدًا عن عيوننا...

كانت هناك أيضًا المجهودات المستمرة للوبي اليهودي ضد عبد الناصر في الكونجرس وفي دوائر الإعلام وهو ما سبق أن أشرت إليه، وقد أخذت كل هذه العناصر تتشابك لتشكل المناخ والأجواء التي أدت في النهاية إلى تفجر الأوضاع في النصف الثاني من شهر مايو وأوائل شهر يونيو حتى تم حَبْكُ المؤامرة ووقع العدوان في يوم الخامس من يونيو 67.

(7)

الكارثة
خطوة بخطوة
لاصطياد الديك الرومي 1967

ما بين انسحاب إسرائيل من سيناء في مارس عام 57 وعودتها إلى احتلالها في يونيو 67 عشرة أعوام، خططت إسرائيل لعدوانها الثاني مستفيدة من الدروس التي استخلصتها من تجربة 56 التي اضطرت فيها للانسحاب تحت الضغوط الدولية، وبوجه خاص الضغط الأمريكي، ومستفيدة من الظروف التي سادت في المنطقة في هذه الأعوام العشرة، وفي هذه الفترة وُضعت خطة «الديك الرومي» أو اصطياد الديك الرومي أو بالأحرى خطة الإيقاع بعبد الناصر.

وقد سار تنفيذ الخطة بالتعاون أساسًا بين إسرائيل وأمريكا «جونسون». مع الإفادة من حالة الاستقطاب في العالم العربي.

الدرس السياسي الأول الذي تعلمته إسرائيل من تجربة 56 خاص بالعلاقة مع الولايات المتحدة... ففي عدوان 56 حسم الرئيس الأمريكي أيزنهاور الموقف بإرغام إسرائيل على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة دون شروط... كان علاج ما أظهرته أحداث 56 من أوجه ضعف في العلاقة الإسرائيلية الأمريكية من أول ما ركزت عليه إسرائيل... وبدأت تعمل على إيجاد قوة ضغط هائلة في داخل الولايات المتحدة لتمارس تأثيرها على الإدارة والكونجرس، ومن هنا جاء قرار رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية بإنشاء منظمة تتولى عملية «اللوبي» للتأثير على أعضاء الكونجرس الأمريكي للضغط على الإدارة وعلى الرئيس لصالح إسرائيل وهكذا نشأت «الإيباك» التي سرعان ما أصبحت أقوى «لوبي» أو على الأقل واحدة من أقوى منظمات الضغط في أمريكا[1] ذات التأثير الهائل على أعضاء الكونجرس..

(1) راجع كتاب The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy لمؤلفيه John Mearsheimer and Sephen M.Walt للناشر Farrar, Straus, Giroux، نيويورك 2007.

في نفس ألوقت الذي عملت فيه إسرائيل بمساعدة الجالية اليهودية الأمريكية على بناء المؤسسات والآليات التي يمكن من خلالها حشد الدعم لإسرائيل فإنها عملت على تخريب العلاقة المصرية الأمريكية ووضع مصر في خانة العداء مع أمريكا، هذا بينما كانت العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتي آخذة في النمو والاطراد حتى قاربت ما يشبه التحالف.

أما الدرس الثاني الذي أخذته إسرائيل من تجربة السويس.. فهو ألا تعمل مرة أخرى بشكل سافر مع دول أخرى، مثلما فعلت في حرب السويس، فقد كان من بين أسباب الإدانة الجارفة التي لحقت بإسرائيل عام 56 هو ضلوعها بالمشاركة المكشوفة مع دول أخرى استعمارية لها خصومة مع مصر... أما في حرب 67 فإن المشاركة الأمريكية كانت على سبيل التآمر الذي لم ينكشف الستار عن أبعاده إلا بعد الحرب... وكلما مرت الأيام ونُشرت الوثائق التي كان محظورًا نشرها تبين أكثر وأكثر حجم الدور الأمريكي في مؤامرة 67.

ويكمن الدرس الثالث في العمل على الاستفادة مما جرى من انقسام واستقطاب في العالم العربي، والذي كان من أهم أسبابه موضوع اليمن وتبني مصر لشعار محاربة الرجعية العربية التي تشير أساسًا إلى النظم الملكية في العالم العربي، ولقد لعبت إذاعات عربية دورًا هامًا في استفزاز مصر وتحريضها على سحب قوات الطوارئ الدولية وإغلاق خليج العقبة... أخذت هذه الإذاعات تهاجم مصر وتتهمها بأنها تسمح بمرور السفن الإسرائيلية في خليج العقبة مستترة خلف قوات الطوارئ الدولية... وكان من نتائج هذا التحريض أن المشير عبد الحكيم عامر عندما استمع إلى هذه الإذاعات أثناء زيارة له لباكستان في أواخر عام 1966 أرسل برقية إلى الرئيس عبد الناصر يقترح فيها أن تطلب مصر سحب هذه القوات، وعلى الرغم من أن الرئيس عبد الناصر لم يكن يرغب في فتح قضية الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة فإنه في النهاية هو الذي طلب سحب قوات الطوارئ الدولية وأعلن إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية في مايو 67.

لم يكن موضوع الإذاعات العربية والدور الذي قامت به سوى الجزء الظاهر أو الطافي على السطح من عملية التخطيط التي شاركت فيها أجهزة العمل السري في إسرائيل والولايات المتحدة وبعض النظم العربية التي كانت في هذا الوقت في حالة عداء

مع مصر عبد الناصر. فقد كان العالم العربي في الفترة السابقة على حرب 67 في أشد حالات الانقسام والاستقطاب بين «القوى التحررية» و«القوى الرجعية».

ثمة عامل آخر كان له دور هام في مساعدة قوى التآمر على الإيقاع بمصر عبد الناصر في المصيدة، ولعله من قبيل المفارقة أن هذا العامل كان يتمثل أساسًا فيما حققته مصر من نصر دبلوماسي في حرب السويس..

تمثل هذا النجاح الدبلوماسي في تعاطف العالم بما فيه الرئيس الأمريكي أيزنهاور وأمين عام الأمم المتحدة همرشولد مع موقف مصر وتمسكهما بمبدأ ألا يجني المعتدي ثمار عدوانه، وبالتالي لم تعط مصر أي تعهد مكتوب بأنها ستسمح للسفن الإسرائيلية بالمرور في خليج العقبة... وواصلت تمسكها بنظرية وجود حالة حرب قانونية فمنعت مرور السفن الإسرائيلية والبضائع الإسرائيلية في قناة السويس معتبرة أن اتفاقيات الهدنة لم تنه حالة الحرب، وإن كانت مصر قد غضت الطرف عن الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة ...فلم ترسل قوات لاحتلال المنطقة المطلة على مضيق تيران في شرم الشيخ بعد جلاء إسرائيل عنها في مارس 57، وتركت هذه المنطقة تحت سيطرة قوات الطوارئ الدولية... هذا في الوقت الذي تمسكت فيه بمبدأ أن قوات الطوارئ الدولية جاءت إلى مصر وقطاع غزة بموافقة مصرية وأن من حق مصر أن تطلب سحب هذه القوات في أي وقت تراه.. وقد حاول همرشولد بعد إنشاء قوات الطوارئ الدولية أن يقنع مصر بأنه في حالة ما إذا طلبت مصر سحب هذه القوات فإنه يلزم موافقة مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة مسبقًا على طلب سحب القوات[1]، إلا أن مصر رفضت طلب همرشولد الذي لم يكن أمامه سوى أن يترك الأوضاع على ما هي عليه، وبينما رفضت مصر إعطاء أية ورقة تتضمن موافقتها على مرور السفن الإسرائيلية في مضيق تيران فإنها من الناحية الواقعية تركت هذه السفن تمر بالفعل في الخليج وأغمضت عينيها عن مرورها في الخليج طوال الأعوام العشرة ما بين مارس 57 ومايو 67 بينما كان هناك تعهد أمريكي لإسرائيل بمعارضة العودة لإغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية إلا أن مصر لم تكن طرفًا في هذا التعهد، واتسم الموقف بصفة عامة بالغموض.

لقد كرَّس النصر الدبلوماسي المصري الذي حققته مصر عام 56-57 في ذهن المسئولين في مصر فكرة أن قوات الطوارئ الدولية لم تأت إلى مصر إلا بموافقة

---

(1) راجع ص 111؛ داج همرشولد.

مصرية، وأنه بالتالي من حق مصر أن تطلب سحب هذه القوات في أي وقت تشاء... وأنها عندما تعود القوات المصرية لاحتلال منطقة شرم الشيخ فإنها ستستطيع أن تدفع بوجود «حالة الحرب» لتمنع السفن الإسرائيلية من المرور وكأن شيئًا لم يختلف عما كان عليه الحال قبل عدوان 56؛ هكذا كان لب الموقف المصري عندما اندلعت الأزمة عام 67 وهو أن مصر لا تريد أكثر من العودة إلى ما كان عليه الوضع قبل حرب 56 عندما كان خليج العقبة مغلقًا أمام الملاحة الإسرائيلية ولكن العالم لم يكن مستعدًا للعودة إلى إغلاق الخليج بعد أن ظل مفتوحًا للملاحة الإسرائيلية لعشرة أعوام.

كانت سوريا تمثل النقطة الملتهبة التي يمكن منها جر المنطقة إلى الحرب، ودفع عبد الناصر لاتخاذ القرارات التي تضعه في المصيدة... فمصر قد عقدت قبيل العدوان بفترة قصيرة بتشجيع الاتحاد السوفيتي اتفاقًا أمنيًا مع سوريا تقدم بمقتضاه الدعم لسوريا إذا تعرضت لأي تهديد بالعدوان عليها... وبينما كان الاتحاد السوفيتي في نفس الوقت حريصًا على الحفاظ على النظام في سوريا فإنه لم يكن يريد أن يتورط في مواجهة في الشرق الأوسط حرصًا منه على سياسة الوفاق مع الولايات المتحدة وكان سبيله إلى ذلك هو تحميل مصر مسئولية «سوريا» التي كانت حسبما يقول الأستاذ هيكل: «قد تحولت إلى تفاحة ناضجة توشك أن تقع في يد إسرائيل، حيث بات التهديد مباشرًا على دمشق وأصبحت الأفعال وردود الأفعال دائرة متصلة لا يستطيع أحد أن يقطع أين بدايتها وأين نهايتها، والحقيقة أن إسرائيل كانت تستفز وفي نفس الوقت فإن النظام في سوريا كان متلهفًا على أن يقبل الاستفزاز، وعلى كل حركة كانت درجة الخطر تتصاعد»[1].

كان الاتحاد السوفيتي هو المصدر الذي أبلغ مصر عن أن حشودًا إسرائيلية تتجمع على الحدود السورية الإسرائيلية... وكان ذلك من خلال لقاءات جرت يوم 13 مايو أجراها نائب الرئيس أنور السادات مع القيادة السوفيتية في موسكو وهو عائد من رحلة إلى كوريا الشمالية[2]، وبين مندوب المخابرات السوفيتية ومدير المخابرات المصرية[3].

---

(1) محمد حسنين هيكل، الانفجار، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص444.
(2) من أوراق السادات، تحرير أنيس منصور، دار المعارف، 2009.
(3) محمد حسنين هيكل، الانفجار، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

وقررت مصر في اليوم التالي الرد على هذا الاستفزاز الإسرائيلي بأن حشدت بدورها قوات مصرية في سيناء للوقوف مع سوريا إذا تعرضت للعدوان واتخذ إرسال الحشود المصرية إلى سيناء مظهرًا إعلاميًا كبيرًا وهنا ثار السؤال: وماذا عن قوات الطوارئ الدولية المرابطة على الحدود المصرية الإسرائيلية وعلى خطوط الهدنة المصرية الإسرائيلية؟

كان هذا هو السؤال الذي طرح في مجالس اتخاذ القرار على أعلى مستوى وفي هذا يذكر السيد سامي شرف في كتابه «أيام وسنوات مع عبدالناصر» (ص297، 298) ما يلي[1]:

«في يوم الخامس عشر من مايو 1967 تشاور الرئيس جمال عبد الناصر مع كل من السادة زكريا محيي الدين ومحمد صدقي سليمان رئيس الوزراء وعلي صبري ومحمود فوزي وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي حول قضية قوات الطوارئ الدولية وكانت وجهة نظر الرئيس تتلخص فيما يلي:

1 - الهدف هو مساعدة سوريا وليس إنهاء عمل قوات الطوارئ الدولية لأنه لم يكن يريد خلق أزمة دولية تشغل الكل عن قضية مساعدة سوريا.

2 - أن قطاع غزة سيكون هدفًا رئيسيًا وأساسيًا يضرب ويعزل بسهولة عند نشوب العمليات العسكرية ولذلك فإنه من المصلحة أن تتركز قوات الطوارئ الدولية في القطاع لحمايته.

3 - النقطة الثالثة وهي الأهم أن إنهاء مهمة قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة بالكامل سوف يستدعي ضرورة دخول قوات مصرية مسلحة إلى شرم الشيخ وهذا وضع سيفرض ضرورة التعرض للملاحة عبر مضيق تيران... وكان الرئيس جمال عبد الناصر يرى أن الوقت غير مناسب أيضًا لإثارة مشكلات فرعية -قضية الملاحة في المضايق- في الوقت الذي كان الهدف الأساسي فيه هو تركيز الاهتمام على احتمالات عدوان إسرائيل على سوريا وتدخل مصر لمساعدتها».

---

(1) سامي شرف، أيام وسنوات مع عبد الناصر، الجزء الأول ص 297، دار الفرسان للطباعة والنشر.

وبناء على ذلك اتفق على أن يوجه الفريق محمد فوزي رئيس الأركان خطابًا إلى الجنرال ريكي قائد قوات الطوارئ الدولية بحيث تتم صياغته بشكل يعني طلب سحب القوات الدولية من الحدود الدولية لمصر دون التعرض لطلب السحب الكامل لهذه القوات...

في ظهر اليوم التالي 5/16 صاحبت وزير الخارجية محمود رياض وهو متوجه إلى «مجلس الأمة» وكنت قد قرأت قبل مغادرتنا مباشرة نبأ يفيد أن إسرائيل تنفي أنها تعتزم الهجوم على سوريا، فذكرت ذلك للوزير وقلت له إنه يظهر من الأنباء القادمة أن إسرائيل تمهد للتراجع، وأن الموقف الآن يبدو أميل إلى الهدوء... إلا أن الوزير أجاب بأنه سيكون من الخطأ أن نبدأ نحن من جانبنا في التهدئة والتراجع حيث إن إسرائيل قد هددت سوريا وذكرت أنها ستلقنها درسًا، ومن هنا فإنه يجب أن تستمر روح الاستعداد والاستمرار في الموقف القوي الذي اتخذناه...

أثناء جلسة لجنة الشئون العربية التي رأسها سيد مرعي كانت الأجواء حماسية للغاية، وذكر سيد مرعي أن الأنباء الآن تشير إلى أن الهجرة العكسية من إسرائيل أصبحت تزيد على الهجرة إليها، وأثناء الجلسة جاء أحد العاملين في اللجنة وذكر أن «السيد المشير» يريد أن يتحدث مع وزير الخارجية فذهب الوزير محمود رياض لأخذ المكالمة، وبعد المحادثة طلب إليَّ الوزير أن أتصل بالمكتب لتحديد مواعيد له لمقابلة سفراء كل من الاتحاد السوفيتي وسوريا والعراق والجزائر.

في طريق العودة إلى المكتب ونحن في السيارة قال لي الوزير محمود رياض «عليك أن تنبهني بمجرد وصولنا للمكتب أن نبدأ بحث الوضع بالنسبة لقوات الطوارئ الدولية فنحن سنطلب سحبها، وهناك رأيان: هناك من يرى وجوب سحبها باستثناء منطقة غزة ومنطقة جنوب سيناء (أي منطقة شرم الشيخ)، وهناك من يرى سحبها بالكامل بحيث ننهي وجود قوات الطوارئ على الأراضي المصرية once and for all. سألته عما إذا كان هناك قرار قد اتخذ في هذا الشأن، فأجاب بأن هناك قرارًا قد اتخذ بسحب قوات الطوارئ ولكن القرار في إطار الانسحاب الجزئي أي لا يشمل غزة وجنوب سيناء.

ومنذ هذه الكلمات بدأنا ندخل في مسلسل الأحداث التي تلاحقت بسرعة مذهلة، بحيث كانت الأحداث تسابق الرجال الذين يعالجون الأزمة.

لم يكن الرأي العام المصري يشعر من قبل بوجود قوات الطوارئ الدولية في منطقة شرم الشيخ، ولا بمرور السفن الإسرائيلية في خليج العقبة، فلقد كان المناخ العام عقب الانسحاب الإسرائيلي من سيناء عام 56-57 مناخًا احتفاليًا بالانتصار المصري في معركة السويس، وإرغام القوات الغازية على الانسحاب، وأن مهمة قوات الطوارئ الدولية لم تتمثل إلا في مجرد تسهيل هذا الانسحاب...

عندما عدنا إلى المكتب بدأ الوزير مقابلاته التي كان قد طلبها- وكان أول من قابلهم هو سفير الاتحاد السوفيتي - وتتابعت المقابلات بعد ذلك، وكانت الرسالة التي أبلغها الوزير إلى السفراء هي أن مصر قررت دخول المعركة ضد إسرائيل في حالة قيام الأخيرة بالهجوم على سوريا أو على أية دولة عربية أخرى.

في نفس الوقت حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر أبلغني السفير محمد شكري مدير مكتب الوزير أن هناك رسالة أرسلت إلى الجنرال ريكي - وهو هندي الجنسية - قائد قوات الطوارئ الدولية من الفريق محمد فوزي رئيس الأركان يبلغه فيها طلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية من الحدود الشرقية، وكان نص هذه الرسالة كالآتي:

«الجنرال ريكي قائد قوات الطوارئ الدولية - غزة

أحيطكم علمًا أنني أصدرت تعليمات إلى جميع القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة لتكون مستعدة للعمل ضد إسرائيل فور قيامها بعمل عدواني ضد أية دولة عربية.

وتنفيذًا لهذه التعليمات تجمعت قواتنا في سيناء على حدودنا الشرقية ولضمان أمن القوات الدولية المتمركزة في نقط المراقبة على حدودنا، أطلب إصدار أوامركم بسحب هذه القوات فورًا.

وقد أصدرت تعليماتي لقائد المنطقة العسكرية الشرقية فيما يتعلق بهذا الشأن.

أفاد بتنفيذ هذا الطلب».

قام الجنرال ريكي بطبيعة الحال بإبلاغ هذه الرسالة فور تسلمها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة[1].

---

(1) يراجع الكتاب الهام للجنرال ريكي حول موضوع سحب قوات الطوارئ من سيناء "The Sinai Blunder"، Major Gen. Indar Jit Rikhye، Oxford & IBH Publishing Co. New Delhi، Bonloy، Calcutta

في نفس الوقت طلب وزير الخارجية أن نجتمع في صورة لجنة برئاسة الدكتور محمد حسن الزيات وكيل الوزارة لبحث موضوع قوات الطوارئ، وتحدد لاجتماع اللجنة الساعة السابعة مساء يوم 16 مايو أما الأعضاء فكانوا: مدير إدارة الهيئات الدولية إسماعيل فهمي، وعباس صدقي مدير شئون فلسطين، ومحمد شكري مدير مكتب وزير الخارجية، وعبد الرءوف الريدي من مكتب الوزير، وكان من المفروض أن يكون معنا أيضًا الدكتور عبد الله العريان مدير الإدارة القانونية، ولكنه لم يكن قد وصل بعد من جنيف حيث كان يحضر اجتماعات لجنة القانون الدولي... وأثناء الاجتماع انضم إلينا وكيل أول الوزارة السفير أحمد حسن الفقي الذي كان قد عين سفيرًا في واشنطن ولم يكن قد غادر لاستلام عمله..

قبل بدء الاجتماع مرَّ عليَّ في مكتبي إسماعيل فهمي، وذكر لي أنه سيكون من الخطأ أن نطلب سحب قوات الطوارئ الدولية بالكامل، وأنه سيقول ذلك في الاجتماع... وبالفعل دافع إسماعيل فهمي عن رأيه في الاجتماع، وبينما نحن نتناقش إذا بالوزير محمود رياض الذي كان مجتمعًا مع الرئيس عبد الناصر يتصل تليفونيًا بالدكتور الزيات الذي خرج من قاعة الاجتماع ليتحدث إليه... وعندما عاد الدكتور الزيات أبلغنا أن القرار الذي اتخذته القيادة السياسية هو طلب سحب القوات بالكامل.

وكانت تلك هي المرة الأولى التي نسمع فيها أن قرار القيادة السياسية المصرية هو سحب قوات الطوارئ بالكامل.

فما الذي حدث في هذه الليلة وجعل الرئيس عبد الناصر يوافق على السحب الكامل لقوات الطوارئ الدولية بعد أن كان موقفه أو قراره هو أن يكون سحبها جزئيًا بحيث لا يشمل غزة وشرم الشيخ؟!... في هذا يذكر الأستاذ هيكل في كتابه «الانفجار» أنه في هذا الاجتماع الذي كان الرئيس عبد الناصر يعقده مع عدد من كبار معاونيه؛ عبد الحكيم عامر، زكريا محيي الدين، أنور السادات، علي صبري، محمد صدقي سليمان، محمود فوزي، محمود رياض، جاءت مكالمة من السفير محمد عوض القوني أنه تقابل مع رالف بانش المختص بموضوعات الشرق الأوسط وتطبيق اتفاقيات الهدنة التي أشرف على عقدها عام1949 وحصل بسببها على جائزة نوبل للسلام.. وكانت الرسالة التي تلقاها المجتمعون بالقاهرة تفيد أن بانش أبلغ السفير القوني أن الجنرال ريكي

لا يستطيع الاستجابة لطلب الفريق محمد فوزي وأن انسحاب قوات الطوارئ الدولية من أي جزء من خطوط الهدنة يجعل وجودها كله غير ذي موضوع وأنه في حالة المطالبة بسحب قوات الطوارئ جزئيًا فإن السكرتير العام سيخطر الجمعية العامة للحصول على موافقتها... وهو الأمر الذي اعترض عليه السفير القوني مشيرًا إلى أن الاتفاقية التي تمت بشأن قوات الطوارئ الدولية عقدت بين الحكومة المصرية والسكرتير العام للأمم المتحدة.

وحسبما يقول الأستاذ سامي شرف في كتابه «سنوات وأيام مع عبد الناصر» فإنه في ضوء الموقف الذي أبلغه بانش إلى السفير القوني فقد رُئي أن الأفضل أن تطلب مصر سحب القوات الدولية بالكامل من جانب وزير الخارجية حسبما طلب السكرتير العام وليس من خلال خطاب يوجه من جانب رئيس الأركان إلى قائد القوات.

وفي اليوم التالي طلب إليَّ الوزير أن أعد مشروع برقية ترسل إلى السكرتير العام بطلب سحب قوات الطوارئ وأعددت البرقية وأطلعت عليها المرحوم إسماعيل فهمي قبل عرضها على الوزير فأقرها... وأرسلت إلى الأمين العام يوم 18 مايو...

استقبل الرأي العام أنباء طلب سحب قوات الطوارئ الدولية بروح معنوية عالية... فهي تأتي بعد أنباء إرسال القوات المصرية إلى سيناء... وكانت تعني أن الجمهورية العربية المتحدة جادة في مواجهة الصلف الإسرائيلي وأنها مستعدة لتأديب إسرائيل لو أنها أقدمت على العدوان... ولم يكن هذا الشعور مقتصرًا على مصر بل ساد في كل أرجاء العالم العربي الذي شعر وكأن مصر فعلًا مقدمة على تحرير فلسطين!!...

في هذا اليوم اتجهت الأبصار أساسًا إلى ما سيكون عليه موقف السكرتير العام بالنسبة لقوات الطوارئ الدولية... وما إذا كان سيستجيب لطلب مصر سحب هذه القوات أم أنه سيحيل الطلب إلى الجمعية العمومية أو مجلس الأمن، وساد الاعتقاد لدينا في وزارة الخارجية أن إحالة الموضوع إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن ستكون -على الأقل- تشكيكًا في سيادة مصر على أراضيها، ولذلك اتجهت الخارجية بقيادة الوزير محمود رياض بكل ثقلها للدفاع عن الموقف المصري متمثلًا في أنه مادامت مصر قد طلبت سحب قوات الطوارئ الدولية فإنه يتعين الاستجابة لهذا الطلب دون تأخير فهذه القوات قد جاءت إلى مصر بموافقتها ويظل وجودها رهنًا بموافقة مصر.

كانت هذه المشاعر تختلط بمشاعر أخرى خاصة من جانب فريق الدبلوماسيين المصريين ذوي الخلفية العسكرية الذين سبق أن شاركوا في حرب فلسطين... وكان هؤلاء تتملكهم الرغبة في الثأر لما حدث عام 1948، كانوا يعتقدون أن مصر في خلال العشرين عامًا منذ حرب فلسطين وخاصة منذ عهد الثورة استطاعت أن تبني قواتها المسلحة، التي أصبحت الآن قادرة على التصدي للصلف الإسرائيلي، وأذكر في هذه الأيام ما كان بعض هؤلاء الزملاء يذكرونه لي عن الأخطاء العسكرية الكبيرة التي ارتكبتها القيادة المصرية إبان الحرب الأولى عام 1948 وكان الأمل يتملكهم بأن تنتهي المواجهة الحالية بخروج الرئيس عبد الناصر منتصرًا مرة أخرى كما خرج منتصرًا عام 1956، وكان لدى الكثيرين منهم ثقة عمياء في الرئيس عبد الناصر... أذكر أن أحدهم نظر إلى صورة الرئيس عبد الناصر المعلقة في مكتبي وقال لي: «ما دام هذا الرجل يقود السفينة فإنني لا أخشى شيئًا».

في نفس الوقت أخذت الأحداث تتحرك بسرعة رهيبة... كنا كمن ركب قطارًا أخذ ينطلق بسرعة جنونية دون أن يدري أحد شيئًا عن المحطة النهائية التي سيتوقف فيها القطار، وفي نفس الوقت كانت هناك حالة الشعبية الرهيبة التي وصلت إلى أبعاد تكاد تكون هستيرية لدى الرأي العام العربي في تأييده لما اتخذه الرئيس عبد الناصر من خطوات، وأخذت الجهود تتركز على ضرورة أن نكسب معركة قوات الطوارئ الدولية أي أن تنتهي هذه المعركة بقرار يصدر من يوتانت بسحب قوات الطوارئ دون إحالة الموضوع إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن، وكان من بين ما هددت به مصر بطريق غير رسمي أنه لو تلكأت الأمم المتحدة في إصدار الأوامر لهذه القوات بالانسحاب، فإن مصر ستتعامل معها باعتبارها قوات معادية وعندما أصدر السكرتير العام قرارًا بالاستجابة لطلب مصر ساد الشعور أن مصر قد كسبت معركة كبيرة في مسلسل الأحداث، وصدر تقرير السكرتير العام الذي رفعه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وأوضح فيه أن قوات الطوارئ الدولية قد ذهبت إلى الجمهورية العربية المتحدة بناء على اتفاق بينها وبين السكرتير العام، وأنه ما دامت حكومة الجمهورية العربية المتحدة قد سحبت موافقتها على بقاء هذه القوات فإنه لا سبيل أمامه إلا أن يقوم بسحبها من أراضي الجمهورية العربية المتحدة، وقد تعرض يوتانت بعد ذلك لنقد مرير من الكثيرين لقراره سحب القوات دون الحصول على موافقة من مجلس الأمن أو الجمعية العامة، بل

لقد انتقد الدكتور فوزي نفسه قرار يوثانت فيما بعد في كتابه «السويس» الذي صدر بعد حرب 67 بسنوات طوال.

إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية

ما إن انتهت معركة قوات الطوارئ حتى بدأت معركة الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، فبعد أن أصبح من المتعين أن تحل القوات المسلحة المصرية محل قوات الطوارئ في شرم الشيخ أصبح السؤال هو: ما الذي ستفعله الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة للسفن التي ترفع العلم الإسرائيلي أو تلك التي تحمل بضائع استراتيجية لإسرائيل وما إذا كانت ستخضع السفن غير الإسرائيلية للضبط والتفتيش في مضيق تيران؟

كنت قد احتفظت في أوراقي الخاصة بمحضر الجمعية العامة للأُمم المتحدة الذي تضمن وقائع الجلسة التي أعلنت فيها جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل شروط انسحاب إسرائيل من سيناء في مارس 1957.. وكان بيان جولدا مائير واضحًا كل الوضوح... حيث قالت إن أي تدخل في حرية الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة سيشكل Causus Belli أي أنه سيكون بمثابة عمل عدواني ضد إسرائيل أو بمثابة إعلان حرب، وقد تضمن محضر الجمعية العامة عن هذه الجلسة أيضًا بيانات عدد من الدول البحرية أعلنت فيها تأييدها لحق إسرائيل في المرور البحري في مضيق تيران وخليج العقبة... وكانت الولايات المتحدة من بين هذه الدول.

أخذت هذا المحضر، وذهبت إلى الوزير... وأطلعته على نص ما قالته جولدا مائير، وأنه يعني أن إسرائيل ستحارب في حالة إغلاق الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية، وشعرت بعدها بنوع من راحة الضمير حيث كان الحديث قد بدأ بالكواليس ولو همسًا عن أن مصر ستعلن إغلاق مضيق تيران، ثم طلب إليّ الوزير أن أعد مذكرة تتضمن الأسانيد القانونية لمصر لمنع الملاحة الإسرائيلية من المرور من مضيق تيران... أغلقت باب غرفتي وطلبت أن يعاونني الزميل بدر همام (من إدارة شئون فلسطين) الذي أصبح فيما بعد سفيرًا لمصر في الصين في كتابة هذه المذكرة... وأخذنا نتصور الحجج التي يمكن أن تثيرها إسرائيل ومؤيدوها في الاعتراض على قرار يصدر من مصر بإغلاق الخليج ووضعنا ما يمكن أن تكون ردودًا على الحجج الإسرائيلية... وكان الموقف المصري بصورة أساسية يعتمد على حالة الحرب القانونية بين مصر وإسرائيل

وأن هـذه الحالـة قائمة ما لم تحل قضيـة فلسطين التي بسببها قامـت الحرب عام 48 وأن اتفاقيـة الهدنة لعـام 49 لا تنهي حالة الحـرب كحالة قانونية. ولم يمـر وقت طويل حتى أعلن الرئيس جمال عبد الناصر يوم 23 مايو أن مصر قد قررت إغلاق خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية.

هكذا انتقلت الأزمة -وهي تتحرك ككرة الثلج - من مرحلة إلى مرحلة ومن قرار إلى قرار... فالرئيس عبد الناصر على وجه التأكيد لم يكن في باله عندما حشد القوات في سيناء أنه بعد أسبوع من هذا القرار سيصدر قرارًا بإغلاق خليج العقبة... ولكن هكذا سارت الأمور أو هكذا تورطت مصر في حرب لم تكن تريدها أصلًا...

ما إن علم إشكول رئيس وزراء إسرائيل بخبر إغلاق خليج العقبة حتى ذهب إلى مقر القيادة العسكرية الإسرائيلية في تل أبيب وحضر الاجتماع معه كل من رئيس الأركان إسحاق رابين والجنرال هود قائد سلاح الطيران وعزرا وايزمان رئيس هيئة العمليات والجنرال ياريف رئيس المخابرات الحربية، وانتهى الاجتماع إلى قرار الحرب، مع استخدام المناورات الدبلوماسية لكسب الوقت حتى تستكمل إجراءات الحرب، وفي الثاني من يونيو كانت هناك حكومة وحدة وطنية يتخلى فيها رئيس الوزراء إشكول لموشى ديان عن منصب وزير الدفاع وبعدها بساعات كان مدير المكتب محمد شكري يقول لي: «الآن أصبحت الحرب حقيقة واقعة»... قالها ومشاعر القلق والخوف من المستقبل تملأ صوته وعينيه.

كانت الأزمة في نفس الوقت تعالج في مجلس الأمن، وكان مؤيدو إسرائيل، وبوجه خاص آرثر جولدبرج المندوب الأمريكي، يفعلون كل ما يمكنهم لتصوير مصر على أنها هي التي وترت الأجواء وتهدد السلام في المنطقة بقرارها سحب قوات الطوارئ الدولية وبتمسكها بوجود حالة حرب بينها وبين إسرائيل لتبرير إغلاق خليج العقبة، وأصبحت الولايات المتحدة والدول الغربية في المجلس تطالب مصر بضرورة السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في خليج العقبة والتخلي عن حالة الحرب.

في نفس الوقت أخذت إسرائيل في التحرك بسرعة وكانت حركتها صوب واشنطن في المقام الأول ثم الدول البحرية... وكان محور خطابها هو مبدأ حرية الملاحة في الممرات الدولية... وبدأ الرئيس جونسون يتحدث عن تشكيل قوة بحرية دولية تقوم بفرض مبدأ حرية الملاحة بالقوة في خليج العقبة... وبدأت القاهرة تشعر بتزايد

الضغوط الدولية عليها... وحاجتها إلى حركة دبلوماسية دولية تساعدها على تفادي الأزمة.

رغم ردود الفعل الحماسية على مستوى الإعلام والرأي العام فإن المشاعر في القاهرة كانت مختلطة بشكل حاد... فبينما كان هناك من يتحرق شوقًا لخوض معركة طال انتظارها كان هناك أيضًا الكثيرون الذين يتمنون أن تنفرج الأزمة دون حرب، وربما كان هذان الشعوران المتناقضان يعتملان ويختلطان داخل النفس الواحدة؛ وما إن أبدى السكرتير العام يوثانت رغبة في زيارة القاهرة للبحث عن حل للأزمة حتى بادرت القاهرة على الفور بالترحيب بزيارته... وكان السكرتير العام يشعر بأن واجبه أن يفعل شيئًا لإنقاذ الموقف خاصة أنه أصبح يتعرض لنقد شديد بسبب موافقته على سحب قوات الطوارئ الدولية دون عرض الموضوع على الجمعية العامة أو مجلس الأمن وباعتبار أن هذا القرار هو الذي أدى إلى تدافع الأحداث إلى نقطة الأزمة التي باتت تهدد بدخول المنطقة في حرب جديدة.

وفي نفس اليوم الذي ركب فيه يوثانت الطائرة (22 مايو) متوجهًا إلى القاهرة ليبحث عن حل للأزمة كان قرار إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية قد تم اتخاذه بالفعل، على أن يبدأ العمل به اعتبارًا من اليوم التالي أي 23 مايو، وعندما التقى يوثانت بالرئيس عبد الناصر في هذا اليوم أبلغه الرئيس أنه رأى أن يتخذ قرار إغلاق خليج العقبة قبل وصوله حتى لا يأخذه أثناء زيارته مما قد يشكله ذلك من حرج له وقد أعلن الرئيس قرار إغلاق خليج العقبة في لقائه مع الطيارين المصريين في قاعدة أبو صوير الجوية يوم 22 مايو، وعندما وصل يوثانت إلى القاهرة يوم 23 مايو وجد نفسه أمام هذا القرار بالفعل.

سفير أمريكي جديد بالقاهرة

في نفس هذا اليوم أيضًا أي يوم 23 مايو استقبل الوزير محمود رياض بمكتبه السفير الأمريكي الجديد ريتشارد نولتي الذي كان قد وصل إلى القاهرة يوم 21 مايو أي قبل الإعلان عن إغلاق خليج العقبة بيومين وأعلن عند وصوله للصحفيين أنه لا يعتقد أنه ستكون هناك حرب، وإن كان قد عاد بعد عدة أيام وتراجع عن هذا التصريح وذكر أن احتمالات الحرب هي بنسبة 50٪.

كان نولتي قبل تعيينه سفيرًا للولايات المتحدة في القاهرة يعمل في المجال الأكاديمي وأستاذًا بالجامعة عن الشرق الأوسط.

جاء السفير الجديد لمقابلة الوزير محمود رياض يوم 23 مايو.. وقد حضرت هذه المقابلة مع الوزير.

كان الموعد محددًا أصلًا لكي يقدم السفير الجديد صورة من أوراق اعتماده، وفي العادة تتسم هذه المقابلة بجو بروتوكولي وودي أما في اللقاء مع السفير الأمريكي الجديد فقد فرضت أجواء الأزمة نفسها.

أحضر نولتي معه خطابًا موجهًا إلى الرئيس عبد الناصر من الرئيس جونسون، كما أحضر مذكرة تتضمن الموقف الأمريكي وذكر أن هناك أربع نقاط يود أن تكون معلومة لدينا:

1 - أن الولايات المتحدة ترى أن تظل قوات الطوارئ في غزة وشرم الشيخ لحين صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

2 - ألا تتوجه القوات المسلحة المصرية إلى شرم الشيخ إلا إذا كان هناك تأكيد بأن مصر ستحترم حرية الملاحة في مضيق تيران، وهو ما يعني مرور السفن الإسرائيلية في المضيق.

3 - ألا توجد القوات المسلحة المصرية في قطاع غزة.

4 - أن تكون مسئولية إدارة قطاع غزة للأمم المتحدة.

كان واضحًا أثناء اللقاء أن السفير نولتي غير قادر على إجراء مناقشة حول هذه الموضوعات، وكان كثيرًا ما يلتفت لدافيد نس نائب السفير الذي حضر معه يطلب منه مساعدته في الرد... وعندما استفسر منه محمود رياض عن المقصود بالنقطة الأخيرة خاصة أن الأمم المتحدة لم يكن لها في أي يوم من الأيام مسئوليات إدارية في قطاع غزة... لم يستطع نولتي أن يرد فاقترح في النهاية أنه يمكن تجاهل هذه النقطة، ولكنه استطرد في القول إن أي انتهاك لحرية الملاحة free transit في خليج العقبة ستكون له عواقب بعيدة المدى كما أنه سيكون في حكم العدوان، ثم أشار نولتي إلى التزام كل الرؤساء الأمريكيين السابقين والرئيس الحالي بتأييد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لدول

الشرق الأوسط كافة أي بما فيها إسرائيل، وأن موقفهم في معارضة عدوان 56 كان منطلقًا من هذا الالتزام.

كانت إجابات الوزير على هذه النقاط متسمة بالقوة والصرامة وذكر ما يلي:

- أنه إذا كان ما يقوله السفير هو تعليمات موجهة للجمهورية العربية المتحدة فعلى السفير نولتي أن يكون واثقًا أنها مرفوضة مائة في المائة... وقد أجاب السفير أنها لا يمكن أن تكون تعليمات ولكنها رغبات أو تفكير بصوت عالٍ، فأجاب رياض «إننا نرفض مجرد مشاركتهم التفكير في هذه النقاط».
- ثم استطرد الوزير قائلًا: «نحن نبدأ في الحديث معكم من نقطة أساسية وهي أنكم منحازون إلى إسرائيل. أنتم خلقتموها وتؤيدونها تأييدًا كاملًا، وما يحدث الآن في المنطقة ما هو إلا نتيجة تشجيعكم لها؛ ولذا فإذا قامت إسرائيل بأي عدوان فستكونون مشاركين في المسئولية عن هذا العدوان».
- «بالنسبة لموقف الرؤساء الأمريكيين السابقين فهم جميعًا منحازون لإسرائيل أما بالنسبة لموقف أيزنهاور الذي عارض العدوان عام 1956... فإننا من كثرة ترديدكم لهذا الموقف يتبين أنه استثناء من القاعدة، وعلى أية حال فإن الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة بمعارضة العدوان عام 1956 إنما هو موقف طبيعي تأخذه أية دولة تحترم ميثاق الأمم المتحدة».
- «بالنسبة لمطلبكم بألا تتحرك قواتنا إلى قطاع غزة فأنتم لا تملكون أي حق في مطالبتنا بعدم تحرك قواتنا إلى هناك... فمن الذي إذن سيتولى الدفاع عن القطاع إذا لم تتحرك القوات المصرية إلى هناك؟!».
- «أشرتم في حديثكم إلى خطورة الموقف وأن هناك أعمالًا إرهابية ضد إسرائيل تتم بموافقة سوريا، إلا أن السوريين أعلنوا مرارًا أن لا علاقة لهم بالفدائيين، ومنذ توقيع اتفاقية الهدنة كان من الواضح أن الدول العربية غير مسئولة عن أعمال التسلل لإسرائيل إلا إذا قدم الطرف الآخر الدليل على أن هذه الأعمال تمت بموافقة الدولة العربية المعنية».
- أنتم تشيرون إلى اتفاقية الهدنة، ونستغرب أنكم توجهون إلينا هذا الكلام.. كيف تطلبون منا ذلك وأنتم تعلمون موقف إسرائيل من اتفاقية الهدنة، وأنها تنتهكها بل

لا تعترف بها، ونحن مستعدون باستمرار لدعم اتفاقيات الهدنة. وأنتم سبق أن رفضتم إدانة الاعتداءات الإسرائيلية على اتفاقيات الهدنة مع سوريا.

- بالنسبة للملاحة في خليج العقبة، ففضلًا عن أن وجود إسرائيل في إيلات غير مشروع وتم بالمخالفة لأحكام اتفاقية الهدنة، فإن حقوقنا في المياه الإقليمية لا يمكن التخلي عنها، ومن حقنا أن نمنع الملاحة الإسرائيلية في المضيق وأن نمنع وصول السلع الاستراتيجية لإسرائيل لأن ذلك لا يعتبر مرورًا بريئًا، وليس لكم أن تناقشوا حقنا في أن توجد القوات المصرية في شرم الشيخ.
- ستقوم هذه القوات بتطبيق نفس الإجراءات التي كنا نطبقها من قبل في المضيق وما نقوم بتطبيقه حاليًا في قناة السويس على إسرائيل.

- استفسر السفير عما إذا كان موقفنا يحتفظ بخط الرجعة فأجابه الوزير بأننا جادون في موقفنا ولا نلجأ إلى التهويش.
- ذكر السفير أن هناك حالة مواجهة فعلية بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل إلا أن الضغط على الزناد قد يكون في يد طرف ثالث وأشار بالتحديد إلى ما يمكن أن يقوم به السوريون أو الفدائيون لتحريك المواجهة بين مصر وإسرائيل بما يقضي إلى اشتباك مسلح بين البلدين.
- ذكر أيضًا أنه لو حدث اشتباك مسلح فإن الجمهورية العربية المتحدة قد تجد نفسها في موقف أسوأ مما كانت عليه قبل بدء الاشتباكات أي أن نتائج المعركة قد لا تكون في صالح مصر.
- رد الوزير بأن الجمهورية العربية المتحدة في موقف دفاعي «وسنتصرف في حدود سيادتنا وحقوقنا وسندافع عن أنفسنا إذا قامت إسرائيل بالهجوم علينا».

وهكذا انتهى اللقاء العاصف بين الوزير والسفير، وفي اعتقادي أنه لو كان هناك سفير متمرس لكان من الممكن أن يكون الحوار أفضل وربما لأمكن من خلاله التوصل إلى قناة للتهدئة وليس للتصعيد أما خطاب جونسون إلى الرئيس فقد كان - على عكس المطالب «المستحيلة» التي حملها السفير الأمريكي - خطابًا هادئًا، وانتهى فيه جونسون بأن اقترح على الرئيس عبد الناصر أن يوفد نائبه هيوبرت همفري إلى مصر وإلى المنطقة لمحاولة إيجاد مخرج للأزمة إلا أنه قد أصبح من الواضح بعد العدوان أن هذا الخطاب واقتراح

إيفاد نائب الرئيس لم يكن إلا جزءًا من عملية الإيحاء لمصر بأن الأزمة في طريقها إلى الحل بينما ما كان يجري بين إسرائيل وواشنطن لم يكن في الواقع إلا السير في عملية تهيئة المسرح للحرب لاصطياد «الديك الرومي» الذي كان يتعين خداعه لإيقاعه في المصيدة!!

يوتانت في القاهرة

مع تصاعد أجواء الأزمة وتهديدها بأن تتحول إلى مواجهة مسلحة قرر السكرتير العام يوتانت أن يأتي إلى القاهرة في محاولة للوصول إلى مخرج أو على الأقل أن يكسب الوقت الذي يمكن من خلاله إيجاد المخرج.

وصل يوتانت إلى مطار القاهرة وذهب محمود رياض لاستقباله بعد ظهر نفس اليوم الذي عقد فيه هذا اللقاء العاصف مع السفير الأمريكي أي يوم 23 مايو... وفي صباح اليوم التالي جرت اللقاءات مع يوتانت.... كان اللقاء الأول في وزارة الخارجية بينه وبين وزير الخارجية وقد حضرت هذه المقابلة أيضًا مع الوزير.

دار الجزء الأول من المقابلة حول قرار يوتانت الاستجابة لطلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية، وشرح السكرتير العام الضغوط التي تعرض لها لكي يرفض طلب سحب القوات ويحيل الأمر إلى الجمعية العامة لتتخذ ما تراه.. وأشار يوتانت إلى الضغط الكبير الذي يبذله اليهود الأمريكان الذين يرسلون له برقيات احتجاج بمعدل 300 برقية يوميًا إلا أنه يعتقد أنه اتخذ القرار الصائب بالاستجابة لطلب مصر بسحب القوات وذكر أن المشكلة الآن تتصل بموضوع الملاحة في خليج العقبة.

وافقه محمود رياض على ذلك، وأشار إلى حملة التشكيك التي ثارت حول حق مصر في إنهاء وجود قوات الطوارئ على الأراضي المصرية وأشار إلى أنه لو كانت القوات قد بقيت على أراضينا بعد طلب سحبها لما كنا قد ترددنا في معاملتها كقوات احتلال وقد ذكر يوتانت هنا أنه سيضمن هذه النقطة في تقريره لأنها ستساعده في الدفاع عن سلامة تصرفه، شرح الوزير الخلفية التي جرت عليها الأحداث والتي تتمثل في الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية ضد الدول العربية وخصوصًا سوريا واستطرد إلى القول إنه بالنسبة للملاحة في خليج العقبة فإننا سنعيد الأمر إلى ما كان عليه قبل العدوان الإسرائيلي عام 1956 حيث لا يجب أن يكافأ المعتدي على عدوانه..

أما يوثانت فقد تحدث عن أنه يريد أن يحصل على فسحة من الوقت breathing spell على أن يستخدم هذه الفسحة في تهدئة الموقف حتى يمكن التوصل إلى حل وأن هذا هو ما فعله أثناء أزمة الصواريخ في كوبا. . . .

أضاف يوثانت أنه قبل مغادرته نيويورك بنصف ساعة تلقى رسالتين من آرثر جولدبرج مندوب أمريكا لدى الأمم المتحدة، كانت الرسالة الأولى تسجل اعتراض الولايات المتحدة على قرار السكرتير العام الذي أعلن فيه موافقته على سحب قوات الطوارئ الدولية وأن الولايات المتحدة لم تعلم بهذا القرار إلا بعد صدوره بست عشرة ساعة، وأنه كان يتعين على السكرتير العام أن يدعو مجلس الأمن للانعقاد لبحث الموقف قبل اتخاذ القرار بسحب القوات أما الرسالة الثانية فهي تتضمن التعهدات الدولية التي قطعتها الولايات المتحدة لإسرائيل قبل انسحابها من سيناء في مارس 57 لضمان حرية المرور لسفنها في خليج العقبة، وذكر السكرتير العام أن مندوب إسرائيل قد أكد له أكثر من مرة أنه لو أغلقت الجمهورية العربية المتحدة الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية فستكون هناك حرب.

ذكر يوثانت أنه لم يوافق على أن يدعو مجلس الأمن للانعقاد طبقًا للمادة 99 من الميثاق وهي المادة التي تعطي السكرتير العام الحق في أن يدعو مجلس الأمن للانعقاد إذا كان هناك أمر خطير يرى السكرتير العام دعوة المجلس لبحثه، وأضاف أن عقد مجلس الأمن كان سيجعل موقف الجمهورية العربية المتحدة أكثر صعوبة، وأضاف أنه يتفهم موقفنا بالكامل، ويقدره ويعطف عليه من جميع نواحيه، إلا أنه يريد أن يحصل منا على شيء إيجابي يجعل تقريره إلى مجلس الأمن ذا فاعلية، واستفسر عما إذا كنا نوافق على أن يوجه نداء إلى كل من الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل يطلب فيه من الطرفين أن يمتنعا لفترة محددة (أسبوعين أو ثلاثة) عن أي نشاط في خليج العقبة ويكون ذلك بمثابة moratorium أي تجميد للموقف على أن يقوم في خلال هذه الفترة بإجراء مباحثات مع إسرائيل، وكرر أن هذا هو نفس ما اتبعه أثناء أزمة الصواريخ الكوبية، وقد أدى اقتراحه آنذاك إلى أن يوقف الأمريكان مد الحصار البحري إلى شواطئ كوبا بينما أوقف كاسترو أعمال البناء في قواعد الصواريخ. . . وكان لقبول الأطراف لهذا الاقتراح أثر طيب في تهدئة الأمور وتهيئة الوقت الكافي لإيجاد مخرج من الأزمة.

أجاب الوزير أنه لا يريد أن يجيب عن هذا الاقتراح في هذه اللحظة موحيًا بأن هذا الموضوع يمكن بحثه عند لقاء يوثانت مع الرئيس عبد الناصر، فلقد كانت مقابلة الوزير مع يوثانت بمثابة مقابلة تمهيدية للمقابلة التي سيعقدها في المساء مع الرئيس عبد الناصر.

توجهت بعد مقابلة الوزير مع يوثانت إلى نادي التحرير لحضور مأدبة الغداء التي أقامها الوزير على شرف يوثانت... وكانت هناك مظاهرات أمام النادي تندد بإسرائيل وهناك التقيت الصديق القديم رمسيس نصيف وهو الصحفي المصري الذي أصبح سكرتيرًا صحفيًا ليوثانت، فانتحى بي رمسيس جانبًا ليقول لي إن الموقف جد خطير... وأن زيارة يوثانت تمثل الأمل الوحيد لإمكان تفادي الحرب...

في المساء التقى يوثانت الرئيس عبد الناصر وقد حضر هذه المقابلة كل من الدكتور محمود فوزي والوزير محمود رياض. وفي هذه المقابلة تبلور اقتراح يوثانت الذي كان يقضي بأن تكون هناك فترة زمنية من أسبوعين أو أكثر تراعي فيها الأطراف ما يلي:

أولًا: تمتنع إسرائيل عن إرسال أية سفينة عبر خليج العقبة.

ثانيًا: ألا تحمل سفن الدول الأخرى المتجهة إلى إيلات أية مواد استراتيجية لإسرائيل.

ثالثًا: ألا تقوم مصر بممارسة حق التفتيش على السفن التي تمر عبر مضيق تيران.

وانتهت المناقشات التي دارت في هذا المساء إلى قبول الرئيس عبد الناصر بمقترحات يوثانت وكان المفروض أنه في هذه الفترة التي يتم فيها تجميد الموقف (moratorium) سيتمكن مجلس الأمن من التوصل إلى حل.

عندما غادر يوثانت مصر كان هناك شعور بأن الأزمة في طريقها إلى الانفراج مع تحقق مكسب سياسي كبير لمصر، فهي قد نجحت في إخراج قوات الطوارئ الدولية وإغلاق خليج العقبة دون أن تدفع ثمنًا سياسيًا أو تخوض حربًا مع إسرائيل!!

إلا أنه سرعان ما تبين أن ذلك كله لم يكن سوى وهم... فبينما كان يوثانت – ومعه مصر – يعمل على كسب الوقت فإن إسرائيل ومعها الولايات المتحدة كانت تسابق الزمن من أجل الحرب... وحتى يتحقق لإسرائيل الميزة الكبرى في هذه الحرب أي ميزة المبادأة وتوجيه الضربة الأولى، كان يتعين تحييد مصر، أو بالأحرى تخديرها، وهنا جاءت عملية الخداع الكبرى التي تم تنسيقها بإحكام بين إسرائيل والرئيس الأمريكي جونسون.

بالرغم من أن زيارة يوثانت ولّدت شعورًا بالارتياح وشعورًا بأن الأزمة في طريقها إلى الانفراج فإن أجواء الحرب ظلت سائدة في الإعلام العربي والمصري،

وكانت الوفود العربية تأتي للقاهرة لإعلان تأييدها للرئيس عبدالناصر... وفي الخارجية تم إنشاء غرفة عمليات برئاسة إسماعيل فهمي مدير إدارة الهيئات الدولية.

وفي هذه الفترة جاءني خطاب بالحقيبة الدبلوماسية من المرحوم «وزير مفوض» محمد رياض الذي كان يحضر اجتماعات اللجنة الاستشارية للشئون المالية والإدارية في الأمم المتحدة ويتابع بطبيعة الحال ما يجري هناك بالنسبة لتطورات الأزمة وقد تحدث محمد رياض في هذا الخطاب عما يدبر لمصر من مكائد رغم أنها كسبت معركة سحب قوات الطوارئ الدولية، كتب في خطابه:

«نحن قد كسبنا الجولة الأولى بإخراج قوة الطوارئ الدولية وكما تعلم لم يقم الغرب صعابًا أمامنا خلال يوم الجمعة الماضي في الجمعية العامة لكنهم قد يدبرون شيئًا اليوم لأن موقف السكرتير العام كان حاسمًا وقويًا ولا رجعة فيه... وإنما الذي يقلقني هو موقفنا من موضوع شرم الشيخ وإلى أي مدى سنسير فيه... وتقديري أننا لن نتراجع لأن العرب أمامنا بالمرصاد»...

ويستطرد محمد رياض في خطابه قائلًا:

«ولذا وفي ضوء ما يدبر لنا من مناورات ومكائد لا ندري عنها إلا القليل سيكون ملاذنا الوحيد أولًا اعتمادنا على قوتنا وثانيًا على سوريا وثالثًا على الدول العربية ورابعًا على الأمم المتحدة...

أما اعتمادنا على قوتنا فالله معنا وفيما يتعلق بسوريا والآخرين من العرب، فالذي أسمعه لا يطمئنني كثيرًا ويشترك معهم في ذلك السوفيت هم الآخرون... يبقى بعد ذلك اعتمادنا عند الضرورة على الأمم المتحدة في صورة أو أخرى... وأعتقد أن أهم هذه الصور هو السكرتير العام الذي يزوركم الآن».

والواقع أن ما كتبه محمد رياض في رسالته من حيث الاعتماد على الأمم المتحدة وسكرتيرها العام كان يعبر تمامًا عن المشاعر في مصر... فقد كان تفكير القاهرة في أزمة 67 متأثرًا للغاية بما حدث في أزمة 56... حيث كانت قناة الأمم المتحدة والسكرتير العام ومجلس الأمن... هي المسيطرة على تفكيرنا، وتصورنا أن اتفاقنا مع السكرتير العام سيؤدي إلى انفراج الموقف وتفادي الحرب... في حين أن إسرائيل كانت تعمل في قناة مختلفة تمامًا... وهي قناة الولايات المتحدة.. أو بعبارة أدق... قناة الرئيس الأمريكي جونسون... الذي كانت علاقتنا معه قد وصلت إلى أدنى درجاتها.

كنا نجتمع صباح كل يوم في مكتب وزير الخارجية: أحمد حسن الفقي وكيل أول الوزارة والدكتور الزيات (وكيل الوزارة) وإسماعيل فهمي مدير الهيئات ومحمد شكري مدير مكتب الوزير وبعض مديري الإدارات الأخرى... وكان وزير الخارجية يحضر هذه الاجتماعات في أغلب الأحوال وكنا نناقش فيها مسار الأزمة.. وفي أحد الاجتماعات كان الوزير يتحدث عن قوتنا العسكرية ويقول إنها مطمئنة تمامًا وقادرة على مواجهة أي اعتداء، وهنا سأله أحد الحاضرين عما إذا كان وجود قواتنا في اليمن من شأنه أن يضعف من قواتنا فأُجاب بالنفي، وأكد أننا رغم وجود قواتنا في اليمن فإننا قادرون على مواجهة إسرائيل خاصة وأن قوات مدرعة من العراق في طريقها لمساندتنا..

في نفس الوقت جاءت رحلة وزير الدفاع شمس بدران إلى موسكو والتي عاد منها وأبلغ الرئيس ومجلس الوزراء أن الاتحاد السوفيتي سيقف إلى جانبنا إذا تعرضنا لأي اعتداء، واعتمد شمس بدران أساسًا على عبارة ذكرها له وزير الدفاع السوفيتي جريتشكو في مطار موسكو قبل مغادرته من أن الاتحاد السوفيتي سيقف إلى جانب مصر إذا تعرضت لأي عدوان، وقد تبين فيما بعد أن شمس بدران أساء فهم بعض العبارات التي قيلت له على سبيل التشجيع ففسرها بأنها تعني المساندة العسكرية... وقد ذكر لي الدكتور مراد غالب سفير مصر في موسكو بعد ذلك بسنوات أنه لما لاحظ أن شمس بدران يتجه إلى إبلاغ القيادة السياسية في مصر أن الاتحاد السوفيتي سيساعدنا عسكريًّا إذا تعرضنا للعدوان، سارع بإرسال برقية عاجلة للقاهرة فور مغادرة شمس بدران لموسكو أوضح فيها أن العبارات التي قالها وزير الدفاع السوفيتي جريتشكو لا تعني التزامًا سوفيتيًّا بالوقوف عسكريًّا مع مصر ولم يقصد جريتشكو منها سوى شد الأزر والتشجيع المعنوي.

في 28 مايو تلقينا برقية عاجلة من السفير الدكتور مصطفى كامل سفير مصر في واشنطن جاء بها ما يلي:

أولًا:

1 - اتصل بي نائب وزير الخارجية يوجين روستو الساعة التاسعة والنصف مساء وذكر أن هناك مسألة عاجلة جدًّا ودقيقة للغاية ولهذا يرجو مقابلتي فورًا.

2 - اجتمعت به الساعة العاشرة مساء وطلب من مساعديه ترك مكان الاجتماع واقتصرت المقابلة علينا نحن الاثنين.

ثانيًا: ذكر روستو:

1 - حضر وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان إلى واشنطن وطلب اليوم مقابلة مع دين راسك وزير الخارجية على نحو عاجل.

2 - تحددت له ساعة للاجتماع.

3 - قبل الموعد بساعتين اتصلت السفارة الإسرائيلية بمكتب وزير الخارجية الأمريكية وطلبت أن يكون الاجتماع فوريًا حيث إن الأمر هام ولا يحتمل التأخير ساعتين.

4 - أضاف نائب وزير الخارجية في حديثه مع السفير مصطفى كامل أن أبا إيبان عرض على وزير الخارجية الأمريكية دين راسك برقية عاجلة وردت إليه من حكومته تفيد أن هجومًا مفاجئًا بواسطة القوات المصرية والسورية سيقع حالاً بين ساعة وأخرى.

5 - أخبره المستر راسك أنه يستبعد ذلك ولكن أبا إيبان ألح في تأكيد ما تقدم.

6 - ذكر نائب وزير الخارجية يوجين روستو أن أبا إيبان مجتمع الآن مع وزير الخارجية الأمريكية وهما ينتظران انتهاء مقابلة السفير المصري مع يوجين روستو.

7 - أضاف روستو أنه رغم أنهم لا يتصورون أن مصر ستبدأ بالهجوم على إسرائيل فإنهم لا يريدون المجازفة في هذا الشأن، ولذلك فإنه يرجو مني أن أبعث إلى حكومتي رسالة فورية أنقل لها مناشدة الحكومة الأمريكية القوية بالتمسك بضبط النفس وتجنب أية عمليات عسكرية هجومية، وأضاف أن هذه الأعمال التي ذكرها إيبان ولا يتصورون هم وقوعها ستؤدي - إن حدثت - إلى نتائج خطيرة جدًا...

8 - أضاف أنه يود أن يؤكد أن الحكومة الأمريكية من ناحيتها تبذل كل جهد من أجل منع إسرائيل من القيام بأعمال عسكرية تجاهنا.

9 - اختتم حديثه بأن هذا الأمر يأتي مباشرة من الرئيس جونسون شخصيًا، وأن ما سبق أن ذكره تم بناء على تعليماته شخصيًا.

لم تمر سوى ساعات على وصول برقية السفير مصطفى كامل من واشنطن حتى جاء السفير السوفيتي بالقاهرة وتوجه إلى منزل الرئيس عبد الناصر قبيل الساعة الثالثة صباحًا ليطلب إيقاظ الرئيس عبد الناصر وإبلاغه برسالة لا تحتمل التأجيل من رئيس الوزراء السوفيتي كوسجين، ويروي الأستاذ محمد حسنين هيكل عن هذا اللقاء أن السفير السوفيتي دمتري بوجدابيف أخرج صورة رسالة من الرئيس جونسون وهي من صفحتين موجهة إلى كوسجين رئيس الوزراء السوفيتي على الخط الساخن بين واشنطن وموسكو وأبلغه فيها أن القوات المصرية ترتب لهجوم على المواقع الإسرائيلية وأن موعد هذا الهجوم وشيك، وأنه إذا حدث ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تعتبر نفسها في حل من تعهداتها للاتحاد السوفيتي بممارسة ضبط النفس، وهكذا في يوم واحد جاء اتصال القوتين العظميين بمصر بطلب الامتناع عن القيام بأية عمليات عسكرية.

كان لهاتين الرسالتين من القوتين الأعظم أثرهما على مصر بعد قبولها لاقتراحات يوثانت، وتبلور الموقف المصري في أن يكون موقفًا دفاعيًا، وخرجت الصحف المصرية تؤكد أن مصر لن تبادئ بأي عمل عسكري ولكنها ستستوعب أي عمل من جانب إسرائيل ثم ترد عليه بقوة.

بينما كانت اتصالات القوتين الأعظم تجري مع مصر لتحذيرها من القيام بأي عمل عسكري، كانت هناك اتصالات أخرى تجري بين الولايات المتحدة وإسرائيل تدور من خلال قناتين بعيدتين عن عيون الخارجية الأمريكية. . . .أولاهما قناة اليهود الأمريكيين وثانيتهما قناة أجهزة المخابرات المركزية والموساد، ومن خلال هاتين القناتين تم حبك عملية الخداع الكبرى التي وضعت مصر في حالة ذهنية بحيث لا تقوم بالضربة الأولى بل تكون ميزة هذه الضربة في يد إسرائيل، وحسم الرئيس عبد الناصر الذي كان يأمل في تفادي الحرب الموقف بقراره أن تأخذ القوات المصرية الأوضاع الدفاعية وتتلقى الضربة الأولى وتستوعبها إذا قامت إسرائيل بها. . . ولقد كان ذلك تحديدًا هو ما تأمل إسرائيل في تحقيقه عن طريق الرئيس جونسون من خلال تحذيراته بالوقوف ضد من يبدأ العمليات العسكرية، ومن خلال توجيه نفس الطلب إلى الاتحاد السوفيتي بدعوى أن القوتين الكبريين ترغبان في احتواء الموقف وتفادي العمل العسكري.

ظلت رسالة الرئيس جونسون التي حملها السفير الأمريكي الجديد نولتي بلا رد حتى طلب مني الوزير أن أعد مشروع رد أرسله إلى الرئيس عبد الناصر ولم يغير الرئيس في هذا المشروع سوى تغييرات طفيفة كما أضاف في نهاية الخطاب فقرة تفيد أنه

سيرسل نائب الرئيس زكريا محيي الدين لمقابلة الرئيس جونسون، وذلك كبديل عن اقتراح جونسون إرسال نائب الرئيس هيوبرت همفري.

في الثاني من يونيو أعلن عن زيارة السيد زكريا محيي الدين لواشنطن للتباحث وتحدد له السادس من يونيو لمقابلة الرئيس جونسون... وتم تشكيل الوفد المرافق لنائب الرئيس على عجل وضم الوفد السفير أحمد حسن الفقي وكيل أول وزارة الخارجية والذي كان قد صدر قرار بنقله لواشنطن خلفًا للسفير الدكتور مصطفى كامل، والدكتور أشرف غربال.

بينما كانت واشنطن تستعد لاستقبال نائب الرئيس زكريا محيي الدين كانت القنوات الإسرائيلية في واشنطن تعمل بلا كلل، وكان اللقاء الحاسم في إعطاء الضوء الأخضر لشن العدوان هو اللقاء السري الذي لم يعلن عنه في وقتها بين مدير المخابرات الإسرائيلية آميت ومدير المخابرات الأمريكية ريتشارد هلمز وكان بين الرجلين صداقة نمت وترعرعت عبر السنوات التي كانت مصر بعيدة فيها عن واشنطن... وقد دبر هلمز لقاء لآميت مع وزير الدفاع آنذاك روبرت ماكنمارا الذي أبلغ رئيسه جونسون بتأكيدات آميت عن أن إسرائيل ستتحرك وأنها قادرة على تحقيق النصر وأن كل ما يطلبونه من الأمريكيين هو أن يعملوا على ألا يتدخل الاتحاد السوفيتي...

وفي هذا اليوم الذي كان من المفروض أن يستعد فيه زكريا محيي الدين للسفر كان جونسون قد شكل مجموعة عمل برئاسة مستشار الأمن القومي ماك جورج باندي لمتابعة ما سيحدث على جبهة سيناء.

وبعد العدوان بسنوات ذكر لي أحد الدبلوماسيين الأمريكيين أنه عندما استمع في الراديو إلى نبأ حضور نائب الرئيس زكريا محيي الدين لواشنطن ومقابلة الرئيس جونسون يوم 6 يونيو فإنه أيقن أن إسرائيل ستشن الحرب قبل هذا التاريخ حتى لا تسمح للأزمة أن تنفرج سياسيًا ويتكرر الانتصار السياسي لمصر كما حدث عام 1956.

الحرب
الخامس من يونيو 1967

كنت في مكتبي صباح الخامس من يونيو عندما جاء زميلي في القسم الصحفي عادل صبحي الذي أصبح فيما بعد سفيرًا لمصر في جيبوتي حوالي التاسعة وخمس وعشرين دقيقة... وأحضر معه خبرًا لوكالات الأنباء يفيد أن إسرائيل أذاعت أن قوات من الجمهورية العربية المتحدة اخترقت خطوط الهدنة وتقوم بالاعتداء على الأراضي الإسرائيلية وأن القوات الإسرائيلية تشتبك معها. بادرت بالاتصال بالوزير تليفونيًّا وأبلغته بما أذاعته وكالات الأنباء؛ فكان تعليقه أنها لابد أن تكون مجرد مناوشات، ثم توجهت بعد ذلك إلى الاجتماع الصباحي بغرفة الاجتماعات، وأبلغت المجتمعين بالأنباء التي وصلتنا.

وبعد قليل فوجئنا بدخول أشرف غربال علينا وهو يقول إنه توجه لمطار القاهرة ليسافر حسبما كان مقررًا مع نائب الرئيس زكريا محيي الدين فوجد المطار مغلقًا وحركته متوقفة، وما هي إلا دقائق حتى أذاع راديو القاهرة بيانًا عسكريًّا يفيد أن إسرائيل قامت بمهاجمة مطارات الجمهورية العربية المتحدة في القاهرة ومنطقة القناة وأننا أسقطنا عددًا من الطائرات الإسرائيلية. حضر الوزير بعد ذلك وانضم إلى الاجتماع وكان قد تبين أن الأمر ليس مجرد مناوشات وإنما هي الحرب... كانت روحه المعنوية مرتفعة وكان لديه شعور قوي بالثقة وأشار إلى أن الرئيس كان يتوقع فعلًا أن تقوم إسرائيل بالعدوان في هذا اليوم، وأن حاسته من حيث التوقيت أثبتت صدقها.. وأضاف أننا كنا محتاجين إلى يومين اثنين إضافيين حتى تصل المدرعات العراقية إلى موقعها في الضفة الغربية للأردن... إلا أنه بالرغم من انتفاء هذه الميزة فإننا في مركز طيب.. وبدأ يتكلم عن كمية المدرعات التي لدينا ولدى إسرائيل ذاكرًا أنها 3 إلى 2 فاستفسرت منه إذا كانت هذه النسبة لصالح إسرائيل، فأجاب بأنها على العكس لصالحنا. وأضاف أن الرئيس كان قد طلب من المشير أن يحضر مدرعاتنا التي في اليمن وعددها مائتا دبابة، ولكن المشير رفض إحضارها قائلًا إنه ليس في حاجة لها... واستطرد الوزير قائلًا: إن إسرائيل طبعًا لديها ميزة الضربة الأولى وأنها ستستفيد من هذه الميزة، ولكن مما يضعف من هذه الميزة أننا نتوقع هذه الضربة وأننا استعددنا لها.

عندما انتهى الاجتماع . . . قلت للوزير إنني أرى ضرورة أن نبلغ مجلس الأمن بما حدث، فاستمع إليّ ولم يجب وذهبت إليه بعد ذلك بوقت قصير لأبلغه ما ورد من أنباء فوجدته يتحدث على التليفون مع السيد سامي شرف، ووجدته يقول له: «إننا على كل حال كنا نتوقع أن تقوم إسرائيل بالضربة الأولى». . . وأحسست من سير المحادثة أن ردود سامي شرف لم تكن مطمئنة. وعاد الوزير ليقول له: «على كل حال كنا نتوقع ذلك».

كررت على الوزير قولي إننا وقد تعرضنا للعدوان، فإن من المفروض أن نبلغ مجلس الأمن بل وأن نطلب عقد المجلس لبحث هذا العدوان. . . وهنا حضر المرحوم إسماعيل فهمي. . فذكر له الوزير أن «الريدي» يرى أن نبلغ مجلس الأمن ولكنه (أي الوزير) يرى أنه لا داعي لذلك في الوقت الحالي إلا أن إسماعيل فهمي لم يعلق. . عدت إلى مكتبي وظل موضوع إبلاغ مجلس الأمن يلح عليَّ . . . وخطر لي أن إسرائيل، ورغم أنها هي المعتدية، قد تبادر إلى إبلاغ مجلس الأمن وكأنها هي التي وقع عليها العدوان وأن ما تقوم به ليس إلا دفاعًا عن النفس. . وبالفعل كان ذلك هو ما فعلته إسرائيل إذ أبلغت مجلس الأمن أن الجمهورية العربية المتحدة قد بدأت بالعدوان عليها، وبعد أن علم الوزير بذلك وافق على أن نقوم بإبلاغ مجلس الأمن. في نفس الوقت كان سفراء إسرائيل في الخارج يتصلون بوزارات الخارجية في العواصم التي يعملون بها لإبلاغها أن الجمهورية العربية المتحدة قد شنت عدوانًا على إسرائيل وأن إسرائيل تقوم الآن برد العدوان !!

ومع توالي ورود الأنباء بالاعتداءات الإسرائيلية بدأ الوزير محمود رياض يشعر بأن الموضوع ليس كما كان يتوقع في الصباح. . . وتبينت له الحالة أكثر عندما اتصل بالفريق محمد فوزي رئيس الأركان في وسط النهار فوجد الفريق فوزي منزعجًا مما حدث وانعكس ذلك على صوت الفريق فوزي في حديثه حسبما ذكر الوزير. .

في نفس الوقت كنت أوالي موافاة الوزير بالأنباء كما كانت ترد على وكالات الأنباء. . وكان المصدر الرئيسي للأنباء هو إسرائيل باستثناء ما كانت إذاعة القاهرة تذيعه عن إسقاط الطائرات الإسرائيلية، وكانت هذه البيانات تتناقض مع ما تذيعه إسرائيل من أنها دمرت المطارات المصرية وما عليها من طائرات، وعندما سألت

الوزير بشكل مباشر عما حدث للطيران لدينا... أجاب بأن الموقف في الطيران وفي المطارات سيئ للغاية...

وفي حوالي الخامسة بعد الظهر وبينما كنت مع مدير مكتب الوزير محمد شكري ذكر لي أن سلاح الطيران المصري قد ضرب بالكامل.

تركت محمد شكري ودخلت إلى غرفة الصالون الملحقة بمكتب سكرتيرة الوزير وأغلقتها، وأجهشت بالبكاء.. بكيت وحدي وبكيت كما لم أبك من قبل... وعندما غادرت الغرفة تجمع حولي الشباب الذين يعملون معي في المكتب الإعلامي والذين كانوا يتلقون ما تذيعه وكالات الأنباء حول انهيار الجبهة المصرية... وكانوا متلهفين على معرفة حقيقة الموقف مني إلا أنني تماسكت.. ولم أطلعهم على ما قاله لي محمد شكري.

وفي المساء كنت مع الوزير عندما جاءته مكالمتان:

أولاهما كانت بين الوزير والفريق محمد فوزي رئيس الأركان.. وقد أعطتني هذه المكالمة بعض الأمل فقد سمعت الوزير يقول للفريق فوزي إن صوته (أي صوت الفريق فوزي) الآن أفضل مما كان عليه في الصباح.. وقد ذكر الفريق فوزي للوزير أنه يوجد لنا الآن طابور في داخل إسرائيل وأن فرقتي صاعقة موجودتان بالأردن، وسيتم القيام في هذه الليلة بعمليات تعرضية، وأننا حاصرنا طابورًا إسرائيليًا ناحية العريش وقضينا على كتيبة إسرائيلية... أما المكالمة الثانية فكانت بين الوزير والسفير محمد عوض القوني مندوبنا الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وسمعت الوزير يقول للسفير القوني إنه ليس لدينا مانع من صدور قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار على شرط أن يتضمن القرار انسحاب إسرائيل إلى مواقعها الأصلية أي «خطوط الهدنة» وأجاب القوني بأن هناك مشروعًا بالفعل أمكن الاتفاق عليه بصعوبة بين جولدبرج المندوب الأمريكي وفدرنكو المندوب السوفيتي نص على وقف إطلاق النار مع الانسحاب مع النص على عدم قيام الطرفين بأي عمل حربي any warlike act وكان معنى هذه العبارة ألا يكون هناك تعرض للملاحة في العقبة... إلا أن المندوبين العرب رفضوا هذه الفقرة، وكان عدنان باجه جي (وزير خارجية العراق آنذاك) أكثر من أصر على هذا الرفض، وبعد ذلك جاءت مكالمة أخرى من السفير

القوني قال فيها إن الأمريكان قد عادوا وحذفوا الفقرة الخاصة بالانسحاب من مشروع القرار بحيث لم يعد مشروع القرار ينص إلا على وقف إطلاق النار فقط... وهو ما لم يكن مقبولًا للقاهرة التي أصرت على ضرورة ربط وقف إطلاق النار بالانسحاب.. وقد أخذ المندوب السوفيتي نفس الموقف المصري بينما تواصل ورود الأنباء عن سقوط المواقع المصرية في سيناء...

وبعد قليل اتصل سامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات بالوزير وأبلغه عن الإجراءات التي أمر الرئيس عبد الناصر باتخاذها وهي كما يلي:

1 - قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وإنجلترا ولا يبقى لرعاية المصالح الدبلوماسية سوى فرد واحد لكل بعثة.

2 - فرض الحراسة على الشركات الأمريكية العاملة في مصر باستثناء شركات البترول.

3 - فرض الحراسة على الجامعة الأمريكية (وقيل بعد ذلك إنها ستسمى جامعة فلسطين).

4 - مغادرة جميع الرعايا الأمريكيين لمصر.

وجاء الليل وأصبحت القاهرة في ظلام دامس ولا نسمع إلا أصوات المدافع المضادة للطائرات.. وبقينا في الوزارة طوال الليل وكان الوزير معنا. وفي صباح اليوم التالي أعلن راديو القاهرة البيان العسكري الذي اتهم الولايات المتحدة وبريطانيا بالاشتراك في القتال...

وأخذت الأنباء تتوالى عن سقوط المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والمصرية في سيناء ... وعند الظهر قبل الملك حسين وقف إطلاق النار بعد أن اتخذ مجلس الأمن قرارًا بوقف إطلاق النار دون ربط ذلك بالانسحاب من المواقع التي احتلتها إسرائيل نتيجة العدوان.

في المساء (يوم 6 يونيو) غادر الوزير الوزارة حوالي منتصف الليل وذهب إلى منزله... وبقيت في المكتب وفجأة دق تليفون وكان الوزير على الخط وطلب أن يتحدث إلى محمد شكري أو إسماعيل فهمي ولم يكن أي منهما في هذه اللحظة بالمكتب... وعندئذ سألني عما إذا كنا قد تلقينا من يوتانت سكرتير عام الأمم المتحدة

برقية يبلغنا فيها رسميًا بقرار مجلس الأمن. فقلت له إننا لم نتلق أية برقية من يوثانت. . . ثم أضفت أنه إذا كان اتجاهنا هو قبول وقف إطلاق النار؛ فإن الأمر لا يتطلب أن ننتظر حتى نتلقى برقية من يوثانت، بل نستطيع أن نرسل له برقية نبلغه فيها بقبولنا لقرار مجلس الأمن، وأن نبلغ السفير القوني بذلك. . . وأخذ الوزير يناقشني فيما إذا كان ذلك يعتبر إجراءً سليمًا، فأبلغته بأنني أعتقد ذلك إذا كنا نرى من المصلحة أن نقبل القرار الآن، ثم أضفت أنني على أية حال سأبحث الموضوع مع إسماعيل فهمي، الذي اتصلت به بعد انتهاء مكالمتي مع الوزير وأخبرته بالحديث الذي جرى مع الوزير والرأي الذي قلته له، إلا أن إسماعيل فهمي ذكر لي أنه يخالفني الرأي؛ وأنه يجب أن نتلقى رسالة من السكرتير العام وطلب إليّ أن أعد مشروع برقية بحيث تكون جاهزة للإرسال إلى نيويورك عندما تصل برقية السكرتير العام التي يبلغنا فيها بقرار مجلس الأمن.

وفي صباح اليوم التالي (7 يونيو) حضر عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر آنذاك[1] وتوجه مع الوزير لمقابلة الرئيس عبد الناصر وعلى باب المصعد سألت الوزير عما نفعله بالنسبة للبرقية المعدة لإرسالها لنيويورك فأجابني «لأ. . . لا ترسل أي شيء حتى أعود من مقابلة الرئيس».

ويشرح محمود رياض في مذكراته أنه عندما صحب بوتفليقة لمقابلة الرئيس عبد الناصر في منزله أبلغ بوتفليقة الرئيس أن من رأي الجزائر عدم قبول وقف إطلاق النار وأن الجزائر تضع كافة إمكانياتها لمعاونة مصر، وأن الرئيس بومدين قرر أن يرسل لمصر كل ما يمكن توفيره من طائرات وطلب بومدين من بوتفليقة أن يعود معه من القاهرة وعلى نفس طائرته عدد من الطيارين المصريين لإحضار هذه الطائرات الجزائرية إلى مصر.

ويستطرد محمود رياض في مذكراته قائلًا عن اللقاء الذي جمع بينه وبين بوتفليقة مع الرئيس عبد الناصر. . . إن الرئيس طلب خريطة لسيناء وبدأ يوضح المعالم الرئيسية الموجودة على الخريطة ثم أشار إلى خط المضايق التي تبعد عن قناة السويس بحوالي 20-40 ميلًا وذكر الرئيس عبد الناصر لبوتفليقة أن القوات المصرية سوف تنسحب إلى هذا الخط وتتمسك به حتى يمكن وقف التقدم الإسرائيلي.

(1) أصبح عبدالعزيز بوتفليقة بعد ذلك رئيسا للجزائر.

وعندما عاد محمود رياض إلى مكتبه كانت روحه المعنوية مرتفعة بسبب ما سمعه من الرئيس عبد الناصر وبسبب ما كان قد سمعه عندما رافق بوتفليقة للمطار من الطيارين المصريين.. وكانوا جميعًا في حالة غضب وسخط ولديهم إصرار على القتال (مذكرات محمود رياض ص 60-61 «البحث عن السلام.. والصراع في الشرق الأوسط»).

في المساء وصلت رسالة من اللجنة المركزية للاتحاد السوفيتي يطلبون فيها أن نوافق على وقف إطلاق النار دون أن يقترن ذلك بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل ويقول محمود رياض إن الرئيس عبد الناصر طلب منه أن يرد على هذه الرسالة على الفور وأن يتضمن الرد النقاط التالية:

- حشدنا قواتنا في سيناء بناء على المعلومات التي أرسلها إلينا الاتحاد السوفيتي عن اعتزام إسرائيل الهجوم على سوريا.
- أن السفير السوفيتي قد أيقظ الرئيس جمال عبد الناصر لكي يبلغه أن الاتحاد السوفيتي يطلب من مصر عدم القيام بأي عمل هجومي، وهو نفس ما طالبتنا به الولايات المتحدة رسميًا، وهكذا حصل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من مصر على تعهد رسمي بأنها لن تبادر بالهجوم.
- عندما بادرت إسرائيل بالهجوم ضدنا، وقفت الولايات المتحدة إلى جانبها بوضوح في مجلس الأمن، ورفضت الاعتراف بوجود عدوان إسرائيلي كما رفضت ومازالت ترفض الإشارة إلى ضرورة انسحاب إسرائيل، والآن فإن موقف الاتحاد السوفيتي لا يكاد يختلف كثيرًا عن موقف الولايات المتحدة، حيث يطلب منا قبول وقف إطلاق النار دون الإشارة إلى ضرورة انسحاب القوات المعتدية لمواقع 4 يونيو.
- ليس مفهومًا لنا كيف يمكن وقف العمليات العسكرية بينما قوات العدو تهاجمنا باستمرار برًا وجوًا.
- أن هذا الطلب الذي يبلغنا به الاتحاد السوفيتي معناه أن نعلن التسليم للعدوان الإسرائيلي.
- إزاء هذا الموقف فإننا عازمون على مواصلة القتال إلى أن ينسحب العدو من أرضنا.

- أننا نتوقع أن يقدم لنا الاتحاد السوفيتي معونة جادة وسريعة حتى نتمكن من الدفاع عن أنفسنا ضد العدوان الإسرائيلي.

وطلب الرئيس من وزير الخارجية إبلاغ كل من الرئيس السوري ورئيس الجزائر بموقفنا.

في عصر يوم 8 يونيو اتصل السفير القوني من نيويورك بمحمود رياض .. وكنت ساعتها في مكتبه .. كان الوزير حاسمًا ومتحمسًا... وذكر للسفير القوني أننا لن نقبل وقف إطلاق النار إلا إذا اقترن بالانسحاب وأننا سنحارب حتى لو كان ظهرنا للحائط.. وقد وصلت أيضًا معلومات من القيادة تفيد أن الطائرات المعادية المغيرة قد أصبح عددها أقل مما كان وأن نيران الدفاع الجوي المصري أصبحت مؤثرة، وأننا أسقطنا عددًا كبيرًا من الطائرات الإسرائيلية وأنه تمت إبادة قوة من المظليين الإسرائيليين في ممر متلا ... وأن طائراتنا قامت بضرب فوج مدرع إسرائيلي في منطقة رمانة بسيناء وحالت دون تقدمه... وفي ضوء ذلك طلب الوزير من السفير القوني أن يتكلم أمام مجلس الأمن ويقول للمجلس إننا لن نقبل وقف إطلاق النار إلا إذا كان مقترنًا بالانسحاب.

وقد فرح السفير القوني بهذه المكالمة، وارتفعت معنوياته، وطلب من المستشارين عبدالحليم بدوي ونبيل العربي إعداد بيان قوي يعلن فيه أن مصر لن تقبل وقف إطلاق النار ما لم يكن مقترنًا بنص على انسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقع الرابع من يونيو، إلا أن السفير القوني لم يُقَدَّر له أن يلقي هذا البيان؛ إذ لم يمر وقت طويل على المكالمة بين الوزير والسفير القوني حتى جاءت مكالمة أخرى من الرئيس جمال عبد الناصر للوزير محمود رياض أخبره فيها بأن ما حدث كان يفوق أي تصور وأنه لم يعد في الإمكان مواصلة القتال وأنه يجب أن نخطر السفير القوني لإبلاغ مجلس الأمن بموافقتنا على وقف إطلاق النار دون إصرار على اقتران ذلك بالانسحاب، أي دون قيد ولا شرط، وعندما علمت بهذه المكالمة غادرت مكتب الوزير ودخلت غرفتي وأغلقت الباب وأخذت أبكي وبعد قليل جاء الزميلان عمرو موسى ومحمود عثمان... وبكينا جميعًا ومازلت أذكر هذه الليلة السوداء.. أكثر الليالي حزنًا في حياتي...

أما السفير القوني فلعله عاش أصعب لحظات حياته الدبلوماسية عندما تحدث أمام مجلس الأمن معلنًا قبول مصر لقرار وقف إطلاق النار بدون شروط... وقد ذهب القوني بعدما أدلى بهذا البيان إلى قاعة صغيرة خلف قاعة المجلس وأجهش بالبكاء...

ظللت في مكتبي حتى منتصف الليل ثم وجدت أنه لا معنى لأن أبيت في الوزارة فغادرت الوزارة حوالي الثانية صباحًا إلى المنزل في الزمالك...

كان بالشقة أهل فريدة زوجتي الذين حضروا للإقامة معنا في هذه الأيام الحالكة حيث كانت شقتهم في دور علوي ووجدوا أن الأكثر أمانًا أن يكونوا معنا في شقتنا الواقعة في الدور الثاني... فتحت الباب وكان البيت في ظلام دامس وتحسست طريقي الذي قادتني إليه فريدة... وبمجرد أن قابلتني سألتني: ماذا حدث؟ هل قبلنا وقف إطلاق النار؟ أجبتها بالإيجاب، فذكرت أنها تصورت ذلك لأن الإذاعة بدأت في تغيير لهجتها ولم تعد تذيع الأغاني الحماسية بل أخذت تذيع الأغاني الوطنية الحزينة وأخذت تكرر أنه ليس هناك شيء غال بعد اليوم... وأنه بعد ما حدث لمصر لم يعد لأي شيء أية قيمة....

كيف حدث ما حدث؟

في الصفحات السابقة سردت تسلسل الأحداث كما رأيت وشاهدت أغلبها من مكتب وزير الخارجية... إلا أنه يبقى علينا أن نحاول أن نتعرف على مجمل العوامل التي أدت إلى ما حدث في حرب 67 التي كانت نقطة التحول في تاريخ هذه المنطقة، والنقطة التي انكسر عندها الأمل في بناء عالم عربي جديد، وبالرغم من أن شرح وتحليل ما حدث ما زال يحتاج إلى دراسة بل دراسات فضلًا عن لجان للتحقيق - حتى بعد مرور كل هذه الأعوام - على مستوى الدولة، فإنه من الممكن أن نشير إلى عدد من العوامل التي أدت إلى الهزيمة:

1 - **تخبط القرار في إدارة الأزمة.**

2 - **الغموض القانوني والترتيبات الهشة بعد حربي 48 و56.**

3 - **العلاقة مع الولايات المتحدة.**

4 - **الدور السوفيتي.**

5 - **الانقسام في العالم العربي.**

6 - **دور الإعلام.**

7 - **دور المنظمات الفلسطينية.**

8 - **غياب الديمقراطية.**

1 - تخبط القرار في إدارة الأزمة:

عندما قررت مصر إرسال القوات المصرية إلى سيناء... فإنها لم تكن تفعل ذلك من أجل الدخول في حرب مع إسرائيل، بل يمكن القول إنها فعلت ذلك حتى تمنع وقوع حرب بين سوريا وإسرائيل، كانت ستمتد لتشمل مصر باعتبارها حليفة لسوريا.

كان موقف الرئيس عبد الناصر الذي أعلنه في العديد من المناسبات قبل نشوء الأزمة هو أن مصر لن تسمح لنفسها بأن تُستدرج إلى حرب لا تختار توقيتها، ولم تكن مصر

لتختار توقيتًا للحرب مع إسرائيل يكون فيه جانب كبير من قواتها متورطًا في حرب اليمن... ولذلك فإن القرار المصري بإرسال قوات إلى سيناء لم يكن قرارًا بدخول الحرب مع إسرائيل ولكنه كان قرارًا يستهدف الضغط على إسرائيل وردعها عن مهاجمة سوريا... وهذا ما قاله الرئيس عبد الناصر في لقاءاته مع كبار المسئولين[1]، وما دام ذلك كان هو الهدف من حشد القوات في سيناء، فلقد كان على مصر أن تحافظ على هذا القرار كقرار ردع لا كقرار حرب، إلا أن ما حدث هو أن مصر اتخذت من الخطوات وفي مساحة زمنية لم تتجاوز أسبوعًا واحدًا (15-22 مايو) ما جعل الحرب أمرًا محتومًا.

في خلال أسبوع واحد من دخول القوات المصرية إلى سيناء، أخذت مصر، من خلال الفعل ورد الفعل، خطوات متسارعة أدت إلى تغيير جذري في قرارها، وكان ذلك عندما طلبت سحب قوات الطوارئ الدولية، ثم أتبعت ذلك بإغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، وهو ما سبق أن أعلنت إسرائيل أنه لو حدث فإنه سيكون بمثابة إعلان حرب Causus Belli. لم تكن الخطوات التي اتخذتها مصر عقب إرسال القوات إلى سيناء سوى ردود أفعال متسارعة اتُخذت وسط ضجة إعلامية حشدت مشاعر العالم العربي، الذي تُرك ليتصور أن تلك هي اللحظة الموعودة بخوض الحرب مع إسرائيل لتحرير فلسطين، وعندما طلبت مصر من قوات الطوارئ الدولية الانسحاب؛ فإن القرار الأصلي لم يكن مقصودًا به الانسحاب الكلي... بل كان طلبًا بالسحب الجزئي الذي لا يشمل الانسحاب من قطاع غزة ولا من منطقة شرم الشيخ المطلة على مضيق تيران على خليج العقبة، إلا أن مصر غيرت قرارها، بعد أن ذكر رالف بانش وكيل السكرتير العام يوتانت للسفير القوني مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة أنه لا يحق لمصر أن تطلب سحبًا جزئيًا لقوات الطوارئ وأنها إذا أرادت سحب جزء من القوة فإن الأمم المتحدة ستصر على أن يكون السحب كليًا باعتبار أن السحب الجزئي يخل بمبدأ حرية الحركة (freedom of movement) للقوات ويعوقها عن أداء مهمتها. عندئذ طلبت مصر أن تسحب قوات الطوارئ بالكامل وبذلك دخلت مصر أو استدرجت إلى اتخاذ قرار لم تكن تريده أصلًا وكان نوعًا من المغامرة في أخطر صورها حيث أصبح على

(1) سامي شرف، «سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر»، الجزء الأول ص297، دار الفرسان، القاهرة.

مصر إما أن تستمر في السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور تحت عيني جنودها بعد رحيل قوات الطوارئ من منطقة شرم الشيخ، وهو ما سيمثل صدمة للرأي العام العربي الذي تصور أن لحظة التحرير قد جاءت وليست لحظة مرور السفن الإسرائيلية؛ وإما أن تغلق الخليج بما يعنيه ذلك من إشعال الحرب مع إسرائيل، وهو ما حدث، رغم أن الرئيس عبد الناصر كان حريصًا منذ بداية الأزمة على تجنب الحرب..

عاشت مصر في تلك الفترة الفاصلة بين قرار إغلاق العقبة ووقوع العدوان؛ أي ما بين الثالث والعشرين من مايو والخامس من يونيو، حالة خداع للنفس متصورة أنها ستستطيع إيجاد حل عن طريق الأمم المتحدة فتغلق الخليج وتتفادى وقوع الحرب في نفس الوقت، وكان ذلك أمرًا مستحيلًا؛ لأن قرار إغلاق خليج العقبة بالنسبة لكل من له دراية بخلفية الصراع مع إسرائيل كان يعني بالضرورة الحرب مع إسرائيل، خاصة بعد أن أعلنت مصر تكوين القيادة المشتركة مع سوريا والتي أحكمت حلقتها بانضمام الأردن إليها عندما جاء الملك حسين للقاهرة يوم 30 مايو، والغريب أنه بعد أن وجدت مصر أنها بالفعل قد أصبحت وجهًا لوجه أمام حرب محتومة، فإنها قررت إعطاء إسرائيل ميزة القيام بالضربة الأولى، وذلك عندما قررت ألا تكون البادئة بالحرب بل أن تستوعب الضربة الأولى التي ستوجهها إسرائيل، وأعلنت ذلك للعالم وكان ذلك على وجه التحديد هو ما تأمل فيه إسرائيل لما تحققه الضربة الأولى لها من ميزة كبرى... فلم يمر سوى أيام على إغلاق خليج العقبة حتى قام الطيران الإسرائيلي بدك المطارات المصرية والأردنية والسورية وشن حرب الأيام الستة التي غيرت وجه التاريخ في المنطقة.

كان التخبط في القرار السياسي راجعًا إلى غموض الهدف من إرسال القوات إلى سيناء في منتصف مايو وما إذا كان الغرض هو ردع إسرائيل بإظهار أن مصر مستعدة لأن تقف مع سوريا إذا تعرضت للعدوان، أو هو الدخول في المعركة التي طال انتظارها لتحرير فلسطين... أو أن الهدف كان هو تهويش العدو واستخدام حالة التوتر التي تنتج عن ذلك لتحقيق نجاح سياسي معين مع تفادي الدخول في حرب. كانت كل هذه الأهداف مختلطة في أذهان الذين أداروا الأزمة، وفي ذروة الأزمة لم يكن هناك وضوح لما تريد أن تحققه مصر تحديدًا... كانت تختلط في أذهان القائمين على الأزمة مشاعر متضاربة... وكان مما له أثر كبير فيما جرى من تخبط في تحديد الهدف ما كان

من تباين وعدم وجود وحدة في الفكر بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر الذي كان مسئولًا عن القوات المسلحة. لم تكن هناك وحدة فكر ولا اتفاق مسبق قائم على التخطيط بين الرجلين لما يراد تحقيقه ولا تنسيق في الخطوات...

عندما حشدت مصر قواتها في سيناء بدأت هذه القوات تأخذ أوضاعًا هجومية ولقد كان المشير هو صاحب هذا القرار... ولم يكن هناك تنسيق بينه وبين الرئيس على اتخاذ هذه الخطوة، وعندما عرف الرئيس بقرار المشير واشتم منه أنه قد يقحم مصر في معركة كان يرى أن وقتها لم يحن بعد، فقد حاول الرئيس عبد الناصر وضع الفرامل على حركة الأحداث التي كانت تسير بسرعة كبيرة وحاول نزع فتيل الأزمة من خلال قبوله بمقترحات يوتانت... والذي كان يتصور أن مهمته ستوقف الاندفاع نحو الحرب، ولكن إسرائيل استخدمت هذه المهمة في تخدير مصر وإقناعها بالتخلي عن الضربة الأولى... وعندما رأى الرئيس يوم الجمعة الثاني من يونيو أن إسرائيل قد شكلت وزارة حرب، وأيقن أن الحرب واقعة لا محالة، فإنه وجه تحذيرًا للقوات المسلحة لتكون مستعدة، بل لقد حدد الرئيس يوم الإثنين الخامس من يونيو بأنه سيكون اليوم الذي تبدأ إسرائيل فيه الحرب على أساس أن مجلس الوزراء الإسرائيلي سيجتمع يوم الأحد ليأخذ القرار ثم تبدأ الحرب على الفور في اليوم التالي.

لم يكن غياب التنسيق بين الرئيس والمشير مقتصرًا على الفترة السابقة على الحرب بل امتد إلى فترة الحرب، وكان أخطر ما تمثل فيه ذلك هو قرار المشير يوم 6 يونيو بإصدار أمر للقوات في سيناء بالانسحاب دون أن يكون هناك اتفاق مع الرئيس بينما كان الرئيس يتصور أنه سيمكن للقوات أن تحتفظ بخط المضايق في سيناء.

يقودنا ذلك إلى تلك العلاقة الملتبسة بين الرئيس والمشير وذلك موضوع كبير كتب فيه الكثير... ولكن هناك على الأقل شيء واضح لا لبس فيه وهو أن الرئيس لم يكن راضيًا عن أداء القيادات العسكرية منذ معركة 56 وطلب إلى المشير منذ وقت طويل سابق على أزمة يونيو 67 تغيير هذه القيادات ولكن المشير أصر على بقائها ولم يفعل الرئيس شيئًا حيال ذلك، وانتهى الأمر في الواقع إلى أن المشير ورجاله أصبحوا بعيدين عن سلطة الرقابة السياسية.

لم يكن هناك في مصر من يستطيع أن يقوم بالرقابة على أداء المسئولين عن القوات المسلحة سوى الرئيس نفسه، ولكن الرئيس كان قد سلم للمشير بأن يكون هو الآمر الناهي في القوات المسلحة دون أية رقابة أو مساءلة، ولم تبدأ هذه المساءلة إلا بعد وقوع الكارثة!!

ولقد تبين سوء الأداء وغياب التخطيط واتسام إدارة الأزمة بالعشوائية والتخبط منذ البداية، وكان من أوضح ما تمثل فيه ذلك هو قرار المشير أن يذهب في يوم الإثنين الخامس من يونيو في رحلة تفقدية بالطائرة إلى قاعدة تمادا في سيناء واجتماع كل القواد لاستقباله هناك بينما كان هذا اليوم هو الذي حذر الرئيس من أنه سيكون اليوم الذي ستبدأ فيه الحرب.

لا ينفي ذلك أن المسئولية عما حدث هي مسئولية الرئيس نفسه الذي كان يعلم منذ معركة 56 أحوال القيادة العسكرية... ومع ذلك زج بالبلاد في طريق الحرب واتخذ من القرارات ما جعل هذه الحرب أمرًا محتومًا ولقد أعلن الرئيس عبد الناصر نفسه في خطابه يوم 8 يونيو أنه يتحمل المسئولية بالكامل عما حدث... لم تكن الهزيمة في النهاية مجرد هزيمة عسكرية بل كانت هزيمة سياسية كبرى للرئيس وللنظام بل لمصر كلها... وأصبح تاريخ 5 يونيو هو التاريخ الفعلي لانتهاء الحقبة الناصرية بكل ما تمثله هذه الحقبة في تاريخ مصر.

2 - الغموض القانوني والترتيبات الهشة بعد حربي 48 و 56:

انتهت حرب فلسطين الأولى بعقد اتفاقية الهدنة عام 1949 بين مصر وإسرائيل بعد مفاوضات جرت في جزيرة رودس أدارها الوسيط الأمريكي رالف بانش الذي كان يشغل منصبًا رفيعًا في سكرتارية الأمم المتحدة، وكان الوفد المصري برئاسة «القائم مقام إسماعيل شيرين» زوج الأميرة فوزية شقيقة الملك وعضوية عدد من الضباط المصريين كان من بينهم محمود رياض وزير الخارجية في عهد الثورة.

وكانت المادة الثالثة من الاتفاقية العامة للهدنة (لعام 1949) تنص على وجوب عدم استخدام القوة بين الطرفين، وقد ترجم الإسرائيليون هذه الاتفاقية على أنها اتفاقية صلح تؤدي إلى إنهاء «حالة الحرب» بين الطرفين، أما مصر فقد فسرت هذه الاتفاقية على

أنها مجرد هدنة، وهي إن كانت تحظر استخدام القوة بين الطرفين إلا أنها لا تؤدي إلى إنهاء «حالة الحرب» «القانونية»، واعتبرت مصر أن حالة الحرب لا تزول إلا بالتوصل إلى حل المشكلة الفلسطينية باعتبار أن هذه المشكلة هي التي أدت إلى وقوع الحرب بين مصر وإسرائيل... وكان حل المشكلة الفلسطينية يتطلب من وجهة نظر مصر تطبيق قرار الجمعية رقم 181 الذي نص على تقسيم فلسطين ويعطي للدولة اليهودية مساحة من الأراضي أقل بكثير من تلك التي احتلتها نتيجة حرب 1948... وكذلك تطبيق القرار رقم 194 الذي ينص في الفقرة الحادية عشرة منه على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، وهما مطلبان رفضتهما إسرائيل.

ما إن تم توقيع الهدنة حتى بدأت إسرائيل تضغط من أجل تثبيت تفسيرها القانوني لاتفاقية الهدنة... وكان أهم مجال سعت إلى تطبيق نظريتها فيه هو الملاحة في كل من قناة السويس وخليج العقبة (مضيق تيران)، وفي عام 1950 حاولت سفينة ترفع العلم الإسرائيلي المرور في مضيق تيران قبالة شرم الشيخ... فتصدت لها البحرية المصرية كما تصدت أيضًا للسفن التي كانت متجهة لميناء إيلات على خليج العقبة، وترفع أعلام دول أخرى بقصد تفتيشها ومصادرة أية بضائع استراتيجية تكون متجهة لإسرائيل، كما كانت مصر تطبق نفس المبدأ على السفن الإسرائيلية التي تريد عبور قناة السويس، استنادًا إلى النظرية المصرية التي تقول بوجود حالة حرب بين البلدين.

لم تتقبل إسرائيل الإجراءات المصرية ضد الملاحة الإسرائيلية في كل من مضيق تيران وقناة السويس واعتبرتها مناقضة لأحكام اتفاقية الهدنة ولمبادئ القانون الدولي، وإزاء إصرار مصر على موقفها... كانت إسرائيل تلجأ إلى مجلس الأمن... حيث كانت أغلب الدول البحرية وخاصة إنجلترا والولايات المتحدة تؤيد وجهة النظر الإسرائيلية ولا تتقبل فكرة «حالة الحرب» التي تتمسك بها مصر...

لم يكن موضوع الملاحة هو الخلاف الوحيد بين مصر وإسرائيل، بل كان هناك موضوع لا يقل خطرًا وهو موضوع العمليات الفدائية التي كانت تنطلق عبر خطوط الهدنة والعمليات الانتقامية التي تقوم بها إسرائيل ضد القوات المصرية خاصة في قطاع غزة... ولم تكن إسرائيل تستهدف من هذه العمليات الانتقامية مجرد الرد على العمليات الفدائية بل كانت تستخدمها أيضًا للتأثير والضغط على نظام الحكم في مصر وإحراجه

أمام الشعب والقوات المسلحة المصرية... كما كان الحال مثلًا بالنسبة للعدوان الإسرائيلي على القوات المصرية في غزة في فبراير 1955، أي في وقت كان الحكم قد استقر فيه بالكاد للرئيس عبد الناصر.

انتهت حقبة السنوات السبع منذ عقد اتفاقية الهدنة عام 49 باندلاع حرب السويس التي تحالفت فيها الدول الثلاث «بريطانيا وفرنسا وإسرائيل» وأدت إلى وقوع شبه جزيرة سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلي، وبينما لم يطل بقاء القوات البريطانية والفرنسية في منطقة القناة أكثر من عدة أسابيع؛ فما إن انتهى عام 1956 حتى كانت قوات البلدين قد انسحبت عائدة لبلادها بينما بقيت إسرائيل في سيناء وقطاع غزة وأعلنت أنها لن تنسحب حتى يتم تأكيد حقها في المرور بمضيق تيران على مدخل خليج العقبة في منطقة شرم الشيخ جنوب سيناء، إلا أن إسرائيل كانت تتعرض لضغوط قوية من الولايات المتحدة والأمم المتحدة معًا من أجل أن تسحب قواتها، وكان الرأي العام الدولي يساند الموقف المصري بقوة...

ورغم أن الولايات المتحدة كانت تضغط على إسرائيل من أجل أن تنسحب من سيناء واتخذ الرئيس أيزنهاور في ذلك موقفًا صارمًا إزاء إسرائيل، فإن الولايات المتحدة كانت في نفس الوقت تؤيد «حق» إسرائيل في المرور في مضيق تيران وقناة السويس... وعندما أذعنت إسرائيل في النهاية للضغوط الأمريكية والدولية وقررت الانسحاب من سيناء... فإنها شفعت هذا القرار بالإعلان -كما سبق القول- عن أنها ستعتبر أي إخلال بحقها في المرور بمضيق تيران و«خليج العقبة» بمثابة مبرر للحرب Causus Belli... وحصلت إسرائيل على ضمانات سرية من الولايات المتحدة بتأييد موقفها في إبقاء مضيق تيران (خليج العقبة) مفتوحًا للملاحة الإسرائيلية... وفي نفس الوقت تم إنشاء قوات الطوارئ الدولية كقوات حفظ سلام، وتم وضع فرقة من هذه القوات في منطقة شرم الشيخ أي عند مدخل خليج العقبة... ولم تبعث مصر بقواتها إلى هذه المنطقة، وأخذت السفن الإسرائيلية تمر بمضيق تيران وخليج العقبة منذ إبريل 1957، وكانت أهم سلعة تحملها لإسرائيل هي البترول الذي كان أغلبه يأتي من إيران...

ظلت هذه الترتيبات قائمة ونشأت حالة من الاستقرار بين مصر وإسرائيل وساهمت قوات الطوارئ الدولية إلى حد كبير في خلق أجواء التهدئة على الحدود المصرية الإسرائيلية وتوقفت أعمال الفدائيين كما توقفت الغارات الإسرائيلية على الأراضي المصرية وفي قطاع غزة، كما هدأت قضية الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة لا لأن موضوع «حالة الحرب» بين مصر وإسرائيل قد تم حله، وإنما لأن القوات المصرية لم تعد موجودة على الأرض في منطقة شرم الشيخ التي تمركزت فيها قوات الطوارئ الدولية، والتي لم تكن تعترض سبيل السفن الإسرائيلية وغيرها من المرور في الخليج، ولكن ذلك كله كان يتم بعيدًا عن عيون الإعلام، بل إن الرأي العام المصري فوجئ في عام 1967 عندما قررت مصر إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية إذ لم يكن الكثيرون يعلمون بأن السفن الإسرائيلية درجت على المرور في هذا الخليج طوال عشرة أعوام دون أن يعترضها أحد...

كانت الترتيبات التي نجمت في الواقع عن حرب 56... ترتيبات هشة... ففي مواجهة إعلان إسرائيل أنها ستعتبر حرمانها من حق المرور البري في خليج العقبة سببًا للحرب Causus Belli لم يكن هناك أي تعهد من جانب مصر بأنها ستسمح لإسرائيل بالمرور في مضيق تيران كما ظلت قضية منع الملاحة الإسرائيلية في قناة السويس قائمة... أما بالنسبة لقوات الطوارئ الدولية فلم يكن هناك أي التزام على مصر بإبقاء هذه القوات في مواقعها وعدم سحبها... كانت مصر عن حق تعتبر أن وجود هذه القوات على أراضيها رهن بإرادتها المنفردة... أما التعهد باحترام حق إسرائيل في المرور في خليج العقبة فقد كان في صورة تعهدات قطعتها الولايات المتحدة على نفسها في مواجهة إسرائيل وأعلنتها في الأمم المتحدة وإن كانت لم تبلغ بها مصر بشكل مباشر.

كان داج همرشولد هو الذي حاول نزع الفتيل منذ البداية؛ لأنه كان مقتنعًا بأن ثمة فراغًا أو غموضًا قانونيًا كفيل بتفجير الموقف فيما بعد... فقام بجهود ضخمة من أجل إقناع مصر بالتخلي عن فكرة «حالة الحرب» التي اعتبرها فكرة مشحونة بالخطر وستؤدي حتمًا إلى تفجير الموقف مستقبلًا بين مصر وإسرائيل وقد سبق أن أشرنا إلى مكاتباته لمصر في هذا الشأن... وقد بذل داج همرشولد في سبيل ذلك جهودًا كبيرة مع

كل من الرئيس عبد الناصر ووزير خارجيته محمود فوزي للتخلي عن موضوع حالة الحرب... إلا أن مصر لم تستجب لهذه الجهود.. كانت مصر آنذاك تعيش أجواء القومية العربية والمواجهة مع إسرائيل...

حاول همرشولد أيضًا أثناء المباحثات الخاصة بتشكيل قوات الطوارئ أن يحصل من مصر على التزام بعدم سحب هذه القوات إلا بعد عرض الموضوع على مجلس الأمن أو الجمعية العامة حتى يكون هناك نوع من الفرامل في حالة وقوع أزمة (كما حدث بالفعل عام 1967)، إلا أن مصر لم تكن في مزاج يسمح لها بأن تفكر في اتخاذ مواقف يمكن أن تبدو وكأنها تثير الشك حول جديتها في تحرير فلسطين في يوم من الأيام، فلم تستجب لمبادرته في هذا الشأن... ولعله من المفارقات أن الدكتور فوزي وزير الخارجية آنذاك قد عاد في مذكراته التي كتبها بعد عدوان 67 وانتقد يوثانت، لأنه لم يعرض موضوع سحب قوات الطوارئ الدولية على الجمعية العامة أو مجلس الأمن عندما تلقى هذا الطلب من مصر[1].

3 - العلاقة مع الولايات المتحدة:

دخلت مصر إلى أزمة 67 وعلاقاتها مع الولايات المتحدة في أسوأ حالاتها... بل لقد كان العداء بين مصر عبد الناصر وأمريكا جونسون في أعلى مراحله متمثلًا في إيقاف توريدات القمح لمصر وعرقلة المحاولات المصرية لحل مشكلة اليمن وإبقاء مصر مستنزفة هناك فضلًا عن ارتفاع حدة الانتقادات الإعلامية والتي كانت تغذيها المؤسسات اليهودية الأمريكية واللوبي الموالي لإسرائيل.

كان ذلك بينما بلغت العلاقة بين قادة إسرائيل وأصدقائها من ناحية والرئيس جونسون من ناحية أخرى ذروتها... وكان جونسون[2] يرى في هذه العلاقة أحد أهم مصادر قوته السياسية وهو يستعد لخوض انتخابات الرئاسة عام 68، وهي الانتخابات التي لم

---

(1) «السويس 56» للدكتور محمود فوزي (النسخة الإنجليزية)، دار الشروق، ص103.

(2) قرر الرئيس جونسون بعد ذلك عدم خوض هذه الانتخابات لتصاعد الحملة ضده بسبب حرب فيتنام.

يخضها في نهاية الأمر وكانت قد أحاطت به في هذه الفترة مجموعة الأصدقاء اليهود المقربين إليه... والتي استطاعت مع أصدقاء إسرائيل في وكالة المخابرات المركزية أن تحصل على الضوء الأخضر لشن العدوان، ولا يقل عن ذلك أهمية نجاح إسرائيل وأصدقائها في استخدام جونسون في عملية الخداع بإقناع مصر بأن ثمة حلًا سياسيًا للأزمة في الطريق، بينما كان الإعداد لشن الحرب في إسرائيل هو الذي في الطريق ويجري على قدم وساق...

ومن أهم ما جرى في هذا الشأن تلك الاتصالات التي أجراها الرئيس الأمريكي مع الاتحاد السوفيتي موهمًا إياه بوجوب أن يضغط كل منهما على مصر وإسرائيل لعدم القيام بعمليات عسكرية على أساس وقوف القوتين الكبريين معًا - حفاظًا على الوفاق - ضد من يبدأ بالعدوان، وما كان ذلك إلا جزءًا من عملية الخداع الكبرى التي قام بها جونسون لتهيئة الجو لإسرائيل لتوجه الضربة الأولى لمصر. وقد تحدث الرئيس عبد الناصر نفسه في خطابه يوم 9 يونيو عن تفاصيل ما قام به السفير السوفيتي بالقاهرة من إيقاظه من النوم لتحذيره من القيام بأي عمل ضد إسرائيل... وكان يوجين روستو وكيل الخارجية الأمريكية -كما سبق القول- قد استدعى في نفس اليوم السفير المصري الدكتور مصطفى كامل ليوجه عن طريقه نفس التحذير لمصر، هذا في الوقت الذي كانت اتصالات مكثفة يجريها مبعوثو إسرائيل وأصدقاؤها وعلى رأسهم فورتاس القاضي بالمحكمة العليا الأمريكية وصديق الرئيس جونسون، وماتيلدا كريم صديقة الرئيس، وكان الرئيس جونسون هو الذي أعطى الضوء الأخضر بعيدًا عن أعين الخارجية الأمريكية التي استُخدمت كما استخدم الاتحاد السوفيتي في عملية التضليل والخداع الكبرى، وكانت زيارة رئيس الموساد الإسرائيلي لواشنطن ومقابلته لماكنمارا وزير الدفاع وريتشارد هلمز رئيس الاستخبارات المركزية مع غيرهما؛ مما أعطى إسرائيل الثقة بأنها قد تلقت الضوء الأخضر للقيام بالعدوان.

كان السفير مصطفى كامل هو سفير مصر في هذا الوقت، وهو سفير على كفاءة عالية إلا أنه بدأ يفقد فعاليته بسبب ما استقر في ذهن القاهرة عن أنه قد أصبح متأثرًا بوجهة النظر الأمريكية أكثر مما يجب... وهو اعتقاد لا أرى أنه كان صحيحًا بقدر ما كان الرجل يحرص على أن تكون القاهرة على علم تام بحقيقة الصورة في العاصمة التي

يمثل بلاده فيها، وهكذا لم يعد السفير كامل يتمتع بما كان يتمتع به من قبل من ثقة القيادة السياسية وكان ذلك مما أدى إلى صدور قرار بنقله إلى بروكسل، وعندما اندلعت الأزمة في مايو 67 كان يحزم حقائبه لمغادرة واشنطن. في الوقت الذي كانت إسرائيل تعمل وتتآمر مع البيت الأبيض وأجهزة العمل السري والمؤسسة العسكرية في واشنطن..

يقابل هذا الفراغ الدبلوماسي المصري في واشنطن فراغ دبلوماسي أمريكي في القاهرة... حيث كان قد تم نقل السفير الأمريكي المجرب لوك باتل من القاهرة في إبريل 1967... وظلت السفارة بلا سفير لعدة أسابيع... ثم جاء السفير نولتي... ولم تكن لديه أية خبرة في العمل الدبلوماسي، حيث كان قادمًا من المجتمع الأكاديمي ولقد وصل القاهرة والأزمة في عنفوانها... وكانت حداثة عمل السفير الأمريكي بالقاهرة سببًا أو لعلها ذريعة لأن ترسل الولايات المتحدة مبعوثًا خاصًا للقاهرة كان هو السفير شارل يوست الذي كانت تربطه صلة صداقة مع محمود رياض منذ عملا معًا في دمشق في الخمسينيات... ولقد التقى يوست رياض عدة مرات قبيل الحرب وكان يؤكد له أن أمريكا ستقف ضد من يبدأ بالعدوان!! مما عزز الشعور لدى القاهرة بأنها ستستطيع فعلًا تفادي وقوع الحرب وتحقيق نصر سياسي كما حدث في حرب السويس.

وهكذا كان هناك فراغ دبلوماسي على الجانبين وافتقرت العلاقة بين البلدين إلى دور الدبلوماسية المؤثرة الموجودة في العاصمتين القاهرة وواشنطن بينما هناك أزمة مشتعلة تدور عجلة الأحداث فيها بسرعة رهيبة...

4 - الدور السوفيتي:

رغم مرور كل هذه الأعوام على عدوان يونيو 67، فإن دور الاتحاد السوفيتي مازال يكتنفه الغموض... فلقد كان الاتحاد السوفيتي هو الذي أبلغ مصر بوجود حشود إسرائيلية على الحدود السورية فقررت مصر حشد قواتها في سيناء بما نجم عنه من تداعيات متلاحقة حتى إغلاق خليج العقبة ثم ما جرى بعد ذلك عندما أيقظ السفير السوفيتي بالقاهرة الرئيس عبد الناصر يوم 28 مايو وحذره من أن تتخذ مصر أية خطوة لمهاجمة إسرائيل وذلك بالتلازم مع التحذير الأمريكي لمصر؛ مما أدى في النهاية إلى إعطاء إسرائيل ميزة الضربة الأولى، وهكذا كان الاتحاد السوفيتي هو العامل الرئيسي

في تفجير الأزمة بإبلاغ القاهرة عن حشود إسرائيلية لم يثبت أنها كانت موجودة مما دفع عبد الناصر لحشد قواته في سيناء، كما كان عاملًا رئيسيًا في دفع عبد الناصر إلى اتخاذ موقف دفاعي مما مكن إسرائيل من توجيه الضربة الأولى.

هناك من يعتقد أن الاتحاد السوفيتي خطط للإيقاع بمصر حتى تقع في مصيدة 67 وتصبح معتمدة عليه بالكامل، وهناك من يرفض هذه النظرية ويعتبر أن الاتحاد السوفيتي عندما أبلغ مصر عن الحشود الإسرائيلية إنما كان يهدف إلى مجرد أن تأخذ مصر حذرها ولتقف بجانب سوريا ولكن دون أن تتخذ الخطوات التي اتخذتها بعد ذلك وخاصة إغلاق الخليج.

أيًا كان الأمر فلقد انتهت أحداث 67 وقد أصبحت مصر معتمدة بالكامل على الاتحاد السوفيتي في التسليح وفي الموافقة على إقامة قواعد عسكرية سوفيتية في مصر وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي، فهل كان ذلك كله مخططًا أم أنه كان من قبيل سوء الأداء السوفيتي ونجاح الحلف الإسرائيلي الأمريكي في خداع الاتحاد السوفيتي ذاته واستخدامه في نسج المؤامرة دون أن يدري، واعتماد مصر بعد ذلك اعتمادًا كليًا على الاتحاد السوفيتي؟! حتى الآن لا توجد إجابة قاطعة عن هذا السؤال... وربما تلقي وثائق الخارجية السوفيتية وأجهزة المخابرات والحزب الشيوعي السابق ضوءًا على ما جرى في هذه الأيام وعن حقيقة الدور السوفيتي في أحداثها، وهي دراسة يتعين علينا كمصريين أن نقوم بها ليس فقط من أجل التاريخ ولكن أيضًا للإفادة من دروسها في المستقبل.

5 - الانقسام في العالم العربي:

نشبت أزمة 67 في أجواء استقطاب حاد في العالم العربي وقسمت السياسة المصرية العالم العربي إلى دول تحررية ودول رجعية... وكان أخطر ما تمثل فيه هذا الاستقطاب حرب اليمن... وما أدت إليه من تدهور العلاقات بين مصر والسعودية التي أصبحت تنظر إلى وجود القوات المصرية في اليمن على أنه تهديد لأمنها... ولقد لعب هذا الانقسام، وما أفرزه من مخاوف نظم الحكم الملكية في العالم العربي، دورًا هامًا في تهيئة المسرح للقيام بالعدوان، وقد شهدنا مثلًا كيف دأبت بعض الإذاعات العربية على تحريض مصر على سحب قوات الطوارئ الدولية وذلك باتهامها لمصر بأنها تسمح بمرور السفن الإسرائيلية في خليج العقبة مستترة خلف هذه القوات، وما لعبته

هذه الإذاعات من دور في استفزاز مصر لاتخاذ قرار سحب قوات الطوارئ الدولية دون استعداد، والذي ترتب عليه إغلاق خليج العقبة ثم الحرب.

وليس من شك أنه بالإضافة إلى هذا الدور التحريضي من جانب بعض الدول العربية، كان هناك ما ينطبق عليه القول «وما خفي كان أعظم!!».

6 - دور الإعلام:

لعب الإعلام دورًا خطيرًا في الأزمة، كان الإعلام بصفة عامة أداة بالغة التأثير في يد الرئيس عبد الناصر للضغط على النظم العربية... التي كانت أكثر ما تخشاه هو التشهير بها في إذاعة صوت العرب وفي الصحف المصرية...

ولقد رأينا كيف استغل الذين تآمروا على عبد الناصر الإعلام في استدراجه إلى مصيدة 67... وذلك من خلال الإذاعات العربية التي كانت تشهّر بمصر لسماحها للسفن الإسرائيلية بالمرور في خليج العقبة... وأن هذه الإذاعات كانت سببًا في موقف المشير عبد الحكيم عامر الذي حث عبد الناصر على إنهاء عمل قوات الطوارئ الدولية.

وقد تحدث الدكتور محمود فوزي في كتابه «السويس» عن دور الإذاعات العربية في تحريض مصر على سحب قوات الطوارئ الدولية وذكر ما يلي:

«لقد دأبتُ على تذكير القاهرة... أن موضوع سحب قوات الطوارئ الدولية ينبغي أن يكون بعد وليس قبل أن نكون مستعدين وأننا لا ينبغي أن نسمح لبعض الدول العربية، نتيجة سوء تقدير أو سوء قصد، أن يدفعوا بنا إلى طريق التصادم المأساوي بحجة أن مصر تحتمي وراء قوة الطوارئ الدولية، ورغم ذلك فقد لعبت هذه الاتهامات الخبيثة، رغم ما انطوت عليه من ظلم، دورها في القرارات المتسرعة والتصريحات التي ساهمت في إنزال هذا القدر من الدمار والفوضى بالشرق الأوسط...».

يذكر سامي شرف أيضًا في كتابه «سنوات وأيام مع عبد الناصر» أن «المزايدات الحزبية الثورية العربية، والتي اتهمت عبد الناصر بخيانة القضية القومية والاحتماء وراء قوات الطوارئ الدولية هربًا من تحرير فلسطين وبالجبن كانت من أهم الأسباب

التي دفعته لتصعيد المواقف على النحو الذي انتهى بحرب فقد فيها العرب ما تبقى من فلسطين فضلًا عن سيناء والجولان».[1]

من ناحية أخرى... فإن الحملة الإعلامية الحماسية التي قامت بها القاهرة وحشدت بها الجماهير بالتزامن مع تحرك القوات المصرية إلى سيناء لعبت دورًا كبيرًا في اعتقاد هذه الجماهير بأن الساعة قد حانت لدخول المعركة الحاسمة مع إسرائيل... وكانت شعبية عبد الناصر في الشارع العربي مستمدة إلى حد كبير من الآمال التي عقدتها عليه الجماهير العربية في أنه سيكون «البطل» الذي سيهزم إسرائيل ويحرر فلسطين ويحقق الوحدة العربية... وشبهه الكثيرون بصلاح الدين الذي هزم الصليبيين وحرر القدس ووحَّد مصر والشام... هذا التأثير الكاسح للإعلام في هذه الفترة كان له بدوره تأثير على القرار وعلى صانع القرار وكان ارتفاع حدة الشعبية للرئيس عبد الناصر التي وصلت إلى أبعاد هستيرية يدفع في اتجاه السحب الكلي لقوات الطوارئ الدولية ثم إغلاق خليج العقبة... وبعدها أصبح عبد الناصر في الواقع أسيرًا للجماهير العربية... أكثر مما كان آسرًا لها.

ولقد لعب الإعلام أيضًا دورًا في تعميق الانقسام بين الدول العربية الثورية والدول الرجعية وكان ذلك هو الحال في السنوات السابقة على العدوان وخاصة بعد الانفصال وذهاب القوات المصرية إلى اليمن... وهو الانقسام الذي استفادت منه الأجهزة المعادية في استدراج عبد الناصر إلى المصيدة... كما رأينا في الإذاعات العربية التي كانت تشهِّر به لأنه يسمح للسفن الإسرائيلية بالمرور في خليج العقبة...

7 - دور المنظمات الفلسطينية:

شهدت المنطقة في هذه الفترة أيضًا ميلاد المنظمات الفلسطينية... في البداية كانت منظمة التحرير الفلسطينية التي نشأت بمقتضى قرار من القمة العربية عام 64... التي رأسها المرحوم أحمد الشقيري والذي كان يجوب المدن الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس قبل الغزو ويلقي الخطابات النارية داعيًا إلى تحرير فلسطين، وهو ما زاد من

(1) سامي شرف، «سنوات وأيام مع عبد الناصر»، ص 312.

إحراج النظام الأردني... وكان ميلاد المنظمة مقدمة لظهور المنظمات الفلسطينية الأخرى خاصة منظمة «فتح» التي اعتمدت أسلوب العمل الفدائي ضد إسرائيل وبدأت أولى عملياتها من سوريا في يناير 65... وكانت استراتيجيتها تهدف إلى توريط المنطقة العربية في الحرب مع إسرائيل... وتبدأ بأن تقوم بعمليات فدائية من الحدود السورية فتقوم إسرائيل بالرد على سوريا... وعندما تهاجم إسرائيل سوريا ستدخل مصر المعركة، وبعد أن تدخل مصر المعركة تصبح المنطقة العربية كلها في حرب مع إسرائيل... وقد بدأت منظمة فتح عملياتها بالفعل حسبما كان مخططًا من سوريا في يناير 65، وكان مما ساعد المنظمات الفلسطينية على تطبيق هذه الخطة وجود الجناح المتطرف من حزب البعث السوري بقيادة صلاح جديد في الحكم آنذاك ودعوته إلى الحرب الشعبية ضد إسرائيل...

8 - غياب الديمقراطية:

لا يخامرني أي شك في أن أحد أهم الأسباب التي أدت إلى هزيمة 67 كان غياب الديمقراطية في مصر. لم تكن هناك مؤسسات تناقش وتتداول الرأي بحرية فيما يتخذه الرئيس من قرارات، فلقد كان القرار هو قرار الرئيس وما كان على الحكومة واللجان العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب إلا أن تبارك وتصفق لما اتخذه الرئيس من قرارات، وكان الرئيس عبد الناصر يتمتع بشعبية كاسحة، وكان خروجه منتصرًا من حرب السويس مما ساهم في تحقيق هذه الشعبية والتي دفعت الكثيرين إلى الاعتقاد بأن الرئيس سيخرج حتمًا من هذه المعركة منتصرًا كما خرج قبل ذلك بعشرة أعوام من معركة السويس، وبأن الرئيس ملهم وأنه لابد أنه قد أجرى حسابات دقيقة لكل ما اتخذه من خطوات.

والواقع أننا لو قارنا ما حدث عام 67 بما حدث عام 48 عندما دخلت مصر حرب فلسطين؛ فسنجد أن 67 كانت انتكاسة كبيرة بالنسبة لدور المؤسسات الدستورية، فبينما لم يكن هناك دور لهذه المؤسسات عام 67 سوى المباركة والتصفيق كان هذا الدور حاضرًا - وإن كان بشكل محدود - في حرب 48 ولا ننسى أن النقراشي باشا رئيس الوزراء آنذاك جمع مجلس النواب والشيوخ وتداول الأعضاء بحرية قرار الحرب قبل

دخول الجيش، وكان هناك الخطاب الهام الذي ألقاه رئيس وزراء مصر الأسبق إسماعيل صدقي وعارض فيه بقوة دخول هذه الحرب، إلا أن الغالبية كانت تتملكها العاطفة الجامحة في تأييد دخول الجيش لمساعدة إخوتنا في فلسطين ضد «العصابات الصهيونية»، فلم تصمد أمامها الحجج التي قدمها رئيس الوزراء إسماعيل صدقي.

إن الأسلوب الديمقراطي في الحكم يؤدي بالضرورة إلى إخضاع القرارات الهامة للمناقشة والمداولة ويخلق الفرامل التي تحول دون الاندفاع في سياسات أو قرارات يحتمل معها تعرض البلاد لنتائج غير محسوبة ولا يسمح للعاطفة بأن تكون سيدة الموقف ولا للقائد بأن يصبح أسيرًا لمشاعر الجماهير.

(8)

مصر وتداعيات الحرب 1967

استقالة عبد الناصر 9 يونيو

ما إن دخلت إلى مكتبي صباح التاسع من يونيو حتى وجدت زميلي في مكتب الوزير مهاب مقبل[1] يبادرني بالقول إن وفاء حجازي[2] الذي كان يشغل منصب رئيس قسم المعلومات بإدارة الأبحاث قد أبلغه أن قوات إسرائيلية قد عبرت إلى غرب القناة وأنه سيجري تنظيم فرق للمقاومة الشعبية. . . وأن وفاء يستفسر عمن يريد أن يتطوع في هذه الفرق، وأضاف مهاب أنه ينوي أن يتطوع وكذلك سيتطوع المستشار أحمد توفيق خليل[3]. . .فقلت لمهاب إنني أيضًا أريد أن أتطوع . . . وبينما نحن نتحدث وبعدما تبين أن أنباء وجود قوات إسرائيلية غرب القناة غير صحيحة أُعلن أن الرئيس عبد الناصر سيوجه حديثًا «اليوم» للشعب عبر التلفزيون . . . وكان موعد الحديث هو الخامسة بعد الظهر. . . فذهبنا جميعًا مع وزير الخارجية محمود رياض إلى قاعة الاجتماعات التي كان بها جهاز تلفزيون. . . واستمعنا إلى خطاب الرئيس عبد الناصر الذي أعلن فيه أنه يتحمل بالكامل مسئولية ما حدث ثم إعلانه أنه يتنحى عن الحكم، ويعهد بالرئاسة إلى نائبه زكريا محيي الدين، وما إن انتهى الرئيس من خطابه حتى انصرف الوزير بصورة فجائية وعصبية وكان متأثرًا للغاية، بل كانت الدموع في عينيه، وخرج مباشرة وتوجه إلى بيت الرئيس عبد الناصر، وكانت الجماهير الحاشدة قد سبقته إليه متدفقة عليه بمجرد سماعها نبأ تنحي الرئيس. . .

---

(1) سفير مصر في ألمانيا فيما بعد.

(2) المرحوم السفير وفاء حجازي شغل بعد ذلك عدة مناصب هامة في الخارجية المصرية كان آخرها سفيرًا في تركيا. . . كما أنشأ وحرر مجلة «الدبلوماسي» وأصبح أحد أقطاب الحزب الناصري.

(3) مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة فيما بعد.

كان خروج الناس تلقائيًا وكان هناك شعور عام بأن الوطن في خطر ويتربص به الأعداء، وأن ذلك يتطلب الالتفاف حول القائد... خرجنا جميعًا إلى الشرفة المطلة على النيل، وكان مدير المكتب محمد شكري يغدو ويروح بين مكتبه والشرفة للرد على التليفون الذي لم يتوقف... وكان في الشرفة، بالإضافة إلى أعضاء المكتب، كل من وفاء حجازي وصلاح بسيوني رحمهما الله وكانت القاهرة في ظلام دامس لا يقطعه سوى أصوات المدافع المضادة للطائرات وشعلات تظهر وتضيء في الجو من حين لآخر.

ذكرتني هذه الليلة بليلة أخرى من ليالي القاهرة الحزينة - ليلة 26 يناير عندما كانت القاهرة تحترق... وأحس الناس أنه لا توجد سلطة أو حكومة... وأن أي شيء يمكن أن يحدث... والفارق بين الليلتين كان يتمثل في أنه في 9 يونيو كان هناك عنصر آخر لم يكن موجودًا يوم 26 يناير... في هذه المرة كان العدو الأجنبي قد احتل أرض سيناء بالكامل، وبينما نحن في الشرفة جاء السفير أحمد كمال عُلما مدير المراسم ليخبرنا أن الناس الآن يتجمعون حول السفارة الأمريكية ويهتفون بسقوط أمريكا وسقوط جونسون.

في هذه الليلة خرجت الجماهير الغفيرة رافضة تنحي عبد الناصر حتى أهل بلدنا عزبة البرج خرجوا في مراكب الصيد وتوجهوا إلى دمياط وهم يطالبون ببقاء الرئيس... كانت مشاعر أغلب الناس في هذا اليوم تتمثل في الإصرار على بقاء عبد الناصر ورفض الهزيمة... ولم يهدأ الناس حتى أعلن الرئيس عبد الناصر عدوله عن الاستقالة والاستمرار في موقعه.

هزيمة دبلوماسية بعد الهزيمة العسكرية

كان الاتحاد السوفيتي هو الذي بادر بطلب الدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة... ورأس الدكتور محمود فوزي مساعد رئيس الجمهورية وفد مصر إلى هذه الدورة كما ذهب وزراء الخارجية العرب.... وكان موقف الأمم المتحدة من العدوان الثلاثي عام 56 يهيمن على الفكر المصري... وفكر الوفود العربية... أي الاعتقاد أن الأمم المتحدة ستناصر المعتدى عليه كما فعلت عام 56، وستطلب من المعتدي أن ينسحب من الأراضي العربية دون قيد أو شرط، إلا أن

الحال في 56 كان غير الحال في 67؛ في عام 56 كان واضحًا أن مصر هي ضحية عدوان من ثلاث دول... وكان هناك تفهم دولي واسع أن مصر عندما أممت قناة السويس فإنها كانت تتصرف في حدود سيادتها... كما أن توازن القوى العالمي كان لصالح مصر... خاصة مع وقوف الولايات المتحدة بقيادة أيزنهاور ضد العدوان الثلاثي وإرغامها للدول الثلاث المعتدية على الانسحاب دون قيد أو شرط... أما في عام 67 فكان الوضع مختلفًا... حيث قامت مصر بشكل مفاجئ بطلب سحب قوات الأمم المتحدة التي حافظت على السلام لعشرة أعوام ثم أتبعت ذلك بإغلاق خليج العقبة بعد أن كان مفتوحًا للملاحة الإسرائيلية طوال هذه الفترة وأن مصر تصر على بقاء «حالة الحرب» مع إسرائيل، وظهرت مصر بذلك وكأنها هي المعتدية وأن إسرائيل هي المعتدى عليها!! خاصة وأن الخطوة الأولى في مسلسل الأحداث كان في تحرك القوات المصرية إلى سيناء، حيث بدأت وسائل الإعلام العربية تتحدث عن المجابهة مع إسرائيل، وأن القوات العربية ستكون في طريقها للوصول إلى تل أبيب!! وهكذا ظهر العرب في صورة المعتدي وظهرت إسرائيل في صورة الضحية؛ ولذلك فعندما قامت إسرائيل بعدوانها ونجحت في احتلال الأراضي المصرية والسورية والضفة الغربية للأردن؛ فإنها ظهرت وكأنها دافيد الصغير الذي انتصر على جولياث العملاق.

وعندما انعقدت الجمعية العامة في دورة استثنائية في يونيو لم يكن هناك التأييد العام الذي ساد مداولات الجمعية العامة عام 56، كما كانت الجمعية العامة منقسمة بين تيارين أو اتجاهين رئيسيين... اتجاه تبنته الدول العربية والاشتراكية وعدد من الدول غير المنحازة ويطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة أي إلى خطوط 4 يونيو دون قيد أو شرط، واتجاه آخر يطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة ولكنه يربط الانسحاب بإنهاء حالة الحرب وتأكيد مبدأ حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية وإجراء مفاوضات بين الأطراف لحل المشاكل المعلقة لإرساء السلام في المنطقة وتجنب حروب جديدة، وقد تبنت هذا الاتجاه الثاني دول أمريكا اللاتينية والدول الغربية وتقدم كل من الفريقين بمشروع قرار يعكس وجهة نظره... إلا أنه بسبب هذا الانقسام لم يحصل أي من المشروعين على أغلبية الثلثين اللازمة... ولعل ذلك تحديدًا هو ما كانت تأمل فيه إسرائيل التي تظاهرت بتأييد المشروع اللاتيني، ولكنها في الواقع كانت تخشاه بسبب ما نص عليه من انسحاب كامل من الأراضي المحتلة، وكان عدم

توصل الجمعية العامة إلى قرار هزيمة دبلوماسية كبيرة جاءت بعد الهزيمة العسكرية الكاسحة... والواقع أن سببًا رئيسيًا في هذا الفشل كان راجعًا إلى روح المزايدة والانفعالية التي سادت مداولات وزراء الخارجية العرب آنذاك حيث كان أصحاب الصوت العالي يفرضون آراءهم، وكان أبرز هؤلاء هو الدكتور إبراهيم ماخوس وزير خارجية سوريا الذي كان ينتمي إلى الجناح المتطرف من حزب البعث... أما مصر فكان يمثلها الدكتور محمود فوزي نجم الدبلوماسية الهادئة التي حققت نجاحًا باهرًا في عام 56، والذي قاد المفاوضات آنذاك لأن الأمر كان يتعلق بأرض مصر، أما في عام 67 فقد ظهر أن القضية لم تعد مقتصرة على مصر بل أصبحت قضية العرب واحتلال أراضي ثلاث دول عربية ولم يقبل الوزراء العرب التخلي عن «حالة الحرب» كما لم يقبلوا بمبدأ التفاوض مع إسرائيل . . . كانت القاهرة أيضًا مشغولة في هذه الأيام بالموقف الميداني وحالة الصراع أو الخلاف بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر والحاجة إلى تأمين القوات المسلحة والجبهة الداخلية... كانت هذه هي الأمور التي شغلت بال القاهرة في هذه الأيام أكثر من انشغالها بما يجري في الأمم المتحدة بنيويورك... وهكذا انفضت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة دون التوصل إلى أي قرار وهو ما كانت تأمل فيه إسرائيل.

الاستقبال التاريخي لعبد الناصر في الخرطوم.. أغسطس 1967

انعقد اجتماع قمة في القاهرة في أواخر شهر يوليو ضم كلًا من الرئيس عبد الناصر ورؤساء كل من العراق والجزائر وسوريا والسودان، واتفق على عقد اجتماع قمة عربية في الخرطوم على أن يسبقه اجتماع لوزراء الخارجية يتولى الإعداد له.

سافرت يوم أول أغسطس مع وزير الخارجية محمود رياض إلى الخرطوم لحضور اجتماع وزراء الخارجية، كما ضم الوفد أيضًا كلاً من المرحومين الدكتور حسن صبري الخولي الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية والسفير محمد شكري مدير مكتب وزير الخارجية وعمرو موسى من مكتب الوزير، وفي هذا الاجتماع اتفق الوزراء على أن نعقد القمة في الخرطوم آخر شهر أغسطس، وفيما بين اجتماع وزراء الخارجية في الخرطوم ومؤتمر القمة، نشط العمل الدبلوماسي من جانب كل من الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا ورئيسها تيتو الذي كانت تربطه بالرئيس عبد الناصر صداقة قوية، وكان

حديث كل من السوفيت واليوغوسلاف مستوحى من اتصالاتهما مع الجانب الأمريكي حول الفكرة الرئيسية وهي أن الانسحاب من الأراضي المحتلة مرتبط بقبول فكرة إنهاء حالة الحرب والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والمرور في الممرات المائية، وهو ما كان وزراء الخارجية العرب في نيويورك يرفضونه بقوة بما في ذلك الاتفاق الذي توصل إليه السفير السوفيتي في واشنطن أناتولي دوبرينين مع آرثر جولدبرج المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة ونص على الانسحاب إلى خطوط 4 يونيو مقابل الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وإنهاء حالة الحرب، ورغم أن جولدبرج هو الذي كتب هذه الصيغة بخط يده فإنه عاد وتنكر لنا عندما أبدت مصر استعدادها للقبول بها، وكانت إسرائيل قد أبدت اعتراضات قوية على اتفاق دوبرينين - جولدبرج[1].

في 19 أغسطس ذهبت مع الوزير محمود رياض إلى الإسكندرية حيث جاء الرئيس تيتو لمقابلة الرئيس عبد الناصر ليتحدث عن نفس الفكرة «الاعتراف مقابل الانسحاب». وكانت تلك هي المرة الأولى التي أرى فيها الرئيس عبد الناصر بعد حرب 1967، وكان ذلك في قصر رأس التين حيث كان يسير في ردهات القصر متجهًا للاجتماع مع الرئيس تيتو... وكان متجهمًا بادي الحزن ولا ينظر حواليه... بل ينظر إلى الأرض وبعد الاجتماع أعطاني الوزير المذكرة التي تلقاها من الوفد اليوغوسلافي وجاء بها تلخيص لخطابين تلقاهما الرئيس تيتو من الرئيس جونسون، وطلب إليّ أن أعد مذكرة بوجهة نظرنا لتسليمها إلى الرئيس تيتو وهو ما فعلته. وقد استمر النشاط الدبلوماسي في مختلف العواصم ثم جاء موعد انعقاد القمة العربية في آخر أغسطس بالخرطوم.

وصلت الطائرة التي أقلت وزير الخارجية ومساعديه قبل وصول طائرة الرئيس فبقينا في مطار الخرطوم حتى وصل الرئيس، وجاء لاستقباله كبار رجال الدولة السودانيون وعلى رأسهم رئيس الجمهورية إسماعيل الأزهري ورئيس الوزراء محمد أحمد محجوب وكانت أجواء الخلاف بين مصر والسعودية؛ بسبب حرب اليمن، حاضرة في الأذهان، فاقترح رئيس الوزراء السوداني على الرئيس عبد الناصر الانتظار قليلًا في المطار حتى وصول الملك فيصل ملك السعودية فيتصافحان ويغادران معًا إلى مقر إقامتهما... وكان محجوب يهدف من ذلك إلى أن يكون هذا اللقاء بين الرئيس والملك

(1) تراجع مذكرات وزير خارجية إسرائيل الأسبق أبا إيبان:

"An autobiography, Abba Eban, Futura Publications, 1977 ص 443-444

هو بداية المصالحة بين الرجلين والاتفاق على حل لمشكلة اليمن... إلا أن الرئيس عبد الناصر رأى أن يغادر بمجرد الوصول دون انتظار الملك فيصل، وركب الرئيس في سيارة مفتوحة في مقدمة الركب.. وكانت المفاجأة ما رأيناه من استقبال الشعب السوداني للرئيس... فقد خرجت جماهير الشعب السوداني لاستقبال الرئيس استقبالًا شعبيًا جارفًا هاتفة بحياته وزعامته... وكما علمنا فيما بعد؛ فإن هذه الجماهير قد جاءت منذ الفجر بتلقائية وافترشت طريق المطار من الجانبين مرتدية جلابيبها البيضاء الزاهية وتغطي رءوسها العمامة السودانية الشهيرة، وكانت الهتافات لعبد الناصر تشق عنان السماء - هكذا كان استقبال القائد الذي لم تكن قد مرت سوى أسابيع معدودة على ما لاقاه من هزيمة عسكرية مدوية، وإذا به يُستقبل استقبال الأبطال المنتصرين.. كان لهذا الاستقبال وقعه الكبير على عبد الناصر، ولأول مرة منذ يونيو الحزين ارتسمت الابتسامة العريضة على شفتيه.

كان محمود رياض قد أعد لمؤتمر القمة إعدادًا جيدًا، وكان أهم ما يشغله هو التوصل إلى مصالحة بين الرئيس عبد الناصر والملك فيصل حول اليمن باعتبار أن هذه المصالحة هي مفتاح بناء موقف عربي جماعي للتعامل مع الأوضاع التي نشأت عن العدوان واحتلال الأراضي العربية.

وفي الخرطوم كان رئيس الوزراء السوداني محمد أحمد محجوب هو بطل الوساطة بين عبد الناصر وفيصل.. وأذكر أنه أثناء المؤتمر كان وزير خارجية اليمن مستاءً من هذا الاتفاق الذي نص على انسحاب القوات المصرية من اليمن خلال ثلاثة أشهر... ولم يكن وحده الذي كان يعتقد أن النظام الجمهوري وعلى رأسه الرئيس عبد الله السلال لن يستطيع الصمود بعد انسحاب القوات المصرية.. وقد تبين فيما بعد عدم صدق هذه المخاوف فلقد بقي النظام الجمهوري وقاوم محاولات الإطاحة به... واستمر بل نجح فيما بعد في تحقيق الوحدة الوطنية بين الشمال والجنوب.

كان محمود رياض أيضًا قد أعد إعدادًا جيدًا لملف هام آخر... كانت هناك صيحات عديدة في العالم العربي تطالب بأن تقوم الدول العربية البترولية بقطع إمدادات البترول عن الدول الغربية حتى تقوم الأخيرة بالضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية... وقد ناقش مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في الكويت بعد العدوان هذا الموضوع. وعقد محمود رياض سلسلة من الاتصالات الجانبية مع وزير

خارجية الكويت الشيخ صباح (أمير الكويت فيما بعد) حول هذا الموضوع وقد خرج محمود رياض من هذه اللقاءات بفكرة بديلة، وهي أنه بدلًا من أن تطلب الدول العربية قطع إمدادات البترول وهو أمر ما كان ليتحقق عمليًا على أية حال، تقوم هذه الدول بتقديم معونات سنوية للدول العربية في حدود 10٪ من دخل البترول.. وقد أقرت قمة الخرطوم هذه الفكرة وتولت كل من السعودية والكويت وليبيا دفع مبلغ 135 مليون جنيه إسترليني (50 مليونًا من السعودية و55 مليونًا من الكويت و30 مليونًا من ليبيا) للدول المتضررة من العدوان وكان نصيب مصر منها هو 95 مليونًا والأردن 40 مليونًا أما سوريا فكانت قد قاطعت مؤتمر القمة ولم يحضر عنها أحد.

دارت أغلب المناقشات في الخرطوم حول العمل السياسي الذي يجري لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عدوانها، وكان عبد الناصر يعتقد أن مصر ستستطيع في النهاية أن تحرر سيناء، ولكنه كان قلقًا على الضفة الغربية والقدس وكان يرى ضرورة تحريرهما بأقصى سرعة من خلال العمل السياسي وعلاقة الملك حسين مع الولايات المتحدة... وكان يخشى من أن يؤدي استمرار الاحتلال إلى خلق واقع جديد... ودارت المناقشات أساسًا حول الجهود التي يبذلها الرئيس تيتو والتي كانت تتطلب بالضرورة مرونة في الموقف السياسي العربي، إلا أنه كانت هناك معارضة من جانب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري الذي هدد بالانسحاب من المؤتمر أثناء المناقشات، وبينما كان المرحوم الشقيري يهم بمغادرة القاعة سمعت الرئيس عبد الناصر يقول لمن حوله «اتركوه يخرج» ثم انتهى المؤتمر إلى صيغة تؤيد العمل السياسي لإزالة آثار العدوان والانسحاب من الأراضي المحتلة بشرط ألا يكون هناك اعتراف أو صلح أو مفاوضات. وقد تلقفت الدعاية الإسرائيلية هذه القرارات ووصفت قرارات الخرطوم بأنها قرارات اللاءات الثلاث.

وعندما غادرنا الخرطوم شعرت بأن محمود رياض في روح معنوية مرتفعة خاصة مع النجاح في تحقيق المصالحة بين مصر والسعودية حول اليمن وتقرير الدعم ثم العمل السياسي لإزالة آثار العدوان.

عدنا من الخرطوم لنستعد للسفر إلى نيويورك لحضور الدورة العادية «للجمعية العامة للأمم المتحدة» والتي كانت مهيأة لبحث موضوع «أزمة الشرق الأوسط» بعد فشل الدورة الاستثنائية في التوصل إلى قرار.

المعركة الدبلوماسية
وقرار 242
نوفمبر 1967

بعد وصولنا للقاهرة جلست عدة مرات مع الوزير للاتفاق حول الخطوط العريضة التي سيتضمنها البيان الذي سيلقيه في الجمعية العامة. كان هذا البيان من أصعب ما كتبت طوال فترة عملي مع محمود رياض.. كنا نريد أن نوضح للرأي العام العالمي موقف مصر من أحداث وملابسات يونيو... بعد أن كسبت إسرائيل جولة الرأي العام أثناء الحرب وبعد مؤتمر الخرطوم وقراراته التي اشتهرت بعد ذلك بـ «اللاءات الثلاث» ونوضح الأسباب التي من أجلها نرفض التفاوض المباشر أثناء احتلال أراضينا.. وكان علينا أن نشرح موقفنا في موضوع الملاحة وإغلاق خليج العقبة... ومسألة وجود حالة «حرب» قانونية وارتباط كل ذلك بقضية فلسطين، كما كان علينا أن نوضح ما تعرضت له مصر من تآمر رغم أننا آنذاك لم نكن نعرف كل أبعاد هذا التآمر بعد...

استغرق إعداد هذا البيان جهدًا كبيرًا وكان محمود رياض يراجعه كلمة كلمة، ويبدل كلمة بكلمة... ويسألني عن عبارات معينة ولماذا أوردتها.. إلخ ... وألقى الوزير بيانه في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 29 سبتمبر 1967.. وكان موضع اهتمام كبير من أجهزة الإعلام الأمريكية...

ما إن انتهى الوزير من إلقاء بيانه حتى بدأت معركة كبيرة حول القرار الذي سيصدر بشأن العدوان بعد أن فشلت الجمعية العامة الاستثنائية في إصدار قرار.. وكان محمود رياض يتشاور في هذه الفترة مع الملك حسين الذي كان يقيم في نفس الفندق «أبراج والدورف استوريا» الذي كنا نقيم فيه كما كان يتشاور مع عبد المنعم الرفاعي وزير خارجية الأردن وعدنان باجه جي وزير خارجية العراق وأحمد الطيب بن هيما سفير المغرب والذي كانت تربطه بمحمود رياض صلة صداقة منذ فترة عمله كمندوب دائم في نيويورك وكان بن هيما دائمًا ما يردد في هذه الفترة أن أهم شيء هو النص في القرار على عودة التراب الوطني «أي الأرض»... كما كان يتشاور مع مندوب الجزائر

توفيق بوعتورة[1] كما كان كثيرًا ما يتشاور مع مندوب الهند الدائم السفير بارشا ساراثا الذي كان يتمتع باحترام كبير في الأمم المتحدة وكانت الهند في هذه الفترة عضوًا بمجلس الأمن وقدمت مشروع قرار للمجلس ينص على انسحاب إسرائيل إلى خطوط 4 يونيو.

بقينا في نيويورك حوالي شهرين.. وانضم إلينا هناك في هذه الفترة كل من إسماعيل فهمي (وزير الخارجية فيما بعد) ومحمد رياض (وزير الدولة للشئون الخارجية فيما بعد) وكان المندوب الدائم هو المرحوم السفير محمد عوض القوني.. وكان معه فريق ممتاز من الدبلوماسيين من بينهم «المستشار» عبد الحليم بدوي والدكتور نبيل العربي وسيد قاسم المصري ومحمد البرادعي[2] (مدير الوكالة الدولية للطاقة النووية والحاصل على جائزة نوبل للسلام) أصغر أعضاء البعثة الدائمة آنذاك.. وقد شهدت هذه الفترة مفاوضات ومشاورات مكثفة كان محمود رياض هو محورها وكان غريمه فيها هو آرثر جولدبرج مندوب الولايات المتحدة الدائم..

انطلق محمود رياض في مفاوضاته من الورقة المشتركة التي كان جولدبرج وأناتولي دوبرينين السفير السوفيتي في واشنطن قد توصلا إليها.. والتي كان جولدبرج قد كتبها بخط يده واحتفظ دوبرينين بها والتي كانت تنص على الانسحاب لخطوط 4 يونيو مقابل إنهاء حالة الحرب.. ويروي وزير خارجية إسرائيل السابق أبا إيبان في مذكراته كيف أنه استشاط غضبًا عندما علم بموافقة جولدبرج على هذه الورقة وأنه ذهب ومعه مندوب إسرائيل الدائم جدعون رافائيل إلى البعثة الأمريكية وعقدوا اجتماعًا مع جولدبرج وكبار معاونيه وكيف أنه عبر عن غضبه وثورته على موافقة أمريكا على هذه الورقة وأنه أثناء الاجتماع جاء لجولدبرج خبر بأن وزير خارجية الاتحاد السوفيتي جروميكو فشل في إقناع وزراء الخارجية العرب بمشروع جولدبرج - دوبرينين.. وبالتالي اعتبر الأمريكان أنهم قد أصبحوا في حِلٍّ من الالتزام بهذه الورقة[3]..

---

(1) توفي بعد ذلك بقليل أثناء قضاء إجازة شهر عسل في جزيرة بربادوس بالبحر الكاريبي حيث نزل إلى البحر للاستحمام ولم يعد وراح ضحية أسماك القرش.

(2) لم يكن محمد البرادعي في هذا التاريخ قد حصل على الدكتوراه بعد.

(3) تراجع مذكرات وزير خارجية إسرائيل الأسبق أبا إيبان:

"An autobiography, Abba Eban, Futura Publications, 1977 ص 443-444

منذ البداية تملص جولدبرج من الورقة التي سبق أن توصل إليها مع دوبرينين، وبعد أن كانت إسرائيل توافق على مشروع القرار اللاتيني الذي نص على الانسحاب إلى خطوط 4 يونيو، أصبحت الآن بعد سقوط المشروع لا توافق على هذه الصيغة ولا تريد أن تلتزم بالانسحاب إلى هذه الخطوط... وكان جولدبرج يعمل على عدم انعقاد مجلس الأمن لأنه لم يكن مطمئنًا إلى أن المجلس سيوافق على القرار الذي قدمه في هذا الشأن والذي لم ينص على الانسحاب إلى خطوط 4 يونيو.

وبينما كانت مفاوضات جولدبرج ورياض تراوح مكانها ولا تحرز أي تقدم وقع حادث ضرب البحرية المصرية للمدمرة الإسرائيلية إيلات وإغراقها يوم 20 أكتوبر..

استمعت إلى هذا الخبر وهو يذاع لأول مرة في التلفزيون الأمريكي في نشرة أخبار الساعة السابعة مساء، وانتابتني فرحة غامرة بطبيعة الحال وسرعان ما امتزج الفرح بشعور القلق لتأكدي من أنه لابد أنه سيكون هناك رد قوي من جانب إسرائيل، وهو ما حدث بالفعل يوم 24 أكتوبر عندما قصفت إسرائيل منشآت تكرير البترول بالسويس ودمرت «الزيتية».

أدى إغراق المدمرة إيلات والضربة الانتقامية ضد منشآت تكرير البترول إلى خلق حالة من التوتر والخشية من توسع العمليات مما دفع مجلس الأمن إلى الانعقاد على الفور.. لبحث الموقف... وفي هذه الأجواء نشطت الاتصالات من أجل إصدار المجلس لقرار، وكان هناك المشروع الأمريكي الذي لا ينص على الانسحاب إلى مواقع 4 يونيو، كما كان هناك المشروع الهندي الذي ينص على الانسحاب إلى هذه المواقع، وكان أعضاء المجلس منقسمين حول القرارين وهنا تقدم المندوب البريطاني لورد كارادون بمشروع قرار اعتبره مشروعًا توفيقيًا بين المشروعين..

كان مشروع القرار البريطاني كعادة قرارات مجلس الأمن يتكون من جزأين، الأول هو الخاص بالحيثيات أو ما يسمى بالجزء التمهيدي والجزء الثاني هو الجزء التنفيذي... وفي الجزء التمهيدي نص المشروع على مبدأين متوازيين؛ الأول هو مبدأ عدم جواز الحصول على الأراضي عن طريق الحرب، والثاني هو التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالعمل من أجل السلام العادل والدائم لتعيش كل الدول في ظله في أمن، أما الجزء الثاني من القرار فقد نص على مبدأ انسحاب إسرائيل من «أراض» تم احتلالها في «النزاع الأخير» وعلى مبدأ إنهاء كل دعاوي «الحرب» أي

إنهاء حالة الحرب القانونية كما نص على ضرورة ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية، والعمل على إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين. وهكذا فإن مشروع القرار البريطاني ربط بين الانسحاب وإنهاء حالة الحرب وحرية الملاحة في قناة السويس وخليج العقبة... ولكنه نص في جزئه التمهيدي على مبدأ عدم جواز الحصول على أراض عن طريق الحرب.

اجتمع اللورد كارادون بوزراء الخارجية العرب وعرض عليهم مشروعه وعندما كرر محمود رياض اعتراضه أن القرار نص على الانسحاب من «أراض» محتلة دون أن ينص صراحة على الانسحاب إلى خطوط 4 يونيو، أشار كارادون إلى المادة الأولى في الجزء التمهيدي التي تنص على مبدأ «عدم جواز الاستيلاء على أراض عن طريق الحرب» وعندما اعترض محمود رياض على أن الفقرة الخاصة بالانسحاب لا تستخدم أداة التعريف.. أشار كارادون إلى أن إسقاط أداة التعريف لا يقصد به السماح لإسرائيل بضم أراض، ولكن المقصود هو إعطاء شيء من المرونة لإدخال تعديلات طفيفة على خطوط 4 يونيو خاصة في الضفة الغربية، مثل حالة قرية قلقيلية التي تمر خطوط الهدنة بمنتصفها، وكان اللورد كارادون حاسمًا في أنه لن يغير حرفًا واحدًا من المشروع... وأنه سيتقدم به كما هو وأن هناك موافقة عليه من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ثم وجه كلامه إلى وزراء الخارجية العرب قائلًا: «إنه سيكون من الإجرام عليكم في حق بلادكم ألا تقبلوا هذا القرار»!، وكان معروفًا عن اللورد كارادون تعاطفه مع العرب ومع أهل فلسطين التي هزم فيها أثناء فترة الانتداب البريطاني.

استشار محمود رياض وزراء الخارجية العرب فكان اتجاههم هو قبول القرار وأنه كلما فات الوقت فإن المعروض سيكون أسوأ.

خرج محمود رياض من هذا الاجتماع وهو مقتنع بأنه لا بديل عن الموافقة على هذا القرار... وكتب رسالة سرية لم يطلع عليها أحدًا من معاونيه بل إننا لم نعرف بأمرها إلا فيما بعد... وأرسلها إلى الرئيس عبد الناصر ناصحًا بقبول القرار، وهو ما وافقه عليه الرئيس... كما طلب إليّ أن أعد بيانًا قويًا لإلقائه في المجلس عندما يجتمع لمناقشة القرار... وقد ألقى هذا البيان في اجتماع المجلس يوم 17 نوفمبر... ثم جاءت جلسة يوم 22 نوفمبر التي كان محددًا للقرار أن يصدر فيها... وأثناء الجلسة طلب مني أن أعد بيانًا قصيرًا يُلقيه بعد صدور القرار، وقد أعددت هذا البيان الذي كان بالضرورة

بيانًا قصيرًا ولكنه أكد على مسئولية الأمم المتحدة سياسيًا وأخلاقيًا وقانونيًا إزاء شعب فلسطين... حيث كان من الواضح أن قرار 242 يتعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين وليس كقضية تحرير وطني...

أكتب هذه المذكرات بعد سبعة وثلاثين عامًا من صدور قرار 242... ومازالت هذه الجلسة حاضرة في ذهني... وهناك على وجه الخصوص لقطة لا أنساها أبدًا... كان المندوب الفرنسي قد ألقى بيانه وتحدث في البيان عن رؤية فرنسا للقرار... وكان من بين ما قاله أن النص الفرنسي للقرار ينص على الانسحاب من «الأراضي» التي احتلتها إسرائيل بما يعني الانسحاب من كل الأراضي التي احتلت في الحرب إلى خطوط 4 يونيو... وأن ذلك ما يفيده نص القرار باللغة الفرنسية[1] «retraite des territorres» وما إن انتهى المندوب الفرنسي من الإدلاء ببيانه حتى رأيت أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل يكتب ورقة ويرسلها مع أحد أعضاء وفده إلى المندوب الأمريكي آرثر جولدبرج وما إن تلقاها جولدبرج حتى أومأ للوزير الإسرائيلي بما يعني الموافقة على ما طلبه منه... وما هي إلا دقائق حتى طلب جولدبرج الكلمة... وتحدث قائلًا «إن اللغة الرسمية للقرار رقم 242 هي الإنجليزية وليست أية لغة أخرى»... وهكذا أراد الإصرار على الإبقاء على حالة الغموض في صيغة القرار وهي الحالة التي ظلت تشكل نقطة خلاف وجدل حول قرار 242 حتى الآن وقد ظل جولدبرج وفيًا لإسرائيل حتى نهاية عمله كمندوب دائم عندما عينه الرئيس جونسون بعد ذلك قاضيًا بالمحكمة العليا الأمريكية...

عاد محمود رياض إلى مصر بعد صدور القرار وكانت مهمته الرئيسية هي إقناع المؤسسات السياسية في مصر بهذا القرار... ولم تكن تلك بالمهمة السهلة، فلقد عاشت تلك المؤسسات طوال الوقت تسمع لغة أخرى غير لغة قرار 242... وعندما تحدث محمود رياض في مجلس الوزراء عن القرار كان حديثه كما وصفه الرئيس عبد الناصر بعد ذلك بمثابة «دش بارد» على رءوس أعضاء المجلس... وعندما اجتمع بعد ذلك بلجنة الشئون الخارجية بمجلس الأمة برئاسة رئيس المجلس آنذاك أنور السادات وسأله أحد الأعضاء من الإعلاميين: هل كان كل ما نردده كإعلاميين خلال السنوات الماضية خطأً؟ كانت إجابة محمود رياض بكلمة واحدة هي «نعم»!!

---

(1) لا يمكن تفادي أداة التعريف في سياق النص باللغة الفرنسية.

أصبح قرار 242 بعد ذلك حجر الزاوية وأساس كل محاولات تحقيق السلام... وقد قبلته الأردن مثلما قبلته مصر.. إلا أن سوريا لم تقبله إلا بعد ستة أعوام أثناء حرب 1973، كما قبلته منظمة التحرير في نوفمبر عام 1988 بالجزائر.

عدنا إلى القاهرة لتبدأ مرحلة أخرى في العمل السياسي وكان محور هذا العمل في هذه الحقبة هو السفير جونار يارنج الدبلوماسي السويدي والذي كان سفيرًا لبلاده في موسكو واختاره السكرتير العام مبعوثًا خاصًا له لتنفيذ القرار 242.

كان هناك خلاف جذري بين مصر وإسرائيل حول تفسير قرار 242 فبينما كانت إسرائيل ترى أن بنود القرار تشكل جدول أعمال يتم التفاوض حولها بين الجانبين وأن مهمة يارنج ليست أكثر من مساعدة الطرفين على إجراء هذا التفاوض، كانت مصر ترى أن القرار يمثل صفقة متكاملة package deal يتعين تنفيذها وأن ما على يارنج إلا أن يضع جدولًا زمنيًا بتوقيتات تنفيذ كل بند وكانت هاتان الرؤيتان تنبعان من الموقف السياسي لكلا الطرفين، ولم يكن من السهل التلاقي بينهما، فالواقع أن إسرائيل كانت ترى أن العرب وقد هزموا فمن المفروض أن يجلسوا معها للتفاوض بحيث يكون هناك ثمن سياسي لإعادة الأرض خاصة أن القرار لم ينص على العودة إلى خطوط 4 يونيو 1967، كما كانت ترى أنه يتعين على العرب أن يعترفوا بها.

وفي ضوء هاتين الرؤيتين المتناقضتين لم تحقق مهمة يارنج أي نجاح... وظلت هذه المهمة تراوح مكانها ولم تنبض بالحياة إلا عندما تقدم وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز بمبادرته الشهيرة في يونيو 1970 والتي كانت تجعل من يارنج القناة الأساسية في اتصالات الأطراف ثم ما لبثت مهمة «يارنج» أن خرجت من دائرة الضوء وأصبحت على الهامش في تلك الفترة التي سبقت حرب أكتوبر.

(9)

ثلاثية المقاومة وحرب الاستنزاف والعمل الدبلوماسي

1968-1970

كانت قد صدرت حركة التنقلات من الديوان العام إلى البعثات المصرية في الخارج في إبريل 67 متضمنة نقلي إلى بعثة مصر لدى الأمم المتحدة بجنيف، وكنت قد رجوت المرحوم محمود رياض في أن أنقل إلى جنيف وذلك لأواصل تخصصي في عمل المنظمات الدولية حيث يوجد مقر الأمم المتحدة الأوروبي ومؤتمر نزع السلاح والوكالات الدولية المتخصصة، وكان من المفترض أنني سأنفذ النقل في يونيو أو يوليو إلا أنه بسبب العدوان في 5 يونيو؛ فإنني لم أنفذ النقل وبقيت أعمل إلى جانب الوزير... وعندما عدنا للقاهرة بعد صدور القرار 242 في نوفمبر 1967... كان محمود رياض نفسه هو الذي ذكر لي أنه قد مر الآن وقت طويل على صدور قرار نقلي لجنيف، وأنه ينبغي أن أنفذ الآن قرار النقل... إلا أنه أضاف أنني سأظل أذهب معه إلى نيويورك لحضور دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة مندوبًا من البعثة في جنيف.

وصلت إلى جنيف وكان ترتيبي في البعثة الثالث وكان رئيس البعثة هو المرحوم الدكتور حسين خلاف، ولم يكن الدكتور خلاف من الذين تدرجوا في السلك الدبلوماسي فقد كان من قبل وزير العلاقات الثقافية في وزارة علي صبري في الستينيات وعندما ألغيت هذه الوزارة نقل إلى الخارجية وعين مباشرة مندوبًا لمصر لدى الأمم المتحدة في جنيف، وكان خلاف يجمع بين المصرية الصعيدية التي يتكلمها دائمًا ولم يحاول أبدًا أن يغيرها وميوله الفكرية للانفتاح على الغرب، كما أنه كان متزوجًا من سيدة فرنسية، وهو واحد من الكثيرين من المثقفين المصريين الذين كانوا يتشككون في البداية من حكم عبد الناصر، ولكن عندما قام عبد الناصر في عامي 55 و 56 بمعاركه ضد الاستعمار

وأمم قناة السويس استقطب هؤلاء المثقفين إلى صفه... كان الدكتور خلاف أيضًا أستاذًا في الاقتصاد السياسي الذي درسه في فرنسا وكان هو أستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق وكانت أول محاضرة حضرتها في مدرجات كلية الحقوق جامعة القاهرة عام 1951 هي محاضرة الدكتور خلاف في الاقتصاد السياسي.

عاشت مصر بعد عدوان 67 حالة صدمة رهيبة أفاق منها الشعب ليجد سيناء والقدس والضفة الغربية والجولان قد وقعت كلها تحت الاحتلال، فكان هناك غضب عارم إزاء ما حدث ، وبدأ هذا الغضب يتركز على القيادات العسكرية التي حملها النظام مسئولية ما حدث فجرت محاكمات بعضهم وصدرت بحقهم أحكام اعتبرها الشعب غير كافية إزاء حجم الكارثة التي وقعت، فخرجت المظاهرات واعتصم الطلبة في الجامعة وقد حاول عبد الناصر احتواء هذا الموقف، وامتصاص حالة الغضب فكان بيانه الشهير يوم 30 مارس 1968 الذي ساهم في تهدئة المشاعر لدى الكثيرين وأعطاهم الأمل في أن النظام سيحاول أن يصلح نفسه من الداخل.

في هذه الأجواء سافرت إلى جنيف يوم 8 إبريل ومعي زوجتي فريدة وكانت في بداية حملها بابنتنا الكبرى ندى، واستقبلنا في المطار الأصدقاء في البعثة آنذاك وبسبب الأحوال الاقتصادية كانت المرتبات ضئيلة، وأذكر أن مرتبي كان لا يتعدى 2300 فرنك سويسري أي ما يعادل 650 دولارًا وما إن توجهت للبعثة التي كانت كائنة آنذاك في شارع لوزان حتى ذهبت للقاء السفير الدكتور حسين خلاف ولمست من حديثه أنه يشك كثيرًا في قدرة النظام السياسي في مصر على أن يصحح نفسه، وعندما أشرت إلى بيان 30 مارس وقلت له إنني أعتقد أن هذا البيان سيكون نقطة تحول في تطوير العمل السياسي الداخلي وجدته غير مقتنع بما أقول وكان أمينًا في إظهار مشاعره في حديثه معي، وقد ظل الدكتور خلاف على موقفه هذا حتى آخر مرة رأيته فيها عام 1976 وهو الذي كان من قبل يعتقد أن نظام عبد الناصر سيكون هو المنطلق الذي تنطلق منه مصر لتحقيق أمانيها وآمالها.

شاركت في وفد مصر لدى مؤتمر نزع السلاح الذي كان قد انتهى لتوه من إقرار معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، كما أحيلت إليّ الموضوعات القانونية وموضوعات حقوق الإنسان في البعثة بما فيها العلاقة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكنا قد بدأنا

تنشغل بموضوع مخالفات إسرائيل لاتفاقيات جنيف وخاصة الاتفاقية الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في الأراضي المحتلة...

جاء وصولي لجنيف أيضًا بعد أيام من معركة كبرى خاضتها المقاومة الفلسطينية هي معركة الكرامة من خلال حركة فتح والتي قامت فيها بمساعدة القوات الأردنية بالتصدي للهجوم الإسرائيلي على معسكرات «فتح» في الأردن وكان لنجاح المقاومة الفلسطينية في تكبيد القوات الإسرائيلية خسائر كبيرة، صدى إعلامي ضخم في أوروبا، وبدأت حركة فتح في إيفاد مندوبين لها للعواصم الأوروبية لمخاطبة الرأي العام الأوروبي وكان مندوبها في جنيف المرحوم فؤاد الشمالي الذي كان يتمتع بثقافة عالية، وربطتني به صداقة وثيقة.

كان الجو في هذه الفترة جو مقاومة الاحتلال، وقد ظهر دور الشعب الفلسطيني الذي أخذ ينظم المقاومة ضد الاحتلال، كما كانت مصر قد بدأت تقود معركة دبلوماسية وإعلامية كبيرة تستهدف طرح قضايا عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وتسليط الأضواء على ممارسات إسرائيل غير الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان، ونجحت مصر من خلال مندوبيها في الأمم المتحدة في كل من نيويورك وجنيف في تشكيل اللجان التي تحقق في هذه الممارسات.

بعد وصولي بحوالي شهر انعقدت الجمعية العمومية لمنظمة الصحة العالمية وجاء وفد من وزارة الصحة وصدر قرار بأن أنضم إلى هذا الوفد... وأثناء اجتماعات جمعية الصحة العالمية تقدمت باقتراح لتشكيل لجنة للتحقيق في الأحوال الصحية لسكان الأراضي المحتلة، وكانت هذه المبادرة من جانبي تعتبر سابقة لم تتعود عليها وفود الدول العربية في اجتماعات منظمة الصحة العالمية، وكانت الأولى من نوعها في منظمة الصحة العالمية التي كانت تعتبر نفسها مجرد منظمة فنية لا علاقة لها بالسياسة، لذلك كان طبيعيًا أن عارضتني وفود الدول الغربية إلا أنه من خلال دراسة لوائح إجراءات المنظمة تبين لي أن هناك إمكانية للحصول على الأغلبية وهو ما حدث وسط استغراب الوفود من نجاحنا في إدراج هذا البند والذي أصبح بندًا دائمًا على جدول أعمال المنظمة في جمعية الصحة العالمية التي يحضرها وزراء الصحة في العالم والتي تنعقد في نهاية شهر مايو من كل عام.

في هذه الفترة أيضًا التحقت بمعهد الدراسات العليا التابع لجامعة جنيف، وقد سبقني في ذلك زميلي محمد إبراهيم شاكر وكان صديقنا المشترك الدكتور جورج أبي صعب أستاذًا للقانون الدولي في هذا المعهد... وهكذا سارت حياتي على نفس الخطين المتوازيين اللذين سبق أن اتبعتهما أثناء فترة عملي بنيويورك وهما خط الدراسة وخط العمل وإن كانت مسئولياتي في العمل بجنيف أكبر من مسئولياتي في العمل بـ(نيويورك)، ومع الاختلاف الكبير بين مدينة نيويورك الصاخبة ومدينة جنيف الهادئة.

كنت في خريف كل عام أذهب إلى نيويورك مع الوزير محمود رياض لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وكان الوزير يستدعيني قبل بدء دورة الجمعية العامة بعدة أسابيع للحضور إلى القاهرة وكان ذلك يتم في الغالب في أواخر شهر أغسطس أو أوائل شهر سبتمبر لإعداد الخطاب الذي سيلقيه في الجمعية العامة ولأشارك في التحضير للدورة ثم أذهب معه إلى نيويورك ومن نيويورك أعود إلى جنيف.

كنت أكتب خطاب الوزير ابتداءً باللغة العربية ثم أقوم بترجمته بعد ذلك إلى اللغة الإنجليزية، وعندما كنت أقوم بهذه الترجمة كنت أجد من اللازم حذف بعض الفقرات من النسخة العربية فهي لغة أدبية يجد الإنسان نفسه عندما يكتب بها أنه يكرر التعبير عن نفس المعنى بجمل مترادفة... تأتي الجملة إثر الجملة... بينما الإنجليزية لغة محددة أقرب ما تكون إلى اللغة العلمية التي يصبح التكرار فيها لغوًا.

كنت عندما أذهب إلى نيويورك أشارك أيضًا في اجتماع اللجان بالجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة في اللجنة السادسة المعنية بالشئون القانونية واللجنة الأولى التي كانت تبحث قضايا نزع السلاح، وذلك متابعة لما كنت أقوم به في هذين المجالين في جنيف. وقد استمرت في هذه الفترة مشاركتي في أعمال صياغة مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية بين الدول وهي لجنة قانونية خاصة أخذت تعد لإصدار إعلان يفسر مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الرئيسية، وكنت قد شاركت فيها منذ بدايتها عام 64 حتى صدور الإعلان بمناسبة مرور خمسة وعشرين عامًا على إنشاء الأمم المتحدة أي عام 1970 وقد عملت على أن يتضمن الإعلان نصوصًا تؤكد عدم جواز ضم الأراضي بالقوة كما تضمن الإعلان – بناء على ضغط مصر وتأييد الدول غير المنحازة – لأول مرة صياغة قانونية لمبدأ حق تقرير المصير، أما الإعلان الثاني الذي شاركت في

صياغته في هذه الفترة فكان خاصًا بتعريف العدوان وجاء إعلان تعريف العدوان عام 71 على نسق إعلان العلاقات الودية فيما تضمنه من دعم لمواقفنا القانونية مثل عدم جواز ضم الأراضي.

بين حرب الاستنزاف ومبادرات السلام

طوال الأعوام الثلاثة التي فصلت ما بين قبول مصر وقف إطلاق النار الأول يوم 8 يونيو 1967 و8 أغسطس 1970 يوم وقف إطلاق النار الثاني تنفيذًا لمبادرة روجرز أدارت مصر معركة سياسية عسكرية على أعلى مستوى من الأداء السياسي العسكري... كانت نقطة البدء هي رفض التسليم بالهزيمة العسكرية والتصميم على تحرير الأرض في نفس الوقت الذي بدأت تبني موقفًا سياسيًا متوافقًا مع رؤية الرأي العام الدولي لتحقيق التسوية السلمية...

كان قرار مصر بإغراق المدمرة إيلات في أكتوبر 67 هو البداية الفعلية لحرب الاستنزاف بينما كان قبول قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في نوفمبر 67 هو البداية الفعلية للمعركة الدبلوماسية...، وكان الرجلان اللذان اعتمد عليهما الرئيس عبد الناصر في هذه المعركة هما محمود رياض في العمل الدبلوماسي والفريق محمد فوزي في العمل العسكري واللذان تصادف أنهما صديقان.. والواقع أن رياض بدأ بناء الموقف الدبلوماسي من نقطة الصفر، كذلك بدأ الفريق فوزي بمساعدة الفريق عبد المنعم رياض رئيس الأركان الذي استشهد في إحدى معارك حرب الاستنزاف عام 1969 في إعادة بناء القوات المسلحة المصرية من نقطة الصفر...

شهدت هذه الأعوام الثلاثة أيضًا كما سبق أن ذكرت ميلاد حركة المقاومة الفلسطينية كحركة فاعلة استطاعت أن تطرح قضية الشعب الفلسطيني كقضية تحرر وطني لا كقضية لاجئين... وكانت النقطة التي لفتت انتباه العالم وحشدت الجماهير العربية وراء المقاومة هي معركة الكرامة في مارس 68 عندما قامت إسرائيل بأول هجوم كبير ضد المقاومة الفلسطينية؛ المتمثلة أساسًا في حركة «فتح» بقيادة ياسر عرفات، والتي تلقت مساعدة كبيرة من جانب القوات الأردنية في معركة عرفت باسم البلدة التي دارت فيها وهي بلدة الكرامة شرق نهر الأردن واستطاعت المقاومة المدعومة من الجيش الأردني أن تكبد القوات الإسرائيلية خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات، ولم ينجح الهجوم

الإسرائيلي إلا في لفت أنظار العالم إلى ميلاد جديد للقضية الفلسطينية، وهكذا ما إن انتهى عدوان 67 إلى ما انتهى إليه من احتلال أراضي الدول العربية الثلاث، وتصورت إسرائيل أن تلك الحرب ستكون هي الحرب التي تُنهي كلّ الحروب؛ إذا بها تجد نفسها تحارب في جبهتين، كما وجدت نفسها تواجه القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني أخذت تحقق تعاطفًا عربيًا ودوليًا متصاعدًا بعد أن كانت مجرد قضية لاجئين...

طوال هذه الفترة أيضًا كان موقف مصر هو ضرورة أن يكون الحل الدبلوماسي حلًا شاملًا وأن الانسحاب ينبغي أن يتم من الأراضي العربية كافة وليس من الأراضي المصرية فقط، وقد وقع عبء تنسيق العمل الدبلوماسي العربي على عاتق كل من مصر والأردن، وهنا أيضًا كان لعلاقة الصداقة بين وزير خارجية مصر محمود رياض ووزير خارجية الأردن عبد المنعم الرفاعي أثر كبير في سير هذا التنسيق على أفضل نحو بينما كانت سوريا في هذه الفترة ترفض الاعتراف بقرار 242، وفي أواخر عام 68 بينما كانت إدارة جونسون تلملم أوراقها وتستعد للرحيل، طلب دين راسك وزير خارجية جونسون أن يلتقي محمود رياض على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، وعقد هذا اللقاء في نيويورك يوم 2 نوفمبر 68، وبدأ راسك الحديث قائلًا إنه يريد أن يفعل شيئًا من أجل السلام قبل أن يترك منصبه وقدم خطة للحل من سبع نقاط كان النص الخاص بالانسحاب فيها مقتصرًا على الانسحاب من الأراضي المصرية، ولا يشير إلى الانسحاب من الأراضي الأخرى... وكان ذلك وحده كفيلًا بألا يقبل محمود رياض خطة راسك أثناء لقائهما... وعندما أبلغ الرئيس عبد الناصر بالموقف الذي اتخذه أيده الرئيس، وتم إرسال رد كتابي من محمود رياض بعد عودته للقاهرة إلى راسك يؤكد نفس الموقف الذي اتخذه أثناء اللقاء(1).

في نفس الوقت تصاعدت حرب الاستنزاف في عام 69 الذي شهد عمليات عبور من قوات الصاعقة المصرية لقناة السويس ورفع العلم المصري على مواقع في الضفة الشرقية ثم العودة وأصبحت المعارك التي تدور بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية في سيناء أمرًا متكررًا كما بدأت عمليات يقوم بها الطيران ضد مواقع العدو، ففي سبتمبر 69 قامت حوالي ستين طائرة مصرية بالهجوم على القوات الإسرائيلية في سيناء... وشهدت الشهور الأخيرة من عام 69 تصعيدًا مقابلًا من الجانب الإسرائيلي

---

(1) مذكرات محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص 180.

استهدف مواقع الصواريخ وشبكات الرادار المصرية في منطقة قناة السويس، ثم جاءت الغارات الإسرائيلية على المواقع المدنية في العمق المصري بهدف إضعاف الروح المعنوية بل أصبح الإسرائيليون يتحدثون عن أن هدفهم هو إسقاط الرئيس عبد الناصر، وقد صرحت رئيسة الوزراء الإسرائيلية في 13 يناير 1970 قائلة: «لا أرى فرصة للسلام ما دام عبد الناصر في الحكم».

في ضوء هذا التصعيد الإسرائيلي بالهجوم على المواقع المدنية في العمق جاء قرار الرئيس عبد الناصر بالقيام بزيارة سرية إلى الاتحاد السوفيتي في 22 يناير 1970، وفي هذه الزيارة طلب عبد الناصر أن يقوم الاتحاد السوفيتي بإمداد مصر بصواريخ سام 3 أرض جو وعدد من الطيارين السوفيت، تكون مهمتهم هي حماية العمق المصري، أما الاشتباك مع الطيارين الإسرائيليين في الجبهة فهو مهمة الطيارين المصريين. أدت هذه التطورات إلى تحسن كبير في الموقف العسكري المصري، وعلى وجه الخصوص في بناء شبكة الدفاع الجوي على الجبهة في قناة السويس... كما أدى وجود الطيارين السوفيت ومشاركتهم في الدفاع عن العمق المصري إلى توقف الغارات الإسرائيلية على العمق، وتركزت المعركة على شبكة الصواريخ التي كانت مصر تسابق الزمن لاستكمالها في منطقة قناة السويس استعدادًا لخوض معركة تحرير سيناء التي كان مقدّرًا لها أن تبدأ في ربيع عام 71، بعد أن أخذ سلاح الطيران يشترك اشتراكًا مؤثرًا في معارك حرب الاستنزاف، ويقوم بعمليات هجومية على المواقع الإسرائيلية في سيناء، بينما أخذت شبكة الدفاع الجوي تسقط طائرات الفانتوم وسكاي هوك الإسرائيلية وأصبح قادة إسرائيل يتحدثون عن أن سلاح الطيران الإسرائيلي آخذ في التآكل.

أما على الصعيد السياسي فقد وقعت ثورتان أولاهما في ليبيا على حدود مصر الغربية في أول سبتمبر 69 وجاء نظام ثوري قومي بقيادة العقيد معمر القذافي فقام بتصفية القواعد الأمريكية والبريطانية في ليبيا وأخذ يشارك في المعركة بشراء طائرات الميراج لصالح القوات المصرية وثانيتهما في السودان على حدود مصر الجنوبية في مايو 70 بقيادة جعفر نميري وأعلنت الثورة السودانية منذ البداية عن علاقاتها القوية بمصر وأصبحت السودان وليبيا عمقًا هامًا لمصر جنوبًا وغربًا، فأرسلت مصر الكلية الحربية للسودان كما أرسلت الكلية البحرية إلى ليبيا... كما استطاعت مصر تفعيل الجبهة الشرقية وتحديد أدوار لكل من العراق والسعودية لدعم مصر كما عقد اتفاق عسكري لم

يعلن عنه في أغسطس 69 بين مصر وسوريا انبثقت عنه قيادة سياسية موحدة للمعركة من كل من رئيسي الدولتين وعضوية وزراء الدفاع والخارجية في البلدين... وبصفة عامة أصبح واضحًا أن مصر قد أخذت تستعيد توازنها وأصبحت تستعد لمعركة تحرير الأرض، هذا بينما تصاعدت عمليات المقاومة الفلسطينية، كما أصبحت القضية الفلسطينية مطروحة على العالم كقضية تحرر وطني، وأصبح الموقف المصري المبني على قرار 242 متمشيًا مع موقف المجتمع الدولي كما بدأت محادثات بين الدول الأربع الكبرى في الأمم المتحدة وكانت المواقف فيها أكثر ملاءمة للموقف المصري، في تأييد مبدأ الانسحاب إلى مواقع 4 يونيو مع إمكان إدخال تعديلات طفيفة على خطوط الهدنة الأردنية الإسرائيلية، أما في مصر فقد كانت الجبهة الداخلية متماسكة، ولم تنجح غارات العمق الإسرائيلية إلا في تحقيق المزيد من هذا التماسك وازدياد الغضب على الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل.

رئيس جديد في البيت الأبيض

كان المتوقع أن يرشح الرئيس جونسون نفسه رئيسًا لفترة ثانية، إلا أنه في ضوء ما آلت إليه حرب فيتنام وتحولها إلى مستنقع للقوات الأمريكية قرر جونسون ألا يرشح نفسه ونجح الرئيس نيكسون المرشح عن الحزب الجمهوري في الانتخابات وتم تنصيبه رئيسًا في 20 يناير 1969.

وقد سبق لنيكسون أن عمل كنائب للرئيس أيزنهاور، كما سبق له أن زار مصر بعد عدوان 56، وأعلن وهو يشاهد بناء السد العالي عندما زار أسوان أن الولايات المتحدة أخطأت بسحبها عرض تمويل السد العالي، ولم يكن نيكسون في جيب اللوبي اليهودي مثلما كان سلفه جونسون... ولم يكن مدينًا للجالية اليهودية الأمريكية بنجاحه في الانتخابات... إذ لم يصوت له أغلب اليهود... ولقد بقي نيكسون رئيسًا للولايات المتحدة خمسة أعوام ونصف العام؛ أي أنه لم يكمل فترة إدارته الثانية... فلقد تفجرت أثناء رئاسته الثانية فضيحة ووترجيت التي أرغمته على الاستقالة قبل انتهاء فترة إدارته بعامين ونصف العام... وطوال الفترة التي قضاها رئيسًا للجمهورية كانت قضية الشرق الأوسط من بين أهم القضايا التي شغلت إدارته، وكان الرجلان اللذان تعاملا

مع هذه القضية في إدارته هما وليم روجرز وزير الخارجية وهنري كيسنجر مستشار الأمن القومي.

كان روجرز هو ابن المؤسسة الأمريكية التقليدية ومنتميًا إلى مهنة المحاماة التي طالما جاء منها الذين شغلوا منصب وزير الخارجية في الولايات المتحدة فهو محام ناجح ومن البيض البروتستانت الذين يسكنون الشمال الشرقي للولايات المتحدة... وكثيرًا ما كان أهل الحكم في أمريكا من بينهم، كما تم اختيار جورج بوش «الأب» ليكون المندوب الأمريكي الدائم لدى الأمم المتحدة.

وقد وصف محمود رياض روجرز في مذكراته بأنه كان «شخصية محترمة» وكان روجرز محاطًا بمجموعة خبراء وزارة الخارجية في شئون الشرق الأوسط الذين عملوا لسنين طويلة في تمثيل بلادهم في الدول العربية... وهؤلاء كانوا يتفهمون وجهة النظر العربية ويميلون إلى أن يكون الدور الأمريكي دورًا متوازنًا وغير منحاز بالكامل لإسرائيل...

والواقع أنه عندما بدأت إدارة نيكسون عملها أعلن الرئيس الجديد عن أنه سيوفد وليم سكرانتون الذي سبق له أن كان حاكمًا لولاية بنسلفانيا الكبيرة كمبعوث شخصي له إلى الشرق الأوسط وجاء سكرانتون فعلًا والتقى بالرئيس عبدالناصر وأعلن أن الولايات المتحدة ستتعامل مع إسرائيل والدول العربية على قدم المساواة (even handed)، وما إن نطق سكرانتون بهذا التصريح الذي استعدى اللوبي اليهودي، حتى اختفى عن الأنظار، كما اختفى قرار تعيينه وسيطًا أمريكيًا بين العرب وإسرائيل...

تلك كانت خلفية الانتماء الفكري لكل من روجرز وسكرانتون وجورج بوش (الأب) وهي خلفية بعيدة تمامًا عن خلفية هنري كيسنجر الذي عينه نيكسون مستشارًا للأمن القومي... كان كيسنجر مولودًا في ألمانيا من عائلة يهودية وهاجر وهو شاب للولايات المتحدة هربًا من الحكم النازي... وبدأ في الولايات المتحدة دراسته في العلوم السياسية التي لمع فيها وانخرط في سلك التدريس بجامعة هارفارد، وكان أول كتاب ألفه ولفت الانتباه إليه هو كتاب «الأسلحة النووية والسياسة الخارجية الأمريكية» الذي نشره المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية، وقد رشح نكسون روكفلر، أحد رعاة المجلس، كيسنجر ليعمل مستشارًا للأمن القومي للرئيس الجديد نيكسون. وعندما عينه نيكسون في هذا المنصب فإنه استثنى قضية الشرق الأوسط من القضايا التي تدخل في اختصاصه..

حيث كان نيكسون – حسبما ذكر كيسنجر نفسه – يخشى من تأثير الانتماء اليهودي عليه، فقصر التعامل في هذه القضية على وزارة الخارجية بقيادة روجرز... إلا أن كيسنجر لم يستسلم ولم يكف عن البحث عن مداخل ينفذ منها ليكون لاعبًا في قضية الشرق الأوسط، وليهدم كل ما يحققه روجرز أو يعمل على تحقيقه وما يقدمه من مبادرات لحل الأزمة... حتى نجح في النهاية في إقصاء روجرز ليس فقط عن قضايا الشرق الأوسط بل عن وزارة الخارجية ذاتها وعندما جاءت إدارة نيكسون الثانية أصبح كيسنجر وزيرًا للخارجية ومستشارًا للأمن القومي في نفس الوقت، وهو ما لم يحدث في تاريخ الولايات المتحدة لا من قبل ولا من بعد...

عندما بدأت إدارة نيكسون عملها كانت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة مقطوعة. كان الدكتور محمد حسن الزيات قد عُين مندوبًا دائمًا لمصر في الأمم المتحدة ونشأت بينه وبين المندوب الدائم الأمريكي الجديد جورج بوش (الأب) صلة قوية رغم أن العلاقات الدبلوماسية بين مصر وأمريكا كانت مقطوعة كما ذكرنا... وأخذ الزيات يشرح لجورج بوش تاريخ القضية الفلسطينية ويبدو أن أحاديث الزيات مع بوش تركت أثرها عليه، فجاء بوش يومًا باقتراح للزيات في أن يرتب مقابلة على العشاء تجمع بين وزير الخارجية الأمريكية الجديد وليم روجرز والزيات ليشرح لروجرز أبعاد هذه القضية، وقد رحب الزيات بالفكرة وتم ترتيب هذا العشاء في مطعم «نادي النهر» المطل على النهر الشرقي في الشارع الثاني والخمسين بجزيرة مانهاتن في نيويورك ويبدو أن أحاديث الزيات مع كل من روجرز وبوش الأب كان لها تأثيرها على كليهما... وهو ما سنلاحظه في مواقف روجرز فيما بعد وفي المواقف التي اتخذها جورج بوش الأب عندما أصبح رئيسًا للولايات المتحدة... كان ذلك في نفس الوقت الذي دارت فيه مباحثات الدول الأربع الكبرى والتي بدأت مع إدارة نيكسون عندما اقترحت فرنسا برئاسة الرئيس بومبيدو في 4 يناير 69 عقد مباحثات بين المندوبين الدائمين للدول الأربع الكبرى[1] في الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى أسس متفق عليها في عملية السلام تكون بمثابة الإطار الذي يتحرك من خلاله ممثل السكرتير العام

(1) الدول الأربع الكبرى ذات المقاعد الدائمة في مجلس الأمن كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا وإنجلترا، واستبعدت الصين حيث كانت الصين الشعبية ما زالت خارج الأمم المتحدة وكانت الصين الوطنية (فورموزا) هي التي تحتل مقعد الصين.

السفير جونار يارنج في مهمته، وفي مرحلة لاحقة من هذه المباحثات عقدت أيضًا مباحثات ثنائية اقتصرت على الدولتين الكبريين؛ الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.

ومع رحيل إدارة جونسون ومجيء الرئيس نيكسون في يناير 1969 أراد الرئيس عبد الناصر فتح صفحة جديدة مع الرئيس الأمريكي الجديد؛ فأرسل إليه رسالة تهنئة بتولي منصبه الجديد، وعندما توفي الرئيس السابق أيزنهاور أرسل وفدًا برئاسة الدكتور محمود فوزي لحضور الجنازة، وأثناء وجود الدكتور فوزي في واشنطن استقبله الرئيس نيكسون كما استقبله وزير الخارجية الجديد روجرز وطلبا إليه في هذه اللقاءات عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة، ورغم أن مصر رأت أن هذا مطلب سابق لأوانه فإنه كان واضحًا أن ثمة شيئًا جديدًا في أجواء العلاقات بين البلدين... ثمة رغبة من الجانبين في استطلاع إمكانات التوصل إلى أساس جديد للعلاقات...

جاء اللقاء الأول بين وزير الخارجية الأمريكية الجديد وليم روجرز ووزير خارجية مصر محمود رياض في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 69، ويذكر محمود رياض عن هذا اللقاء في مذكراته أنه خرج منه بانطباع أن روجرز مخلص في محاولته لفهم حقيقة الصراع في الشرق الأوسط، وأنه يرغب في التعامل مع هذه القضية بذهن متفتح «مما جعلني أشعر بصدقه في محاولة تنمية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة» وقد أكد رياض لروجرز في هذا اللقاء أن مصر لن توافق إلا على حل شامل يحقق الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة... وفي 9 نوفمبر تلقت مصر أول رسالة من وزير خارجية الولايات المتحدة الجديد وكانت تتحدث عن الحل الشامل وعن أن الولايات المتحدة ليست لديها أية نية لمحاولة فصل الجانب الخاص بمصر عن الأجزاء الأخرى وكما قال روجرز «فنحن مثلكم نرى التسوية باعتبارها تسوية كلية لا تتجزأ»[1] .

وقد بلور روجرز مقترحاته بعد ذلك في صورة مشروع متكامل قدمه لمصر وإسرائيل في 9 ديسمبر 1969 إلا أن إسرائيل لم تضع وقتًا في رفضه في اليوم التالي على لسان رئيسة وزرائها جولدا مائير، كما لم يضع كيسنجر وقتًا في الاعتراض على

(1) مذكرات محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، ص 206.

مشروع روجرز، وكانت وجهة نظره أن مثل هذا المشروع يقدم خدمة مجانية للاتحاد السوفيتي وأن الولايات المتحدة عليها أن توضح للعرب أنهم إذا أرادوا استعادة أرضهم، فعليهم أن يأتوا إلى الولايات المتحدة ويتخلوا عن الاتحاد السوفيتي. وكان هذا التفكير مضادًا لما تؤمن به الخارجية الأمريكية بقيادة روجرز التي كانت ترى أن استمرار الاحتلال وعدم التوصل إلى حل يجعل مركز الاتحاد السوفيتي يزداد قوة في المنطقة حيث يتزايد اعتماد العرب عليه للحصول على الدعم العسكري لمواجهة الاحتلال... وبالتالي فإن تحقيق السلام من خلال مبادرات أمريكية سيؤدي في النهاية إلى حرمان الاتحاد السوفيتي من ميزة اضطرار العرب للاعتماد عليه وتقبل المزيد من نفوذه في المنطقة..

برحيل عام 69 ومجيء عام 70 الذي شهد في بدايته الزيارة السرية الهامة التي قام بها الرئيس عبد الناصر إلى موسكو للحصول على دعم عسكري يردع إسرائيل، أخذت حرب الاستنزاف تزداد كثافة وخاصة مع دخول الطيران المصري في المعركة ونجاح الدفاع الجوي المصري في إسقاط الطائرات الإسرائيلية وقد انتهز الرئيس عبد الناصر فرصة إلقاء بيانه السنوي في عيد العمال أول مايو 1970 ووجه رسالة إلى الرئيس الأمريكي نيكسون جاء فيها أنه إذا كانت الولايات المتحدة تريد السلام حقًا فعليها أن تأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية؛ أما إذا لم تستطع الولايات المتحدة أن تفعل ذلك -رغم أنه في طاقتها- فلا أقل من أن تمتنع عن تقديم أي دعم لإسرائيل ما دامت تحتل الأرض العربية... وإذا لم تفعل الولايات المتحدة ذلك فلن يكون أمام الشعوب العربية إلا أن تصل إلى استنتاج واحد وهو أن الولايات المتحدة تؤيد احتلال إسرائيل للأراضي العربية وهو ما سيعني أن تكون هناك قطيعة أبدية بين الشعوب العربية وأمريكا..

كان توقيت هذه الرسالة في لحظة ارتفعت فيها حدة المعارك في حرب الاستنزاف التي أخذت مصر فيها الآن زمام المبادرة وأصبح سلاح الطيران والدفاع الجوي يشاركان بصورة فعالة فيها، وأصبحت القوات الخاصة تعبر إلى الضفة الشرقية للقناة وتأسر الجنود الإسرائيليين وتعود بهم عبر القناة، وأصبح عبد الناصر يكتسب مزيدًا من الأصدقاء في العالم العربي كما حدث في ليبيا وفي السودان، كما أصبحت كفة مصر في الرأي العام العالمي هي الراجحة، حيث أصبح واضحًا لدول أوروبية مثل إسبانيا

وفرنسا أن عدم التوصل إلى السلام يرجع إلى سياسة إسرائيل التي أخذ طابعها التوسعي يتضح للعيان أكثر من ذي قبل من خلال ما تقوم به من بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة... على هذه الخلفية جاءت مبادرة عبد الناصر في رسالته إلى الرئيس الأمريكي في خطابه... وقد تلقف روجرز وفريق الخارجية هذه الرسالة وأخذوا يعدون مبادرة متكاملة تتقدم بها الولايات المتحدة ، وتلك هي المبادرة الثانية التي حملت اسم روجرز.

سلم دونالد برجس رئيس قسم رعاية المصالح الأمريكية في مصر يوم 19 يونيو 1970 إلى السفير صلاح جوهر وكيل وزارة الخارجية الرسالة الموجهة من روجرز إلى محمود رياض والتي تضمنت اقتراحه بأن يبدأ الأطراف العمل تحت إشراف السفير يارنج ومناقشة الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242. ونصت المبادرة على ما يلي:

(أ) أن تتعهد كل من مصر وإسرائيل بوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة شهور.

(ب) أن تتعهد كل من مصر وإسرائيل بإخطار السفير يارنج بما يلي:

- الموافقة على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 بكل أجزائه وتعيين ممثلين عنها في المناقشات التي ستدور تحت إشرافه.
- الموافقة على أن الهدف من المناقشات هو التوصل إلى اتفاق سلام عادل دائم يقوم على:

1 - الاعتراف المتبادل بحق كل من الأطراف في السيادة والاستقلال السياسي.

2 - الانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ احتلت في نزاع 1967 طبقًا لقرار مجلس الأمن رقم 242.

وفي مذكرة لاحقة أوضحت الولايات المتحدة أن وقف إطلاق النار سيكون في الأرض والجو وسيشمل عدم تغيير الأوضاع العسكرية القائمة في منطقة يتفق عليها غرب قناة السويس ومنطقة مماثلة شرق القناة حددتها الولايات المتحدة بمسافة خمسين كيلومترًا في كل من شرق وغرب القناة.

ومن بين ما تضمنته التعهدات الأمريكية المصاحبة للمبادرة التي قدمت لمصر تعهد الولايات المتحدة بعدم تقديم طائرات عسكرية لإسرائيل تزيد عما سبق الارتباط به، وذلك خلال الفترة التي تجري فيها مباحثات التسوية السلمية[1].

كما أبلغ روجرز مصر عن طريق برجس أن «الولايات المتحدة» تعترف بأن «الفلسطينيين يمثلون طرفًا مهمًا يجب أن تؤخذ مصالحه في الحسبان عند أية تسوية»... وأنها ستكون مستعدة لتقديم اقتراح مماثل لسوريا بمجرد أن تقبل سوريا قرار مجلس الأمن 242، وهكذا بدا أن الولايات المتحدة ستعمل على تحقيق تسوية شاملة.

والواقع أن هذ التطور في الموقف الأمريكي إنما جاء نتيجة اشتداد وتيرة حرب الاستنزاف وما رأته واشنطن من تزايد النفوذ السوفيتي في مصر من خلال وجود مستشارين عسكريين بل وطيارين سوفيت في المعارك وما يعنيه ذلك من تزايد تغلغل السوفيت في مصر، وبالتالي في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الكبرى للولايات المتحدة.

ويتحدث محمود رياض عن هذه المبادرة فيقول إنها كانت «أكثر جدية في السعي نحو السلام القائم على التسوية الشاملة» وذلك للأسباب التالية:

- أن الولايات المتحدة أقلعت أخيرًا عن محاولاتها الاكتفاء بحل إسرائيلي منفرد بعد أن جربت كل وسائل الضغط في هذا الاتجاه دون جدوى وبعد أن تأكد لها تصميم مصر على تحرير أرضها.
- أن الولايات المتحدة أصبحت توقن أنها هي الخاسرة بتصميمها على مساندة إسرائيل وأن الاتحاد السوفيتي هو الذي يستفيد من ذلك، مثلما أصبح واضحًا في وجود الطيارين والخبراء السوفيت في مصر ثم في قيام ثورتي ليبيا والسودان، وبالتالي لم تعد الولايات المتحدة تساير إسرائيل في مطالبتها بإجراء مفاوضات مباشرة بل تجري المفاوضات من خلال السفير يارنج.
- كما تضمنت المبادرة لأول مرة الإشارة إلى أن الفلسطينيين يشكلون طرفًا ينبغي أخذ مصالحه في الاعتبار في أية تسوية، وفي تصريحاته الصحفية عقب تقديم

---

(1) مذكرات محمود رياض، ص 238.

المبادرة تحدث روجرز عن أن هدفهم هو «التحرك» نحو سلام عادل ودائم يأخذ في الحسبان الأماني المشروعة لكل حكومات وشعوب المنطقة.

تلقى محمود رياض خطاب روجرز بينما كان يستعد للسفر مع الرئيس عبد الناصر في زيارة رسمية إلى ليبيا يوم 19 يونيو للاحتفال بالجلاء عن القاعدة الأمريكية «هويلس» وكان السيد سامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات قد أرسل رسالة روجرز مع حامل حقيبة إلى الرئيس عبد الناصر يوم 2 يونيو، وجرت دراسة مستفيضة لهذه المبادرة على كافة المستويات في مصر وبعد هذه الدراسة كان الموقف كما قدره الرئيس عبد الناصر حسبما جاء في مذكرات سامي شرف[1]:

- مبادرة أمريكية تبدو متوازنة وإن كانت تحتاج لدراسة متعمقة للوصول إلى قرار حول مدى جديتها ومدى قدرة واشنطن على تنفيذها إزاء إسرائيل.
- تأثير قبول هذه المبادرة على أوضاعنا العسكرية في جبهة القتال النشيطة إذا طلب من القوات المسلحة إيقاف إطلاق النار، وأثر ذلك على المعنويات المرتفعة ثم العودة إلى القتال من جديد في حالة فشل المبادرة.
- ماذا عن حائط الصواريخ لتقوية وتدعيم الدفاع الجوي في منطقة قناة السويس وبالتالي على العمق المصري حيث إن إيقاف إطلاق النار سيترتب عليه استكمال المواقع التبادلية والاحتياطية المطلوب إنشاؤها في منطقة القناة وغيرها مما يتيح لهذه الصواريخ تغطية عملية العبور لقواتنا المسلحة لتحرير الأرض.

سافر الرئيس عبد الناصر بعد عودته من ليبيا إلى موسكو يوم 29 يونيو ومعه الوزير محمود رياض الذي اصطحب بدوره كلًا من محمد رياض مدير مكتبه وأحمد عثمان مدير الإدارة القانونية... وكان الغرض من الزيارة هو التباحث مع القادة السوفيت حول مبادرة روجرز التي كان الرئيس قد بدأ يتجه لقبولها...

وقد تحدث الرئيس عبد الناصر مع القادة السوفيت وشرح لهم الأسباب التي من أجلها يرى قبول هذه المبادرة، ورغم أنها مبادرة أمريكية وهو ما كان يمكن أن يقلق الجانب السوفيتي... إلا أن ثقة السوفيت في عبد الناصر كانت كفيلة بأن تطمئنهم إلى أن قبول هذه المبادرة لن يؤدي إلى إضعاف مركزهم في مصر، وفي ختام عرضه للأسباب التي

---

(1) سامي شرف، أيام وسنوات مع عبد الناصر، ص385 (الجزء الأول)، دار الفرسان، القاهرة.

تدعوه لقبول المبادرة أضاف عبد الناصر قائلاً[1] «ثم هناك عامل آخر أحب أن أقوله بصراحة وهو أننا نريد أن نستكمل إعداد وتنسيق وضبط فاعلية الصواريخ لتقدر على حماية قواتنا في أي عمليات على الضفة الشرقية لقناة السويس...».

وبعد عودته من موسكو أعلن الرئيس عبد الناصر في خطابه يوم 23 يوليو عن قبول مبادرة روجرز، وكان محمود رياض في اليوم السابق قد كتب إلى روجرز بما يفيد هذا القبول... وفي 31 يوليو أعلنت إسرائيل عن قبولها أيضًا للمبادرة... ومنذ ذلك التاريخ تسارعت وتيرة الأحداث بدءًا من تحرك الخارجية الأمريكية لبدء العمل بوقف إطلاق النار على الفور، وكانت الخارجية الأمريكية بدورها تسابق الزمن من أجل تثبيت موافقة الطرفين والتحول بهذه الموافقة إلى وقف لإطلاق النار، كما كانت تخشى من قيام إسرائيل بغارة برية كبرى ضد الصواريخ المصرية داخل منطقة الخمسين كيلومترًا غرب القناة... وربما كان روجرز أيضًا يود أن يقطع الطريق على كيسنجر في محاولاته الدءوبة لإحباط مبادرته...

ويقول محمود رياض[2] في مذكراته إن الولايات المتحدة كانت «متعجلة جدًا» في التبكير بموعد وقف إطلاق النار.

في مساء السادس من أغسطس -أي في نفس اليوم الذي قبلت فيه إسرائيل وقف إطلاق النار- التقى برجس مع محمد رياض مدير مكتب وزير الخارجية ناقلًا لمصر اقتراح الولايات المتحدة بأن يبدأ وقف إطلاق النار بعد منتصف ليل نفس اليوم أو صباح 7 أغسطس، وقد وافق الرئيس عبد الناصر على الاقتراح وتم الاتفاق على أن يبدأ وقف إطلاق النار في الساعة الأولى من صباح يوم 8 أغسطس. وبدأ وقف إطلاق النار بالفعل في هذا الموعد وسط أفراح كبيرة في إسرائيل، مما يوضح مدى ما كانت حرب الاستنزاف تسببه من خسائر للإسرائيليين ووسط مظاهرات قام بها الفلسطينيون في الضفة الغربية ضد قبول الرئيس عبد الناصر لمبادرة روجرز.

أدى تلهف الخارجية الأمريكية على إعلان بدء وقف إطلاق النار إلى وجود اختلاف في فهم الطرفين المصري والإسرائيلي لما يشكل خرقًا لوقف إطلاق النار وللآلية التي تقوم بالإشراف عليه كما أن الخارجية الأمريكية لم تبلغ مصر وإسرائيل بملحق الاتفاق

---

(1) سامي شرف، المرجع السابق، ص 389.

(2) محمود رياض، المرجع السابق، ص 266.

الــذي تضمن نصوصًــا مفصلة لترتيبات وقــف إطلاق النار إلا بعد مــرور ست وثلاثين ساعــة مــن بــدء سريان وقــف إطــلاق النار، وقــد سمي هــذا الملحــق باتفــاق التسكين Standstill.

كان محمود رياض وزير الخارجية مدعوًا من حكومة بلغاريا لقضاء إجازة على شاطئ البحر الأسود وقد شجعه الرئيس عبد الناصر على أن يأخذ هذه الإجازة في بلغاريا ثم عين وزير الإرشاد آنذاك الأستاذ محمد حسنين هيكل وزيرًا للخارجية بالنيابة. وعندما أبلغ محمود رياض بهذه التطورات المتسارعة قطع إجازته وعاد ليجد أن الولايات المتحدة تتحدث عن ترتيبات لوقف إطلاق النار فيما يسمى اتفاق «التسكين» الذي يعطي لها حق مراقبة ما يجري على الجبهة المصرية بواسطة طائرات التجسس الأمريكية U 2. بينما كانت مصر تتصور أن الرقابة على وقف إطلاق النار ستتم بواسطة الأمم المتحدة..

والواقع أن مصر تحركت بسرعة خارقة في فترة الأيام وفي الساعات الحاسمة التي سبقت وقف إطلاق النار مباشرة من أجل إتمام شبكة الصواريخ وكان هناك جهد بطولي قام به سلاح الدفاع الجوي كما شاركت فيه فرق العمال المصريين من الشركات المصرية خاصة الذين واصلوا الليل بالنهار حتى استكملوا بناء شبكة الصواريخ وظلوا يعملون ضد الهجمات الإسرائيلية المتوالية حتى اللحظة الأخيرة، وقبيل بدء وقف إطلاق النار مباشرة كانت مصر قد استكملت شبكة الصواريخ.

وحسبما ذكر الأستاذ محمد حسنين هيكل الذي كان وزيرًا للخارجية بالنيابة فإن مصر أدخلت في هذه الليلة وتحت جنح الظلام أربعين بطارية صواريخ وهو ما كان له أثره الكبير بعد ذلك بثلاثة أعوام عندما عبرت قواتنا يوم 6 أكتوبر 73 [1].

كان بدء وقف إطلاق النار هو أيضًا نفس موعد بدء الحرب ضد مبادرة روجرز داخل الإدارة الأمريكية ذاتها... حيث قاد كيسنجر من موقعه كمستشار لمجلس الأمن القومي الحرب على المبادرة وعلى فريق الخارجية. وكان كيسنجر هو القناة المفضلة لسفير إسرائيل في واشنطن إسحاق رابين للتعامل مع الرئيس الأمريكي.

---

(1) يراجع الحديث الهام الذي أدلى به الأستاذ هيكل في أحاديثه على قناة الجزيرة «مع هيكل» مساء يوم 29 يوليو 2010، ونشر بجريدة الشروق يوم 31 يوليو 2010، وحكى فيه قصة إدخال بطاريات الصواريخ ليلة 7 – 8 أغسطس 1970 لاستكمال حائط الصواريخ.

والواقع أنه ما كان على إسحاق رابين إلا أن يطلب مقابلة كيسنجر في أي وقت يشاء حتى يستجيب له كيسنجر ليستمع منه ليس فقط عن شكواه من مصر ولكن أيضًا عن شكواه من الخارجية الأمريكية التي كانت تقلل من أهمية ما يدعيه الإسرائيليون عن «خروقات» مصرية لوقف إطلاق النار فيما تقوم به مصر من تحريك مواقع قواعد الصواريخ ... وكان كيسنجر يتلقف الشكاوى الإسرائيلية لإيغار صدر نيكسون على ما تقوم به الخارجية الأمريكية بقيادة روجرز، ثم رتب للسفير الإسرائيلي رابين لقاءً مع الرئيس، ليستمع بنفسه لشكاوى إسرائيل ...

هكذا شهدت فترة الأيام التالية لقبول وقف إطلاق النار كمًا هائلًا من الجدل بين ما اعتبرته إسرائيل انتهاكات مصرية لوقف إطلاق النار وتقاعسًا من جانب الإدارة الأمريكية في مواجهة هذه «الانتهاكات»، وشكاوى يقدمها دونالد برجس القائم بالأعمال الأمريكي لمحمد رياض مدير مكتب وزير الخارجية عن مخالفات مصرية للاتفاق، ويطالب مصر بإعادة الصواريخ إلى الوراء، وجهد مكثف يقوم به كيسنجر لإفشال مبادرة روجرز.

أدت هذه التطورات بالرئيس الأمريكي إلى عقد لقاء في مصيفه «سان كليمنت» على الساحل الغربي من الولايات المتحدة حضره كل من روجرز وكيسنجر ووكيل الخارجية سيسكو يوم 25 أغسطس عام 70. وقد كان هذا الاجتماع هو بداية دوران العجلة لصالح كيسنجر فما هي إلا أيام بعد ذلك حتى أعلن نيكسون عن تزويد إسرائيل بصواريخ من طراز «شريك» وبعدها أعلن أن الولايات المتحدة ستزود إسرائيل بثماني عشرة طائرة من طراز فانتوم لمقاومة الصواريخ المصرية ثم ما أعلنته إسرائيل يوم 6 سبتمبر عن مقاطعتها للمباحثات التي كان السفير يارنج قد حدد توقيتها لتنفيذ الجانب السياسي من مبادرة روجرز[1]... إلا أن وقف إطلاق النار ظل مع ذلك ساريًا... حيث كانت هناك رغبة مشتركة من جانب كل من مصر وإسرائيل في استمراره على الأقل لمدة الأشهر الثلاثة التي نصت عليها المبادرة...

---

(1) قاومت إسرائيل الجانب السياسي من مبادرة روجرز وبصفة عامة لم تتمتع المبادرة بأي قبول في إسرائيل ويصفها إيبان في مذكراته بأنها أحد الأخطاء الجوهرية في السياسة الدولية في فترة ما بعد الحرب!! (مذكرات إيبان، المرجع السابق، ص 464).

(١٥)

وداعًا لعبد الناصر.. والسادات رئيسًا

1970

غادرت جنيف إلى القاهرة في المهمة السنوية التي يستدعيني فيها وزير الخارجية قبيل بدء دورة الجمعية العامة في صيف 1970 لإعداد البيان الذي يلقيه في الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة وكانت أجواء وملابسات قبول مبادرة روجرز هي المسيطرة على الأحداث... وذهبت كالعادة إلى غرفة منعزلة بمكتب الوزير لأتفرغ لإعداد البيان وكانت تسود المكتب حالة من الحركة الدائبة أساسًا بسبب الانشغال بمبادرة روجرز، وكان دونالد برجس القائم بالأعمال الأمريكي دائب الحضور لمقابلة مدير المكتب محمد رياض والحديث يدور أساسًا حول وقف إطلاق النار ومهمة السفير يارنج ومصير مبادرة روجرز في ضوء الادعاءات الإسرائيلية بأن مصر قد خالفت اتفاق التسكين وحركت بطاريات الصواريخ.

جلست عدة مرات في لقاءات مطولة مع الوزير لإعداد خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستبدأ اجتماعاتها أول الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر... وكان محمود رياض يعلق أهمية كبيرة على هذا البيان الذي سيرد فيه على ادعاءات إسرائيل بأن مصر قد خالفت اتفاق وقف إطلاق النار ويريد أن يقدم بيانًا مفصلًا يشرح فيه كيف تعاونت مصر مع مبادرات السلام وقبلت مبادرة روجرز وعينت ممثلها في مباحثات يارنج... وكان يريد أن يقدم ردًا مقنعًا بأن مصر لم تخالف وقف إطلاق النار وأن الجانب الإسرائيلي هو الذي يعوق تنفيذ مبادرة روجرز برفضه تعيين ممثل في المباحثات التي تقرر أن يجريها السفير يارنج. وكان يراجع البيان ويقترح صياغات محددة بالنسبة للاتهامات الإسرائيلية الخاصة بمخالفة وقف إطلاق النار وتحريك مواقع الصواريخ...

وبينما نعيش أجواء وتداعيات مبادرة روجرز وقبولها ورفض إسرائيل تنفيذ الجزء الخاص بمهمة يارنج ... إذا بالأنباء تأتي من الأردن عن معارك تجري بين المقاومة

الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات رئيس حركة فتح والجيش الأردني... وأن الملك حسين قرر أن ينهي وضع المقاومة الفلسطينية الذي أصبح كدولة داخل الدولة... وتطور الصراع هناك إلى حرب حقيقية بين جيش الملك وفصائل المقاومة الفلسطينية وخصوصًا حركة فتح...

في غمار هذه الأحداث كان الجميع في العالم العربي يتطلع إلى مصر وما سيفعله الرئيس عبد الناصر لمواجهة هذا الموقف... فجاءت دعوة الرئيس لعقد مؤتمر للقمة العربية في القاهرة يوم 26 سبتمبر، لبحث الوضع في الأردن، وانعقد المؤتمر وبذل الرئيس عبد الناصر مجهودًا خارقًا وأكثر مما كان يحتمله جسده المريض وبالفعل نجح في احتواء الأزمة، وأخذ الرئيس يودع الملوك والرؤساء العائدين إلى بلادهم فردًا فردًا وكان آخرهم أمير الكويت، وكان هذا الوداع هو آخر ما فعله الرئيس عبد الناصر.

* * *

كنت في مكتب وزير الخارجية في هذا اليوم أي يوم 28 سبتمبر عندما جاءت الأنباء أن الإذاعة المصرية قد قطعت الإرسال العادي وبدأت تذيع تلاوة القرآن الكريم.. وكان ذلك إيذانًا بخبر وفاة الرئيس... ووقع الخبر علينا وعلى الشعب وعلى العالم العربي وقعًا صاعقًا، كما تلقاه العالم كله باهتمام كبير، كان عبد الناصر بلا شك واحدًا من أهم شخصيات القرن العشرين، ورحل وهو في ذروة معاركه وهو بعد في أوائل الخمسينات من العمر...

خرجت جموع الشعب في مصر يوم الأول من أكتوبر وهو يوم جنازة الرئيس وهي في حالة أقرب إلى الذهول من وقع الصدمة ... خرجت في موكب جنائزي وشعبي مهيب... لوداع الزعيم... كما جاءت الوفود من كافة أنحاء العالم بما في ذلك الولايات المتحدة للمشاركة في الجنازة الشعبية المهيبة.

وسيظل المؤرخون يختلفون في تقييمهم لعبد الناصر... ولكن ستبقى حقائق لا يمكن لأحد إنكارها حول دوره التاريخي والحقبة التي قاد فيها العالم العربي من القاهرة... وخاصة معركة السويس التي أصبحت المعركة الفاصلة في انتهاء عصر الاستعمار في العالم.

كان عبد الناصر أيضًا هو الذي وضع مفهوم القومية العربية موضع التنفيذ.. وكان رحيله إيذانًا بانتهاء حقبة القومية العربية التي شهدت هذا التلاحم المثير بين الشعوب العربية والزعيم المصري... وبالرغم من الأخطاء الكارثية التي وقع فيها عبد الناصر فإن حقبته ستظل أزهى عصور العرب في التاريخ الحديث...

* * *

مرت الأيام ثقيلة بعد خبر وفاة الزعيم.. وبدأنا في الخارجية من جديد نستعد للمرحلة القادمة... التي رأى فيها محمود رياض أن تكون دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة هي المنبر الذي يخاطب منه العالم ويشرح فيه موقف مصر، وكيف أن مسئولية انهيار مبادرة روجرز تقع بالكامل على ذلك الطرف الذي أبلغ السفير يارنج عن رفضه الاجتماع به؛ أي على إسرائيل، وكانت فترة الأشهر الثلاثة لوقف إطلاق النار التي قبلتها كل من مصر وإسرائيل تنتهي في 7 نوفمبر أي بعد عدة أسابيع وكان السؤال المطروح هو: ما الذي سيحدث بعد هذا التاريخ؟

عقد الرئيس المؤقت أي الرئيس أنور السادات اجتماعًا يوم 30 سبتمبر ضم وزراء الحربية والخارجية والداخلية والإعلام ورئيس المخابرات العامة والمخابرات الحربية... وقد أوصى الاجتماع بالإجماع بمد فترة وقف إطلاق النار لثلاثة أشهر أخرى..

كانت خطة محمود رياض هي أن يعمل على أن يصدر من الجمعية العامة قرار يساند الموقف المصري ويصدر بأغلبية كبيرة في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة ويدعو في نفس الوقت إلى مد وقف إطلاق النار لثلاثة أشهر أخرى. وقد ردَّ رياض في البيان الذي ألقاه على التساؤلات التي أثيرت حول احترام مصر لوقف إطلاق النار وعلى اتهامات إسرائيل في هذا الشأن، وقد ألقي هذا البيان في بداية مناقشة الجمعية للبند الخاص بأزمة الشرق الأوسط وقام بالتنسيق مع مجموعة من الدول الآسيوية والإفريقية الصديقة للتقدم بمشروع القرار الذي كان من أهم بنوده ما يلي:

- التنديد باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية منذ 5 يونيو 67.
- التأكيد على أنه لا يجوز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وضرورة إعادتها.

- أن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وضرورة احترامها أمر أساسي لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.
- التأكيد على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 وإنهاء حالة الحرب.
- المطالبة بمد فترة وقف إطلاق النار ثلاثة أشهر أخرى.
- مطالبة السكرتير العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريرًا خلال شهرين عن جهود السفير يارنج.

مثّل هذا القرار الذي مر بأغلبية كبيرة من بينها أصوات دول غربية حليفة للولايات المتحدة نجاحًا كبيرًا للدبلوماسية المصرية ولمحمود رياض شخصيًّا، ووجدت الولايات المتحدة نفسها في عزلة في تصويتها ضد القرار إلى جانب إسرائيل... وكان محمود رياض في روح معنوية عالية بعد نجاحه في استصدار هذا القرار الذي أدى إلى خروج موضوع وقف إطلاق النار من يد الولايات المتحدة ليصبح في يد المنظمة الدولية... وعاد محمود رياض إلى القاهرة ليتعامل مع رئيس جديد وفي ظروف جديدة.

السادات رئيسًا

كان السادات نائبًا للرئيس وعند وفاة الرئيس عبد الناصر أصبح يقوم بأعمال الرئيس إلى أن تم انتخابه رئيسًا، وبدأت بذلك حقبة جديدة في تاريخ مصر هي حقبة السادات الذي كان تحدي الحرب والسلام واستعادة الأرض المحتلة أهم التحديات التي واجهته منذ اللحظة الأولى...

كان طاقم الحكم في بداية عهد السادات هو نفس الطاقم الذي يدين بالولاء لشخص عبد الناصر... وكان أركان النظام الناصري؛ سواء في الحكم بمن فيهم وزراء الحربية والداخلية ووزير شئون رئاسة الجمهورية ووزير الإعلام، أو في الاتحاد الاشتراكي بقيادة علي صبري، ينظرون إلى السادات باستخفاف وبعدم ثقة... وكان من أول التعليمات التي تلقتها البعثات الدبلوماسية المصرية في الخارج بعد وفاة الرئيس عبد الناصر هي وجوب أن توضع صورة الرئيس عبد الناصر إلى جانب صورة الرئيس السادات وتكون متقدمة عليها... وكانت أغلب التعليقات في الخارج تتوقع ألا تكون فترة حكم السادات سوى فترة عابرة إلى أن تفرز الأوضاع في مصر شخصية أخرى تحكم بلاد الفراعنة.

كانت القضية التي دأب أركان النظام المناوئون للسادات على إثارتها هي قضية «المعركة»؛ حيث تنتهي فترة وقف إطلاق النار في 8 فبراير 71 - كما كان من المخطط أو من المفترض أن مصر ستكون قد أكملت استعدادها للمعركة في ربيع عام 71... وبالتالي أصبح مطلوبًا من السادات أن يبدأ المعركة حسبما كان مخططًا لها في هذا التوقيت... وأخذ هذا الموضوع يطرح نفسه في مجالس الحكم وبخاصة في الاتحاد الاشتراكي، بينما أصبح السادات يشعر بأنه غير مستعد للإقدام على خطوة الحرب. ومنذ هذا الحين أخذ السادات يناور حتى لا يُدفع إلى معركة لم يكن مستعدًا لها.

في إطار المحاولات التي قام بها في هذه الفترة ليوجد الأرضية التي على أساسها يمكن مد فترة وقف إطلاق النار، جاءت مبادرته التي أطلقها يوم 4 فبراير أي قبل أربعة أيام من انتهاء فترة وقف إطلاق النار، وهي مبادرة الانسحاب الجزئي وفتح قناة السويس. وجاء إطلاق هذه المبادرة في خطاب ألقاه في مجلس الأمة يوم 4 فبراير

وأعلن فيه موافقته على مد فترة وقف إطلاق النار لمدة شهر واحد... وقد شرح هذه المبادرة قائلًا:

«إننا نطالب خلال فترة وقف إطلاق النار بانسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس، وذلك كمرحلة أولى على طريق جدول زمني يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ قرار مجلس الأمن، وإذا تحقق ذلك خلال الفترة التي حددناها؛ فإننا على استعداد للبدء فورًا في مباشرة تطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد الدولي..».

ولم يعلم بهذه المبادرة قبل تقديمها سوى الدكتور فوزي أما وزير الخارجية محمود رياض فلم يعلم شيئًا عنها إلا قبل أن يعلنها الرئيس السادات بدقائق في خطابه أمام مجلس الأمة... ومع ذلك حاول رياض في هذه الدقائق أن يثنيه عن إعلانها لما قد تسببه من بلبلة حول الموقف المصري الذي لم يكن يقبل بالحلول الجزئية، ولكن الرئيس السادات لم يأخذ بوجهة نظر وزير خارجيته وقرأ خطابه المعد أمام مجلس الأمة كما هو... وتلقفت وسائل الإعلام هذه المبادرة واعتبرتها بالطبع تحولًا كبيرًا في الموقف المصري كما تلقفها أعداء السادات من أركان العهد الناصري واعتبروها «خروجًا على الخط» كما اعتبروها مناورة للتهرب من خوض المعركة... وكان هذا الخلاف حول المعركة من أهم التطورات التي قادت السادات بعد ذلك إلى القيام بما أسماه «حركة التصحيح» يوم 15 مايو 1971 والتي تخلص فيها من أغلب أركان النظام؛ علي صبري أمين عام الاتحاد الاشتراكي الذي أقاله واعتقله، ثم مجموعة الوزراء الذين قدموا استقالاتهم وهم وزراء الحربية والداخلية والإعلام وشئون رئاسة الجمهورية والذين اعتقلهم... أما علاقة السادات بوزير الخارجية محمود رياض فقد أخذت في التوتر إلا أن الرئيس السادات لم يشأ أن يتخلص من محمود رياض في هذه الفترة رغم أن رياض كان قد أبلغه برغبته في الاستقالة، ولكن السادات بدأ في الواقع في تهميش دور وزارة الخارجية، وعين مستشارًا للأمن القومي كان هو المرحوم حافظ إسماعيل صاحب الخبرة الدبلوماسية والعسكرية المعروفة والذي أصبح قناة الاتصال مع الجانب الأمريكي، وقام بغير ذلك من المهام التي لم يكن يريد السادات لوزير الخارجية أن يصبح طرفًا فيها.

لم تكن مبادرة الرئيس السادات هي الوحيدة التي قدمت في هذه الفترة التي كان يلوح فيها شبح استئناف القتال بعد انتهاء فترة وقف إطلاق النار، ولكن كانت هناك أيضًا مبادرة السفير يارنج التي قدمها يوم 8 فبراير وهو اليوم الذي كانت تنتهي فيه فترة وقف إطلاق النار التي نص عليها قرار الجمعية العامة... وكان جوهر مبادرة يارنج هو أن تعلن إسرائيل التزامها بالانسحاب إلى حدود مصر الدولية، ومن قطاع غزة[1] ليعود الوضع فيه إلى ما كان عليه قبل حرب 67، وفي مقابل ذلك تتعهد مصر بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يتم فيه النص على إنهاء حالة الحرب والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود مع اعتراف كل دولة بحق الدولة الأخرى بالعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها... وقد تلقى السفير يارنج تشجيعًا للقيام بهذه المبادرة من جانب الدول الأربع الكبرى، وقد قبلت مصر هذه المبادرة وكان هناك ترحيب دولي برد مصر الإيجابي عندما أبلغه محمود رياض إلى سفراء الدول الأربع الكبرى الذين اعتبروا أن مصر قد قامت بكل ما كان مطلوبًا منها، وليس مطلوبًا منها أن تفعل أكثر من ذلك، إلا أن إسرائيل سارعت برفض مبادرة يارنج من أساسها بل وبدأت تشهّر بالسفير يارنج نفسه معتبرة أنه قد تجاوز حدود مهمته...

وفي 29 مارس 71 تم لقاء في باريس بين يارنج ومحمود رياض وأبلغ يارنج رياض أنه لم يعد ممكنًا له عمل أي شيء بعد أن رفضت إسرائيل مبادرته ولذلك فإنه قرر الانسحاب نهائيًا من مهمته والعودة إلى موسكو لممارسة عمله كسفير للسويد هناك.

كان روجرز في هذا الوقت يحاول التشبث بدوره وإظهار أنه كوزير للخارجية مازال له دور فاعل في القضية الوحيدة التي كان الرئيس نيكسون قد تركها له دون تدخل من كيسنجر؛ جاء دونالد برجس القائم برعاية المصالح الأمريكية في القاهرة يوم أول مارس 71 لمقابلة محمود رياض لإبلاغه أن الحكومة الأمريكية سوف تستمر في محاولتها لتغيير الرد الإسرائيلي السلبي على مبادرة يارنج. وفي سبيل الضغط على إسرائيل تحدث روجرز في مؤتمر صحفي عقده يوم 16 مارس وأدلى بتصريحات أوضح فيها أن الاستيلاء على أراضي الغير هو أمر غير مقبول طبقًا لقرار مجلس الأمن كما أيد فكرة أن تقوم الدول الأربع الكبرى بضمان السلام بين الأطراف... إلا أن

---

(1) محمود رياض، المرجع السابق، ص 329.

جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل شنت هجومًا حادًا على هذه التصريحات في اليوم التالي مباشرة.

وعندما فعلت مائير ذلك، فإنها كانت تعتمد ليس فقط على اللوبي اليهودي في واشنطن ولكن أيضًا على كيسنجر وحربه لروجرز، وكان قد أصبح باديًا أن يد كيسنجر أصبحت هي العليا في إدارة الشئون الخارجية بما في ذلك الشرق الأوسط بينما يزداد دور روجرز تهميشًا، إلا أنه في محاولات التشبث بدوره قام روجرز بزيارة للشرق الأوسط زار أثناءها مصر وإسرائيل للتوصل إلى اتفاق مرحلي، إلا أن هذه المحاولة لم تنجح وكانت جولدا مائير أول من رفضها، وكان غرور القوة قد تملك إسرائيل.

كانت محاولة روجرز عام 71 هي آخر عهده بالموضوع الوحيد الذي كان يقوم فيه بدور في السياسة الخارجية الأمريكية وهو موضوع الشرق الأوسط وبفشل روجرز في قضية الشرق الأوسط بدأ دوره كوزير للخارجية في الانحسار... وفي عام 72 الذي كان هو عام المعركة الانتخابية، لم يكن واردًا استعداء اللوبي اليهودي وبالتالي لم تكن هناك مبادرات أمريكية جديدة لحل أزمة الشرق الأوسط... وعندما جاءت إدارة نيكسون الثانية أصبح كيسنجر وزيرًا للخارجية مع بقائه مستشارًا للأمن القومي واختفى روجرز منذ ذلك التاريخ عن الساحة الأمريكية دون أن يترك لنا مذكرات عن فترة عمله كوزير خارجية، وفي نفس الوقت بدأت العلاقات بين الرئيس السادات ومحمود رياض في الفتور... وأصبح السلك الدبلوماسي الأجنبي في مصر يتحدث عن الخلاف بين الرئيس السادات ووزير خارجيته محمود رياض.

كنت قد رافقت محمود رياض في رحلته السنوية إلى نيويورك للمشاركة في أعمال دورة الجمعية العامة في سبتمبر 71... وبينما كنت معه للتشاور حول البيان الذي سيلقيه إذا بالمندوب الدائم السفير الدكتور الزيات يدخل ويسلمه برقية شخصية موجهة إليه من الرئيس السادات... يطلب إليه فيها بصورة آمرة أن يضمن بيانه فقرات محددة أرسل نصها تقول إن مصر توافق على فتح قناة السويس وانسحاب إسرائيل المرحلي من منطقة القناة... وبوصول هذه البرقية أصبح باديًا لي أن محمود رياض لن يمكث طويلًا كوزير للخارجية... فلقد أصبح التفاوت في المواقف واضحًا بينه وبين الرئيس

السادات.. ولم تمر أسابيع حتى تخلص السادات من محمود رياض في يناير 72 وبينما كان رياض في طريقه إلى الصين في زيارة رسمية[1] تم استدعاؤه وهو متوقف في الإمارات العربية المتحدة وتحديدًا في دبي وعندما عاد من زيارة حاكم الفجيرة وجد سكرتير أول محمد زغلول قادمًا من سفارتنا في الكويت حاملًا معه برقية من الرئيس السادات تطلب إليه العودة إلى القاهرة على الفور واستقبله في المطار مدير مكتبه محمد رياض ومدير المراسم سعيد حمزة واصطحباه للمنزل وهناك لم يجد كشك الحراسة المخصص للوزراء.

---

(1) عين محمود رياض بعد ذلك مستشارا سياسيًا للرئيس السادات، وقد طلبت الصين أن يقوم بالزيارة التي كان مفروضا أن يقوم بها ولكنها قطعت في الطريق، وقد قام محمود رياض فعلًا بهذه الزيارة واستقبلته الصين استقبالًا كريمًا للغاية.

محـــمــود ريـــاض

كان محمود رياض ذا خلفية عسكرية وهو أول رجل عسكري في مصر يشغل منصب وزير الخارجية، ولم يشغل هذا المنصب بعده أحد من العسكريين سوى كمال حسن علي لفترة وجيزة، كان زميلًا لجمال عبد الناصر في التدريس بالكلية الحربية قبل الثورة كما كان صديقًا له... وكان من الضباط الذين شاركوا في حرب فلسطين عام 1948... ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هذه القضية وقضية الصراع العربي الإسرائيلي هي همه الأكبر... خاصة وأنه كان عضوًا في الوفد المصري في مباحثات الهدنة مع إسرائيل في رودس ولم تكن سنه قد تجاوزت بعد الحادية والثلاثين...

عندما قامت الثورة كان محمود رياض هو المسئول العسكري عن شئون فلسطين وقطاع غزة كما كان جهة الاتصال مع جهاز مراقبة تطبيق اتفاق الهدنة مع إسرائيل، وهو ما أتاح له أن يكون على قرب من مسلسل الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي العربية وانتهاكات إسرائيل لاتفاقية الهدنة واحتلالها للمناطق العازلة no man's land، وكان محمود رياض في هذه الفترة ينضم إلى وفد مصر لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك لحضور المناقشات التي كانت تجري في اللجنة السياسية الخاصة للجمعية العمومية حول موضوع اللاجئين الفلسطينيين، وفي إطار هذا البند كانت المناقشة تتسع لتشمل القضية الفلسطينية برمتها... حيث كان الموقف العربي التقليدي هو مطالبة إسرائيل بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 وعلى وجه الخصوص الفقرة الحادية عشرة منه، والتي تنص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم أو الحصول على تعويض عادل، ومن خلال مشاركة رياض في الوفود المصرية للجمعية العامة للأمم المتحدة تعرف على أعضاء بعثة مصر لدى الأمم المتحدة، ونشأت بينه وبين كل من المرحومين محمد رياض وإسماعيل فهمي صداقة قوية لعبت دورها في المراحل التالية في حياة كل منهما.

وبعد أن قامت الثورة كان محمود رياض أحد القلائل الذين اعتمد عليهم عبد الناصر في رسم السياسة الخارجية المصرية في هذه المرحلة التي بدأت فور توقيع معاهد الجلاء عام 1954، ولعل محمود رياض كان أول العسكريين الذين دخلوا وزارة الخارجية المصرية بعد قيام الثورة... حيث تولى منصب مدير الإدارة العربية في نفس العام

(1954)... ومن هذا الموقع لعب دورًا هامًا في صياغة الموقف المصري من أحداث هذه الفترة التي ولدت فيها سياسة الثورة إزاء المنطقة العربية...

كان رياض أيضًا عضوًا في الوفود المصرية التي ذهبت إلى الدول العربية عامي 54 و55 لمحاولة إقناع هذه الدول بعدم الانضمام إلى أي من الترتيبات أو الأحلاف الإقليمية التي كانت تطرحها كل من الولايات المتحدة وإنجلترا... وعلى وجه الخصوص فكرة حلف بغداد التي أدت إلى انقسام المنطقة بين تلك الدول التي تؤيد الانضمام إلى هذه الترتيبات وكان على رأسها النظام الهاشمي في العراق بقيادة السياسي المخضرم نوري السعيد... وتلك الدول التي تعارض إنشاء هذه الترتيبات وإدخال المنطقة العربية طرفًا فيها... وعلى رأسها مصر الثورة... وكان موقف سوريا موقفًا بالغ الأهمية... حيث كانت كل من بغداد والقاهرة تسعى إلى ضمها إلى صفها، وكان ذلك مما دفع عبد الناصر لتعيين رياض سفيرًا في دمشق في عام 1954، حيث أمضى أربعة أعوام كانت أعوامًا حاسمة في تاريخ المنطقة، كانت سوريا تعيش فترة الانقلابات العسكرية المتتالية التي أخذت طريقها إلى الحياة السورية في أعقاب هزيمة حرب فلسطين بدءًا بانقلاب حسني الزعيم عام 1949. تلك أيضًا هي الفترة التي شهدت نمو وازدهار حزب البعث العربي مع الحزب الاشتراكي بقيادة أكرم الحوراني، وكان محمود رياض موضع ثقة كل من العسكريين والمدنيين في سوريا، كما كان لاعبًا رئيسيًا في مجمل التطورات التالية والتي أدت إلى قيام الوحدة بين مصر وسوريا وظهور الجمهورية العربية المتحدة، وبإعلان الجمهورية العربية المتحدة تم إلغاء السفارة المصرية في دمشق والسفارة السورية في القاهرة...

عاد محمود رياض إلى القاهرة ليصبح مستشار الرئيس وكان دوره في البداية يتصل أساسًا بشئون الوحدة ثم توسع بعد ذلك ليصبح مستشار الرئيس للشئون السياسية... وكانت تلك هي الفترة التي بدأت فيها صلتي معه بالعمل في مكتبه بالرئاسة وكان المرحوم إسماعيل فهمي هو الذي رشحني لذلك.

كان محمود رياض ابن الحقبة الوطنية التي نشأ فيها وخاصة تلك الفترة فيما بين ثورة 1935 في مصر وهزيمة حرب فلسطين 1948-1949، في هذه الفترة التحق بالكلية الحربية... وكان ضابطًا متميزًا... وكان قريبًا من «بكباشي» إسماعيل شيرين زوج أخت الملك فاروق (زوج الأميرة فوزية؛ الزوجة السابقة لشاه إيران) والذي كان ملف

فلسطين ضمن مسئولياته كمدير للمخابرات الحربية، ثم أصبح بعد ذلك وزيرًا للدفاع قبيل ثورة 52.

كان فكر محمود رياض مع ذلك أقرب ما يكون إلى أفكار «مصر الفتاة» وأبعد ما يكون عن الإخوان المسلمين أو الشيوعيين، وكان لـ «مصر الفتاة» دور هام في تكوين الفكر الوطني للجيل الذي شب في الثلاثينيات، ولا أدري المناسبة التي ذكرت له فيها يومًا اسم أحمد حسين فوجدته يتوقف... وينظر إليَّ متسائلًا عما إذا كنت قد عرفت أحمد حسين... فأجبته بالإيجاب، فذكر لي أنه التقى بأحمد حسين مغضوبًا عليه من عبد الناصر وعاش لبعض الوقت خارج مصر في دمشق أثناء عمله كسفير في هذه الفترة وكانت دمشق إحدى المحطات التي توقف فيها أحمد حسين، وذلك في عام 1954 أو 1955... ولا أستبعد أن يكون محمود رياض قد لعب دورًا في ترتيب عودة أحمد حسين للقاهرة من دمشق ولكنه لم يذكر لي ذلك.

كان محمود رياض يرى أن إسرائيل تشكل خطرًا كبيرًا على مصر... وأن مصر لا يجب أن تهتم بفلسطين من باب التضامن العربي فقط بل من باب الأمن القومي المصري وكان مصير مصر عنده مرتبطًا بالعرب... ولذلك فالقول إن محمود رياض كان وزير خارجية عبد الناصر... هو قول صحيح... ولا ينفيه أن محمود فوزي قد عمل وزير خارجية عبد الناصر لفترة أطول من تلك التي عملها محمود رياض مع عبد الناصر، إلا أن فوزي تركيبة مختلفة، فوزي هو الدبلوماسي القح بل هو درة التاج في الدبلوماسية المصرية... وكان يرى نفسه أساسًا من هذا المنظور، أي من منظور الدبلوماسي المحترف ولا أعتقد أن فوزي كان مؤمنًا تمامًا في قرارة نفسه بفكرة القومية العربية التي تبناها عبد الناصر دون أن ينفي ذلك كونه مؤمنًا بعبد الناصر كزعيم، أما محمود رياض فكان يشارك عبد الناصر في فكره بالنسبة لدور مصر العربي إلى جانب إيمانه به زعيمًا تاريخيًا، كما ربطت بينهما صداقة منذ زمالتهما في التدريس في الكلية الحربية.

كان تأثير هزيمة 67 كاسحًا على محمود رياض خاصة وأنه رأى قبلها هزيمة 48. رغم ذلك كان عنده أمل كبير في المعركة التي بدأ الإعداد لها بعد يونيو مباشرة... وقد خاض محمود رياض معركة دبلوماسية كبيرة مع آرثر جولدبرج المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة حتى تم التوصل إلى قرار مجلس الأمن رقم 242 إلا أنه كان موقنًا بأن إسرائيل لن تخرج من سيناء إلا بقوة السلاح... وهو ما كان يجري الإعداد له...

وكان مؤمنًا بضرورة أن يكون الحل حلًا شاملًا لا جزئيًا. . . وعندما عرض عليه وزير الخارجية الأمريكي في ديسمبر 1968 أن يكون هناك حل مصري - إسرائيلي تنسحب إسرائيل بمقتضاه من سيناء بالكامل رفض هذا الاقتراح. . كان يعتقد أن في ذلك تخليًا عن سوريا. . . وأذكر في خريف 1969 أنه قال لي إن تحرير سيناء لن يكون هو المشكلة فنحن سنستعيد سيناء وبالقوة، ولكن المشكلة ستكون في تحرير بقية الأراضي العربية المحتلة. . . ولقد تغير محمود رياض كثيرًا بعد يونيو 67 عن ذلك الرجل الذي كنت أعرفه قبل ذلك، فأصبح بعد العدوان يحمل «الهم» واختفت الابتسامة من على وجهه وكانت أول مرة أراه وقد علا الفرح وجهه عندما كانت قواتنا تحقق انتصارًا في حرب الاستنزاف.

وعندما وقعت حرب أكتوبر كان في نيويورك يحضر أعمال الجمعية العامة بوصفه أمينًا عامًا لجامعة الدول العربية وكنت في الوفد المرافق لوزير الخارجية آنذاك المرحوم الدكتور محمد حسن الزيات. . . كانت معنوياته مرتفعة خاصة في المرحلة الأولى من الحرب، وقد غادر بعدها إلى القاهرة بناء على طلب الرئيس السادات فوصل إلى طرابلس في ليبيا ثم أعطاه الرئيس القذافي طائرة أخذته إلى القاهرة، وقد التقيت به في يناير 1974 في مكتبه قبل اتفاقية الفصل الأولى بين القوات. . . وكان يعتقد أن مصر لديها الفرصة لتدمر القوات الإسرائيلية التي عبرت إلى غرب القناة حيث كان يعتقد أن هذه القوات منتشرة بصورة غير ملائمة لإسرائيل. . . إلا أن الرئيس السادات الذي كان واعيًا أيضًا لهذه الإمكانية اختار التوصل إلى اتفاق يتم بمقتضاه سحب هذه القوات عن طريق وساطة كيسنجر بدلًا من الحرب، وكان محمود رياض لا يثق في كيسنجر ولم يكن يثق أيضًا بدبلوماسية الرئيس السادات، وسياسة الاتفاقات المرحلية والمكوكية التي قادها كيسنجر.

إلا أن محمود رياض بدأ بعد حرب أكتوبر في تركيز اهتمامه على بناء عالم عربي قوي يستفيد من المتغيرات الناجمة عن حرب أكتوبر وخاصة ارتفاع أسعار البترول. . . وكان يأمل في أن تقوم الدول العربية البترولية بمساعدة كل من مصر وسوريا على وجه الخصوص على بناء قدراتهما المسلحة وإقامة قاعدة اقتصادية وعلمية. . .

إلا أن هذا الأمل أيضًا لم يتحقق في أثناء عملي معه في الجامعة العربية. كنت أرى مشاعر الإحباط على وجهه عندما كانت الدول العربية البترولية تتهرب من الالتزام بتقديم المساعدات بالصورة التي كان يأمل فيها، هذا بينما كيسنجر يعمل على بذر الشك

والوقيعة بين مصر وسوريا ثم جاء مؤتمر بغداد الذي انعقد في 2 نوفمبر 1978 بناء على دعوة الرئيس العراقي آنذاك أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين لفرض العقوبات على مصر إذا هي وقعت على معاهدة السلام التي كان قد بدأ التفاوض حولها، ودُعِيَ محمود رياض لحضور المؤتمر.

وفي أثناء المؤتمر حضر عدد من الوزراء العرب للاجتماع به في مقر إقامته واستمر الاجتماع حتى الثانية صباحًا وعرضوا عليه الكثير حتى لا يستقيل قائلين له إن عملية تعليق عضوية مصر ونقل مقر الجامعة كلها أمور مؤقتة... فقال لهم... «أنا مصري قبل أن أكون أمينًا عامًا للجامعة العربية، فكيف أقبل أن أستمر كأمين عام للجامعة بعد تعليق عضوية مصر ونقل الجامعة منها؟!» وفي 22 مارس 1979 أي قبل توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بأربعة أيام، أرسل إلى الملوك والرؤساء العرب خطاب الاستقالة ثم أعلنها في اجتماع مجلس الجامعة في مقديشيو يوم 24 مارس. وكان ذلك ختامًا دراميًا لحياة حافلة بالعمل من أجل الوحدة العربية والقضايا العربية، وتفرغ محمود رياض بعد ذلك لكتابة مذكراته وأصدر العديد من الكتب كما كان يكتب في الصحف معلقًا على الأحداث الجارية، وكان مقتنعًا تمامًا بأن التركيبة البنيوية لإسرائيل هي تركيبة توسعية بطبيعتها وأنه لن يهدأ لإسرائيل بال حتى تحقق أهدافها التوسعية في الأراضي العربية.

وقد ربطتني بمحمود رياض صلة إنسانية أخذت تنمو منذ تعرفت عليه أول مرة عام 1960، وحضرت معه فترة زاهية في تاريخ الدبلوماسية المصرية ثم فترة الأعوام الصعبة بعد عدوان 67، كما عملت معه وهو أمين عام للجامعة في فترة هامة أخرى بعد حرب أكتوبر... وتعكس صفحات هذا الكتاب فترة العمل معه والتي تعلمت فيها الكثير وأعتز بها اعتزازًا كبيرًا ليس فقط على مستوى العمل، ولكن أيضًا على مستوى الصلة الإنسانية.

(١١)

أكتوبر وعودة الروح 1973

بانقضاء عام 71 أصبحت لكيسنجر اليد العليا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وكان هدفه الذي أعلنه هو طرد الاتحاد السوفيتي من الشرق الأوسط، واستغل في سبيل ذلك تلهف الاتحاد السوفيتي على الحفاظ على الوفاق بين القوتين العظميين، فأصبحت أحاديثه وأحاديث الرئيس نيكسون عن السوفيت تدور حول أهمية الحفاظ على هدوء الأوضاع في الشرق الأوسط، وبالتالي تقييد الإمدادات السوفيتية للسلاح لمصر، والإمكانات المصرية العسكرية وقدرتها على شن حرب لتحرير الأرض بعد ما تبين من رفض إسرائيل لمبادرات السلام.

ولقد شهد عام 71 العديد من اللقاءات بين مصر والاتحاد السوفيتي على كافة المستويات وكانت القضية الأساسية هي الطلبات المصرية من الأسلحة التي تحتاجها القوات المسلحة من أجل معركة التحرير، وفي كل هذه اللقاءات كان الفريق المصري يخرج بانطباع أكيد وهو أن القادة السوفيت لا يرغبون في أن تخوض مصر الحرب، ويشيرون بالتصريح حينًا وبالتلميح حينًا آخر إلى أنه إذا لجأت مصر إلى خيار الحرب فإنها إنما تفعل ذلك على مسئوليتها وحدها. وقد أدى هذا الموقف إلى أن وجد الرئيس السادات نفسه في وضع لا يحسد عليه... فهو لا يجد الدعم الكافي من القوة العظمى التي من المفترض أنها تسانده رغم أنه كان قد عقد معاهدة صداقة وتعاون معها، كما يجد أن جهود السلام لم تحقق شيئًا بينما تتلقى إسرائيل كل ما تريد من سلاح ومن دعم سياسي من الحليف الأمريكي، مما أصبح الشعب معه في مصر في حالة ضجر من هذه الحالة الرمادية أي حالة اللاحرب واللاسلم. ومن هنا لم يكن أمام السادات إلا أن يعمل على كسب الوقت حتى يستكمل مستوى التسليح المطلوب من أجل المعركة، كما كان في نفس الوقت يطرق كل قنوات العمل الدبلوماسي بما في ذلك فتح قناة خلفية مع كيسنجر... وفي هذا فقد اتبع كيسنجر أسلوبه المعروف بالخداع وزرع بذور الشك بين مصر والسوفيت فكان يعمل من خلال القناة السرية مع السادات على تسريب معلومات إليه عن لقاءاته مع السوفيت والتي يتبين منها أن السوفيت متفقون مع الأمريكان على الحفاظ

على الهدوء في الشرق الأوسط أو ما عرف بعد ذلك بحالة الاسترخاء في الشرق الأوسط التي جاء ذكرها في البيان المشترك في القمة السوفيتية الأمريكية التي انعقدت في موسكو في مايو 1972 بين الرئيس نيكسون والقيادة السوفيتية، كما كان في نفس الوقت يسرب إلى السوفيت معلومات عن الاتصالات السرية التي تجري مع مصر من خلال القناة السرية مع السادات، وذلك لبذر الشكوك لديهم بالنسبة لمصر والرئيس السادات.

كان السادات بمضي الوقت قد فقد أي أمل في الحل السلمي، وبات يركز أساسًا على التخطيط للمعركة مصممًا على أن تكون له ميزة المبادأة وتوجيه الضربة الأولى، وعندما تحدث في مجلس الشعب في 20 نوفمبر 1971 قال: «لا نستطيع أن نبقى للأبد معلقين في الحالة الراهنة بين اللاسلم واللاحرب، ويجب أن نتخذ قرارنا في التوقيت المناسب وفي الظرف المناسب وبالطريقة المناسبة».

لم يمكث الدكتور مراد غالب - الذي عينه الرئيس السادات خلفًا لمحمود رياض - طويلًا كوزير للخارجية بل لم يكمل العام.. فقد جاء في يناير 72 وغادر الخارجية في سبتمبر 72 عندما عين الرئيس السادات الدكتور محمد حسن الزيات؛ الذي كان وزيرًا للإعلام، وزيرًا للخارجية. وطوال العام الذي قضاه مراد غالب وزيرًا للخارجية كان ملف القضية قد انتقل بالكامل إلى مستشار الأمن القومي حافظ إسماعيل الذي شكل مكتبًا من مجموعة ممتازة من الخارجية.

استمعت إلى نبأ تعيين الدكتور الزيات وزيرًا للخارجية وأنا وأسرتي على الباخرة «أسبريا» التي كانت تقلنا من نابولي إلى الإسكندرية بعد أن أمضينا أربعة أعوام في جنيف، وعندما وصلنا إلى القاهرة كانت أجواؤها ثقيلة وملأى بالإشاعات التي زاد منها الخطاب الذي ألقاه الرئيس السادات، وتحدث فيه عن أن موعد المعركة تأخر مرة أخرى بسبب قيام الحرب الهندية الباكستانية بعد أن كان قد قال في مرة سابقة إن الموعد قد تأخر بسبب الضباب على منطقة القناة!!

في هذه الأجواء تسلمت عملي بالخارجية في شهر سبتمبر 1972 كوكيل لإدارة الهيئات الدولية، وكان الكثيرون يشككون في أن السادات سيخوض المعركة فعلًا من أجل استرجاع الأرض المحتلة واصطدم السادات بالمثقفين الذين وقَّع عدد منهم عريضة تطالب بإنهاء حالة اللاحرب واللاسلم وكان من بينهم كتاب كبار مثل توفيق الحكيم

ونجيب محفوظ وأحمد بهاء الدين وغيرهم، في نفس الوقت كان الوضع الاقتصادي في أسوأ حالاته مما جعل السادات يطلب من قادة الدول العربية البترولية الدعم المالي، وبصفة عامة كان الجو العام في مصر متسمًا بالغموض والقلق مما قد تأتي به الأيام...

من ناحية أخرى أصبحت علاقات مصر بالاتحاد السوفيتي تتعرض للنقد الشديد من جانب عدد كبير من المثقفين الذين بدءوا يلاحظون أن الاتحاد السوفيتي لم يكن يهتم بمساعدة مصر في استعادة سيناء بقدر اهتمامه بالحفاظ على حالة الوفاق مع الولايات المتحدة، ولذلك لم يكن راغبًا في تزويد مصر بالأسلحة التي تمكنها من خوض معركة التحرير، ووسط هذا الجو دعا مركز الدراسات الاستراتيجية بجريدة الأهرام مجموعة من المتخصصين من بينهم عدد من الدبلوماسيين المصريين إلى ندوة حول علاقة مصر بالقوتين العظميين... وكان من بينهم إسماعيل فهمي وتحسين بشير وأسامة الباز... وتحدث إسماعيل فهمي منتقدًا سياسة الاتحاد السوفيتي، وكذلك فعل تحسين بشير، ونشرت وقائع الندوة بالأهرام، واشتكى السوفيت مما قاله الدبلوماسيان المصريان فترتب على ذلك أن أعطى وزير الخارجية[1] إجازة مفتوحة لكل منهما عقابًا لهما... وكان ذلك بتوجيه من الرئيس السادات لتهدئة السوفيت... والواقع أنه لم يمر وقت طويل حتى قامت حرب 73 واختار السادات إسماعيل فهمي ليخلف الزيات وزيرًا للخارجية وتحسين بشير متحدثًا رسميًا باسم الرئيس بعد ذهاب أشرف غربال إلى واشنطن.

وكان السؤال هو من الذي أمر بنشر وقائع الندوة التي لم تكن لتنشر إلا بموافقة من الرئيس السادات الذي أراد أن يظهر للسوفيت مدى تبرم المثقفين المصريين بسياساتهم إزاء تسليح مصر.. وكانت هذه الندوة مقدمة للقرار الخطير الذي اتخذه الرئيس السادات بعد ذلك بطرد الخبراء السوفيت الذين كانوا يعملون في القوات المسلحة والذين جاءوا في أعقاب حرب 67 وتزايد عددهم بعد تصاعد حرب الاستنزاف وغارات إسرائيل في العمق، وكان وجودهم محل استنكار وغضب عدد كبير من الضباط المصريين...

كان من أول ما قرره الزيات بعد أن أصبح وزيرًا للخارجية أن شكَّل مجموعة عمل من عدد من أعضاء الوزارة لمتابعة «أزمة الشرق الأوسط» وكنت ممن وقع عليهم

(1) كان مراد غالب هو الذي أصدر القرار.

اختياره في عضوية هذه اللجنة، وأذكر أنه في أثناء أحد اجتماعات اللجنة سأل أحد المشاركين: هل تعتزم مصر فعلًا الدخول في معركة؟... وكانت روح السؤال تحمل نوعًا من التشكيك في جدية مصر في اتخاذ قرار الحرب... وقد جاء رد الزيات حادًا... إذ أجاب على الفور أنه إذا كان هناك من يتشكك في أن مصر ستخوض معركة التحرير فإن عليه أن يستقيل من هذه اللجنة.

مضى عام 1972 دون معركة وكان ذلك هو العام الثاني بعد عام 71 الذي كان الرئيس السادات قد وعد الشعب بأنه سيكون عام الحسم، فازدادت الشكوك حول نواياه وما إذا كان فعلًا يعتزم أن يحارب.

تلك هي الصورة التي بدت من الخارج، وكانت في واقع الأمر صورة خادعة، فلقد تبين فيما بعد أن عام 72 لم يكن عام التردد والتخاذل بل كان العام الذي استقر فيه الرئيس السادات على أنه لا مفر من الحرب، وتم إعداد كل شيء بما في ذلك الاتفاق مع سوريا على خوض معركة مشتركة، وتم بعد ذلك تحديد تاريخ المعركة، هذا بينما كان الغرور قد استولى على القادة الإسرائيليين وأصبحت إسرائيل تشعر بأن مصر والعرب فقدوا إرادة القتال لاسترداد الأرض.

وفي إبريل عام 1973 قامت إسرائيل بواحدة من أكثر العمليات العدوانية وحشية وجسارة؛ فأنزلت وحدة كوماندوز على العاصمة اللبنانية بيروت، وفي دجى الليل اقتحم أعضاء هذه الوحدة التي قادها إيهود باراك[1] متسترين في زي أنثوي مساكن أربعة من القادة الفلسطينيين وقتلوهم وهم في مضاجعهم ووسط أسرهم... أثارت هذه العملية الوحشية ثائرة العالم العربي... وقرر السادات أن تكون هي المناسبة التي يطلق فيها الحملة الدبلوماسية التي تبين فيما بعد أنها كانت جزءًا هامًا من إعداد المسرح الدولي لحرب أكتوبر التحريرية، فكلف وزير الخارجية الزيات أن يقوم بعرض قضية الشرق الأوسط برمتها على مجلس الأمن، وقامت مجموعة العمل التي كان الزيات قد شكلها بالإعداد لذلك.

استغرق التحرك المصري في مجلس الأمن حوالي ثلاثة أشهر من إبريل إلى يوليو 1973... ذهب الزيات إلى نيويورك أربع مرات...رافقته في ثلاث منها... وفي

---

(1) أصبح باراك فيما بعد رجل سياسة في إسرائيل وشغل مناصب هامة بما فيها منصب رئيس وزراء إسرائيل.

المرة الأخيرة توقفنا في لندن... وفي المطار جاء وكيل وزارة الخارجية البريطانية لمقابلة الزيات، وكنا نعلق أهمية على الموقف البريطاني، لاعتقادنا أننا إذا نجحنا في استقطاب إنجلترا للتصويت على مشروع القرار الذي سيقدمه أصدقاؤنا من دول العالم الثالث في المجلس فسيعني ذلك أن كل أعضاء مجلس الأمن باستثناء أمريكا سيصوتون لصالح القرار وذلك لأن إنجلترا هي أقرب أعضاء المجلس لأمريكا... وهو ما حدث فعلًا في الجلسة الأخيرة للمجلس في يوليو عندما عرض المشروع الذي تبنته الدول الإفريقية الآسيوية في المجلس، فقد صوتت لصالحه ثلاث عشرة دولة... وامتنعت الصين لأنها اعتبرت القرار غير كافٍ في مناصرة الموقف المصري... أما أمريكا فقد صوتت ضده، أي أنها استخدمت حق الفيتو لتمنع صدور القرار... وكان هذا هو ما تريده مصر... إذ لم يكن الهدف هو الحصول على قرار جديد بقدر ما كان الهدف هو كشف الموقف الأمريكي وإظهار انحيازه الأعمى لصالح إسرائيل.

في الوقت الذي شهد تحرك الزيات على الساحة الإعلامية، كان حافظ إسماعيل يتحرك على ساحة الاتصالات السرية مع كيسنجر، ويعقد معه اللقاءات في باريس وفي الولايات المتحدة، ولم تحقق هذه المباحثات التي التقى حافظ إسماعيل أثناءها مع الرئيس نيكسون ومع وزير الخارجية كيسنجر شيئًا، ولقد أسهم التحرك المصري مع الولايات المتحدة وفي الأمم المتحدة في إقناع كيسنجر وفريقه بأن خيار مصر هو بالضرورة خيار العمل الدبلوماسي وليس الحرب، وذلك بينما السادات يعقد اللقاءات السرية مع الجانب السوري للإعداد للمعركة.

والواقع أن السادات، وقد قرأ مواقف الأطراف بكل دقة، كان هو الوحيد - رغم كل الظروف - الذي يمسك بخيوط اللعبة، فقد وقع السوفيت في شراك كيسنجر وخاصة في لقاء القمة بين نيكسون وبرجنيف في مايو 72... وباتوا يُخضعون سياساتهم في الشرق الأوسط لسياسة الوفاق مع أمريكا وبالتالي أصبحوا عازفين عن تقديم المساندة الفعالة لمصر السادات.

أما كيسنجر فقد أخذ في الوقت نفسه يعمل على تنفيذ رغبات إسرائيل في إبقاء الوضع على ما هو عليه... ويحكي هنا كيسنجر عن لقاء نيكسون مع جولدا مائير قبل حرب أكتوبر بعدة شهور عندما قالت جولدا مائير للرئيس نيكسون «إن إسرائيل لم يسبق لها أن رأت أيامًا أفضل مما تراه الآن»... كان الغرور قد استبد بها وبقادة إسرائيل الآخرين

وتصوروا أن وقف إطلاق النار سيستمر إلى الأبد وأن مصر لن تستطيع أن تحارب، وقد ذكر لي السفير نيقولا فيليوتس أثناء فترة عملي في واشنطن (84-92) أنه قبل حرب أكتوبر عمل نائبًا للسفير الأمريكي في إسرائيل، وأنه ذهب مع وزير الدفاع الإسرائيلي موشي ديان لزيارة سيناء، وأنهما عندما توقفا عند خط بارليف على الضفة الشرقية من القناة وسأل ديان: «ماذا لو قامت القوات المصرية على الضفة الأخرى من القنال، وعبرت على حين غرة وهاجمت مواقعكم؟».. فرد ديان عليه قائلًا: «إن الجيش المصري الآن هو كسفينة يعلوها الصدأ وهي راسية في الميناء ولا تستطيع حراكًا»!!

العبور العظيم.. 6 أكتوبر

يحكي الدكتور الزيات في مذكراته التي لم تنشر أن الرئيس السادات استدعاه يوم الإثنين 24 سبتمبر 1973 وقابله الساعة الواحدة بعد الظهر وسأله عن موعد سفره إلى نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فأجابه بأنه يعتزم أن يسافر في اليوم التالي فسأله ومتى سيلقي كلمته في الجمعية العامة... فأجابه بأنها ستكون على الأغلب يوم 6 أكتوبر...

ثم سأله: ما اسم مدير مكتبك؟... فقال له الزيات: إنه السفير محمد شكري... فقال السادات للزيات: ستصلك غالبًا قبل إلقاء كلمتك برقية مفتوحة تفيد بأن السفير محمد شكري سيحضر إليك في نيويورك!! وعندما تصلك هذه البرقية اعلم أن شيئًا كبيرًا سيحدث.

سافر الزيات إلى نيويورك وكان محددًا له أن يلتقي مع هنري كيسنجر يوم 5 أكتوبر وكان كيسنجر قد أصبح وزيرًا للخارجية، كما كان محددًا للزيات أن يلقي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 6 أكتوبر، وهو الخطاب التقليدي الذي يلقيه وزراء الخارجية في المناقشة العامة حيث يعرض كل وزير موقف بلاده في القضايا المختلفة التي تواجه بلاده والعالم.

في يوم 5 أكتوبر التقى الزيات بكيسنجر في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة كما كان مقررًا، وفي هذا اللقاء ذكر كيسنجر للزيات أن عام 1973 بالنسبة له عام مخصص للقضايا الأوروبية، وأنه سيسافر إلى أوروبا، وبعد عودته سيبحث مع معاونيه ما الذي يمكن عمله بالنسبة للشرق الأوسط. وسأل الزيات عما إذا كان من الممكن أن يؤجل مناقشة بند الشرق الأوسط في الجمعية العامة حتى منتصف نوفمبر على أن تجري المباحثات بينهما في نيويورك في هذا الوقت...

سكت الزيات برهة ثم قال لكيسنجر... نعم هذا ممكن... وانتهى الاجتماع بين الرجلين على هذا الأساس، وذهب الزيات إلى مقر البعثة المصرية لمراجعة الخطاب الذي حدد لإلقائه اليوم التالي أي يوم 6 أكتوبر، وبعد الانتهاء من مراجعته طلب الزيات إلى الدكتور نبيل العربي الذي أعدَّ الخطاب أن يعد له نسخة منقحة ويحضرها له في منزل الدكتور عصمت عبد المجيد المندوب الدائم الذي كان قد دعا أعضاء الوفد جميعًا

للإفطار بمنزله يوم التاسع من رمضان الموافق الخامس من أكتوبر، ثم غادر الدكتور الزيات البعثة، وبينما هو يهم بركوب السيارة للعودة إلى الفندق، فإذا بالسكرتير الثاني صلاح زكي الذي كان سكرتيرًا خاصًا للزيات يسرع الخطى ليقول له: لقد تلقينا برقية الآن تفيد أن مدير المكتب السفير محمد شكري سيصل إلى نيويورك غدًا (أي يوم السادس من أكتوبر) وقد تأمل الزيات البرقية التي كان الرئيس السادات قد حدثه عنها، وأيقن أن شيئًا كبيرًا – ربما الحرب – سيحدث في اليوم التالي.

ذهبنا جميعًا - أعضاء البعثة والوفد المرافق لوزير الخارجية - للإفطار في منزل الدكتور عصمت عبد المجيد المندوب الدائم والواقع في شارع بارك أفينو... وكانت مدينة نيويورك تتأهب لاحتفاليات الجالية اليهودية بعيد يوم الغفران (يوم كيبور) في اليوم التالي، وفي هذا العيد يعتكف اليهود في منازلهم ويؤدون الصلوات طلبًا للغفران..

استقبلنا الدكتور عصمت عبد المجيد ببشاشته المعهودة وكانت السيدة إجلال حرمه تشرف بنفسها على ترتيبات الإفطار، وتشيع كالعادة جوًا من الألفة... إلا أن الدكتور الزيات كان على غير عادته قليل الحديث، ولا أذكر أنه جرى أثناء هذا الإفطار أي حديث غير عادي... سوى أنه عندما جاءه الدكتور نبيل العربي بنسخة من الخطاب الذي كان مفروضًا أن يلقيه وزير الخارجية في اليوم التالي... فإن الزيات قال له «احتفظ بهذا الخطاب عندك فأنا لا أعتزم الحديث غدًا... وأرجو إبلاغ سكرتارية الأمم المتحدة لرفع اسمي من قائمة المتحدثين...» وعندما مر علينا الزيات ونحن مازلنا في منزل الدكتور عصمت وهو في طريقه عائدًا إلى الفندق فإنه لم يقل سوى جملة واحدة وعلى شفتيه ابتسامته الساخرة «كل عام وأنتم بخير... غدًا يوم كيبور!!»... (أي عيد الغفران اليهودي)... وخرجنا بعدها وذهبت إلى فندق هامبتون هاوس... بعد أن اشتريت جريدة نيويورك تايمز (طبعة اليوم التالي المبكرة) وأويت للفراش في موعدي الاعتيادي؛ حوالي الواحدة صباحًا... ولم أستيقظ إلا على جرس التليفون في الصباح المبكر وكان المتحدث على الطرف الآخر هو عمرو موسى الذي كان يقيم في نفس الفندق، أخبرني عمرو أن هناك تقارير تفيد بنشوب معارك ضخمة في منطقة القناة وأن الدكتور الزيات يريدنا لاجتماع عاجل بالبعثة.. توجهت إلى البعثة التي لم تكن تبعد عن هامبتون هاوس سوى عدة دقائق، فوجدت أعضاء البعثة يتوافدون الواحد بعد الآخر..

ويتجهون إلى قاعة المكتبة التي تتوسطها مائدة طويلة معدة لمثل هذه الاجتماعات، ثم جاء الدكتور الزيات وأخذ يتحدث إلينا ذاكرًا أن مصر الآن قد دخلت المعركة، وستكون الأمم المتحدة هي ساحة العمل الدبلوماسي، وأوضح أن ما حدث ليس مجرد اشتباك في منطقة السخنة والزعفرانة حسبما جاء في البيان الصادر عن القاهرة، وإنما هو بداية المعركة التي طال انتظارنا جميعًا لها... ثم ذكر أن كيسنجر قد اتصل به في الصباح المبكر وذكر له أن إسرائيل قد أبلغتهم أن مصر وسوريا تستعدان للهجوم عليها... وطلب كيسنجر من الزيات سرعة الاتصال بالقاهرة لإبلاغها خطورة قيامها بأي عمل هجومي على إسرائيل، كما ذكر له أنه إذا كانت القاهرة ترغب في إشعار الولايات المتحدة والعالم بأن صبرها قد نفد، فإن هذه الرسالة قد وصلت وعلى القاهرة الآن أن تعمل على تهدئة الموقف... وقد عاد الزيات بعد اتصاله بالقاهرة ليبلغ كيسنجر ما تلقاه ومفاده أن إسرائيل قد بدأت هجومًا على القوات المصرية في منطقة شمال خليج السويس في السخنة والزعفرانة وأن مصر تقوم الآن برد هذا الهجوم...

في هذا الوقت كانت الأنباء قد جاءت عن عبور قواتنا إلى الشرق... وكانت أنباء العبور حدثًا عالميًا مدويًا تصدرت كل نشرات الأنباء، بينما أخذت قلاع وتحصينات خط بارليف تسقط واحدة بعد الأخرى، ومنذ تلك اللحظة لم يعد لنا هم إلا متابعة ما يحدث سواء عن طريق وكالات الأنباء أو البرقيات الصحفية التي كانت تصلنا من القاهرة، أما التحركات والاتصالات السياسية فكنا نتابعها من واقع البرقيات الرمزية التي ترد إلى البعثة من وزارة الخارجية... والتي أصبح إسماعيل فهمي وزيرها بالنيابة بسبب غياب الزيات ووجوده في نيويورك.

بدأ العبور التاريخي لقواتنا المتزامن مع الهجوم السوري في الساعة الثانية بعد الظهر أي السابعة صباحًا بتوقيت نيويورك، وقد قضينا يومي السبت والأحد بالكامل ونحن نتابع أنباء العبور العظيم، ثم أتى يوم الإثنين وهو اليوم الذي يبدأ فيه العمل بعد إجازة نهاية الأسبوع فتوجهت مبكرًا إلى البعثة لأجد الزيات يستدعيني ويطلب إليَّ أن أعد على الفور بيانًا بالإنجليزية يعلن فيه للعالم بصفة رسمية موقفنا بحيث لا يكون حديثنا من منطلق أننا نصد هجومًا إسرائيليًا بل من منطلق أننا نحرر أرضنا... وأضاف الزيات أنه يعتزم الذهاب للإدلاء بهذا البيان خلال جلسة الصباح للجمعية العامة... لم يكن أمامي متسع من الوقت لأعد بيانًا مطولًا، كما أن اللحظة التاريخية نفسها لم تكن تتطلب

بيانًا مطولًا نشرح فيه لماذا نقوم بعمل عسكري لتحرير أرضنا... كان المهم هو إيصال رسالة للعالم بأننا نفعل ذلك لأن تحرير أرضنا من الاحتلال هو واجب مقدس.

استدعيت إحدى سكرتيرات البعثة وأخذت أمليها ما تصورت أن يقوله وزير خارجية مصر في هذه اللحظة.... وانتهيت من البيان في أقصر وقت ممكن وذهبت للزيات الذي كان ينتظره، وأخذه كما هو دون أن يراجعه وطلب مني أن أصاحبه في السيارة إلى الأمم المتحدة، وأخذ يقرأ البيان ويراجعه ولم يدخل عليه أي تعديل..... وما إن وصلنا إلى مبنى الأمم المتحدة وأخذنا السلّم الكهربائي حتى استقبلنا جمع غفير من الصحفيين وأعضاء الوفود الذين جاءوا لتهنئتنا بأنباء العبور التي كانت مشاهدها قد سيطرت على وسائل الإعلام، إلا أن الزيات لم يتوقف طويلًا معهم فلقد كان عليه أن يتوجه إلى قاعة الجمعية العامة ليلقي بيان مصر عن الحدث الكبير... وما إن انتهى الزيات من إلقاء بيانه حتى دوت القاعة بالتصفيق... وخرجت من القاعة عقب إلقاء البيان وذهبت إلى قاعة الوفود... وكان المندوبون العرب والأفارقة في حالة نشوة واضحة لما حدث... وجاء الكثيرون ليهنئوا أعضاء الوفد المصري، وبدأت الأنباء تتوالى عن قيام الدول الإفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل واحدة تلو الأخرى... وهكذا ارتفعت قامتنا... واستردنا كرامتنا... ولكن بقي هذا التخوف الدفين مما قد يجلبه القدر...

كنا نتابع أنباء المعارك، كما كنا نذهب إلى البعثة لنقرأ البرقيات الرمزية، وما كان يصلنا عن مقابلات الرئيس السادات مع السفراء والمبعوثين الأجانب... واستوقفتني مقابلة بين الرئيس السادات والسفير البريطاني بالقاهرة يوم 10 أكتوبر... وفي هذه المقابلة سأل السفير البريطاني الرئيس السادات ما إذا كانت مصر مستعدة لقبول وقف إطلاق النار in place أي على أساس أن تبقى قواتنا في مواقعها الجديدة شرق القناة... وليس انسحابها إلى المواقع التي كانت بها غرب القناة يوم 6 أكتوبر وهو ما كان الأمريكيون والإسرائيليون يطالبون به... إلا أن الرئيس السادات رفض اقتراح السفير البريطاني... وذكر في معرض رده عليه أنه لن يوافق على وقف إطلاق النار إلا إذا كانت إسرائيل موافقة على الانسحاب من الأراضي العربية.

توقفت أمام هذه المقابلة وشعرت بنوع من التخوف من أنه ربما يكون الرئيس السادات قد ضيع فرصة لإيقاف إطلاق النار والقوات المصرية قد حققت انتصارًا

كبيرًا... وقبل أن تكون الولايات المتحدة قد بدأت في إرسال مساعداتها الضخمة لإسرائيل...

ولقد تبين فيما بعد أن سؤال السفير البريطاني للرئيس السادات لم يأت من فراغ إذ إن الحكومة الإسرائيلية تحت ضغط ما تلقته قواتها من هزائم في الأيام الأولى من الحرب وتخوفها من حدوث الأسوأ في المستقبل فإنها تقبل الآن بوقف إطلاق النار in place وعدم الإصرار على أن يكون وقف إطلاق النار مقترنًا بعودة قواتنا إلى مواقعها قبل الحرب أي دون إخلاء المواقع التي استردتها شرق القناة.

وقد شرح الرئيس السادات في كتابه «البحث عن الذات»(1)... أنه لم يقبل بالاقتراح البريطاني حيث قفزت إلى ذهنه الخدعة التي وقع فيها العرب عام 1948 عندما قبلوا الهدنة الأولى وكانت القوات العربية متقدمة ومتفوقة... فانتهز الإسرائيليون الهدنة وحصلوا على السلاح والمتطوعين ثم خرقوا الهدنة وردوا القوات العربية وتوسعوا في الأراضي التي كانت مخصصة للدولة الفلسطينية.

ويتحدث أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل في مذكراته عن لقائه مع كيسنجر يوم 13 أكتوبر وأنه في هذا اللقاء أثار مع كيسنجر فكرة صدور قرار من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار in place مع بقاء القوات في مواقعها وأن كيسنجر اتصل أثناء لقائهما بوزير خارجية بريطانيا سير ألكس دوجلاس هيوم لتتقدم بريطانيا بمشروع قرار بهذا المعنى إلى مجلس الأمن إلا أن الوزير البريطاني اعتذر عن عدم تقديم مثل هذا القرار لأن القاهرة لا توافق على الفكرة...

أجرى كيسنجر عددًا من المكالمات مع البيت الأبيض ووزارة الدفاع من أجل الإسراع في إرسال المساعدات الهائلة التي تم إرسالها لإنقاذ إسرائيل.

وعلى أواخر ساعات نفس اليوم أي يوم 13 أكتوبر اتصل كيسنجر بإيبان وأبلغه أن هناك ستين طائرة نقل ضخمة في الجو «الآن» في طريقها لإسرائيل وستصل المطارات الإسرائيلية بعد ساعات وكان ذلك هو بداية الجسر الجوي الذي أقامته الولايات المتحدة طوال الأيام التالية من الحرب...

---

(1) البحث عن الذات للرئيس السادات، ص 343-344، الناشر: المكتب المصري الحديث.

في هذه الأيام وبينما كنا نتابع الأخبار دقيقة بدقيقة في الليل والنهار.. كنا نتوجس مما يخبئه القدر.. كنا نوقن أن إسرائيل وحلفاءها في واشنطن لابد أنهم يعملون «الآن» بكل همة ونشاط من أجل تغيير المسار على أرض المعركة... فما يحدث على أرض المعركة هو الذي سيحسمها في النهاية.

وفي يوم 16 أكتوبر تجمعنا في البعثة لنتلقى أنباء خطاب الرئيس السادات أمام مجلس الشعب على آلة التكرز للأنباء ولم تكن هناك في هذا الوقت فضائيات تبث الخطاب مباشرة على الهواء، وقد ذهب الرئيس إلى مجلس الشعب مرتديًا الزي العسكري باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأعلن في هذا الخطاب مبادرته من أجل تحقيق السلام... إلا أنه ما إن انتهينا من الاستماع إلى خطاب الرئيس السادات حتى جاءت الأنباء عن خطاب آخر تلقيه «الآن» رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير، وأخذنا نتلقى أنباء هذا الخطاب ونقرؤه على شريط التكرز... وكانت إسرائيل في ذلك الوقت قد بدأت تتلقى الإمدادات العسكرية الأمريكية الهائلة على الجسر الجوي الذي أقامته لها الولايات المتحدة، بما مكنها من تخطي المرحلة الحرجة، وتوقفنا أمام العبارة التي قالت جولدا مائير فيها «إن هناك الآن مجموعة عمل Task Force عبرت إلى غرب القناة...»، وكانت تلك العبارة هي المؤشر الأول لما حدث بعد ذلك فيما أصبح يعرف بالثغرة أو الهجوم المضاد في منطقة الدفرسوار.

بينما جاءت هذه الأنباء عن الجبهة المصرية، جاءت أنباء أخرى من الجبهة السورية في الجولان... فقد بدأت القوات الإسرائيلية تتحرك في هجوم مضاد لإخلاء المناطق التي حررتها القوات السورية في الجولان، ونشطت آلة الإعلام الإسرائيلية والأمريكية في إذاعة هذه الأنباء وتجسيمها... كان ذلك يجري بينما يتعرض الرئيس نيكسون لأزمة ووترجيت التي أصبح أسيرًا لها، وكان من نتائج ذلك أن يد كيسنجر في إدارة دفة الأمور أصبحت هي اليد العليا، وقد استطاع أن يدير في هذه الفترة أكبر عملية دعم ومساندة متصورة لإسرائيل عسكريًا وسياسيًا... وكان كيسنجر بصفته مسئولاً عن مجلس الأمن القومي يصدر القرارات إلى وزارة الدفاع (البنتاجون) ويأمرها باسم الرئيس بإرسال إمدادات السلاح إلى إسرائيل، وقد تلقت إسرائيل في هذه الفترة كميات وأنواعًا من السلاح لم تكن متوافرة لحلفاء أمريكا في حلف الناتو، وكانت مخازن السلاح الأمريكية في أوروبا مفتوحة لترسل منها الدبابات الأمريكية مباشرة للقوات

الإسرائيلية إلى مطار العريش في سيناء لتتحرك بها القوات الإسرائيلية في سيناء مباشرة في اتجاه غرب القناة، بينما كانت طائرات الاستطلاع الأمريكية تزود إسرائيل بمعلومات عن أوضاع القوات المصرية والسورية، مما كان يمكن القوات الإسرائيلية من تخطيط تحركاتها... ومن ذلك كانت المعلومات التي تلقتها عن أوضاع القوات المصرية غرب القناة في منطقة الدفرسوار... فكان العبور أيضًا للقوات الإسرائيلية وإحداث الثغرة وإقامة رأس كوبري غرب القناة والتي كانت نقطة التحول في مسار الحرب.

أمام هذا التدخل الأمريكي المباشر في القتال والذي كان كيسنجر ينسقه ويشرف على تنفيذه مستغلًا وضعه كمستشار للأمن القومي مع كونه وزيرًا للخارجية وانغماس رئيسه في فضيحة ووترجيت، وجد الرئيس السادات نفسه مضطرًا لقبول وقف إطلاق النار يوم 20 أكتوبر، وقد أبلغ به الرئيس الأسد و«قلبه يدمي» كما ذكر في رسالته له، ولكن دون التنسيق أو الاتفاق معه... وكان ذلك هو بداية الخلاف المصري السوري الذي استمر طوال الفترة التالية من الحرب بل وبعدها.

منذ بدء الحرب لم تشأ مصر أن تطلب عقد مجلس الأمن، فهي منتصرة على الأرض وليست في حاجة إلى مجلس الأمن، وكانت الولايات المتحدة هي التي طلبت عقد المجلس يوم 8 أكتوبر... وقد حضر الزيات هذه الجلسة بطبيعة الحال... وكان سعيدًا بأنه جلس في مقعد المشكو منه وليس في مقعد الشاكي الذي تعودنا أن نجلس فيه في الماضي.... ولذلك فعندما جاء الطلب من القاهرة يوم 21 أكتوبر بطلب عقد مجلس الأمن أحسسنا بأن الموقف العسكري الذي بدأ يتحول لصالح إسرائيل قد وصل إلى نقطة حرجة هي التي دعت الرئيس السادات لطلب عقد مجلس الأمن، واجتمع المجلس في اليوم التالي أي يوم 22 أكتوبر وأصدر قراره رقم 338 الذي يدعو فيه الأطراف كافة إلى وقف إطلاق النار، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242. وكان كيسنجر قد ذهب إلى موسكو يوم 20 أكتوبر بناء على دعوة من برجنيف سكرتير عام الحزب الشيوعي وتوصلت القوتان إلى هذا القرار ليتم صدوره من مجلس الأمن. وكان المفروض أن المباحثات السياسية تنفيذًا للقرار 242 ستبدأ على الفور بعد وقف إطلاق النار الذي حدد له أن يبدأ في السادسة وخمسين دقيقة يوم 22 أكتوبر.

بالرغم من صدور القرار وقبول مصر لوقف إطلاق النار فإن إسرائيل استمرت في تحركها العسكري وكانت الإمدادات الأمريكية ترد إليها على نحو لم يسبق له مثيل... ثم قامت إسرائيل بقطع طريق السويس-القاهرة، ثم حاولت احتلال مدينتي الإسماعيلية والسويس، ولكنها فشلت ولم تستطع دخول الإسماعيلية وتكبدت خسائر فادحة في السويس في المعارك التي التحمت فيها المقاومة الشعبية مع القوات المسلحة التي كانت بالمدينة وكبدت القوات التي حاولت الغزو خسائر كبيرة، وأصبح يوم فشلها في احتلال السويس يوم 25 أكتوبر هو العيد القومي لمدينة السويس.

كان نيكسون -رغم انشغاله في فضيحة ووترجيت - يأمل في أن يجعل من اشتعال الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة هي المناسبة التي يحرك منها عملية السلام من معطيات جديدة ويتوصل إلى اتفاق سلام لحل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي... وكانت تلك هي تعليمات نيكسون لكيسنجر، التي نفذها كعادته بطريقة ملتوية لصالح إسرائيل، وعندما ذهب لموسكو ووصلته رسالة من نيكسون ليسلمها إلى برجنيف عندما يلتقي به في اليوم التالي ورأى أن الرسالة تتحدث عن رغبة نيكسون في أن تعمل القوتان العظميان معًا لفرض السلام في المنطقة، قرر كيسنجر ألا يسلم هذه الرسالة إلى برجنيف إلا وهو يغادر موسكو، وبعد أن كان قد اتفق مع الجانب السوفيتي على مشروع القرار الذي يقدم إلى مجلس الأمن... وأخذ كيسنجر يتلكأ في العودة إلى واشنطن فذهب إلى إسرائيل، وكان الهدف من هذه الرحلة ليس فقط التشاور مع قادة إسرائيل ولكن ليتيح الفرصة والوقت لإسرائيل لاحتلال مزيد من الأرض وعندما عاد إلى واشنطن كانت موسكو قد ضاقت ذرعًا باستمرار إسرائيل في تجاهل قرار مجلس الأمن الذي نص على وقف إطلاق النار، وكان ذلك ما دفع برجنيف ليرسل رسالة شديدة اللهجة إلى نيكسون فسرتها واشنطن أو فسرها كيسنجر على أنها إنذار باستخدام القوة ضد إسرائيل وضخّم كيسنجر موقف السوفيت وأقنع رئيسه بإعلان التعبئة العامة الجزئية بما في ذلك القوات النووية مما بدا معه الموقف الدولي وكأن القوتين العظميين على حافة مواجهة نووية.

بعد أن فشلت إسرائيل في احتلال السويس والإسماعيلية كانت القوة الإسرائيلية قد بلغت مداها.. كما كان كيسنجر قد استنفد كل إمكانيات المماطلة والتمويه على الاتحاد السوفيتي بل وعلى رئيسه المحاصر بفضيحة ووترجيت... وبدأ كيسنجر يرتب لعملية ما بعد الحرب على طريقته...

في هذه الأيام التي أعقبت الثغرة وبدء نشاط دبلوماسي مكثف بين مصر وأمريكا... كانت أمريكا هي القوة الوحيدة القادرة على التأثير على إسرائيل ولأن الرئيس الأمريكي آنذاك كان غارقًا لأذنيه في فضيحة ووترجيت، فإن هذه القوة كانت في يد رجل واحد هو كيسنجر الذي لم يكن فقط وزيرًا للخارجية بل مستشارًا للأمن القومي أيضًا وأخذ هذا الواقع ينعكس بدوره على توجهات وحركة الرئيس السادات... وبدأت صورة إسماعيل فهمي وزير الخارجية بالنيابة في الظهور بقوة باعتبار أنه هو الذي يدير الدبلوماسية المصرية وقت الحرب من مكتب الوزير بالخارجية. وعندما أوفده الرئيس السادات إلى واشنطن يوم 29 أكتوبر لمقابلة الرئيس نيكسون، كان الرئيس السادات قد أصدر بالفعل قراره بتعيينه وزيرًا للخارجية دون إعلان لهذا القرار... بالمقابل كانت صورة الزيات قد بدأت في الأفول خاصة وأنه بقي طوال فترة الحرب في نيويورك بعيدًا عن القاهرة مركز القرار.

أذكر أن الدكتور عصمت عبد المجيد الذي كان مندوبًا دائمًا في نيويورك سألني عن مغزى حضور إسماعيل فهمي إلى واشنطن لمقابلة نيكسون بينما وزير الخارجية بنيويورك فأجبته بأنني أعتقد أن الرئيس السادات قد اختار إسماعيل فهمي ليكون وزير خارجية المرحلة المقبلة وأن الدكتور الزيات في نظر الرئيس السادات قد أدى دوره في المرحلة السابقة.. وهو ما يتفق مع أسلوب الرئيس السادات في الحكم، وقد أمَّن الدكتور عصمت على هذا الرأي، وبالفعل فقد كانت حرب أكتوبر بداية مرحلة جديدة تمامًا ليس فقط في تاريخ الصراع مع إسرائيل ولكن في تاريخ مصر كما أنها كانت الحدث الكبير الذي أعطى الشرعية لحكم السادات.

محمد حسن الزيات

كان الزيات توليفة غير تقليدية فيمن تولوا منصب وزير الخارجية في مصر فهو لم يكن من أبناء الخارجية مثل محمود فوزي أو إسماعيل فهمي كما لم يكن من خلفية عسكرية مثل الذين جاءوا للخارجية من القوات المسلحة بعد ثورة 23 يوليو مثل محمود رياض. كان أستاذًا للآداب الشرقية في كلية الآداب بجامعة القاهرة بعد أن عاد من البعثة في إنجلترا، وعندما عين جمال عبد الناصر الدكتور أحمد حسين سفيرًا لمصر في واشنطن في أوائل عهد الثورة ترك له حرية اختيار الفريق الذي يعمل معه؛ فاختار الدكتور محمد حسن الزيات ليعمل معه كمستشار ثقافي، وكانت تلك هي بداية اتصال الزيات بالعمل الدبلوماسي في حقبة الخمسينيات ثم جاء اختياره قائمًا بأعمال السفارة المصرية في طهران ورشحته لهذا المنصب دراسته للغات الشرقية والحضارة الفارسية، وبالتالي دخل إلى سلك وزارة الخارجية أي السلك الدبلوماسي. وعندما اغتيل المرحوم كمال الدين صلاح ممثل مصر في مجلس الأمم المتحدة الاستشاري للصومال عينته مصر في هذا المنصب، وكان مقر عمله في العاصمة الصومالية مقديشيو... ولكنه كان يأتي إلى الأمم المتحدة ليشارك في اجتماعات مجلس الوصاية الذي كان مختصًا بالنظر في شئون الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وكان من بينها الصومال وقد التقيت به أول مرة في هذه الأثناء في نيويورك ثم عين بعد ذلك مديرًا للإدارة العربية بوزارة الخارجية، وكان مديرًا نشطًا وغير تقليدي، ثم جاء تعيينه مندوبًا مناوبًا لمصر في الأمم المتحدة أي نائبًا للمندوب الدائم محمود رياض عام 62، وقد عرفته بشكل مباشر في هذه الفترة، وعندما خلا منصب سفير مصر في الهند عين الزيات سفيرًا هناك، وكانت دراسته للحضارات الشرقية قد أهلته لكي يلمع كسفير لمصر في الهند في فترة كانت فيها علاقات مصر بالهند على أعلى مستوى... وقد بقي هناك لفترة ثلاثة أعوام إلى أن رشحه وزير الخارجية محمود رياض وكيلًا لوزارة الخارجية... وبعد أحداث 67 والتي سبقتها حملة إعلامية ضارية من جانب إسرائيل مما جعل إسرائيل تكسب الحرب الإعلامية، شعر الرئيس عبد الناصر بحاجة مصر إلى صوت يتحدث باسمها ويصحح صورة مصر فتم تعيين الزيات رئيسًا لهيئة الاستعلامات ومتحدثًا رسميًا باسم مصر، ونجح الزيات في هذه المهمة نجاحًا كبيرًا.. كما ظهرت قدرته الإعلامية في التحدث مع الميديا وعبر وسائل الإعلام. وعندما خلا منصب مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة

بنيويورك عُين الزيات مندوبًا دائمًا وفي هذه الفترة توثقت علاقاته بالمندوب الدائم الأمريكي جورج بوش (الأب) وفي عام 72 وبينما كان الرئيس السادات يمهد لحرب أكتوبر وكان يريد أن يكسب الرأي العام الدولي بادر بتعيين الزيات وزيرًا للخارجية وكان ذلك في سبتمبر 72.. ولقد نجح الزيات نجاحًا كبيرًا في القيام بما كان يريده الرئيس السادات من كسب الرأي العام الدولي وكانت ذروة هذا النجاح في مجلس الأمن في يوليو 73 عندما صوت لصالح القرار الذي أراده الزيات كل أعضاء المجلس باستثناء الولايات المتحدة التي استخدمت حق الفيتو لإجهاضه.

بعد قيام الحرب بيوم أو يومين طلب إليّ الدكتور الزيات ونحن في نيويورك أن أصاحبه في زيارة قام بها لعبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا في مقر إقامته بنيويورك آنذاك فإذا بخدام يذكر له أنه قد حزم حقائبه وسيسافر على الفور عائدًا إلى دمشق... وعندما قال له الزيات إن وجوده في نيويورك سيكون أهم من وجوده في دمشق لأن المعركة الدبلوماسية ستكون في الأمم المتحدة أجابه خدام قائلًا: «إنني أريد أن أكون جوار الرئيس الأسد أثناء المعركة». أما الزيات فقد بقي في نيويورك.. ولم يذهب للقاهرة فورًا ليكون جوار الرئيس السادات كما فعل خدام وبقي في نيويورك إلى أن انتهت الحرب... وبانتهائها انتهت أيضًا فترة عمله كوزير للخارجية.

كان عبد الحليم خدام على حق عندما حزم حقائبه عائدًا إلى دمشق فور قيام الحرب ليكون بجوار رئيسه في هذه الفترة الدقيقة والحاسمة التي تخوض بلاده فيها حربًا بحجم حرب أكتوبر ويدير وزارة الخارجية ويكون على اتصال مباشر ومستمر مع رئيسه ويكون هو الذي يعطي التعليمات للسفراء في الخارج ويتلقى تقاريرهم. لا أعتقد أن القاهرة قد طلبت من الزيات البقاء في نيويورك... ولكني أتصور أنه هو شخصيًا الذي كان يميل إلى ذلك... متصورًا أن الأمم المتحدة ستكون مسرحًا للعمل الدبلوماسي كما كان الحال أثناء أزمة السويس... ولابد أن نيويورك كعاصمة العالم إعلاميًا قد لاحت له بأنها ستمنحه الفرصة للقيام بدور إعلامي كبير، وفي بداية الحرب ظهر بالفعل على برنامج تلفزيوني مشهور وسأله المذيع عما إذا كانت مصر واثقة من النجاح في هذه الحرب، ولأن عينه كانت على الرأي العام الأمريكي فإنه لم يرد بشكل قاطع أن بلاده واثقة من النصر، بل أجاب بأن مصر تخوض هذه الحرب لأن حقها وواجبها يفرض عليها أن تعمل على تحرير الأرض، وقد انتهز البعض في مصر هذا التصريح ووجه

لومًا للزيات في أنه لم يكن قاطعًا في رده ويتحدث بثقة عن النصر خاصة وأن قواتنا قد أنجزت العبور بصورة مبهرة.

كنت أشاهد الزيات أثناء الحرب وهو في قاعة الوفود الملاصقة لمجلس الأمن يدخل إلى كابينة التليفون، ويتحدث مع القاهرة، وأغلب الظن أنه كان يتحدث مع حافظ إسماعيل مستشار الرئيس للأمن القومي، ويلتقي بشخصيات من الأمم المتحدة بينما الحرب تدور رحاها في سيناء... ثم جاءت الأيام العصيبة في الجزء الأخير من الحرب وبدأ مجلس الأمن يقوم بدور من أجل وقف إطلاق النار... وكانت البرقيات ترد إلينا في البعثة بتعليمات محددة عما يجب عمله... وهكذا تحول دور الزيات عملًا إلى دور مندوب دائم ينفذ التعليمات بينما كان إسماعيل فهمي وزير الخارجية بالنيابة هو الذي يصدر التعليمات، وكان ذلك في الفترة التي نشطت فيها أكثر من أي وقت مضى القناة السرية بين مصر وكيسنجر... وظهور الدور الأمريكي كدور حاسم في إنهاء القتال... في هذه الفترة الحاسمة كان وزير الخارجية «الرسمي» موجودًا في نيويورك بينما وزير الخارجية «الفعلي» يحزم حقائبه ليسافر إلى واشنطن للقاء الرئيس نيكسون يوم 29 أكتوبر والاتفاق معه ومع وزير خارجيته كيسنجر على الخطوات التالية لوقف إطلاق النار وبدء عملية السلام... وقد استقبل نيكسون إسماعيل فهمي وزير خارجية مصر استقبالًا حارًا وودعه خارج البيت الأبيض إلى أن استقل سيارته.

كانت المصادفة الحزينة وحدها هي التي هيأت للزيات مغادرة نيويورك بصورة كريمة، فقد توفي في هذا اليوم حماه المرحوم الدكتور طه حسين فاتصل به الرئيس السادات وأخبره بأنه قد أرسل إليه طائرة خاصة ستكون في مطار روما لتأخذه إلى القاهرة لحضور جنازة الدكتور طه، وقد ذهبت كما ذهب كل أعضاء الوفد لوداع الزيات في المطار. وكان وداعًا مؤثرًا.

انتهت بذلك فترة عمل الزيات كوزير للخارجية ليصبح مستشارًا للرئيس السادات ثم ما يلبث أن يترك هذا المنصب ويدخل في ساحة السياسة الداخلية ليصبح أمينًا عامًا للحزب الوطني في دمياط وتم انتخابه عضوًا في مجلس الشعب... وفي انتخابات تالية لم ينجح... وكان ذلك مما أحزنه، كما أحزنه من قبل إخراجه من منصب وزير الخارجية بعد عام واحد.

كثيرًا ما أتذكر الزيات. . . وأتذكر لقاءاتي معه في أعوامه الأخيرة في رأس البر. . . حينما كنا نتمشى على البحر وهو يرتدي جلبابه الأبيض مثل الكثيرين من المصطافين في رأس البر وكان كثيرًا ما يتحدث عن فترة عمله كوزير للخارجية وكان يشعر بالمرارة من الطريقة التي خرج بها، وعندما زارني أثناء فترة عملي في واشنطن كنا نقضي ساعات طويلة في الحديث وكان الزيات يتذكر فترة عمله في واشنطن كمستشار ثقافي ولما عرف الرئيس بوش (الأب) بمرضه أمر بإدخاله مستشفى أيزنهاور للعلاج كما كلف طبيب البيت الأبيض بمتابعة حالته، فلقد كان الزيات هو أول دبلوماسي مصري أقام علاقة عمل مع الرئيس بوش الأب، أثناء عملهما معًا كمندوبين دائمين لدى الأمم المتحدة في نيويورك أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. . . وكان الرئيس بوش بعد ذلك دائم السؤال عنه وعندما زار مصر كنائب رئيس عام 1986 طلب أن يكون الزيات من بين المدعوين على العشاء الرسمي الذي أقيم على شرفه.

لم ينشر الدكتور الزيات مذكراته رغم أنه كتب جانبًا كبيرًا منها وإن كان بشكل غير منتظم، ولديَّ أمل في أن نتمكن يومًا في المجلس المصري للشئون الخارجية وبمساعدة السفير الدكتور أحمد مختار الجمال صديق الزيات وبلدياته وبلدياتي من العمل على تنسيقها ونشرها.

مصر وإسرائيل
من طريق الحرب إلى طريق السلام[1]

أدت اتصالات الرئيس السادات ووزير الخارجية إسماعيل فهمي مع الرئيس نيكسون وكيسنجر إلى تدخل الولايات المتحدة من أجل إيصال المواد الغذائية والطبية إلى الجيش الثالث... ثم جاء كيسنجر بعد ذلك إلى مصر والتقى بالسادات وإسماعيل فهمي.. وتم التوصل إلى اتفاق النقاط الستة الذي نظّم وصول المواد الغذائية والمواد الطبية إلى الجيش الثالث، وكانت النقطة السادسة في الاتفاق تنص على تبادل أسرى الحرب بين الجانبين. كان اتفاق النقاط الستة هو بداية الاتفاقات التي أرست عملية السلام على طريقة كيسنجر أي طريقة الخطوة خطوة والتوصل في النهاية إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية من خلال الوسيط الأمريكي..

بعد سفر الزيات.. جاءتني تعليمات من وزارة الخارجية تطلب إليّ العودة للقاهرة... لأترأس وفد مصر الحكومي إلى مؤتمر الصليب الأحمر المنعقد في طهران في نوفمبر 73.. ومؤتمرات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تعقد مرة كل أربعة أعوام وتشارك فيها ثلاث جهات رئيسية... الحكومات والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في العالم واللجنة الدولية للصليب الأحمر وهي المحرك الرئيسي لحركة الصليب الأحمر في العالم.

تثار في هذه الاجتماعات دائمًا الموضوعات المتصلة بالقانون الدولي الإنساني وتطبيق اتفاقيات جنيف.. وقد جاء موعد انعقاد المؤتمر في أعقاب حرب أكتوبر مباشرة.. وكانت قضية أسرى الحرب الإسرائيليين لدى سوريا موضوعًا ساخنًا.. كانت سوريا لا تريد أن تسلم هؤلاء الأسرى إلا في إطار صفقة متكاملة... أما السادات فكان قد بدأ تطبيق أسلوبه الذي عرف عنه بعد ذلك، والذي يتسم بتقديم تنازلات كبيرة من البداية لخلق مناخ إيجابي وكسر الحواجز النفسية!! وفي هذا الإطار قرر الرئيس السادات الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين كبادرة حسن نية... وهو أمر أخذه عليه كثيرون نظرًا لما يشكله الأسرى الإسرائيليون دائمًا من ورقة كبيرة للمساومة، ولما

(1) تراجع مقالات وزير الخارجية أحمد أبو الغيط بجريدة الأهرام، عام 2010 «شاهد على الحرب»، ثم «شاهد على السلام».

كان مؤتمر طهران هو أول مؤتمر دولي كبير يعقد بعد الحرب مباشرة فقد انتهزت فرصة وجودي في المؤتمر وطرحت الموقف المصري السياسي باعتبار أنه موقف يستهدف تحقيق السلام، وأوضحت أننا ذهبنا للحرب من أجل تحقيق السلام... وأن الوقت قد حان لتحقيق السلام الشامل بين العرب وإسرائيل، وإنهاء احتلال الأراضي العربية، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242 وقد لمست ترحيبًا كبيرًا من جانب الوفود بهذا الخطاب.

وأثناء المؤتمر أقام رئيس وزراء إيران آنذاك عباس هويدا حفل عشاء كبيرًا للوفود وكان عددهم يقرب من الألف عضو... وفي أثناء الاحتفال وجدت أحد رجال المراسم الإيرانية يحضر إليَّ ويطلب مني أن أرافقه حيث يريد رئيس الوزراء هويدا الحديث معي عن العلاقات بين مصر وإيران، ذهبت وقابلت الرجل الذي كان يعتبر أقوى شخص في إيران بعد الشاه.. وأخذ يتحدث معي.. وكان حديثًا عامًا عن العلاقات بين البلدين كما تحدث عن السلام إلا أنني شعرت وكأن غرضه من اللقاء كان في الأساس أن يظهر لهذا الجمع الكبير أن العلاقات مع مصر تأخذ مسارًا جديدًا.. وما زلت أذكر هذا اللقاء مع هويدا. وقد كانت صدمة كبيرة لي وللكثيرين عندما قامت الثورة الإسلامية في إيران بإعدامه في أول عهدها في السلطة.

وفي الواقع فإنني وكثيرين غيري في الخارجية لم نكن نعرف بالاتصالات التي كانت تجري بين الرئيس السادات والشاه قبل وأثناء حرب أكتوبر.. بل لا أعتقد أن الزيات نفسه كان يعرف الكثير عنها.. لكن السادات كان قد اتخذ من الشاه إحدى القنوات الخلفية له مع الولايات المتحدة...

رغم مرور أعوام طويلة على هذه الزيارة لطهران؛ فإنها تركت لديَّ أثرًا كبيرًا ولقد لاحظت مدى إقبال الناس علينا كمصريين... كما زرت أثناء وجودي هناك متحف «إيران الحديث» الذي أقامه الشاه، وعندما زرت هذا المتحف خرجت بانطباع أن الشاه قد أراد من إقامة هذا المتحف أن يربط ما بين إيران الحديثة وتاريخ إيران القديم الذي سبق الإسلام... ولاحظت أن العرض في المتحف لا يتضمن شيئًا عن الحقبة الإسلامية في إيران.. وكأن الشاه يريد إسقاط هذه الحقبة من تاريخ إيران، ولاحظت أيضًا عندما دخلت محلات السوبر ماركت في طهران أن المشروبات الكحولية تباع على الرف.. شأنها شأن أية سلعة أخرى... وقد استوقفني هذا المنظر الذي لم أره في

أي بلد إسلامي آخر.. والواقع أنني شعرت بأن نظام الشاه لا يمكن أن يستمر وهو يحاول أن يقطع صلة إيران بالإسلام...

عدت للقاهرة من طهران مع وجود وزير الخارجية الجديد إسماعيل فهمي... الذي أصبح يعمل معه صديقان قديمان لي هما «المستشار» عمر سري الذي أصبح مديرًا لمكتبه والذي سبق أن زاملته في جنيف وختم مشواره الدبلوماسي كسفير لمصر في ألمانيا... وأسامة الباز الذي ترجع صداقتي به إلى أيام دراستنا معًا في مدرسة دمياط الابتدائية ثم الثانوية.. وكان أسامة يكتب الخطب والبيانات التي يلقيها وزير الخارجية ثم لعب أسامة بعد ذلك دورًا دبلوماسيًا كبيرًا في عهد الرئيس السادات والرئيس مبارك... أما الصديق العزيز المرحوم محمد رياض فقد أصبح وكيلًا للوزارة، ثم وزير دولة للشئون الخارجية. كما أصبح الزميل محمد البرادعي المستشار القانوني لوزير الخارجية وأمين سره وقد أصبح البرادعي فيما بعد مديرًا للوكالة الدولية للطاقة النووية في فيينا وحصل على جائزة نوبل للسلام وبقي مديرًا للوكالة لاثني عشر عامًا.

تحدد شهر ديسمبر موعدًا لانعقاد مؤتمر السلام في جنيف. وقبل أن ينعقد المؤتمر جاء وفد من وزارة الخارجية السورية وكان مكونًا من المرحوم السفير أديب الداوودي الذي أصبح فيما بعد المستشار السياسي للرئيس الأسد والسفير رفيق جويجاتي الذي أصبح فيما بعد سفيرًا لسوريا في واشنطن. ورأس محمد رياض الجانب المصري وتباحثنا في كل بنود (القرار 242) على أساس أن كلا البلدين سيذهبان لمؤتمر جنيف واجتمعنا عدة مرات في الدور السادس من مبنى وزارة الخارجية بالجيزة... واستعرضنا ما تكون عليه مواقفنا بالنسبة لكل فقرة من فقرات القرار رقم (242). ثم فوجئنا بعد ذلك أن سوريا قد قررت عدم حضور مؤتمر جنيف...

انعقد مؤتمر جنيف في ديسمبر 73 وذهب وزير الخارجية الجديد إسماعيل فهمي على رأس وفد كبير لحضور المؤتمر، وكانت رئاسة المؤتمر لوزيري خارجية القوتين العظميين أي لكيسنجر وجروميكو... لم أكن عضوًا في هذا الوفد... ولكنني عندما التقيت بالوزير إسماعيل فهمي في أسوان في الشهر التالي أخبرني عن كيف أن جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتي حاول أن تكون بلاده ممثلة في اللجنة المصرية الإسرائيلية العسكرية إلا أن كيسنجر نجح في استبعاد الاتحاد السوفيتي من هذه اللجنة وفي هذا الوقت كان الرئيس السادات قد حدد خياره الاستراتيجي بأن ينهي العلاقة

الخاصة مع الاتحاد السوفيتي ويلقي بثقله في كفة الميزان لصالح الولايات المتحدة وأصبح واضحًا في ضوء ذلك أنه يعمل على استبعاد السوفيت من عملية التسوية التي كان يقودها كيسنجر تحت اسم دبلوماسية «المكوك» أو دبلوماسية الخطوة خطوة..

الاتفاق الأول للفصل بين القوات

كانت القوات الإسرائيلية التي عبرت عن طريق الثغرة ما زالت في مواقعها غرب القناة وكانت هذه القوات مكشوفة وخطوط مواصلاتها طويلة مما يجعلها هدفًا سهلًا لتوجيه ضربات موجعة لها بل كانت هناك خطة عسكرية معدَّة أصلًا لتصفية هذه القوات، إلا أن كيسنجر أقنع الرئيس السادات بأنه لو هاجم هذه القوات؛ فإن الولايات المتحدة ستقف مع إسرائيل بكل قوة وأنها لن تقبل بهزيمة لإسرائيل وللسلاح الأمريكي، وأن أفضل حل لذلك هو انسحاب هذه القوات في إطار اتفاق للفصل بين قوات الطرفين.. وقد استقبل الرئيس السادات كيسنجر في أسوان في شهر يناير لإجراء المباحثات التي أدت في النهاية إلى الاتفاق الأول للفصل بين القوات.

ضمني إسماعيل فهمي وزير الخارجية الجديد إلى الوفد الذي ذهب معه إلى أسوان لهذا الغرض. وكان الوفد يضم أيضًا الصديق المرحوم محمد رياض، ونزلنا في فندق كتراكت. وكان معنا كل من الفريق أول محمد عبدالغني الجمسي رئيس الأركان والسفير حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي.. وكان الرئيس السادات يقيم في إحدى فيلات وزارة الري، وقد شعرت في هذه الأثناء أن دور حافظ إسماعيل آخذ في الأفول بينما أصبح إسماعيل فهمي هو رئيس الدبلوماسية المصرية واستطاع في فترة وجيزة أن يحوز ثقة الرئيس السادات وأن يملأ منصب وزير الخارجية بثقة وحضور كبير.

كانت المفاوضات في أسوان تجري في الواقع بين الرئيس السادات وهنري كيسنجر... ويذكر المشير الجمسي رحمه الله في مذكراته.. أنه استدعي للذهاب إلى أسوان وكان متصورًا أن الرئيس سيستشيره قبل مباحثاته مع كيسنجر إلا أنه لم يستشره، وكان كيسنجر عندما اجتمع معه ومع إسماعيل فهمي هو (أي كيسنجر) الذي أخبرهما بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الرئيس السادات حول الموضوعات العسكرية، وأن المفاجأة له وللحاضرين كانت عندما ذكر كيسنجر أن الرئيس السادات وافق على تخفيض حجم القوات على الضفة الشرقية للقناة ليصبح 7000 رجل و 30 دبابة وعدد

محدود من قطع المدفعية ويستطرد المشير الجمسي أنه ترك غرفة الاجتماعات بانفعال «بعد أن اغرورقت عيناه بالدموع»[1].

كان معنا أيضًا في أسوان حافظ إسماعيل الذي لعب دورًا هامًا قبل وأثناء حرب أكتوبر كمستشار للأمن القومي... وعندما التقيناه في أسوان كان باديًا أنه لم يكن له في الواقع دور إلى جانب وزير الخارجية الجديد إسماعيل فهمي، وكان حافظ إسماعيل غير سعيد بأن تجري هذه المفاوضات الهامة بعيدًا عن العاصمة وبعيدًا عن مؤسسات الدولة.

ولقد كتب أبا إيبان في مذكراته التي نشرها بعد مرور أربعة عشر عامًا على هذه المفاوضات أن كيسنجر قد أبلغهم قبل الذهاب إلى مصر للتفاوض أنه لا يعتقد أن السادات سيوافق على تخفيض عدد المدرعات في سيناء لأقل من مائتين وخمسين دبابة وأن ذلك جعل الفريق الإسرائيلي المفاوض متشائمًا من إمكان نجاح كيسنجر، ولذلك عندما عاد كيسنجر لإسرائيل وأبلغ إيبان في المطار أنه قد نجح في إقناع السادات بتخفيض عدد مدرعاته إلى 32 دبابة وتخفيض عدد قواته في سيناء من سبعين ألفًا إلى سبعة آلاف فإن إيبان كاد لا يصدق ما سمعه[2].

ولقد علمنا نحن الذين لم نكن في اجتماع الرئيس مع كيسنجر بما حدث وبأن المشير الجمسي قد بكى نتيجة تأثره لتخفيض القوات المصرية شرق القناة... ولكن الرئيس السادات كان قد عقد الاتفاق مع كيسنجر ضمن استراتيجية استهدف منها بدء مرحلة جديدة تكون فيها الولايات المتحدة هي الراعي الوحيد لعملية السلام... وبالتالي إخراج الاتحاد السوفيتي من الشرق الأوسط... وهو ما كان يسعى إليه كيسنجر منذ البداية، ولقد وجد كيسنجر في السادات شريكًا مستعدًّا للتعاون معه في تحقيق ذلك... ولعب كيسنجر أوراقه بمهارة كبيرة في ترتيب أوضاع المنطقة بدءًا من هذه الفترة التي كان الرئيس السادات وكذلك الإسرائيليون تواقين فيها إلى التوصل إلى اتفاق، فكان كيسنجر هو العرَّاب واستخدم كل وسائل الخداع بما في ذلك خداعه لرئيسه في البيت الأبيض أي

---

(1) مذكرات المشير محمد عبدالغني الجمسي، ص480، حرب أكتوبر 1973، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1998.

(2) أبا إيبان، السيرة الذاتية، ص561.
ABBA EBAN, an autobiography future publications limited.

الرئيس نيكسون الذي كان يواجه أزمة ووترجيت وبالتالي لم يكن ملتفتًا لما يجري على يد كيسنجر في شئون الأمن القومي.

كان نيكسون يريد في الأساس التوصل إلى حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي، ويرى أن ذلك يصب في مصلحة الأمن القومي الأمريكي ولكن كيسنجر ناور ومكر والتف حول رغبة نيكسون المستغرق في أزمته، واتبع سياسة الـ «خطوة خطوة» التي كانت أكثر ملاءمة لإسرائيل، ولقد كانت هذه السياسة هي التي تمنحه المساحة الزمنية الكافية التي تمكنه من إخراج الاتحاد السوفيتي والانفراد بالحل...

كنت مع أعضاء الوفد في مطار أسوان للعودة إلى القاهرة بعد سفر كيسنجر... ولكننا انتظرنا حتى مغادرة الرئيس السادات في طائرته الخاصة وكان متجهًا إلى السعودية...

وكان الرئيس ذاهبًا إلى السعودية ليتحدث مع الملك فيصل لإيقاف حظر البترول الذي كانت الدول العربية قد فرضته... وكان حظر البترول الذي بدأت السعودية ومعها دول أوبيك تطبقه بهدف الضغط حتى يتم حل المشكلة حلًا شاملًا قد بدأ يحدث تأثيرًا كبيرًا في الدول الغربية... وكانت الطوابير في أوروبا وأمريكا تقف في محطات البنزين تنتظر دورها... وكان هناك ذعر وقلق في العواصم الغربية مما سيحدث خاصة أننا كنا في فصل الشتاء.. وكان كيسنجر هو الذي طلب من الرئيس السادات ضرورة إنهاء حظر تصدير البترول.

وفي هذه الأثناء أيضًا ألح الرئيس السادات على كيسنجر لكي يعمل على أن يحقق فصلًا بين القوات أيضًا على الجبهة السورية يشمل الانسحاب من مدينة القنيطرة في الجولان.. ولقد ظل الرئيس السادات يعمل من أجل تحقيق الفصل بين القوات على الجبهة السورية حتى تمكن كيسنجر أخيرًا من التوصل إلى هذا الاتفاق في مايو 1974، وكان الضباط المصريون هم الذين تفاوضوا مع الإسرائيليين في جنيف نيابة عن السوريين، وقد تحدث كيسنجر في مذكراته عما لاقاه من مشقة في مفاوضاته مع الرئيس حافظ الأسد مما اضطره للقيام بعشرات الرحلات المكوكية بين سوريا وإسرائيل، وتظل هذه الاتفاقية هي التي تحكم العلاقات بين سوريا وإسرائيل حتى الآن وتلتزم سوريا تمامًا بأحكامها التي تنص على وقف إطلاق النار بين الجانبين، كما توجد قوات دولية لمراقبة تنفيذ الاتفاق في هضبة الجولان.

عدت إلى القاهرة التي كانت تموج بأجواء جديدة.. وقد بدأ الأستاذ محمد حسنين هيكل يكتب منتقدًا أسلوب المفاوضات التي جرت في أسوان، وعندما زرت محمود رياض أمين عام جامعة الدول العربية وجدته أيضًا ينتقد اتفاق الفصل بين القوات وقبول الرئيس السادات هذا التخفيض الهائل في حجم القوات المصرية شرق القناة...

(12)

أحلام بناء عالم عربي جديد

1974

جامعة الدول العربية

ذهب محمود رياض بعد أن ترك الخارجية في يناير 72 إلى مكتبه الجديد في الرئاسة ومعه «المستشار» طاهر شاش مديرًا لمكتبه. وكان مكتب محمود رياض في جناح يضم الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية الأسبق وبعض المسئولين السابقين الآخرين، إلا أن محمود رياض لم يبق في هذا الجناح سوى عدة شهور انتهت فيها فترة عمل أمين عام جامعة الدول العربية المرحوم عبد الخالق حسونة الذي شغل هذا المنصب لعشرين عامًا أو يزيد ليخلفه محمود رياض.. كان المرحوم سيد مرعي المقرب من الرئيس السادات هو الذي قام بدور الوساطة لدى الرئيس السادات لترشيح محمود رياض أمينًا عامًا لجامعة الدول العربية، وقد لقي هذا الترشيح قبولاً لدى الدول العربية للثقة التي تمتع بها محمود رياض لديهم. ذهب رياض لتسلم عمله في سبتمبر 72 وكان بذلك هو الأمين العام الثالث لجامعة الدول العربية، الأول هو عبد الرحمن عزام والثاني هو عبد الخالق حسونة ثم جاء محمود رياض، والثلاثة مصريون... وكل واحد من الثلاثة ينتمي إلى مدرسة مختلفة..

كان عزام وليد فترة زمنية ساد فيها فكر الحزب الوطني بقيادة الزعيم مصطفى كامل وهو الفكر الذي قام على مبدأ مقاومة الاحتلال البريطاني في مصر مع الاعتماد على الإمبراطورية العثمانية باعتبار أن مصر جزء من هذه الإمبراطورية، وكان هذا التيار نقيضًا للتيار الثاني الذي كان يمثله أحمد لطفي السيد وهو التيار المصري الصميم الذي لم يكن يرغب في بقاء مصر كجزء من الإمبراطورية العثمانية ويرى أن الاستقلال المصري عن إنجلترا يمكن أن يتم بالتدريج وبالوسائل السلمية، كان عزام من الرعيل الأول الذي ضم أيضًا الفريق عزيز المصري وزملاءه الذين ذهبوا مع القوات العثمانية إلى ليبيا لمقاومة الغزو الإيطالي.

وعبر السنين تكونت لدى عزام خبرة واسعة في الشئون العربية وهي خبرة ممزوجة بفكرة الوحدة العربية التي أصبحت هي البديل المتاح لهذه المجموعة بعد انفضاض الإمبراطورية العثمانية وقيام الدولة التركية الحديثة محلها بقيادة مصطفى كمال أتاتورك بأفكاره العلمانية، واتجاهاتها نحو أوروبا وإنهاء حقبة الخلافة الإسلامية.

رغم العداء الذي كانت تضمره هذه المجموعة أو هذا التيار للإنجليز فإن عزام وجد في فكرة إنشاء جامعة الدول العربية التي أوحى بها الإنجليز.. الإطار الذي يمكن من خلاله تحقيق الوحدة العربية، إلا أن الجامعة وجدت نفسها وهي ما زالت وليدة تواجه أعتى وأعقد مشكلة سياسية في العصر الحديث وهي مشكلة فلسطين، وكان لعزام دور كبير في مسار الأحداث والتداعيات التي اقتحمت فيها هذه المشكلة المستعصية حياة المنظمة الوليدة، وكانت ذروة هذه الأحداث عندما دخلت جيوش الدول العربية إلى فلسطين في 15 مايو 1948 وهو الموعد الذي حدده الإنجليز للخروج من فلسطين بعد أن أشعلوا فيها نار الفتنة لثلاثين عامًا ثم تركوها غنيمة للحركة الصهيونية اليهودية العالمية لتقيم بها دولة إسرائيل.

كان عزام أبعد ما يكون عن هذا النمط من الموظفين الدوليين الذين لا يخلطون بين آرائهم الشخصية وسياسات المنظمات التي يخدمونها. كان عزام من النوع الذي يعمل على تحقيق آرائه التي كونها عبر الأحداث التي شارك فيها منذ الصغر، وكان يدفع المجالس السياسية للجامعة لاتخاذ ما يراه من سياسات تخدم فكرة الوحدة العربية، كما كان قوة دافعة للجامعة العربية لكي تدخل الجيوش العربية إلى فلسطين لتحريرها، وهو ما كان يرغب فيه أيضًا الملك فاروق الذي تصور أن حرب فلسطين ستفتح له الطريق ليكون خليفة المسلمين، كما وجد عزام الدعم لدى الأسرة السعودية الحاكمة، والتي كانت على خلاف تقليدي مع الأسرة الهاشمية التي لم تكن تثق كثيرًا في عزام...

خرجت الجامعة مثخنة بالجراح من حرب فلسطين وكذلك خرجت الدول العربية التي دخلت هذه الحرب دون استعداد وخاصة مصر، مما كان له انعكاسات داخلية.. فلقد كانت نتائج حرب فلسطين هي الشرارة التي ولدت الظروف التي قامت فيها ثورة 23 يوليو في مصر وقبلها انقلاب حسني الزعيم وما تلاه من انقلابات في سوريا... وعندما جاء الضباط الشبان الذين قاموا بثورة 23 يوليو إلى الحكم كانوا في البداية يركزون على مصر وعلى حل مشاكلها وليس على تحقيق الوحدة العربية التي كان يحلم

بها عزام، ولذا فقد كان عليهم أن يجدوا الطريقة لإبعاد عزام، وأن يعهدوا بالجامعة إلى شخصية دبلوماسية هادئة، فوقع اختيارهم على عبد الخالق «باشا» حسونة الذي ظل حوالي عشرين عامًا كأمين عام قاد فيها سفينة الجامعة في فترة صعبة من حياتها وهي الفترة التي كان يسود فيها تيار الثورة والتحرر والقومية العربية بقيادة عبد الناصر، قاد حسونة الجامعة بكياسة ودبلوماسية هادئة ثم جاء محمود رياض من خلفية عسكرية ولكنه كان مؤمنًا بفكرة الوحدة العربية أي بفكر عبد الناصر وإن كان قد جاء للجامعة في حقبة السادات بل بترشيح ودعم الرئيس السادات نفسه.

الجامعة العربية وتجربة دبلوماسية جديدة

بعد عودتي من أسوان ذهبت لزيارة محمود رياض في مكتبه بالجامعة فأخذ يحدثني عن مشروعاته لتطوير جامعة الدول العربية، وطلب إليَّ أن أعمل معه في هذه المرحلة الهامة بعد حرب أكتوبر التي فتحت آفاقًا جديدة للعمل العربي المشترك، وتحدث معي عن إنشاء مكتب للأمين العام أترأسه لكي يساعده في تحقيق طموحاته وأنه يريدني أن أكون إلى جانبه خاصة أن لديَّ خبرة العمل في المنظمات الدولية، وأن أنشئ إدارة جديدة تتولى التنسيق بين الجامعة والمنظمات العربية الأخرى مثل مجلس الوحدة الاقتصادية ومنظمة العمل العربية... كانت العقبة الوحيدة من أجل إعارتي للجامعة هي عدم موافقة وزير الخارجية الجديد إسماعيل فهمي... إلا أنني استطعت في النهاية إقناعه وساعدني في ذلك الصديق المرحوم محمد رياض الذي كان قد أصبح وكيلًا للخارجية ثم وزير دولة للشئون الخارجية وذهبت لتسلم عملي في الجامعة في مارس 1974.

لم أشعر بالغربة وأنا في الجامعة العربية بل على العكس شعرت بالألفة بمكتب الأمين العام الذي يحتل طابقًا كاملًا فوق الدور الأرضي وقاعات الاجتماعات، والمبنى كله مقام على الطراز الإسلامي الجميل، الذي يشيع جوًا من الرحابة والانشراح.. من ناحية أخرى كانت هناك الصلة مع محمود رياض الذي عملت معه بصورة شبه متصلة على امتداد أحد عشر عامًا فنشأت بينه وبيني صلة وثيقة، ومن ناحية ثالثة تزاملت في هذه الفترة مع مجموعة من الأصدقاء والزملاء كان من بينهم المرحوم سميح صادق والصديق جميل مطر والمرحومان فؤاد شريف ومحمد قايد.

كانت أول مهمة لي بعد تسلمي العمل في الجامعة أن صاحبت الأمين العام في اجتماع مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الرباط عاصمة المغرب عام 1974 وجاء انعقاد المؤتمر وحرب أكتوبر ما زالت ماثلة في الأذهان وما أعقبها من دبلوماسية كيسنجر على الساحتين المصرية والسورية.. وكان هناك شعور قوي أن تلك فترة حبلى بأحداث وتحولات كبرى..

كان المجال مفتوحًا تمامًا أمام كيسنجر ليفعل ما يريد في السياسة الخارجية الأمريكية، واستخدم نفوذه الكبير والذي تعزز بتعيينه وزيرًا للخارجية مع بقائه مستشارًا للأمن القومي في الإيقاع بين الأطراف المختلفة، بين مصر والاتحاد السوفيتي، وبين مصر وسوريا... كما استطاع كيسنجر أن يحوز ثقة الرئيس السادات إلى أبعد الحدود...

وقد بدا واضحًا اختلاف الخط السياسي بين كل من الرئيس السادات والرئيس الأسد في مؤتمر الرباط، كانت سوريا ترى ضرورة أن تقوم القمة بتقديم دعم كبير لكل من مصر وسوريا لبناء قدراتهما العسكرية والعلمية والاقتصادية.. فتقدمت باقتراح بأن تقدم الدول العربية ما يساوى مبلغ ثلاثة عشر مليار دولار لكلا البلدين سنويًا... ووزع الوفد السوري مشروع قرار بهذا المعنى على أعضاء الوفود العربية، إلا أنه ما إن تسلمت الوفود نص هذا المشروع حتى قام الوفد المصري بإعداد مشروع مضاد ينص على توجيه الشكر إلى الدول العربية على ما قدمته لدولتي المواجهة دون أن يطلب أي دعم؛ وهكذا وجدت سوريا نفسها تقف وحيدة في طلب الدعم، وقد حكى لي المرحوم الدكتور حسن صبري الخولي ما رآه وسمعه في هذا الشأن.. ذهب محمود رياض للرئيس السادات وقال له... «لقد رتبت الأمور مع الوفد السوري على أساس أن يتقدم بطلب دعم سنوي كبير من الدول العربية البترولية يقدم لدولتي المواجهة؛ مصر وسوريا... وأجريت اتصالات مع الوفود العربية لكي تتم الموافقة على الطلب السوري ولديَّ أمل كبير أن يوافق المؤتمر على الدعم المطلوب».. فكان رد الرئيس السادات عليه... «عفارم عليك يا رياض عفارم»! وبعد أن انصرف محمود رياض ذهب إسماعيل فهمي إلى السادات.. وقال له: «لقد وجدت الوفد السوري وقد وزع مشروع قرار يطلب من الدول العربية البترولية دعمًا يبلغ ثلاثة عشر مليار دولار سنويًا، ولم يكن هناك أي تنسيق معنا في هذا الشأن مما جعلني أقدم مشروعًا مقابلًا ينص على أننا نشكر الدول العربية على ما سبق أن قدمته من دعم. فما كان من السادات إلا أن قال

لإسماعيل فهمي «عفارم عليك يا إسماعيل»! وكانت مصر ترى أن يكون الدعم العربي عن طريق ثنائي مع دول الخليج وعندما تحدث الرئيس الأسد في المؤتمر مطالبًا بالموافقة على الاقتراح السوري، سأل الملك الحسن الرئيس السادات عما إذا كان يريد أن يتحدث في الموضوع فإذا بالرئيس السادات يومئ بأنه لا يريد الحديث!!

أما الخلاف الثاني الذي ساد أجواء المؤتمر فكان بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن من له حق تمثيل الشعب الفلسطيني... ذلك أن حرب أكتوبر قد فتحت الطريق أمام التسوية السلمية الشاملة بما في ذلك الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة... وكان السؤال هو: من الذي له الحق في أن يتحدث باسم الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع؟، فعندما وقعت حرب 67 كانت الضفة الغربية من الناحية القانونية تعتبر جزءًا من المملكة الأردنية الهاشمية بعد أن أعلن الملك عبد الله جد الملك حسين عام 1950 ضم الضفة الغربية إلى الأردن وبالتالي كان الأردن هو الطرف الدولي المعني باسترجاع الضفة الغربية، إلا أن حرب 67 ذاتها كانت هي التي أدت إلى ظهور حركة المقاومة الفلسطينية الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأها مؤتمر القمة العربي في عام 1964 وكان السؤال هو: من الذي سيتحدث باسم الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.. أهو الأردن أم منظمة التحرير الفلسطينية؟، وفي هذه الفترة كان هناك حديث متواتر حول أن كيسنجر سيقدم اقتراحًا خاصًا بالضفة والقطاع بعد أن نجح في إتمام الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية، وقد تقدمت المنظمة إلى مؤتمر القمة بالرباط بمشروع قرار ينص على أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وكان طبيعيًا أن يعارض الملك حسين صدور هذا القرار، وكانت حجته الرئيسية في ذلك أن التشكيك في شرعية تمثيل الأردن للشعب الفلسطيني سيكون من شأنه الإضرار بفرص استرجاع الضفة الغربية وذلك باعتبار أن منظمة التحرير لا تمتلك الصفة القانونية أمام المجتمع الدولي للمطالبة بعودة الضفة فضلًا عن أن إسرائيل لا تعترف بها؛ وبالتالي فإن إصدار المؤتمر لقرار يشكك في صفة الأردن كطرف له حق التحدث باسم الضفة الغربية سيؤدي إلى ضياع الضفة الغربية، ولكن عبثًا حاول الملك حسين أن يقنع المؤتمر بوجهة نظره... فالتيار العام السائد كان يذهب إلى تأييد منظمة التحرير ودعواها في أن تكون هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وانتهى المؤتمر إلى إصدار هذا القرار الشهير الذي نص على أن منظمة التحرير

الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وقد حكى لي صديق أردني بعد ذلك أنه كان هناك في وفد الأردن من كانوا سعداء بهذا القرار، وفي عام 1988 أصدر الملك حسين قراره الشهير بفك الارتباط بين الأردن والضفة.

كان مؤتمر الرباط أول تجربة لي أشاهد فيها اجتماعات القمة العربية، ورغم الخلافات التي ظهرت في المؤتمر؛ فإن الأمين العام محمود رياض كان ممتلئًا حماسًا في سبيل «العمل العربي المشترك» وكان يعتقد أن العرب أمامهم فرصة تاريخية لبدء مسيرة جادة للتعاون والتضامن العربي وللتنمية وذلك في ضوء ما كان متوافرًا في هذه الفترة من فوائض مالية ضخمة نتيجة ارتفاع أسعار البترول لأضعاف ما كانت عليه قبل حرب أكتوبر، إلا أنه كان باديًا لي أن الدول العربية وخاصة الخليجية لا تشارك الأمين العام حماسه، ولم تكن مستعدة للدخول بثقلها المالي للاستثمار في العالم العربي، والواقع أن الأحوال في العالم العربي سارت إلى طريق الفرقة والتشتت بدلًا من طريق التوحد والعمل المشترك، وكان من بين عوامل التفرقة ازدياد الشعور بعدم الثقة بين مصر وسوريا، وقد لعب كيسنجر دورًا كبيرًا في غرس بذور الشك بين رئيسي البلدين.

في نفس الوقت الذي شهد تدهور العلاقات بين الرئيسين السادات والأسد؛ فإن العلاقات بين مصر ودول الخليج بدأت أيضًا تشهد حالة من الفتور، كانت مصر محتاجة إلى دعم كبير لإعادة الحياة إلى اقتصادها القومي، إلا أن دول الخليج لم تكن ترغب في تقديم مساعدة كبيرة لمصر، وكانت ترغب في قصر مساعدتها على تمويل مشروعات استثمارية مستندة إلى دراسات جدوى تقوم بها بيوت خبرة أجنبية، ورغم مرور ما يزيد على ثلاثين عامًا على هذه الأحداث فما زالت راسخة في ذهني صورة وزير مالية إحدى الدول الخليجية وهو يتحدث في الاجتماعات العربية بأسلوب يتسم بالغطرسة عن «البيروقراطية» في حكومات دول المواجهة، والواقع أن الانشقاق الذي نشأ بعد حرب أكتوبر بين مصر وسوريا والذي لعب كيسنجر دورًا رئيسيًا فيه كان عاملًا هامًا في زوال تأثير حرب أكتوبر على الدول الخليجية، رغم أن هذه الحرب هي التي حققت الارتفاع الضخم في أسعار البترول، ولقد ازداد هذا الانشقاق نتيجة سير مصر مرة أخرى في محاولة لعقد اتفاقية ثانية للفصل بين القوات بين مصر وإسرائيل وهو ما كانت بعض الدول العربية تعتبره سيرًا في سياسة الحلول الجزئية،

وقد وقعت مصر بالفعل اتفاقية الفصل بين القوات الثانية في سبتمبر 1975 بين مصر وإسرائيل برعاية كيسنجر. . .

وكان توقيعها عاملًا جديدًا في تعميق الخلاف بين مصر وسوريا... إذ لم تكن هناك فرصة أمام سوريا للتوصل إلى اتفاقية ثانية للفصل بين القوات. . . والواقع أن الخلاف المصري السوري الذي بدأ أثناء حرب أكتوبر واستمر بعد الحرب كان هو العامل الرئيسي في إضعاف الموقف العربي العام. . . وأذكر ما قاله لي آنذاك الشيخ محمد مبارك وزير خارجية البحرين، من أنه لو اتفقت مصر وسوريا فإن كل هذه الدول التي تراها أمامك، مشيرًا إلى الدول الخليجية ستسير وراءهما بلا مناقشة، وليس من شك في أن كيسنجر لعب دورًا رئيسيًا في زرع بذور الشك بين الرئيسين السادات والأسد بل وبين الدول العربية إحداها ضد الأخرى ولقد ذكر لي المرحوم إسماعيل فهمي ونحن في أسوان أثناء مفاوضات الاتفاق الأول للفصل بين القوات أن كيسنجر قال له في معرض رغبته في مساعدة مصر على مقاومة الانتقادات العربية المتوقعة كرد فعل على توقيع الاتفاقية إنه -أي كيسنجر- مستعد للضغط على العراق من خلال تحريك القضية الكردية وذلك إذا أرادت مصر ذلك، وكان هذا الضغط على العراق سيتم في أغلب الأحوال عن طريق إيران تحت حكم الشاه. . . إلا أن مصر لم توافق على ذلك.

الحوار مع أوروبا ومع إفريقيا

كان من نتائج حرب أكتوبر أن شعرت الدول الأوروبية أنها بحاجة إلى أن تكون لديها سياسة أكثر استقلالية عن سياسة الولايات المتحدة إزاء العالم العربي. . . وكان من أهم ما ولَّد هذا الشعور هو ما تعرضت له أوروبا من أضرار نتيجة إيقاف الدول العربية لضخ البترول. . . وفي هذا الإطار جاء الاقتراح الأوروبي بإجراء حوار بين أوروبا والعالم العربي، بقصد بناء علاقة مستقرة بين الجانبين. . . وكلف مجلس الجامعة الأمين العام بتمثيل الجانب العربي في المفاوضات الخاصة بإطلاق هذا الحوار، أما المجموعة الأوروبية فكانت الجهة المسئولة أساسًا عن تمثيلها هي اللجنة الأوروبية (European Commission) بمساعدة الدولة التي لها رئاسة المجموعة الأوروبية، والتي تنتقل كل ستة أشهر من دولة إلى أخرى حسب ترتيب الحروف

الأبجدية، وكان المطلوب هو أن يتوصل الأمين العام للجامعة مع الجانب الأوروبي إلى ترتيب اللقاءات بين الجانبين - أي بين المجموعة الأوروبية والمجموعة العربية... ولكن ثارت مشكلة تتعلق بتمثيل الجانب الفلسطيني، إذ كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد أصبحت بالفعل عضوًا بجامعة الدول العربية بعد صدور قرار مؤتمر القمة في الرباط وأصبح من حقها بالتالي أن تحضر كافة الاجتماعات العربية التي ستعقد مع المجموعة الأوروبية شأنها في ذلك شأن الدول العربية الأخرى، هذا في الوقت الذي لم تكن فيه الدول الأوروبية تعترف بالمنظمة ولا تقبل الجلوس معها على مائدة المفاوضات، وقد ظلت مشكلة عضوية المنظمة في جلسات الحوار تحول دون بدء الحوار، وكنت مكلفًا من جانب الأمين العام بإجراء الاتصالات مع السفير الإيرلندي بالقاهرة والذي كانت بلاده ترأس المجموعة الأوروبية، وفي أحد اللقاءات مع السفير الإيرلندي خطر لي أن أقترح عليه حلًا لمشكلة تمثيل المنظمة، وقد جاء هذا الاقتراح عفو الخاطر... فقلت له: ماذا لو لم نضع أمام الوفود لافتات بأسمائها؟... وحضر العرب كلهم كوفد واحد وحضر الأوروبيون كلهم كوفد واحد واكتفينا بلافتتين... إحداهما تقول «الوفد العربي» والأخرى تقول «الوفد الأوروبي» ويكون بالتالي من حق كل من الجانبين أن يشكل وفده على النحو الذي يراه... ونحن بطبيعة الحال سنشكل الوفد العربي من ممثلين عن كل الأعضاء في الجامعة بما في ذلك ممثلون عن منظمة التحرير.

أبرق السفير الإيرلندي بهذا الاقتراح إلى كل من دبلن وبروكسل وما لبث أن جاءني بالرد بأن الجانب الأوروبي يوافق على هذا الاقتراح، وبدأت بالفعل اجتماعات الحوار العربي الأوروبي وعقد الاجتماع الأول بالقاهرة، وكان ذلك في منتصف عام 75 وقبل هذا الاجتماع عقدنا في الجامعة اجتماعات عربية تمهيدًا للقاء الأوروبيين... وقد أتاحت هذه الاجتماعات الفرصة لبحث المواقف العربية بشكل دقيق... حيث كنا نحرص على أن يظهر الوفد العربي بالمظهر اللائق به في مواجهة الأوروبيين..

أذكر في هذه الفترة أن منظمة التحرير عينت شخصيتين ممتازتين لتمثلاها في اجتماعات الحوار وهما الدكتور أحمد صدقي الدجاني والدكتور محمد ربيع، كان «أبو الطيب» الدجاني على مستوى عالٍ من الثقافة وكاتبًا كبيرًا، كما أنه جار لي في مصر الجديدة وكنا نلتقي في صلاة الجمعة في مسجد صغير داخل حديقة ميريلاند...

و«نتمشى» معًا بعد الصلاة ونتحدث عن أحوال العالم العربي والقضية الفلسطينية وظلت صداقتي به حتى وافته المنية في عام 2004، أما الدكتور محمد ربيع فهو أستاذ في الاقتصاد... وانتقل في فترة الثمانينيات إلى واشنطن وكنت كثيرًا ما ألتقي به في فترة عملي في واشنطن... وكثيرًا ما كان أبو مازن (محمود عباس) يستدعيه إلى تونس ويستشيره وذلك أثناء الفترة التي سبقت الحوار بين أمريكا ومنظمة التحرير عام 1988.

عقدنا عدة لقاءات في إطار الحوار العربي الأوروبي بدءًا من عام 75... في القاهرة وفي أبو ظبي وفي روما وبروكسل وكانت كلها لقاءات جادة ومبشرة بإمكانات هائلة في التعاون بين الجانبين. كنا كعرب أكثر ميلًا لمناقشة المسائل السياسية، وخاصة قضية فلسطين.. أما الأوروبيون فكان همهم الأكبر هو البترول والاقتصاد والاستثمار والتعاون المالي... وباختصار تأمين احتياجاتهم البترولية والإفادة من الثروات البترولية الجديدة.

استعددنا كفريق عربي لمقابلة الجانب الأوروبي... وكوَّنّا فريقًا ممتازًا... كان من نجومه الدكتور حسين خلاف الذي سبق أن عملت معه في جنيف وأشركنا فيه ممثلين عن المنظمات العربية المتخصصة إلى جانب مندوبي الدول العربية... واستمرت عملية الحوار العربي الأوروبي تسير بشكل جيد إلى أن تعثرت ثم توقفت نتيجة قرار الدول العربية تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية عام 79 عقب توقيع مصر اتفاقات كامب دافيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية...

كان هناك أيضًا حوار آخر جاء مع نتائج حرب أكتوبر... وهو التعاون العربي الإفريقي.. وقد نبعت فكرته من عاملين... الأول هو وقوف الدول الإفريقية وقفة قوية مع الحق العربي... وقيام أغلب هذه الدول بقطع علاقاتها مع إسرائيل بسبب احتلالها للأراضي العربية ومن بينها أراضٍ إفريقية (مصر) والثاني هو ارتفاع أسعار البترول بسبب هذه الحرب وما نتج عن ذلك من صعوبات مالية للدول الإفريقية...

وقد أوحى هذان العاملان بفكرة التعاون العربي الإفريقي... وأنشئ لهذا الغرض صندوق التعاون العربي الإفريقي، وبدأ هذا الصندوق عمله بالفعل في تقديم المعونات المالية وإرسال الخبراء إلى الدول الإفريقية...

وقد انعقدت في هذا الإطار قمة عربية إفريقية في القاهرة عام 1976 وسبقها اجتماع مشترك لوزراء الخارجية العرب والأفارقة، في داكار بالسنغال... وكانت أجواء هذا المؤتمر مفعمة بالتفاؤل... وكانت هناك مشروعات في إفريقيا لكي تمولها الصناديق العربية مثل صندوق الإنماء العربي والصندوق الكويتي والسعودي.. ثم أنشأت دول أوبيك صندوقًا آخر كان مقره في فيينا وعين الصديق المرحوم الدكتور إبراهيم شحاتة مديرًا له وقام هذا الصندوق بعمل كبير.. إلا أن دور الجامعة في التعاون العربي الإفريقي لم يتحقق بالدرجة التي كان يأملها الأمين العام محمود رياض، حيث كانت الدول العربية تفضل التعاون مع الدول الإفريقية بصورة مباشرة أي ثنائيًا... ثم جاء الخلاف المصري العربي عقب توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية فاكتسح طوفان هذا الخلاف التعاون العربي الإفريقي كما اكتسح الحوار العربي الأوروبي وغيرهما من المبادرات التي جاءت بها أجواء حرب أكتوبر.

المنظمات العربية المتخصصة

عقب إنشاء الجامعة بدأت ظاهرة إنشاء منظمات عربية متخصصة وبدأ الوزراء العرب في المجالات المختلفة ينشئون منظمات عربية متخصصة متمثلين في ذلك الوكالات المتخصصة المنشأة في إطار منظومة الأمم المتحدة... فأنشأ وزراء التعليم المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم... على غرار منظمة اليونسكو... وأنشئت منظمة العمل العربية على غرار منظمة العمل الدولية ومكتب العمل الدولي.. وأنشئ مجلس الوحدة الاقتصادية مستوحيًا نموذج السوق الأوروبية المشتركة التي كانت نواة الوحدة الاقتصادية الأوروبية... وكان الأمناء العامُون لهذه المنظمات يعملون على تأكيد استقلاليتهم عن الجامعة، ويصفون أنفسهم على قدم المساواة مع أمين عام الجامعة... ويهتمون بتأكيد مظاهر هذه الاستقلالية بينما كان الأمين العام يريد للعمل العربي المشترك أن يتسم بوحدة العمل كفريق واحد، وقد تحدثت في هذا الشأن مع الأمين العام واقترحت عليه أن ننشئ في الجامعة لجنة للتنسيق بين المنظمات على غرار ما هو موجود في نظام الأمم المتحدة حيث تضم هذه اللجنة في عضويتها الأمناء العامِّين للوكالات المتخصصة ويرأسها أمين عام الأمم المتحدة... وأشرت إلى أنه لا سبيل في الواقع لإرغام هذه المنظمات على التعاون والتنسيق؛ لأن النزعة الاستقلالية هي نزعة

متأصلة في الشخصية العربية... وأن السبيل الوحيد هو العمل بالأسلوب الودي... وإيجاد الحوافز التي تدفع إلى التنسيق والتعاون... مثل إشراك المنظمات في الحوار العربي مع أوروبا وإفريقيا والعمل على إشراكهم في إعداد أوراق العمل والدراسات وقد اقتنع الأمين العام بهذه الأفكار.. وأنشأنا بالفعل لجنة التنسيق التي كانت تجتمع على مستوى الأمناء العامّين ويتم الإعداد لها بواسطة لجنة من المفوضين كنت أرأسها ويحضرها المندوبون المفوضون عن المنظمات المختلفة... وأمكن تحقيق التواصل مع المنظمات، ودبت روح جديدة في العلاقة بينها وبين الجامعة.

ثم جاء تطور آخر عندما علمت أن هناك مشروعًا لإنشاء منظمة عربية مخصصة للصحة تنشأ على نسق منظمة الصحة العالمية وهنا خطر لي أن أقترح على الأمين العام أسلوبًا بديلًا عن إنشاء منظمة متخصصة للتعاون بين الدول العربية في مجال الصحة، وقد جاءتني هذه الفكرة من خلال دراستي لأجهزة المجموعة الأوروبية بعد انخراطنا في الحوار العربي الأوروبي، حيث لاحظت أن التنسيق بين الدول الأوروبية في المجالات المختلفة يتم من خلال مجالس للوزراء المختصين وليس من خلال تنظيمات مستقلة فاقترحت على الأمين العام أن نحاول اتباع هذا الأسلوب في الجامعة، وذكرت أنه قد يمكننا أن نطبق هذا الأسلوب لتنظيم التعاون في مجال الصحة وذكرت له أنه يمكنني أن أناقش الفكرة مع وزير الصحة المصري آنذاك المرحوم الدكتور محمود محفوظ الذي كانت تربطني به صداقة منذ أن كان يحضر اجتماعات للأمم المتحدة في نيويورك في الستينيات وأن ننشئ مجلسًا لوزراء الصحة العرب بدلًا من إنشاء منظمة جديدة... فوافق الأمين العام وبالفعل تحدثت مع د. محفوظ الذي استحسن الفكرة، وذكر لي أن إنشاء منظمة للصحة العربية لن يترتب عليها إلا خلق جهاز بيروقراطي، وأن ما ينفق على هذا الجهاز يمكن أن ينفق على مشروعات في مجال الصحة في البلاد العربية، واقتنع تمامًا بالفكرة وأخذ يدعو لها بين وزراء الصحة العرب كبديل عن إنشاء منظمة للصحة العربية... وبالفعل تم إنشاء مجلس وزراء الصحة العرب الذي عهد بسكرتاريته إلى إدارة الشئون الاجتماعية في الأمانة العامة، وقد نجحت التجربة، وأصبح هذا الأسلوب متبعًا بعد ذلك في إنشاء مجالس وزراء عرب أخرى للعدل والداخلية والإعلام...إلخ وتوقف إنشاء منظمات عربية جديدة وأصبح دور الأمانة العامة أكثر فعالية.. ولم تكن هناك عودة إلى أسلوب إنشاء منظمات جديدة إلا مؤخرًا

عند إنشاء منظمة المرأة العربية، وربما كان لذلك دواعيه وظروفه؛ حيث لا يوجد وزراء عرب يختصون بشئون المرأة العربية وإعلاء دورها في المجتمع...

العالم العربي من الداخل....

عندما جئت إلى الجامعة العربية كنت قد قضيت في الخارجية ما يقرب من عشرين عامًا ولم تشمل هذه الفترة أية خبرة عن العالم العربي ولم يتح لي العمل في أية عاصمة عربية من قبل... وبالتالي كان العمل بالنسبة لي في الجامعة بمثابة نافذة أطل منها على العالم العربي من الداخل... وقد حدث في هذه الفترة، وبعد عام من إعارتي للجامعة، أن تفجرت الحرب الأهلية اللبنانية... وقد انعكست هذه الحرب على العلاقة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية... حيث كان للمنظمة في هذه الفترة قوة مؤثرة داخل لبنان، وقد انحازت المنظمة في هذه الحرب إلى جانب القوى التقدمية والسنية والدرزية... ولم تكن القوة الشيعية قد ظهرت بعد.... أما سوريا فقد انحازت أساسًا للقوى المارونية وقياداتها... وقد حضرتُ الجلسات المغلقة لمجلس الجامعة وقد شهدتُ هذه الجلسات أعنف المساجلات بين رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات وعبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا....

في هذه الفترة أيضًا تعمق الخلاف بين مصر وسوريا بسبب التحرك السريع للرئيس السادات على طريق الحل السلمي.... وكان الرئيس السادات يتحرك بخطى كبيرة وبوتيرة سريعة... ولم يكن متقبلًا لوجود قيود عربية على حركته... فبعد عقد اتفاقية الفصل الثانية بين القوات بين مصر وإسرائيل.. بدأ الرئيس السادات يتحرك بنفس الوتيرة مع إدارة الرئيس الأمريكي الجديد جيمي كارتر من أجل عقد مؤتمر جنيف للسلام... وقد أدت هذه الحركة السريعة إلى تعميق الخلاف بين مصر وسوريا التي لم تكن في عجلة من أمرها مثلما كان الرئيس السادات... وانعكس هذا الخلاف أيضًا على الدول العربية الأخرى... وبدأت روح حرب أكتوبر وما خلفته من زخم تختفي تدريجيًا... بل وبدأت العلاقات المصرية العربية تتدهور... وأصبحت دول الخليج منتشية بما جلبه لها ارتفاع أسعار البترول من أموال، واتسمت تصرفات ممثليها في الجامعة بالتعالي على الدول العربية الأخرى... وبدأت هذه المشاعر تنعكس على مشاعر المصريين الذين كانوا يرون أن مصر لا تلقى ما تستحقه من دعم واحترام رغم أنها قدمت أغلى ما تملك للقضايا

العربيــة. . . وأصبــح العرب ينظرون إلى مصــر وكأنها عبء مــادي عليهم. . . وكانت مصر تمر بأزمة اقتصادية كبرى . . . تفجرت فيما بعد في مظاهرات 17، 18 يناير 1977 التــي كان لها أثرها في دفع الرئيس السادات إلــى التصميم على السير حتى ولو كان وحده على طريق التسوية السلمية والتي انتهت بزيارة القدس في نوفمبر 1977.

أتاح لي العمل في الجامعة أن أتعرف على أحوال العالم العربي وأن أزور بعض البلاد العربية مثل المغرب وتونس وسوريا... وأن أتعرف على أحوال الجامعة العربية وأن أعمل مرة أخرى مع محمود رياض الذي كان ممتلئًا حماسًا ورغبة في إصلاح الأحوال العربية العامة... متصورًا أن حقبة ما بعد حرب أكتوبر تعد فرصة فريدة لتحقيق أعلى درجات التضامن العربي. . .

كانت تجربة عملي في الجامعة تجربة ثرية وكان لها مردودها الكبير في عملي بعد ذلك خاصة في واشنطن، حيث كانت القضايا العربية تفوز بجانب كبير من محادثاتي مع الجانب الأمريكي بشأن ما يجري في العالم العربي.

بعد أن اقترب العام الثالث لي في الجامعة ذهبتُ لمحمود رياض وأخبرته بأنني أرغب في العودة إلى الخارجية... وقد حاول ثَنْيِي عن هذا القرار إلا أنني صممت حيث كنت أعتقد أن الخارجية هي مكاني الطبيعي وبيتي الذي تعودت عليه إلا أن الأعوام التي قضيتها في الجامعة كانت من أمتع سنوات حياتي العملية، كما أنها من أخصب فترات العمل في الجامعة ذاتها.

إدارة للتخطيط السياسي

عندما تركت الجامعة العربية وعدت إلى الخارجية طلب مني وزير الخارجية إسماعيل فهمي أن أؤسس إدارة جديدة في الخارجية للتخطيط السياسي.

كانت الاتصالات في هذه الفترة تجري على قدم وساق بين مصر والولايات المتحدة من أجل عقد مؤتمر جنيف للسلام؛ وكان الرئيس كارتر قد وصل للحكم وألقى خطاب تنصيبه على درجات مبنى الكابيتول في الكونجرس يوم 20 يناير 1977 وذهب من هناك إلى البيت الأبيض مشيًا على الأقدام... ومن أول القرارات التي اتخذها بعد تولي الحكم

أن يعمل على التوصل إلى حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي... وكان مقتنعًا منذ البداية بأن يشمل هذا الحل أيضًا المشكلة الفلسطينية باعتبارها أصل الصراع.

بعد أقل من شهر واحد من توليه أوفد الرئيس كارتر وزير خارجيته سايروس فانس إلى المنطقة للالتقاء مع الأطراف الرئيسية في الصراع، مصر وسوريا وإسرائيل، فضلا عن المملكة العربية السعودية ومنذ هذه الزيارة التي جاءت في شهر فبراير 77 حتى زيارة الرئيس السادات إلى إسرائيل في نوفمبر 77 لم تهدأ الحركة الدبلوماسية، وكان قد مضى أكثر من ثلاث سنوات على إسماعيل فهمي كوزير للخارجية اكتسب فيها مركزًا كبيرًا في إدارة السياسة الخارجية المصرية، فضلًا عما تمتع به من احترام كبير خارج مصر، وأصبح محور النشاط الدبلوماسي في هذا العام هو العمل على عقد مؤتمر جنيف تحت رئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الذي لم تكن إدارة كارتر تمانع في أن يلعب دورًا في التسوية بعكس ما كانت تراه إدارة نيكسون وكيسنجر، أما العقبة الرئيسية في سبيل عقد مؤتمر السلام فكانت تدور أساسًا حول التمثيل الفلسطيني وما إذا كان سيسمح لمنظمة التحرير أن تشارك في المؤتمر، وجاء نجاح حزب الليكود في الوصول إلى الحكم برئاسة مناحم بيجن في مايو 77، مع ما هو معروف عنه من آراء متطرفة، ليزيد المشكلة تعقيدًا، ولم تكن هذه التعقيدات على الجانب الإسرائيلي وحده؛ بل كانت على الجانب العربي أيضًا تعقيدات وأساسًا في العلاقة بين مصر وسوريا أو بالأحرى بين الرئيسين السادات والأسد بعد أن زالت روح الثقة المتبادلة بين الرجلين والتي كان لها الفضل الأكبر في نجاح حرب أكتوبر، إلا أنه ما إن انتهت هذه الحرب حتى كان الحال قد تبدل، وصار الخلاف واضحًا بين سياسة الرئيس السادات وخطواته المتسارعة للتوصل إلى حل وسياسة الرئيس الأسد الذي كان يميل إلى عدم التعجل والمراهنة على عنصر الوقت، ولقد أدى هذا الخلاف إلى مزيد من الصعوبات التي واجهها الرئيس كارتر وهو يحاول التغلب على العقبات من أجل عقد مؤتمر جنيف.

كان الرئيس الأسد يريد أن يذهب العرب إلى مؤتمر جنيف في وفد عربي موحد بحيث تناقش كل القضايا من خلال لجان تشارك فيها كل الأطراف ويكون القرار بشأنها قرارًا إجماعيًا، وهو ما يعني مثلًا أن تكون الملاحة في قناة السويس أو خليج العقبة أمرًا تشارك في القرار بشأنه دول غير مصر، أو تكون مرتبطة بقضايا وموضوعات غير مصرية. لم يكن الرئيس السادات ليوافق على هذا الأسلوب الذي يعطي الجانب السوري

«فيتو» في قضايا تهم مصر في المقام الأول. كان الرئيس السادات يريد أن يكون حرًا في قراراته ليصل إلى التسوية النهائية دون إبطاء ودون تعقيدات السياسة العربية وتقلباتها.

كانت عجلة الاتصالات والمفاوضة تسير بسرعة وبكثافة عندما عدت إلى الخارجية... وبالتالي لم أكن مشاركًا في فريق العمل الذي شكله إسماعيل فهمي بعد أن أصبح وزيرًا للخارجية في أواخر أكتوبر 73، إلا أن إدارة التخطيط السياسي التي طلب إليّ تأسيسها سرعان ما أصبحت بعد إنشائها هي الإدارة المعنية من الناحية العملية بعملية السلام.

وقد تكونت الإدارة من مجموعة ممتازة من شباب الدبلوماسيين الذين تولوا فيما بعد أرفع المناصب في وزارة الخارجية وبعثاتها في الخارج، وبدأنا العمل بأن طلبنا من بعثاتنا في الخارج بموافاتنا برؤيتها لمصالح مصر الحيوية من واقع نظرتها من البلد الذي تقوم بتمثيل مصر فيه حتى نقوم بعد ذلك بإعداد تقرير استراتيجي عن مصالح مصر الحيوية، وقد تجاوبت بعثاتنا في الخارج مع طلباتنا كما بدأت ترسل إلينا بالدراسات الاستراتيجية التي تظهر في الدول التي تعمل فيها. وقد أخذت الإدارة الجديدة مبادرات في أمور خارج الاختصاص التقليدي لوزارة الخارجية، مثلما حدث عندما لاحظ الزميل حسين أحمد أمين[1] المستشار بالإدارة ما ورد في إحدى رسائل سفارتنا في ڤيينا بما يفيد أنه تم توقيع اتفاق مبدئي بالأحرف الأولى لدفن نفايات لمفاعلات نووية نمساوية في الصحراء المصرية الشرقية.. وقال لي حسين: هل يمكن أن يكون ذلك مقبولًا لنا؟ كنت في هذه اللحظة في اجتماع مع كل من الدكتور نبيل العربي مدير الإدارة القانونية ومدير الهيئات عمرو موسى فاقترحت عليهما فكرة أن نكتب مذكرة مشتركة نوقعها نحن الثلاثة للاعتراض على هذا الاتفاق وعدم السير فيه خاصة وأن التوقيع تم بالأحرف الأولى، وقد وافق كلاهما على الفكرة ووقعنا المذكرة وأرسلناها إلى وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل الذي اهتم بالموضوع واستطاع إيقافه.

---

(1) هو السفير حسين أحمد أمين الكاتب المعروف والذي أصبح فيما بعد سفيرًا لمصر في الجزائر.

بدأنا عملنا في الإدارة الجديدة مع بدء صيف عام 1977، بعد أن أصبح بيجن رئيسًا للوزراء لحصوله على الأغلبية وشكل لأول مرة في تاريخ إسرائيل حكومة بزعامة حزب الليكود، وكان كارتر قد وصل إلى البيت الأبيض في شهر يناير من نفس العام أما الرئيس السادات فهو يتحرك بسرعة كعهده على الساحة السياسية، ولا يريد أن يفقد قوة الدفع التي ولدتها حرب أكتوبر، وبعد أن عقد اتفاقيتي الفصل بين القوات الأولى والثانية، وبالتالي أصبح هدفه الآن هو التوصل إلى الحل الشامل الذي يحقق له استعادة الأرض وحل المشكلة الفلسطينية. وكان التفكير السائد آنذاك منصبًا على إمكانية استئناف مؤتمر جنيف للسلام أو عقد مؤتمر دولي، مما أثار مرة أخرى موضوع تمثيل الفلسطينيين... وأذكر في هذه الفترة أن الدكتور أحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية أطلعني على أربع صيغ مختلفة أحضرها معه سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكية في زيارته لمصر في شهر أغسطس 77 وسلمها لإسماعيل فهمي في كابينته أثناء لقائهما في المنتزه بالإسكندرية وكانت الصيغ الأربع تدور حول فكرة رئيسية هي اعتراف الولايات المتحدة بالمنظمة مقابل اعتراف المنظمة بالقرار 242... وعندما اطلعت على هذه الصيغ رأيت أنها تعد أساسًا معقولاً للتوصل إلى اتفاق بين المنظمة وأمريكا تمهد لتمكين الفلسطينيين من المشاركة في المفاوضات... إلا أن المنظمة التي كانت ترفض آنذاك القرار 242 لم تقبل أيًا من الصيغ التي اقترحها فانس. وفي سنوات لاحقة، وخاصة في فترة ما بعد طرد المنظمة من بيروت عام 1982، حيث بدأت المنظمة تبحث عن حل سياسي للمشكلة... كانت المنظمة تحاول إحياء هذه الصيغ ولكن الظروف كانت غير الظروف.

البيان السوفيتي الأمريكي

في إطار فترة النشاط الدبلوماسي الذي بدأه الرئيس كارتر مع مقدمه للبيت الأبيض ومع بداية فصل الخريف حيث تنعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر ويحضرها وزراء خارجية العالم، جرت محادثات مكثفة بين وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس ووزير الخارجية السوفيتي أندريه جروميكو حول أزمة الشرق الأوسط واستئناف عقد مؤتمر جنيف للسلام وتوصل الجانبان إلى بيان

مشتـرك صدر في أول أكتوبر، وتضمـن البيان نقاطًا إيجابية وأذكـر أنني حينما اطلعت عليه وأنا فـي مكتبي بإدارة البحوث والتخطيط السياسي انتابنـي شعور بالتفاؤل في نفس الوقـت الذي شعرت فيـه بالمفاجأة في أن يتبنى الجانـب الأمريكي مواقف معروف عنها تقليديًـا أنها مرفوضة مـن إسرائيل... فقد تحدث البيان عن ضـرورة أن تكون التسوية شاملة وتضم كافة الأطراف بما يعني أن الإدارة الجديدة ستتخلى عن نهج الخطوة خطوة التـي اتبعها كيسنجـر وتحدث البيان عن أن تعمل التسوية علـى تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينـي وكانت إسرائيل ترفض مجرد الاعتراف بأن هناك شعبًا فلسطينيًا... تضمـن البيان فكرة وضع ضمانات دولية للتسوية وهو أيضًا ما لم تكن تراه إسرائيل التي تعتقـد أن ضمـان أمنهـا بيدهـا لا بيد غيرهـا... كما أنها لـم تكن ترغب فـي أن تحصل الأطراف العربية على ضمانات من الدول الكبرى...

جاء هذا البيان مفاجأة كبرى لإسرائيل وكان وزير خارجيتها الجديد موشي ديان في نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة فلم يتردد في إعلان رفضه للبيان وشفع ذلك بأن طلب اجتماعًا عاجلاً مع الرئيس كارتر وفي هذا الاجتماع الذي استمر حتى الساعات الأولى من الصباح استطاع ديان أن ينتزع من كارتر بيانًا آخر أكد فيه كارتر أن بلاده لن تحيد عن التزاماتها التي سبق أن ارتبطت بها مع إسرائيل...

لم تكن إسرائيل فقط هي التي فوجئت بالبيان السوفيتي الأمريكي، بل فوجئ به أيضًا الرئيس السادات... الذي شعر بأن هذا البيان قد يعني عودة السوفيت مرة أخرى إلى عملية التسوية... والعودة لمؤتمر جنيف... الذي لم يكن السادات في قرارة نفسه راغبًا في انعقاده...

اللقاء الأول مع نائب الرئيس

في يوم من أيام شهر أكتوبر 77 استدعاني وزير الخارجية إسماعيل فهمي وطلب إليَّ أن أستعد لأسافر مع نائب رئيس الجمهورية حسني مبارك في رحلة إلى المغرب والجزائر للوساطة بين البلدين في خلافهما حول مشكلة الصحراء، وكانت تلك هي المرة الأولى التي ألتقي فيها نائب الرئيس حسني مبارك.

كنا نتحرك بالطائرة من مدينة إلى مدينة بإيقاع سريع، ولم نقض إلا الليل في مدينة الدار البيضاء بالمغرب؛ حيث دعانا الملك الحسن ملك المغرب إلى العشاء معه في القصر... وكان قد دعا أيضًا رؤساء الأحزاب المغربية بما فيها أحزاب المعارضة، وكان هدف الملك من دعوتهم هو أن نسمع منهم كيف أن موقفهم في قضية الصحراء لا يختلف إن لم يكن أقوى من الموقف الرسمي.. وعندما وصلنا إلى القصر الملكي دخل نائب الرئيس حسني مبارك مباشرة إلى اجتماع ثنائي مع الملك.. أما نحن فقد بقينا في صالونات القصر مجتمعين مع قادة الأحزاب ووجدنا موقفهم فعلًا في موضوع الصحراء في غاية القوة واعتبار الصحراء جزءًا لا يتجزأ من التراب المغربي. وكانت سعادتي بالغة عندما وجدت بين المدعوين الصديق المغربي القديم العربي الخطابي الذي كانت تربطني به صداقة قديمة منذ فترة عملنا معًا في جنيف في مؤتمر نزع السلاح.

وقد لاحظت أنا وزملائي أن الاجتماع الثنائي بين الملك ومبارك قد طال بأكثر مما كنا نتوقع وكان الملك الحسن آنذاك يقوم بدور في الاتصالات السابقة على إعلان مبادرة الرئيس السادات، كما كان قد تم تدبير لقاء سري بين موشي ديان وحسن التهامي في المغرب، إلا أن أحدًا منا لم يخطر على باله آنذاك أن هناك لقاءات سرية تجري بين مصر وإسرائيل سواء في المغرب أو في أي مكان آخر.

(13)

الزلزال
الرئيس السادات في القدس
1977

ما هي إلا أيام بعد عودتنا من رحلة المغرب حتى عاشت المنطقة زلزال مبادرة الرئيس السادات... وجاءت البداية في الخطاب الذي ألقاه الرئيس السادات في مجلس الشعب يوم 9 نوفمبر 1977 والذي ذكر فيه أنه مستعد أن يذهب إلى آخر الدنيا من أجل تحقيق السلام في المنطقة...بل وأن يذهب إلى الكنيست الإسرائيلي ذاته... وكان ياسر عرفات موجودًا في هذه الجلسة... وما إن ألقى الرئيس السادات هذا الخطاب حتى أصبح موضوع زيارة القدس هو الشغل الشاغل للإذاعات ومحطات التلفزيون وغيرها من وسائل الإعلام العربية والعالمية... وتلقف وولتر كرونكايت الذي كان آنذاك أشهر المعلقين السياسيين الأمريكيين في التلفزيون الأمريكي هذه المناسبة، وأجرى لقاء متوازيًا مع السادات ومع بيجن... وفي هذه المقابلة أكد السادات فعلًا أنه مستعد للذهاب إلى إسرائيل وإلقاء خطاب في الكنيست وذلك إذا تلقى دعوة من قادة إسرائيل، فما كان من بيجن إلا أن أعلن على الهواء أنه سيوجه هذه الدعوة بالفعل، ومنذ تلك اللحظة أصبحت زيارة السادات هي الشغل الشاغل في مصر وعواصم العالم... وأصبح موقف وزير الخارجية الذي امتنع عن الذهاب إلى مكتبه منذ خطاب الرئيس السادات محل تساؤل الجميع... وأصبح الكل يتحدث عن معارضة وزير الخارجية لقرار الرئيس السادات... وأنه يعتزم الاستقالة من منصبه.

كان مكتب إسماعيل فهمي في المبنى الأصلي لوزارة الخارجية الواقع في ميدان التحرير على مشارف كوبري قصر النيل وكان محمد رياض وزير الدولة للشئون الخارجية في نفس المبنى ويشغلان غرفتين متقابلتين وكانت الصلة بيني وبين الرجلين صلة وثيقة منذ عملت معهما في نيويورك قبل أكثر من عشرين عامًا. وبينما لزم إسماعيل

فهمي بيته بعد خطاب الرئيس السادات الذي أعلن فيه مبادرته، كان محمد رياض في مكتبه... فذهبت إليه وإذا به هو الذي يبادرني بالسؤال: ما الذي تعتقد أنه دفع الرئيس السادات لاتخاذ هذا القرار؟... فأجبته بأنني أعتقد فعلًا أن السادات يريد أن ينهي هذا الصراع ويتصور أنه بمثل هذه الخطوة الكبيرة والتي تبدو أنها قفزة في المجهول سينجح في تحقيق ما يريد ولابد أنه يعتقد أن مجيء بيجن للحكم سيدفع بإسرائيل في الأغلب إلى الحرب انتقامًا من حرب أكتوبر، وأن هذه الخطوة الكبيرة التي سيقوم بها يمكن أن تجهض قرار الحرب الإسرائيلي بينما يرى أن مفاوضات عقد مؤتمر جنيف تراوح مكانها. لم يبد على محمد رياض أنه قد اقتنع بما قلت وأخذ يتحدث عن أن الأمور كانت تسير جيدًا في اتجاه عقد مؤتمر جنيف... وذكر أن العالم العربي سينقسم ولن يكون هناك تأييد عربي لخطوة السادات.

* * *

لم يكن محمد رياض وحده الذي يريد أن يعرف الدافع الذي جعل الرئيس السادات يأخذ قراره الخطير بالذهاب إلى القدس... كان الإسرائيليون والأمريكيون يريدون أن يعرفوا... ولعل أغرب ما يقال في هذا الشأن أن من الأسباب الرئيسية التي جعلت السادات يأخذ هذا القرار ما لمسه في هذه الحقبة من الجانب الأمريكي من موافقته على أن يمثل الجانب العربي وفد عربي واحد واستعداده أيضًا لإعادة الاتحاد السوفيتي للعملية السياسية بعد أن كان كيسنجر قد نجح في استبعاده...

كان السادات يريد أن يتحرك في عملية السلام ويحصل على نتائج سريعة كما لم تكن لديه ثقة في جدوى دخول الاتحاد السوفيتي مرة أخرى في عملية السلام... ولعل ما كان قد رآه من دبلوماسية إدارة كارتر واستعدادها للتجاوب مع السوفيت وموافقتها على فكرة الوفد العربي الموحد قد دفعه إلى التحرك تجاه التعامل مباشرة مع الإسرائيليين وبالتالي عدم إبلاغ الجانب الأمريكي عن لقاءات حسن التهامي مع ديان، كما كان السادات يعتقد أن تمثيل العرب بوفد موحد سيجعل القضايا المصرية مادة للتفاوض بواسطة الوفد العربي الموحد ويقيد إرادته وحريته في الحركة والمناورة لاستعادة أرض مصر.

سارت الأمور بإيقاع سريع للغاية وأعلن عن سفر السفير حسن كامل رئيس ديوان رئيس الجمهورية إلى إسرائيل للإعداد للزيارة، كما أعلن عن موعد الزيارة وأن الرئيس السادات سيؤدي صلاة عيد الأضحى في المسجد الأقصى أثناء زيارته.

بينما سار الإعداد لزيارة الرئيس السادات إلى القدس وسط جو إعلامي محموم في الخارج والداخل. كان يسود وزارة الخارجية جو من الوجوم والترقب وكانت الأخبار قد جاءت بأن إسماعيل فهمي قد قدم بالفعل استقالته من منصبه كوزير للخارجية، وما إن تلقى الرئيس استقالة إسماعيل فهمي حتى قام «نائب الرئيس» حسني مبارك بناء على تكليف من الرئيس السادات باستدعاء محمد رياض وإبلاغه بتعيينه وزيرًا للخارجية إلا أن محمد رياض بدلًا من أن يغادر مكتب نائب الرئيس وقد أصبح وزيرًا للخارجية فإنه غادر هذا المكتب ليذاع بعد ذلك أنه أعفي من منصبه كوزير دولة للشئون الخارجية... وأعلن أنه قد رفض المنصب وبالتالي فقد أعفي أيضًا من المنصب الذي كان يشغله أي منصب وزير الدولة للشئون الخارجية... ولقد كان الإعلان عن استقالة وزير الخارجية وعن رفض وزير الدولة للشئون الخارجية أن يشغل هذا المنصب ثم قرار إعفائه من منصب وزير الدولة... موضع تركيز وسائل الإعلام العالمية... فلقد جاءت هذه الأنباء لتعلن للعالم أن هناك معارضة في داخل مصر لقرار الرئيس السادات بزيارة القدس وأن هذه المعارضة تأتي من مؤسسة الخارجية ابتداءً.

ولقد تحدثت مع محمد رياض عدة مرات بعد تركه للخارجية حول ما حدث أثناء لقائه مع «نائب الرئيس» مبارك عندما استدعاه لإبلاغه قرار تعيينه وزيرًا للخارجية فأخبرني بأن نائب الرئيس بدأ الحديث معه طالبًا إليه أن يستعد للسفر مع الرئيس السادات إلى إسرائيل وعندئذ بدأ محمد رياض يتساءل عن موضوع زيارة الرئيس ومبديًا الشكوك حول ما يمكن أن تؤدي إليه من مضاعفات، فاعتبر «نائب الرئيس» أن هذا التساؤل بمثابة رفض للمنصب فأنهى المقابلة، وغادر محمد رياض اللقاء فاقدًا للمنصبين؛ منصب وزير الخارجية الذي كان في متناول يده ومنصب وزير الدولة للشئون الخارجية الذي كان يشغله.

والواقع أنني احترمت في إسماعيل فهمي استقالته من منصبه حيث لم يكن مقتنعًا بالخطوة التي اتخذها الرئيس السادات، وكان واثقًا من أنها ستؤدي إلى انقسام شديد في العالم العربي، وهو ما حدث بالفعل.

طلبت إسماعيل فهمي في التليفون وذكرت له أنني أود زيارته فرحب... فتوجهت إليه في منزله. كان ذلك بعد يومين اثنين من تقديمه للاستقالة وقبل قيام السادات بزيارته لإسرائيل... ذهبت إليه في شقته على النيل بجوار فندق ماريوت... واستقبلني استقبالًا بشوشًا وكان في روح معنوية عالية، وكان يتوقع أن يكون لقرار السادات ردود فعل معارضة في مصر وفي العالم العربي، وأنه لم يشأ أن يتحمل مسئولية تنفيذ سياسة يرى أنها خاطئة وستكون نتائجها سلبية ولن تلقى تأييدًا من الشعب..

وباستقالة إسماعيل فهمي و«استقالة» محمد رياض أصبح منصب وزير الخارجية شاغرًا... فبادر السادات بتعيين الدكتور بطرس بطرس غالي وزير دولة للشئون الخارجية وكان قد عينه قبل ذلك ببضعة أسابيع وزيرًا للدولة بمجلس الوزراء وانتقل بطرس غالي إلى مبنى الخارجية واستقر في الغرفة التي كان يشغلها محمد رياض وبدأ في ممارسة عمله باعتباره المسئول الأول عن وزارة الخارجية وكان أول ما فعله هو مصاحبة الرئيس السادات في زيارته للقدس.

كانت زيارة السادات للقدس هي اللحظة الدرامية التي أنهت المشوار السياسي لكل من إسماعيل فهمي ومحمد رياض، رغم أن الأخير عمل لبعض الوقت مستشارًا للأمين العام لجامعة الدول العربية ثم مشرفًا عليها بعد نقلها إلى تونس تنفيذًا لقرارات المقاطعة العربية لمصر[1].

(1) يراجع الكتاب المهم «التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط» الذي كتبه المرحوم إسماعيل فهمي عن الفترة ما بين حرب أكتوبر 73 ومبادرة الرئيس السادات في نوفمبر 1977، وهي الفترة التي شغل فيها منصب وزير الخارجية، دار الشروق، 2006.

إسماعيل فهمي

جاءت نهاية الحياة السياسية لكل من إسماعيل فهمي ومحمد رياض على نفس النسق الذي سارت عليه حياتهما الوظيفية والسياسية من قبل، فلقد كان الاثنان دائمًا معا... وكانا في شبابهما يلقبان بأنهما «أولاد فوزي» باعتبار أن المرحوم الدكتور محمود فوزي كان يستعين بهما دائمًا منذ تعرف عليهما في بداية عملهما معه في بعثة مصر الدائمة لدى الأمم المتحدة بنيويورك في عام 1949 – 1950.

استقال إسماعيل فهمي من منصبه كوزير للخارجية في 15 نوفمبر 77... وكان في قمة لياقته الصحية والنفسية وكان عمره آنذاك لا يتعدى الخامسة والخمسين(وكان محمد رياض يصغره بعام واحد) فانتهت حياته السياسية قبل الأوان وقد رحل إسماعيل فهمي عن عالمنا عام 1997 أي بعد أن ترك الخارجية بعشرين عامًا وقد شغل منصب وزير الخارجية في أكتوبر 73 أثناء الحرب... وكان قبلها وزيرًا للسياحة لعدة شهور وكان بداية ارتفاع نجمه السياسي في الندوة الشهيرة التي عقدتها جريدة الأهرام عام 1973 حول حالة اللاحرب واللاسلم في الشرق الأوسط التي انتقد فيها موقف الاتحاد السوفيتي، والتي لفتت نظر الرئيس السادات إليه.

وبالرغم من الجزاء الإداري الذي وقعه الدكتور مراد غالب وزير الخارجية آنذاك على إسماعيل فهمي فإن السادات كان سعيدًا بما قاله إسماعيل فهمي في الندوة، لما تضمنه من نقد لموقف السوفيت لتخاذلهم في إمداد مصر بما تريده من سلاح وقد رشحه الرئيس السادات عقب ذلك بوقت قصير ليكون سفيرًا في ألمانيا الغربية، وعندما ذهب لمقابلته للاستئذان في السفر طلب إليه ألا يسافر، ثم ضمه إلى التشكيل الوزاري الذي كان على الأبواب كوزير للسياحة، ومن خلال موقعه كعضو في الوزارة أصبح لديه اتصال مباشر مع رئيس الجمهورية، ولم يكن هذا الاتصال أساسًا حول السياحة بل حول السياسة الخارجية، وأسلوب التعامل مع الأزمة وكان وزير الخارجية آنذاك هو الدكتور الزيات، ولم تكن آراؤهما على وفاق، وعندما بدأت الحرب في أكتوبر كان إسماعيل فهمي في فيينا في مهمة دبلوماسية فعاد على الفور عن طريق ليبيا، وذهب إلى وزارة الخارجية كوزير خارجية بالنيابة وأخذ يدير أعمال الوزارة في فترة الحرب بينما كان وزير الخارجية الدكتور الزيات في نيويورك كما سبق القول، ثم عينه الرئيس السادات

وزيرًا للخارجية في أواخر حرب أكتوبر وأوفده لمقابلة الرئيس نيكسون في واشنطن بينما كان الزيات لا يزال في نيويورك، وقد قام بهذه المهمة خير قيام وتوصل إلى اتفاق مع نيكسون وكيسنجر حول وقف إطلاق النار وبدء مسيرة كيسنجر في المنطقة بعد ذلك، وبعد لقائه مع الرئيس نيكسون صحبه الرئيس وأوصله حتى باب سيارته وهو تقليد غير مألوف وخاصة أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كانت مقطوعة.

كان إسماعيل فهمي دائب الحركة في السياسة الخارجية... تجلس معه فتجده إما ممليًا لخطاب يرسله الرئيس إلى أحد من الرؤساء مثل بريجنيف أو نيكسون... أو تجده مـمـلـيًا لمذكرة لإرسالها إلى الرئيس السادات... أو مجتمعًا مع مجموعة من الصحفيين... كان العمل هوايته ولم تكن له في الواقع هوايات أخرى وكان في ذلك يشبه محمود رياض ويختلف عن الدكتور فوزي الذي كان يهوى العمل اليدوي ويزرع حديقة منزله في نزلة السمان بنفسه.

ولأن العمل كان هو الذي يملأ عليه حياته فإن الأعوام العشرين التي مرت عليه بعد أن استقال وإلى أن رحل عن عالمنا كانت أعوامًا ثقيلة عليه... وهو ما كان يلاحظه محبوه الكثيرون عندما كانوا يزورونه، وفي هذه الفترة كتب إسماعيل فهمي مذكراته عن هذه الحقبة وعن أسباب استقالته في كتابه الهام «التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط» الذي نشرته دار الشروق.. ويعتبر كتابه من أهم كتب التاريخ الدبلوماسي المصري ولقي تقديرًا كبيرًا في الداخل والخارج...

عرفت إسماعيل فهمي منذ بداية عملي في نيويورك في سبتمبر 1955 وقد ربطتني به صلة وثيقة سواء أثناء العمل في نيويورك أو في الديوان العام بوزارة الخارجية بعد ذلك وعندما أصبح محمود رياض وزيرًا للخارجية عينه مديرًا لإدارة الهيئات الدولية رغم أنه لم يكن قد حصل بعد على درجة وزير مفوض التي كانت أقل درجة يمكن أن يعين فيها مدير إدارة.. وكان «المستشار» إسماعيل فهمي رغم ذلك هو أقوى المديرين وأقربهم إلى وزير الخارجية.

ولقد لعب إسماعيل فهمي دورًا هامًا في إنشاء الوكالة الدولية للطاقة النووية حيث كان وهو لا يزال دبلوماسيًا في درجة سكرتير أول يقوم بتمثيل مصر في اللجان التحضيرية التي أنشأت الوكالة وكان عضو أول مجلس للمحافظين في هذه الوكالة التي أدارها لاثني عشر عامًا الدكتور محمد البرادعي؛ أقرب مساعدي إسماعيل فهمي في

الفترة التي شغل فيها منصب وزير الخارجية، كما لعب إسماعيل فهمي دورًا هامًا في مفاوضات نزع السلاح في الأمم المتحدة وهي اللجنة المعنية بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، وكانت الأوراق والمقترحات التي قدمها إسماعيل فهمي أثناء المفاوضات التي جرت لعقد اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية من بين أهم الأُسس التي بنيت عليها هذه المعاهدة.

وأذكر لإسماعيل فهمي موقفه قبيل وأثناء حرب 67، فقد كان منذ البداية متشككًا ومتخوفًا من الخطوات المتسارعة التي اتخذت والتي أدت في النهاية إلى اندلاع الحرب وما جلبته من نتائج كارثية...

رحم الله إسماعيل فهمي رحمة واسعة، ويحزنني أن الأجيال الحديثة لا تذكر الكثير عنه... وإسماعيل فهمي هو والد السفير نبيل فهمي الذي عمل سفيرًا ممتازًا لمصر في واشنطن لتسع سنوات... وهو حاليًا مشارك بقوة في المجتمع المدني بمقالاته وإسهاماته الفكرية.

محمد رياض

عرفت محمد رياض في نفس اليوم الذي تعرفت فيه على إسماعيل فهمي أي في بعثة مصر لدى الأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر 1955 وقد توثقت صلتي به عبر مشوار الخارجية، ولم تنقطع هذه الصلة أبدًا طوال حياته... وكانت آخر مرة رأيته فيها عام 82 عندما كان يعالج في مستشفى بمدينة لوبليانا عاصمة سلوفينيا التي كانت آنذاك جزءًا من يوغوسلافيا...

كان محمد رياض أيضًا محبًا للعمل، والعمل يملأ عليه حياته، وكان يحب أن يكون محبوبًا من الناس وكانت قدرته على التواصل مع الناس لإنشاء علاقات الصداقة قدرة فذة... كان بشوشًا وكريمًا وأنيقًا وينفق كل ما لديه على مظهره ومسكنه وملبسه... وكان دائب الاستقبال في منزله للأصدقاء ولأقرانه من البعثات الأخرى وكان محبًا للحياة الاجتماعية ومقبلًا على الحياة بصفة عامة وقد أحبه واعتمد عليه كل الرؤساء الذين عمل معهم ولقد كان من حسن حظي أنني تعرفت على كلا الرجلين وتوثقت صلتي بكل منهما منذ بداية عملي في الخارجية... ولقد تعلمت منهما الكثير...

كان محمد رياض قريبًا دائمًا من رؤسائه الذين أحبوه... فكان يلازم الدكتور فوزي وزير الخارجية منذ لحظة وصوله لنيويورك لحضور دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ويبقى معه ويحضر مقابلاته التي يعقدها مع وزراء الخارجية الآخرين وكان أقرب أعضاء البعثة للسفير عمر لطفي المندوب الدائم، وبقيت صلته قوية به حتى بعد أن ترك عمر لطفي منصب المندوب الدائم وأصبح أمينًا عامًا مساعدًا بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وكان أقرب الناس إلى محمود رياض وقت أن كان محمود رياض مندوبًا دائمًا وعمل معه في مكتبه وهو وزير للخارجية، ولعب دورًا هامًا عندما أصبح مديرًا لمكتب الوزير، وخاصة في تلك الفترة الهامة التي جرت فيها اتصالات مكثفة بين وزير الخارجية محمود رياض وروجرز وزير خارجية الولايات المتحدة أثناء رئاسة الرئيس نيكسون وفي الفترة الهامة التي أعقبت قبول مبادرة روجرز في منتصف 1970 وبدء وقف إطلاق النار وقد أثنى الأستاذ هيكل الذي كان وزيرًا للخارجية بالنيابة على أدائه خاصة في فترة تحريك بطاريات الصواريخ ثناءً كبيرًا حيث كان هو رئيس فريق

الخارجية الذي تابع هذه الأحداث، كما كان هو محور الاتصال مع السفير جونار يارنج مبعوث السكرتير العام طبقًا لقرار مجلس الأمن رقم 242.

وبعد أن ترك محمد رياض منصبه كوزير دولة للشئون الخارجية تلقفه محمود رياض ليعمل معه في الجامعة العربية وعينه مستشارًا مشرفًا على مكتبه، ثم أصبح أمينًا عامًّا مساعدًا ومسئولًا عن مكتب الأمين العام، وبعد أن استقال محمود رياض من منصبه كأمين عام لجامعة الدول العربية نتيجة لقرار مؤتمر القمة العربي مقاطعة مصر عام 1979 وانتقلت الجامعة العربية إلى تونس عينت مصر محمد رياض مسئولًا عن الجامعة في القاهرة، وبقي في هذا المنصب حتى وفاته. رحم الله إسماعيل فهمي ومحمد رياض اللذين بدأا المشوار في خدمة الدبلوماسية المصرية معًا وتألقا فيها ثم خبا نجمهما معًا في لحظة واحدة.

السادات في القدس

جاءت إجازة عيد الأضحى في نوفمبر 1977 وقد أعلن الرئيس السادات أنه في أثناء هذه الإجازة سيقوم بزيارة إسرائيل وسيلقي خطابه المنتظر في الكنيست وسيصلي في المسجد الأقصى في يوم عيد الأضحى المبارك.

من ناحيتي كنت وعائلتي نعتزم أن نذهب لقضاء إجازة العيد في جزيرة «الوكيل» الواقعة في نهر النيل فرع رشيد قرب مدينة دسوق في كفر الشيخ بمنزل أسرة زوجتي فريدة، وفي المنزل الذي بناه جدها حافظ الوكيل في جزيرة آهلة بأشجار الفاكهة وحتى يمكن الوصول إلى هذه الجزيرة كان يتعين علينا أن نترك السيارة أمام مدينة فوه لنركب المعدية التي تأخذنا إلى الجزيرة.... ولم تكن هناك كهرباء... مما جعل الحياة هناك أقرب إلى البدائية الجميلة... إلا أن ذلك كان يعني أنني لن أستطيع أن أشاهد خطاب الرئيس السادات في الكنيست على التلفزيون، ولم يكن أمامي بالتالي سوى أن أذهب إلى مقهى عام في دسوق لمشاهدة خطاب الرئيس السادات في التلفزيون ووقائع زيارته لإسرائيل، وذلك بعد أن أؤدي صلاة عيد الأضحى في مسجد سيدي إبراهيم الدسوقي.

نزل السادات على سلم الطائرة واثق الخطى... وأخذ يصافح المستقبلين الذين اصطفوا لاستقباله، وكانوا جميعًا من قادة إسرائيل وزعمائها، ويتبادل معهم بعض العبارات بينما تملأ الابتسامة وجهه... كانت لحظة تاريخية شاهدها العالم كله على الهواء وتعلقت بها أنفاس مئات ملايين البشر.. وحتى الآن وأنا أكتب هذه المذكرات بعد هذا الحدث الهائل بما يزيد على ثلاثين عامًا... فإن الكثيرين وأنا منهم مازالوا يذكرون هذه اللحظة ويتذكرون أين كانوا عندما رأوا هذا المشهد التاريخي على شاشات التلفزيون... كنت أرقب الناس في المقهى بدسوق وهم مشدودون إلى شاشة التلفزيون وفي حالة من الذهول..

كثيرًا ما توصف رحلة الرئيس السادات للقدس بأنها كانت زلزالًا، وأعتقد أن هذا وصف سليم لأن هذه الزيارة زلزلت المواقف والمشاعر التي كانت سائدة لدى الطرفين فضلًا عما أحدثته على مستوى العالم...

أما في مصر فكانت ردود الفعل متباينة... كانت غالبية الشعب مع الرئيس، وهو ما ظهر في استقباله عند عودته، ولكن هناك أيضًا من عارضوه خاصة النخبة المثقفة، أما في الخارجية فكان هناك انقسام في الرأي بين أعضاء الوزارة... هناك من رأى أن الرئيس السادات قام بقفزة في الظلام في خطوة درامية غير محسوبة العواقب، وستضعف من موقف مصر في مواجهة إسرائيل خاصة مع ما سببته من انتقاد حاد ومعارضة وانقسام في العالم العربي، وهناك من رأى أن الرئيس السادات قام بخطوة رائعة وبمبادرة شدت أنظار العالم وتأييده للتوصل إلى حل لهذا الصراع الذي طال أمده وكلف مصر الكثير واستنزف طاقاتها وقد رأى بعض هؤلاء أن الوزيرين إسماعيل فهمي ومحمد رياض قد تعجلا في حكمهما على الخطوة التي قام بها الرئيس...

بطرس بطرس غالي رئيسًا للدبلوماسية المصرية

أصبح بطرس غالي وزير دولة للشئون الخارجية بل أصبح من الناحية العملية هو وزير الخارجية، وكنت أعرفه وسبق أن قابلته عدة مرات في إطار عمله السابق كأستاذ جامعة وكرئيس تحرير لمجلة «السياسة الدولية»... والتقيت به أثناء فترة عملي في جنيف حيث تزاملنا كأعضاء في وفد مصر لدى مؤتمر الخبراء للقانون الدولي الإنساني الذي عقدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتطوير اتفاقيات جنيف، التقينا عدة مرات في بيت الصديق المشترك الدكتور جورج أبي صعب أستاذ القانون الدولي بمعهد الدراسات الدولية العليا بجنيف، ثم اخترته بعدها ليكون أستاذًا مشرفًا على رسالة الدكتوراه التي كنت أعتزم كتابتها والتي أخذتني دوامة العمل فلم أكتبها، وهو أستاذ يحبه ويحترمه تلاميذه ومعروف عنه أنه يؤدي واجبه على أكمل وجه؛ وقد كان يبدو لي دائمًا وكأنه مصري من طراز أجنبي أو غربي ليس فقط في حياته الخاصة ولكن أيضًا في انتماءاته الفكرية.

من أول ما فعله بطرس غالي بعد عودته من زيارة القدس التي صاحب فيها الرئيس السادات أن قام بتشكيل مجموعة عمل تتولى الإعداد للاجتماع التمهيدي لمؤتمر جنيف للسلام الذي اتفق الرئيس السادات وبيجن على عقده بالقاهرة، وقد رأس مجموعة العمل وكيل الخارجية السفير الدكتور أحمد عثمان - أما المجموعة نفسها فقد تشكلت من مدير

التخطيط السياسي عبد الرءوف الريدي، ومدير الإدارة القانونية الدكتور نبيل العربي، ومدير الهيئات الدولية عمرو موسى، ومدير المعلومات أحمد الزنط، والمستشار الدكتور حسين حسونة، والمستشار الدكتور محمد البرادعي... أما أسامة الباز الذي رافق الرئيس في رحلته كما رافقه بطرس غالي فقد ظل في مكتبه مديرًا لمكتب وزير الخارجية دون أن يكون هناك وزير للخارجية، إلا أن وضع أسامة الباز أخذ يكتسب - أكثر من أي وقت مضى - أهمية كبيرة، فهو في الوزارة مدير لمكتب الوزير، وفي الرئاسة هو مستشار للرئيس، وقد حافظ أسامة على وضعه في المؤسستين طوال الوقت.

كان اتفاق السادات وبيجن على عقد هذا الاجتماع التمهيدي مفاجأة للولايات المتحدة فلقد جاءت البرقيات من سفيرنا في واشنطن آنذاك الدكتور أشرف غربال مشيرة إلى أن المسئولين في إدارة الرئيس كارتر أخذوا على حين غرة بإعلان السادات وبيجن، ولذلك فقد طلب الرئيس كارتر إرجاء عقد الاجتماع لفترة أسبوعين حتى يتسنى لهم تقييم الموقف وتحديد أسلوب تحركهم... وأصبح واضحًا أن هناك نوعًا من الضيق في واشنطن بسبب انتقال زمام المبادرة في عملية السلام من يد الوسيط الأمريكي إلى أيدي طرفي النزاع.

في نفس الوقت أصبح علينا نحن في وزارة الخارجية أن نعد للاجتماع التمهيدي لمؤتمر السلام... أما رئاسة مجموعة العمل فقد انتقلت من الدكتور أحمد عثمان إلى الدكتور عصمت عبد المجيد مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة الذي جرى استدعاؤه من نيويورك للقاهرة لرئاسة هذه المجموعة وليكون ممثل مصر في الاجتماع التمهيدي. وقد ضم الدكتور عصمت لعمل اللجنة كلًا من المرحوم صلاح هنداوي وأحمد أبو الغيط (وزير الخارجية حاليًا) اللذين سبق أن عملا معه في البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة بنيويورك وعهد إليهما بمهمة الأمانة العامة للجنة.

أما أحمد عثمان فقد كان سعيدًا أن مهمة رئاسة مجموعة العمل قد انزاحت عن كاهله... كان أحمد عثمان معروفًا بنظرياته وأفكاره الخاصة عن الصهيونية وعن إسرائيل وكان توجه الرئيس السادات نحو عقد اتفاق سلام مع إسرائيل يضعه في تناقض حاد بين معتقداته الخاصة وواجباته الوظيفية كوكيل لوزارة الخارجية ومسئول عن تنفيذ سياسة الدولة، وفي هذه الحالة سياسة الرئيس السادات، كما كان أحمد عثمان يشعر،

كما كنا نشعر نحن في مجموعة العمل، بالغربة في هذا المناخ الجديد في وزارة الخارجية وخاصة بعد خروج رفيقي دربه في الوزارة إسماعيل فهمي ومحمد رياض.

بدأ الدكتور عصمت عبد المجيد اجتماعه معنا في مجموعة العمل بأن أبلغنا عن الحديث الذي جرى بينه وبين الرئيس السادات عقب استدعائه من نيويورك وحضوره للقاهرة لرئاسة مجموعة العمل، وكان واضحًا أنه شخصيًا مقتنع ومؤيد لمبادرة الرئيس السادات، ويرى أنه لكي تحرر مصر أرضها عليها أن تستعيد زمام المبادرة السياسية في يدها ولا تجعلها رهنًا في أيدي الآخرين.

تحددت مهمتنا في إطار اللجنة أو مجموعة العمل في أن نعمل على صياغة موقف مصر في مؤتمر السلام الذي كان من المفروض أنه سينعقد في جنيف للتوصل إلى حل شامل لأزمة الشرق الأوسط طبقًا لقراري مجلس الأمن رقم 242 و338، وبدأت إدارة البحوث والتخطيط السياسي في إعداد أوراق العمل التي طلب منها إعدادها للتحضير لانعقاد المؤتمر.

إلا أن الإعداد لم يقتصر على الجانب الموضوعي بل شمل أيضًا الجانب الإجرائي، وأهم عناصره تحديد من ستوجه إليهم الدعوة لحضور الاجتماع، وكان من الواضح أن الدعوة ستوجه بالضرورة إلى الدول أطراف الصراع والدولتين الأعظم (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) والأمين العام للأمم المتحدة، ولم يكن هناك أي خلاف بيننا على ضرورة توجيه الدعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أننا كنا نتوقع الاعتراض القوي الذي سنقابله من الجانبين الإسرائيلي والأمريكي بالنسبة لدعوة المنظمة، وذلك في ضوء الاتفاق المكتوب بين الولايات المتحدة وإسرائيل منذ عهد إدارة الرئيس فورد والذي ينص على عدم دخول الولايات المتحدة في حوار مع منظمة التحرير إلا بعد قبولها لقرار 242 وهو القرار الذي لم تقبله المنظمة.

قمنا بإعداد خطاب الدعوة الذي سيوجه إلى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير، وجاء المرحوم الدكتور أحمد صدقي الدجاني إلى الصالون الكبير المجاور لمكتب وزير الدولة للشئون الخارجية بمقر الوزارة في قصر التحرير وتسلم هذا الخطاب من الدكتور أسامة الباز، حضرت واقعة تسليم خطاب الدعوة، لذا كان من العجيب بعد ذلك ما ذكره لي الدكتور الدجاني عن أن ياسر عرفات قال له يومًا إن هذه الدعوة لم تصل إليه قط!

تحدد موعد عقد الاجتماع التمهيدي يوم 15 ديسمبر 1977 واختير فندق مينا هاوس مقرًا لعقد الاجتماع وذلك لكونه يقع في أطراف القاهرة ويسهل السيطرة عليه أمنيًا.

كانت القاهرة قد بدأت بالفعل تعيش أجواء جديدة ساهمت في صنعها تلك الحملة الضارية التي انطلقت من العواصم العربية بإدانة التحرك المصري وإدانة الرئيس السادات شخصيًا.. وصدر من ليبيا بيان طرابلس الذي وقعته كل من ليبيا والجزائر وسوريا والعراق والذي أعلن تشكيل جبهة الصمود والتصدي، والذي تهجم على الرئيس السادات شخصيًا وعلى مبادرته، وقد رد الرئيس السادات على هذا البيان بقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول الأربع.

ذهبت مساء يوم 13 ديسمبر إلى فندق مينا هاوس حيث كان علينا أن نقيم هناك أثناء فترة المؤتمر وكان الجو ممطرًا ويصاحبني المرحوم الصديق أحمد الزنط، وأقمت في الغرفة رقم 809، وهالني كم الصحفيين الإسرائيليين والأجانب الذين جاءوا لتغطية المؤتمر.. وكانت تلك أول مرة أرى فيها إسرائيليين على أرض مصرية... كانت مشاعري آنذاك متضاربة فأنا أنتمي إلى هذا الجيل الذي عاش قضية الصراع مع إسرائيل بكل وجدانه... ولم يكن هذا الصراع بالنسبة لجيلنا مجرد موضوع نمارس العمل فيه كدبلوماسيين أو كموظفين، ولكنه كان أكبر من ذلك؛ كان قضية قومية عشناها بكل مشاعرنا وعواطفنا...

أما عن مشاعر الوفد المصري الذي كلف بتمثيل مصر في مباحثات مينا هاوس فكنا نشعر أن قدر مصر الآن معلق بين السماء والأرض، وأن الحروب والأحداث التي خاضتها عبر ثلاثين عامًا قد دفعت بها إلى هذه اللحظة الفاصلة... إلا أنه بالرغم من هذه المشاعر فقد كنا نشعر أيضًا بأن مصر الآن أحوج ما تكون إلى أبنائها ليقفوا معها ولا يتخلون عنها مهما كان إحساسهم بالمرارة، ومهما كان رأيهم في مبادرة الرئيس وزيارته لإسرائيل ومجيء الإسرائيليين للقاهرة...

اجتمع الوفد المصري في صباح يوم (12/14) برئاسة الدكتور عصمت الذي أبلغنا أنه التقى في الليلة السابقة مع الوفد الإسرائيلي، وقدم لهم النقاط الأربع التي نرى أن يتكون منها جدول أعمال مؤتمر جنيف، وهي الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلت عام 67، والمشكلة الفلسطينية بكافة جوانبها على أساس إقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وترتيبات الأمن لجميع الأطراف، وإنهاء حالة الحرب.

إلا أن الإسرائيليين تقدموا باقتراح مضاد وهو أن يتكون جدول الأعمال من بند واحد فقط ينص على عقد معاهدات سلام بين إسرائيل وجيرانها من الدول العربية. . . ولقد حاول المستشار القانوني روزين في هذا الاجتماع أن يسلم الدكتور عصمت مشروع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، وقد رفض د. عصمت استلام هذا المشروع باعتبار أن اجتماع مينا هاوس هو اجتماع تمهيدي للإعداد لمؤتمر جنيف، ولأنه كان يعلم من خلال قراءته لملف المباحثات السابقة مع الجانب الأمريكي أن الإسرائيليين قد أعدوا مشروع معاهدة تتضمن بقاء المستوطنات الإسرائيلية في سيناء[1]، أما بالنسبة لرئاسة المؤتمر فقد اقترح الإسرائيليون أن تكون الرئاسة لمصر وإسرائيل بالتناوب، وهو ما لم نقبله، وهكذا فمن الواضح أن مواقفنا متناقضة بصورة جذرية مع الوفد الإسرائيلي منذ اللحظة الأولى.

واصلنا اجتماعات مجموعة العمل المصرية بعد الظهر، بينما كان الدكتور عصمت مجتمعًا بالوفد الإسرائيلي والوفد الأمريكي. . . ثم جاء د. عصمت وطلب إلينا أن نحضر إلى غرفته لنتعرف على الوفد الإسرائيلي والوفد الأمريكي اللذين كان مجتمعًا بهما. . . وكانت تلك هي المرة الأولى التي أصافح فيها الوفد الإسرائيلي. . . بل المرة الأولى التي أصافح فيها أي إسرائيلي على الإطلاق.

في اليوم التالي (12/15) انعقد الاجتماع الأول وحضرته الولايات المتحدة بالإضافة إلى مصر وإسرائيل. . . ورأس الدكتور عصمت الوفد المصري، كما رأس إلياهو بن إليسار الوفد الإسرائيلي ورأس روي آثرتون الوفد الأمريكي وحضر الجنرال سيلاسفيو قائد قوات الأمم المتحدة النرويجي في المنطقة ممثلًا للأمين العام للأمم المتحدة. . . ورأست مصر الاجتماعات بعد أن رفضت أن تشاركها إسرائيل في التناوب على رئاستها. . .

وفي الجلسة الأولى، ورغم غياب الوفد الفلسطيني فقد ترك مقعده خاليًا وأمامه لافتة «فلسطين»، كما تم رفع العلم الفلسطيني مع بقية أعلام الدول المدعوة، ثم أنزل مع أعلام الدول الأخرى التي لم تشارك في المؤتمر[2].

---

(1) د. عصمت عبد المجيد، زمن الانكسار والانتصار - دار الشروق، ص158.

(2) د. عصمت عبد المجيد، المرجع السابق، ص 160.

راجع أيضًا مقالات أحمد أبو الغيط في الأهرام، نوفمبر 2010؛ «شاهد على السلام»، وخاصة الحلقة الثانية بتاريخ 17 نوفمبر 2010.

تـم الاتفـاق على تشكيـل لجنة فرعيـة لوضع جدول أعمـال متفق عليه مـن الجانبين لمؤتمـر السـلام، وتـم تعييـن كل مـن السفيـر نبيـل العربـي مديـر الإدارة القانونيـة وعبد الرءوف الريدي ممثلين لمصر فـي هذه اللجنة الفرعية، أما إسرائيل فقد مثلها ماير روزيـن المستشار القانوني للخارجية الإسرائيلية، والذي أصبح فيما بعد سفيرًا لإسرائيل في واشنطن في الفترة التي عملت فيها سفيرًا لمصر هناك، وقد عقدنا عدة اجتماعات تبين منهـا استحالة التوصل إلى اتفاق حـول جدول الأعمال، وكانت المشكلـة الفلسطينية هي أسـاس الخـلاف ســواء من حـيث الموضوع أو مـن حيث من الذي يمثـل الجـانب الفلسطيني...

حدث في يوم من أيام اجتماعات اللجنة أن تأخر روزين عن الموعد الذي كان محددًا للاجتماع.. وعندما وصل ذكر أن سبب التأخير يرجع إلى أن الوفد الإسرائيلي ذهب إلى خان الخليلي في زيارة سياحية... وأن أصحاب المحلات هناك وأهل المنطقة بصفة عامة استقبلوهم استقبالًا حارًا... وكانوا يقدمون إليهم الشاي والمشروبات ويرفضون أخذ ثمن الأشياء التي اشتروها وأن ذلك هو ما أخرهم عن موعد الاجتماع...

لم يسفر مؤتمر مينا هاوس عن أي اتفاق، وتمثلت قيمته الحقيقية في أنه كان أول مناسبة يتعود فيها المصريون على لقاء الإسرائيليين، وإقناع الإسرائيليين بتصميم مصر على السير في عملية السلام، والواقع أن الرئيس السادات لم يكن راغبًا أصلًا في عقد مؤتمر جنيف للسلام فهذا المؤتمر يشارك الاتحاد السوفيتي في رئاسته مع الولايات المتحدة، وهو لم يكن راغبًا أصلًا في أن يكون للاتحاد السوفيتي أي دور إلى جانب الولايات المتحدة... وهو لم يكن متحمسًا للاتفاق الذي عقده فانس وجروميكو وزيرا خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قبيل قيامه بمبادرته لعقد مؤتمر جنيف... كما كان الرئيس السادات يرفض فكرة الوفد العربي الموحد التي كانت تريدها سوريا للتفاوض مع إسرائيل في المؤتمر لأنه كان يعتقد أن ذلك من شأنه أن يضع قيدًا على حركته في التفاوض والمناورة..

كان يداخلني طوال الوقت ونحن في مينا هاوس شعور غامض حزين... فبينما كنت أرى الإسرائيليين يتجولون في حدائق مينا هاوس فإن الأنباء كانت تتوالى عن تدهور العلاقات بين مصر والدول العربية، وبدأت سلسلة قطع الدول العربية العلاقات مع مصر وسحب السفراء العرب من القاهرة... وكنت كلما دخلت إلى مطعم فندق مينا

هاوس أسمع قطعة موسيقية حزينة وكانت هذه القطعة تتكرر دائمًا.. ومازال هذا الشعور يداهمني وأتذكر هذه النغمة الحزينة حتى الآن في المناسبات التي أذهب فيها إلى مينا هاوس.

انتهى اجتماع مينا هاوس دون اتفاق وقبل انفضاض الاجتماع أعلن عن لقاء يعقد في الإسماعيلية بين الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي بيجن يوم 25 ديسمبر، أي يوم ميلاد السيد المسيح، وهو يوم يوافق أيضًا عيد ميلاد الرئيس السادات، وتقرر أن الذي سيحضر هذا المؤتمر من الخارجية هم بطرس غالي وعصمت عبد المجيد وأسامة الباز، وقد عقدنا اجتماعات طوال اليوم السابق، واتفقنا على أن يكون موقف الوفد المصري هو الانسحاب الكامل إلى خطوط 67، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإزالة المستوطنات، مع إمكانية مشاركة الأمم المتحدة في إدارة الأراضي الفلسطينية المحتلة أثناء فترة انتقالية...

تزامن موعد اجتماع الإسماعيلية مع الإعلان عن تعيين وزير خارجية جديد هو السفير محمد إبراهيم كامل سفير مصر في بون (عاصمة ألمانيا الغربية آنذاك) وكان محمد إبراهيم كامل موجودًا بالقاهرة بمناسبة زيارة يقوم بها مستشار ألمانيا الغربية هيلموت شميت، ولم يعلم محمد إبراهيم كامل بتعيينه وزيرًا للخارجية إلا عندما عاد إلى المنزل فوجد جمعًا من أقربائه وأصدقائه في المنزل قد حضروا لتهنئته بعد أن أذيع الخبر في نشرات الأنباء، دون أن يكون هو قد أبلغ بهذا التعيين، وقد اقترح الرئيس السادات أن يؤدي محمد إبراهيم كامل اليمين بالإسماعيلية في وجود بيجن إلا أن محمد إبراهيم كامل رفض ذلك، وكان ذلك هو بداية مسلسل الخلاف بين الرئيس السادات ووزير خارجيته محمد إبراهيم كامل والذي انتهى باستقالته بعد أقل من عام. تم حلف اليمين بالطريقة المعتادة على أية حال ولكن في الإسماعيلية حيث كان يقيم الرئيس.

في اجتماع الإسماعيلية عرض بيجن مشروعه الخاص بالحكم الذاتي لـ «الفلسطينيين العرب» كما كان يسمي الفلسطينيين في الضفة والقطاع، كما عرض مشروعه الخاص بالانسحاب من مصر مع الاحتفاظ بالمستوطنات التي كانت موجودة في منطقة رفح وعلى ساحل خليج العقبة بين إيلات وشرم الشيخ.

وقد تسبب عرض بيجن لمشروعه في مناقشات حادة بينه وبين الدكتور عصمت عبد المجيد عضو الوفد المصاحب للرئيس السادات خاصة عندما حاول بيجن الاستناد

إلى كتابات بعض أساتذة القانون الدولي في تبرير الاحتفاظ بمستوطنات إسرائيلية في سيناء وحرمان الفلسطينيين من حق تقرير المصير، وقد أوضح الدكتور عصمت في رده على بيجن أن القانون الدولي لا يسمح بضم أراضي دولة لدولة أخرى وأن من حق الشعب الفلسطيني أن يقرر مصيره مثله في ذلك مثل كل الشعوب... وقد جاءت المشاحنة بين بيجن والدكتور عصمت لتضاعف من شعور الجانب الإسرائيلي بأن وزارة الخارجية المصرية تأخذ مواقف متشددة... الأمر الذي جعل الخارجية المصرية هدفًا لانتقادات بيجن المستمرة والذي كان يلقبنا بـ«عصابة الخارجية» ويتهمنا بأننا نسير في خط مناقض للخط الذي يسير فيه الرئيس السادات.

خلَّف اجتماع الإسماعيلية أجواء سلبية... خاصة أن بيجن أفصح عن شخصيته المتزمتة والمتسمة بالغرور والصلف... ولم يلق مشروعه من الجانب المصري إلا الاستهجان فضلًا عن أنه أكد مخاوفنا من أن الجانب الإسرائيلي لم يتخل عن أطماعه في الأراضي المصرية والفلسطينية وعن تصميمه على إبقاء الشعب الفلسطيني تحت الهيمنة الإسرائيلية، ولم تفلح مبادرة الرئيس السادات وذهابه للقدس في كسر روح الغطرسة الإسرائيلية.

أما الشيء الوحيد الذي تم الاتفاق عليه في اجتماع الإسماعيلية فكان تشكيل لجنتين؛ لجنة سياسية تجتمع في القدس، ولجنة عسكرية تجتمع في القاهرة.

بدأنا بعد اجتماع الإسماعيلية، في مجموعة العمل برئاسة د. عصمت عبد المجيد، الاستعداد للقاء اللجنة السياسية في القدس... وقد طلب إليَّ أن أرشح عضوًا من إدارة التخطيط للمشاركة في اجتماعات اللجنة العسكرية التي ستجتمع في القاهرة فرشحت الزميل المستشار «إيهاب وهبة».. وكان عائدًا من عمله في سفارتنا في واشنطن وانضم للإدارة وأصبح نائب المدير، وهو دبلوماسي قدير تولى مناصب هامة في الداخل والخارج بما في ذلك منصب مساعد وزير الخارجية للشئون العربية.

كان مجرد التفكير في أنني سأذهب لإسرائيل بمثابة كابوس فظيع... وبدا هذا الشعور واضحًا عليَّ... وأصبحت مهمومًا بمجرد التفكير في أنني سأركب الطائرة وأذهب لإسرائيل، وأحيانًا تمنيت وأنا أقود سيارتي بين الوزارة في التحرير والمنزل في مصر الجديدة لو أن حادثًا وقع لي... ليحول بيني وبين هذه المهمة الكئيبة... ولكن سرعان ما يأتيني بعد ذلك الشعور الآخر وهو شعور الواجب... وأقول لنفسي

كيف تفكر في وسيلة تعفيك من هذه المهمة عندما يناديك واجب الوطن... هكذا كنت أعيش كما يعيش غيري من زملائي حالة المشاعر المتناقضة بين ما هو شخصي وما هو واجب وطني...

ثم جاءت اللحظة التي لم يكن منها مفر وهي لحظة ركوب الطائرة ذهابًا إلى القدس يوم 16 يناير 1978 بعد الظهر، وكان محمد إبراهيم كامل على رأس الوفد... وكانت تلك هي مهمته الأولى التي يسافر فيها خارج مصر منذ تعيينه وزيرًا للخارجية. لم تستغرق الرحلة أكثر من خمسين دقيقة.. حتى وجدنا أنفسنا في مطار بن جوريون... (محمد إبراهيم كامل وبطرس غالي وعصمت عبد المجيد وأسامة الباز وعبد الرءوف الريدي ونبيل العربي وأحمد الزنط وأحمد ماهر السيد مدير مكتب وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل وعمرو موسى وصلاح هنداوي وأحمد أبو الغيط الذي كان أصغر أعضاء الوفد) وكان موشي ديان وزير خارجية إسرائيل في انتظارنا على باب الطائرة... وخلفه جمع كبير من الصحافة والإعلام... وكاميرات التلفزيون وذهب محمد إبراهيم كامل مع ديان إلى المكان المخصص لإلقاء البيانات على الصحافة ... وهنا شعرت بأن أزمة على وشك الحدوث، حيث كنت قد اطلعت مسبقًا على البيان المعدُّ الذي سيلقيه وزير الخارجية عند وصوله للمطار، وكنت قد لاحظت أنه بيان قوي في التعبير عن مواقفنا... وخاصة بالنسبة للقدس... التي كنا نشعر بوجوب اتخاذ موقف قوي إزاءها بسبب انعقاد الاجتماع في هذه المدينة...

أخرج محمد إبراهيم كامل الورقة من جيبه... وأخذ يقرأ البيان الذي جاء به أنه لن يكون هناك سلام ما لم تنسحب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة وعلى رأسها القدس... كنت أتوقع أن يرد ديان على هذا البيان... إلا أنه لم يرد واكتفى ببعض العبارات التقليدية وانطلق الركب تحت جنح الظلام... وكان يرافقني رئيس قسم في إدارة الشرق الأوسط الذي سبق له أن عمل قنصلاً عامًا لإسرائيل في إسطنبول...

وصلنا إلى فندق هيلتون... فوجدت الناس في الفندق وقد تجمعوا لاستقبالنا بالتصفيق والتهليل... وصعدنا إلى غرفنا وكانت غرفتي تجاور غرفة الصديق المرحوم أحمد الزنط مدير إدارة المعلومات آنذاك... ووجدت في الغرفة مجموعة من الكتيبات التي تتحدث عن مواقف إسرائيل السياسية وكان من بينها كتاب عن منظمة التحرير الفلسطينية وكيف أنها تشكل خطرًا مميتًا لإسرائيل، ثم فوجئت بأحمد الزنط يطرق باب غرفتي

ويخبرني أن هناك صحفيًا إسرائيليًا اسمه شلومو اتصل به في غرفته ويريد منه موعدًا للقائه في صباح اليوم التالي... وسألني أحمد عن رأيي في الموضوع... فقلت له: بالطبع لا تقابله.. فتلك رحلة في غاية الحساسية ومازالت أبعادها في عالم الغيب.. واقتنع أحمد ولكن في اليوم التالي تبين أن الموضوع كله كان نوعًا من الدعابة وأن الذي اتصل بالزنط هو عمرو موسى ومعه أسامة الباز!!...

في صباح اليوم التالي غادرت أنا والزنط غرفتينا متوجهين إلى قاعة الاجتماع، وأخذنا المصعد الذي كان به أيضًا عضو الوفد الأمريكي وليم كربي والذي كنت أعرفه من قبل أثناء عملنا معًا في مؤتمر نزع السلاح بجنيف، وبينما بدأنا التحية والحديث إذا بالمصعد يتوقف فجأة... وبقينا في المصعد الذي كان مزدحمًا حوالي نصف ساعة... وعندما وصلنا إلى الدور الأرضي وتوجهنا إلى حيث كان ينعقد الاجتماع فوجئنا بأن الجلسة قد انفضت[1]... وأن الاجتماع استغرق وقتًا قصيرًا... وأن المجتمعين قرروا تأجيله إلى وقت لاحق يتفق عليه.

وبينما اجتمع الوزراء الثلاثة - كامل وديان وفانس- في اجتماع مغلق بعد الاجتماع العلني، لم يكن هناك ما نفعله بعد ذلك سوى حضور مأدبة الغداء التي أقامها ديان على شرف الوفود في فندق الملك داود الذي ذكرني بحادث التفجير الضخم الذي قام به الإرهابيون اليهود عام 1947 وترتب عليه موت عشرات الضباط والجنود البريطانيين الذين كانوا يتخذون من الفندق مقرًا لهم..

على مائدة الغداء كان محمد إبراهيم كامل شارد الذهن ومكتئبًا وهي الحالة التي لازمته طوال رحلة القدس، ولم يشارك في الحديث إلا نادرًا أما بطرس غالي فكان يتبادل النكات مع ديان الذي أخذ يسرد نوادره عن كيسنجر...

جلس بجواري على اليمين في مأدبة الغداء أهارون باراك الذي أصبح فيما بعد رئيس محكمة العدل العليا، وعلى يساري إيلي روبنشتاين مدير مكتب ديان والذي أصبح فيما بعد نائبًا للسفير الإسرائيلي في واشنطن ثم شغل منصب المدعي العام ثم أصبح قاضيًا في محكمة العدل العليا... وأخذ روبنشتاين يتحدث عن جمال الطبيعة في إسرائيل وأشار

(1) كان ذلك هو السبب في أن الصور التاريخية التي التقطت لجلسة اللجنة السياسية في القدس لم أكن أنا والمرحوم أحمد الزنط بها، كما يلاحظ في الصورة المنشورة مع مقال وزير الخارجية أحمد أبو الغيط «شاهد على السلام» - الحلقة الرابعة - عن اجتماع القدس، الأهرام 20 نوفمبر 2010.

إلى منطقة الجليل فأشرت بدوري إلى أن قرى هذه المنطقة هي قرى عربية فأمّن على ما قلت. . . ثم أخذ يتحدث عن أن كلًّا من بيجن وديان يريدان أن يذهبا في التاريخ على أنهما اللذان حققا السلام لإسرائيل، فذكرت له أنني أصدقه، ولكنهما يريدان أن يذهبا في التاريخ أيضًا على أنهما اللذان جلبا لإسرائيل الأراضي أيضًا. . وهما شيئان متناقضان لأن السلام يتطلب التخلي عن الأرض التي تم احتلالها. . . ثم أشرت إلى مقترحاتهم ووصفتها بأنها مقترحات استعمارية، واستشهدت على ذلك بما كان قد ورد فيها من تفرقة بين أبناء الشعب المصري (مصريون وعرب سيناء) وهنا تدخل باراك في المناقشة مستغربًا أن تتضمن مقترحاتهم مثل هذه التفرقة ثم أشار إلى أن علاج هذه النقطة لن يكون أمرًا صعبًا. . . وقد استمر الحوار مع روبنشتاين الذي كانت مواقفه متعنتة بينما كان باراك أقرب إلى الاعتدال.

في المساء كانت هناك مأدبة العشاء الكبيرة التي أقامها رئيس الوزراء بيجن على شرف وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل والوفد وكان البروتوكول الإسرائيلي قد وزع أعضاء الوفد على موائد جلست عليها مجموعات من شخصيات المجتمع الإسرائيلي وذلك ترحيبًا بالوفد المصري بحيث لا يكون الترحيب مقتصرًا على الرسميين. . وكان الذي جلس إلى جانبي في هذا العشاء هو رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات الإسرائيلي. .

وما إن انتهينا من تناول العشاء حتى وقف بيجن وأخذ في إلقاء بيانه. . الذي سرعان ما تحول من كلمة ترحيب إلى بيان سياسي. . طرح فيه مواقف إسرائيل أو مواقف بيجن التي كان قد أخذ يرددها منذ مبادرة الرئيس السادات وخاصة رفض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني باعتبار أن هذا الحق يؤدي إلى إنشاء دولة إرهابية في «يهودا والسامرة»؛ الاسم العبري للضفة الغربية، التي اعتبرها موئل الحضارة اليهودية، والتمسك بضم القدس بدعوى أن القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل وعدم العودة إلى حدود 67 على أساس الادعاء بأن حرب 67 كانت حربًا دفاعية تسمح لإسرائيل أن تحتل جزءًا من الأراضي. . متجاهلًا بذلك أحكام ميثاق الأمم المتحدة ونص القرار 242 الذي يؤكد عدم جواز الاستيلاء على أراضٍ عن طريق الحرب، هذا فضلًا عن أن إسرائيل هي التي بدأت بالعدوان.

كنت أفكر طوال الوقت في الوزير الجديد محمد إبراهيم كامل، وهو يواجه أول اختبار له على الملأ وأمام كاميرات التلفزيون وكنت أعلم أن الخطاب الذي كان معدًا له لإلقائه في هذه المناسبة لم يأخذ في الحسبان أن بيجن سيلقي خطابًا سياسيًا.. كنت أشفق على الوزير الجديد الذي كنت أكن له إعزازًا خاصًا.. وما إن انتهى بيجن من خطابه حتى وقف محمد إبراهيم كامل للرد عليه.. وكان وجهه محتقنًا كلون الدم.. وقف وألقى كلمة لم تستغرق أكثر من دقيقتين أو ثلاث دقائق.. ذكر فيها أنه جاء إلى هذه المناسبة التي كان من المفروض أن تكون مناسبة اجتماعية وليست اجتماعًا سياسيًا.. إلا أنه فوجئ بهذا الخطاب السياسي.. وهو أمر مستغرب ولذا فإنه لن يرد عليه الآن، وسيكون رده في اجتماع اللجنة السياسية، وجلس الوزير الجديد دون أن يرفع كوبه لرد النخب الذي قدمه بيجن لضيفه.. وما إن جلس الوزير حتى دوت القاعة بتصفيق من جانب أعضاء الوفد المصري والصحفيين المصريين وربما كان هناك أيضًا تصفيق من جانب بعض الإسرائيليين الذين لم تعجبهم طريقة بيجن...

في اليوم التالي تم ترتيب زيارة لنا لمعالم القدس.. وكان مرشدنا السياحي هو موشي أراد الذي أصبح بعد ذلك سفيرًا لإسرائيل في واشنطن في نفس الفترة التي عملت فيها هناك بعد نقل مائير روزين... وكان شرحه هادئًا.. إلا أننا عندما وصلنا إلى مشارف المسجد الأقصى في مواجهة حائط المبكى.. فوجئنا بحارس يقف على مقربة من الحائط وفي يده وعاء كبير على شكل «قصعة» وبه طاقيات سوداء مصنوعة من الورق المقوى من المفروض أن يضعها الزوار على رءوسهم.. وتقدم الحارس وقدم طاقية للدكتور عصمت الذي أخذها ثم أعادها مرة أخرى إلى الوعاء.. وكان ذلك ما فعلناه جميعًا بعده واحدًا واحدًا... وبدا الغضب على وجه الحارس الذي أخذ يتمتم ببعض العبارات بالعبرية التي لم نفهمها على أية حال.. واستمر أراد في شرحه إلى أن وصلنا إلى المسجد الأقصى وصلينا هناك.

عدنا من رحلتنا السياحية ومكثنا في غرفنا في انتظار تعليمات وزير الخارجية حول الاجتماعات واللقاءات التي ستعقد بعد الظهر وفي المساء... وبينما نحن كذلك جاءنا الخبر الذي جعلنا نطير من الفرح، وهو أن الرئيس السادات قرر قطع المفاوضات في القدس واستدعاء الوفد للعودة للقاهرة على الفور... وما إن علمنا بهذا النبأ حتى سرت

بيننا جميعًا حالة من الفرح العارم وصفها بطرس غالي في مذكراته[1] بأنها كانت حالة «هستيرية»، وأخذ كل منا يسرع في حزم أمتعته.. والواقع أننا كنا سعداء بأن كابوسًا قد انزاح عن صدورنا... فنحن لم نكن سعداء بالذهاب لإسرائيل... ولكننا ذهبنا أداء للواجب... تحرك الوفد مع هبوط الليل إلى المطار.. وانتظرنا في المطار لساعات طويلة حتى مجيء الطائرة التي كانت قد ذهبت إلى القاهرة ولم تعد بعد... وفي هذه الأثناء كان محمد إبراهيم كامل مازال عابسًا ولا يتكلم مع ديان الذي جاء لوداعه، ولكن بطرس غالي قام بهذه المهمة...

ويبقى السؤال: لماذا قرر الرئيس السادات قطع المفاوضات واستدعاء الوفد بالرغم من أن الولايات المتحدة كانت قد أرسلت وفدًا كبيرًا برئاسة وزير الخارجية سايروس فانس، وكانت تلك من أولى المهام الدبلوماسية الكبيرة لوزير الخارجية الأمريكية الجديد سايروس فانس؟

ولقد فسر الرئيس السادات قراره لمحمد إبراهيم كامل في اليوم التالي عندما قابله في القناطر الخيرية بأن قرار استدعاء الوفد جاء نتيجة لتصرفات وتصريحات بيجن وديان، وأنه بعد تصريح ديان أثناء افتتاح اللجنة السياسية بأنه لابد من تنازلات من الجانبين أحس السادات بالقلق، وخشي أن يتورط محمد إبراهيم كامل في بعض التنازلات.. فرد عليه الوزير كامل: «وما الذي يدعوك إلى هذا الخوف؟! فأنا لا أملك التنازل عن شيء.. كما أنني على اتصال مستمر بك في كل خطوة وفي كل وقت».. وفي اعتقادي أن السادات اتخذ هذه الخطوة لوقعها الدرامي الإعلامي الذي كان شغوفًا به دائمًا... خاصة أنه لم يكن يتوقع ولا يرغب في أن يقوم هذا الوفد بأية مفاوضات... فالرئيس السادات كان هو المفاوض الوحيد من الناحية العملية.

هكذا كان قرار سفر الوفد برئاسة وزير الخارجية وهكذا كان أيضًا قرار سحب الوفد.

كان حالنا ونحن في الطائرة عائدين من القدس عكس ما كان عليه ونحن ذاهبون.. عدنا ونحن نشعر بأن عبئًا ثقيلًا قد انزاح عن صدورنا رغم توجسنا مما سيأتي به المستقبل ورغم ما كنا عليه من إجهاد.. ووصلنا إلى بيوتنا قرب الفجر.. وفي اليوم التالي ذهبت إلى الوزارة والتقيت بزملائي في إدارة التخطيط السياسي الذين كانوا شغوفين لمعرفة

---

(1) بطرس بطرس غالي، «طريق مصر إلى القدس»، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر.

ما حدث . . . وانتهى فصل وبدأ فصل جديد في رحلة الشهور العشرة التي امتدت منذ زيارة السادات إلى القدس في نوفمبر 1977 حتى اتفاق كامب دافيد في سبتمبر 1978.

في هذه الشهور العشرة كان باديًا لنا في الخارجية أن محمد إبراهيم كامل يمثل أكبر ضمان لنا في الدفاع عن المواقف المصرية الثابتة التي عشناها وتعودنا عليها وخاصة بالنسبة للقضية الفلسطينية. . . كان الفكر الذي يحكم مواقفنا هو أن يكون الحل الذي يتم التوصل إليه حلًا شاملًا وليس حلًا جزئيًا أو اتفاقية تعالج الجانب المصري فقط، كما كنا نعمل على الحفاظ على العلاقات العربية والحيلولة دون تدهورها. . كان ذلك هو الذي يحكم تفكير الوزير كامل وتفكيرنا. . . وكنا نلمس من أحاديثنا معه مدى التوتر في العلاقة بينه وبين الرئيس السادات، وكان الرئيس السادات يتصور أننا نؤثر على محمد إبراهيم كامل، وأخذ يسأل عن هذه المجموعة التي تعمل مع وزير خارجيته. . . والواقع أننا كنا نعطي الرأي ولم تكن هناك أية محاولة من جانبنا للتأثير عليه ولم تكن هناك حاجة لذلك، فلم يكن هناك أصلًا تناقض في أفكارنا وتوجهاتنا مع أفكاره وتوجهاته.

منذ توقيع الاتفاق الثاني للفصل بين القوات عام 1975 أصبح واضحًا أن عين السادات منصبة أساسًا على سيناء. . . وكانت المطامع الإسرائيلية في سيناء ظاهرة للعيان، كانوا يريدون إما الإبقاء على عدد من المستوطنات الإسرائيلية في سيناء أو اقتطاع جزء من سيناء. . . وكانت أحاديث ديان تدور في هذا الإطار. . . وكان ديان أكثر إيمانًا بأهمية سيناء وبقيمتها الاستراتيجية وذلك بعكس بيجن الذي كان معنيًا بالضفة الغربية باعتبارها الأرض التي قامت فيها مملكة داود وسليمان ولم يشر بيجن إليها إلا باسمها العبري «يهودا والسامرة». . .

أما نحن في مجموعة العمل فكنا نعتبر أن استرجاع سيناء أمر مسلم به ولكننا كنا حريصين على ألا يكون هناك تفريط من جانبنا بالنسبة للقضية الفلسطينية، وألا تؤدي مبادرة السادات إلى انهيار الجبهة العربية، وما لم يكن الاتفاق الذي نتوصل إليه اتفاقًا شاملًا لأصبحت هذه الجبهة عرضة للانقسامات والخلافات. . . وكان ذلك هو الخط الذي يتخذه محمد إبراهيم كامل. . . وبالتالي كان هناك تناقض رئيسي بين رؤية السادات ورؤية محمد إبراهيم كامل.

ويروي محمد إبراهيم كامل في مذكراته «السلام الضائع» القصة التالية عن لقاء له مع هيرمان أيلتس السفير الأمريكي بالقاهرة يوم 15 يوليو 1978. . يقول كامل:

«سألني أيلتس بطريقة عرضية عن رأيي في الموقف لو اضطرتنا الأحداث إلى تأجيل حل المشكلة الفلسطينية لمرحلة لاحقة وإجراء حل جزئي بيننا وبين إسرائيل حول سيناء.. فقلت له إن هذا مستحيل لأنه يهدم المبادرة التي تقوم على التسوية الشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي وسيؤدي إلى عواقب وخيمة في المنطقة. فقال أيلتس: وماذا لو ارتأى الرئيس السادات أن الأفضل هو التوصل إلى ذلك مرحليًا؟ فقلت: إن الأمر عندئذ سيكون واضحًا بالنسبة لي... سأستقيل من الوزارة».

إلا أن السادات لم يكن مستعدًا لأن يضحي بمحمد إبراهيم كامل بسهولة لأن ذلك كان سيزيد موقفه حرجًا بعد أن استقال كل من إسماعيل فهمي ومحمد رياض احتجاجًا على مبادرته... وهو لا يريد لوزير خارجية ثالث أن يستقيل... وكان يلجأ في التعامل مع محمد إبراهيم كامل أحيانًا إلى محاولة إقناعه بوجهة نظره أو مداراته أو الالتفاف عليه.. وعدم وضعه في الصورة تمامًا بالنسبة لاتصالاته مع الأمريكان والإسرائيليين... وكانت للسادات دائمًا قنواته الخلفية.. ولم يكن السادات يأبه بالجبهة العربية التي كان يعلق محمد إبراهيم كامل عليها أهمية كبرى؛ على العكس من ذلك كان السادات يعمل على تقليص تأثير هذه الجبهة بل واستفزازها في بعض الأحيان مثلما فعل عندما دعا وزير الدفاع الإسرائيلي عزرا وايزمان لزيارة مصر أثناء وجود وزراء الخارجية العرب في القاهرة في تحدٍّ صارخ لما كان محمد إبراهيم كامل يحاول أن يحققه من استعادة العلاقات مع العرب.

في هذه الفترة دارت الاتصالات بين الأطراف الثلاثة: مصر وإسرائيل وأمريكا حول التوصل إلى صياغة متفق عليها حول «إعلان مبادئ» عن التسوية... وكان السفير روي آثرتون مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط هو المكلف بهذه المهمة... وكان يتنقل بصورة مكوكية لهذا الغرض بين العواصم المختلفة؛ القاهرة - تل أبيب - واشنطن ولكن مهمة آثرتون كانت مستحيلة التحقيق بسبب التناقض الجذري في المواقف، وأساسًا بين مصر وإسرائيل، وشهدت هذه الفترة تصاعدًا حادًّا في حدة الخلاف بين الرئيس السادات وبيجن... وكان السادات يعمل على بث الفرقة بين أعضاء الفريق الإسرائيلي فكان يقرب وايزمان على حساب ديان، خاصة أن وايزمان كان شخصية منفتحة، بينما كان ديان دائمًا متجهمًا.

في أوائل شهر يوليو تقدمت الولايات المتحدة باقتراحها بعقد اجتماع ثلاثي في لندن يعقد على مستوى وزراء الخارجية... ثم تم تعديل مكان الاجتماع ليصبح قلعة ليدز في اسكتلنده...

اجتماع ليدز

اختار وزير الخارجية الفريق الذي سيصاحبه في اجتماع ليدز؛ أسامة الباز، الريدي، العربي، ماهر.. وقد وضعت الرئاسة طائرة خاصة أقلتنا إلى مطار لندن، ومن لندن أقلتنا طائرات الهليكوبتر البريطانية إلى قلعة ليدز التي كانت في الأصل قصرًا منيفًا تحيط به حديقة كبيرة وجميلة.

كان الجو في الطائرة - ونحن متجهون من القاهرة إلى لندن - جوًا مرحًا ولأول مرة رأيت محمد إبراهيم كامل غير عابس أو متجهم، بل كان على العكس منبسط الأسارير، وأخذ يقص علينا جانبًا من ذكرياته في العواصم التي عمل فيها.. واستطعت من هذا اللقاء الذي ربما كان اللقاء الوحيد الذي رأيته فيه منشرح الصدر طوال فترة العمل معه كوزير للخارجية... استطعت أن أرسم في ذهني صورة عنه موازية لصورته كرجل وطني.. وهي صورة رجل محب للحياة ولمباهجها... أو كما يقال بالفرنسية Bon Vivant. وصلنا إلى قلعة ليدز وكانت غرفتي مجاورة لغرفة أسامة، والواقع أن أسامة كان هو نجم الفريق المصري في هذه المحادثات وهو ما ذكره أيضًا محمد إبراهيم كامل وبطرس غالي في مذكراتهما[1]... فهو الذي اختاره الوزير ليشرح المشروع المصري في الاجتماعات الثلاثية التي حضرها الوزراء الثلاثة؛ كامل وفانس وديان... واستطاع أسامة في شرحه ومداخلاته أن يظهر الموقف المصري كموقف معتدل رغم تمسكه بالثوابت المعروفة في الموقف العربي...

لم يكن من بين الوفود من اصطحب معه زوجته سوى وزير خارجية إسرائيل موشي ديان، وقد وجد في البهو الذي يقود إلى غرفة الاجتماعات تمثالًا لقطة مصرية من الحقبة الفرعونية كان دائمًا ما يتوقف أمامه ويتأمله في إعجاب وربما في غيرة.

---

(1) «السلام الضائع» لمحمد إبراهيم كامل، و«طريق مصر إلى القدس» لبطرس غالي.

حاول ديان من ناحيته أن يخفف من صورة الموقف الإسرائيلي الذي أصبح الآن واضحًا أنه يتجه إلى التصادم مع الموقف الأمريكي... إلا أنه رغم هذه المحاولات فإن اجتماع ليدز أظهر بما لا يدع مجالًا للشك أن العقبة في طريق التوصل للسلام تكمن في رفض إسرائيل الالتزام بالتخلي عن احتلال الأراضي، وعدم اعترافها بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وهذان العاملان أو المطلبان كانا أساسيين في المشروع المصري، كما تضمن مشروعنا أيضًا مقترحات تهدف إلى تحقيق الأمن للأطراف دون الاحتفاظ بأي من الأراضي المحتلة، أما الموقف الإسرائيلي فكان يتحدث عن اقتسام الأراضي المحتلة أي تعيد إسرائيل جزءًا وتحتفظ بجزء آخر... وكان ذلك يتصادم ليس فقط مع موقفنا بل ومع الموقف الأمريكي أيضًا..

عاد الوفد المصري من ليدز وهو يشعر بثقة أكبر وبأننا نجحنا في اجتذاب الولايات المتحدة أكثر وأكثر إلى جانبنا، وأسرَّ فانس وزير الخارجية الأمريكي إلى محمد إبراهيم كامل أنهم (أي الأمريكان) بعد أن تقدموا بمقترحاتهم التي بدا من اجتماعات ليدز أنها ستكون أقرب إلى الموقف المصري، فإن الرئيس كارتر يعتزم أن يوجه خطابًا إلى الشعب الأمريكي يوضح فيه المقترحات الأمريكية ثم يعمل بعد ذلك على كسب الكونجرس والجماعات اليهودية إلى جانب الموقف الأمريكي، وإذا لم تتقبل إسرائيل هذه المقترحات فستذهب أمريكا إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار من أجل تطبيق المقترحات الأمريكية[1].

وإذا كان اجتماع ليدز قد قرب بين مواقف مصر والولايات المتحدة فإن الموقف بين مصر وإسرائيل ظل على تباعده مما أصبح واضحًا معه للجانب الأمريكي الذي يقود عملية السلام.. أنه لابد من تحرك آخر يكون هذه المرة على مستوى القمة...كارتر والسادات وبيجن؛ حتى يمكن إحداث اختراق في المواقف والتوصل إلى حل.

(1) محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع، ص 359.

كامب دافيد

واصل الأمريكان اتصالاتهم مع الطرفين بهدف التوصل إلى إعلان مبادئ متفق عليها وكان السفير آثرتون قد عين سفيرًا متجولًا يتنقل بين العواصم للتوصل إلى صيغة متفق عليها... كنا نحضر مقابلات محمد إبراهيم كامل مع آثرتون، كما كان كامل يطلب إلينا في بعض الأحيان أن نلتقي بآثرتون دون حضوره...

لم تنجح الجهود الأمريكية مع ذلك في سد الفجوة بين الطرفين وأصبح باديًا للعيان أن عملية السلام تواجه حائطًا مسدودًا ... وبدأ الأمريكان في البحث عن مخرج...

وبينما كنت أقضي إجازة قصيرة مع الأسرة في مرسى مطروح في شهر أغسطس 1978 إذا بالأنباء تأتي بأن الرئيس كارتر قرر إيفاد وزير خارجيته فانس إلى المنطقة ليدعو كلًا من الرئيس السادات ورئيس الوزراء مناحيم بيجن للالتقاء معه في كامب دافيد حيث يركز الرؤساء الثلاثة بالكامل على التوصل إلى اتفاق وكان مقررًا أن يستغرق هذا الاجتماع أسبوعًا...

كامب دافيد هو منتجع الرؤساء الأمريكيين الذي يقضون فيه أوقاتهم للراحة وخاصة إجازة نهاية الأسبوع ويقع في ولاية ميريلاند التي تجاور مدينة واشنطن العاصمة.. وسط منطقة خضراء تتخللها الوديان والجداول.. ويضم كل أنواع الترفيه والترويض والتسلية.. كما أنه مكان مثالي لممارسة رياضة المشي... وتتناثر في المنتجع كبائن خشبية بسيطة ذكرتني بأسلوب العشش في رأس البر قبل أن يغزوها الأسمنت والبناء...

رافق الرئيس وفد في كامب دافيد على مستويين؛ المستوى الأول ضم وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل، ووزير الدولة للشئون الخارجية بطرس غالي، وحسن التهامي مستشار الرئيس، وحسن كامل رئيس الديوان، وسفير مصر في واشنطن أشرف غربال.

كان المستوى الثاني وهو الوفد المرافق لوزير الخارجية مكونًا من نبيل العربي مدير الإدارة القانونية وعبد الرءوف الريدي مدير إدارة التخطيط السياسي، أحمد ماهر السيد مدير مكتب الوزير، وأحمد أبو الغيط سكرتيره الخاص... أما أسامة الباز فكان هو جوكر الوفد؛ وينتمي إلى المستوى الثاني وظيفيًا، ولكنه الأقرب إلى الرئيس السادات،

وكان أسامة هو الذي يعد الأوراق التي يطلبها منه الرئيس، وخصوصًا مشروعات الاتفاق التي تقدم لكارتر، وقد كان أداء أسامة أداءً ممتازًا حسب اعتراف كل من كتبوا المذكرات عن كامب دافيد سواء من مصريين أو إسرائيليين أو أمريكيين.

لم يكن من بين أعضاء الوفد الكبار من كان له دور في الاتصالات التي جرت مع الجانب الإسرائيلي قبل أن يعلن الرئيس السادات مبادرته لزيارة إسرائيل سوى حسن التهامي الذي اختاره الرئيس السادات مبعوثًا له للقاء موشي ديان في المغرب قبل زيارة الرئيس لإسرائيل حيث التقى به مرتين برعاية الملك الحسن ملك المغرب، ولقد اختار الرئيس السادات حسن التهامي لهذه المهمة لما يعرفه عن جسارته وعن أنه سيكون مستعدًا للقيام بها دون تردد. كان التهامي في الواقع شخصية غير عادية، كما كان غريب الأطوار... وكان يعتقد أنه «واصل» مع أولياء الله الصالحين، وأنه كما يقال «مكشوف عنه الحجاب» وكثيرًا ما كان يتوقف عن الحديث ليبدأ حديثًا آخر مع «الإمام الخضر» ويتخاطب معه سرًّا أو علانية أمامنا... وكان يعتقد جازمًا أنه سيحرر القدس وسيدخلها يومًا على حصان أبيض!!

عندما وصلت إلى كامب دافيد دلني المسئول الإداري على الطريق للوصول إلى الكابينة التي سأقيم فيها.. وبينما أنا في الطريق... سمعت من ورائي من يسأل عما إذا كنت أعرف طريقي فنظرت فإذا به الرئيس كارتر نفسه.. وكان يسير وحده مرتديًا قميصًا وبنطلونًا و«سويتر» بسيطًا... فقلت له إنني سأحاول أن أسلك الطريق الذي أبلغني به المسئول الإداري...فذكر أنه سيوصلني إلى هناك... وسرنا معًا وكنت قد استمعت قبل لقائنا عن تصريح قوي له يؤيد فيه حقوق الإنسان في إيران، فسألته عن هذا التصريح وعن صداه في إيران وما إذا كان من المحتمل أن يغضب الشاه، فأجابني بأن مسألة حقوق الإنسان بالنسبة لإدارته أمر بالغ الأهمية ووصلت معه إلى الكابينة وكانت حقيبتي قد سبقتني مع أحد العاملين في المنتجع...

كانت الكابينة مكونة من غرفتين تقاسمت إحداهما وهي الغرفة الخارجية مع أسامة الباز... أما الغرفة الثانية وهي الغرفة الداخلية فكان بها نبيل العربي وأحمد ماهر وأحمد أبو الغيط...

رغم جمال الطبيعة في كامب دافيد إلا أن همومنا كانت هي الطاغية على مشاعرنا... وشعرنا بأننا في مصيدة تاريخية.. وفي عزلة عن العالم... حيث لم يكن مسموحًا

بالزيارات وخاصة للصحفيين... مع وجود ترتيبات لإقامتهم خارج المنتجع مباشرة... حيث وسيلة الاتصال الوحيدة المتاحة لهم هي لقاؤهم اليومي مع المتحدث الرسمي باسم الرئيس جودي باول الذي لم يكن يقدم لهم إلا النزر اليسير الذي لا يشفي غليلهم...

كان في كامب دافيد مطعم نؤمه للوجبات... وكثيرًا ما كنا نلتقي هناك بالوفد الإسرائيلي وكل طرف يحيي الطرف الآخر بأدب فاقد للحرارة... وكان بيجن يحضر محاطًا بأعضاء الوفد الإسرائيلي، ومرتديًا لباسه بشكل رسمي؛ البدلة ورباط العنق بينما الجميع يرتدي ثيابًا بسيطة... لم يكن الرئيس السادات يحضر إلى المطعم؛ ذلك لأن له نظامًا خاصًا في الطعام.. حيث لا يتناول بعد الإفطار إلا وجبة واحدة في المساء وكان يتناولها داخل كابينته..

كنت أستيقظ مبكرًا أنا وأسامة ونذهب للتمشية... وكثيرًا ما كنا نلتقي بالرئيس السادات وهو مرتدٍ بدلته الرياضية training suit وهي دائمًا من اللون الكحلي ويسير ومعه طاقم الحراسة ومدرب الرياضة والتدليك..

في بداية إقامتنا بكامب دافيد دعانا وزير الخارجية فانس ومعه الوفد الأمريكي إلى اللقاء معه ومع برچنسكي مستشار الأمن القومي ومساعديهم الثلاثة الرئيسيين (آثرتون وكوانت وسوندرز) بالإضافة إلى السفير الأمريكي في القاهرة هيرمان أيلتس والسفير الأمريكي في إسرائيل سام لوبس... وعرضوا علينا أفكارهم الأساسية ودارت المناقشة أساسًا حول القضية الفلسطينية... وكانت خطتهم تقوم على مرحلتين... في المرحلة الأولى يكون هناك حكم ذاتي لفترة انتقالية لمدة خمسة أعوام يتم فيها إيقاف بناء المستوطنات وتجرى انتخابات تؤدي إلى قيام حكومة فلسطينية تمارس الحكم الذاتي وتكون لديها قوات للأمن الداخلي strong police force وبعد أن تقوم هذه الحكومة، يتم التفاوض بين إسرائيل ومصر والأردن ومعها الحكومة الفلسطينية التي يكون قد تم انتخابها والتي تمارس الحكم الذاتي مع إسرائيل، للتوصل إلى حل نهائي للمشكلة الفلسطينية، بينما تكون القوات الإسرائيلية في الضفة والقطاع قد انسحبت إلى نقاط محددة داخل الأراضي الفلسطينية... وأذكر جيدًا ما قاله برچنسكي في هذا اللقاء حول التشدد الذي يتوقعونه من الجانب الإسرائيلي في مرحلة الحل النهائي فقد قال برچنسكي

إنه سيكون هناك تجميد للمستوطنات في هذه الأعوام الخمسة، ومن يعلم من سيكون في الحكم بعد ذلك في إسرائيل، ولكن الأغلب أن بيجن لن يكون عندئذ رئيسًا للوزراء...

أما عن سيناء فقد كان الجانبان المصري والأمريكي يشعران بأن الأمر واضح بالنسبة لهما فنحن في مصر لن نوقع اتفاقًا للسلام ما لم يكن مؤديًا إلى انسحاب إسرائيل الكامل من سيناء وإزالة جميع المستوطنات التي بها وكذلك إزالة المطارين اللذين أقامتهما إسرائيل في سيناء واللذين كانت إسرائيل تعلق أهمية كبرى عليهما وتتشبث بالسيطرة عليهما كما تتشبث ببقاء المستوطنات الإسرائيلية في سيناء.

كان الوفد الأمريكي يحصل من كل من الجانبين المصري والإسرائيلي على الصياغة التي يقترحها لمشروع الاتفاق.. ثم يقوم بإعداد صياغته التي يقدمها للطرفين كمشروع أمريكي... وفي أحد الأيام وبينما كنت أتمشى مع أسامة جاء وزير الخارجية فانس ومشى معنا وأردت أن أستوثق منه مما كنت أعتقده وهو أنهم يطلعون الجانب الإسرائيلي أولًا على مشروعهم قبل تقديمه إلى الجانب المصري فسألته: هل تقدمون مشروعكم إلى الإسرائيليين وتتشاورون معهم قبل أن تقدموه لنا؟ فأجاب بأن ذلك ما يفعلونه «لأننا ملتزمون بذلك طبقًا لتعهد رسمي قطعته الولايات المتحدة على نفسها أثناء المفاوضات التي قادها كيسنجر في اتفاقية الفصل بين القوات الثانية» وينص هذا التعهد على وجوب التشاور مع إسرائيل قبل أن تتقدم الولايات المتحدة بأي اقتراح للجانب العربي، وقد ذكر وايزمان في مذكراته عن كامب دافيد «المعركة من أجل السلام» أن بيجن أحضر معه إلى كامب دافيد الورقة التي وقعها كيسنجر وأطلع عليها الوفد الأمريكي دعمًا لمطالبته بضرورة أن يلتزموا بهذا التعهد في مفاوضات كامب دافيد.

سارت المفاوضات طوال الأيام الثلاثة عشر التي انعقد فيها المؤتمر من الخامس إلى السابع عشر من سبتمبر 78 على أساس أن هناك إطارين للتوصل إلى سلام في الشرق الأوسط؛ الأول يعالج المشكلة الفلسطينية أو مشكلة الضفة الغربية وقطاع غزة، أما الإطار الثاني فهو خاص بالمبادئ التي على أساسها تعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل.

كانت قضية المستوطنات سواء في سيناء أو في الضفة الغربية وغزة هي أكبر وأعقد المشاكل في المفاوضات؛ وكان الموقف المصري قاطعًا في أن مصر لن تقبل أبدًا وجود أية مستوطنات على أراضيها ولن تكون هناك معاهدة سلام إذا لم يتم حسم هذه المشكلة

ويتم الاتفاق على إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في سيناء. بينما ظل الوفد الإسرائيلي يحاول حتى آخر لحظة استبقاء المستوطنات والمطارين في سيناء.

باستثناء الأيام التي التقينا فيها مع الجانب الأمريكي... كنا نشعر كوفد الخارجية طوال بقية أيام المؤتمر أننا مغيبون عن حركة المفاوضات التي تجري... وكان أسامة الباز وحده هو المشارك الحقيقي في المفاوضات سواء فيما يعده من أوراق عمل يطلبها الرئيس السادات منه، أو النقاش الذي كان يجريه معه الرئيس كارتر الذي عرف منذ البداية أن أسامة هو الذي يقوم بالدور الأكبر في إعداد وصياغة الأوراق والمشروعات التي يتقدم بها الرئيس السادات... فكان يستدعيه من حين لآخر ويستدعي نظيره الإسرائيلي أهارون باراك الذي أصبح فيما بعد رئيس محكمة العدل العليا في إسرائيل...

والواقع أن الأزمة التي كان يعيشها وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل والتي دفعته في النهاية إلى الاستقالة في أواخر أيام المؤتمر انعكست على دور الوفد المصاحب للرئيس وخاصة علينا أي مجموعة الخارجية... ولقد كان يعز علينا أن نرى الوفد الإسرائيلي يجتمع باستمرار مع رئيس الوزراء بيجن وكذلك الحال في الوفد الأمريكي بينما نحن لا نعرف مما يجري شيئًا إلا ما يخبرنا به أسامة أو نعرفه من خلال أحاديث جانبية مع أعضاء الوفد الأمريكي.

كان عزرا وايزمان وزير الدفاع هو الوحيد من أعضاء الوفد الإسرائيلي الذي يلتقي به الرئيس السادات، وكانت هناك كيمياء جيدة بينهما... وقد استخدم الرئيس السادات هذه العلاقة في إيصال ما يريد إيصاله من رسائل إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بيجن، وهو نفس ما كان يفعله بيجن... وكان وايزمان حريصًا على إنجاح المؤتمر... ومن بين ما فعله في هذا الشأن إلحاحه على الرئيس السادات أن يلتقي مع ديان حتى يؤدي هذا اللقاء إلى التخفيف من حدة الموقف المتشدد الذي يأخذه ديان وزير الخارجية في قضية المستوطنات.

التقى الرئيس السادات بالفعل مع ديان يوم الخميس 14 سبتمبر إلا أن اللقاء بدلًا من أن يخفف مما كان من حدة في العلاقة بين الرئيس وديان انتهى إلى قرار الرئيس بأن يقطع المفاوضات، وأصدر أوامره لأعضاء الوفد أن يحزموا حقائبهم ويستعدوا للعودة، وقد بدأ البعض فعلاً في حزم الحقائب... إلا أن وفد الخارجية لم يتلق هذه

التعليمات... وعلى أية حال سرعان ما ذهب الرئيس كارتر لزيارة الرئيس السادات وأقنعه بالبقاء... وفي اعتقادي أن الرئيس السادات كان مستعدًا للاقتناع... وربما استهدف من إعلان وقف المفاوضات الضغط على كارتر الذي زار الرئيس في كابينته بمجرد أن سمع بالخبر وأقنع الرئيس بالبقاء واستمرت المفاوضات بعد زيارة من الرئيس كارتر طلب منه فيها ذلك، وظلت المفاوضات مستمرة بشكل مكثف بينما ظل أسامة هو الوحيد من بين أعضاء الوفد المصري الذي يشارك فيها من خلال لقاءات الرئيس كارتر معه ومع المستشار القانوني الإسرائيلي أهارون باراك... وكان أسامة بعد كل لقاء يأتي إلى الكابينة ويجلس على سريره ويكوِّم نفسه على السرير ويأخذ في كتابة ما جرى... إلا أنه رغم مرور أكثر من ثلاثين عامًا على مؤتمر كامب دافيد فإن أسامة لم ينشر مذكراته عن وقائع مؤتمر كامب دافيد... ولو نشرها لكانت هي المرجع الأساسي من الجانب المصري على أحداث مؤتمر الثلاثة عشر يومًا الحاسمة في تاريخ الشرق الأوسط... كانت المفاوضات تجرى في اليومين الأخيرين الحاسمين من المؤتمر أساسًا بين الجانب الأمريكي والجانب الإسرائيلي، وتم حسم موضوع المستوطنات المقامة في سيناء على أساس أن يترك بيجن أمرها للكنيست الإسرائيلي ليأخذ قراره بالنسبة لإزالة المستوطنات في سيناء.. بينما كان قرار الرئيس السادات هو أنه إذا لم يقر الكنيست إزالة كل المستوطنات من الأراضي المصرية فلن يكون هناك اتفاق ولن تكون هناك معاهدة سلام.

لم يكن موقف الرئيس السادات على نفس درجة الوضوح بالنسبة للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية أي في الضفة الغربية وغزة وكان الرئيس السادات يقدر أن بيجن لن يوافق على إزالة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، وخاصة في الضفة الغربية التي كان يعتبرها جزءًا من «أرض إسرائيل» ولم يكن السادات مستعدًا للتضحية باتفاق ينص على الانسحاب الكامل من أراضي مصر من أجل معركة يعلم أنها خاسرة في النهاية بالنسبة للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية، ولذا فلقد كان المطروح في المفاوضات هو تجميد هذه المستوطنات على أن يترك مصيرها للتفاوض الذي سيتم بين الأطراف أثناء الفترة الانتقالية حول الوضع النهائي.

ولقد كان مفروضًا أن يوقع بيجن خطابًا يتعهد فيه بتجميد العمل في المستوطنات طيلة هذه الفترة... ولكن عندما ذهب إليه مساعدو الرئيس كارتر بهذا الخطاب ليوقعه قبل

انتهاء المؤتمر بساعات رفض بيجن توقيعه قائلًا إنه لم يتعهد إلا بتجميد المستوطنات في الأراضي الفلسطينية لمدة ثلاثة شهور فقط... وهكذا جاءت وثائق كامب دافيد خالية من أي نص على تجميد المستوطنات في الأراضي الفلسطينية باعتبار أن المستوطنات في الأراضي المصرية قد حسم أمرها على النحو الذي سبق إيضاحه... وعندما وصلت إلى أيدينا النسخة النهائية التي سيتم التوقيع عليها ولاحظنا أنها لا تشير من قريب أو بعيد إلى المستوطنات في الأراضي الفلسطينية ذهب الدكتور نبيل العربي مدير الإدارة القانونية وتحدث مع الرئيس السادات إلا أن الرئيس السادات هاج واحتد عليه كما أخذ يشير إلى وفد الخارجية متهمًا أعضاءه بأنهم لا يفهمون الأبعاد الاستراتيجية لمبادرته... وبأنهم هم الذين كانوا ينصحون محمد إبراهيم كامل باتخاذ المواقف المتشددة التي اتخذها والتي انتهت بتقديم استقالته أثناء مؤتمر كامب دافيد[1]، وعاد نبيل من لقائه مع الرئيس السادات يحكي لنا وهو منفعل ما دار بينه وبين الرئيس السادات.

كان الرئيس كارتر متعجلًا لإعلان نجاحه في التوصل إلى اتفاق يعلن على الرأي العام الأمريكي ويسجل نجاحه الباهر... وتحدد يوم 17 سبتمبر باعتباره اليوم الأخير في المؤتمر، ولعله بسبب هذه العجلة لجأ كارتر إلى أسلوب الخطابات المتبادلة... فلا يتضمن الاتفاق نصًا صريحًا لعلاج أي من القضيتين الشائكتين أي قضية المستوطنات وقضية القدس... ولكن يسجل كل من الأطراف موقفه في خطابات متبادلة.

وبالنسبة للمستوطنات في سيناء كان ما توصل إليه الأطراف واضحًا على ما ستنص عليه الخطابات المتبادلة... سينص خطاب بيجن على أنه سيطرح القضية على الكنيست للتصويت وسينص خطاب الرئيس السادات على أن النص على إزالة المستوطنات وخروج المستوطنين من سيناء طبقًا لجدول زمني هو شرط مسبق للتوصل إلى معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، أما بالنسبة للمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة... فلقد تبين في الساعات الأخيرة من المؤتمر أن هناك سوء فهم كبيرًا بين الجانبين الأمريكي والإسرائيلي... حيث كان الرئيس كارتر يعتقد أنه قد اتفق مع بيجن على أن يتم تجميد المستوطنات في الضفة والقطاع لمدة خمسة أعوام بينما كان فهم الجانب الإسرائيلي هو أن ما تم الاتفاق عليه هو تجميدها لثلاثة أشهر فقط... ورغم الفارق الكبير بين الفهمين فإن الجانب الأمريكي لم يسع لحسم هذه النقطة قبل انتهاء المؤتمر...

---

(1) بطرس غالي، المرجع السابق، ص 156.

كانت عجلة الأحداث تدور بسرعة... وكانت التجهيزات قد أعدت للاحتفال التاريخي وتصور الجانب الأمريكي أنه سيستطيع الحصول على خطاب من بيجن ينص على التجميد للسنوات الخمس بعد انتهاء المؤتمر وهو بطبيعة الحال ما لم يتحقق.

استخدم أسلوب الخطابات المتبادلة بالنسبة لموضوع القدس أيضًا حيث كتب الرئيس كارتر خطابًا إلى بيجن أكد فيه موقف الولايات المتحدة الذي اتخذته عقب عدوان 67 مباشرة والذي يتوافق مع النظرة المصرية... وكتب الرئيس السادات خطابًا حول موقف مصر التقليدي من القدس... ولكن الاتفاق نفسه لم يتضمن شيئًا...

وهكذا تقرر أن تغادر الوفود كامب دافيد وأن تذهب مباشرة إلى البيت الأبيض لحضور حفل التوقيع الذي سيذاع على الهواء مباشرة وذلك مساء يوم الأحد 17 سبتمبر.

دبر الجانب الأمريكي سيارة لكل عضو من أعضاء الوفد... وعندما ركبت السيارة وسألت السائق إلى أين هو ذاهب وأبلغني أنه ذاهب إلى البيت الأبيض قلت له بصورة تلقائية: لا بل اذهب إلى فندق ماديسون...

لم أكن راغبًا في حضور حفل توقيع اتفاق يتضمن ثغرة خطيرة مثل ثغرة المستوطنات وثغرة أخرى بالنسبة للقدس... وعندما ذهبت إلى الفندق ووضعت حقائبي ذهبت مباشرة إلى جناح الوزير محمد إبراهيم كامل فوجدت كل أعضاء وفد الخارجية هناك؛ أسامة الباز ونبيل العربي وأحمد ماهر وأحمد أبو الغيط... كان قرار مقاطعة الحفل قرارًا انفراديًا أخذه كل منا دون تشاور مع الآخرين...

وفي أثناء حفل التوقيع الشهير بين الرئيس كارتر والرئيس السادات وبيجن والذي شاهدناه على شاشة التلفزيون في جناح محمد إبراهيم كامل كانت مقاعد أعضاء وفد الخارجية شاغرة... وهو ما أغضب الرئيس السادات من «أولاد الخارجية»، كما كان يسميهم.

ورغم هذا الموقف الذي أخذناه فإن أحدًا منا لم يتعرض لأي جزاء أو إجراء تأديبي بل تدرجنا جميعًا في مناصبنا وشغلنا بعد ذلك أرقى المناصب في الخارجية المصرية.

الرئيس السادات ومؤسسة الخارجية

كان هناك بلا شك خلاف بين فكر الرئيس السادات وفكر مؤسسة الخارجية... ولم يكن هذا الخلاف وليد اللحظة التي انعقد فيها مؤتمر كامب دافيد بل كان الخلاف ماثلًا منذ مجيء الرئيس السادات للحكم.

كان هدف السادات الأساسي منذ بداية حكمه هو استرجاع أرض مصر، ولم يكن مؤمنًا في قرارة نفسه بفكرة ربط أرض مصر بالحل الشامل... تفجر هذا الخلاف بينه وبين محمود رياض وزير الخارجية بعد أربعة أشهر من توليه الحكم، عندما تقدم بمبادرته في 4 فبراير 1971 للتوصل إلى اتفاق مرحلي يؤدي إلى تطهير وفتح قناة السويس مقابل انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية من الشاطئ الشرقي لقناة السويس... وقد تقدم بهذه المبادرة دون أن يستشير وزير خارجيته الذي لم يعلم بهذه المبادرة إلا قبل أن يعلنها بدقائق في مجلس الشعب، ولقد حاول رياض في هذه الدقائق الأخيرة أن يثنيه عن التقدم بهذه المبادرة[1] باعتبار أنها ستشكل خروجًا على مبدأ شمولية الحل إلا أنه لم يفلح... وما لبث أن تحين الرئيس السادات الوقت المناسب ليتخلص من محمود رياض بعد أقل من عام واحد. كانت تلك أيضًا هي الفترة التي فتح فيها السادات قناة خلفية مع الولايات المتحدة وبدون علم وزير الخارجية محمود رياض. ولقد حاول السادات طوال عامي 71، 72 أن يصل إلى حل يعيد أرض مصر من خلال حلول مرحلية وبمساعدة الولايات المتحدة، إلا أن الصلف والغرور الإسرائيلي كانا قد تمكنا من القيادة الإسرائيلية فلم تتجاوب مع هذه المبادرات التي لو نجحت لكان من الممكن أن تواصل مصر السادات سياسة الحلول المرحلية والجزئية ولا يستبعد أن تكون قد توصلت إلى اتفاق سلام مع إسرائيل يعيد أرض مصر بالكامل، وهي الحلول التي كان عبد الناصر ومحمود رياض يرفضانها ويصران على أن يكون الحل شاملًا على كل الجبهات، وقد رأينا ذلك عندما رفض محمود رياض اقتراح وزير خارجية أمريكا دين راسك في ديسمبر 68، والذي كان يقضي بإعادة شبه جزيرة سيناء كاملة لمصر مقابل إنهاء حالة الحرب وبدون أن تدخل مصر حتى في معاهدة سلام مع إسرائيل، وعندما

(1) مذكرات محمود رياض، ص328.

عاد محمود رياض للقاهرة أثنى عليه الرئيس عبد الناصر لموقفه الذي اتخذه برفض اقتراح وزير الخارجية الأمريكي دين راسك.

والواقع أن الرئيس السادات لم يعد لسياسة الربط بين الأرض المصرية والأراضي العربية المحتلة إلا عندما وجد أن إسرائيل لن تتزحزح عن موقفها المتصلب إلا إذا أفاقتها من سكرتها حرب تنال من هيبتها وتنزل بها الخسائر مما يجعلها تقبل بفكرة التعايش والتخلي عن الأرض التي احتلتها...

ومن هنا جاء تحالف الرئيس السادات مع الرئيس السوري حافظ الأسد على شن حرب أكتوبر حتى يحاصر إسرائيل من الشمال والجنوب وسار التنسيق المصري السوري في الإعداد للحرب على نحو لم يعهده العالم العربي من قبل ولا من بعد... ومع ذلك فإن الرئيس السادات اتخذ قرارًا منفردًا في أواخر الحرب بقبول وقف إطلاق النار عندما رأى أن الولايات المتحدة سارت في تقديم الدعم العسكري لإسرائيل بلا حدود، وأقامت الجسر الجوي الذي كانت الدبابات والذخائر القادمة من المخازن الأمريكية في أوروبا تنقل عبره مباشرة إلى القواعد الإسرائيلية في سيناء ولم ينسق الرئيس السادات مع الرئيس الأسد مسبقًا في اتخاذ قرار قبول وقف إطلاق النار.

وإذا كان اقتناع الرئيس السادات بأن هدفه الأول هو استعادة أرض مصر حتى ولو أدى ذلك إلى أن يسير في العملية السياسية وحده فإن الفكر الذي تربت عليه مؤسسة الخارجية كان يذهب إلى أن تسعى مصر إلى التوصل إلى تسوية شاملة تتضمن استعادة الأرض العربية المحتلة كلها وإيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية، وأن حرب 73 التي هزت إسرائيل وجعلتها ترى أن مستقبل وجودها نفسه يمكن أن يكون في خطر - تقدم الفرصة للتوصل إلى سلام نهائي وشامل بين العرب وإسرائيل.

ومن يقرأ مذكرات وزراء الخارجية الثلاثة ما بين مستقيل ومُقال سيجد هذا الخلاف واضحًا... ويرد هنا على وجه الخصوص مذكرات كل من محمود رياض وإسماعيل فهمي، وأخيرًا مذكرات محمد إبراهيم كامل الذي وصل الخلاف بينه وبين الرئيس إلى نقطة الانفجار الدرامية أثناء مباحثات كامب دافيد التي قرر فيها الاستقالة من منصبه كوزير للخارجية... بل لقد بدا هذا الخلاف واضحًا بعد تعيين محمد إبراهيم كامل وزيرًا للخارجية في 25 ديسمبر 1977 بوقت قصير إلا أن الرئيس السادات عمل على أن يداري هذا الخلاف حتى لا يستقيل وزير خارجية ثالث خلال فترة وجيزة... بل لقد

حاول أن يكتم أنباء استقالة محمد إبراهيم كامل وهو في كامب دافيد، وطلب إليه ألا يذيع خبر الاستقالة وأن يرافقه في رحلة العودة إلى القاهرة ولكن كامل لم يقبل.

لم يكن محمد إبراهيم كامل في يوم من الأيام يتطلع إلى أن يكون وزيرًا للخارجية... كان غاية ما يطمح إليه هو أن يكون سفيرًا في بلد هام مثل ألمانيا، وهو ما كان قد حققه بالفعل، وكان سعيدًا به... وكان تعيينه وزيرًا للخارجية مفاجأة كبيرة له... ولم يستشره الرئيس السادات في هذا التعيين قبل إذاعته، بل لقد علم كامل بخبر تعيينه عندما عاد إلى منزل عديله د. أحمد خيرت سعيد أثناء وجوده بالقاهرة بمناسبة زيارة المستشار الألماني هيلموت شميت فوجد البيت مكتظًا بالأقرباء والأصدقاء الذين كانوا قد علموا بالخبر من خلال إذاعته في نشرة الأخبار.

لم تكن تركيبة محمد كامل النفسية لتتقبل أسلوب الرئيس أنور السادات الذي يتسم بالصدمات والمفاجآت خاصة في ظروف ما بعد مبادرته بزيارة القدس، لقد جاء محمد إبراهيم كامل إلى منصب وزير الخارجية بينما السادات في ذروة توتر العلاقات مع العرب... وهو التوتر الذي أصبح علنيًا من خلال الاتهامات المتبادلة والألفاظ الجارحة بين الجانبين... وكان محمد إبراهيم كامل شأنه في ذلك شأننا جميعًا في الخارجية يشعر بالأسى أن يصل الحال بين مصر وأشقائها العرب إلى هذا المستوى... وكان الرئيس السادات يزيد النار تأججًا عندما يعمد إلى استقبال شخصيات إسرائيلية والترحيب بها بينما تعقد اجتماعات وزراء الخارجية العرب في الجامعة العربية بالقاهرة وهو ما كان يزيد من هجوم قادة جبهة الصمود والتصدي التي تشكلت عقب المبادرة من سوريا والعراق وليبيا والجزائر...

كان محمد إبراهيم كامل يرى ذلك كله فيزداد توترًا وتتسم ردود أفعاله بمزيد من العصبية، والتي ضاعف منها إدمانه للتدخين الذي طالبه الأطباء آنذاك بالإقلاع عنه، وهكذا لم يكن كامل سعيدًا قطُّ في منصبه كوزير للخارجية وكانت مظاهر التجهم والقلق والأرق بادية عليه طوال الوقت... ولم أره مستريحًا وهادئًا مع نفسه إلا في ذلك اليوم الذي حسم فيه أمره وقدم استقالته ونحن في كامب دافيد..

وفي هذا اليوم الذي علمت فيه بنبأ استقالته كنت سائرًا معه في كامب دافيد وكان معنا الصديق السفير محمد إبراهيم شاكر شقيق زوجته وكان يشغل في هذا الوقت منصب نائب السفير في واشنطن وجاء لزيارتنا في كامب دافيد وعندما وجدني أحاول إثناء كامل

عن الاستقالة أخذ يهمس في أذني قائلًا: «إنه قد استراح لأخذ هذا الموقف ولا داعي لأن نضغط عليه للتراجع»...

غادرت واشنطن إلى نيويورك ومن هناك أخذت الطائرة عائدًا إلى القاهرة... وأثناء رحلة العودة أعدت قراءة اتفاقات كامب دافيد أكثر من مرة... وفي كل مرة كنت أصل إلى اقتناعٍ بأن هذا الاتفاق معيب؛ لأنه لم يعالج المشكلة الفلسطينية بالصورة التي تضمن حلها بالفعل، خاصة أن الجانب الفلسطيني كان معارضًا للاتفاق، وكان أخطر شيء في الاتفاق في نظري هو خلوُّ الاتفاق من أي نص عن المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة حسبما كان الأمريكان قد وعدوا أثناء المباحثات في الضفة الغربية وغزة أو على الأقل النص على تجميدها، وقد ذكر لي فيما بعد أحد الأصدقاء الفلسطينيين أنه لو كان الاتفاق قد نص على تجميد المستوطنات في الضفة الغربية وغزة لكان من الممكن إقناع الجانب الفلسطيني بقبوله.

عندما وصلت للقاهرة أخذت سيارتي وتوجهت مباشرة إلى رأس البر حيث كانت الأسرة قد ذهبت إلى هناك بينما أنا في كامب دافيد... وكنت متعودًا أن أقف لأي شخص يطلب الركوب معي... وبعد أن مررت على كفر شكر في القليوبية وجدت شخصًا يشير لي بالتوقف، وكان ظاهرًا أنه فلاح.. فركب إلى جانبي بينما كنت أقود السيارة وأخذت أتحدث معه، وسألته عن رأيه في الاتفاق الذي توصل إليه الرئيس السادات في كامب دافيد وما إذا كان يرى أنه اتفاق «كويس».. وإذا بي أفاجأ برد الرجل «هو كويس بعقل يا بيه؟ الحمد لله إن الريس نجح في التوصل إلى هذا الاتفاق» وسألته لماذا يرى ذلك؟ فأجاب: «يا بيه هنرجّع أرضنا... والبترول.. وبعدين كفاية حروب».. فسألته: وماذا عن فلسطين؟ فإذا به يجيب: «نحن يا بيه عملنا اللي نقدر عليه في موضوع فلسطين والمشكلة موش باين لها حل».. وطوال الطريق ظلت كلمات هذا الرجل البسيط ترن في أذني... وفي اعتقادي أن هذا التفكير أساسًا هو تفكير الرئيس السادات.

ليس من شك أن هذه الاتفاقات، كما ذكر الرجل المصري البسيط، قد مكنت مصر من استرجاع أرضها بالكامل... حتى آخر كيلومتر مربع كان في طابا وتمتعت مصر بالسلام طوال هذه الأعوام... وإن كانت حرية مصر في إرسال قواتها إلى سيناء

حرية منقوصة بلا شك، كما استعادت مصر أيضًا آبار البترول التي كان الإسرائيليون يستنزفونها . . .

ولكن ماذا عن الجانب السلبي؟ أدت هذه الاتفاقات إلى خلل في ميزان القوى في المنطقة. . خاصة بعد أن صدَّقت مصر على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية في فبراير عام 1981 دون أن تربط ذلك بتصديق إسرائيل عليها فأصبحت إسرائيل هي الدولة النووية الوحيدة في المنطقة. . ومن خلال علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة وقاعدتها العلمية المتفوقة طوَّرت قدرات ضخمة في مجال الصواريخ، كما طورت قواتها الجوية والبحرية بشكل كبير وأطلقت أقمارًا صناعية في الفضاء، كل ذلك أدى إلى اختلال ميزان القوى في المنطقة لصالحها في مواجهة العرب.

وقد اتخذت إسرائيل مواقف متعنتة في مفاوضات الحكم الذاتي التي أعقبت التوقيع على اتفاقات كامب دافيد وكان مما ساعدها على ذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تهاجم مصر وتعتبر أنها غير مخولة للتفاوض مع إسرائيل حول قضية الشعب الفلسطيني مما أضعف موقف مصر التفاوضي في قضايا الحكم الذاتي التي بدأت بعد توقيع اتفاق كامب دافيد مباشرة. . .

ولكن لا ينبغي أن ننسى للحظة أن معاهدة السلام ليست إلا جزءًا من الثمن الغالي الذي مازلنا ندفعه حتى الآن نتيجة الأخطاء الكارثية لحرب 67.

بطبيعة الحال كان الحل الأمثل هو أن يعمل الرئيس السادات على أن تكون المفاوضات بينه وبين أمريكا وإسرائيل مفاوضات جماعية يشارك فيها العرب جميعًا معه. . . وبالتالي يذهب لمؤتمر كامب دافيد أو أي مؤتمر آخر للسلام من خلال توافق عربي، خاصة مع سوريا. . . ولكن الرئيس السادات كان متعجلًا ولا يريد أن يفقد قوة الدفع التي نتجت عن حرب أكتوبر، ولم تكن سوريا متعجلة وكان رفضها وأسلوبها المتشدد حول عقد مؤتمر جنيف عام 77 مما أقنع الرئيس السادات أنه لو انتظر سوريا فإن قوة الدفع التي تولدت عن حرب أكتوبر ستكون قد تبخرت، بينما هو يريد أن يتفادى وقوع حرب أخرى. . . كما كان يريد أن يرتب البيت المصري حسب رؤيته ويعيد الحياة إلى منطقة القناة.

باختصار كان السادات يرى أن خمسة وعشرين عامًا من الحروب تكفي. . وأن مصر لا تستطيع أن تستمر في حالة التعبئة إلى ما لا نهاية. . . كان تحقيق السلام والبناء الداخلي

هو شاغله الأكبر . . . وقد سار في هذا الاتجاه بصورة أدت إلى شرخ كبير مع سوريا ومع العالم العربي، والواقع أنه كانت لديه شكوك كبيرة حول إمكان الاعتماد على العرب والسوفيت. . . ويعتقد أن القضية المصرية واستعادة الأرض المصرية لا ينبغي ربطهما مع القضية الفلسطينية المعقدة التي أصبحت قضية مزمنة مستعصية على الحل. . .

كان الرئيس السادات يريد أن يستعيد سيناء بأسرع وقت؛ معتقدًا أن الطريق إلى ذلك هو إقامة علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة فهي وحدها التي تستطيع أن تضغط على إسرائيل. . . وكان يعتقد أن الوقت ليس في صالحه. . . خاصة بعد مجيء بيجن إلى الحكم، كما أنه رأى في الرئيس كارتر الذي وصل للحكم في يناير عام 77 رجلًا صادقًا ومستعدًا للإلقاء بثقله من أجل حل الصراع . . . باختصار كان يريد أن يتحرك وبسرعة لحل المشكلة المصرية واستعادة أرض مصر . . وكان دائمًا يردد أنه يسترجع أراضي مصر من «فم الأسد».

ثمـة عامـل آخـر وهـو العامـل الداخلـي. . . كانـت أحـداث 17 و18 ينايـر 1977 والمظاهـرات التي خرجت في هذين اليومين ومـا صاحبهما من أحداث شغب وعنف من أقصـى البـلاد إلى أقصاهـا عاملًا آخـر ضاغطًا من أجـل الوصول إلى حـل يعيد لمصر أرضهـا ويحقـق السـلام ليتفرغ للبنـاء الداخلي من خـلال التعاون مع الغـرب وسياسة الانفتاح الاقتصادي.

شعر السادات أيضًا أن العرب لم يقفوا معه بعد حرب أكتوبر وارتفاع أسعار البترول بشكل كبير ولم يقدموا الدعم المالي الذي يمكّن مصر من الخروج من عنق الزجاجة. . . بل اتجاههم بعد حرب أكتوبر إلى الابتعاد عن مصر . . . متذرعين بأن هناك «فسادًا» في مصر . . . وأن المعونات التي تقدم لا يُعرف مصيرها. . .

والواقع أن الرئيس السادات لم يكن في قرارة نفسه مؤمنًا بفكرة القومية العربية التي تملكت عبد الناصر . . . كان عبد الناصر يخاطب الجماهير من خلال حلم كبير . . . وهو أمر لم يكن السادات يأبه به كثيرًا. . . كان حلمه هو استعادة أرض مصر . . . وإخراج مصر من دوامة الصراع ومن فلك الاتحاد السوفيتي. . . والعودة بها إلى أحضان علاقاتها السابقة مع الغرب.

أسامة الباز

كان أسامة كثيرًا ما يترك مكتبه بعد أن عدنا من كامب دافيد ويأتي إلى مكتبي في الدور الثاني من المبنى الذي يشغله الآن المعهد الدبلوماسي وكانت الاستعدادات تجري على قدم وساق للتفاوض لعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل كما كانت المباحثات مع الإسرائيليين قد بدأت حول سلطات الحكومة الفلسطينية المنتخبة في الضفة والقطاع قبل التفاوض على الحل النهائي، وكان وفد الخارجية في كامب دافيد كله باستثناء أسامة مستبعدًا من هذه المفاوضات ومن بين ما قاله لي أسامة آنذاك أن الرئيس السادات أراد أن يعينه وزيرًا للخارجية ولكنه وجد طريقه للاعتذار بأدب.

لم تمر سوى شهور حتى نقلت سفيرًا في باكستان وفي خلال العام الذي قضيته هناك كان يأتيني خطاب من أسامة كل أسبوعين أو ثلاثة تقريبًا وكانت هذه الخطابات تعكس قلقه مما يجري وكان يصارحني بما يختلج في نفسه من شكوك وكان قلقًا بوجه خاص عندما رأى أن الرئيس كارتر بسبب أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران وانعكاساتها الداخلية أصبح ضعيفًا ولم يعد قادرًا على أخذ المواقف التي كانت متوقعة منه بسبب تعنت الإسرائيليين خاصة بيجن... وقد استمرت هذا الفترة حتى رحيل كارتر في يناير 1981 ثم رحيل السادات في أكتوبر في نفس العام، وبدأت حقبة الرئيس مبارك وكان أسامة قد سبق له أن تعرَّف إلى الرئيس مبارك من خلال الرحلات التي رافقه فيها والعمل معه أثناء عمله كنائب للرئيس.

عمل أسامة مع الرئيس مبارك منذ اللحظة الأولى كمستشار الرئيس للشئون السياسية... ومن أهم الملفات التي لعب فيها دورًا ملف العلاقات المصرية الأمريكية... وطوال الأعوام الثمانية التي قضيتها سفيرًا في واشنطن (1984-1992) في عهد الرئيسين ريجان وبوش «الأب» كان أسامة حاضرًا في هذا الملف أكثر من أي شخص آخر.

أكتب هذه السطور بينما يقف أسامة على عتبة الثمانينيات من العمر...

طوال هذه السنين التي كان أسامة فيها لاعبًا رئيسيًّا ومستشارًا نافذًا ظل دائمًا هو ذلك الرجل البسيط المولع بالبساطة في كل شيء... كنت أزوره في مكتبه عندما أحضر للقاهرة في مهمة أو إجازة فكان يقترح عليّ أن نمشي في الشارع ونذهب إلى محل

التابعي الدمياطي لتناول وجبة الفول والطعمية المفضلة أو نتوقف أمام محل نجف للسندوتشات... وهكذا... وظل حتى الآن يركب المترو من المعادي إلى القاهرة حتى ترك المعادي وذهب للإقامة في القاهرة الجديدة، لم يبهره المنصب قطُّ ولم يهتم قطُّ بما يأتي مع المنصب من مظاهر..

وفي يوم من أيام الربيع في عام 2009 اقترحت عليه أن نذهب معًا إلى دمياط ورأس البر فرحب وذهبنا هناك حيث التقى بأهل دمياط في جمع كبير دعانا إليه محافظ دمياط د. محمد فتحي البرادعي ثم ذهبنا إلى مدرستنا القديمة وكم كان سعيدًا وهو بين الطلبة الذين أقبلوا عليه والتفوا حوله... وكم أسعدته الزيارة كلها...

لم يأخذ أسامة حقه من تكريم الدولة له... ولكنه يحتل في قلوب الناس، خاصة الذين عرفوه عن قرب، مكانة لا تعلوها مكانة أخرى... أمد الله في عمره.

(14)

سفيرًا في باكستان البركان الذي لا يهدأ

1979

في هذه الأجواء التي شعرت فيها مع زملاء كامب دافيد وكأننا مغضوب علينا، بدأت أفكر في النقل إلى الخارج وكنت قد قضيت سبع سنوات متتالية في مصر منذ نقلت من جنيف في سبتمبر 1972 وهي فترة طويلة بمقاييس وزارة الخارجية؛ حيث لا يمكث الدبلوماسيون في العادة سوى عام أو عامين في الديوان العام ثم ينقلون مرًة أخرى للخارج، تحدثت مع الصديق الزميل السفير محمد عيسى الذي كان آنذاك مدير شئون السلك الدبلوماسي، وأبلغته برغبتي في النقل للخارج، فأخبرني أن سفيرنا في باكستان سيصل إلى سن المعاش بعد شهور قلائل وبالتالي ينبغي من الآن التفكير في ترشيح سفير لمصر في باكستان وسألني عما إذا كنت أوافق على ترشيحي لباكستان، فأجبته على الفور بأنني أرغب أن أشغل هذا المنصب، واتفقنا على أنه سيعرض الأمر على د. بطرس غالي الذي كان يقوم من الناحية العملية بإدارة شئون الخارجية (كان الدكتور مصطفى خليل رئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية)... وفي اليوم التالي أبلغني أن بطرس غالي وافق على ترشيحي سفيرًا في باكستان، إلا أنه في اليوم الذي تلا ذلك فوجئت بالدكتور بطرس يطلبني ليبلغني أن منصب سفير مصر في البرازيل سيخلو في القريب، وأنه يفضل لي أن أذهب سفيرًا إلى البرازيل بدلًا من باكستان.. فأجبته بأني أرى أن منصب سفير مصر في باكستان أكثر أهمية بالنسبة لمصر من منصب سفير في البرازيل وأنني لا أريد تغيير باكستان وأن الخيرة فيما اختاره الله... فوافقني بعد أن أبدى استغرابه حيث كان يتصور أنني سأفضل الذهاب إلى البرازيل وبدأت أقرأ عن باكستان وعن شبه القارة الهندية...

كانت أهم أخبار باكستان آنذاك تدور حول محاكمة ذو الفقار علي بوتو رئيس وزراء باكستان السابق وزعيم حزب الشعب بتهمة أنه دبر اغتيال أحد معارضيه السياسيين أثناء توليه رئاسة الوزارة... وكان يحكم باكستان الجنرال ضياء الحق رئيس الأركان،

والذي جمع بين هذا المنصب ومنصب الرئيس وكان الشائع أنه يريد أن يتخلص من بوتو... وقد انتهت محاكمة بوتو إلى صدور حكم بإعدامه...

تذكرت ذو الفقار علي بوتو الذي كان يشغل منصب وزير خارجية باكستان أثناء الحرب الهندية الباكستانية عام 1971... وتذكرت بوجه خاص جلسة لمجلس الأمن حضرتها أثناء هذه الحرب، وألقى فيها بوتو خطابًا قويًا حول «العدوان» الهندي على باكستان بما أدى إلى انفصال باكستان الشرقية (بنجلادش) عن باكستان الغربية، وكان بوتو خطيبًا مفوهًا... وكان محور خطابه هو أن عدم تحرك مجلس الأمن للتصدي للعدوان الهندي على باكستان سيكون بمثابة النهاية للأمم المتحدة ولميثاقها، وعند هذه النقطة قام بوتو من مقعده وبحركة مسرحية أمسك بنسخة من ميثاق الأمم المتحدة وأخذ يمزقها ويلقي بها على الأرض، وغادر قاعة المجلس متوجهًا مباشرة إلى المطار عائدًا إلى بلاده.. وهناك قاد حزبه (أي حزب الشعب) في الانتخابات وحصل على الأغلبية وأصبح رئيسًا لوزراء باكستان، وأقوى شخصية بها. وكان بوتو هو الذي اتخذ القرار الاستراتيجي بضرورة أن تصبح باكستان قوة نووية بعد أن سارت الهند في هذا الاتجاه، وكانت له عبارة مشهورة وهي أن باكستان من أجل أن تصبح دولة نووية «سيكون شعبها مستعدًا لأكل حشائش الأرض» لتحقيق هذا الهدف.

كان بوتو أيضًا هو الذي عين الجنرال ضياء الحق في منصب رئيس أركان القوات المسلحة، ولكن سرعان ما قام ضياء الحق نفسه بقيادة انقلاب ضد بوتو واعتقاله ثم محاكمته... وانتقل بوتو من منصب رئاسة الوزراء إلى السجن... وفي المحاكمة صدر الحكم عليه بالإعدام... وتوسط رؤساء كثيرون لدى الرئيس ضياء الحق حتى لا ينفذ حكم الإعدام على بوتو إلا أنه لم يلق بالاً إلى هذه الوساطات... ونفذ حكم الإعدام في بوتو في شهر إبريل 1979.

كانت تلك هي الأجواء الباكستانية، أما الأجواء المصرية فكانت تهيمن عليها تداعيات معاهدة السلام التي تم توقيعها في 26 مارس 1979 وما أحدثته اتفاقات كامب دافيد من تصدع في علاقات مصر العربية.

وصلت إلى إسلام آباد في يوم من أيام شهر يونيو 1979 وهو موسم سقوط الأمطار الموسمية «المونسون» الغزيرة... وإسلام آباد مدينة جديدة أنشئت في شمال باكستان في إقليم البنجاب لتكون عاصمة للبلاد بعد أن كانت كراتشي عاصمة إقليم السند هي

عاصمة باكستان... وإسلام آباد المدينة الحديقة Garden City بدأ إنشاؤها في عهد الرئيس أيوب خان الذي كان في الأصل رئيسًا لأركان القوات المسلحة الباكستانية واختار لها هذه البقعة بجوار مقر قيادة الأركان والقوات المسلحة الباكستانية في روالبندي، وكانت رياضة المشي في هذه المدينة الحديقة متعة كبيرة لي.

بعد وصولي لإسلام آباد بعدة أيام تحدد لي موعد لتقديم أوراق اعتمادي للرئيس ضياء الحق... ويتم تقديم هذه الأوراق بشكل احتفالي كبير.

استقبلني الرئيس ضياء الحق أجمل استقبال وكان ودودًا وبشوشًا وذكر أنه يكن للرئيس السادات كل إعجاب وتقدير... وأن الرئيس السادات بمبادرته قام بخطوة سليمة مائة بالمائة ولا يستطيع أحد أن يلومه على استرجاع أرض مصر، ثم ذكر أن باكستان تتعرض لضغط شديد من جانب «إخوتكم» العرب لتقطع علاقاتها مع مصر... ولكنه، أي الرئيس ضياء، لن يفعل ذلك قائلًا: «لا أستطيع أبدًا أن أكون الرئيس الذي يقطع علاقات باكستان مع مصر».

أما الشعب الباكستاني فكان استقباله لي ولأسرتي استقبالًا جميلًا فأينما كنت أذهب في الشوارع أو في المساجد أو لدى الأصدقاء الباكستانيين كنت أشعر بأن هناك تقديرًا كبيرًا لدور مصر كما كان الرئيس السادات يتمتع باحترام كبير بين النخبة الباكستانية... وعلى وجه الخصوص بين العسكريين الذين خاضوا الحروب مع الهند...

كان طاقم السفارة مكونًا من المستشار أحمد كامل وسكرتير ثانٍ فؤاد سليم وكان هناك ملحق حربي هو العميد محمد رحمو الذي جاء خلفًا للعميد حسين طنطاوي (المشير طنطاوي) الذي نقل إلى القاهرة قبل مجيئي إلى باكستان بفترة وجيزة.

بعد وصولي بعدة أيام تلقيت برقية من وزارة الخارجية تبلغني أن باكستان قد نقلت سفيرها من القاهرة إلى إسلام آباد ولم تعين سفيرًا بدلًا منه وتركت السفارة على مستوى القائم بالأعمال... وأن باكستان تفعل ذلك لإظهار اعتراضها على توقيع مصر على معاهدة السلام وتضامنًا مع الدول العربية وأن الوزارة تطلب لذلك مني العودة إلى القاهرة للتشاور.

أكدت هذه البرقية ما كنت قد سمعته عند وصولي لباكستان من زملائي في السفارة من أن وزير الخارجية الباكستاني أغا شاهي يريد أن يقطع العلاقات الدبلوماسية مع

مصر محاباة أو تحت ضغط الدول العربية الأخرى، وتمشيًا مع قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي، ولكنه لم يستطع بسبب موقف الرئيس ضياء الحق؛ ولذا فهو يحاول أن يقوم بأية خطوة لتخفيض مستوى سفارتهم بالقاهرة وذلك بألا يعين سفيرًا لباكستان بدلًا من السفير المنقول، ومصر الآن تريد أن ترد على هذه الخطوة بخطوة مماثلة، وذلك باستدعاء السفير المصري الجديد في إسلام آباد. أخذت أفكر في الموضوع، ووجدت أنني لو نفَّذت ما طلبته الخارجية فإن معنى ذلك أن القوى التي تسعى في باكستان لقطع أو تخفيض العلاقات الدبلوماسية مع مصر تكون قد نجحت عملًا في مسعاها حيث لن يكون هناك سفير مصري في باكستان مع عدم وجود سفير باكستاني في القاهرة ويظهر وكأنه حدث بالفعل تخفيض مستوى التمثيل، أما لو أننا تجاهلنا ما فعلته باكستان من نقل سفيرها بالقاهرة فإننا سنستطيع أن نقول إن العلاقات الدبلوماسية المصرية الباكستانية لم تخفض بدليل أن السفير المصري يمارس عمله في العاصمة الباكستانية، هذا بالإضافة إلى ما ذكره لي الرئيس ضياء الحق من أنه لن يستجيب لمطالبة الدول العربية له بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، إزاء ذلك أرسلت برقية للدكتور بطرس غالي واقترحت إرجاء عودتي للتشاور ما لم يجد جديد بعد ذلك وشرحت له وجهة نظري، ولم يمر وقت طويل حتى جاء الرد بالموافقة على رأيي، وتلقيت بعدها مباشرة خطابًا من الصديق أسامة الباز يؤيدني في الموقف الذي اتخذته.

جاء وصولي لباكستان في وقت كانت جارتاها في الغرب أفغانستان وإيران تمران بظروف سياسية جديدة في مسار كل منهما؛ فقد قامت ثورة إسلامية في إيران وانقلاب شيوعي في أفغانستان، وقد ظل هذان الحدثان – الثورة الإسلامية في إيران والانقلاب الشيوعي في أفغانستان – يفرزان تداعياتهما الإقليمية حتى كتابة هذه السطور.

بعد وصولي لإسلام آباد بعدة أيام جاء حارس السفارة وأبلغني أن رجلًا أفغانيًا خارج السفارة يقول إنه قد سبق له أن درس في الأزهر ويريد أن يقابلني ليتحدث معي عن الأحوال في أفغانستان... وكنت أنا شخصيًا متشوقًا لمعرفة ما يجري في أفغانستان بعد الانقلاب الشيوعي كما كان هناك أيضًا تشوق في مصر لمعرفة ما يجري هناك بعد أن قطعت أفغانستان علاقاتها الدبلوماسية مع مصر أسوة بالدول العربية الأخرى وبإيران، فأبلغت حاجب السفارة أن يأذن للرجل في الدخول والحضور لمقابلتي. كان باديًا على الرجل التواضع في ملبسه، وذكر أن اسمه «برهان الدين رباني»، تعلَّم في

الأزهر وأنه ككثيرين غيره في أفغانستان ساخط على استيلاء الشيوعيين على الحكم في بلاده، ولوجود مستشارين سوفيت في صفوف القوات المسلحة الأفغانية التي استولت على الحكم وأنه قد شكل جماعة للمقاومة ضد هذا الحكم العميل للاتحاد السوفيتي... وطلب مني أن أنقل للرئيس السادات رغبتهم في أن يساعدهم في مقاومة السوفيت في بلادهم.

استمعت إليه ونقلت بالفعل ما قاله للقاهرة، ثم سرعان ما تلاحقت الأحداث بعد ذلك في أفغانستان، قام فريق آخر من الحزب الشيوعي الأفغاني بزعامة بابراك كارمل بالانقلاب على حفيظ الله أمين وقتله، والذي كان بدوره قد انقلب على رئيسه تراقي ودبر مقتله. وبينما كنت في زيارة بالهند أقضي مع أسرتي إجازة آخر العام جاءت الأنباء يوم 25 ديسمبر 1979 بدخول قوات الجيش الأحمر السوفيتي إلى أفغانستان. وقد أدى وجود هذه القوات إلى تعبئة مشاعر الشعب الأفغاني ضد السوفيت وتشكلت عدة جماعات للمقاومة المسلحة انضم إليها المجاهدون من أنحاء العالم الإسلامي كافة وبدأت الحرب الأفغانية بين هذه الجماعات والقوات السوفيتية، وقد تبين فيما بعد أن التورط السوفيتي في أفغانستان كان خطأ استراتيجيًا كبيرًا؛ فقد غرق السوفيت في هذه الحرب، وأصبحت مصيدة للشباب الروس كما أصبحت مصدرًا لتهريب المخدرات إلى داخل الاتحاد السوفيتي، وبدأت هذه الحرب تنخر في جسم الاتحاد السوفيتي، ولم يمر سوى عقد واحد من الزمان حتى انهار الاتحاد السوفيتي ذاته واختفت من الوجود تلك القوة العظمى التي كانت تنافس الولايات المتحدة في قيادة العالم، كما بدأت حركة المجاهدين تتطور حتى بعد انتهاء الاتحاد السوفيتي وأفرزت من بين ما أفرزت تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن.

أخذت أتابع التطورات في أفغانستان وأبلغ القاهرة بها، خاصة اشتداد المقاومة هناك وأصبحت السفارة المصرية في باكستان مصدرًا هامًا تتعرف منه القاهرة ما يجري في أفغانستان وأصبحت شخصيًا ملمًا بتشكيلات جماعات المقاومة الأفغانية والمناطق التي يسيطرون عليها وكنت التقي بزعمائهم عندما يحضرون من أفغانستان عابرين ممر خيبر إلى إسلام آباد، وأتعرف منهم ما يجري.

لمع بعد ذلك اسم برهان الدين رباني الذي كان قد جاء لمقابلتي في السفارة بين أسماء قادة المقاومة والمجاهدين وكان رفيقه أحمد شاه مسعود هو القائد الأفغاني الأسطوري،

الذي دوّخ القوات السوفيتية بعد أن نجح في الاستيلاء على وادي بانشير، وكان لرباني بعد ذلك دور كبير في أحداث أفغانستان... وأصبح رئيسًا لجمهورية أفغانستان وجاء إلى واشنطن في عام 1991 في زيارة رسمية استقبله فيها الرئيس بوش «الأب» وكان من بين ما فعله أثناء إقامته في واشنطن – وبعد أن علم بأنني سفير في واشنطن – أن جاء لزيارتي في مقر السفارة، وقد كان لقاءً حميمًا وتذكرت الصورة التي قابلني فيها أول مرة وكيف كان الاتحاد السوفيتي آنذاك وكيف هو الآن على وشك الانهيار أو لعله كان قد انهار بالفعل...

وقد ظل رباني رئيسًا للجمهورية لعدد من السنين إلى أن قام نظام طالبان فأزاحه عن السلطة واغتال القائد أحمد شاه مسعود... ثم عاد رباني إلى الصورة مرة أخرى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والغزو الأمريكي لأفغانستان الذي أعقبها إلا أنه لم يعد لرئاسة الجمهورية.

الجهاد في أفغانستان

أصبح دخول القوات السوفيتية لأفغانستان يوم 25 ديسمبر 1979 تطورًا بالغ الأهمية في العلاقات بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، أو المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي... فقد نظر الغرب إلى دخول السوفيت إلى أفغانستان على أنه قفزة في اتجاه بحر العرب الواقع على مشارف منطقة الخليج ولبسط النفوذ الشيوعي على هذه المنطقة الملاصقة لآبار البترول التي تغذي العالم كله... ومن هنا جاء قرار الرئيس الأمريكي كارتر بضرورة الوقوف بحزم ضد التحرك السوفيتي وذلك من خلال حزمة من القرارات السياسية والاستراتيجية كان من بينها العمل على تنظيم وتشجيع حركة المقاومة الأفغانية ضد السوفيت، بل لقد وجد برجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي في دخول السوفيت الفرصة لاستنزافهم هناك وتحويل أفغانستان إلى مستنقع للقوات السوفيتية، كما كانت فيتنام مستنقعًا للقوات الأمريكية في الستينيات وأوائل السبعينيات.

صادفت هذه الرؤية هوى الرئيس الباكستاني ضياء الحق بأيديولوجيته الإسلامية ورغبته في انتهاز الفرصة لنسج علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة والحصول منها على المساعدات... ومنذ ذلك التاريخ بدأ التنسيق الأمريكي الباكستاني بالنسبة

لأفغانستـــان وكانت زيـــارة زبيجو برجنسكي مستشار الأمن القومـــي الأمريكي لباكستان عقـب الغزو السوفيتـي علامة هامة في عملية التنسيق. . وتظـل صورته باستمرار ماثلة فـي الأذهان عندما وقـف على مشارف ممر «خيبـر» على الحدود الشماليـة الغربية مع أفغانستـــان ممسكًا ببندقيـة مصوبة تجاه أفغانستـــان ومطلقًا مقولته الشهيـرة الموجهة إلى الشعـب الأفغاني «هذا هو طريقكم» وعندما التقيت برجنسكي في واشنطن فيما بعد وسألته عـن هـذه البندقية التي كان يحملها ويصوبها نحو ممر خيبـر أخبرني أنها كانت من طراز كلاشنكـوف الـذي ينتج في الاتحـاد السوفيتي والـذي أصبح السـلاح التقليدي لحركات المقاومة.

أصبحت باكستان هي الموقع الاستراتيجي الذي لا غنى عنه لتنظيم حركة المقاومة الإسلامية وتدريب ودخول الشباب المسلم الذي أخذ يتوافد من كل مكان في العالم الإسلامي ملبيًا نداء الجهاد ومتوجهًا إلى «بشاور» الباكستانية الواقعة في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية المتاخمة لأفغانستان وممر خيبر الشهير ليتلقى التدريب والتسليح.

شهد عقد الثمانينيات أكبر عملية تنظيم وتدريب لجماعات الشباب المسلم. . . كما لعب الشعور الديني الدور الرئيسي في تجنيد المقاومين الإسلاميين من كافة أنحاء العالم الإسلامي وحفزهم للجهاد . . . لم تلتق هنا فقط الإرادة الأمريكية مع الإرادة الباكستانية بل تلاقت معهما أيضًا إرادة دول إسلامية أخرى خاصة السعودية وبدرجة أقل مصر «السادات» وكلتاهما كانت مناهضة للشيوعية وللاتحاد السوفيتي. . . كما تلاقت معهم أيضًا إرادة جماعات الإسلام السياسي التي وجدت الفرصة مقدَّمة لها على طبق من ذهب للتدريب العسكري والحصول على السلاح.. كما التقت مع ذلك كله مصالح شبكة المتاجرين بالسلاح. . . كل ذلك تحت راية «الجهاد». وكانت كلمة المجاهدين آنذاك ذات سحر خاص وإيقاع مثير في صحافة وكتابات وتلفزيونات الغرب بعكس ما هي عليه اليوم. وقد قدر لي أن أعيش أغلب عقد الثمانينيات في واشنطن وهناك شهدت كيف كان «المجاهدون» يصورون في الإعلام الأمريكي على أنهم أبطال من أجل الحرية وأحيطت بهم هالة براقة من الأضواء وكاميرات التلفزيون. . . وكان على رأس هؤلاء جميعًا الرئيس الأمريكي رونالد ريجان الذي كان يستقبل قادتهم في البيت الأبيض ويصفهم بأنهم محاربون من أجل الحرية Freedom Fighters.

لم يكن الرئيس الأمريكي الجمهوري وحده هو الذي يدعم المجاهدين في الولايات المتحدة في عقد الثمانينيات فقد كان دعم «المجاهدين» عملًا يؤيده عدد من الديمقراطيين أيضًا، وظهرت من بين هؤلاء شخصية قادمة من بلاد رعاة البقر تكساس لعبت دورًا رئيسيًا في الكونجرس لتأمين ما تطلبه المقاومة الأفغانية من دعم بالسلاح والمال والتدريب بل أكثر مما كانت تطلبه والذي كانت وكالة المخابرات المركزية وباكستان تقومان بتدريبها عليه وتزويدها بصواريخ ستنجر التي لعبت دورًا هامًا في اصطياد طائرات الهليكوبتر السوفيتية في سماء أفغانستان... كانت تلك الشخصية هي شخصية شارلي ويلسون النائب الديمقراطي في مجلس النواب بالكونجرس الأمريكي وعضو اللجنة الفرعية لاعتمادات القوات المسلحة... كان «شارلي» ذا قامة مهيبة، مترين أو أكثر، وسيمًا، وذا صوت جهوري... ومرتديًا باستمرار حذاء رعاة البقر التكساسيين الذي يصل إلى قرب الركبة... وكان صديقًا حميمًا للمشير أبو غزالة وزير الدفاع المصري آنذاك والذي أقام علاقات وثيقة مع عدد من أعضاء الكونجرس من بينهم شارلي، كما كان صديقًا لمصر ومدافعًا كبيرًا عن مطالبها من المعونة العسكرية الأمريكية ومناصرًا لنا في السعي لإصدار القانون الذي نص على إلغاء الديون العسكرية عام 1990[1]، وعندما كنت تزور مكتب شارلي في الكونجرس كنت تجد بندقية من تلك البنادق التي كان يتم تزويد المجاهدين بها وقد علقت بأعلى المدخل، كما تجد الحوائط وقد ازدانت بصوره مع المجاهدين وقد اعتمر بدوره غطاء الرأس وارتدى الملابس الأفغانية التقليدية وجلس معهم على الأرض في المناطق الجبلية... كما كنت تجد مكتبه دائمًا زاخرًا بعدد من السكرتيرات الجميلات القادمات في أغلب الأحيان من تكساس... ولقد أصبح شارلي فيما بعد شخصية أسطورية تناولتها المقالات والكتب وأهمها كتاب «حرب شارلي ويلسون» الذي أنتج بعد ذلك كفيلم سينمائي بنفس العنوان وفاز بجوائز سينمائية هامة، ويصور هذا الفيلم دور شارلي ويلسون في حرب أفغانستان التي انتهت بهزيمة السوفيت بل تفكيك الاتحاد السوفيتي ثم اختفائه من الوجود، وفي يوم 12 فبراير 2010م بينما كنت أستمع إلى نشرة الأنباء على راديو لندن جاء خبر وفاة شارلي ويلسون عن عمر ناهز ستة وسبعين عامًا.

---

(1) يراجع مقالي عن فيلم حرب شارلي ويلسون في مجلة وجهات نظر، أغسطس 2008.

ما إن انتهت الحرب الأفغانية مع بداية التسعينيات حتى وجد آلاف «المجاهدين» أنفسهم بلا قضية، كما وقعت أفغانستان نفسها فريسة للحروب بين أمراء الحرب الذين شرعوا يحارب بعضهم بعضًا، أما الولايات المتحدة فقد فقدت الاهتمام بأفغانستان، وأذكر أنني في هذه الأيام نبهت بعض المسئولين عن أفغانستان في الخارجية الأمريكية إلى ضرورة الاهتمام بأفغانستان ومساعدتها في بناء اقتصادها.. .إلخ ولكنني كنت أقابل بردود فاترة، وكان بعضهم يقول لي: «لا نستطيع أن نفعل أكثر مما فعلناه فليجدوا هم طريقهم بأنفسهم»... وهكذا فقدت الولايات المتحدة اهتمامها بأفغانستان وعاد المجاهدون الذين كانوا قد تعودوا حياة الجهاد وحمل السلاح إلى بلدانهم الأصلية أو البلدان المجاورة... ووجهوا عملياتهم إلى هذه البلاد... وكان من أهم هؤلاء أسامة بن لادن، ثم وقع الغزو العراقي للكويت الذي جاء بالقوات الأمريكية للمنطقة لأول مرة وانتشر الخبراء الأمريكان في شبه الجزيرة العربية وكان ذلك بمثابة الهدف الجديد للجهاد «الإسلامي» وبدأت العمليات الجهادية ضد الأمريكان في السعودية بهدف استئصال الوجود الأمريكي في الأراضي المقدسة... وقام تنظيم القاعدة بعملياته المعروفة ضد السفارتين الأمريكيتين في تنزانيا وكينيا وضد المدمرة «كول» في اليمن، وما إن انتهت التسعينيات ودخلنا الألفية الجديدة والقرن الحادي والعشرين حتى أصبحت الولايات المتحدة التي مولت ونظمت المجاهدين في السابق هي ذاتها التي استهدفها هؤلاء المجاهدون، وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتفتح صفحة جديدة في الصراع حول أفغانستان، وبالتالي باكستان، وجاء نائب وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد أرميتاج للقاء مبعوث الرئيس مشرف ليبلغه بأنه إذا لم تتعاون باكستان مع أمريكا مائة في المائة في «الحرب على الإرهاب» أي الحرب على «طالبان أفغانستان» فإن أمريكا لن تتورع عن ضرب باكستان ذاتها حتى تعود إلى العصر الحجري القديم... ثم تأتي الولايات المتحدة وحلف الناتو بقواتهما إلى أفغانستان لتحارب نفس القوى التي سبق أن جندتها ودربتها أي لتحارب تنظيم القاعدة المتحالف مع طالبان... وتبدأ الحرب العالمية على الإرهاب... وتصبح كلمة «الجهاد» مرادفة للإرهاب... ويصبح «المجاهدون» إرهابيين، وهكذا تدور الدائرة مرة أخرى ولكن بصورة عكسية! وإذ تدخل حرب أفغانستان عامها العاشر بعد أن ورثها الرئيس أوباما من الرئيس بوش الابن فإنه لا تلوح في الأفق بادرة تنبئ عن أنها قاربت على نهايتها.[1]

(1) أكتب هذه السطور في خريف عام 2010.

أما باكستان نفسها فهي فريسة الصراعات الداخلية ويصبح الرئيس «مشرف» ثم زرداري أسيرًا للأحداث... ويأتي اغتيال «بنظير بوتو» حلقة جديدة في مسلسل أحداث لا تنتهي منذ إعدام أبيها في إبريل 1979 على يد الرئيس ضياء الحق الذي راح بدوره ضحية حادث طائرة غامض عام 1988، وهكذا تصبح باكستان بمثابة «بركان لا يهدأ» ولكن المشكلة الآن أصبحت ذات أبعاد أخطر بعد أن أصبحت باكستان دولة نووية... لديها السلاح النووي ولديها الصواريخ بعيدة المدى... ويصبح السؤال: هل يمكن أن تقع هذه الأسلحة يومًا ما في أيدي الجماعات «الجهادية» ويتحقق بذلك «سيناريو الكابوس» أي وقوع السلاح النووي في أيدي الجماعات الإرهابية الذي طالما كان هاجسًا يقض مضاجع واشنطن والغرب؟

إيران والثورة الإسلامية

بينما كنت أتابع من باكستان ما يجري في أفغانستان كنت أتابع أيضًا ما يجري في إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية وكانت إيران أيضًا قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر احتجاجًا على عقد معاهدة السلام مع إسرائيل. وكنت قد تعرفت إلى عدد كبير من كبار موظفي الدولة والشخصيات العامة الباكستانية التي تذهب لإيران من حين لآخر فألتقي بهم وأوافي مصر بتطورات الأوضاع في إيران. والواقع أن العام الذي قضيته في باكستان (يونيو 79 - يوليو 80) كان هو العام الذي تفجرت فيه الأوضاع في البلدين المجاورين لها أي أفغانستان وإيران، ورغم مرور حوالي ثلاثين عامًا على هذه الأحداث فإن العالم لا يزال يعيش تداعياتها.

أثناء وجودي في باكستان بدأت رحلة العذاب لشاه إيران حيث اشتد عليه المرض ولم تعد هناك دولة في العالم تقبل استضافته بما في ذلك الولايات المتحدة التي كانت تخشى رد الفعل الإيراني فرتبت له إقامة في بنما، إلا أنه بعد أن وصل إلى بنما تبين أن حكومة بنما كانت على وشك أن تعقد صفقة مع الحكومة الإيرانية لتسليمه لها فتم ترتيب إخراجه من بنما على وجه السرعة وقام بهذا الدور أساسًا صديقا الشاه هنري كيسنجر ودافيد روكفلر بالتعاون طبعًا مع إدارة الرئيس كارتر، وكانت هناك فكرة تذهب لنقله إلى سويسرا إلا أن سويسرا التي طالما أودع فيها أمواله وكان يزورها دائمًا ويذهب إلى

منتجع سان موريتز مع أسرته للتزحلق على ثلوجها، رفضت أن تمنحه الإقامة بها[1]، وهنا تقدم الرئيس السادات فدعا الشاه للحضور والإقامة في مصر وكانت هذه الدعوة إنقاذًا له من التنقل من مكان لآخر بحثًا عن مأوى يستظل به بينما وطأة المرض تشتد عليه... والواقع أنني كنت أتحسب ردود أفعال محتملة ضد السفارة من جانب بعض الباكستانيين الشيعة المناصرين للثورة الإسلامية في إيران إلا أن السلطات الباكستانية أرسلت فريقًا لحراسة السفارة ودار السكن ضد أية أعمال عنف يمكن أن تتعرض لها السفارة، أما مفاجأتي فكانت عندما وجدت الكثيرين من الباكستانيين، خصوصًا من ضباط القوات المسلحة الباكستانية، سواء العاملون منهم أو الذين تركوا الخدمة، يأتون لتحيتي، لإبلاغي أنهم يفعلون ذلك إعرابًا عن تقديرهم للرئيس السادات لإيوائه للشاه، ويقولون لي إن باكستان هي التي كان ينبغي عليها أن تدعو الشاه للإقامة فيها، اعترافًا بفضله في وقوفه إلى جانبها أثناء حربها مع الهند وأنه هو الذي أنقذ سلاح الطيران الباكستاني من التدمير على يد الطيران الهندي مرتين أثناء الحروب الهندية الباكستانية عندما استضاف الطائرات الباكستانية في إيران وحماها من التدمير وكانت الصفة التي كثيرًا ما كان هؤلاء الباكستانيون يطلقونها على الرئيس السادات هي صفة الشهامة لاستضافته للشاه وهو في محنته... والإشادة بأنه فعل ما فعل كواجب إسلامي.

ولقد ظللت طوال السنين التي أعقبت ذلك أثناء عملي بالخارجية أسمع عبارات التقدير والإعجاب بالرئيس السادات لاستضافته للشاه وعندما توفي الشاه وشيعه الرئيس السادات في جنازة عسكرية مهيبة كان ذلك أيضًا مما زاد من إعجاب وتقدير الملايين له في مختلف بلاد العالم... وكان هذا الإعجاب في الغرب مشفوعًا بشعور بأن الرئيس السادات إنما أنقذهم أيضًا مما كانوا سيشعرون به في الغرب من العار لو أن الشاه قد تُرك لشأنه معلقًا في الهواء وهو في مرضه لا يجد ملاذًا يؤويه.

في هذه الفترة أيضًا، وبينما كان اجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي منعقدًا لبحث الوضع في أفغانستان ولم تكن مصر مشاركة في هذه الاجتماعات بسبب تعليق عضويتها في المنظمة عقب توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل في مارس 1979، أثار وزير خارجية إيران الجديد صادق قطب زاده موضوع إيواء مصر للشاه في

(1) تبين من الوثائق البريطانية التي تم الكشف عنها بعد ثلاثين سنة في إنجلترا أن الحكومة البريطانية ورئيس وزرائها كالاهان رفضا أيضًا استقبال الشاه في إنجلترا وهو في محنة مرضه.

الجلسة الختامية لاجتماع وزراء الخارجية التي كان يرأسها وزير خارجية باكستان أغا شاهي وفي هذا الوقت المتأخر المقارب على الفجر، وبينما وزراء الخارجية قد أووا إلى فراشهم في نفس الفندق الذي ينعقد فيه المؤتمر وتركوا مساعديهم في مقاعدهم بالمؤتمر، طلب وزير الخارجية الإيراني صادق قطب زاده الكلمة وذكر أنه يتقدم باقتراح رسمي يقضي بمطالبة المؤتمر للشعب المصري «الشقيق» بالقبض على شاه إيران وتسليمه لإخوته في إيران، أو أن يفتك به وبالرئيس السادات الذي آواه في مصر!!

بعد أن تقدم صادق قطب زاده بهذا الاقتراح العجيب سأل رئيس المؤتمر أغا شاهي الحاضرين عما إذا كانت هناك أية ملاحظات حول ما اقترحه وزير خارجية إيران، فلم يتقدم أي وفد بمعارضة للاقتراح وبالتالي لم يكن أمام رئيس الجلسة إلا أن يعلن أنه قد تمت الموافقة عليه، وغادر الوزير الإيراني صادق قطب زاده قاعة المؤتمر واستقل طائرته عائدًا إلى طهران، ومعتقدًا بلا شك أنه أنجز نصرًا تاريخيًا، إلا أنه ما إن غادر قطب زاده القاعة حتى بادر الدبلوماسي السعودي الذي كان يجلس في مقاعد الوفد السعودي والذي هاله ما حدث فقام وذهب إلى مقر إقامة وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الذي كان مقيمًا بنفس الفندق الذي انعقد به المؤتمر، وأيقظه من النوم وأبلغه بما حدث، وعندئذ حضر الأمير سعود إلى قاعة المؤتمر وأعد ورقة تقضي بإلغاء هذا القرار ومر شخصيًا على المندوبين الموجودين في القاعة فردًا فردًا وحصل على توقيعهم وسلم هذه الورقة إلى رئيس المؤتمر أغا شاهي، وبالتالي أصبح القرار كأن لم يكن، الأمر الذي فوجئ به قطب زاده عندما عاد إلى إيران وعلم بأن النصر التاريخي الذي اعتقد أنه حققه قد ذهب أدراج الرياح! ولم يمر وقت طويل حتى دارت الأيام على صادق قطب زاده نفسه وحوكم بعد عدة أسابيع في إيران محاكمة ثورية بسبب ما نسب إليه من تهمة التجسس والاتصال مع أعداء الثورة ونفذ فيه حكم الإعدام!

وجدت نفسي مقبلاً على الحياة في باكستان وأخذت أقرأ بنهم عن شبه القارة الهندية التي شهدت عصرها الذهبي أثناء الحكم الإسلامي للمغول (وهم من أصل أفغاني إيراني ويختلفون عن المغول الذين غزوا العالم العربي في القرن الثالث عشر وكان منهم جنكيزخان وهولاكو الذي دمر العاصمة العباسية بغداد).

وكلما سنحت لي الفرصة كنت أسافر إلى مناطق مختلفة في باكستان فزرت المناطق الشمالية والجبلية والمنطقة التي تقع على الحدود الصينية الأفغانية وجبال هندوكوش

المعروفة وهي من أجمل المناطق الجبلية في العالم ولو طورتها باكستان وأمدتها بالبنية الأساسية لأصبحت منطقة جذب سياحي كبير لهواة الرياضات الشتوية خاصة رياضة التزحلق على الجليد، وقد زرت جلجت وهونزا ومعي أسرتي وأقمنا في فندق صغير في مواجهة جبل راكابوتشى الشهير، وفي أعلى هذه المنطقة توجد إمارة هونزا التي تقطنها طائفة الإسماعيلية المشايعة لأغاخان وعاصمتها كريم آباد كما زرت منطقة سوات الجميلة ببحيراتها ووديانها التي تدور فيها الآن للأسف الحرب الأهلية في باكستان فضلًا عن مدن باكستان الشهيرة مثل لاهور عاصمة البنجاب، وكراتشي عاصمة إقليم السند... وكنت أرتب لزيارة إقليم بالوشستان إلا أن الوقت لم يسعفني.

لقاء مع ظفر اللّه خان

بينما كنت يومًا في زيارة للاهور وأتجول في أفنية وأقبية القلعة الحمراء التي أقيمت في عهد حكام الهند المسلمين (المغول) تقابلت مع أحد الباكستانيين المنتمين إلى طائفة الأحمدية التي ينتمي إليها سير ظفر الله خان وزير خارجية باكستان في بداية إنشاء دولة باكستان فسألته عما إذا كان يعرف سير ظفر الله فأجابني بالإيجاب ثم أضاف أنه أي (سير ظفر الله) يأتي للإقامة في لاهور دائمًا في فصل الشتاء، أما الصيف فيقضيه في لندن وأنه حاليًا موجود في لاهور ثم سألني عما إذا كنت أرغب في لقائه فأجبته فورًا بالإيجاب واتفقنا على أن يحضر إلى الفندق ويصطحبني للقاء سير ظفر الله خان الذي كان يبلغ من العمر آنذاك ثلاثة وتسعين عامًا.

وقبل أن أتحدث عما دار في هذه المقابلة أود أن أذكر شيئًا عن ظفر الله خان وطائفة القاديانية أو الطائفة الأحمدية التي ينتمي إليها.. وهي طائفة محدودة العدد وربما لا يتعدى أفرادها أكثر من مليوني نسمة في العالم ورغم أنهم يعتبرون أنفسهم مسلمين ويحفظون القرآن، فإن كثيرًا من المسلمين في باكستان يعتبرونهم خارجين على الإسلام، وفي أثناء فترة حكم ذو الفقار علي بوتو صدر قانون أو فتوى باعتبارهم خارجين على الإسلام ويعتقد القاديانية أن بوتو فعل ذلك لإرضاء السعودية؛ ولذلك فهم يصبون جام غضبهم على بوتو وعلى الملك فيصل الذي يعتقدون أنه قد دفع بوتو لاتخاذ هذا القرار، وهم طائفة متماسكة جدًا ومتضامنة ويُعرف أبناؤها بالنشاط في العمل وهم تجار ورجال أعمال ناجحون... ويلتزم كل منهم بأن يخصص جانبًا من وقته للعمل تطوعيًا من أجل الطائفة ككل... ولقد سمعت يومًا أن ظفر الله خان وهو قاض في محكمة العدل الدولية كان يخصص جانبًا من وقته للقيام بعمل إداري في فندق متواضع بلندن مخصص لاستقبال أبناء الطائفة الفقراء في أوروبا لمساعدتهم في البحث عن عمل.

كان سير ظفر الله خان قبل انتخابه قاضيًا في محكمة العدل الدولية واحدًا من أشهر رجال القانون والدبلوماسية في شبه القارة الهندية الذين عاصروا تقسيم شبه القارة إلى دولتين، وأعتقد أنه كان أول وزير خارجية لباكستان أو على الأقل كان من أول من شغلوا هذا المنصب، كما كان مندوبًا دائمًا لباكستان لدى الأمم المتحدة لفترة من الوقت

حيث اشتهر كواحد من كبار خطبائها الذين ظهروا في بداية عهد الأمم المتحدة، وكان هو المقابل الباكستاني لكريشنا منن الذي شغل مناصب عليا في الهند، واشتهر بملكاته الخطابية أثناء تمثيل الهند في المؤتمرات الدولية، وأثناء فترة عملي في الخمسينيات والستينيات في بعثة مصر لدى الأمم المتحدة بنيويورك شاهدت كلاً من كريشنا منن وظفر الله خان في مناقشات مجلس الأمن حول قضية كشمير وكان كل منهما يتحدث لساعات طوال دفاعًا عن وجهة نظر بلده، ويسوق في سبيل ذلك سيلًا لا ينضب من الحجج المنطقية والقانونية.. وإذا كان كريشنا منن قد اشتهر في العالم العربي بسبب دفاعه عن مصر أثناء أزمة السويس، فإن ظفر الله اشتهر في العالم العربي قبل ذلك بسبب دفاعه عن فلسطين أثناء مناقشات الأمم المتحدة التي انتهت بقرار التقسيم في نوفمبر 1947... وفي المرحلة الأخيرة من عمر ظفر الله خان انتخبته الجمعية العامة للأمم المتحدة قاضيًا بمحكمة العدل الدولية ثم انتخبه زملاؤه ليكون رئيسًا لها... وعندما ذهبت لزيارته في منزله أو بالأحرى في بيت ابنته في لاهور كان قد تقاعد عن العمل.

عندما دخلت إلى المنزل الأنيق الذي يقيم فيه سير ظفر الله وجدته في انتظاري مرتديًا الزي الباكستاني التقليدي وكان طاقم الشاي الأنيق معدًّا بما في ذلك الإبريق الفضي الذي وُضع عليه غطاء مطرز حسب المتبع في شبه القارة الهندية لإبقاء الشاي ساخنًا.

بادرني فور مصافحتي له بأن طلب إليّ أن أبعث إلى الرئيس السادات بتهنئته له على خطوته التاريخية بالتوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل... ثم أخذ يتحدث عن ذكرياته في الأمم المتحدة أثناء تمثيله لباكستان في لجنة فلسطين التي انتهت إلى التوصية بتقسيم فلسطين... ذكر أنه في أثناء هذه الفترة، كان من الواضح أن مشروع التقسيم سيمر لا محالة بسبب تأييده من جانب دول المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة في فترة كان العالم فيها يتعاطف مع اليهود بعدما تعرضوا لما تعرضوا له من محارق على يد ألمانيا النازية ولأنه كان من الواضح له أن محاولات الدول الإسلامية في منع صدور قرار التقسيم ستئول للفشل، فقد قرر أن يعمل على تحسين مشروع التقسيم بحيث يجعله أكثر إنصافًا للعرب، مع التمسك في نفس الوقت بمعارضة فكرة التقسيم، وذلك على أساس أنه لو اضطر العرب لأن يقبلوا مشروع التقسيم تحت ضغط الظروف في أي يوم في المستقبل فسيكون المشروع أكثر إنصافًا لهم من حيث المناطق التي تخصص للدولة الفلسطينية العربية والمزايا التي

تحصل عليها... إلخ، وأن محاولاته هذه في اللجنة كانت قد بدأت تحقق نجاحًا، بحيث إن عددًا من مندوبي الدول الإسكندنافية أخذوا يتجاوبون معه في محاولاته لتحسين أوضاع الدولة العربية، إلا أن مندوب اللجنة العربية العليا السيد جمال الحسيني كان يذهب إليه ويطلب إليه ألا يعمل على تحسين مشروع التقسيم وذلك لأنه لو أقرت الأمم المتحدة المشروع بعد تحسينه، فإن الفلسطينيين قد يقبلونه وهو ما لا تريده اللجنة العليا فاضطر في النهاية إلى الكف عن محاولته.

واستطرد سير ظفر الله في الحديث عن أخطاء العرب في معالجة القضية الفلسطينية ثم تطرق إلى الحديث عن باكستان وإلى ما تعرضت له طائفة القاديانية من اضطهاد على يد ذو الفقار علي بوتو، ثم أضاف أن بوتو فعل ما فعل بإيحاء من الملك فيصل ملك السعودية الراحل.

حرق السفارة الأمريكية في إسلام آباد

أثناء وجودي في باكستان وقعت أحداث الاستيلاء على الحرم في مكة المكرمة وفي اليوم الذي أذيع فيه نبأ الاستيلاء على الحرم، أذاع راديو طهران نقلًا عن الإمام الخميني أن الأمريكيين والإسرائيليين هم الذين قاموا بالاستيلاء على الحرم، وسرى هذا الخبر سريان النار في الهشيم في باكستان فخرجت المظاهرات العارمة ووجهتها السفارة الأمريكية في إسلام آباد وشاهدت من شرفة مكتبي مظاهرة حاشدة من الباكستانيين في طريقهم إلى السفارة الأمريكية التي كانت على مقربة منا، وبينما أنا كذلك اتصل بي صديق سوداني كان يعمل طبيبًا في بعثة منظمة الصحة العالمية في باكستان، وأبلغني بأنه علم أن هناك مظاهرة أخرى متجهة إلى المدرسة الدولية التي يوجد بها مدرسون وطلبة أمريكيون وتدرس فيها ابنته وابنتاي ندى وسلمى وأنه سيذهب مع بعض أصدقائه من الضباط الباكستانيين في سيارة من سيارات القوات المسلحة الباكستانية إلى المدرسة لإخراج ابنته منها وسألني عما إذا كنت أحب أن يأخذ معه أيضًا ابنتي ندى وسلمى من المدرسة فشكرته ورجوته أن يفعل ذلك، وقد ذهب فعلًا وأخرج ابنته وابنتي من المدرسة... وسرعان ما تطورت الأحداث في هذا اليوم الذي شعر فيه الأجانب وبخاصة الأمريكيون أن حياتهم في خطر، حيث قام المتظاهرون بالتوجه إلى مقر السفارة الأمريكية مدفوعين بما كان الإمام الخميني قد أعلنه من أن الولايات المتحدة

وإسرائيل هما اللتان استولتا على الحرم المكي وبدأت المظاهرات في إضرام النيران في السفارة مما أوقع عددًا من الضحايا بين العاملين وكان مبنى السفارة مبنى حديثًا ومقامًا فيه مخبأ ليلجأ إليه موظفو السفارة في مثل هذه الأحوال، وقد مرت ساعات على وقوع هذه الأحداث قبل أن تتدخل القوات المسلحة الباكستانية للسيطرة على الموقف ولقد تبين فيما بعد أن الاعتداء على الحرم كان بفعل جماعة سعودية متطرفة تعارض نظام الحكم في السعودية.

لم يمض وقت طويل حتى تصاعدت الأحداث في طهران وقام الطلبة الإيرانيون باحتلال السفارة الأمريكية في طهران وأُخذ أعضاء السفارة كرهائن، وكان ذلك في العام الأخير من إدارة الرئيس كارتر... ولقد حاول كارتر أن يفك أسرهم بعملية عسكرية إلا أن العملية فشلت، ولم ينجح الرئيس كارتر في إنقاذ الرهائن مما أظهره بمظهر الضعف وظلت مشكلة الرهائن هي المشكلة التي شغلت بال إدارة كارتر وتطارده حتى آخر أيامها وانتهت بانتهاء فترة حكم كارتر وبداية حكم ريجان.

في نفس الوقت بقيت آثار أحداث يوم الغضب الذي أدى إلى إحراق السفارة الأمريكية فأغلقت المدرسة الدولية حتى نهاية العام وغادر المدرسون الأجانب بها باكستان واضطرت ابنتاي ندى وسلمى إلى مواصلة دراستهما في المنزل حتى نهاية العام الدراسي، وشاع جو من الخوف بين الأجانب وخاصة الأمريكيين في باكستان... إلا أنني رغم هذا الجو بقيت سعيدًا بالعمل في باكستان... وكان التحدي الأكبر الذي أواجهه هو أن أحول دون أن تقطع باكستان علاقاتها الدبلوماسية مع مصر... وكان حليفنا الأول في ذلك هو الرئيس ضياء الحق... كما كان رصيد مصر الإسلامي حليفًا آخر هامًا... فمصر الأزهر لها مكانة خاصة في باكستان، وفي يوم من الأيام وبينما أنا في السفارة إذا بي أتلقى مكالمة تليفونية من وزير الأوقاف المصري الدكتور عبد المنعم النمر الذي توقف في مطار كراتشي وهو في طريقه إلى الهند لحضور مؤتمر علمي كانت تنظمه جامعة أجرا الهندية وكان المقرئ الشهير الشيخ عبد الباسط عبد الصمد ضمن الوفد المرافق للدكتور النمر، وقد سألت الدكتور النمر عما إذا كان مستعدًا أن يمر بإسلام آباد وهو في طريق العودة من الهند فأجاب بأنه بطبيعة الحال سيكون مستعدًا لذلك إذا تلقى دعوة، ولكنه لا يعتقد أن حكومة باكستان يمكن أن توجه له هذه الدعوة مع ما هو معروف من ضغط الحكومات العربية عليها لقطع علاقاتها مع مصر... أجبت

الشيخ النمر بأنني على أية حال سأقوم بجس النبض وسأتصل به في الهند لأبلغه بنتائج مسعاي... وبعد تلك المكالمة أجريت اتصالًا مع أحد مساعدي الرئيس ضياء الحق وطلبت إليه إبلاغ ضياء بأن الشيخ عبد الباسط عبد الصمد ذهب مع وزير الأوقاف إلى الهند لبضعة أيام وأنني شخصيًا أرى أنه من غير المناسب أن يذهب هذا المقرئ الشهير إلى الهند ويعود إلى مصر مارًا بباكستان دون أن يحضر إلى إسلام آباد لتلاوة القرآن في إطار مناسبة يتم الترتيب لها حسبما يرى الرئيس ضياء الحق.

وما إن أجريت هذا الاتصال مع مساعد الرئيس ضياء حتى جاءني الرد سريعًا عن طريق وزير الشئون الدينية في الحكومة الباكستانية ناقلًا إليَّ دعوة باسم الحكومة الباكستانية إلى الشيخ عبد الباسط ووزير الأوقاف المصري لزيارة باكستان في طريق العودة من الهند.. اتصلت بالدكتور النمر في الهند وأبلغته بدعوة الحكومة الباكستانية فكان سعيدًا جدًا بهذه الدعوة التي تعني اختراق جدار العزلة الذي أقامه العرب بين مصر وباكستان، وعندما ذهبت إلى مطار إسلام آباد لاستقبال الدكتور النمر والشيخ عبد الباسط كان وزير الشئون الدينية الباكستاني في المطار ولديه تعليمات من الرئيس ضياء الحق بأن يحضر الوفد مباشرة إلى منزل الرئيس شخصيًا في ثكنات الجيش في روالبندي حيث كان يقيم الرئيس وكان استقبال الرئيس لنا جميعًا استقبالًا حارًا وجلسنا جميعًا والرئيس ضياء الحق في حديقة منزله حيث قدم لنا الشاي.. وكان واضحًا أن نجم الحفل هو الشيخ عبد الباسط واستمعنا إليه جميعًا في تلاوته الجميلة للقرآن الكريم، وكان الشيخ عبد الباسط يتمتع بروح فكاهية، أما الشيخ النمر فكان حديثه عن ذكرياته عن الهند لا ينقطع، وكذلك حديثه عن ذكرياته مع الرئيس السادات في أيام الكفاح السياسي قبل ثورة 52.

وبينما عادت الحياة إلى طبيعتها بعد أحداث حرق السفارة الأمريكية وبدأت أتعلم رياضة الجولف وأنتهز كل فرصة لزيارة مدينة أو منطقة جديدة في باكستان وأجد نفسي وسط مجموعة متزايدة من الأصدقاء الباكستانيين... إذا بي قبل أن ينقضي عام على وجودي في هذا البلد الإسلامي الجميل وشعبه المضياف أتلقى خطابًا من الصديق العزيز أسامة الباز يبلغني فيه أن منصب المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف سيخلو قريبًا وأن هناك تفكيرًا في ترشيحي لشغل هذا المنصب ويسألني رأيي في ذلك، وكان طبيعيًا أن أسعد بتلقي هذا النبأ مع ما خالط هذا الشعور من أسف على ترك باكستان.

رددت على أسامة بموافقتي على الترشيح وصدر قرار بنقلي من إسلام آباد إلى جنيف مندوبًا دائمًا ورئيسًا لوفد مصر لدى مؤتمر نزع السلاح..

كان العام الذي قضيته وأسرتي في باكستان من أسعد أعوام عملي بالخارجية... ولا أنسى حفل التوديع الذي أقامه وكيل الخارجية الباكستانية لي ولزوجتي وسيل المشاعر الذي تدفق في هذه المناسبة والحشد الذي تجمع من الأصدقاء الباكستانيين والمصريين يوم مغادرتنا إسلام آباد؛ هذا البلد الذي أحببناه والذي ارتبط بكثير من الذكريات، أغلبها ذكريات عذبة ولا أزال حتى الآن أتابع ما يجري هناك وما يجري في أفغانستان من تطورات.

أرى باكستان الآن وكأنها داخل دوامة أو على فوهة بركان؛ فقد اغتيل الرئيس ضياء الحق عام 1988 في حادث انفجار طائرة، ثم جاءت بنظير بوتو للحكم وهي ابنة من أعدمه ضياء الحق.. ثم جاء نواز شريف وفي هذه الأثناء تم تنفيذ جريمة نسف السفارة المصرية في إسلام آباد على يد مجموعة متطرفة وراح ضحية هذا الحادث عدد من شباب الدبلوماسيين المصريين من بينهم المستشار نمير أحمدين خليل ابن الصديق أحمدين خليل وكانت العناية الإلهية هي التي أنقذت سفير مصر الممتاز هناك الدكتور محمد نعمان جلال ... ثم أجرت باكستان تجربة نووية وأصبحت دولة نووية... ثم نشأ النزاع بين نواز شريف ورئيس الأركان برويز مشرف الذي كان من أول ما فعله بعد توليه الحكم أن اعتقل نواز ثم نفاه إلى السعودية..

ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وأعلن أسامة بن لادن - الذي أنشأ تنظيم القاعدة وتحالف مع طالبان - أن تنظيمه هو الذي نفذ اعتداءات 11 سبتمبر في نيويورك وواشنطن.. وأعلنت أمريكا الحرب على أسامة بن لادن ورفاقه من «المجاهدين» الذين كانت هي التي دربتهم وزودتهم بالسلاح لمقاومة الاتحاد السوفيتي وتنخرط باكستان «مشرف» في الحرب الأمريكية على الإرهاب وتغوص أكثر وأكثر في الدوامة... ثم تنشب معارضة قوية في باكستان ضد الرئيس مشرف ويصبح مشرف رئيسًا مرفوضًا من شعبه وتعود بنظير بوتو من منفاها الاختياري في دبي إلى باكستان[1] ونواز شريف وتجرى الانتخابات وتصبح بنظير بوتو في طريقها إلى أن تكون رئيسة الوزراء،

(1) يراجع مقالي في «الأهرام» قبل اغتيال بنظير بعنوان «بنظير بوتو والصعود إلى فوهة البركان»، بتاريخ 2007/11/3.

ولكنها تتعرض للاعتداء الإرهابي... وتفقد حياتها... ويتخلى مشرف عن منصب الرئاسة وينتخب زرداري زوج بنظير رئيسًا للجمهورية وتشتد الحرب في أفغانستان ويتحول الشعب الأفغاني لمقاومة الولايات المتحدة بنفس الشراسة التي قاوم بها السوفيت وتمتد الحرب إلى باكستان وتبدأ طالبان باكستان التي تقود حربًا ضد النظام المتحالف مع الولايات المتحدة... ولا يفلح حلف الناتو في السيطرة على البلاد وتمتد حركة طالبان إلى باكستان... وهكذا تجد باكستان نفسها في دوامة أو داخل بركان لا يهدأ... وتصبح هي وأفغانستان الهاجس الأكبر للرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما..

وأصبح تنظيم القاعدة المتحالف مع طالبان ومع جماعات المجاهدين الإسلاميين في وادي سوات وفي وزيرستان على حدود باكستان- أفغانستان يشكل جبهة قتال تخوضها أمريكا بل يخوضها الغرب وحلف الناتو ضد طالبان والقاعدة معًا، وأخذت هذه الحرب تتوسع لتمتد إلى اليمن والصومال... ويصبح المسلمون في العالم في دائرة الاتهام في الذهنية الغربية، ولم يكن أحد يتصور من قبل أن الغزو السوفيتي لأفغانستان منذ ثلاثين عامًا يمكن أن تنتج عنه كل هذه التداعيات.. اختفاء إحدى القوتين العظميين وانغماس الأخرى في حرب لا تعرف لها هوية ولا تبدو لها في الأفق نهاية.

(15)

الحرب الدبلوماسية العربية على مصر

1980

في يوم من أيام الأسبوع الأول من سبتمبر 1980 توجهت مع أسرتي لتسلم عملي الجديد كمندوب دائم لمصر لدى الأمم المتحدة، وأخذت أفكر ونحن في الطائرة في أنني أعود مرة أخرى إلى الدبلوماسية متعددة الأطراف التي عملت فيها منذ بداية التحاقي بالخارجية عام 1955، وبعد أن كنت قد قضيت عامًا واحدًا بالعمل في الدبلوماسية الثنائية التقليدية في باكستان والتي استمتعت بها. كنت أقول لنفسي هأنذا أعود مرة أخرى إلى وثائق الأمم المتحدة التي يتعين عليَّ أن أقرأها يوميًا... وأعود إلى حمل حقيبة الأوراق التي كنت قد ودعتها واستبدلت بها حقيبة الجولف الذي لا أعتقد أن الوقت سيسمح لي بأن أمارسه في جنيف بعد أن تعلمته ومارسته كرياضة جميلة في نادي إسلام آباد للجولف في باكستان.

لم تستغرق الرحلة من القاهرة إلى جنيف أكثر من أربع ساعات، حيث استقبلني زملائي أعضاء البعثة المصرية بالمطار استقبالًا كريمًا.

توجهت مع الأسرة إلى سكن السفير وكانت شقة في عمارة كبيرة في منطقة جراند ساكونيه القريبة من قصر الأمم الذي يشغله المقر الأوروبي للأمم المتحدة الذي كان في الأصل مقرًا لعصبة الأمم المتحدة التي أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى وانهارت مع بدء الحرب العالمية الثانية فتحول القصر بعد ذلك ليصبح مقرًا ثانيًا للأمم المتحدة في جنيف إلى جانب المقر الأصلي في نيويورك... لا يزيد ارتفاع قصر الأمم على ثلاثة أدوار، ولكنه يشغل مساحة شاسعة وهو بذلك يختلف عن مبنى الأمم المتحدة في نيويورك المكون من أربعين دورًا ويطل على الشاطئ الشرقي من جزيرة مانهاتن أو على النهر الشرقي، وكانت تتوسط القصر حديقة كبيرة مترامية الأطراف تمرح فيها

طيور زاهية الألوان، لعل أهمها هذا الطاووس الجميل الذي يتوافد السائحون لمشاهدته ويتوقفون أمامه لتصويره، والانتقال من قاعة إلى قاعة في هذا القصر الكبير يتطلب السير على الأقدام لمسافات طويلة.

بدأت عملي في جنيف في سبتمبر 1980 أثناء حقبة الرئيس السادات والقطيعة بين مصر والدول العربية في ذروتها، وعضوية مصر معلقة في جامعة الدول العربية وفي المؤتمر الإسلامي، والدول العربية تعمل على عزل مصر في المنظمات الدولية، وتسعى لحرمانها من الحصول على أي منصب من المناصب التي يتناوب عليها الدول الأعضاء.

وجدت نفسي في بداية عملي وسط أزمة تتعلق بالمكتب الإقليمي لشرق البحر المتوسط بالإسكندرية والتابع لمنظمة الصحة العالمية. كانت الدول العربية قد نجحت في نقل المكاتب الإقليمية التابعة لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في مصر إلى خارج مصر عقابًا لها على توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل، وتطبيقًا لهذه السياسة أخذت تعمل على نقل المكتب الإقليمي التابع لمنظمة الصحة العالمية من الإسكندرية إلى عمان في الأردن وقد استطاع وفد مصر في الجمعية العالمية للصحة في الدورة التي سبقت وصولي إلى جنيف اتخاذ قرار من الجمعية بإحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية للحصول على رأيها الاستشاري حول مدى قانونية إجراء هذا النقل، وبعد وصولي إلى جنيف كان الرأي الاستشاري قد صدر، دون أن يحسم الموضوع فجددت الدول العربية حملتها وطالبت بنقل المكتب، وكانت حجتها قوية باعتبار أنها تشكل غالبية أعضاء الإقليم وقد أصبحت علاقاتها الدبلوماسية مقطوعة مع مصر إلا أن الجمعية العالمية للصحة كانت هي صاحبة السلطة في اتخاذ قرار النقل.

كانت الخطة التي وضعتها بالاتفاق مع وزير الصحة آنذاك الدكتور ممدوح جبر تقضي بأن نراهن على عنصر الوقت مقدرين أن العلاقات بين مصر والدول العربية لا بد أن تعود إلى ما كانت عليه وأن المهم أن نعبر هذه المرحلة دون صدور قرار بنقل المكتب فكنا نعمل على تأجيل نظر الموضوع من عام لآخر، وكنا ننجح في كل دورة أمام احتجاجات وزراء الصحة العرب، وبالفعل لم يمر وقت طويل حتى هدأت العاصفة وتلاشت الحدة في المواقف العربية وسرعان ما دب الشقاق في جبهة الصمود والتصدي التي كانت مكونة من الدول التي تدعم الحملة ضد مصر، وبالأخص تفجر الخلاف بين

الرئيس صدام حسين رئيس العراق والرئيس الأسد رئيس سوريا بينما أخذت العلاقات بين مصر والدول العربية الأخرى تتحسن، ولم ينقل مكتب الإسكندرية وكان هو المكتب الإقليمي الوحيد من بين كل المكاتب الإقليمية لمنظمات الأمم المتحدة الذي لم ينقل من مصر أثناء الحملة الدبلوماسية العربية الشعواء ضد مصر والتي بدأت في أعقاب توقيع مصر لمعاهدة السلام في مارس 1979.

كان هناك فرسان ثلاثة من بين وزراء الصحة العرب الذين قادوا الحملة ضد مصر في هذه الفترة وهم الدكتور رياض الحاج حسين وزير صحة العراق والدكتور عبد الرحمن العوضي وزير صحة الكويت الذي رأس جمعية الصحة العالمية أثناء الفترة التي استمرت فيها الحملة لنقل المكتب والدكتور حسين الجزائري وزير صحة السعودية..

وقد دارت الأيام بعد ذلك دورتها؛ فلم تمر سوى عدة أعوام على فشل محاولات نقل المكتب من مصر وعودة العلاقات بين مصر والدول العربية إلى طبيعتها حتى رشحت السعودية الدكتور حسين الجزائري ليكون رئيسًا للمكتب الإقليمي في مصر–نفس المكتب الذي عمل جاهدًا على نقله، وكانت مصر من أقوى الدول التي أيدت هذا الترشيح. وتم تعيين الدكتور الجزائري رئيسًا لهذا المكتب وظل يشغله وبكفاءة كبيرة حتى الآن أي منذ أكثر من عشرين عامًا.

أما الدكتور العوضي فلم أره بعد نقلي من جنيف إلا يوم الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990 حيث كان يمثل بلاده في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية، وكان بطبيعة الحال في موقف صعب حيث كانت القوات العراقية قد غزت بلاده قبل عدة ساعات وأعلنت ضمها إلى العراق لتصبح المحافظة رقم 19 من محافظات العراق... ورأيت الدكتور العوضي في هذا اليوم وهو يناشد وزراء الخارجية العرب أن يقفوا إلى جانب الكويت، وكان موقف الوفد المصري هو الموقف الحاسم الذي جعل المؤتمر يخرج بقرار يطالب بانسحاب القوات الغازية وعودة السيادة الكويتية.

أما وزير صحة العراق الدكتور رياض الحاج حسين فبعد أن غادر جنيف عقب انتهاء اجتماعات منظمة الصحة العالمية في مايو 81 وبعد أن بدأ الرئيس صدام الحرب على إيران، وكان رياض الحاج حسين يرى أن الحرب العراقية الإيرانية ستجلب أوخم العواقب على العراق فقد ذهب إلى الرئيس صدام ونصحه بأن يعمل على إنهاء هذه

الحرب، وكان رياض الحاج حسين من أقرب الناس إلى الرئيس صدَّام... فغضب منه وتم توجيه الاتهام لرياض الحاج حسين بدعوى أنه سمح باستيراد أدوية فاسدة إلى العراق... وتمت محاكمته وصدر عليه حكم بالإعدام وتم تنفيذ الحكم على الفور وكانت تلك هي النهاية المأساوية لوزير الصحة العراقي رياض الحاج حسين.

التصديق على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية

عقب وصولي إلى جنيف بفترة وجيزة كان وزير الكهرباء ماهر أباظة مارًّا بجنيف في طريقه لزيارة بعض الدول الأوروبية... وأثناء لقائي معه في المطار أخذ يحدثني عن قرار مصري هام اتخذه الرئيس السادات، وهو إنشاء ثماني محطات نووية لتوليد الكهرباء... وقد شرح لي الوزير أباظة الأسباب التي دفعت لاتخاذ هذا القرار والتي تتلخص في أن البترول في مصر هو مصدر غير متجدد للطاقة ولن يبقى إلا لفترة زمنية محدودة يبدأ بعدها في النضوب، وأنه لذلك ينبغي البحث منذ الآن عن مصادر بديلة للطاقة... وأهم هذه المصادر الطاقة النووية...

كان هذا القرار هو السبب الرئيسي الذي دفع مصر في هذا الوقت إلى اتخاذ قرار خطير آخر وهو التصديق على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، باعتبار أن إنشاء المفاعلات النووية وتشغيلها سيتطلب التعاون مع الدول المتقدمة في مجال الطاقة النووية والتي ستقوم بتزويد مصر بهذه المفاعلات ومساعدتها في الحصول على الوقود النووي، وقد أصرت هذه الدول على ضرورة أن تصدق مصر على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية حتى تضمن التزام مصر بعدم استخدام برنامجها النووي في مجالات غير سلمية، وكان المهندس ماهر أباظة بطبيعة الحال هو القوة الدافعة لأن تصدق مصر على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وتم التصديق بالفعل وتلقيت تعليمات من الخارجية بأن أعلن نبأ تصديق مصر على هذه المعاهدة في إحدى جلسات مؤتمر نزع السلاح بجنيف الذي كنت أمثل مصر فيه، وقد تلقى أعضاء هذا المؤتمر نبأ تصديق مصر على المعاهدة بترحيب كبير؛ فقد كان هناك دائمًا قلق كبير وتخوف من أن تسير مصر في برنامج للتسلح النووي ما دامت لم تصدق على معاهدة منع الانتشار... وعندما ألقيت بياني في قاعة المؤتمر وأعلنت تصديق مصر على معاهدة منع الانتشار بلغ

الحماس ببعض أعضاء المؤتمر إلى استقبال هذا النبأ بالتصفيق، وهو ما لا يحدث في هذا المؤتمر في العادة...

والواقع أن مصر كانت من الدول التي ساهمت إسهامًا كبيرًا في صياغة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ولعب المرحوم إسماعيل فهمي - الذي أصبح وزيرًا للخارجية فيما بعد عام 73 - دورًا رئيسيًا في صياغة المعاهدة عام 68 وكان هو صاحب «المبادئ العشرة» التي أصبحت أساسًا بعد ذلك للمفاوضات التي دارت حولها صياغة المعاهدة والتي تقوم أساسًا على التزام الدول غير النووية المنضمة للمعاهدة بعدم إنتاج أو حيازة أسلحة نووية، إلا أن مصر ظلت قرابة خمسة عشر عامًا لا تصدق على المعاهدة رغم أنها كانت من بين الدول التي وقعتها، وعندما قررت التصديق عليها تحت ضغط الدول النووية؛ ولرغبتها في الحصول على المفاعلات النووية والوقود النووي فإنها لم تعط الاهتمام الكافي للبعد الاستراتيجي؛ لأنها بهذا التصديق تكون قد تنازلت عن الخيار النووي بينما كانت إسرائيل قد أصبحت تملك السلاح النووي بالفعل... ولم يكن ذلك سرًا... بل لقد فكرت في استخدام هذا السلاح في المرحلة الأولى من حرب أكتوبر عندما وجدت نفسها تواجه خطر الهزيمة الساحقة.. كما لم تفلح كل المحاولات التي استهدفت جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وانتهى الأمر إلى وجود خلل دائم في التوازن الاستراتيجي بالشرق الأوسط.... بعد أن تخلت مصر عن الخيار النووي، بينما أصبحت إسرائيل دولة نووية.

ولعل من قبيل المفارقات أنه لم يمر أكثر من ثلاثة أو أربعة أعوام على قرار مصر التصديق على معاهدة منع الانتشار من أجل أن يتاح لها إقامة المحطات النووية، حتى جاء قرارها بالتوقف عن هذا البرنامج في أعقاب حادث انفجار مفاعل شرنوبل في أوكرانيا بالاتحاد السوفيتي... وهو ما دعا مصر إلى وضع برنامجها النووي على الرف بل وإنفاق المبلغ الذي كان مخصصًا للبدء في هذا البرنامج الذي كانت مصر قد قطعت شوطًا طويلًا في الإعداد له لإقامة ثماني محطات بدءًا بمحطة في منطقة الضبعة على الساحل الشمالي وبعد أن كانت مصر قد طرحت العطاءات وعلى وشك أن تفتح المظاريف لإقامة محطة الضبعة.

ولم تقرر مصر العودة لهذا البرنامج إلا في عام 2007 أي بعد أكثر من عشرين عامًا وبعد أن أصبحت على أبواب نضوب مواردها من الطاقة التقليدية... وبعد أن

ارتفعت أسعار إقامة المحطات النووية ارتفاعا كبيرًا، وتشتتت الكوادر التي كان قد تم إعدادها.

نشطت إسرائيل رغم ذلك أكثر وأكثر في ترسيخ وضعها كقوة نووية بل ونجحت في إقناع العديد من الدول الكبرى بقبولها كقوة نووية، ولم تعد الدول الكبرى تبذل محاولات جادة في سبيل إقامة منطقة الشرق الأوسط كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، بل أصبحت تعارض المحاولات التي تقوم بها مصر لمطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، كما أصبحت إسرائيل تقوم بضرب محاولات الدول الأخرى في المنطقة للسير في طريق الخيار النووي، كما فعلت في العراق وسوريا وكما تحاول الآن أن تفعل مع إيران.

كانت فترة عملي في جنيف مندوبًا دائمًا لدى الأمم المتحدة تتويجًا لمسيرة عملي في الدبلوماسية متعددة الأطراف التي بدأتها في عام 1955 عندما عينت ملحقًا في بعثة مصر لدى الأمم المتحدة بنيويورك... ولقد تعمقت تجربتي في العمل الدبلوماسي طوال الأعوام الثلاثة التي قضيتها في جنيف، فمندوب مصر الدائم في جنيف يمثل مصر في محافل عديدة، من بينها ما هو ذو طابع اقتصادي مثل مؤتمر التجارة والتنمية ولجانه الكثيرة العديدة ومنظمة الجات التي أصبحت بعد ذلك منظمة عالمية للتجارة، كما يمثل مصر في الوكالات المتخصصة التي تتخذ مقرًا لها في جنيف مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من منظمات وهو يقوم بهذه المهمة على المستوى السياسي أما المستوى الفني فهو متروك للوزراء المعنيين.. كما يمثلها في علاقتها مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر واتحاد جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر وكلاهما معني بتطبيق اتفاقيات جنيف المعقودة عام 1949 للحفاظ على حقوق الإنسان في وقت الحرب، وفي تطوير القانون الدولي الإنساني، أما أهم ما يمثل فيه المندوب الدائم المصري بلاده في جنيف فهو مؤتمر نزع السلاح... ومصر عضو بهذا المؤتمر منذ إنشائه في أوائل الستينيات... ويقوم هذا المؤتمر بالتفاوض لعقد اتفاقيات دولية للحد من التسلح والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

كما يقوم المندوب الدائم بتمثيل مصر في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الذي يجتمع في العادة في الصيف بجنيف بلجانه المتعددة ولجنة حقوق

الإنسان... ومن أجل ذلك كله لم يعد قصر الأمم متسعًا لكل هذه الأنشطة فتم تشييد مبنى كبير بجواره...

والواقع أنني استمتعت وعائلتي بفترة العمل بجنيف والحياة في هذه المدينة الهادئة الواقعة على شاطئ بحيرة ليمان الجميلة... وكانت هذه الفترة فترة سعيدة في حياتنا العائلية والاجتماعية... وكان من أجمل ما فعلناه أننا في فترة الإجازات في أواخر العام وبداية العام الذي يليه وهي فترة الأعياد التي يهدأ فيها العمل في المنظمات الدولية بجنيف. كنا نذهب لقضاء هذه الفترة في الجبل وتعلمنا هناك رياضة التزلج على الجليد وكنا نذهب معًا مع الصديق الدكتور جورج أبي صعب أستاذ القانون الدولي المعروف والصديق السفير شكري فؤاد وأسرتيهما ونقيم في شاليه واحد ونقضي الوقت في أجواء جبال الألب السويسرية الجميلة... ونحن نحمل جميعًا أجمل الذكريات لهذه الأيام... وللأسف فإن المنطقة التي كنا نذهب إليها لم تعد الثلوج تكسوها الآن بسبب ما أصاب العالم من ارتفاع في درجة حرارة الجو والتغير المناخي... وتحولت ساحات التزلج على الجليد في هذه المنطقة إلى ملاعب للجولف...

في عام 83 وهو العام الأخير من فترة عملي بجنيف التقيت بالرئيس مبارك مرتين، كانت أولاهما عندما تلقيت برقية من القاهرة تطلب إليَّ أن أحضر للقاهرة للتشاور.. وكنت من قبلها قد تلقيت خطابًا من الصديق د. أسامة الباز يخبرني فيها أن الغرض من هذا الاستدعاء هو ترشيحي لأكون رئيسًا لمصلحة الاستعلامات.

سافرت للقاهرة وأنا أفكر في موضوع تولي مسئولية مصلحة الاستعلامات وقد سبق أن شغل هذا المنصب من الخارجية كل من الدكتور الزيات والدكتور عصمت عبد المجيد والسفير الشافعي عبد الحميد... إلا أنني أخذت أفكر مليًا في الموضوع، وتوصلت إلى قرار بأن أعتذر عن عدم تولي هذا المنصب الذي وجدت نفسي لا أميل إليه على المستوى الشخصي... وبمجرد وصولي إلى القاهرة قابلت أسامة وأبلغته رغبتي في الاعتذار عن عدم تولي هذا المنصب.

استقبلني الرئيس في منزله بمصر الجديدة في الصباح المبكر وكان استقبالًا كريمًا وتحدث معي في أمور شتى ولكنه لم يفتح موضوع تولي منصب رئيس الاستعلامات.. وحمدت الله على أن الموضوع تم على هذا النحو...

كانت المرة الثانية عندما حضر الرئيس مبارك إلى جنيف مدعوًا من منظمة العمل الدولية ليلقي بيانًا في مؤتمر العمل الدولي في يونيو 83... وقد حاول بعض المندوبين العرب تنظيم مقاطعة للرئيس أثناء إلقائه لبيانه في المؤتمر وذلك في إطار الحرب الدبلوماسية العربية على مصر، ولكنها كانت محاولة فاشلة إذ لم يغادر القاعة سوى ثلاثة أو أربعة مندوبين كان من بينهم المندوب الإيراني والمندوب السوري ولكن أحدًا لم يأبه بهم بينما استمر الرئيس مبارك في إلقاء بيانه دون أن يلتفت لهم.

وفي أثناء هذه الزيارة أقمت حفل عشاء على شرف الرئيس في مطعم «لؤلؤة البحيرة» الذي يقع على شاطئ بحيرة جنيف أو بحيرة ليمان أمام النافورة المشهورة الواقعة وسط البحيرة... وبعد العشاء اقترحت على الرئيس أن نتمشى على كورنيش البحيرة... وكان الرئيس سعيدًا بهذه التمشية التي اتسمت بالبساطة والبعد عن الحراسات وقيودها... في نوفمبر من نفس العام (1983) حزمنا أمتعتنا ونفذنا النقل من جنيف للقاهرة، عدت إلى الخارجية وعادت ندى وسلمى إلى مدرستهما القديمة... ولم نكن ندري ما يخبئه لنا المستقبل.



صورة مهداة من الرئيس ريجان بمناسبة تقديم أوراق اعتمادي كسفير لمصر لدى الولايات المتحدة يوم 11 ديسمبر 1984



صورتي والأسرة مع الرئيس ريجان حيث كان يدعو أسرة السفير لحضور حفل تقديم أوراق الاعتماد وفي الصورة زوجتي فريدة على يسار الرئيس ريجان وجوارها ابنتنا الكبرى ندى ثم ابنتنا الصغرى سلمى وأقف بجوارهما



المباحثات الرسمية بين الرئيس مبارك والرئيس ريجان



في حفل الاستقبال الذي أقامه الرئيس رونالد ريجان وحرمه نانسي تكريمًا للرئيس مبارك وحرمه في زيارة الرئيس لواشنطن عام 1988



مع الرئيس مبارك (إلى يساره) وهو في طريقه إلى لقاء أعضاء الكونجرس بأحد مباني الكونجرس وإلى يمينه مدير البروتوكول في الكونجرس



الرئيس مبارك في الكونجرس وعلى يمينه بوب دول زعيم الأقلية (الجمهوريين) وعلى يساره جورج ميتشيل زعيم الأغلبية (الديموقراطيين) في مجلس الشيوخ



كان أسلوب الرئيس في التحدث مع أعضاء الكونجرس ببساطة وحميمية عاملاً مهمًا
فيما حققه من شعبية بينهم



الرئيس مبارك متحدثًا للصحافة في القاهرة أثناء زيارة وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز
ويقف د. عاطف صدقي على يسار الرئيس وأقف جواره، بينما يقف شولتز على يمين الرئيس،
ويظهر فرانك وزنر سفير الولايات المتحدة بالقاهرة في خلفية الصورة - القاهرة 1988



في مكتب الرئيس مبارك



الرئيس ريجان متحدثًا إلى الدكتور عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية وعلى يساره نائب الرئيس بوش،الأب، وأقف على يسار الدكتور عصمت



الرئيس ريجان في لقاء مع وزيري خارجية مصر وإسرائيل في عام 1988، ويجلس الدكتور عصمت عبدالمجيد، على يمين الرئيس ريجان، بينما أجلس على يمين الدكتور عصمت، ويجلس شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل على يسار الرئيس ريجان



في ضيافة الرئيس الأمريكي ريجان وبيننا السفيرة سلوى روزفلت مديرة المراسم. البيت الأبيض 1988



أنا وفريدة مع الرئيس بوش وزوجته باربارا. البيت الأبيض 1991



مع بوب دول زعيم الأقلية (الجمهوريين) في مجلس الشيوخ، وكان دول هو المرشح الجمهوري للرئاسة عام 1996



مع الشيخ جاد الحق شيخ الأزهر على يمين الرئيس بوش (الأب)، وعلى يساري الدكتور محمد
سيد طنطاوي مفتي الديار المصرية، ثم شيخ الأزهر فيما بعد، كما يظهر في الصورة
ريتشارد هاس مساعد الرئيس لشئون الشرق الأوسط - البيت الأبيض 1990



الرئيس بوش مستقبلاً ،صديقه القديم، الدكتور محمد حسن الزيات



مصافحا الرئيس بوش أثناء استقباله لقداسة البابا شنودة الثالث بالبيت الأبيض عام 1990



أغسطس 1986، مع نائب الرئيس بوش وحرمه باربارا في زيارة للأقصر، وعلى يمين بوش وزير الثقافة محمد عبدالحميد رضوان الذي أقف على يمينه



عام 1991، مع جيمس بيكر وزير الخارجية أثناء إدارة الرئيس بوش الأب، ووزير الخزانة في عهد الرئيس ريجان



مع سيناتور باتريك ليهي (ديمقراطي من ولاية فرمونت) رئيس اللجنة الفرعية للعمليات في مجلس الشيوخ، والذي لعب دورًا داعمًا لنا في معركة إلغاء الديون



مع فضيلة د. محمد سيد طنطاوي عندما حضر الاحتفال بتدشين كرسي الدراسات الإسلامية في الجامعة الكاثوليكية في واشنطن 1991، وكان أثناءها مفتيًا للديار المصرية، وأقف على يمينه، بينما يقف رئيس الجامعة على يساره



ميشيل كامديسو رئيس صندوق النقد الدولي وأعضاء المجموعة المصرية للتفاوض مع الصندوق، وهم من اليمين: د. عبدالشكور شعلان، الدكتور كمال الجنزوري، ميشيل كامديسو، عبد الرءوف الريدي، د. محمد الرزاز، د. صلاح حامد، د. عاطف عبيد، د. محمد فنيش (المدير التنفيذي الذي يمثل المجموعة العربية في صندوق النقد الدولي)



مع الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر أثناء زيارة له لواشنطن



مع ألكسندر هيج وزير خارجية أمريكا في بداية حقبة الرئيس ريجان، والصورة ملتقطة أثناء وجوده في إحدى حفلات السفارة في واشنطن، وتظهر زوجتي فريدة في الصورة



مع حاكم ولاية أركنسو بل كلينتون الذي أصبح فيما بعد رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية (1992 - 2000) وبجواره الوزير أحمد سلامة



مع الزعيم الأمريكي الأسود جيسي جاكسون في حفل بالسفارة، ويظهر في الصورة أيضًا سكرتير أول حاتم سيف النصر سفير مصر في باريس، ثم في لندن فيما بعد

(16)

سفيراً في واشنطن 1984

قضيت وأسرتي في القاهرة عامًا واحدًا فيما بين نقلي من جنيف (نوفمبر 83) ونقلي إلى واشنطن (نوفمبر 84) وعملت مديرًا لإدارة الهيئات الدولية بالخارجية وكان شارع الأندلس خلف حديقة ميريلاند الذي أقمنا فيه شارعًا نموذجيًا بالمعايير العالمية، تظلله أشجار الأكاسيا من الجانبين وعلى جانبيه فيلات لا يتعدى كل منها دورين، والبناء فيها لا يتجاوز 40٪ من مساحة الأرض أما بقية الأرض فهي للحديقة وكانت التمشية فيه أو في شارع نهرو الموازي له والمطل على حديقة الميريلاند متعة تضاهي متعة المشي في شوارع المدن الأوروبية... أما إذا نظرت إلى شارع الأندلس الآن فستجده وقد قامت على جانبيه هذه العمارات التي تسمى بالأبراج... وأصبح يعج بمعارض السيارات وغيرها من المحلات وأصبحت حركة السيارات فيه دون ضابط أو رابط... والتمشية فيه أمرًا متعذرًا...

كنت في يوم من أيام شهر مارس 1984 في الخارجية بالتحرير... وبعد أن أنهيت أعمالي التقيت مصادفة بالصديق والزميل السفير عمر سري الذي أبلغني أنه ذاهب إلى مصر الجديدة ليعرض بعض الأوراق على وزير الخارجية كمال حسن علي الذي يقطن مصر الجديدة... واقترح عليَّ أن أصاحبه ليوصلني لمنزلي ونتحدث في السيارة... وكان عمر يشغل آنذاك منصب مدير إدارة شئون السلك الدبلوماسي وهي الإدارة المختصة بترشيح السفراء وإعداد التنقلات للدبلوماسيين... ركبنا سيارته، وجلس كلانا في المقعد الخلفي وكانت معه حقيبة...فإذا به يقول لي ضاحكا... «إن بهذه الحقيبة أسماء المرشحين ليكونوا سفراء في الخارج ومن بين هذه الأسماء من هو مرشح ليكون سفيرًا في واشنطن»... وسألني عمن عساه أن يكون مرشحًا لهذا المنصب، فأخذت أخمن أسماء ذكرتها له وكنت كلما ذكرتُ له اسمًا ردَّ عليَّ باسمًا بأن تخميني غير صحيح، وعندما سألته في النهاية عن اسم المرشح الذي تتضمنه حقيبته اعتذر عن عدم الإجابة، باعتبار أن ذلك لا يزال موضوعًا سريًا... والواقع أن الموضوع لم ينل كثيرًا من اهتمامي بعد ذلك، ولم أتصور أن

الاسم الذي كانت تحتويه حقيبة عمر كمرشح لواشنطن هو اسمي... ولما أعلن فيما بعد ترشيحي لهذا المنصب اتصل بي عمر، وذكرني بهذه القصة قبل أن يطلب إليّ موافاته بسيرتي الذاتية ليرسلها إلى واشنطن حتى يقوم السفير أشرف غربال بتقديم ترشيحي إلى الجانب الأمريكي، والواقع أن الصديق الدكتور مصطفى الفقي مدير مكتب الدكتور أسامة الباز آنذاك كان أول من أبلغني بترشيحي للعمل في واشنطن.

تقدم السفير أشرف غربال باسمي للخارجية الأمريكية للحصول على الـ «agrément» وهي كلمة فرنسية تعني موافقة الدولة التي يرشح السفير الجديد للعمل بها، ومع وصول هذه الموافقة، يتم الاتفاق على التاريخ الذي يعلن فيه الجانبان عن اسم السفير الجديد، ولا يحدث إلا نادرًا أن تعترض دولة من الدول على اسم السفير الذي ترشحه دولة أخرى لتمثيلها بها... وأبلغت زوجتي فريدة بالخبر ثم اخترت يوم الإجازة الأسبوعية أي يوم الجمعة ونحن على مائدة الغداء لإبلاغ ابنتي ندى وسلمى اللتين كانتا في بداية دراستهما الثانوية... وكانت المفاجأة بالنسبة لي هي رد فعل ابنتي الصغرى «سلمى» ذات الأربعة عشر عامًا، عندما انفجرت في البكاء... ولما سألتها عن سبب البكاء حيث كنت أتصور أنها ستكون سعيدة بأنها ستذهب للدراسة في واشنطن كانت إجابتها موجعة لأنها نتأت هذا الجرح الذي يشعر به الدبلوماسيون... فيما يعانيه أبناؤهم من انتزاعهم مرة بعد أخرى من وسط البيئة التي أخذوا يتعودون عليها والمدارس التي يذهبون إليها وأقاموا فيها صداقاتهم... أجابتني سلمى بأنها وشقيقتها ندى قد غيرتا مدارسهما ثلاث مرات عبر الأعوام الأربعة الماضية وأنهما الآن ستغيرانها للمرة الرابعة!!

أشرف غربال

ما إن بدأ اسمي يتردد للعمل في واشنطن حتى تلقيت خطابًا رقيقًا من السفير الدكتور أشرف غربال الذي أخلفه، وقد أعاد إليّ خطابه شريطًا حافلًا من الذكريات، ذكريات صداقة وزمالة قديمة جمعتني معه في العمل وفي الحياة... وهو واحد من ألمع وأقدر الدبلوماسيين المصريين قاطبة... ولم يكن هناك في أي وقت من الأوقات في الخارجية المصرية من هو أقدر من أشرف على العمل في واشنطن... فهو يعرف أمريكا كما لم يعرفها أحد... أوفدته الخارجية بمجرد أن التحق بها للحصول على الدكتوراه من جامعة هارفارد... وبعد أن حصل عليها عمل في نيويورك... لفترة وجيزة في

سكرتارية الأمم المتحدة، ثم في بعثة مصر لدى الأمم المتحدة بجنيف، ثم في بعثة مصر لدى الأمم المتحدة بنيويورك أثناء رئاسة محمود رياض للبعثة كمندوب دائم في الستينيات حيث تزاملنا، ثم عمل مع المرحوم السفير أحمد حسن الفقي مستشارًا في السفارة المصرية في كندا التي تعتبر بصورة أو بأخرى امتدادًا لأمريكا... ثم عمل رئيسًا لقسم رعاية المصالح المصرية في واشنطن عندما قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع أمريكا لمدة خمسة أعوام... كان فيها «المستشار» أشرف غربال هو ممثل مصر في الولايات المتحدة في هذه الفترة الحاسمة التي شهدت إدارتي الرئيس جونسون والرئيس نيكسون، وكان قارئًا ممتازًا للسياسة الأمريكية وتقلباتها في هذه الحقبة الهامة، كما أقام علاقات واسعة في العاصمة الأمريكية ثم عاد للقاهرة ليعمل مع الرئيس السادات ومستشار الأمن القومي آنذاك حافظ إسماعيل في الإعداد لحرب أكتوبر حيث أصبح المتحدث الرسمي باسم الدولة، ثم عين بعد عودة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بين البلدين سفيرًا في واشنطن، حيث ظل لعشر سنوات ثاني أقدم سفير في العاصمة الأمريكية ولم يسبقه في الأقدمية إلا أناتولي دوبرينين السفير السوفيتي الأسطوري الذي مكث سفيرًا لبلاده هناك لحوالي ربع قرن.

بالإضافة إلى زمالتي لأشرف سواء في العمل في البعثة في نيويورك، أو قبلها حيث عملنا معًا في الإعداد لمؤتمر عدم الانحياز الأول في بلجراد، وفي الوزارة بعد تعيين محمود رياض وزيرًا للخارجية... فلقد ظلت الصلة والصداقة بيننا طوال الوقت، ولقد توفي أشرف عام 2005 وكتبت عنه مقالًا بالأهرام تحدثت فيه عن مآثره وتاريخه ودوره في الدبلوماسية المصرية.

لم يمر وقت طويل حتى جاءت الـ agrément أي موافقة الحكومة الأمريكية على استقبالي كسفير لمصر في واشنطن، وتم نشر خبر تعييني في كل من الصحافة المصرية والصحافة الأمريكية...

قبل مغادرتي وأسرتي لواشنطن بحوالي خمسة شهور أي في يونيو 84 جاءت الوفاة المفاجئة للدكتور فؤاد محيي الدين رئيس الوزراء آنذاك وكُلف وزير الخارجية الفريق كمال حسن علي بتأليف الوزارة الجديدة... ووقع الاختيار على الدكتور عصمت عبد المجيد ليكون وزيرًا للخارجية... وقد سعدت لهذا التعيين حيث يربطني بالدكتور عصمت ود قديم منذ التحاقي بالخارجية عام 1955... وعندما سمعت نبأ تعيينه قلت

الحمد لله أنه لم ينجح في انتخابات محكمة العدل الدولية التي جرت منذ عامين سابقين، ولو كان قد نجح لما كان أصبح واردًا ترشيحه وزيرًا للخارجية، ولقد بقي الدكتور عصمت وزيرًا للخارجية لسبعة أعوام (1984-1991) ثم أصبح أمينًا عامًا للجامعة العربية لعشرة أعوام...

سافرت إلى نيويورك مع وزير الخارجية الجديد في سبتمبر لحضور اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة بصفتي مديرًا لإدارة الهيئات الدولية وأخذ الدكتور عصمت يقدمني إلى الشخصيات الأمريكية التي التقينا بها على هامش اجتماعات الجمعية العمومية، باعتباري السفير الجديد في واشنطن، كما قدمني قبل ذلك إلى وزير الخارجية جورج شولتز عندما توقف في القاهرة وهو في طريقه إلى نيودلهي للتعزية في وفاة رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي...

أثناء وجودي بنيويورك اتصل بي أشرف واقترح أن أحضر لقضاء إجازة نهاية الأسبوع معه... وبالفعل أخذت الطائرة إلى واشنطن وقابلني في المطار وتوجهنا إلى فندق «إمباسي رو» القريب من السفارة ودار سكن السفير، وفي المساء شاهدنا معًا على التلفزيون إحدى جولات الحوار الانتخابي بين الرئيس ريجان المرشح الجمهوري لفترة رئاسة ثانية ووالتر مونديل المرشح الديمقراطي... وهذه الحوارات تشكل جزءًا من المعركة الانتخابية التي كانت في أوجها آنذاك بين المرشحين... إذ لم يكن قد بقي سوى عدة أسابيع على موعد الانتخابات، وكانت أغلب استطلاعات الرأي تشير إلى أن الرئيس ريجان هو الذي سيفوز في الانتخابات مرة أخرى على منافسه الديمقراطي، فقد كانت لريجان شعبية كبيرة لدى الرأي العام الأمريكي.

في اليوم التالي، كان هناك حفل توديع كبير أقيم تكريما لأشرف وحرمه في أحد متاحف واشنطن الكبيرة، وحفل عشاء كبير حضره ما يزيد على مائة مدعو من مختلف قطاعات الحياة السياسية والاجتماعية في العاصمة الأمريكية، وقدمني أشرف في هذا العشاء للمجتمع الأمريكي تقديما كريمًا، تخللته روح الدعابة التي عرف بها أشرف والتي يحبها الجمهور الأمريكي، وبعدها بأيام عدت للقاهرة لأحزم حقائبي استعدادًا للسفر...

وإثر عودتي للقاهرة استقبلني الرئيس مبارك وسألني في بداية اللقاء عن موعد سفري لاستلام عملي الجديد فأخبرته بأنه سيكون بعد عودة أشرف بحوالي أسبوع فأجابني بأنه لا ينبغي أن تكون هناك أية مسافة زمنية بين مغادرة أشرف وبين وصولي واشنطن أي

أن عليّ أن أغادر لتسلم عملي الجديد عقب مغادرة أشرف مباشرة. وتحدث معي الرئيس عن أهمية العمل في واشنطن في هذه المرحلة.

غادرت مع الأسرة يوم 23 نوفمبر 1984 على طائرة سويس إير إلى جنيف حيث قررنا أن نمضي فترة إجازة نهاية الأسبوع الفاصل بين الأسبوع الذي يغادر أشرف في نهايته وبين وصولنا إلى واشنطن في بداية الأسبوع التالي وعندما ذهبنا إلى مطار جنيف لنأخذ الطائرة المتجهة إلى نيويورك يوم 26 نوفمبر فوجئت بوجود كل أعضاء البعثة الذين زاملوني أثناء فترة عملي بجنيف وقد حضروا لوداعي وأسرتي في مطار جنيف... كما كان مشهدا مؤثرًا في واشنطن... عندما كان في استقبالنا أعضاء السفارة المصرية وعلى رأسهم الصديق «وزير مفوض» دكتور سيد شلبي المدير التنفيذي الحالي للمجلس المصري للشئون الخارجية وسفير مصر بالنرويج سابقًا.

لا أنسى رحلتي من مطار ناشيونال (أصبح اسمه الآن مطار رونالد ريجان) إلى دار السكن في ميدان شيريدان المطل على شارع ماساتشوتس في العاصمة الأمريكية. كنا في المساء وكانت السماء صافية وسرنا بموازاة نهر الـ«باتوماك»، وكانت واشنطن كعادتها مزدانة بمعالمها المضاءة، فترى مبنى الكونجرس الذي تعلوه قبة الكابتول، التي لا يعلوها -بحكم القانون- أي مبنى آخر في العاصمة الأمريكية، وضريح جورج واشنطن المقام على هيئة مسلة مصرية، وضريح إبراهام لينكولن، وضريح توماس جيفرسون المقامين على هيئة معابد رومانية، يتصدرهما تمثالان مهيبان للزعيمين الأمريكيين التاريخيين، وعندما وصلنا إلى دار السكن اكتشفنا أن الطائرة قد حضرت بدون حقائبنا وليس أمامنا إلا أن ننتظر حتى صباح اليوم التالي، لمعرفة مصير الحقائب ولا أنسى موقف حارس الأمن في السفارة عندما علم أنه لا توجد معنا حقائب فقد اتصل بي وأبلغني أنه سيرسل إليّ بيجاما جديدة كان قد اشتراها ولم تستعمل بعد وكانت تلك هي البيجامة التي قضيت فيها الليلة الأولى لعملي في واشنطن.

أما دار السكن فهي بيت من بيوت منطقة كالوراما العريقة التي بنيت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وتقع الدار في شارع ماساشوسيتس الذي يضم عددًا كبيرًا من السفارات فأصبح يسمى شارع السفارات Embassy Row ودار سكن السفير المصري جميلة، اقتنتها وزارة الخارجية المصرية بعد استقلال مصر وبدء عمل وزارة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي المصري في الخارج عام 1923، وكان الملك فؤاد

شخصيًا يحرص على أن تقتني مصر أفخم البيوت لتكون مقارَّ السفارات المصرية في الخارج، وتظل هذه المقار التي اشتريت في هذه الحقبة أجمل ما لدى مصر من دور سكن وسفارات في الخارج. كان على اليمين في الدور الأرضي متحف صغير أنشأه المرحوم الدكتور محمد حسن الزيات أثناء عمله كمستشار ثقافي في السفارة في منتصف الخمسينيات، ويضم مجموعة من المقتنيات الفرعونية والإسلامية، وعلى الجانب الأيسر توجد غرفة المكتب، أما الدور الأول فكانت به غرف الاستقبال والمائدة وأعلاه توجد غرف السكن وفوقه غرف للضيوف، أما مكاتب السفارة فكانت تقع في شارع خلفي Decatur Place ويربط بين السفارة ودار السكن ممر خلفي كنت أستعمله في الذهاب والعودة بين دار السكن والمكاتب.

وكان هذا المبنى الذي تشغله مكاتب السفارة مخصصًا في الأصل لإقامة أفراد الخدمات المعاونة الذين يعملون في المبنى الرئيسي الذي كانت تشغله في الأصل إحدى الأسر الثرية في واشنطن قبل أن تشتريه الحكومة المصرية في عهد الملك فؤاد.

كان المبنى الذي يضم المكاتب بسيطًا للغاية، وأثناء فترة عملي في واشنطن تعاقدنا على إقامة مبنى جديد للسفارة يقع في منطقة جديدة خصصت للسفارات... إلا أنه لم يتح لي أن أستخدم هذا المبنى الجديد حيث انتهى البناء بعد مغادرتي لواشنطن.

عندما قامت الثورة المصرية في عام 1952 كان سفير مصر في واشنطن آنذاك هو المرحوم السفير محمد كامل عبد الرحيم الذي شغل قبل ذلك منصب وكيل وزارة الخارجية وكان دبلوماسيًا راقيًا ومن أسرة عريقة في الصعيد، إلا أن الرئيس عبد الناصر نظر إلى هذا المنصب فيما بعد نظرة سياسية من واقع العلاقة التي بدأت تنشأ بين الثورة وبين الولايات المتحدة فاختار شخصية سياسية تمثله هناك وهو الدكتور أحمد حسين الذي كان معروفًا بعلاقاته مع الولايات المتحدة ودرس في جامعاتها ثم أصبح وزيرًا للشئون الاجتماعية في وزارة الوفد عام 1950، وكان السفير الدكتور أحمد حسين هو سفير مصر أثناء أزمة سحب الولايات المتحدة تمويل السد العالي، وفترة العدوان الثلاثي على مصر وظل سفيرًا حتى عام 1958 ثم نقل بعدها إلى القاهرة، بعد أن ساءت العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر مع إعلان مبدأ أيزنهاور وقيام الثورة العراقية ونزول القوات الأمريكية إلى لبنان، وخلفه المرحوم الدكتور مصطفى كامل وهو أصلًا أستاذ قانون دستوري في كلية الحقوق تعرف عليه الرئيس عبد الناصر في بداية أيام الثورة

واصطحبه معه إلى مؤتمر باندونج عام 1955 ثم عينه بعد ذلك سفيرًا في الهند ثم سفيرًا في واشنطن من عام 1958 حتى قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة إثر عدوان 1967 مباشرة وقد ظلت العلاقات بين البلدين مقطوعة مع وجود قسم لرعاية المصالح المصرية رأسه الدكتور أشرف غربال من يونيو 67 حتى صيف 1972 كما سبق القول.

عقدت أول اجتماع لأعضاء السفارة في اليوم التالي لوصولي مباشرة وقلت لهم إن أزمة الشرق الأوسط رغم أهميتها الكبرى لن تكون أولى القضايا على جدول أعمالنا أما أولى القضايا فهي المشكلة الاقتصادية في مصر. ودفعني إلى ذلك تلك الصورة التي كانت ملامحها قد اكتملت في ذهني أثناء فترة عملي في جنيف، حيث كنت أقرأ تقارير ودراسات مؤتمر التجارة والتنمية ومنظمة الجات وتقارير البنك الدولي وتبين لي أن الاقتصاد المصري يمر بفترة حرجة للغاية خاصة مع تفاقم مشكلة المديونية الخارجية. كان همي الأول بعد هذا الاجتماع أن أنتهي من تقديم أوراق اعتمادي إلى الرئيس الأمريكي رونالد ريجان الذي فاز في الانتخابات وأصبح رئيسًا للجمهورية للمرة الثانية.

يجري العمل في العرف الدبلوماسي على أن السفير عندما يصل إلى العاصمة المعتمد فيها فإنه يقدم صورة من أوراق اعتماده الأصلية إلى وزير الخارجية أو من ينوب عنه، ولكنه لا يصبح سفيرًا بالمعنى القانوني إلا بعد تقديم أوراق اعتماده إلى رئيس الدولة سواء كان ملكًا أو رئيسًا، والمفروض أن السفير الجديد لا يمارس نشاطه رسميًا إلا بعد تقديم هذه الأوراق، وكنت قد قدمت صورة من أوراق اعتمادي يوم 11/30 إلى كينيث دام نائب وزير الخارجية وبقي تحديد الموعد الذي أقدم فيه الأوراق إلى الرئيس ريجان.

وعندما وصلت إلى واشنطن وسألت عن موعد تقديم أوراق اعتمادي إلى الرئيس ريجان كانت الإجابة أنه يتم تجميع السفراء الجدد، كل ستة سفراء يقدمون أوراق اعتمادهم للرئيس ريجان، وهناك مجموعة من ستة سفراء سيقومون بتقديم أوراق اعتمادهم يوم 10 ديسمبر، وأنه سيتعين علي أن أنتظر المجموعة التالية، والتي سيحدد موعد تقديم أوراق اعتمادها بعد الانتهاء من حفلات تنصيب الرئيس ريجان في رئاسته الثانية للولايات المتحدة يوم 20 يناير 1985 أي أن تقديم أوراق اعتمادي لن يكون قبل شهرين على الأقل من وصولي إلى واشنطن؛ ومن هنا فقد قررت أن أسعى جاهدًا لكي أنضم إلى مجموعة السفراء

الذين سيقدمون أوراق اعتمادهم يوم 10 ديسمبر، وأجريت اتصالات في ذلك مع السفيرة سلوى روزفلت رئيسة البروتوكول في وزارة الخارجية وكانت سلوى قد تم تعيينها بواسطة الرئيس ريجان من خارج كوادر وزارة الخارجية الأمريكية، وهي من أصل لبناني من الطائفة الدرزية وتزوجت من حفيد الرئيس تيودور روزفلت آرش روزفلت الذي عمل من قبل بالمخابرات الأمريكية بالشرق الأوسط في منطقة العراق إيران. اتصلت بالسفيرة سلوى وطلبت إليها أن تسعى لكي أقدم أوراق اعتمادي مع السفراء الذين سيقدمون أوراق اعتمادهم يوم 10 ديسمبر، فوعدت بأن تفعل ما تستطيع في هذا الشأن وطلبت إليَّ أن أستعد لذلك على أية حال، وكان أهم بنود هذا الاستعداد هو أن أعد الخطاب الذي ألقيه أمام الرئيس عند تقديم أوراق الاعتماد.

كانت للرئيس ريجان قواعد بروتوكولية خاصة به. كان على السفير الجديد أن يقدم الكلمة التي من المفترض أنه سيلقيها أمام الرئيس ويبعث بها قبل موعد تقديم أوراق الاعتماد بعدة أيام حتى يتسنى للمسئولين في الخارجية ومجلس الأمن القومي دراستها وإعداد الرد الذي من المفترض أن يرد به الرئيس ريجان عندما يأتي السفير ليقدم أوراق اعتماده، وعندما يذهب السفير الجديد لمقابلة الرئيس ريجان ليقدم له أوراق الاعتماد فإنه لا يلقي أية كلمة ولكنه يتلقى من الرئيس مظروفًا يتضمن الرد على كلمته التي من المفترض أن يكون قد ألقاها أمام الرئيس، وهكذا اختصر ريجان مراسم تقديم أوراق الاعتماد بحيث جعلها قاصرة على أخذ صور فوتوغرافية للرئيس مع السفير الجديد وأسرته. وبالتالي لم تعد هناك فرصة لإجراء حوار بين الرئيس والسفير الجديد إلا تبادل بعض عبارات المجاملة «على الواقف» وقد نجحت محاولاتي في أن أنضم إلى مجموعة السفراء الذين سيقدمون أوراق اعتمادهم يوم 10 ديسمبر.

حوالي الثالثة بعد الظهر وصل إلى دار السكن نائب مدير البروتوكول في سيارة ليموزين صالون، واصطحبني مع أسرتي في هذه السيارة الفارهة وعندما دخلنا البيت الأبيض أطلقت المدفعية واحدًا وعشرين طلقة احتفالًا بهذه المناسبة، واصطحبتنا السفيرة سلوى في جولة في قاعات البيت الأبيض إلى أن جاء دورنا في تقديم أوراق الاعتماد فدخلنا إلى المكتب البيضاوي حيث كان الرئيس ريجان واقفًا فاستقبلنا وتبادلنا بعض عبارات المجاملة، كان من بينها تلك العبارة التي لقنها له قبل لقائنا هوارد تاتشر المسئول عن الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي آنذاك، وهي أنه - أي الرئيس ريجان - يتطلع إلى لقاء الرئيس مبارك في زيارته المقبلة، ورددت عليه بأن الرئيس مبارك أيضًا يتطلع إلى لقائه، ثم أخذت لنا

الصور الفوتوغرافية وأعطيته الظرف الذي يحتوي على أوراق الاعتماد، كما تسلمت من هوارد تاتشر مظروفًا به نص الخطاب الذي من المفروض أن الرئيس ريجان قد ألقاه ردًا على خطابي الذي من المفروض أيضًا أنني أكون قد ألقيته.

والواقع أن هذا الأسلوب في تقديم أوراق الاعتماد كان هو الأسلوب المناسب للرئيس ريجان فهو لم يكن يرغب في الدخول في مناقشات... وكان لا يتكلم في العادة إلا من خلال كروت تعد له مسبقًا وكان يسميها ال script أي النص الذي يلقيه الممثل على خشبة المسرح أو أمام الكاميرا ... فالرئيس ريجان هو في الأصل ممثل عاش سنين طويلة في هوليود وهناك من قال إن ريجان في الواقع كان يمثل دور الرئيس في البيت الأبيض وكان يتحرك في كل شيء حسب السيناريو المعد له مسبقًا، وإذا كان ذلك صحيحًا من الناحية الشكلية فهو ليس صحيحًا من الناحية الموضوعية على الإطلاق لأن الرئيس ريجان كانت لديه أفكاره ورؤيته التي كان يعتمد على مساعديه لتنفيذها... ولا يصح أن ننسى أن ريجان هو الذي قاد أمريكا إلى النصر في الحرب الباردة التي انتهت بتفكك الاتحاد السوفيتي واختفائه من الوجود.

كان ريجان قد أعيد انتخابه في الشهر السابق لفترة رئاسة ثانية أي لفترة أربعة أعوام... وقد اتخذت من ذلك منطلقا لما ذكرته في الخطاب الذي أعددته للإشارة إلى أهمية أن يعمل في هذه الفترة الثانية على إحلال السلام في الشرق الأوسط، كما تحدثت عن القيم المشتركة التي تربط بين الشعبين المصري والأمريكي، وأن هذه القيم هي الأساس لما نشأ من صداقة بين البلدين، وهي صداقة بين دولتين لكل منهما دورها الهام في الحفاظ على الأمن والاستقرار...

وبتقديم أوراق الاعتماد أصبح الميدان أمامي مفتوحًا للعمل... كنا في فصل الشتاء وكان الجو باردًا في هذا العام بشكل استثنائي... وواشنطن تستعد للحفل الكبير الذي سيقام على عتبات الكابيتول أي المبنى الرئيسي للكونجرس الذي تعلوه القبة المشهورة، وهو حفل التنصيب الثاني للرئيس ريجان، والذي يؤدي فيه القَسَم أمام رئيس المحكمة العليا.. ثم يلقي خطابًا يشرح فيه سياسته في فترة رئاسته القادمة، ومن أشهر الخطب التي يذكرها الأمريكيون في هذه المناسبة خطبة جون كيندي التي أشرت إليها آنفًا كما أن خطاب الرئيس أوباما في يناير 2009 يُعَدُّ واحدًا من أبلغ خطابات الرؤساء الأمريكيين في هذه المناسبة التاريخية.

كان الجو بالغ البرودة يوم 20 يناير 1985 المحدد لتنصيب الرئيس ريجان ومن أجل ذلك تقرر إلغاء إقامة الحفل على عتبات الكابيتول وإقامته بدلًا من ذلك بداخل المبنى فيما يسمى «الروتانده» أي تلك الدائرة الرخامية الواقعة تحت القبة الشهيرة مباشرة.

كان ريجان خطيبًا موهوبًا في إلقاء البيانات المعدة له مسبقًا... وقد ساعده في ذلك عمله السابق كممثل... وكان يقرأ خطاباته من شاشتين زجاجيتين موضوعتين أمامه على الجانبين الأيمن والأيسر... ولم تكن هذه الشاشات بادية للعيان، إلا لمن يجلسون في الصفوف الأمامية، فيظهر وكأنه يخطب بدون نص مكتوب لأنه لا يقرأ من أوراق. وعندما جاء الرئيس أوباما للقاهرة لإلقاء خطابه التاريخي الذي وجهه إلى العالم الإسلامي يوم 4 يونيو استخدم نفس النظام، شاشة زجاجية على اليمين والأخرى على اليسار وكان يقرأ منهما ولكنه لا يبدو إطلاقًا أنه يقرأ من نص مكتوب.. وقد تصور الكثيرون في مصر والعالم العربي آنذاك أن أوباما ارتجل هذا الخطاب أو أنه كان يحفظ النص عن ظهر قلب!!

كان ريجان شخصية مناقضة تمامًا لشخصية سلفه جيمي كارتر الذي عرفناه أيام مباحثات كامب دافيد عام 1978، فكارتر يدخل في التفصيلات ويناقش كل شيء... ورأينا كيف كان يطلب كلًا من أسامة الباز وأهارون باراك (المستشار القانوني للوفد الإسرائيلي آنذاك)، وهما العضوان المختصان بالصياغة في الوفدين ويتناقش معهما بالساعات الطوال حول نصوص المشروعات التي يجري تداولها... ولم يكن من المتصور أن يفعل ريجان شيئًا من ذلك، وفي المباحثات الرسمية يقرأ من كروت معدّة سلفًا..

وفي مناسبات عديدة أثناء محادثاته مع الرئيس مبارك... كان عندما يتوقف الرئيس مبارك في انتظار أن يسمع رد ريجان على نقطة يكون الرئيس قد أثارها... فإن ريجان الذي لم يكن قد استوعب تمامًا ما قاله الرئيس فإنه كان ينظر إليه ويبتسم ثم يقول له «يا سيادة الرئيس... لديَّ قصة أريد أن أحكيها لك... ويأخذ في سرد قصة تنتهي دائمًا بفكاهة يضحك لها الجميع ويطلب إلى الرئيس أن يواصل حديثه.... وهنا يواصل الرئيس حديثه... وعندما يأتي دور الرئيس ريجان في الحديث فإنه لا يفعل أكثر من القراءة من الكروت المعدة له سلفًا...

لا يعني ذلك أن ريجان كان مجرد ممثل لدور الرئيس حسبما كان البعض يقول... فالواقع أنه كانت لديه أفكار ورؤية أساسية، عمل طوال الوقت على تحقيقها... ولكنه

كان يترك مساعديه بالكامل يعملون على تحقيق هذه الأفكار... ومن هنا فإن دور المساعدين كان دورًا هامًا.. ولأن مساعديه لم تكن رؤاهم على شاكلة واحدة... فلقد كان هناك دائمًا تضارب في السياسات... خاصة أن مستشار الأمن القومي الذي يتعين عليه التنسيق بين السياسات... لم يكن بالقوة المطلوبة ليفرض هذا التنسيق على كافة أفرع الإدارة...

ولقد أدى التضارب في السياسات وعدم التنسيق بينها في عهد ريجان إلى تفجر فضيحة «إيران كونترا» التي كانت أكبر فضيحة شهدتها أمريكا بعد فضيحة ووترجيت التي تفجرت في عهد الرئيس نيكسون في عام 73، 74 وأدت في النهاية إلى استقالة نيكسون قبل انتهاء مدة رئاسته، ولعل من أهم ما ساعد ريجان على تخطي أزمة إيران كونترا - حب الشعب الأمريكي له وتعلقهم به وقبولهم له كما هو.

ما إن استقر بي المقام في واشنطن حتى بدأت أضع برنامج وأسلوب العمل والجهات الأساسية التي أتواصل معها وهذه الجهات هي:

1 - **الإدارة** وعلى رأسها الرئيس ريجان، والوزارات المختلفة، وخاصة وزارتي الخارجية والدفاع.

2 - **الكونجرس** بمجلسيه النواب والشيوخ.

3 - **مراكز الأبحاث**.

4 - **الصحافة والإعلام**.

5 - **التجمعات الأمريكية الإثنية**.

6 - **الولايات الأمريكية**.

7 - **المصريون الأمريكيون**.

كانت نقطة البداية بعد تقديم أوراق اعتمادي للرئيس ريجان هي تنظيم البيت أي قيادة طاقم السفارة وكان من حسن حظي طوال الأعوام الثمانية التي قضيتها في واشنطن أن عملت معي مجموعة ممتازة من الزملاء الدبلوماسيين، يحتلون الآن أرفع المناصب في وزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج.

قررت أن وقتي ينبغي أن يستثمر أساسًا في الاتصالات ومخاطبة الرأي العام الأمريكي... ولذا فقد قررت ألا أضيع أي جزء من هذا الوقت في الشئون الخاصة بإدارة السفارة... وعهدت بهذه المهمة بالكامل إلى الرجل الثاني بالسفارة أي نائب السفير وكان من حسن حظي أيضًا أن كل الذين شغلوا هذا المنصب في السفارة كانوا على أعلى مستوى علمًا وعملًا وخلقًا[1]... وقد أوضحت لهؤلاء الزملاء جميعًا أن من يتولى هذا المنصب له إلى جانب إدارة السفارة اختصاصًا عامًّا فله أن يقابل من يشاء ويقيم اتصالات مع من يراه مفيدًا للعمل، كما يقوم نائب السفير باستيفاء احتياجات وزارة الخارجية وموافاتها بالتقارير الدورية وفتح الحقيبة الدبلوماسية والتصرف في محتوياتها وتنظيم شئون الحقيبة المرسلة من السفارة والبريد الدبلوماسي، أما البرقيات الرمزية التي ترسل بالشفرة عن التطورات السياسية والمعلومات فهي التي تعرض على السفير لمناقشتها والتوقيع عليها إلا إذا كنت خارج واشنطن فيعتمدها نائب السفير، كما يختص نائب السفير بالتنسيق مع رؤساء المكاتب الفنية مثل مكتب الملحق الحربي ومكتب المشتريات والمكتب الإعلامي والمكتب التجاري والثقافي والزراعي والطبي، كل هذا في الوقت الذي جعلت فيه صلتي مع كل عضو في السفارة صلة مباشرة وهو يحضر معي أية مقابلة أجريها تدخل في اختصاصه.

أدخلت عدة تعديلات على تقسيمات العمل في السفارة، فنتيجة لما استشعرته من أن القضية الاقتصادية في مصر ستكسب أهمية متزايدة بسبب تفاقم مشكلة المديونية وتعثر المباحثات مع صندوق النقد والبنك الدولي حول قضية الإصلاح الاقتصادي أنشأت قسمًا خاصًا بالاقتصاد المصري عهدت به إلى وزير مفوض المرحوم محمد الجوالي الذي لم يمهله العمر ليتولى منصبًا رفيعًا في الخارجية حسبما كنا جميعًا نتنبأ له، ثم خلفه وزير مفوض محمد كامل عمرو الذي أصبح فيما بعد مديرًا تنفيذيًّا مناوبًا بالبنك الدولي وقبلها سفيرًا في السعودية.

أدخلت أيضًا ثلاثة اختصاصات جديدة في السفارة، أحدها هو الشئون السياسية العسكرية، وذلك عندما رأيت إدارات تحمل هذا الاسم في وزارتي الدفاع والخارجية. ومن خلال هذا القسم كان يتاح لنا كم هائل من المعلومات عن قضايا سياسية عسكرية تهمنا، وكان الذي يقوم بهذا الاختصاص لديه تعليمات دائمة بإبلاغ المعلومات التي يحصل عليها إلى الملحق الحربي بالإضافة إلى إبلاغ الخارجية، وعمل في هذا الزميلان

---

(1) شغل منصب نائب السفير معي كل من السفير رءوف غنيم، والسفير إبراهيم حسن، والسفير محمد الديواني، ثم السفير حلمي بدير، وقد شغلوا جميعًا أرقى المناصب بعد ذلك في الخارج وفي الداخل.

عبد الرحمن صلاح مساعد وزير الخارجية ثم سفير مصر في تركيا وبعده السفير حاتم سيف النصر سفير مصر حاليًا في لندن، وقبلها في باريس.

ثم أنشأت اختصاصًا للاتصال مع المنظمات اليهودية الأمريكية وذلك لأهمية دورها في المجتمع الأمريكي وخاصة في القضايا التي تهمنا، وقد اخترت لهذه المهمة الصعبة المستشار محمد العرابي الذي أصبح بعد ذلك سفيرنا في ألمانيا..

أما الاختصاص الثالث فكان عن القضايا الجديدة التي تهم مصر وهي قضية الطاقة والمياه والبيئة. وأضفت هذه الموضوعات إلى الزميل علاء الحديدي الذي كان مكلفًا في الوقت نفسه بالشئون الإفريقية... وهو الآن سفير مصر في موسكو بعد أن كان سفيرًا في تركيا..

وكان كل عضو من أعضاء السفارة مكلفًا بأن يتابع الاختصاص المكلف به في مختلف فروع الإدارة، وفي اللجان المختصة في الكونجرس، وفي مراكز الأبحاث.

وكنت في البداية أعقد اجتماعًا يوميًا لكل أعضاء السفارة ثم أصبحت أعقد هذا الاجتماع ثلاث مرات أسبوعيًا وكان يحضره باستمرار المستشار الإعلامي نظرًا لارتباط الساحة الإعلامية بالساحة السياسية وتأثيرها عليها.

وكان باب غرفة السفير مفتوحًا لأي عضو في السفارة مهما صغرت درجته أن يدخل عليّ في أي وقت ما لم يوجد لدي زوار.

وفي الاجتماعات التي كنت أعقدها مع أعضاء السفارة ونناقش فيها كل ما يجري كنت أقول لهم: إن المطلوب ليس هو الوجود داخل السفارة، بل إن العكس هو المطلوب أي العمل خارج السفارة للحصول على المعلومات وإقامة الصلات. ووضعت مبدأ ثانيًا وهو أن أية معلومة أو اتصال يقوم به أي عضو في السفارة مهما كانت درجته فإنها تنسب إليه عند إبلاغ الخارجية... ورفضت كلمة «علمت السفارة» واستخدمت بدلًا منها «علم الزميل»... حتى يكون نشاط كل الأعضاء ظاهرًا أمام المسئولين في مصر.

كنت أبدأ اليوم مبكرًا بالتمشية في منطقة كالوراما الجميلة والعريقة والتي تقع دار السكن على حافتها، أما الإفطار فكثيرًا ما يكون إفطار عمل، وللأمريكيين ولع به، حيث يغادر المسئول منزله مبكرًا ليذهب إلى إفطار العمل بينما يكون الذهن صافيًا ثم يذهب إلى مكتبه في موعده... وقد أصبح الإفطار الذي يقيمه السفير المصري معروفًا في

واشنطن لما يحتويه من أصناف مصرية بالإضافة إلى الأصناف الأمريكية المعروفة للأمريكيين. ومن بين من استمتعت كثيرًا بصحبتهم على الإفطار كان نائب وزير الخارجية لاري إيجلبرجر الذي أصبح فيما بعد وزيرًا للخارجية في أواخر إدارة الرئيس بوش «الأب». وكان إيجلبرجر يحضر متكئًا على عصاه (بسبب ضعف في ركبته) ومعه عدة بخاخات (بسبب حالة الربو التي كان يعاني منها) ورغم ذلك فهو مدمن للتدخين فكان يضع على المائدة عصاه... وكذلك البخاخات وعلبة السجائر والولاعة... وكان فكره دائمًا متقدًا واضحًا وعرضه سلسًا وكانت المناقشة معه لا تقتصر على أحداث اليوم بل تمتد إلى آفاق المستقبل، وكان إيجلبرجر مساندًا كبيرًا لنا في العديد من القضايا أثناء إدارة الرئيس بوش «الأب» كما سيأتي ذكره.

وكما يفتتح اليوم بإفطار العمل فإن غداء العمل يتوسط اليوم وغالبًا ما يكون مع المسئولين أو الإعلاميين. ينتهي الغداء لتبدأ فترة أخرى من الاتصالات يعقبها ابتداء من الخامسة بعد الظهر عملية إبلاغ القاهرة بحصاد اليوم... فحوى المقابلات التي أجريتها وأجراها الزملاء ثم يأتي موعد الخروج المسائي الذي يبدأ بحفلات الاستقبال ثم العشاء الذي تشاركني فيه في الأغلب زوجتي سواء عند الأمريكيين أو عند السفراء الأجانب.. وفي هذه اللقاءات تكون هناك فرص كثيرة للتعرف على ما يجري في هذه المدينة التي تعيش السياسة وتتنفسها كما تتنفس الهواء، ثم ينتهي اليوم ما بين العاشرة والحادية عشرة مساءً وهكذا دواليك، ولم يكن هناك مجال لالتقاط الأنفاس إلا في إجازة نهاية الأسبوع إذا لم تكن هناك أسفار خارج واشنطن.

ولعل من أهم ما ساعدني في عملي أن قنوات الاتصال بيني وبين القاهرة كانت مفتوحة... وكنت أتصل بالرئيس في الأمور الهامة وبوزير الخارجية بشكل دائم وبصورة شبه يومية وبالصديق الدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية كما كان اتصالي مع وزراء المجموعة الاقتصادية في مصر وأحيانًا مع رئيس الوزراء دكتور عاطف صدقي عندما يستدعي الأمر.

الإدارة (Administration)

عندما يجري الحديث عن «الإدارة» في الولايات المتحدة فالمقصود هنا هو الحكومة الفيدرالية التي تتخذ مقرها في واشنطن ويرأسها الرئيس المنتخب بل وتنسب له.. فيقال

مثلًا «إدارة ريجان» أو إدارة بوش. . . . ويعين الرئيس عددًا من الشخصيات التي يثق في قدرتها لشغل المناصب العليا وتنفيذ برنامج وسياسات الرئيس. . وبالتالي فهناك دائمًا فصل بين هؤلاء المساعدين الذين يتغيرون بتغير الرئيس وبين العاملين في الوزارات والأجهزة الإدارية أي فئة «الموظفين». . . الذين يمثلون عنصر الاستمرار وتسيير الأعمال في الجهاز الفيدرالي الذي يمثل السلطة التنفيذية.

كان يهمني أن أوثق علاقاتي بثلاث جهات رئيسية في الإدارة بالإضافة إلى وزارة الخارجية وهي البيت الأبيض والدفاع والخزانة، أما البيت الأبيض فكان يهمني أساسًا مجلس الأمن القومي الذي يرأسه مستشار الرئيس للأمن القومي، وهو المنصب الذي ابتدعه الرئيس كيندي بتعيين ماك جورج باندي الأستاذ بجامعة هارفارد لشغله ثم شغله بعد ذلك شخصيات مرموقة مثل كسينجر وبرجنسكي وسكوكروفت وغيرهم.

من أولى الزيارات التي قمت بها بعد تقديم أوراق اعتمادي، كانت زيارة نائب الرئيس جورج بوش (الأب) والذي كنت قد تعرفت عليه قبل وأثناء فترة عملي بجنيف، حيث كان يحضر من حين لآخر الجلسات الهامة في مؤتمر نزع السلاح الذي كنت أمثل مصر فيه أثناء فترة عملي بجنيف، وكان عندما يحضر إلى جنيف يقيم لدى صديقه صدر الدين خان ابن الأغاخان السابق وعم الأغاخان الحالي. ولقد رأيت جورج بوش قبل ذلك أثناء عمله كمندوب دائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في نيويورك في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات وربطته في تلك الفترة صلة صداقة مع مندوبي مصر الدائمين، الدكتور محمد حسن الزيات، ثم الدكتور عصمت عبد المجيد.

بعد مقابلتي لنائب الرئيس جورج بوش (الأب) يوم 3 يناير 85 أرسلت إلى القاهرة برقية اقترحت فيها أن تعمل القاهرة على توثيق علاقاتها به؛ لأنه سيكون المرشح الجمهوري للرئاسة في الانتخابات التالية التي ستجرى عام 88 واقترحت على القاهرة أن توجه إليه دعوة للقيام بزيارة رسمية، وهو ما حدث بعد ذلك بالفعل وتمت هذه الزيارة في أغسطس 1986. . . وقد استقبلت مصر جورج بوش نائب الرئيس استقبالًا خاصًا يقرب من استقبالها للرؤساء. . ومنذ هذه الزيارة أصبح جورج بوش الأب أقرب الرؤساء الأمريكيين للرئيس مبارك ونشأت بين الرجلين علاقة عمل ممتازة سأتحدث عنها فيما بعد. .

كان جورج شولتز هو وزير الخارجية في إدارة ريجان وقد حل في هذا المنصب محل الجنرال ألكسندر هيج الذي لم يعمر طويلًا في منصب وزير الخارجية بسبب خلافاته ومشاحناته المستمرة مع مجموعة البيت الأبيض التي كانت تحيط بالرئيس ريجان فعملوا على إقصائه، وجاء شولتز وزيرًا للخارجية ومكث بها ما يقرب من سبعة أعوام، وقد سبق له أن كان ضمن فريق إدارة الرئيس نيكسون كوزير للعمل وقبلها مديرًا لمكتب الإدارة والميزانية في البيت الأبيض، وعند انتهاء ولاية نيكسون التي أكملها الرئيس فورد عاد شولتز إلى الحياة الجامعية أستاذًا في جامعة ستانفورد في كاليفورنيا إلى جانب عمله في منصب نائب رئيس شركة بيكتل، وهي من أكبر شركات المقاولات في العالم وتتخذ من سان فرانسيسكو مقرًّا لها، ولها حجم عمل كبير في العالم العربي وخاصة في السعودية.

كان شولتز وحيدًا في إدارة ريجان وليست له «شلة» ومعتدًّا بنفسه، حريصًا على الحفاظ على دور وزارة الخارجية في المشاركة في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها.. ولقد أوقعه هذا الحرص في مشاكل كثيرة مع مجموعة البيت الأبيض وخصوصًا مع روبرت ماكفارلين مستشار الأمن القومي وخلفه جون بويندكستر، اللذين استغلا قربهما من الرئيس ريجان وعدم اهتمامه بالمتابعة اليومية لما يحدث في السياسة الخارجية، رغم اهتمامه الكبير بموضوع الرهائن المحتجزين في لبنان آنذاك فحاولا تسيير السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط حسب قناعاتهما ومن وراء ظهر الخارجية، فكانت السياسة الخارجية في عهد ريجان وخاصة في منطقة الشرق الأوسط تتسم بالتضارب بين الأجهزة، وكان شولتز على خلاف أيضًا مع كل من واينبرجر وزير الدفاع وكيسي مدير المخابرات المركزية، ولأن شولتز لم تكن له قوة سياسية تسانده في الحزب الجمهوري فهو لم يكن مستعدًّا لأن يؤلب عليه القوى المساندة لإسرائيل في واشنطن التي كانت تعمل بكل قوة على تأليب الرأي العام الأمريكي ضد منظمة التحرير الفلسطينية... ولا أنسى عندما وقف شولتز يتحدث في المؤتمر العام لمنظمة إيباك التي تقوم بدور «اللوبي» لإسرائيل ويهاجم منظمة التحرير ويسأل آلاف الحاضرين في الاجتماع عما إذا كانوا يريدون أن تصبح المنظمة طرفًا في المفاوضات وكان الرد يأتيه بصوت هادر من جانب آلاف المجتمعين بالرفض وبكلمة «hell no» أي «كلا والجحيم» وقد ظل هذا الموقف المناوئ للمنظمة مسيطرًا على شولتز حتى آخر عهده بالخارجية الأمريكية... وحتى عندما قبلت المنظمة في عام 1988 بالشروط

الأمريكية للدخول معها في حوار فإنه وضع من القيود والضوابط على هذا الحوار ما جعله حوارًا هامشيًا.

كان شولتز كريمًا معي فأقام لي حفل استقبال خاص في الخارجية الأمريكية بعد وصولي لواشنطن ودعا عددًا من الشخصيات الأمريكية للقائي، ولقد كان ذلك بمثابة لفتة خاصة من جانب شولتز، إذ لم تجر العادة على أن ينظم وزير الخارجية حفل استقبال خاص لسفير جديد... إلا أنه كان قد وعدني بذلك عندما التقيته في مطار القاهرة وأنا في صحبة وزير الخارجية الدكتور عصمت عبد المجيد قبل سفري لواشنطن وهو في طريقه للعزاء في وفاة رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي.

وفي إطار المقابلات الأولى مع أركان الإدارة قابلت وزير الدفاع واينبرجر لأول مرة... واستقبلني استقبالًا جميلًا... وحضر معه عدد من قيادات وزارة الدفاع كان من بينهم كولن باول وريتشارد أرميتاج اللذان كانا يعملان كمساعدين له وعندما أصبح باول وزيرًا للخارجية في عهد جورج بوش «الابن» كان أرميتاج نائبه، كما حضر معي الملحق الحربي آنذاك... وطوال السنوات الثماني التي قضيتها في واشنطن كانت صلتي بمؤسسة الدفاع صلة قوية وفي إطار زيارات التعارف الأولى زرت أيضًا بوب ماكفارلين مستشار الأمن القومي ولم يكن ماكفارلين من الشخصيات المعروفة قبل أن يشغل هذا المنصب وهو ذو خلفية عسكرية... وكانت خبرته وكذلك مواهبه محدودة... مما جعل من السهل على الإسرائيليين أن يستدرجوه إلى مستنقع إيران كونترا وهي الفضيحة الكبيرة التي كادت أن تطيح بإدارة ريجان الثانية والتي سيأتي الحديث عنها فيما بعد...

تألقت في عهد إدارة ريجان الثانية شخصية أخرى وهي شخصية جيمس بيكر الذي شغل منصب رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض في إدارته الأولى ثم اتفق في بداية الإدارة الثانية مع دونالد ريجان على أن يتبادلا موقعيهما فيصبح دونالد ريجان رئيسًا لهيئة موظفي البيت الأبيض بدلًا من منصبه كوزير للخزانة ويصبح بيكر هو وزير الخزانة ويترك منصب رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض... وقد وافق الرئيس ريجان على هذه الصفقة... التي كانت في النهاية لصالح بيكر.. أما دونالد ريجان... فإنه لم يستطع أن يشق طريقه بسهولة في عش الدبابير الكائن بالبيت الأبيض وكانت علاقاته متوترة دائمًا مع نانسي زوجة الرئيس ريجان والتي كان لها نفوذ كبير في تسيير البيت الأبيض.

الكونجرس

منذ بداية عملي بواشنطن اعتبرت الكونجرس بمثابة الساحة الأساسية لعملي والتي يقاس بها أدائي، وقد سرت في هذا على نسق سلفي أشرف غربال، واعتبرت أن إقامة علاقات مع هذه المؤسسة والأعضاء المؤثرين فيها لا يقل، بل ربما يزيد أهمية عن العلاقات مع الإدارة... وكانت تعليماتي لزملائي في السفارة تقضي بأنهم في كل الموضوعات التي يعالجونها ينبغي عليهم أن يتقابلوا مع العاملين في الكونجرس ولجانه الفرعية المهتمة بهذه الموضوعات ويقيموا معهم الصلات والصداقات... فالعضو الذي يعالج القضايا الإفريقية على سبيل المثال ينبغي أن يذهب إلى الكونجرس ويلتقي باستمرار بالعاملين في اللجنة الفرعية للشئون الإفريقية المتفرعة من لجنة العلاقات الخارجية سواء في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، وهكذا في بقية مجالات الاختصاص الأخرى... وكنت أقول لهم إن كل ما نقيمه من صلات مع الأعضاء والموظفين في هذه المؤسسة العتيدة سيصب في رصيدنا الجماعي في الكونجرس... وكنت أعتبر أن الكونجرس بالنسبة لنا هو أداة استشعار لنبض الحياة السياسية الأمريكية وما يعتمل فيها من قوى... فكأنه نظام إنذار مبكر لنا فيما يجب علينا أن نتوقعه early warning system كما أنه يشكل شبكة أمان safety net بحيث نجد أصدقاء في الكونجرس جاهزين للوقوف معنا عند وقوع أية أزمة أو أي أمر يطرأ نحتاج فيه للاتصال مع الكونجرس، مع ما هو معروف عن دوره في كل الشئون.

وبقدر أهمية التواصل مع أعضاء الكونجرس بقدر ما كان ذلك عملًا ممتعًا وكنت أرحب بدعوة أعضائه لي لتناول الغداء في القاعة المخصصة للأعضاء... فأثناء لقاءات الغداء هذه كان المضيف يقدمني لأصدقائه من زملائه الذين يدخلون أو يتواجدون للغداء فتصبح القاعة وكأنها ملتقى سياسي تدور فيه أحاديث وتتخلله القفشات والنكات فضلًا عما يعقد من صفقات سياسية.

وعندما يأتي الوزراء المصريون أو كبار المسئولين في مجلس الشعب إلى واشنطن كانوا يجدون بندًا ثابتًا على برنامج زيارتهم وهو زيارة أعضاء الكونجرس المعنيين بما لهم من اهتمامات.. وباختصار كان الكونجرس بالنسبة لنا ميدان معركة لا يهدأ ولا ينتهي العمل فيه.

مراكز الأبحاث

كنت قد تبينت أهمية مراكز الأبحاث الأمريكية عندما كنا نعد لمباحثات السلام قبل الذهاب إلى كامب دافيد عندما أبلغني الصديق د. أسامة الباز أن الرئيس الأمريكي كارتر سيقدم مشروعًا للسلام مبنيًا على دراسة قام بها وليم كوانت في معهد بروكنجز Brookings Institution وهو مركز أبحاث شهير في واشنطن يعكس اتجاهات الحزب الديمقراطي...

وعندما وصلت إلى واشنطن اتصل بي معهد American Enterprise Institute ذو الاتجاهات الجمهورية وطلبوا إليَّ أن ألتقي بهم وألقي محاضرة، وبالفعل ذهبت وتحدثت أمام هذا المركز الهام... ثم توالى بعد ذلك ذهابي وتحدثي أمام هذه المراكز التي يوجد منها في واشنطن عدد كبير واحدًا بعد الآخر... وأغلبها يخدم فكرًا حزبيًا أو اتجاهًا فكريًا معينًا، ومن ذلك على سبيل المثال معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى الذي يعتبر المنبر الفكري للوبي اليهودي... أما مركز وودرو ويلسون فهو يأخذ تمويله من الكونجرس مباشرة ويرأسه منذ عدة سنوات شخصية ممتازة هي لي هاملتون الذي أمضى حوالي خمسة وثلاثين عامًا عضوًا في مجلس النواب في الكونجرس وكان رئيسًا للجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط وكذلك معهد السلام «Institute of Peace» الذي يأخذ تمويله مباشرة من الكونجرس وبالتالي فإن هذين المعهدين لا يعكسان أية مصالح خاصة بل مصلحة الولايات المتحدة التي يعتبر الكونجرس هو الأمين عليها...

كلفت أعضاء السفارة بأن يتابع كل منهم مركزًا أو مركزين، وذلك إلى جانب عمله أو كجزء من عمله وعليه أن يتابع ما تعقده هذه المراكز من ندوات تهمنا ويقيم علاقات مع القائمين عليها، وعندما كنت ألتقي مع أعضاء السفارة في اجتماعنا الدوري كنت أتلقى تقاريرهم عما تقوم به هذه المراكز من أنشطة وهو ما كان يضعنا أمام ما يدور في واشنطن من توجهات فكرية جديدة... وما يتولد فيها من أفكار... فهذه المعاهد هي معامل تفريخ للأفكار واقتراح الحلول للتعامل مع القضايا المختلفة.

الإعلام

قبل أن أصل إلى واشنطن كان قد استقرت في ذهني ضرورة أن يكون للسفير في هذه المدينة وجود ملموس على الساحة الإعلامية. وبعد أن وصلت بفترة وجيزة تم

ترتيب لقاء لي مع مجلس تحرير جريدة الواشنطن بوست الهامة المملوكة لعائلة جراهام المعروفة، والتي تملك أيضًا مجلة نيوزويك فدعاني رئيس تحريرها الشهير بن برادلي للغداء وكان بالغداء بالإضافة إلى برادلي عدد من المعلقين المشهورين من بينهم جيم هوجلاند وستيف روزنفلد... وقد عزز هذا اللقاء لديَّ الاقتناع بأن إدارة ريجان ووزير خارجيتها شولتز ليست مستعدة للتحرك بجدية في عملية السلام، إلا أن التواصل مع الصحافة لم يكن سوى جزء من الآلة الإعلامية الضخمة التي يسودها التلفزيون، والظهور عليه دائمًا يتطلب وجود مناسبة ما... وسيأتي في سياق هذه المذكرات كيف كان التلفزيون الأمريكي جزءًا هامًّا من التحدي الكبير في عملي في المدينة التي لا تهدأ.

التجمعات الإثنية

ولعل من أهم هذه التجمعات بالنسبة لنا هي المنظمات اليهودية الرئيسية والتي اجتمعت فيما بينها وأنشأت منظمة «الإيباك» التي تلعب دورًا كاسحًا في التأثير على أعضاء الكونجرس.

في الجانب المقابل يوجد عدد من المنظمات العربية الأمريكية إلا أن تأثيرها لا يقارن بما للوبي اليهودي من تأثير ولأن اليهود قوة مؤثرة على الساحة السياسية الأمريكية فقد حرصت على أن تكون لدينا علاقات معهم... وخصصت «سكرتير أول محمد العرابي» ليكون حلقة اتصال معهم... وقد قام بهذه المهمةَ على خير وجه...

وفي اتصالنا بهم كان حديثنا معهم قائمًا على الصراحة... والتمسك بمواقفنا المعروفة، وعندما كان يحدث في بعض الأحيان شيء من التجاوز من جانبهم كنا نرفض هذه التجاوزات ونرد عليها في الحال فعندما دعاني مثلًا النائب اليهودي المعروف توم لانتوس طالبًا مني ألا تدعو مصر رئيس جمهورية النمسا فالدهايم لزيارة مصر لأنه كان عضوًا في المنظمة الألمانية النازية SOS وألمح إلى إمكان استخدام موضوع المعونة للضغط علينا... قلت له.. يا توم إذا فعلت ذلك فستندم عليه وإذا حاولتم استخدام المعونة للضغط علينا فسنقول لكم إننا لا نريد معونتكم وإن مصر عاشت آلاف السنين بدونها وقد اعتذر لانتوس بعدها وتراجع عن التلويح بموضوع المعونة...

وأثناء خطاب لي أمام المؤتمر السنوي لمنظمة هاداسا اليهودية النسائية في أتلانتا جورجيا والذي حضره حوالي ثلاثة آلاف عضو وعندما قاموا بعمل مظاهرة صوتية ضدي وأنا أتحدث لأنني ذكرت كلمة "PLO" التي ترمز إلى منظمة التحرير الفلسطينية فقد جمعت أوراقي وأعلنت أنهم ماداموا لا يريدون سماع وجهة نظري فإنني سأغادر المنبر وأعود إلى واشنطن على الفور فقد تبين لهم خطؤهم بل وقاموا بالتصفيق واعتذروا عما بدر منهم... وتحدثت بعد ذلك دون مقاطعة.

والواقع أنه رغم أن هناك إجماعًا من جانب اليهود الأمريكيين على الوقوف مع إسرائيل والدفاع عنها إلا أن هناك تباينًا في مواقفهم ومنهم من يرى أن إسرائيل ترتكب خطأً كبيرًا بإضاعة فرص تحقيق السلام... وتوجد الآن في أمريكا حركة ناشئة باسم "j street" تعمل على تنظيم معارضة لسياسة الليكود وتدعو إلى إقامة سلام مع الفلسطينيين على أساس الانسحاب من الأراضي المحتلة في يونيو 67.

وفي ضوء ما وجدته من تأثير للوبي اليهودي الذي يساند إسرائيل مساندة كبرى، فقد بدأت أفكر في أن تكون لنا أيضًا قاعدة مؤثرة في الداخل الأمريكي... ووجدت أن المنظمات الأمريكية من أصل إفريقي يمكن أن تكون قوة سياسية نعتمد على تأييدها فهم يشكلون حوالي 15٪ من الشعب الأمريكي، كما تمثل مجموعة النواب السود في مجلس النواب حوالي 10٪ من أعضاء المجلس ويطلق عليهم «التجمع الأسود» وكنت أقترح على الرئيس مبارك أن يلتقي بهم أثناء زيارته للكونجرس، وهو ما كان يستجيب له الرئيس، كما أنشأت صلات قوية مع القيادات السوداء ودعوتهم لزيارة مصر وكان من بينهم القس جسي جاكسون الذي كان مرشحًا للرئاسة في الثمانينيات ورون براون رئيس الحزب الديمقراطي والذي كان مقربًا من الرئيس كلينتون وعينه وزيرًا للتجارة ولكنه لم يعمر طويلًا حيث راح ضحية حادث سقوط طائرة.

كان من بين من أقمت معهم علاقات صداقة أيضًا الكاتب المعروف أليكس هيلي مؤلف رواية «جذور» التي تم إنتاجها كمسلسل تليفزيوني حقق نجاحًا كبيرًا وكان هيلي يعتزم كتابة رواية تدور أحداثها في أسوان في مصر ولكنه توفي قبل أن يكملها...

ولقد أخبرني هيلي أنه كان في الأصل يعمل طباخًا على سفن خفر السواحل، وبدأ يجرب حظه في الكتابة أثناء الرحلات البحرية الطويلة، وأنه حتى بعد أن أصبح مشهورًا كان يخرج في رحلات بحرية ويخصص وقته فيها للكتابة...

لم يكن هناك الكثيرون الذين يتفقون معي في أهمية توثيق العلاقات مع القيادات الأمريكية من أصل إفريقي إلا أنه لم يمر و قت طويل حتى حدث ما لم يكن أحد يتصوره عندما نجح شاب أمريكي من أصل إفريقي ومن أب مسلم، في أن ينتخب رئيسًا للولايات المتحدة...

الولايات الأمريكية

حرصت أيضًا على توثيق الصلات مع القيادات السياسية في الولايات الأمريكية المختلفة، فزرت أغلبها وكان مجيء معارض الآثار المصرية إلى المدن الأمريكية فرصة كبيرة للقيام بهذه الزيارات ومقابلة الحكام والإعلاميين بها، وكنت أنتهز فرصة هذه اللقاءات للقاء الجاليات المصرية هناك والتي حقق الكثيرون فيها نجاحات كبيرة وخاصة في المجال الأكاديمي والمهني، وكانت أول مرة ألتقي فيها بالرئيس كلينتون، عندما جاء معرض رمسيس الثاني لمدينة ممفيس في ولاية تنسي فقررنا زيارته لدعوته لمشاهدة المعرض حيث كان آنذاك حاكم ولاية أركانسو، وكان معي في هذه الزيارة الدكتور جمال مختار ومجموعة من الأثريين المصريين، وكذلك الصديق الدكتور زاهي حواس الذي كان يُعد لدرجة الدكتوراه في جامعة بنسلفانيا، وكانت تلك هي بداية علاقة الصداقة التي نشأت بيني وبين الدكتور زاهي حواس، والتي أعتز بها كثيرًا.

خمسمائة مليون دولار هدية من السماء

بعد وصولي إلى واشنطن بفترة وجيزة وصل رئيس وزراء إسرائيل آنذاك شمعون بيريز بعد أن كانت الحكومة الإسرائيلية قد قررت الانسحاب الجزئي من جنوب لبنان وتقدم بيريز بطلب إلى الحكومة الأمريكية للحصول على معونة اقتصادية استثنائية لمواجهة الأعباء الواقعة على إسرائيل بسبب نفقات الانسحاب، وبدا واضحًا أن الأجواء في واشنطن مهيأة للاستجابة لهذا الطلب وأن هذه المعونة ستكون خارج سياق المعونة السنوية التي تحصل عليها مصر وإسرائيل ، وتردد أن إسرائيل ستطلب مليارًا ونصف مليار دولار كمعونة إضافية.

فكرت في هذا الموضوع ووجدت أنه يجب علينا أن نتقدم أيضًا بطلب للحصول على معونة إضافية، وهو أمر له ما يبرره بسبب ظروف مصر الاقتصادية التي كان قد أفاض في الحديث عنها المسئولون الذين التقيت بهم في بداية فترة عملي ومن أهمهم دريير رئيس بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي، وبعدما فكرت في موضوع طلب المعونة الإضافية قررت أن أقترح على مصر أن تتقدم بطلب رسمي للحصول على معونة إضافية. . . وأرسلت برقية عاجلة إلى مصر بهذا الشأن يوم 11 يناير 1985. . .

لم يكن ما يعنيني في هذا الموضوع هو الحصول على مبلغ استثنائي من المعونة فقط ، ولكنني كنت أهدف أيضًا إلى الحفاظ على مبدأ الارتباط بين المعونة لإسرائيل والمعونة لمصر ، وهو ما أصبح ساريًا بعد اتفاقات كامب دافيد رغم ما كانت الإدارة تشير إليه من أنه لا يوجد أي شيء في وثائق كامب دافيد يدعم وجود مثل هذا المبدأ إلا أنني كنت طوال فترة عملي في واشنطن - مثلما فعل سلفي أشرف غربال - لا أمل من التأكيد على أن مبدأ الترابط أو التقارب في المعونة أصبح تقليدًا نابعًا من منطق رعاية أمريكا لاتفاق كامب دافيد ومعاهدة السلام ، وألححت بعدما لمست نوعًا من التردد في القاهرة للتقدم بهذا الطلب في ضوء ما تقدمت به إسرائيل وقد وافقت القاهرة بعد ذلك على هذا الرأي وعندما جاء الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية إلى واشنطن والتقى مع وزير الخارجية شولتز في 1985/2/9 تقدم رسميًا بطلب المعونة الإضافية.

وفي أول أغسطس 1985 وافق الكونجرس على منح مصر معونة إضافية بمقدار خمسمائة مليون دولار في العام المالي 85-86 وفي 85/9/6 أعلنت الخارجية صرف

مبلغ 250 مليون دولار على الفور في صورة تحويل نقدي وإبقاء النصف الاخر ليصرف بعد اتخاذ عدة إجراءات تتعلق بالإصلاح الاقتصادي في مصر، ونظرت إلى نجاحنا في الحصول على المعونة الإضافية كفأل حسن مع بداية عملي في واشنطن...

زيارة الرئيس لواشنطن

بعد أن وصلت لواشنطن بأسابيع قليلة أبلغني ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط أنه قد تحدد الأسبوع الثاني من مارس لزيارة الرئيس مبارك لواشنطن وأن لقاء الرئيس مبارك مع الرئيس ريجان سيكون يوم الثلاثاء 12 مارس في البيت الأبيض ويعقب اللقاء غداء عمل.

وصل الرئيس يوم السبت 9 مارس وكان يحرص في زياراته للولايات المتحدة على أن يصل يوم السبت فيستريح يوم الأحد من عناء فارق التوقيت jet lag ثم يبدأ يوم الإثنين لقاءاته التي تشمل بالإضافة إلى لقاء الرئيس زيارة الكونجرس ومباحثات مع الوزراء المعنيين. وقد تمت زيارة الرئيس في أجواء ممتازة... وفي الكونجرس استقبل الرئيس بحرارة من الأعضاء الذين كانوا يحبون حديثه المتسم بالصراحة والذي لا يخلو من روح الدعابة والملاطفة... وجرت المباحثات كالعادة حول الأوضاع في المنطقة والعلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة، وكانت مصر قد بدأت تكسر حاجز المقاطعة الدبلوماسية العربية لها... فقد أعادت الأردن علاقاتها الدبلوماسية... وعلاقاتنا مع السعودية والخليج والعراق ممتازة رغم تأخر هذه الدول في إعادة العلاقات الدبلوماسية، ومع عودة هذه العلاقات استعادت مصر دورها في العالم العربي، وقد فتحت لي زيارة الرئيس لواشنطن في بداية عملي مجالات للتعرف على الشخصيات المؤثرة وكان من أهم الموضوعات التي أثيرت أثناء هذه الزيارة رغبة واشنطن في أن يكون إنشاء المحطة النووية الأولى من نصيب إحدى الشركات الأمريكية وبعد أن غادر الرئيس واشنطن واصلت لقاءاتي مستفيدًا من زيارة الرئيس وخاصة لقاءاتي وزياراتي للكونجرس كما بدأت أظهر في برامج في التلفزيون، ومن أهمها في هذه الفترة برنامج مسائي باسم night line الذي يقدمه المعلق التلفزيوني المشهور تد كابل (Ted Couple)... كنت يومها بالصدفة أقضي مع العائلة إجازة في قرية صغيرة ساحلية بمنطقة لونج أيلند على بعد ساعتين تقريبًا من مدينة نيويورك واتصل بي نائب السفير رءوف غنيم وأبلغني أن كابل سيخصص برنامج الليلة لمناقشة الحالة في مصر وما إذا كان يمكن أن يحدث في مصر ما حدث

في إيـران عام 79 عندما جاءت الثورة الإسلامية للحكم وطلب أن يظهر وزير الخارجية في هذا البرنامج إلا أن الدكتور عصمت وزير الخارجية طلب مني أن أظهر في البرنامج بدلًا منه... فاجأني هذا الطلب حيث كانت كل الملابس التي معي ملابس إجازات، وليس من بينها بدلة كاملة ورباط عنق...إلخ ولم يكن هناك وقت للذهاب إلى مدينة نيويورك وشراء بدلة... وعندئذ جاء اقتراح من مضيفتنا بأن تطلب من أحد أصدقائهم بالقرية إرسال عدة بدل لاستخدام ما يروق لي منها... وهو ما كان بالفعل وظهرت في هذا البرنامج الهام الذي يشاهده عشرون مليون مشاهد وأوضحت لهم اختلاف ظروف مصر عن إيران في عهد الشاه وقد نتج عن ظهوري في هذا البرنامج صلة عمل طيبة مع صاحب البرنامج تد كامبل... وذلك إلى أن جاء حادث أكيلي لاورو الذي سأتحدث عنه فيما بعد.

أزمة «أكيلي لاورو»

لم يكن قد مر عليَّ عام في واشنطن عندما تفجرت أزمة كبرى في العلاقات بين مصر وأمريكا وكنت في قلبها... كما كان في قلبها من الناحية المقابلة السفير الأمريكي بالقاهرة آنذاك نيكولا ڤيليوتس والذي كانت هذه الأزمة سببًا في إنهاء خدمته الطويلة في الخارجية الأمريكية التي أوصلته إلى أن أصبح مساعدًا لوزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط قبل تعيينه سفيرًا في القاهرة... كانت تلك هي أزمة «أكيلي لاورو» وهو اسم سفينة ركاب إيطالية كانت تقوم برحلة سياحية cruise في موانئ البحر الأبيض وعليها أربعمائة سائح من بينهم تسعة عشر سائحًا أمريكيًا أغلبهم أعضاء في معبد يهودي في نيوجيرسي، وشاركوا في هذه الرحلة ليكونوا مع زوجة أحدهم ويدعى كلنجهوفر التي كانت مريضة وتوشك على مفارقة الحياة بينما كان زوجها البالغ الثمانين من العمر مقعدًا ويتحرك على مقعد ذي عجلات.

تفجرت هذه الأزمة يوم 7 أكتوبر 1985 بعد أن غادرت السفينة ميناء الإسكندرية متجهة إلى ميناء «أشدود» في إسرائيل... عندما قامت مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين - ينتمون إلى منظمة التحرير العربية التابعة لـ «أبو العباس» كانوا قد تسللوا وركبوا السفينة وكأنهم «سياح» - بعملية الاستيلاء على السفينة، وأصبحوا يصدرون الأوامر لقبطان السفينة وللركاب، وأعلنوا مطالبهم بأن تفرج إسرائيل عن خمسين سجينًا فلسطينيًا مقابل أن يفرجوا عن السفينة وركابها، وإلا فإنهم سيقومون بتفجير السفينة ومن عليها في البحر.. وأمروا قبطان السفينة بالتوجه إلى ميناء طرطوس السوري بدلًا من ميناء أشدود.

ما إن أذيع هذا الخبر حتى أصبح موضوع اختطاف السفينة هو الشغل الشاغل للإعلام في العالم وخاصة في أمريكا وتحديدًا على شاشات التلفزيون الذي أصبح يتابع أخبار «أكيلي لاورو» على مدار الساعة... حتى جاءت الأخبار بأن السلطات السورية رفضت دخول السفينة إلى ميناء طرطوس فاضطرت السفينة إلى تغيير وجهتها إلى بورسعيد، وهنا بدأت الأنباء تركز على مصر وما ستفعله بعد أن طلب قبطان السفينة دخول بورسعيد، وبدأت الاتصالات بين السلطات المصرية وقائد السفينة... بينما بقيت أنا على اتصال مع ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الأمريكية لمتابعة ما يجري، في الوقت الذي كانت الأوامر قد صدرت للأسطول الأمريكي في البحر المتوسط ليستعد

لاحتمال أن يقوم بعملية إنزال قوات على السفينة والاستيلاء عليها وتحرير الرهائن بالقوة والقبض على المختطفين الفلسطينيين... إلا أن السفينة وصلت إلى المياه الإقليمية المصرية قبل أن يتمكن الأسطول الأمريكي من تحديد موقعها، وكانت مصر تتصور أنها ستستطيع حل الأزمة، وبدأت في التفاوض مع «أبو العباس» رئيس المنظمة التي اختطفت السفينة والذي جاء إلى القاهرة للتفاوض بعد أن تلقت مصر رسالة من قبطان السفينة بأن جميع الركاب بخير ولم يصب أي منهم بأي أذى.

بناء على هذه المعلومات سمحت السلطات المصرية برسو السفينة في ميناء بورسعيد، وبدأت عملية التفاوض مع أطراف الأزمة؛ سفراء الدول المعنية وهم سفراء إيطاليا والولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا ومع «أبو العباس»، وفي هذه المفاوضات تقدمت مصر باقتراح ينص على إنهاء عملية الاختطاف مقابل إخلاء سبيل المختطفين وإعطائهم ما يعرف بالطريق الآمن safe conduct والتعهد بعدم مقاضاتهم أو المطالبة بتسليمهم... وفي أثناء الاجتماع مع السفراء أبلغ الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية السفراء الأربعة أن المختطفين قد سلموا أنفسهم وغادروا السفينة بالفعل، وبالتالي فقد تم إنقاذ الأربعمائة راكب الذين كانوا على متن السفينة... وأن الموضوع بذلك يكون قد انتهى بسلام وأصبح اسم مصر متسمًا بصورة إيجابية لدورها في إنقاذ أربعمائة شخص، وبدأت بدوري التحدث مع وسائل الإعلام في واشنطن مركزًا على دور مصر في إنهاء الأزمة وإنقاذ الرهائن دون إراقة دماء.. إلا أن الأزمة سرعان ما بدأت تأخذ مسارًا آخر عندما تبين بعد وصول السفينة وتسلم مصر للعناصر الفلسطينية أن المختطفين قد ألقوا بالسائح الأمريكي اليهودي كلنجهوفر المقعد «وذو الثمانين عامًا» في البحر!!... وهنا بدأت الضغوط الأمريكية على مصر كي لا تسمح لمختطفي السفينة بمغادرة مصر تمهيدًا لمحاكمتهم..

كانت الساعة الثانية عشرة مساءً بتوقيت واشنطن (السابعة صباحًا بتوقيت القاهرة) عندما اتصلت بوزير الخارجية الدكتور عصمت عبد المجيد وقلت له إن وزير الخارجية شولتز مصمم على ألا تسمح مصر للمختطفين بمغادرة الأراضي المصرية وبضرورة محاكمتهم بعد أن تبين أنهم قد ارتكبوا جريمة إلقاء إنسان بريء مقعد في عرض البحر، وفي حديثي مع دكتور عصمت ذكرت له أنني شخصيًا وبعدما تبين من جريمة إلقاء إنسان بريء في البحر أرى أن أفضل وسيلة هي تسليم هذه العناصر إلى السلطات الإيطالية باعتبارها السلطات التي وقعت على إحدى سفنها هذه الجريمة، وكان دافعي

لهذا الاقتراح هو أن الاحتفاظ بهذه العناصر سيجعل مصر دائمًا عرضة للضغط عليها من الجانب الأمريكي لتسليم العناصر الفلسطينية باعتبار أنها قامت فعلًا بارتكاب جريمة بشعة ضد إنسان بريء أو من جانب المنظمات الفلسطينية للإفراج عنهم، وهو ما كان يسبب لنا حرجًا مع الجانب الأمريكي أو الأجنبي، إلا أن القرار المصري على أية حال كان هو ترحيل هذه العناصر وتسليمها إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي يمكن لها أن تقوم بدورها بتسليمهم إلى إيطاليا أو تقوم هي بمحاكمتهم، فلقد شعرت مصر بأنها ينبغي أن تلتزم بالاتفاق المسبق مع المنظمة الفلسطينية التي اختطفت السفينة.

بينما أخذ ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط يتابع الاتصال معي ويؤكد رسالة شولتز بوجوب التحفظ على الإرهابيين وعدم ترحيلهم من مصر أخذت الأزمة تتصاعد وتأخذ شكلًا آخر، ولم يعد ينظر لمصر على أنها وسيط قام بعمل إنساني كبير، بل على أنها تحاول التغطية على جريمة الإرهابيين الذين قتلوا إنسانًا بريئًا عمره ثمانون عامًا ويتحرك على مقعد بأن ألقوه في البحر. كما دخل الرأي العام الأمريكي والرأي العام المصري كطرفين في الأزمة؛ الأول: يطالب مصر بعدم ترحيل الإرهابيين وتسليمهم للولايات المتحدة أو محاكمتهم، والثاني: يرى أن مصر لم تلق تقديرًا لموقفها الإنساني بعد تدخلها في إنقاذ أربعمائة راكب على السفينة، وهكذا بعد أن كنا في الإعلام الأمريكي في صورة إيجابية باعتبارنا المنقذ «للرهائن» أصبحت صورتنا تتغير ونظهر وكأننا نحمي «الإرهابيين» الذين اختطفوا السفينة وقتلوا مواطنًا أمريكيًا بصورة بشعة.

في هذه الأثناء أذيع من القاهرة أن العناصر الفلسطينية التي اختطفت السفينة وقتلت الأمريكي المقعد قد غادرت مصر بالفعل... هنا ازداد هياج المسئولين الكبار في الإدارة الأمريكية، وهياج الرأي العام الأمريكي الذي كان محبطًا أصلًا بسبب عجز الولايات المتحدة بكل جبروتها عن أن تفعل شيئًا لإنقاذ الرهائن الأمريكيين الذين كانوا معتقلين في لبنان، ولذلك فعندما علم الأمريكان أن طائرة مدنية مصرية قامت من القاهرة وعلى متنها أبو العباس ومجموعة المختطفين متوجهة إلى تونس فقد جُن جنونهم وصار شعورهم بالعجز عن إمكان إنزال العقاب بالإرهابيين يزداد حدة وضراوة.

في هذه الأجواء نشأت في بعض الدوائر الأمريكية المعنية بمكافحة الإرهاب فكرة اعتراض الطائرة المصرية في الجو وإجبارها على الهبوط والقبض على المجموعة

الفلسطينية بالقوة ومحاكمتها في الولايات المتحدة وحسبما ذكر شولتز في مذكراته [1] فإن فكرة اعتراض الطائرة التي تحمل المختطفين نشأت عند إبراهومتز مساعد وزير الخارجية لشئون الاستخبارات، وعندما عُرضت الفكرة على الرئيس ريجان، وكان آنذاك في رحلة داخلية على متن طائرة سلاح الطيران رقم 1 المخصصة له وافق عليها، وتولت مجموعة طائرات توماكات التابعة لسلاح البحرية الأمريكية تنفيذها منطلقة من حاملة الطائرات الأمريكية «ساراتوجا» بالبحر الأبيض وكانت الأوامر الصادرة لها هي إرغام الطائرة المصرية على الهبوط في قاعدة سينجونلا بصقلية في إيطاليا، وهي قاعدة إيطالية، وإن كانت من قواعد حلف «الناتو»، أما تنسيق العملية بين أفرع الإدارة الأمريكية فقد تولاه مجلس الأمن القومي وتحديدًا كل من جون بويندكستر نائب مستشار الأمن القومي وهو أصلًا منتدب من البحرية الأمريكية، وكولونيل أولي نورث المنتدب من سلاح مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) ومايكل ليدين المقرب من الاستخبارات الإسرائيلية، ولم يعارض في القيام بهذه العملية سوى واينبرجر وزير الدفاع لخشيته من تداعيات هذه العملية على علاقتهم بمصر، إلا أن الرئيس ريجان كان قد اتخذ القرار بالموافقة على تنفيذ العملية، وبالتالي لم يمكن لواينبرجر إيقافها، وسارت طبقًا لما كان مخططًا لها وقامت الطائرات الأمريكية بالفعل باعتراض الطائرة المصرية التابعة لمصر للطيران وهي متجهة إلى تونس حيث مقر منظمة التحرير الفلسطينية وأرغمنها على الهبوط في قاعدة سينجونلا بصقلية.

إلا أنه عندما هبطت الطائرة في مطار سينجونلا كانت الحكومة الإيطالية بقيادة رئيس الوزراء كراكسي قد أخذت موقفًا معارضًا لما كان يتمناه الأمريكان... كانت الخطة الأمريكية تقضي بأن يتوجه عدد من مشاة البحرية الأمريكية في قاعدة سينجونلا إلى الطائرة المصرية للقبض على «أبو العباس» ومجموعته ويأخذونهم بالقوة إلى طائرة جاهزة للطيران تتوجه إلى الولايات المتحدة لمحاكمتهم هناك.. إلا أن الجنود الأمريكيين عندما حاولوا أن يقتربوا من الطائرة المصرية وجدوا قوات إيطالية تحاصرهم وتمنعهم بالقوة من الاقتراب من الطائرة المصرية، ولم تفلح اتصالات الرئيس ريجان وشولتز وواينبرجر في إثناء رئيس الوزراء كراكسي ووزير خارجيته أندريوتي، ووزير الدفاع سبادوليني، عن موقفهم الرافض تمامًا لما اعتبروه «اعتداءً

---

(1) ص 673 مذكرات شولتز Turmoil and Triumph.

على القانون الدولي» وعلى السيادة الإيطالية، بل وعلى المبادئ التي تقوم عليها استضافة حلف الناتو في قواعد عسكرية وطنية، وأصرت الحكومة الإيطالية على أنها هي التي ستتولى محاكمة «الإرهابيين» في إيطاليا ولن تسلمهم للولايات المتحدة، إلا أن السلطات الإيطالية سمحت مع ذلك لـ«أبو العباس» الذي كان على متن الطائرة بالسفر إلى يوغوسلافيا... وبقيت المجموعة الفلسطينية في إيطاليا إلى أن تمت محاكمتهم هناك.

بينما كان ذلك المشهد يجري في قاعدة سينجونلا بجزيرة صقلية الإيطالية كان الإعلام الأمريكي في حالة هياج ضد مصر، كما كانت مصر بدورها في حالة غضب من أمريكا لقيامها بالتعرض للطائرة المصرية المدنية وإجبارها على الهبوط في مطار بإيطاليا، بعد ما قامت به مصر من عمل إنساني كبير لإنقاذ أربعمائة رهينة من المدنيين.

في هذه الأثناء اتصل بي تد كابل حوالي الرابعة بعد الظهر وهو صاحب برنامج night line الذي تحدثت عنه من قبل وطلب إليَّ أن أظهر على برنامجه المسائي في هذه الليلة لشرح الموقف المصري... وكنت وقتها أشعر بالغضب من الصورة الظالمة التي بدأ الإعلام الأمريكي يبثها عن مصر، وشعرت بالتالي بوجوب أن أنتهز الفرصة لأشرح للرأي العام الأمريكي الدور الإنساني الذي قمنا به لإنقاذ الرهائن، والذي جرى تشويهه وقلب صورته رأسًا على عقب...

جاءت السيارة الصالون الكبيرة المعتادة التابعة لبرنامج night line في المساء إلى دار السكن وأخذتني إلى استوديوهات ABC... ووصلت إلى الاستوديو قبل بدء البرنامج بحوالي ربع ساعة وقادني العاملون في البرنامج إلى غرفة الماكياج حيث كان يجري وضع الرتوش على وجه كابل الذي بادرني بالقول: «يا سعادة السفير: أود أن أسألك سؤالًا بيني وبينك الآن وقبل أن نظهر على البرنامج وهو سؤال لن أسأله لك على الهواء»... ثم استطرد قائلًا: «بعد أن قرأت ودرست كل التقارير التي أذيعت حول الموضوع، أصبحت مقتنعًا بأنه إما أن يكون المسئولون الذين عالجوا الأزمة لديكم لم يعالجوها بكفاءة أو أنهم لم يقولوا الحقيقة عندما صرحوا بأن الفلسطينيين قد غادروا الأراضي المصرية بينما كانوا لايزالون في الأراضي المصرية، وبالتالي كان يمكن التحفظ عليهم لمحاكمتهم أو تسليمهم خاصة وأنه كان قد تأكد لهم مقتل المواطن الأمريكي كلنجهوفر بإلقائه في عرض البحر!!»... باغتني كابل بهذا السؤال ولكنني أجبت قائلًا

إن مصر تدخلت في هذه الأزمة من منطلق إنساني بحت واستطاعت إنقاذ أربعمائة رهينة كانوا معرضين للموت... وإننا عندما وافقنا على استقبال السفينة فإن ذلك جاء بعد أن أكد لنا القبطان أن كل الركاب بخير وأن أيًّا منهم لم يصب بسوء... وأن الأحداث كانت تتلاحق بسرعة ولم تكن قنوات الاتصال في كل الأوقات مع كل الأطراف على درجة عالية من الكفاءة... وأن المسئولين عندما أعلنوا أن الفلسطينيين قد غادروا الأراضي المصرية فإنهم قالوا ذلك بناء على ما كان لديهم من معلومات، ونحن طبعًا نأسف لما حدث للمواطن الأمريكي، وندين هذه الجريمة البشعة، لكن لا ينبغي نسيان أننا أنقذنا أربعمائة شخص... وانتهى الحديث بيني وبين كابل ودخلت إلى الاستوديو، فوجدت أن السفير الإيطالي في واشنطن مشارك في البرنامج أيضًا، وكذلك أستاذ القانون الدولي بجامعة كولومبيا ريتشارد جاردنر وهو يهودي وأعرف ميوله منذ أن كان أستاذًا مبتدئًا درَّس لي في جامعة كولومبيا، وأصبحنا نحن الثلاثة مع تد كابل على الهواء أمام عشرين مليون أمريكي يشاهدون البرنامج... وبعد المقدمة وجدت كابل وقد تقمص شخصية أخرى غير تلك التي كان عليها منذ دقائق قبل البرنامج... وبدا وكأنه يريد أن يضعني في قفص الاتهام أمام جمهور المشاهدين الأمريكيين فأخذ يوجه إليَّ نفس السؤال الذي وجهه إليَّ في غرفة الماكياج والذي كان قد قال إنه لن يوجهه إليَّ على الهواء..

فوجئت بالسؤال وبدا على وجهي الغضب إلا أن إجابتي لم تختلف عما قلته له قبل بدء البرنامج.

كان المتحدث الثاني هو ريتشارد جاردنر الذي أخذ يوجه الاتهام أيضًا لمصر، أما السفير الإيطالي فقد حاول إبعاد المسئولية عن إيطاليا وإلقاءها على مصر، وشعرت بمزيد من الانفعال والغضب واستمر هذا الشعور طوال فترة البرنامج... كما شعرت وكأنني ربما أكون قد وقعت في فخ بالموافقة على الظهور في هذا البرنامج...

وعندما غادرت الاستوديو ووصلت للمنزل كانت زوجتي فريدة وابنتاي ندى وسلمى في انتظاري رغم تأخر الوقت حيث شعرن وهن يشاهدن البرنامج بأنني لم أكن راضيًا عن نفسي في هذا اللقاء، فأخذت فريدة تؤكد لي أن أدائي كان جيدًا، أخذًا في الاعتبار ظروف هياج الرأي العام الأمريكي بسبب مقتل المواطن المقعد كلنجهوفر بالصورة البشعة التي قتل بها.

في اليوم التالي اتصل بي كابل تليفونيًا وذكر لي أنه لاحظ أنني كنت مستاءً من البرنامج، وأنه يعتذر لي عن أي شيء يكون قد ضايقني، وأنه يأمل أن أواصل علاقتي ببرنامجه دون أن أتأثر بما حدث.. كانت إجابتي عليه مبتسرة ولم أدخل معه في جدل، إلا أنني كنت قد اتخذت قرارًا بعدم الظهور في هذا البرنامج في المستقبل. وبعد هذه الواقعة بسنوات وأثناء حرب تحرير الكويت حيث كانت برامج التلفزيون الأمريكي تعمل على استضافتي لأظهر عليها... فإنني كنت أرفض أية دعوة للظهور على برنامج night line... وأكثر ما ضايقني من سلوك كابل هو شعوري بأنه كان مخادعًا وغير أمين.

أما ما خفف عني من شعور الغضب بعد ذلك فهو ما تلقيته من مكالمات وخطابات من المصريين الذين شاهدوا البرنامج وبعثوا لي برسائل المؤازرة.

لم يكن ما ضايقني وأثار غضبي من تداعيات حادث أكيلي لاورو، ليقاس بما جرّه هذا الحادث على السفير الأمريكي بالقاهرة نيكولا ڤيليوتس، ففي أثناء الاتصالات التي جرت في ميناء بورسعيد بمناسبة قدوم السفينة أكيلي لاورو حضر ڤيليوتس إلى بورسعيد للاطمئنان على الركاب الأمريكيين، وعندما علم بأن راكبًا أمريكيًّا قُذف به في البحر استشاط غضبًا وأثناء حديثه مع أعضاء سفارته عن طريق جهاز الراديو استخدم في الإشارة إلى المجموعة الفلسطينية وصفًا نابيًا، وإن كان دارج الاستعمال في أمريكا والواقع أن ڤيليوتس عندما استخدم هذه الكلمة النابية فإنه لم يكن متصوِّرًا أن أحدًا يسمع ما يقوله لأعضاء سفارته بالقاهرة إلا أن الصحفيين المتواجدين في الميناء سمعوا ما قال، واستفسر الصحفيون المصريون عن ترجمة هذه الكلمة فترجمت لهم حرفيًّا، ونشرت الصحف المصرية أن السفير الأمريكي استخدم هذه الكلمة المرفوضة من الرأي العام المصري... فازداد غضب الرأي العام المصري وأصبح ڤيليوتس شخصيًا موضع غضب مصري عام... سواء لدى الرأي العام أو في دوائر الدولة التي سادها الغضب من مجمل التصرف الأمريكي...

تداعيات الأزمة ودروسها

كان لأزمة أكيلي لاورو تداعيات كبيرة... على مستوى العلاقات المصرية الأمريكية... وعلى مستوى الذين شاركوا في إدارة الأزمة... كما كانت هناك دروس مستفادة...

كان أول درس أخذته شخصيًا من هذه الأزمة يتعلق بالإعلام، فقد توصلت إلى اقتناع بأنه ما كان ينبغي عليَّ أن أقبل الظهور في برنامج تلفزيوني كبير في وقت تستولي فيه على الرأي العام الأمريكي حالة هياج يصعب معالجتها بالمنطق... كان ينبغي أن أترك العاصفة تمر ولا أدخل في وسطها من خلال الظهور في برنامج واسع الانتشار مثل برنامج night line، وكان الأنسب مثلًا أن أكتب مقالًا تنشره إحدى الصحف أوضح فيه موقف مصر، وقد أثرى هذا الدرس تجربتي وساعدني بعد ذلك طوال فترة عملي بواشنطن التي امتدت لما يقرب من ثمانية أعوام... وكما قال لي البعض فيما بعد أنني وقد قابلت هذه الأزمة في بداية عملي بالعاصمة الأمريكية، فإنني أكون كمن تم تعميده في النار بينما يتم التعميد دائمًا في المياه..

أما على المستوى الرسمي فقد ظل الرئيس مبارك يرفض زيارة الولايات المتحدة بعد هذا الحادث لمدة عامين تقريبًا، بينما حاول الجانبان احتواء الأزمة وتجاوز آثارها...

من ناحية أخرى، ورغم أن اللوبي اليهودي لم يحاول استغلال هذه الأزمة لصب الزيت على النار فإن بعض أعضاء الكونجرس بدأوا يتحدثون عن مبادرات تهدف لقطع المعونة عن مصر، ومن أهم هؤلاء سناتور سبكتر الذي يمثل ولاية بنسلفانيا، وعندما علمت بذلك؛ فإنني لم أتصل بسبكتر، رغم أنني كنت أعرفه جيدًا حتى لا يأخذ أحد في الكونجرس انطباعًا بأن المعونة الأمريكية سلاح يمكن أن ينال من كرامتنا الوطنية، بل على العكس أردت أن يعلموا أننا غاضبون مما قاموا به واقترفوه في حقنا بالاعتداء على طائرة مدنية مصرية، ولذلك طلبت من زملائي في السفارة أن يمتنعوا بدورهم عن زيارة الكونجرس في هذا الوقت وذلك إلى أن يهدأ غبار الأزمة... وبدوري لم أثر موضوع المعونة مع أي من المسئولين في الإدارة أو في الكونجرس، والواقع أن سناتور سبكتر سرعان ما تخلى عن محاولته، وبعد أن هدأت الأجواء بعض الشيء بدأت أفكر في ضرورة أن نعمل تدريجيًا على ترميم العلاقة بين البلدين، فانتهزت فرصة محادثة مساعد وزير الخارجية ريتشارد ميرفي لي في موضوع آخر؛ فدعوته لتناول الشاي معي في دار السكن، وعندما حضر ذكرت له أنني أتحدث معه بصفة شخصية وليس لدي تعليمات بذلك، ولكن من منطلق حرصي وحرصه على رأب الصدع بين البلدين واحتواء الأزمة، وقلت له إنني أعتقد أنه من المهم أن تكون هناك بادرة أمريكية تجاه مصر لإصلاح

ما حدث، فأجاب أن الرئيس ريجان يعتزم أن يبعث برسالة إلى الرئيس مبارك، وأن وزير الخارجية شولتز سيبعث برسالة أيضًا إلى دكتور عصمت عبد المجيد، وزير الخارجية، فأجبته بأن إرسال رسالة لن يكفي بل يجب أن تقوم شخصية كبيرة من الإدارة الأمريكية بالذهاب إلى مصر، وهو ما سيعني الاعتذار عما حدث.

لم يعلق ميرفي على ما قلت، ولكن بعد يومين أو ثلاثة أوفدت الإدارة جون هوايتهد نائب وزير الخارجية والمقرب من شولتز إلى مصر حاملًا معه رسالة للرئيس مبارك من الرئيس ريجان، وكان إيفاد هوايتهد بمثابة اعتذار لمصر عما حدث، وردًا على رسالة ريجان أرسل الرئيس مبارك بدوره خطابًا ورأى أن يتم تسليمه عن طريقي، وليس عن طريق السفير الأمريكي في القاهرة، وحمل هذا الخطاب مبعوث خاص هو الزميل شريف سعد الله الذي كان يعمل مساعدًا للدكتور أسامة الباز (هو الآن رئيس المكتب العربي بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية في جنيف) كما كانت هناك رسالة أخرى من وزير خارجيتنا د. عصمت ردًا على رسالة شولتز، وذهبت لمقابلة شولتز، وحضر معه في هذه المقابلة نائب وزير الخارجية هوايتهد بعد عودته من القاهرة وريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط والسفير سادارث نائب ميرفي ودايفد دانفورد رئيس قسم مصر، وعندما قرأ شولتز رسالة دكتور عصمت قال «آمين» بمعنى أنه يوافق على ما جاء بها ويتفهم مشاعرنا، ثم طلب مني شولتز أن أسلِّمه رسالة الرئيس مبارك الموجهة إلى الرئيس ريجان فأجبته بأنني لن أسلم هذه الرسالة إلا للرئيس ريجان شخصيًا، وطلبت منه ترتيب موعد لي مع الرئيس، فألمح لي أن ريجان في العادة لا يقابل السفراء، فأجبته بأنني مصمم على تسليم رسالة الرئيس مبارك إلى الرئيس ريجان شخصيًا، وكان هدفي في ذلك هو إشعار الرئيس ريجان شخصيًا بخطورة ما قامت به الولايات المتحدة في هذه الأزمة الكبيرة التي تدخلت فيها مصر لغرض إنساني بحت، فلم تلق من ذلك إلا جزاء سنمار.

أثناء حديثي مع شولتز ذكرت له أنني قد ألغيت كافة مواعيدي التي سبق تحديدها مع أعضاء الكونجرس، كما أنني طلبت من زملائي عدم الذهاب إلى الكونجرس حتى لا يتصور أحد أننا قلقون من اقتراح سيناتور سبكتر أو غيره بتخفيض المعونة لمصر، مشيرًا إلى أن أسلوب التهديد بقطع المعونة أو تخفيضها هو أسلوب كما يعلم هو لا ينفع معنا، ولا يأتي إلا بنتائج عكسية. وقد ذكر لي شولتز أنه عندما تم الإفراج عن السفينة،

فإنهم كانوا سيتقبلون ما حدث ولن يثيروا أية مشكلة، إلا أنهم عندما علموا بأن «الإرهابيين» قد قذفوا رجلًا بريئًا ومقعدًا ويبلغ الثمانين من العمر في البحر فإن موقفهم تغير وأصبحوا يصرون على ضرورة القبض على «الإرهابيين» ومحاكمتهم.

عندما تحدد لي موعد للقاء مع الرئيس ريجان لتسليمه رسالة الرئيس مبارك عقدت اجتماعًا لأعضاء السفارة وقلت لهم: اقترحوا عليَّ مقولةً واضحة وبسيطة يكون لها تأثيرها على الرئيس ريجان عندما ألتقي به، وأنتم تعرفون أنه لن يستمع إلى كلام كثير... ولكن عبارة واحدة كفيلة بأن تترك لديه انطباعًا قويًا، وكان من بين الحاضرين المرحوم المستشار عبد الله فؤاد الذي كان يرأس المكتب الإعلامي آنذاك فاقترح عليَّ أن أقول له: «سيادة الرئيس ضع نفسك مكاننا... ماذا يكون شعورك بعد أن تكون قد قمت بإنقاذ أربعمائة شخص وبدلاً من أن تتلقى الشكر على ما فعلت تجد نفسك موضعًا للاتهام، وتجد طائرة مدنية تابعة لبلادك تتعرض لما تعرضت له طائرتنا وهي في الجو؟!» أعجبتني هذه المقولة فقررت أن أستخدمها في حديثي مع الرئيس ريجان... وذهبت لمقابلته، وكان حاضرًا معه كبار مساعديه... شولتز وزير الخارجية ... دونالد ريجان رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض والمتحدث الصحفي باسمه وعدد آخر من مساعديه، ولم يستغرق حديثي معه سوى عدة دقائق كما كنت أتوقع، وسلمته الرسالة وقلت له ما اقترحه عليَّ الصديق المرحوم عبد الله فؤاد... أي أن يضع نفسه مكاننا حتى يعرف شعورنا، وقد أجابني ريجان على الفور قائلًا بأن ذلك سيكون مفيدًا للطرفين mutually beneficial ... وتسلم الرسالة ولكنه لم يقرأها أمامي.

وقد سجل الرئيس ريجان لقائي معه في مذكراته التي نشرت أخيرًا عن وقائع يوم الجمعة 18 أكتوبر 1985[1].

لم يبق ڤيليوتس كثيرًا بعد ذلك في منصبه بالقاهرة، ولم يكمل فترة الأعوام الثلاثة التي كان من المفروض أن يمكثها، وغادر وعائلته القاهرة في أول إبريل عام 1986... وكانت الشهور التي قضاها بعد الحادث في مصر شهورًا قاسية عليه.. وكان يندر أن يدعوه أحد لمناسبات اجتماعية... وقد ذكر ڤيليوتس عند حديثه عن هذه الأيام التي يتذكر مرارتها أن صلاح الدسوقي (من الرعيل الأول من الضباط الأحرار وشغل منصب محافظ القاهرة) هو الوحيد الذي حرص على أن يدعوه للعب التنس معه في هذه الفترة،

(1) The Reagan Diaries, Harper Collins Publishers, New York, 2007، ص360.

كما أقام على شرفه مأدبة كبيرة في بيته، والواقع أن ڤيليوتس كان متعاطفًا مع مصر ومن رعيل الدبلوماسيين الأمريكيين الذين خدموا في البلاد العربية وأحبوها... ولكنه راح ضحية كلمة تفوه بها في لحظة غضب وتلقفها صحفي كان موجودًا هناك بالصدفة، فأذاعها بدوره على أمواج الأثير وشاشات التلفزيون في لحظة من لحظات سوء الحظ... والواقع أنه رغم الصورة السلبية التي استقرت في أذهان الكثير من المصريين عن ڤيليوتس فإنني أشهد للتاريخ أن هذا الرجل كان سفيرًا أمينًا وحريصًا على أن تكون بين مصر وأمريكا علاقات طيبة. كان ڤيليوتس من أصول يونانية يحمل طباع أهل البحر الأبيض المتوسط ويتحدث بصوت عالٍ، وقابل دائمًا للانفعال أو ربما الاشتعال... وانعكست صفاته هذه على الطريقة التي عالج بها الأزمة عندما وصلته الأنباء الصادمة بإلقاء المواطن الأمريكي المقعد ذي الثمانين عامًا إلى البحر بواسطة مختطفي السفينة السياحية.

قابلت بعد ذلك جون هوايتهد نائب وزير الخارجية يوم 28 أكتوبر بالقاهرة وكان يعتقد أن زيارته قد نجحت في أن تكون خطوة من أجل إصلاح العلاقات، وفي أواخر أكتوبر جاء الوزير جمال السيد وزير الإنتاج الحربي في واشنطن وأقمت غداء على شرفه يوم 31 أكتوبر، ودعوت لها «تافت» نائب وزير الدفاع وكان ذلك هو أول لقاء بين مسئولين كبار من الجانبين في واشنطن، واتسمت أجواء اللقاء برغبة مشتركة في تجاوز ما حدث، كما قرر شولتز نقل ڤيليوتس من القاهرة والبحث عن شخصية أمريكية جديدة في منصب السفير الأمريكي في القاهرة تعيد المياه إلى مجاريها، وقد وقع اختياره على شخصية قامت بهذه المهمة خير قيام.

تم الاتفاق على أن يلتقي شولتز بالدكتور عصمت عبد المجيد في روما وأرسل إليَّ الدكتور عصمت لأحضر هذا اللقاء الذي تم بمنزل السفير الأمريكي بروما والذي طرح فيه شولتز لأول مرة اسم السفير الأمريكي الذي رشحه ليخلف ڤيليوتس وقال شولتز إنه اختار شخصًا يعرفه جيدًا وهو من صفوة الصفوة بين الدبلوماسيين الأمريكيين، وهذا الشخص هو فرانك وزنر الذي كان آنذاك نائبًا لمساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية...

أما ڤيليوتس فقد غادر القاهرة في أول إبريل وبقيت السفارة الأمريكية بالقاهرة على مستوى القائم بالأعمال إلى أن جاء فرانك وزنر وتسلم عمله.

تصاعدت الجهود الأمريكية لرأب ما جرى من صدع في العلاقات المصرية الأمريكية، وتمثلت قمة هذه الجهود في الزيارة الرسمية التي قام بها نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) إلى مصر في أغسطس 86... واستقبلت مصر نائب الرئيس الأمريكي استقبالًا حافلًا، وعاملته من منطلق أنه سيكون المرشح الجمهوري للرئاسة بعد عامين... وقد خصصت مصر وزير الثقافة آنذاك المرحوم محمد عبد الحميد رضوان لمرافقته بوش، كما طلبت إليَّ أن أحضر لمصر لأكون مع نائب الرئيس في هذه الزيارة.

بدأ فرانك وزنر يتعلم اللغة العربية ويدرس ملفات العلاقات المصرية الأمريكية، وكان العاملون في قسم مصر يقولون لي إنه يقرأ هذه الملفات بنهم شديد وسرعة فائقة، وإن لديه قدرة خارقة على استيعابها... ثم اتصل بي فرانك ودعاني إلى الغداء في نادي المتروبوليتان، وبمجرد أن جلست في مواجهته بادرني بالقول: «عبد الرءوف، إنني أريد أن أنجح في مهمتي كسفير لأمريكا في مصر فما هي نصيحتك لي؟».

قلت له... «فرانك»... إليك مفتاح الشخصية المصرية المتمثل في مقولة شعبية من ثلاث كلمات بالعربية وهي كما يلي «لاقيني ولا تغديني» فشعبنا لديه شعور قوي بالكرامة، وشعوره بالكرامة أقوى من شعوره بالجانب المادي... فأنت لو ذهبت إلى مصر وتصرفت هناك من منطلق أنك سفير أقوى وأغنى دولة في العالم ولها برنامج معونة مع مصر... فإن الناس سينفرون منك ولن تنجح، أما لو ذهبت إلى مصر وكنت بشوشًا وأنيسًا وعاملت المصريين باحترام واستقبلتهم بابتسامة وود ونسيت موضوع «المعونة» فتأكد أنك ستنجح... ولقد وضع فرانك وزنر هذه النصيحة نصب عينيه.. وكان أنجح سفير أمريكي في مصر كما ظلت الصداقة بيننا بعد تركه القاهرة، وبعد تركي واشنطن ونلتقي مرتين أو ثلاث مرات كل عام في القاهرة ونيويورك.. ويُذكر لفرانك وزنر أنه كان مؤيدًا كبيرًا لنا في طلبنا إلغاء الديون العسكرية الأمريكية التي سأتحدث عنها لاحقًا.

شولتز وسلام الشرق الأوسط

عندما جاءت إدارة ريجان إلى الحكم في يناير 1981 لم يكن قد تحقق أي تقدم في عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، كانت المفاوضات التي نصت عليها اتفاقات كامب دافيد بشأن الجانب الفلسطيني في النزاع قد وصلت إلى طريق مسدود بسبب الموقف الإسرائيلي المتعنت، ولأن المفاوض المصري لم يكن يعتبر نفسه مخولاً بالتفاوض بالنيابة عن الشعب الفلسطيني في أمور تمس حقوقه ومستقبله السياسي، كما كانت مصر في هذه الفترة - أي فترة أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات - تتعرض للمقاطعة العربية، مما أضعف من موقفها في التفاوض، أما الإدارة الأمريكية برئاسة كارتر فقد بدأت - بعد نجاحها في عقد اتفاقات كامب دافيد ومعاهدة السلام- تنشغل بالمشكلة الكبرى التي تفجرت وهي انفجار الثورة الإسلامية في إيران واحتلال السفارة الأمريكية بطهران بواسطة الطلبة الإيرانيين وأخذ أعضاء السفارة رهائن، وقد ظل الرئيس كارتر طوال هذه الفترة وحتى آخر ساعة في آخر يوم في فترة رئاسته غارقًا لأذنيه في هذه المشكلة، ثم جاء سقوطه المدوّي في الانتخابات، مما حرمه من الحصول على مدة ثانية للرئاسة... وجاء خلفه ريجان ليعلن عن سياسة جديدة تقوم على مبدأ أمريكا القوية ومقاومة ما أسماه «بإمبراطورية الشر»، أي الاتحاد السوفيتي مؤكدًا أنه عاقد العزم على إعادة الاحترام والهيبة لأمريكا في العالم...

جاء حادث اغتيال الرئيس السادات في 6 أكتوبر 1981 وما كان الرئيس السادات يمثله من أمل في تحقيق السلام كما جاء الغزو الإسرائيلي للبنان بينما بقي بيجن على رأس إسرائيل كقائد متصلب متمسك بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة... ومعتبرًا أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست سوى منظمة إرهابية... وليست أهلًا للتفاوض معها.

جاء أيضًا مع إدارة ريجان وزير خارجيتها الأول إلكسندر هيج وهو رجل ذو تكوين عسكري ومعروف بميله لإسرائيل، فلم يعارض غزو لبنان وكان ذلك من أسباب اختلافه مع أركان إدارة ريجان في البيت الأبيض والذين كانوا يمقتونه ويعتبرونه مغرورًا، وربما يكونون هم الذين قد أوقعوا به وأوغروا صدر الرئيس ريجان عليه، وانتهى الأمر باستقالته التي كانت أقرب شيء إلى الإقالة.... وفي وسط هذه الأجواء

جاء شولتز - وكان مجيئه وسط أزمة الحرب في لبنان ومحاولة إيقافها- بعد أن ضاق ريجان ذرعًا بالقصف الإسرائيلي للبنان مما جعله يخاطب بيجن في مكالمة تليفونية شهيرة ويأمره بإيقاف القصف الجوي على بيروت، وهو ما أدى إلى توتر غير معتاد في العلاقات بين البلدين...

تواترت الأحداث بعد ذلك بشكل سريع ودرامي في لبنان... فبعد أن نجح المبعوث الأمريكي ذو الأصول اللبنانية فيليب حبيب في التوصل إلى اتفاق أدى إلى فك الحصار عن قوات منظمة التحرير بقيادة ياسر عرفات وخروجها من بيروت وذهابها إلى تونس... جاء حادث اغتيال الرئيس اللبناني المنتخب بشير الجميل والذي كان يعتبر صديق إسرائيل في لبنان، ثم جاء حادث تدمير مقر قوات المارينز الأمريكية التي قد جاءت لضمان انسحاب القوات الإسرائيلية من بيروت، وما أدى إليه هذا الحادث من مقتل ما يزيد على مائتين وأربعين من قوات مشاة البحرية الأمريكية، كما أدى الحادث إلى قرار الرئيس ريجان بالانسحاب السريع من لبنان، وبدأ شولتز ومعه فيليب حبيب يعملان من أجل أن يصبح أمين الجميل رئيسًا للبنان خلفًا لأخيه بشير، وفي عهد أمين الجميل تم التوصل من خلال الوساطة الأمريكية إلى اتفاق السابع عشر من أيار (مايو) بين إسرائيل ولبنان... والذي استطاعت سوريا والقوى الوطنية إفشاله، وانتهت بذلك الحقبة الإسرائيلية في لبنان...

وعندما وصلتُ واشنطن مع تواتر أحداث لبنان وفشل محاولات شولتز الدبلوماسية في لبنان كان الاعتقاد السائد هو أن شولتز - وقد احترقت أصابعه في أزمات لبنان - ليس مستعدًا لأن يغامر ويتقدم بمبادرة جديدة لإحياء عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي تقوم على أساس أن يتولى الأردن تمثيل الجانب الفلسطيني في المفاوضات، إلا أن المبادرة لم تلق قبولًا في المنطقة، ورفضتها منظمة التحرير، وظلت عقبة اشتراك المنظمة في المفاوضات هي العائق الأكبر في تحقيق أي تقدم في عملية السلام طوال حقبة الرئيس ريجان ... وذلك إلى أن أُعلن عن الاتفاق بين الأردن ومنظمة التحرير والذي نظر إليه على أنه يتيح للأُردن أن يكون هو الطرف المفاوض بالنسبة للضفة الغربية وغزة وإقامة حكم فيدرالي بينهما وبين الأردن، وبالتالي يتم التغلب على عقبة تمثيل المنظمة في المفاوضات. وأذكر أنني ذهبت مع الدكتور عصمت لمقابلة روبرت ماكفارلين مستشار الأمن القومي غداة إعلان الاتفاق

بين الأردن والمنظمة في فبراير 85، وكان ماكفارلين يعلق آمالا كبيرة على هذا الاتفاق، إلا أن جو الصفاء لم يدم طويلًا بين الملك حسين وياسر عرفات، وسرعان ما تفجرت بينهما الخلافات والتي انتهت بإعلان الملك إنهاء هذا الاتفاق في خطاب طويل أنحى فيه باللائمة على منظمة التحرير.

أما لماذا لم يعمّر الاتفاق الفلسطيني الأردني، ولم تؤد هذه الجهود إلى إطلاق عملية تفاوض لتحقيق السلام على الجهة الفلسطينية الأردنية، فالواقع أن الملك حسين كان منذ البداية يقدم قدمًا ويؤخر الأخرى ولا يشعر بالثقة في قدرته على التفاوض في الشأن الفلسطيني بعيدًا عن موافقة المنظمة.

كانت الحكومة الإسرائيلية أيضًا في حالة شلل يمنعها من اتخاذ قرارات حاسمة، فقد كانت حكومة وحدة وطنية جاءت في انتخابات تساوى فيها كل من حزب العمل وحزب الليكود تقريبًا في الأصوات، فاتفقا على اقتسام فترة الحكم والتناوب بحيث يكون فيها شامير رئيسًا للوزراء، وبيريز وزيرًا للخارجية، ثم يصبح بعد ذلك بيريز رئيسًا وشامير وزيرًا للخارجية، إلا أن العلاقات بين الرجلين كانت تتسم بالشك والريبة، وكان بيريز يتحرك أحيانًا في عملية السلام دون علم شامير، رغم أن القرار الإسرائيلي في النهاية كان لابد أن يحظى بموافقة الطرفين، وفي الوقت الذي كان بيريز يبدي مرونة بالنسبة لمشاركة طرف فلسطيني في المفاوضات؛ فإن شامير كان يرفض ذلك.. وبينما كان بيريز يبعث سيمحا دينيز السفير الإسرائيلي السابق في واشنطن كمبعوث خاص إلى شولتز ليبلغه عن استعداد إسرائيل لأن تلتقي مع وفد أردني فلسطيني فإن بيريز كان يفعل ذلك دون علم شامير، وعندما كان شامير يعلم بإرسال بيريز مبعوثين خاصين لواشنطن؛ فإنه كان يرسل صديقه المحامي الأمريكي اليهودي المعروف جارمنت لإبلاغ شولتز أن شامير لا يوافق على أي لقاء تشارك فيه عناصر فلسطينية قريبة من المنظمة، وهكذا تجمعت العوامل على الجانبين، أي الانقسام الأردني الفلسطيني والانقسام الإسرائيلي، فضلًا عن عزوف شولتز نتيجة فشل دبلوماسيته في لبنان لتخلق حالة من الجمود وعدم الحركة على ساحة عملية السلام.

من ناحية أخرى فإن شولتز كان على خلاف مع كل من واينبرجر وزير الدفاع وماكفارلين مستشار الأمن القومي وكيسي مدير المخابرات المركزية ولم تكن لشولتز – كما سبق القول – قوة سياسية تسانده في الحزب الجمهوري، وبالتالي لم يكن مستعدًا

لأن يؤلب عليه القوى المساندة لإسرائيل في واشنطن، وهي قوة بالغة التأثير... وكان شولتز دائم الهجوم على منظمة التحرير، ويصفها بأنها منظمة إرهابية، وهو ما كان اللوبي اليهودي يسعد لسماعه، وقد ظل هذا الموقف المعادي للمنظمة مسيطرًا على شولتز حتى آخر عهده بالخارجية الأمريكية... وحتى عندما قبلت المنظمة في عام 1988 بالشروط الأمريكية للدخول معها في حوار؛ فإن شولتز وضع من الشروط ما جعل هذا الحوار عندما حدث عديم الجدوى وغير فعّال.

وفي ضوء فشل المحاولة التي أطلقها الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني عام 85... عاد شولتز مرة أخرى إلى شعوره القديم باليأس، فبدأ يركز على أمرين أساسيين؛ أولهما: العمل على حل المشكلة التي تفجرت بين مصر وإسرائيل بسبب عدم الانسحاب الإسرائيلي من منطقة طابا حتى لا يتحول الأمر إلى أزمة، وقد نجح شولتز بالفعل في مسعاه بالنسبة لأزمة طابا، وهو ما سنشير إليه لاحقًا، أما بالنسبة للأمر الثاني وهو تحسين الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، فإن إسرائيل لم تسمح بترجمة نوايا شولتز الطيبة إلى تغيير الأمر الواقع القائم على استمرار الاحتلال وممارساته القمعية.

ولقد ظل الموقف متجمدًا في عملية السلام حتى اندلاع الانتفاضة في مدن الضفة الغربية في نوفمبر 1987، ثم تحولها بعد ذلك إلى ثورة شعبية نجحت في اجتذاب أنظار الرأي العام العالمي.

الانتفاضة ترغم شولتز على التحرك

في 14 يناير 88 دعوت ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط للغداء... وتحدثت معه عن أجواء الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي والتي تفجرت في نوفمبر 87 وأنني كصديق أرى أن عزوفهم عن القيام بتحرك مع ما يجري في الأراضي المحتلة يجعل صورتهم في العالم العربي بل وفي العالم كله أبعد ما تكون عن صورة دولة كبرى معنية بالسلام في هذه المنطقة.

كان رد ميرفي عليَّ هو أن شولتز بينما يرى مخاطر استمرار الوضع الحالي وأهمية أن يكون هناك تحرك إلا أنه في نفس الوقت يرى أن فرص النجاح تكاد تكون معدومة، وذلك بسبب انقسام الحكومة الإسرائيلية بين شامير (الليكود) وبين بيريز (حزب العمل) مع

وجود شامير «الآن» في موقع الرئاسة!! إلا أنني ظللت أحث ميرفي على ضرورة تحركهم خاصة أن الرئيس مبارك سيزور واشنطن ويتباحث مع الإدارة حول عملية السلام.

لا أدري ما إذا كان لهذا الحديث أثره أم لا على ميرفي الذي نقله بطبيعة الحال إلى شولتز . . . فبعد عدة أيام وتحديدًا يوم 19 يناير 1988 أرسل شولتز إلى شامير رسالة طلب إليه فيها أن يوفد إلى واشنطن إيلي روبنشتاين، وكان روبنشتاين من أقرب مساعدي شامير إليه ليتحدثوا إليه، وكان قد عمل نائبًا للسفير الإسرائيلي في واشنطن وكان الأمريكان يثقون فيه، وكان الهدف هو استكشاف ما إذا كان هناك مجال لأن يتحرك شامير في عملية السلام.

جاء روبنشتاين إلى واشنطن حاملًا معه خطابًا طويلًا من شامير . . . إلا أن ما ورد من أفكار لم يخرج عن حدود الموقف الإسرائيلي، والقائم على تفسير اتفاقات كامب دافيد بأنها لم تعط الفلسطينيين أكثر من حكم ذاتي إداري . . . وهو ما لم يكن كافيًا بطبيعة الحال لإحداث أي تحرك نحو عملية تفاوض جادة، إلا أن شولتز كان مع ذلك قد بدأ سلسلة من الاجتماعات مع عدد محدود من مساعديه ذوي الخبرة في عملية السلام، واتفقوا على وجوب أن يتحرك شولتز في عملية السلام، وكان التحرك المقترح يقوم على جدول زمني على النحو التالي:

- في فبراير (1988) يذهب شولتز إلى المنطقة ويزور العواصم المعنية.
- في مارس يتم التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى وقف الانتفاضة، وفي المقابل إيقاف التوسع في المستوطنات الإسرائيلية أثناء المفاوضات.
- في إبريل تبدأ المفاوضات حول المرحلة الانتقالية على أن تنتهي هذه المفاوضات في خلال ستة أشهر.
- في أكتوبر تكون مفاوضات المرحلة الانتقالية قد انتهت ويتم توقيع اتفاق حول الحكم الذاتي autonomy.
- في ديسمبر تبدأ مفاوضات الحل النهائي.
- وفي فترة مبكرة من هذا الجدول الزمني يعقد مؤتمر دولي ليطلق المفاوضات على ألا يكون للمؤتمر الدولي سلطة فرض الحلول، ويكون بالوفد الأردني

عناصر فلسطينية من الضفة الغربية معروفة باعتدالها، ولا تكون من كوادر منظمة التحرير الفلسطينية.

وبإقرار هذا البرنامج أخذ شولتز يتنقل طوال شهري مارس وإبريل محاولًا إقناع الأطراف بقبول هذه المبادرة دون أن يجد آذانًا صاغية إلا في القاهرة . . .

أما الرفض القاطع فقد جاء من رئيس وزراء إسرائيل شامير مدعومًا من الجالية اليهودية الأمريكية متمثلًا في زيارة قام بها توم داين مدير الإيباك، طالبه فيها بالتخلي عن مبادرته... وهكذا أصبح واضحًا لشولتز أن إسرائيل تتحمل في الأساس مسئولية فشل مبادرته إلى درجة أن البعض أخذ يتصور أن الرفض الإسرائيلي سيؤدي حتمًا إلى أزمة مع الولايات المتحدة... إلا أن ذلك لم يحدث، واستطاع النفوذ الإسرائيلي اليهودي في واشنطن احتواء الموقف...

تواصلت الانتفاضة واكتسبت دعمًا أكبر من جانب الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج... وتحركت منظمة التحرير بقيادة عرفات لتستفيد من المعطيات السياسية والإعلامية التي ولدتها الانتفاضة والأجواء التي خلقتها، ومع ذلك بقيت مشكلة تمثيل الجانب الفلسطيني، فلم تكن المنظمة لتوافق على أن تسمح لعناصر من غير كوادرها بالتفاوض، وقد حاول شولتز في إحدى زياراته للضفة أن يلتقي بمجموعة من الفلسطينيين الذين يمكن أن يشاركوا في المفاوضات، ولكن أحدًا منهم لم يوافق على حضور اللقاء، ووجد شولتز نفسه وحيدًا في القاعة التي كانت معدة لاستقبالهم فيها... وكانت تلك رسالة واضحة من المنظمة إلى شولتز وهي أن طريقه للنجاح لابد أن يمر عبر المنظمة، هذه الرسالة الواضحة من جانب المنظمة لشولتز قابلتها رسالة واضحة أخرى من جانب المنظمة، وهي أن طريقها للحوار مع الولايات المتحدة يمر عبر قبول المنظمة لقرار 242 والاعتراف بإسرائيل ونبذ الإرهاب.

زيارة المصالحة
الرئيس مبارك في واشنطن

ظل حادث أكيلي لاورو واعتراض الطائرة المصرية يلقي بظلاله على أجواء العلاقات المصرية الأمريكية حتى بعد نقل السفير فيليوتس وتعيين السفير فرانك وزنر خلفًا له.

ورغم استئناف تبادل الزيارات على مستوى كبار المسئولين؛ فإن الرئيس مبارك ظل عازفًا عن زيارة واشنطن إلى أن جاءت دعوة الرئيس ريجان له ليقوم بزيارة الولايات المتحدة فيما يسمى بزيارة دولة state visit. وهي الزيارة التي تتسم بدرجة عالية من الحفاوة البروتوكولية للرئيس الزائر.. لا تتسم بها زيارات العمل working visits.

بعد ظهر يوم 26 يناير 1988 قاد وزير الخارجية جورج شولتز وحرمه الفريق الذي جاء لاستقبال الرئيس مبارك في قاعدة أندروز الجوية، والتقينا في ساحة البحيرة الاصطناعية أمام ضريح جورج واشنطن والواقعة وسط الحدائق الفاصلة بين مباني الكونجرس والبيت الأبيض. استقللنا طائرة الهليوكوبتر ومعنا كل من السفيرة سلوى روزفلت مديرة المراسم وريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وحرمه والسفير فرانك وزنر السفير الأمريكي في القاهرة... وكانت معي زوجتي فريدة.. لم تستغرق الرحلة إلى قاعدة أندروز أكثر من عشر دقائق، لنكون جميعًا في استقبال الرئيس مبارك وحرمه... ومعنا السفراء العرب والأفارقة حيث جرت مراسم الاستقبال الرسمية... ولما كان بيت الضيافة في بلير هاوس تجرى به إصلاحات آنذاك فقد تمت استضافة الرئيس في فندق ويلارد العريق والقريب من مباني الكونجرس...

وصل الرئيس مبارك كعادته يوم سبت واستراح يوم الأحد، وفي اليوم التالي استقبله الرئيس ريجان في البيت الأبيض على غداء عمل، ثم أقام له في المساء حفل عشاء كبيرًا بالبيت الأبيض، وبينما حضر الرئيس الأمريكي والضيوف الأمريكيون مرتدين الزي الرسمي ذا رباط العنق «البيبيون» الأسود، فقد ارتدى الفريق المصري البدلة الغامقة حيث لا يحب الرئيس مبارك ارتداء حلة «البيبيون» الأسود، أما السيدات فقد ارتدين جميعًا

الفساتين الطويلة، ولم يكن هذا الاحتفال إلا تدشينًا للزيارة التي حفلت بلقاءات الرئيس مع الرئيس ريجان ونائب الرئيس جورج بوش (الأب) ووزراء الخارجية شولتز والدفاع كارلوتشي والخزانة بيكر... وكولن باول الذي أصبح مستشارًا للأمن القومي ثم لقاءات الرئيس العديدة مع أعضاء وقيادات الكونجرس.

كان اللقاء بين الرئيس ووزير الخارجية شولتز ذا أهمية خاصة حيث تركز على ضرورة القيام بتحرك أمريكي في عملية السلام... وكانت الانتفاضة تدور رحاها في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي أخذت تشد انتباه الجميع... بما في ذلك القوى اليهودية داخل الولايات المتحدة بل وقوى داخل إسرائيل... مما جعل شولتز نفسه يستعد بعد طول غياب للانشغال بعملية السلام التي كان عازفًا عنها.

كانت صور الشباب الفلسطيني وهم يتحدون قوات الاحتلال وليس في أيديهم سوى حجارة يقذفون بها المدرعات والعربات المصفحة الإسرائيلية ذات تأثير كبير في خلق مناخ جديد فرض نفسه على الساحة السياسية وشكل ضغطًا على شولتز للتحرك في عملية السلام، أما مصر فكانت في وضع دبلوماسي ممتاز. كانت القمة العربية في عمان بالأردن - والتي عقدت قبل زيارة الرئيس بوقت قصير - قد أنهت حالة المقاطعة العربية لمصر... واستعادت مصر دورها الدبلوماسي في عملية السلام... وهو ما جعل مباحثات الرئيس مع شولتز حول عملية السلام تأخذ اهتمامًا كبيرًا...

جاءت زيارات الرئيس للكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب في جو ودي وحميم، وكان تبسط الرئيس في الحديث وحواره مع أعضاء الكونجرس من أهم أسباب نجاحنا في خلق قاعدة قوية مؤيدة لنا في الكونجرس، وكان من بين اللقاءات التي حرصنا على أن يجريها الرئيس في الكونجرس لقاء مع التجمع الأسود (Black Caucus) في مجلس النواب الذي كان يضم حوالي خمسة وثلاثين نائبًا من أصل إفريقي... وكنت قد أصبحت أضع موضوع العلاقة مع تجمعات الأمريكيين من أصل إفريقي على قمة اهتماماتي، وكنت آمل أن تكون هذه التجمعات بمثابة السند الشعبي لنا خاصة وأن مصر كان لها سحرها الخاص في جذبهم إلينا.

حرصت أيضًا على أن يلتقي الرئيس أثناء هذه الزيارة بمجموعة من المفكرين والسياسيين والوزراء السابقين من ذوي التأثير في الفكر الاستراتيجي الأمريكي وبعدد من الشخصيات الإعلامية الأمريكية المؤثرة.. فأقمت حفل إفطار ضم هنري كيسنجر

وواينبرجر وزير الدفاع الذي كان قد غادر لتوه إدارة ريجان وكلارك كليفورد وزير الدفاع الأسبق وقد كتبت جين كيرباتريك السياسية الأمريكية المعروفة ومندوبة أمريكا السابقة في الأمم المتحدة بعد الزيارة مقالًا ممتازًا عن العلاقات بين البلدين...

لما كانت زيارة الدولة تتضمن في العادة زيارة مدينة أخرى غير واشنطن، فقد وافق الرئيس على أن تكون هذه المدينة هي دالاس في ولاية تكساس، وتحدث الرئيس هناك أمام جمع حاشد من السياسيين ورؤساء مجالس إدارة عديد من الشركات الكبرى في ولاية تكساس الكبيرة، ودعاهم للاستثمار في مصر.

وبعد أن استراح الرئيس حوالي ساعة ونصف الساعة في الفندق كان علينا جميعًا أن نلتقي في فناء الفندق للذهاب إلى قصر العمدة حيث يقيم حفل استقبال على شرف الرئيس. وفي الموعد المحدد للقاء ذهبت وزوجتي فريدة إلى بهو الفندق لنكون في الركاب المتوجه إلى بيت العمدة وانتظرنا بعض الوقت في البهو، إلا أنني فوجئت بأن الركاب قد تحرك بالفعل من دور أسفل الدور الأرضي بمنطقة الجراج، ولم يكن أمامنا عندما اكتشفنا ذلك إلا أن نأخذ تاكسي.. وأخذنا أول تاكسي وجدناه عند باب الفندق، وسألت سائق التاكسي عما إذا كان يعرف مقر العمدة الذي يقام فيه الاحتفال، فأجاب بالإيجاب، وعندما عرف أننا من مصر أخذ يحدثنا باللغة العربية... إلا أنه سرعان ما بدا عليه أنه لا يعرف مقر العمدة فطلبت منه أن يتوقف أمام فندق آخر، ومن هناك أخذنا تاكسي آخر، وبينما يتملكنا القلق من ألا نلحق بحفل الاستقبال، وأننا لن نتمكن من الدخول إلى مقر العمدة بسبب إجراءات الأمن وأنه لا يوجد معنا مرافق من المراسم... إلا أننا ما إن وصلنا إلى نقطة قريبة من مقر العمدة حتى وجدت مسئولة المراسم «بني» تهرع إلينا بعد أن تبينت ما حدث وتوقعت أننا سنحضر في تاكسي... فأخرت بدء الاحتفال لدقائق تمكنا فيها من الوصول في نفس اللحظة التي بدأ فيها الرئيس وحرمه في الوقوف بجانب عمدة تكساس لاستقبال المدعوين، فوقفنا إلى جوارهم دون أن يلحظ أحد أثر ما حدث...

وقد تركت هذه الزيارة أجواء ممتازة على مناخ العلاقات بين البلدين، وامتدت هذه الأجواء طوال عام 1988 وهو العام الأخير من ولاية الرئيس ريجان...

الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير

أخذت انتفاضة الحجارة التي أطلقها الشباب الفلسطيني في الأراضي المحتلة تزداد حدة دون أن ينجح وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق رابين في كسر عظام القائمين عليها حسبما كان يتوعدهم... وبدا أن القضية الفلسطينية أخذت تطرح نفسها على الرأي العام الدولي كقضية شعب يثور ضد الاحتلال الجاثم عليه لمدة عشرين عامًا، فكان ذلك هو الموقف الذي استغله ياسر عرفات ليعمل على تقديم المنظمة للعالم باعتبارها الطرف صاحب الحق وصاحب القدرة على التفاوض باسم الشعب الفلسطيني للتوصل إلى سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين....

بدأت المنظمة تتحرك في اتجاه الولايات المتحدة هادفة إلى التوصل إلى صفقة لإنهاء المقاطعة الأمريكية لها.. وهي المقاطعة التي كانت تجسدها تعهدات كيسنجر لإسرائيل منذ عام 1975 والتي كانت تنص على أن الولايات المتحدة لن تتحدث مع المنظمة ما لم تعترف المنظمة بإسرائيل وتقبل قرار 242.. ثم جاء جورج شولتز ليضيف إلى هذين الشرطين شرطًا آخر وهو التعهد بنبذ الإرهاب الذي أصبح الهاجس الأكبر لشولتز وللإدارة ريجان.

بدأت المنظمة تحركها بمقال لبسام الشريف المقرب من عرفات والذي تحدث فيه عن استعداد المنظمة للتفاوض مع إسرائيل... ثم توالت الإشارات ومحاولات المنظمة فتح قنوات مع شولتز لبدء الحوار، وقد بدأت المنظمة تحركها في شهر أغسطس... ولم يكن باقيًا من عمر إدارة ريجان سوى عدة شهور.

في هذه الفترة ظهر الدور المصري باعتباره دورًا محوريًّا في كافة التحركات الخاصة بالسلام، وتقدم الرئيس مبارك نفسه بأفكار كانت تدور حول محورية دور المنظمة وعقد مؤتمر دولي لإطلاق عملية التفاوض... و بدأ شولتز يتخذ من القاهرة قاعدة لتحركه في المنطقة.. فهو يصل إلى القاهرة. ويلتقي بالرئيس مبارك ثم يبدأ جولاته إلى العواصم الأخرى من القاهرة...

وقد انعكست هذه الأجواء على علاقتي بشولتز شخصيًا، وتلقيت منه دعوة لمشاهدة مسرحية «النهر العظيم» وهي من روائع المسرح الموسيقي الأمريكي الغنائي، وكان سفير أمريكا في القاهرة فرانك وزنر موجودًا في واشنطن فذهبنا ثلاثتنا مع الزوجات

لمشاهدة هذه المسرحية في مركز كيندي للفنون... إلا أن شولتز ما إن جلس في مقعده الوثير في إحدى مقصورات المسرح حتى أخذ يغالب النعاس إلى أن غلبه فنام أغلب وقت المسرحية!!

وقد قرر شولتز أن يلقي خطابًا شاملًا يوضح فيه موقف الإدارة... فاستجاب لدعوة تلقاها من معهد آسبن المشهور الذي قرر عقد ندوة عن الصراع العربي الإسرائيلي في منتجع «واي بلانتيشان» على مسافة عدة ساعات بالسيارة في ولاية ميريلاند المجاورة وعلى الشاطئ الشرقي من خليج تشيكابسبي. وقد دعاني لمصاحبته في هذه الرحلة وعلى متن إحدى المروحيات الأمريكية، وقبل الإقلاع أطلعني مرفي على الخطاب الذي سيلقيه شولتز في المؤتمر، والذي تضمن فقرة تشيد بدور مصر في عملية السلام.. وعندما شكرت شولتز ونحن في الطائرة الهليوكوبتر على هذه الفقرة أثناء الرحلة أخبرني أنه شخصيًا هو الذي كتبها بيده.

لم يتضمن الخطاب فقرة تشير إلى أن الإدارة ستعترف في حالة قبول المنظمة للشروط الأمريكية بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.. رغم أنه تحدث عن «الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني».. وعندما سألته عن السبب في عدم ذكر حق تقرير المصير صراحة أشار إلى أن عبارة «الحقوق السياسية» تكفي، إلا أنني بطبيعة الحال كنت أعرف أن لشولتز حدودًا في قدرته على مواجهة اللوبي اليهودي الذي لم يكن سيتقبل إشارة صريحة إلى حق تقرير المصير.

لم يمر وقت طويل على خطاب شولتز حتى انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في 15 نوفمبر وهو المؤتمر الذي أعلنت فيه المنظمة استعدادها للتفاوض على أساس قرار 242.. إلا أن قرارات المؤتمر لم تتضمن التعهد المطلوب بنبذ الإرهاب، وبالتالي لم يقتنع شولتز بأن المنظمة قد استجابت للشروط الأمريكية الثلاثة، إلا أنه في نفس الوقت أصبح مقتنعًا أن المنظمة لا بد أنها في النهاية ستقبل هذه الشروط دون قيد أو شرط... وأنه ما عليه سوى الانتظار...

في إطار هذا التحرك السياسي الفلسطيني قرر ياسر عرفات المجيء إلى نيويورك ليلقي خطابًا هامًا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يؤكد فيه قرارات المجلس الوطني، ويعلن استعداد المنظمة لقبول قرار 242 ،وطلب مكتب المنظمة المعتمد لدى الأمم المتحدة بنيويورك بصفة مراقب أن تمنح السلطات الأمريكية تأشيرة دخول لياسر

عرفات، وهو الطلب الذي دعمته مصر والسعودية وشخصيات أمريكية أخرى مثل الرئيسين السابقين كارتر وفورد... إلا أن شولتز رفض إعطاء تأشيرة الدخول إلى عرفات مؤسسًا موقفه على أن عرفات على رأس منظمة تمارس الإرهاب... وقد ترتب على هذا الموقف أن طلبت المنظمة نقل مناقشة بند فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مقر الأمم المتحدة بجنيف... وكانت نتيجة التصويت على هذا القرار بالغة الدلالة على مدى عزلة الموقف الأمريكي، حيث صوتت كل الدول الأعضاء لصالح نقل المناقشة إلى جنيف ولم يعارض القرار سوى الولايات المتحدة وإسرائيل.

قبل انعقاد الجمعية العامة في جنيف للاستماع إلى خطاب عرفات زارني سفير السويد في واشنطن... وأبلغني بأن وزير خارجيتهم أندرسون الذي كان يقوم بالوساطة بين شولتز وبين عرفات قد نجح في التوصل إلى صيغة قبلها كل منهما حتى يمكن بدء الحوار الأمريكي مع المنظمة وأن الوزير سيكون موجودًا بجنيف لحضور الجلسة التي سيتحدث فيها عرفات، وأنهم يأملون أن يتضمن خطاب عرفات الصيغة التي تم الاتفاق عليها، وأن نساعدهم على تحقيق ذلك حتى يمكن بدء الحوار بين الطرفين.

ألقى عرفات الخطاب إلا أنه أجرى تعديلًا في الصيغة التي كان متفقًا عليها مع الوزير السويدي، وبالتالي رأى شولتز أن ما قاله عرفات ليس كافيًا، وخاصة بالنسبة للتعهد بنبذ الإرهاب، وأبلغني مرفي مساعد وزير الخارجية بذلك، فاتصلت بالدكتور عصمت وكان موجودًا في هذه الليلة في منزل السفير دكتور نبيل العربي مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة بجنيف لحضور العشاء الذي أقامه السفير العربي على شرف ياسر عرفات... ودار النقاش مرة أخرى في هذا العشاء الذي حضره وزراء الخارجية العرب... على ما يمكن أن يفعله أو يقوله عرفات في اليوم التالي لإيضاح الموقف وقبول صيغة أندرسون دون غموض، فتم ترتيب اتصال تليفوني من منزل السفير العربي بين الرئيس مبارك وبين عرفات لإقناعه بانتهاز فرصة المؤتمر الصحفي الذي سيعقده في اليوم التالي ليزيل الغموض ويقرأ الصيغة المتفق عليها مع أندرسون حرفيًا.

عقد عرفات في اليوم التالي المؤتمر الصحفي وقرأ البيان الذي كان قد أعده أندرسون وتنفس الجميع الصعداء، وبدأت الاستعدادات لبدء الحوار الأمريكي مع المنظمة، وعُين روبرت بلترو السفير الأمريكي في تونس التي أصبحت مقر المنظمة ليمثل الولايات المتحدة في هذا الحوار وبدأت مرحلة جديدة في مسار القضية الفلسطينية ... وعندما

جاء شولتز إلى المنطقة كانت انتخابات الرئاسة الأمريكية قد أسفرت عن نجاح جورج بوش (الأب) رئيسًا للولايات المتحدة، وكان شولتز يعلم أن أيامه في منصبه كوزير للخارجية لا تتجاوز ثلاثة أسابيع، ولكنه رغم ذلك جاء إلى المنطقة بادئًا بالقاهرة كما أصبحت عادته... وبدا في هذه الأيام وكأنه يلهث حتى الرمق الأخير ليكون قد فعل شيئًا من أجل السلام، وهو الذي - قبل الانتفاضة - ما كان ليأخذ خطوة للأمام إلا ليأخذ خطوة للوراء ... وعندما التقى شولتز بالرئيس مبارك والدكتور عصمت قبل نهاية العام 1988 بثلاثة أيام، قال لهم: إنه بالفعل قد أبلغ الفريق الجديد - أي فريق بوش (الأب) - بأن عليهم أن يستمعوا إلى هؤلاء الناس «الحكماء» في مصر.. وأن يستشيروهم في كل ما يتعلق بالشرق الأوسط... وفي هذا اللقاء بمقر الرئاسة في مصر الجديدة قدم شولتز الجدول الزمني لعملية السلام الذي سيتركه لخلفه.. والذي عدله ليبدأ بعقد مؤتمر دولي لإطلاق عملية المفاوضات على أساس قرار رقم 242 و338. ثم تبدأ مفاوضات بين وفد فلسطيني أردني ووفد إسرائيلي حول الترتيبات الانتقالية والتي سيتقدم الجانب الأمريكي بمشروع مفصل عنها، وبعد سبعة أشهر من بدء هذه المفاوضات تبدأ مفاوضات الحل النهائي.. وعندما سأل أسامة الباز شولتز عن فحوى الترتيبات الانتقالية أجابه بأن المشروع الذي سيتقدمون به سينص على انسحاب القوات الإسرائيلية، وانتقال السلطة إلى الفلسطينيين الذين ستكون لهم السيطرة على الأرض. وهكذا اختتم شولتز فترة عمله كوزير للخارجية وهو يشعر بأنه في نهاية المطاف قد فعل شيئًا يتركه للإدارة الجديدة لتبني عليه لاستئناف مسيرة السلام، كذلك أنهى حقبته بينما أصبحت علاقته مع مصر على أفضل ما يمكن أن تكون رغم ما مر عليها من عواصف من قبل وخاصة أثناء أزمة أكيلي لاورو..

بعد زيارة شولتز للقاهرة والتي كنت قد استدعيت لحضورها عدت إلى واشنطن لأشاهد احتفالات توديع المدينة العتيدة للرئيس ريجان، وتنصيب الرئيس الجديد جورج بوش الأب، وقد تم كل ذلك في أجواء ممتازة في العلاقات بين البلدين.

عودة طابا

عندما انسحبت إسرائيل من سيناء وتم رفع العلم المصري على العريش يوم 25 إبريل 1982 تعمدت ألا يكون انسحابها كاملًا من كل سيناء، وأبقت قواتها في منطقة صغيرة تبلغ حوالي كيلو متر مربع واحد تقع على قمة خليج العقبة جوار ميناء إيلات، مدعية أن هذه القطعة لا تدخل ضمن الأرض المصرية... وأعطت إسرائيل الترخيص لإقامة فندق سياحي في هذه المنطقة، وسار العمل بكل همة في إقامة هذا الفندق... وبذلك نشأت مشكلة جديدة بين مصر وإسرائيل هي مشكلة طابا... وقد تعمدت إسرائيل خلق هذه المشكلة، حتى لا تكرس مبدأ «الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة» وحتى لا يكون الانسحاب الكامل من كل أراضي مصر سابقة تحتذى مع الأطراف الأخرى خاصة سوريا.

جاء ذلك بينما لم يتمكن شولتز من إحداث أي تقدم في عملية السلام منذ مجيئه كوزير للخارجية، فركز اهتمامه على العلاقات المصرية الإسرائيلية وعدم تعريضها لأزمة تضاعف من حالة الجمود السائدة في عملية السلام. فكان اهتمامه كبيرًا بالتوصل إلى حل للنزاع بين مصر وإسرائيل حول طابا. وكان أول إنجاز لشولتز في هذا الشأن هو التوصل إلى الاتفاق بين مصر وإسرائيل حول اللجوء إلى التحكيم وتوقيع مشارطة التحكيم في 10 ديسمبر 1986 وكانت إسرائيل في هذا الوقت تخضع للحكم الثنائي بين شامير (عن الليكود) وبيريز (عن حزب العمل) بالتناوب في رئاسة الوزراء. وبينما كان بيريز يوافق على اللجوء إلى التحكيم كان شامير يصر على أن يكون الحل عن طريق «التوفيق» ولم تكن مصر ترغب في الحل عن طريق التوفيق لأن التوفيق قد يعني في النهاية عرض «حلول وسط» من شأنها أن تنال من المطلب المصري المتمثل في عودة طابا للسيادة المصرية بالكامل، وللتغلب على معارضة شامير للتحكيم تم إدراج بند في مشارطة التحكيم التي تم توقيعها بمساعدة الولايات المتحدة يوم 10 ديسمبر 86 ينص على أن تكون هناك غرفة مستقلة تعمل من أجل التوصل إلى حل عن طريق التوفيق، بينما يجري العمل في إطار التحكيم، وقد وافقت مصر على هذا الحل بعد أن حصنت موقفها باشتراط أن يكون قرار «التوفيق» صادرًا بموافقة الأطراف الثلاثة؛ رئيس غرفة التوفيق والقاضي المصري والقاضي الإسرائيلي... وبالتالي فلن يكون هناك قرار إلا بموافقة القاضي المصري...

لعبت الولايات المتحدة أيضًا دورًا مهمًا في عملية اختيار أعضاء هيئة التحكيم، وعرض أسمائهم على كل من مصر وإسرائيل حتى تم الاتفاق على أسماء القضاة الذين

تكونت منهم الهيئة، بالإضافة إلى القاضي المصري (الدكتور حامد سلطان)، والقاضي الإسرائيلي، وجاء قرار هيئة التحكيم في 29 سبتمبر 1988 لصالح مصر، أي بعودة طابا إلى السيادة المصرية، وعندما حاولت إسرائيل المماطلة في تنفيذ الحكم وربطه بالتطبيع في العلاقات بين البلدين.. كان الموقف الأمريكي قاطعًا في ضرورة تنفيذ الحكم دون تعليقه على أي شرط لا علاقة له بالحكم.

والواقع أن الإدارة المصرية لأزمة طابا كانت إدارة على أعلى مستوى... وهي تحسب للدبلوماسية المصرية التي قادها وزير الخارجية د. عصمت عبد المجيد باقتدار ومعه كل من السفير د. نبيل العربي الذي مثل مصر أمام هيئة التحكيم بمساعدة فريق من القانونيين المصريين الممتازين على رأسهم د. جورج أبي صعب وسميح صادق ود. مفيد شهاب ود. أحمد القشيري وفريق المؤرخين المصريين وعلى رأسهم دكتور يونان لبيب رزق فضلًا عن المحامين البريطانيين بوويت، وإيان سنكلير، وبمساعدة مجموعة ممتازة من شباب الدبلوماسيين القانونيين، ومن بينهم الدبلوماسي القانوني «المستشار» وجيه حنفي الذي أصبح سفيرًا في عدة عواصم أوروبية ثم مساعدًا لوزير الخارجية للشئون القانونية، أما القاضي المصري فكان تلك الشخصية القانونية المصرية العظيمة أي الدكتور حامد سلطان الذي رفض أن يتقاضى أتعابًا كان مقدرًا لها أن تكون مائة ألف دولار..

فضيحة إيران كونترا

كانت الثمانينيات هي أكثر الأعوام التي انشغلت فيها الولايات المتحدة بالعمليات الإرهابية خارج أمريكا، وكان المواطنون الأمريكيون والطائرات والمؤسسات الأمريكية هي أكثر الأهداف التي تعرضت لهذه العمليات التي أصبحت هاجسًا دائمًا لإدارة الرئيس ريجان ومعاونيه، وعلى وجه الخصوص وزير الخارجية جورج شولتز.

وقبيل عملية أكيلي لاورو كان هناك اختطاف طائرة الخطوط الجوية العالمية TWA وأخذ حوالي مائة وخمسين راكبًا أغلبهم أمريكيون كرهائن... واغتيال رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت، وقبلها عمليات تدمير ثكنات المارينز، ثم جاءت عدة عمليات باختطاف مواطنين أمريكيين في لبنان، وكان أهمهم وليم بكلي رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في بيروت والذي انتهى الأمر بقتله أثناء فترة اختطافه.

رغم تصاعد وتزايد هذه العمليات لم تكن هناك سياسة أمريكية واضحة لمواجهتها، بل على العكس ساد انقسام في الرأي بين كبار المسئولين في الإدارة الأمريكية، فبينما كان شولتز نافد الصبر ويطالب أن تقوم الولايات المتحدة باستخدام قدراتها العسكرية في ضرب الجماعات الإرهابية عند المنبع بضربات تشبه العمليات الجراحية في دقة تصويبها، كان واينبرجر وزير الدفاع حريصًا على عدم إقحام القوات المسلحة الأمريكية في مثل هذه العمليات.

والواقع أن قضية الرهائن الأمريكيين في لبنان مثلت حيرة كبيرة للولايات المتحدة، حيث تنازعتها رغبتان متعارضتان، الأولى تمليها الاعتبارات الإنسانية في ضرورة مراعاة معاناة الرهائن والعمل على فك الأسر عنهم، وهو الأمر الذي يتطلب تفاوضًا مع العناصر التي تحتجز الرهائن، والرغبة الثانية هي اتخاذ موقف حازم يرفض التفاوض أو القبول بأن تكون الولايات المتحدة عرضة للابتزاز، ولقد ظل هذا الخلاف طوال فترة إدارة الرئيس ريجان، وكان كل طرف يعمل على الحصول على دعم الرئيس لموقفه.

في هذا الجو تفجرت قضية ما عرف بعد ذلك بفضيحة إيران كونترا أو إيران جيت، والتي كشفت عن فضيحة كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية.

كانت نقطة البداية في هذه القضية الفضيحة عندما جاء دافيد كمحى نائب وزير خارجية إسرائيل والذي كان يشغل من قبل منصبًا كبيرًا في «الموساد» لمقابلة ماكفارلين مستشار الأمن القومي يوم 3 يوليو 1985 وذكر له أنهم، أي الإسرائيليين على اتصال مع بعض العناصر المعتدلة داخل الدائرة الحاكمة في إيران والذين يمكنهم المساعدة في الإفراج عن الرهائن الأمريكيين في لبنان، وكان كمحى والإسرائيليون يعرفون إلى أي حد يتلهف الرئيس ريجان على عمل أي شيء لإطلاق سراح هؤلاء الرهائن... أما ما هو المقابل الذي ستدفعه الولايات المتحدة من أجل الإفراج عن الرهائن فكان يتمثل في أن تسمح الولايات المتحدة لإسرائيل أن تبيع لإيران معدات عسكرية وخاصة من الصواريخ التي تساعدها في حربها مع العراق، وتمويل مجموعات الكونترا التي تحارب حكومة بنكارجوا اليسارية من أرباح هذه المبيعات، وذلك بالرغم مما كانت تعلنه الولايات المتحدة وتدعو حلفاءها وغيرهم لاتباعه من الامتناع عن بيع أية أسلحة لإيران وذلك لنشاطها «الإرهابي»، وبالرغم من أن الكونجرس كان قد حظر إعطاء أية مساعدات لجماعات الكونترا.

نجح كمحي في إقناع ماكفارلين بهذا الرأي وجعله يذهب للرئيس ريجان ويقنعه بالسير في الخط الذي اقترحه، وهو ما حدث بالفعل، ومن هذه النقطة بدأ مسلسل الفضيحة الكبرى التي تطورت بعد ذلك وأصبحت إدارة ريجان بسببها تجد نفسها داخل بحر من الرمال المتحركة وسلسلة من التورطات واحدة بعد الأخرى كانت كلها تمثل تناقضًا صارخًا لسياستها المعلنة في معارضتها للتفاوض أو عقد صفقات مع المنظمات الإرهابية... فضلًا عما سببته هذه الفضيحة من انقسامات وتفسخات داخل الإدارة ذاتها، انتهت إلى محاكمة مستشار الأمن القومي بويندكستر ودخوله السجن، ومحاولة سلفه ماكفارلين الانتحار، ومرض وليم كيسي رئيس جهاز المخابرات مرضًا أدى إلى وفاته، وعزل ضابط المارينز أوليفر نورث من منصبه في البيت الأبيض، وهؤلاء كانوا عصابة الأربعة التي ساقت إدارة ريجان إلى هذه الفضيحة، بل لقد كان من الوارد أن تطال هذه الفضيحة الرئيس ريجان نفسه واحتمال محاكمته... لولا ما كان يتمتع به ريجان من شعبية جارفة، ولولا تدخل مجموعة من الناصحين الذين استعان بهم ريجان لإنقاذ الموقف، وأهمهم هوارد بيكر زعيم الجمهوريين السابق في مجلس الشيوخ الذي عينه رئيسًا لهيئة موظفي البيت الأبيض الذي تخلص من مجموعة المغامرين الحمقى في مجلس الأمن القومي ورشح فرانك كارولوتشي عينه مستشارًا للأمن القومي وكولن

باول نائبًا له، واستطاع هؤلاء أن يحكموا قبضتهم على الأمور التي كانت قد أفلتت في البيت الأبيض، أما الكونجرس فقد شكل لجنة تحقيق برئاسة سناتور تاور نظرت في أسلوب عمل مجلس الأمن القومي، وتم ذلك كله وسط أجواء إعلامية مشحونة، وجلسات استماع صاخبة في الكونجرس كان بطلها جورج شولتز وزير الخارجية الذي كشف عن الفوضى في إدارة الشئون الخارجية بسبب مجموعة المغامرين الذين استخدموا أوضاعهم في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض وفي المخابرات المركزية.

وقد استطاعت إيران في مسلسل هذه الفضيحة أن تحصل على ما تريد من صواريخ دون أن تقدم سوى ثمن زهيد لما حصلت عليه، فبقدر ما اتسم به أداء مجموعة المغامرين في مجلس الأمن القومي من غباء - تمتع الفريق الإيراني الذي تعامل مع هذا الموضوع بدهاء كبير، وكان هاشمي رفسنجاني آنذاك هو رئيس جمهورية إيران... استطاع الفريق الإيراني أن يستدرج الفريق الأمريكي إلى أن يحضر سرًّا إلى إيران في وفد يرأسه مستشار الأمن القومي السابق ماكفارلين حاملًا معه «تورتة» مرسومًا عليها مفتاح يرمز إلى رغبة أمريكا في فتح صفحة جديدة في العلاقات مع إيران، ونسخة من الكتاب المقدس (الإنجيل) عليها إهداء من الرئيس الأمريكي ريجان!! ولكن الأهم هو ما حملته طائرة ماكفارلين من كمية من صواريخ «هوك» التي كان الحرس الثوري الإيراني يتوق للحصول عليها لاستخدامها في الحرب مع العراق. ومع ذلك فإن ماكفارلين لم يسمح له بمقابلة أي مسئول إيراني كبير، وظل هذا الوفد الأمريكي عالي المستوى في فندق هيلتون في طهران لا يلتقي إلا مع موظفين متوسطي الدرجة من الخارجية الإيرانية.. ثم يعود الوفد الأمريكي مهانًا خاوي الوفاض دون الإفراج عن أية رهائن بعد أن أفرغ حمولة الصواريخ في إيران.

ومما ضاعف من عمق الفضيحة ما كان قد تفتق عنه ذهن عصابة الأربعة[1] بقيادة وليم كيسي رئيس المخابرات المركزية، وبمساعدة الكولونيل أولي نورث في مجلس الأمن القومي عن فكرة استخدام ما يعود من أرباح بيع الصواريخ لإيران في تمويل جماعات الكونترا التي كانت تمولها وتدربها المخابرات المركزية لمحاربة حكومة

(1) الأربعة هم كيسي رئيس المخابرات المركزية، وماكفارلين المستشار السابق للأمن القومي، وبويذر كستر الذي خلفه في هذا المنصب، وكولونيل أولي نورث المنتدب من سلاح المارينز لمجلس الأمن القومي في مجال مكافحة الإرهاب.

أورتيجا الشرعية في نيكاراجوا، وذلك بالرغم من أن الكونجرس الأمريكي كان قد أصدر تشريعًا يمنع الإدارة من مساعدة جماعات الكونترا، فلجأت عصابة الأربعة إلى هذا الطريق لتقديم التمويل للكونترا بعيدًا عن القنوات الشرعية، وهكذا تحولت الفضيحة إلى فضيحة مركبة متعددة الأطراف.

ومنذ تفجرت هذه القضية وخرجت للعلن في نوفمبر 86 كنت أراقب تطوراتها وتداعياتها على المسرح السياسي في واشنطن، ولم أستطع التوقف عن التعجب من بعض ما طرحته هذه الفضيحة من تساؤلات:

1 - كيف استطاعت إسرائيل أن تستدرج الولايات المتحدة وتقودها إلى هذا السرداب المظلم الطويل بحيث تجعلها تفعل ما تريد لها أن تفعله مهما كان ذلك مناقضًا للسياسات الأمريكية ؟

وكان من أبرز نجاحات إسرائيل في هذا الشأن نجاحها في أن تضم أحد عملائها السريين ضمن الوفد الذي رأسه ماكفارلين في زيارته إلى إيران وهو المدعو نير الذي كان يقوم بإجراء مباحثات مع الجانب الإيراني لحساب إسرائيل وباسم الوفد الأمريكي دون تفويض من رئيس الوفد ماكفارلين.

2 - كيف أمكن لمجموعة من متوسطي الذكاء والهواة أن يحتلوا مواقع بالغة الحساسية في مجلس الأمن القومي، ويقوموا بوضع سياسات وتنفيذها بصورة سرية بعيدًا عن جهاز وزارتي الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع، رغم أن مجلس الأمن القومي ليس من اختصاصه الدخول في تنفيذ السياسات؟

3 - كيف استطاعت إيران وهي دولة من دول العالم الثالث أن تنفذ من الحصار المفروض على تعاملاتها مع الولايات المتحدة وتحصل من هذه الدولة الكبرى على ما تريد، وأن تتعامل مع المسئولين الأمريكيين بهذا القدر من الإهانة والإذلال؟

والواقع أننى رغم معرفتي بالإجابة على هذه الأسئلة إلا أنها ظلت لوقت طويل تثير عجبي، أما عن الإجابة فهي تتمثل في مجموعة من النقاط أولها أن الرئيس ريجان كما سبق القول لم يكن رئيسًا يهتم بالتفاصيل ويتابع ما يجري، لكنه كان رجل الصورة الكبيرة، مما سهل على معاونيه المباشرين أن يملأوا الفراغ، ومما زاد الأمر سوءًا أن

ريجان كان يريد بأي ثمن أن يطلق سراح الرهائن الأمريكيين المخطوفين في لبنان، وكانت مجموعة العاملين المحيطين به والوثيقة الصلة بإسرائيل تعرف مدى استيلاء هذا الموضوع على مشاعره، وكانت تعرف نقاط الضعف لدى الرئيس فتلعب عليها، وقد عرف الإسرائيليون كيف يستخدمون لهفة ريجان على تحرير الرهائن لتحقيق مصالحهم التي تمثلت آنذاك في فتح طريق مع إيران ومحاولة استعادة نفوذها هناك من خلال مساعدتها في حربها مع العراق الذي كانت هزيمته تشكل مصلحة مشتركة لإسرائيل وإيران معًا.

أما على المستوى الشخصي فإنني لم أستطع أن أقاوم طوال مشاهدة مسلسل فضيحة إيران كونترا شعورًا بالشماتة في مجموعة ماكفارلين وبويندكستر ونورث، فلقد كانت هذه المجموعة هي الرأس المدبر والمنفذ لعملية اعتراض الطائرة المصرية المدنية أثناء أزمة أكيلي لاورو، ولعل ذلك ما يوضح مدى ما كانت تتسم به هذه المجموعة من طيش ونزق.

وقد أطاحت هذه الفضيحة بماكفارلين مستشار الأمن القومي الذي حاول الانتحار فيما بعد وبـ«بويندكستر» الذي دخل السجن، وبـ«أولى نورث» الذي خرج من البيت الأبيض وحاول أن يدخل لعبة السياسة، وترشح ليكون عضوًا بمجلس الشيوخ عن ولاية فيرجينيا ولكنه فشل ثم حاول أن يكون محاورًا تلفزيونيًا في برنامج «على خط النار»... وفي المرة الثانية التي ظهر فيها على هذا البرنامج كنت أنا الضيف الذي يجري معه الحوار... وقد وجدتها فرصة لأظهر للجمهور المشاهد أنه لا يملك من المؤهلات والمعلومات ما يؤهله ليكون المحاور في هذا البرنامج الهام في محطة CNN... فبدا مرتبكًا وغير واثق من نفسه، وكان هذا اللقاء على أية حال هو نهاية عهد نورث بالعمل التلفزيوني...

واشنطن تودع ريجان

جاء الرئيس ريجان وحضر حفل تنصيب الرئيس بوش (الأب) يوم 20 يناير 1989 على أدراج مبنى الكابيتول وكانت تلك آخر مناسبة قام بها ريجان بصفته رئيسًا قبل أن يغادر واشنطن إلى كاليفورنيا ليستقر هناك في عزبته ويحيا تلك الحياة الخالية من الهموم والمسئوليات التي كان يتطلع إليها. ولقد ودعت واشنطن، بل والأمة الأمريكية،

الرئيس ريجان وداعًا لم يحظ به أي رئيس أمريكي قبله أو بعده؛ فالشعب الأمريكي أحب ريجان.. وتعلق به.. وغفر له أخطاءه.. ويظل السؤال قائمًا حول تفسير هذه الظاهرة - ظاهرة الحب الكبير لريجان لدى الشعب الأمريكي - وفي اعتقادي أن حب الأمريكان لريجان يعود إلى أنهم رأوا فيه الكثير مما يحبون.. خاصة صفات رعاة البقر المرتبطين بالأرض الذين جاءوا إلى أمريكا واستوطنوا هناك.. وبنوا المستعمرات من خلال مبادراتهم الذاتية.. وليس من خلال تنظيم الحكومة لهم فهم لا يثقون في الحكومة من الأساس.. ومن مقولات ريجان المشهورة: «كيف تريد أن تقنعني أن الحكومة ستحل المشكلة.. إذا كانت الحكومة نفسها هي المشكلة؟!!». كان ريجان هو النقيض لچيمي كارتر الذي لم يحبه الأمريكان رغم أن كارتر - أو ربما لأن كارتر - كان ينفق الساعات الطوال في العمل وراء مكتبه ويقرأ الأوراق والمذكرات.. أما ريجان فكان يستيقظ ويذهب إلى مكتبه، متأخرًا.. ولا يقرأ أوراقًا ويعتمد على العرض الشفوي من مساعديه. ويعتقد أن أمريكا لديها مهمة «ربانية» لإنقاذ العالم.. ولذا فهي يجب أن تكون قوية، وهو الذي انتصر على الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة بل ساعدت سياساته على تفكيك الاتحاد السوفيتي بل واختفائه ثم انهيار النظام الشيوعي.. باختصار كان ريجان هو ابن البلد «الأمريكاني».. فكان هذا الوداع الأسطوري الذي ودعه به الشعب الأمريكي.

وعندما ذهب إلى عزبته في كاليفورنيا ليمارس رياضته المفضلة في ركوب الخيل وقطع الشجر والأخشاب، لم ينقطع عنه حب الناس، ولكنه أصيب بمرض ألزهايمر الذي ظل يعاني منه حتى وافته المنية.

لقاء مع الرئيس نيكسون

خطر لي في إحدى المرات وأنا ذاهب إلى نيويورك أن أنتهز هذه الفرصة وألتقي بالرئيس السابق ريتشارد نيكسون الذي كنت أعلم أنه يقيم بين نيويورك ونيوجيرسي على الضفة المقابلة من نهر هدسون...

كان نيكسون أحد أهم الشخصيات التي حكمت الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين... فضلًا عن دوره على الساحة الدولية فهو الذي أخذ قرار الانفتاح على الصين، وهو أول رئيس أمريكي يزور الصين بعد فترة العداء الطويلة بين

البلدين. . . كما كان له دور مهم هو ووزير خارجيته كيسنجر أثناء حرب أكتوبر في بدء المفاوضات المصرية الإسرائيلية والتوصل إلى اتفاقيات الفصل بين القوات بين مصر وإسرائيل وبين سوريا وإسرائيل أعوام 73، 74، 75 على التوالي.

والواقع أن الرئيس نيكسون كان ملء السمع والبصر داخليًا وخارجيًا إلى أن تفجرت فضيحة ووترجيت، والتي تمثلت في التنصت على اجتماعات الحزب الديمقراطي أثناء الحملة الانتخابية قبل إعادة انتخابه عام 72، واتهام نيكسون بالكذب أثناء التحقيقات حيث ظل ينكر معرفته بما حدث، وكان هذا الكذب سيؤدي حتمًا إلى محاكمته بواسطة الكونجرس لولا أنه استقال قبل أن يكمل فترة رئاسته بعامين أي في مايو 1974. . . ولولا العفو الذي منحه له الرئيس فورد الذي خلفه في البيت الأبيض لكان نيكسون قد دخل السجن. . . إلا أن العفو إذا كان قد أنقذه من السجن فإنه لم ينقذه من السنوات الطويلة التي قضاها معزولاً. . . بل ومنبوذًا من المجتمع. . .

إلا أن مرور السنوات ومجيء الرئيس ريجان للحكم وهو صديق لنيكسون كان مما جعل الرأي العام الأمريكي يبدو وكأنه أصبح يعفو عن نيكسون. . .

كانت زيارتي للرئيس السابق يوم أول يونيو 1987. . . وقد صاحبني في هذه الزيارة الصديق الزميل رشدي عبدالقادر مدير المكتب التجاري في نيويورك، وعندما وصلنا إلى المبنى الذي يضم مكتب نيكسون تعجبت وشككت أنني ربما أكون قد أخطأت العنوان. . . كان المكتب في عمارة قديمة تقع في جنوب جزيرة مانهاتن وقريبة من وول ستريت (حي المال) يقف أمامها طابور طويل من أشخاص واضح أن أغلبهم من جنسيات إفريقية وآسيوية، وكانت هذه العمارة مملوكة للحكومة الفيدرالية وتضم مصالح تابعة للحكومة الفيدرالية من بينها إدارات تتعامل مع المهاجرين الجدد لأمريكا، ولأن العمارة مملوكة للحكومة الفيدرالية فقد خصصت إحدى الشقق بها للرئيس السابق ليستخدمها كمكتب له. صعدت والزميل رشدي إلى الطابق المحدد.. وسرنا في دهليز طويل معتم مفروش بسجادة بالية.... وكنت طوال الوقت مازلت متشككًا في أن يكون ذلك المكان هو فعلًا مقر الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون.

وصلنا إلى الشقة وطرقت الباب فخرجت سكرتيرة تطل من داخل مكتب «متوسط الحال» وسألتها بعد أن قدمت لها نفسي وزميلي رشدي عما إذا كان ذلك هو مكتب

الرئيس السابق نيكسون فأجابت بالإيجاب وذكرت أن الرئيس ينتظرنا... دخلنا إلى مكتب متواضع يجلس فيه الرئيس دون أن يكون معه أي شخص آخر، واستقبلنا الرجل استقبالًا بشوشًا، وتحدث معنا ببساطة شديدة...

تطرقنا في الحديث إلى حرب أكتوبر وقال إن جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل أثناء الحرب جاءته وهي تبكي... وطلبت منه أن ينقذ إسرائيل... وهو ما فعله من خلال الجسر الجوي الذي أقامه وزودها فيه بالسلاح .... ولكنه في نفس الوقت أكد لها أنه قد آن الأوان لأن تتوصل إسرائيل إلى اتفاق سلام مع العرب، وأوضح لها أن القوة العسكرية لن تحقق الأمن لإسرائيل.. وأن الاتفاق مع العرب، يجب أن يعالج المشكلة الفلسطينية التي كانت حينها ما تزال بلا حل.

ثم أشار نيكسون إلى اتفاقات كامب دافيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التي تم عقدها بفضل جهود الرئيس كارتر، وذكر أن بيجن لم يحترم ما تعهد به في هذه الاتفاقات بشأن ما جاء بها عن الفلسطينيين.

تحدث نيكسون عن مصر وعن أهمية دورها في المنطقة، ثم تحدث عن زيارته لمصر عام 74 ورحلته بالقطار إلى الإسكندرية والاستقبال الشعبي الحافل الذي استقبل به وأنه لا ينسى هذه الزيارة أبدًا.

تحدث أيضًا عن تخوفه من أن تنتهي الحرب العراقية الإيرانية إلى انتصار إيران، وأنه يعتقد أن الثورة الإيرانية لو انتصرت فإن أخطارها ستفوق أخطار الثورة البلشفية... وذكر أن الدول الإسلامية المعتدلة مثل مصر وإندونيسيا وباكستان والسعودية عليها مسئولية كبيرة في دعم قوى الاعتدال في العالم الإسلامي حتى لا ينزلق هذا العالم إلى الراديكالية التي تمثلها الثورة الإيرانية.

وفي حديثه عن الإسلام ذكر أن الحضارة الإسلامية كان لها تأثير كبير على الحضارة الأوروبية وأن هناك فيلسوفًا إسلاميًا (لم يستطع أن يتذكر اسمه) كان له دور كبير في ذلك... ثم أشار إلى أن الحملات الصليبية التي شاهد أفرادها ما بالعالم الإسلامي من حضارة وانبهروا بها هي التي فتحت أعين أوروبا، فعندما عاد الصليبيون إلى بلادهم كانوا قد عقدوا العزم على أن يبنوا في بلادهم شيئًا شبيهًا بما رأوه في البلاد العربية التي جاءوها كغزاة، أما العرب فكانت الحروب الصليبية قد استنزفتهم وأرهقتهم

فتوقفوا عن مواصلة مسيرتهم الحضارية، ثم جاء الاستعمار الأوروبي لبلادهم ولم يعاودوا مسيرة النهضة إلا مؤخرًا أي في القرن العشرين.

ولقد استمر لقائي والزميل رشدي مع نيكسون حوالي ساعة ونصف الساعة، تحدثنا فيه أيضًا عن فضيحة إيران كونترا التي كانت في أوجها وتهدد إدارة ريجان، وتحدثنا عن الاتحاد السوفيتي وما الذي يعنيه ظهور جورباتشوف، وما إذا كان مقدرًا له أن يستمر وينجح في إصلاح أحوال الاتحاد السوفيتي، وسألني عن رأيي في ذلك، وقلت له إنني أعتقد أن بقاء جورباتشوف رهن بنجاحه في التوصل إلى اتفاقات كبيرة لخفض التسلح؛ لأن ذلك سيساعده في إصلاح الأحوال الاقتصادية، وذكر أنه يتفق معي. أما كيسنجر فيرى أن فرص بقاء جورباتشوف لا تتعدى 50٪.

بعد عودتي إلى واشنطن بأيام تلقيت خطابًا طويلًا من الرئيس نيكسون أشار فيه إلى أن الفيلسوف العربي الذي كان له تأثير كبير على حركة النهضة الأوروبية والذي لم يتذكر اسمه أثناء حديثه معي هو ابن رشد، ثم عاد في خطابه وزاد في شرح بعض النقاط التي ناقشناها، كما أكد تقديره لمصر ودورها في المنطقة.

ثم مرت عدة أعوام على هذا اللقاء، وكان الرأي العام الأمريكي قد صفح أيضًا عن الرئيس السابق، بل أصبح تواقًا للتواصل معه، فكانت دعوته إلى واشنطن للاحتفال بصدور كتاب جديد له... وشاهد الرئيس مبارك الاحتفال بالتلفزيون، فطلبني وذكر لي أنه رأى نيكسون وأنه أعجب به فأخبرته بلقائي السابق معه، فطلب مني الرئيس أن أكلمه وأدعوه لزيارة القاهرة، فطلبته وهو مازال في الاحتفال، وأبلغته برسالة الرئيس وتقبلها شاكرًا وأبلغني أنه سيتصل بي فيما بعد للاتفاق عليها.. إلا أنه لم يمر وقت طويل حتى توفاه الله...

(17)

جورج بوش (الأب) رئيسًا والغزو العراقي للكويت

1989

عندما نجح الرئيس نيكسون في انتخابات الرئاسة عام 68، كان جورج بوش (الأب) من بين أكبر الذين ساعدوه في حملته الانتخابية... فكافأه بأن عينه مندوبًا دائمًا لدى الأمم المتحدة... وهو في منتصف الأربعينيات من عمره، لم يكن هذا المنصب هو الوحيد الذي تقلده بوش في فترة الأعوام الثمانية لحكم الجمهوريين (68-76) فبعد فترة عمله مندوبًا دائمًا لدى الأمم المتحدة تقلد مناصب أخرى اتصلت بمنظومة الأمن القومي الأمريكي فشغل منصب مدير المخابرات الأمريكية، ثم منصب أول رئيس للبعثة الأمريكية في الصين بعد الانفتاح الأمريكي عليها وإقامة علاقات معها.

وفي الأعوام الأربعة التي حكم فيها الديمقراطيون (76-80) بفوز جيمي كارتر بمنصب الرئيس، عمل جورج بوش على بناء قاعدة سياسية ليفوز بترشيح الحزب الجمهوري للرئاسة، وكان هناك أيضًا رونالد ريجان الذي مع فوز بشعبية أكبر من شعبية بوش، ويقوم بنفس المحاولة، فتم الاتفاق بين الرجلين على أن يترشحا معًا على نفس «التذكرة»، ريجان رئيسًا وبوش نائبًا للرئيس، واستطاع هذا الثنائي الجمهوري أن يهزم جيمي كارتر ونائبه والتر مونديل في انتخابات الرئاسة عام 1980، واستعادا البيت الأبيض للجمهوريين، وأصبح بوش نائبًا للرئيس طوال الأعوام الثمانية التي شغل فيها ريجان منصب الرئيس (80-88)... وقد ساعدته تلك الفترة وما بناه أثناءها من علاقات مع قواعد الحزب الجمهوري في الحصول على ترشيحه للرئاسة عام 88، وخوض الانتخابات ضد المرشح الديمقراطي مايكل دوكاكيس حاكم ولاية ماساتشوتس الذي لم يصمد طويلًا أمام آلة الحزب الجمهوري آنذاك، جاء بوش إلى البيت الأبيض مع بداية عام 1989 ومعه دان كويل نائبًا للرئيس، وبقي لفترة رئاسة واحدة لأربعة

أعوام، وفي فترة رئاسته وقعت أحداث كبرى.. أهمها الغزو العراقي للكويت، وانهيار حائط برلين الذي آذن بتفكك الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة. ورغم الشعبية الكبيرة التي حققها بوش في أعقاب حرب تحرير الكويت إلا أن هذه الشعبية أخذت تتلاشى تحت وطأة تراجع الاقتصاد الأمريكي حتى جاء موعد انتخابات الرئاسة التي خاضها من الحزب الديمقراطي أمامه هذه المرة سياسي متمرس في العمل السياسي رغم صغر سنه وهو بل (أي وليم) كلينتون حاكم ولاية أركانسو (أركنساس) الذي نجح في حملته في تصوير بوش كرئيس أهمل الاقتصاد الأمريكي، وابتكر كلينتون في هذه الأيام مقولة «إنه الاقتصاد يا غبي!» والتي صارت مثلًا بعد ذلك في تصوير بوش وكأنه رئيس لا يفهم الاقتصاد، ولا يعبأ به مع ما لذلك من تأثير على الناخب الأمريكي، فكانت هزيمة بوش أمام كلينتون ونائبه جور عام 92، وخرج بوش من دائرة الضوء بعد فترة اثني عشر عامًا قضاها في الأضواء ما بين نائب للرئيس ورئيس.

كانت فترة عمل جورج بوش كمندوب دائم لدى الأمم المتحدة هي الفترة التي تعرف فيها على أزمة الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي... وقد بدأت هذه الفترة كما سبق القول عام 68 مع مجيء إدارة الرئيس نيكسون، وكان الدكتور محمد حسن الزيات قد عين لتوه مندوبًا دائمًا لمصر في الأمم المتحدة، ونشأت بين الرجلين صلة وثيقة، ورغم أن العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة كانت مقطوعة.. إلا أن الزيات وجد في هذا المندوب الأمريكي الشاب القادم مع إدارة جديدة وعهد جديد شخصًا يمكن أن يقيم معه علاقة تعاون وحوار، متجاوزًا بذلك عقبة عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين، وكان الزيات أصلًا من المؤمنين بأهمية العلاقة بين مصر والولايات المتحدة، وقد تجاوب بوش مع الزيات، ونشأت بالفعل بين الرجلين صداقة حميمة، ومن أهم ما جرى في فترة زمالة الزيات وبوش في الأمم المتحدة ذلك اللقاء الذي تحدثت عنه سابقًا، والذي رتبه المندوب الدائم بوش بين وزير الخارجية الأمريكي «الجديد» في إدارة الرئيس نيكسون وليم روجرز والزيات في نيويورك على العشاء لكي يستمع روجرز لوجهة النظر المصرية حول قضية الشرق الأوسط، وربما كان لهذا اللقاء أثره في تكوين قناعات روجرز، فتقدم بعدها بمبادرته الشهيرة للتوصل إلى تسوية لهذا الصراع، وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة... وهي المبادرة التي أحبطها هنري كيسنجر من موقعه في البيت الأبيض كمستشار للأمن القومي كما سبق إيضاحه.

وبعد أن نقل الزيات وعاد للقاهرة ليصبح وزيرًا للإعلام ثم وزيرًا للخارجية، خلفه في منصبه في نيويورك الدكتور عصمت عبد المجيد الذي سار على نفس النهج في إقامة علاقة وثيقة مع المندوب الأمريكي جورج بوش، ونشأت بالفعل علاقة قوية أخرى بين بوش وبين الدكتور عصمت، وقد شاهدت عن قرب كم كان بوش يقدر عصمت عبد المجيد، عندما يستقبله وهو وزير للخارجية في مكتبه كنائب للرئيس ثم كرئيس... ويبدأ اللقاء معه بسؤاله عن أسرته، ثم يطلب زوجته باربرا على التليفون ليبلغها أنه يلتقي الآن مع «مجيد»...

ولقد أثمرت هذه الصلات الإنسانية التي أقامها الزيات وعصمت عبد المجيد مع بوش في تكوين رؤية بوش السياسية حول قضية الصراع العربي الإسرائيلي... وعندما ذهبت إلى واشنطن سفيرًا عام 84... حرصت على أن يكون على رأس أولوياتي إقامة علاقة قوية مع نائب الرئيس الذي كثيرًا ما ينساه السفراء المعتمدون في واشنطن خاصة في فترة ريجان الذي كان يخطف فيها الأضواء، فكان بوش من أول من قمت بزيارتهم بعد تقديم أوراق اعتمادي. ومنذ هذه الزيارة أخذت أشير في برقياتي للقاهرة إلى وجوب أن نعطي اهتمامًا خاصًا به، حيث كان في حكم المسلَّم به أنه سيكون المرشح الجمهوري للرئاسة بعد ريجان... ثم جاءت زيارته للقاهرة في أغسطس 1986... وقد تركت هذه الزيارة في نفس بوش أثرًا كبيرًا... ونشأت بينه وبين الرئيس مبارك صلة إنسانية قوية...

وعندما أصبح بوش رئيسًا للولايات المتحدة... كان الرئيس مبارك هو أول رئيس أجنبي يدعوه الرئيس الجديد لزيارة الولايات المتحدة... وقد حرص الرئيس بوش على أن يكون هناك جانب ترفيهي وغير تقليدي في برنامج زيارة الرئيس مبارك... فدعاه ليشاركه في افتتاح أول مباراة في دوري لعبة البيسبول ذات الشعبية الكبيرة في أمريكا، والتي أقيمت هذا العام (1989) بمدينة بالتيمور بولاية ميريلاند المجاورة لواشنطن... وكان حضور الرئيس مبارك لهذه المباراة حدثًا إعلاميًا كبيرًا على مستوى الرأي العام الأمريكي، حيث كانت كل قنوات التلفزيون في الولايات المتحدة تنقل المباراة على الهواء... وشاهد الأمريكيون الرئيس مبارك وهو يحيي الجمهور ويوقع على كرات البيسبول للكثيرين من الأمريكيين الذين ذهبوا إليه في المقصورة يطلبون منه التوقيع عليها كتذكار، وقد قابلت بعد ذلك الكثيرين من الأمريكيين الذين

ذكروا لي أنهم رأوا الرئيس مبارك في هذه المناسبة على شاشة التلفزيون... وقد اختار بوش صديقه الحميم والذي قاد حملته الانتخابية للرئاسة جيم بيكر ليكون وزير خارجيته.

وقد أعقبت زيارة الرئيس مبارك مباشرة زيارة لرئيس وزراء إسرائيل آنذاك إسحاق شامير، وطلب الإسرائيليون أن يعامل بنفس المعاملة التي عومل بها الرئيس مبارك مما وضع رجال البروتوكول في البيت الأبيض في حرج، ولم نمكن لهم على أية حال ترتيب مباراة أخرى لافتتاح دوري البسبول الأمريكي ليحضرها شامير.

بوش وبيكر وعملية السلام

كان بوش يأمل في أن يحقق إنجازًا تاريخيًا في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين... وذلك رغم أن بيكر لم يكن متحمسًا لاقتحام هذه القضية الصعبة خاصة في المرحلة الأولى في حكم بوش، إذ يعتبر الكثيرون في واشنطن أن موضوع الشرق الأوسط هو بمثابة مستنقع لا يجني منه الرئيس كسبًا سياسيًا بقدر ما يخلق له من عداوات مع اللوبي اليهودي القوي، إلا أن بيكر بناء على توجيه من الرئيس بوش أخذ يبحث مع مساعديه ويسألهم عما يمكن عمله لإحياء عملية السلام التي كانت قد تجمدت في عهد ريجان، رغم محاولات شولتز في ربع الساعة الأخير.

كانت زيارة الرئيس مبارك لواشنطن التي أعقبتها زيارة شامير رئيس وزراء إسرائيل في أوائل إبريل 1989 هي نقطة البداية في الطريق الذي قررت الإدارة الجديدة انتهاجه لإحياء عملية السلام.

ولمدة قاربت العام قام بيكر وفريق العمل الذي شكله بحملة اتصالات واسعة أصبح محورها في الأساس كلاً من مصر وإسرائيل... تلقف بيكر الفكرة التي تقدم بها شامير أثناء زيارته لواشنطن في إبريل والتي تقوم على إجراء انتخابات في الأراضي المحتلة لاختيار ممثلين فلسطينيين من السكان هناك يقومون بإجراء حوار مع الجانب الإسرائيلي، وطور بيكر هذه الفكرة بحيث تفضي إلى اجتماع يعقد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لبدء حوار بينهما بحيث يكون موضوع الانتخابات في الأراضي

المحتلــة أول موضوع على جدول أعمــال هذا الحوار، ثم تأتــي الموضوعات الأخرى للتوصل إلى سلام بين الجانبين.

كانت إسرائيل ترفض في هذا الوقت التحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية وتعتبرها منظمة «إرهابية» لكنها وافقت على الحوار مع شخصيات فلسطينية مقيمة في الأراضي المحتلة وغير منتمية لمنظمة التحرير، كما كانت ترفض أن يضم الوفد الفلسطيني شخصيات مقيمة في القدس حتى لا تعطي الانطباع أن قضية القدس مطروحة للتفاوض... وقد تحايل بيكر على هذه العقبات بأن اقترح أن يضم الوفد الفلسطيني شخصيات فلسطينية من سكان الأراضي المحتلة، وليست من كوادر منظمة التحرير، ولكنها مقيمة في الخارج بسبب إبعاد إسرائيل لها، وشخصيات أخرى تكون لها عناوين في القدس، ولكنها مقيمة داخل الأراضي المحتلة ولكن خارج القدس.

كان السيناريو المطروح يقضي بعقد اجتماع وزاري ثلاثي بين كل من بيكر وعصمت عبد المجيد وموشى آرنز وزير خارجية إسرائيل على أن يعقب هذا الاجتماع لقاء بين الفلسطينيين والإسرائيليين.. وكنا في أحاديثنا مع الجانب الأمريكي نتداول أسماء الشخصيات الفلسطينية المرشحة للوفد الفلسطيني... وفي أكثر من مرة كان يتم تحديد الموعد الذي سيعقد فيه الاجتماع الثلاثي الذي يعقبه الحوار ثم يقع حدث ما أو يصدر تصريح ما من الجانب الفلسطيني يتلقفه شامير ليحول دون عقد الاجتماع، فلقد كان شامير في قرارة نفسه لا يود عقد الحوار، وكانت تصريحات الرئيس بوش التي يعلن فيها معارضته للمستوطنات الإسرائيلية، والتي يصف فيها القدس الشرقية بأنها أرض محتلة هي أكثر ما يثير شامير ويجعله يتراجع عن عقد هذا الاجتماع بعد أن يكون قد وافق على عقده.. وعندما التقى بوش مع شامير في شهر نوفمبر 89 لم يكتف بوش بإثارة موضوع المستوطنات واعتراضه عليها، وإنما أثار معه أيضًا موضوع تعاون إسرائيل مع النظام العنصري في جنوب إفريقيا في مجال الصواريخ والتسلح النووي، وهو ما كانت تعارضه الولايات المتحدة التي كانت تأخذ موقفًا قويًّا ضد النظام العنصري الذي كان يحكم آنذاك في جنوب إفريقيا.

ظل موضوع الاجتماع الثلاثي موضع مناقشات مطولة بيننا وبين الجانب الأمريكي، ولم تسفر هذه المناقشات عن اتفاق على عقد الاجتماع، وكان السبب هو رفض شامير. وقد أثار هذا الرفض غضب بيكر وجعله يطلق عبارته المشهورة في إحدى جلسات

مجلس الشيوخ بالكونجرس والتي قال فيها موجهًا حديثه إلى الجانب الإسرائيلي: «اتصلوا بنا عندما تكونون جاهزين للحديث عن السلام... وها هو رقم التليفون الذي يمكنكم استخدامه» وأعطى بيكر رقم تليفون البيت الأبيض الذي كان مازال يتذكره منذ كان رئيسًا لهيئة موظفي البيت الأبيض في عهد الرئيس ريجان... كانت لهذه الطريقة الدراماتيكية التي تحدث بها بيكر أثرها الكبير في الرأي العام الأمريكي؛ لأنها وضعت اللوم بوضوح على عاتق الجانب الإسرائيلي، وقد استمر تصاعد الخلاف بين إدارة بوش وبين حكومة شامير حول موضوع السلام والمستوطنات حتى أواخر عهد إدارة بوش.

في هذا الجو الذي شهد تدهورًا في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية قامت مجموعة أبو عباس التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بعملية إنزال بحرية ضد إسرائيل وتلقفت إسرائيل هذه العملية لتطالب الولايات المتحدة بإيقاف الحوار الذي كان قد بدأ في أواخر إدارة ريجان مع منظمة التحرير مما وضع إدارة بوش في موقف حرج حيث تصاعدت الضغوط عليها لقطع الحوار خاصة أن بند الإرهاب كان من الشروط التي تعهدت بها المنظمة لبدء الحوار مع الولايات المتحدة...

ذهبت لمقابلة سكوكروفت مستشار الأمن القومي يوم 6/12 لإقناعه بعدم قطع الحوار مع المنظمة... وذكرت له أنهم لو اتخذوا هذه الخطوة فإن صورتهم في المنطقة ستتدهور، وقد رد عليّ بأنه لو قام عرفات بإدانة هذه العملية، واتخذ إجراءات ضد من نفذوها فإنهم لن يقطعوا الحوار بل سيرفعون من مستواه... إلا أن عرفات رفض حتى مجرد إصدار بيان يشير فيه إلى خطوات يعتزم اتخاذها إزاء ما قام بها «أبو العباس» بعد خمسة أعوام من عملية أكيلي لاورو التي قام بها عام 85، وانتهى الأمر إلى إعلان إدارة بوش إيقاف الحوار الفلسطيني الأمريكي إذ لم تفلح كل المحاولات التي بذلناها لإنقاذ الحوار وبالتوازي مع ذلك تواصل تدهور العلاقات بين إدارة بوش وبين شامير لاستمراره في سياسة الاستيطان التي كان بوش مصممًا على ضرورة إيقافها...

ثار التساؤل لماذا تقوم عناصر فلسطينية مفروض أنها تعمل بالتنسيق مع قيادات المنظمة بعملية الإنزال البحري في الوقت الذي يجري فيه الحوار الفلسطيني الأمريكي، وبينما تبذل الإدارة الأمريكية جهودًا كبيرة لبدء عملية سلام يشارك فيها وفد فلسطيني لأول مرة، ربما كان الرد على هذا السؤال يكمن في أن ياسر عرفات في هذه الفترة

كان تحت تأثير كبير من جانب الرئيس العراقي صدام حسين الذي كان قد بدأ يعلن أن عملية السلام طبقًا لقرار 242 لم تعد واردة بعد أن أصبح الجيش العراقي يملك خيارًا جديدًا للتعامل مع إسرائيل، وفي لقاء مع بيل كوانت الذي كان على صلة بالمنظمة ذكر لي أنه كان في تونس في أوائل شهر يونيو (1990) والتقى مع أبو إياد (نائب عرفات) الذي ذكر له أنه يعتقد أن «صدام حسين» هو الذي كان وراء عملية الإنزال البحري التي قامت بها جماعة أبو العباس الذي يقيم في بغداد ويتلقى تمويلًا من العراق وذلك لنسف الحوار الفلسطيني الأمريكي.. وأن «أبو إياد» أخبر كوانت أيضًا أنه لا يدري لماذا يتردد عرفات كثيرًا هذه الأيام على بغداد ويقضي هناك فترات طويلة، وأضاف أبو إياد لكوانت أنه يعتقد أن «صدام» يدبر شيئًا ما وإن كان لا يعرف على وجه الدقة ما هو، ولكنه (أي أبو إياد) نصح عرفات بأن يقلل من زياراته لبغداد[1].

وهكذا توقفت محاولات إدارة بوش في إطلاق عملية تفاوض لإيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبدأت إرهاصات الغزو العراقي للكويت.

---

(1) لم تمر سوى بضعة شهور على هذا الحديث حتى قام الرئيس صدام بغزو الكويت في أغسطس 1990.

الغزو العراقي للكويت

عندما وصلت إلى واشنطن في نوفمبر 1984 كانت العلاقات بين واشنطن والعراق على أفضل حال، كانت الحرب العراقية الإيرانية آنذاك في أوجها وقد استعادت إيران توازنها بعد الفترة الأولى من الحرب التي فاجأها بها الرئيس صدام حسين في سبتمبر 1980... وبدأت إيران تقوم بالهجمات المضادة... وتستعيد بالتدريج أرضها التي فقدتها في المرحلة الأولى بعد الغزو. وقد أقلق ذلك واشنطن التي لم تكن تريد لإيران (الثورة الإسلامية) أن تنتصر في هذه الحرب، وبالتالي كانت واشنطن تساعد العراق وتزودها بالمعلومات الاستخباراتية بما في ذلك تزويدها بصور الأقمار الصناعية الأمريكية عن مواقع القوات الإيرانية.

أتاحت أمريكا للعراق أيضًا الحصول على ضمانات القروض التي تمكنها من شراء احتياجاتها الزراعية وغيرها من الولايات المتحدة، وبالرغم من أن العلاقات بين البلدين لم تكن قد أعيدت بشكل رسمي على مستوى السفراء فإن الأبواب كلها كانت مفتوحة أمام العراق وكان وزير الخارجية طارق عزيز يذهب للبيت الأبيض ويلتقي بالرئيس ريجان فضلًا عن كبار مساعديه، كما كانت كل الأبواب مفتوحة أمام رئيس قسم رعاية المصالح العراقي في واشنطن نزار حمدون الذي كان من المقربين للرئيس صدام، وكانت سياسة نزار في واشنطن هي كسب صداقة الجالية اليهودية في أمريكا وجماعة المحافظين، وكان نزار ينفق بسخاء في إقامة الحفلات وكسب الأصدقاء، ويعمل على إقناع واشنطن وخاصة اللوبي اليهودي أن النظام الثوري الإسلامي في إيران يشكل خطرًا قاتلًا على إسرائيل... وكان يترجم ما يصدر عن الإمام الخميني من تصريحات معادية لإسرائيل ومؤكدة ضرورة تحرير القدس ويرسلها إلى أعضاء الكونجرس ووسائل الإعلام ومراكز الأبحاث لاستعدائها على إيران...ولقد نجح نزار نجاحًا كبيرًا في واشنطن مما جعله محبوبًا لدى المجتمع اليهودي الأمريكي ومجتمع المحافظين في الولايات المتحدة، كما أصبحت لديه علاقات ممتازة مع وسائل الإعلام الأمريكية، وأذكر أنه عندما صدر قرار نقله إلى بغداد بسبب مرضه... فإن صحيفة واشنطن بوست طلبت إليه أن يكتب مقالًا يوضح فيه ما ينبغي على أي سفير يمثل بلاده في واشنطن أن يفعله لكي ينجح في مهمته كما نجح هو... وقد نشرت

«واشنطن بوست» هذا المقال في مكان بارز... وكان مقالًا ممتازًا بالفعل... وفي اعتقادي أنه لو كان نزار قد بقي في واشنطن لما كانت العلاقات بين أمريكا وصدام قد تدهورت إلى الحد الذي وصلت إليه، وربما لما كان صدام قد أساء تقدير رد فعل واشنطن لعملية غزو الكويت... ذلك أن جزءًا كبيرًا من حسابات صدام الخاطئة التي دفعته إلى قرار الغزو تعود إلى خطأ كبير في قراءة الموقف الأمريكي، وعندما قامت الأزمة بين العراق والكويت لم يكن السفير العراقي في واشنطن بأي حال على مستوى نزار سواء في اتصالاته مع الدائرة الحاكمة في العراق أو في واشنطن كما لم تكن السفيرة الأمريكية في بغداد إبريل جلاسبي ذات تأثير كبير في المجتمع السياسي العراقي المغلق، وبالتالي كان هناك في الواقع فراغ دبلوماسي بين البلدين شبيه بالفراغ الدبلوماسي الذي كان بين الولايات المتحدة ومصر قبيل حرب 67 والذي تحدثت عنه في حينه مع اختلاف الأسباب والظروف.

كانت الولايات المتحدة أيضًا تغض الطرف عن الممارسات العراقية المنافية للقانون الدولي الإنساني أثناء الحرب العراقية الإيرانية، كما غضت الطرف عندما بدأ العراق في تطوير برنامج أسلحة الدمار الشامل الذي تولاه حسين كامل صهر صدام.

تغير الموقف في واشنطن بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية التي انتهت من الناحية العملية دون غالب أو مغلوب... إلا أن العراق خرج منها وهو يملك جيشًا قويًا متمرسًا في الحرب... الأمر الذي بدأ اللوبي اليهودي في واشنطن يصوره على أنه يشكل خطرًا على إسرائيل... وبالتالي بدأت الماكينة الإعلامية لهذا اللوبي تعمل على تصوير العراق وكأنه أصبح يشكل تهديدًا لأمن بل ولوجود إسرائيل، وتستشهد بأنه إذا كان العراق قد استخدم الأسلحة الكيميائية ضد إيران وضد شعبه فإنه لن يتردد في استخدام هذه الأسلحة ضد إسرائيل..

أخذت هذه الآلة الإعلامية الجبارة تعمل على تصيد تصريحات لمسئولين عراقيين وتصورهم وكأنهم يخططون للقضاء على إسرائيل... وعادة ما كان المسئولون العراقيون يقعون في الشراك التي تنصب لهم، ومن ذلك ما شاهدته شخصيًا في برنامج «ستون دقيقة» الأمريكي المشهور والذي يشاهده حوالي عشرين مليون أمريكي على محطة CBS... حيث أجرت ديانا سوير المذيعة التلفزيونية الشهيرة حوارًا مع الرئيس

صدام وهو يتحدث باللغة العربية وكان واضحًا أنه أبعد ما يكون عن فهم العقلية الأمريكية التي يخاطبها؛ وقد وجهت سوير إلى الرئيس صدام هذا السؤال... «ماذا يا سيادة الرئيس لو قامت إسرائيل بضرب المنشآت النووية العراقية كما فعلت في الماضي؟»... ما إن استمع الرئيس صدام إلى هذا السؤال حتى جاء رده الفوري باللغة العربية على النحو التالي «أقسم بالله أنه لو حدث ذلك فإنني سأحرق نصف إسرائيل!!» كان هذا الرد بالضبط هو الذي يتمنى اللوبي أن يسمعه، فبدأ حلفاؤه وآلته الإعلامية في تسويق هذا التصريح في الصحف والإذاعة والتلفزيون وينشرونه بين أعضاء الكونجرس... وأخذت كل هذه الوسائل تردد أن صدام يريد «حرق» اليهود... كما حرقهم هتلر من قبل في الهولوكوست... وبدأت حملة تغذية الميديا بتقارير ودراسات جاهزة عن أخطار الأسلحة الكيماوية العراقية واستخدامها بأوامر من صدام ضد شعبه في حلبجة بالمنطقة الكردية وضد إيران... إلخ، وقد أصبح بعض رذاذ هذه الحملة يصيبنا بعد أن صارت مصر عضوًا في مجلس التعاون العربي مع العراق والأردن واليمن...

في أجواء هذه الحملة المحمومة على العراق أقام مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى[1] ندوة عن الشرق الأوسط وكان شبح «الخطر العراقي» يحوم على أجواء المؤتمر... وكان المتحدث الرئيسي هو لس آسبن رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأمريكي والمعروف بأنه صديق قوي لإسرائيل والذي أصبح وزيرًا للدفاع في أوائل عهد الرئيس كلينتون... وقف آسبن بعد الانتهاء من تقديم الغداء وألقى خطابًا ناريًا حول ما يمثله النظام العراقي من أخطار على الأمن القومي الأمريكي، وتحدث آخرون غيره على نفس المنوال وذكر أحدهم أن الولايات المتحدة يجب أن تعتبر صدام عدوها رقم 1 .... وعندما انتهى آسبن من خطابه طلبت أن أعلق على ما قال، وقلت: «إنني أرى أن هناك دوائر في واشنطن تخلق «عفريتًا» ثم تقوم باستنفار الناس لمحاربة هذا «العفريت»... وأن هذا بالضبط هو ما نراه الآن بالنسبة للعراق... وأضفت أنه لا يجب إلقاء الكلام على عواهنه وأن العالم العربي الآن لا يتطلع إلى حروب بل يتطلع إلى البناء وإلى مواجهة المشاكل الاقتصادية التي خلفتها الحرب العراقية الإيرانية، وأن الأجدر بنا

(1) مركز أبحاث كبير يعمل في إطار منظومة اللوبي اليهودي في واشنطن.

أن نساعد شعوب هذه المنطقة على البناء والاستقرار بدلًا من خلق عفاريت والتحدث عن أخطار وهمية وإشاعة أجواء الحرب والتوتر.

المبادرة المصرية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل

كان أكثر ما استوقفني وأثارني في هذه الأجواء هو أنه بينما توجّه هذه الحملة الضارية ضد العراق بحجة امتلاكه أسلحة دمار شامل؛ فإن إسرائيل التي تمتلك كافة هذه الأسلحة لا يوجه إليها أحد أي انتقاد... ولا يتحدث أحد عن ترسانتها النووية... ولا يطالبها أحد بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي انضمت إليها كل الدول العربية بما فيها العراق... وكأن المطلوب إذن هو أن تحتكر إسرائيل كل أسلحة الدمار الشامل، ويجرد العرب بالكامل من أية قدرة على إنتاج أي سلاح رادع حتى ولو كان سلاحًا غير نووي مثل الأسلحة الكيميائية، وأخذت أتساءل بيني وبين نفسي كيف يمكن أن نوضح أن الخطر على منطقة الشرق الأوسط لا يقتصر على الأسلحة الكيميائية مثل تلك التي تملكها العراق لكن الخطر يكمن بالأساس في الأسلحة النووية التي تملكها إسرائيل وتحتكرها بعد أن تعهدت الدول العربية بالتخلي عن الخيار النووي بحكم انضمامها إلى معاهدة انتشار الأسلحة النووية.

أخذت أفكر فيما يمكن عمله لكي نسلط الضوء على موضوع امتلاك إسرائيل لترسانة الأسلحة النووية، وأن الخطر على المنطقة لا يقتصر على الأسلحة الكيميائية بل يشمل كل أسلحة الدمار الشامل، وكنت قد انتهيت على التو من اجتماع سفراء مجلس التعاون العربي الذي يضم العراق والأردن واليمن ومصر حيث دار الحديث حول هذه الحملة الإعلامية الرهيبة التي يتعرض لها العراق، فخطرت لي فكرة أن تتبنى مصر مبادرة تطلب فيها إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، وبذلك نربط بين الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية وأنه ينبغي منع كل أنواع هذه الأسلحة، وعندما وصلت السفارة طلبت الزميل سكرتير ثانٍ عبد الرحمن صلاح الذي كان يتولى معالجة المسائل السياسية العسكرية في السفارة وسبق له أن عمل معي في موضوعات نزع السلاح في إدارة الهيئات الدولية وأمليت عليه مشروع برقية ترسل للقاهرة تقترح فيها

السفارة أن تتبنى مصر هذه المبادرة وطلبت إليه ألا يرسل هذه البرقية بل عليه أن يفكر فيها حتى صباح اليوم التالي ويعرضها على نائب السفير إبراهيم حسن... وهو ما حدث بالفعل ووافقا على الفكرة فأبرقت بالاقتراح إلى القاهرة وطلبت كلًا من الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية والدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية وتحدثت إليهما عن الفكرة التي أبرقت بها، وشرحت لهما الغرض من التقدم بهذه المبادرة فأبديا اقتناعًا بها... وطلب إليَّ أسامة أن أخبر أيضًا السفير عمرو موسى (المندوب الدائم في نيويورك) بالبرقية التي أرسلتها، وهو ما فعلته، وبعد أسبوعين تقريبًا أعلنت القاهرة عن تبنيها رسميًا لهذه المبادرة، التي أصبحت تعرف بمبادرة الرئيس مبارك لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل (إبريل 1990)... كما عرضتها مصر على مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في بغداد في شهر مايو 1990، ورغم اعتراض العراق على المبادرة في المناقشات الأولية إلا أنها عادت وقبلت بها وأصبح الموقف العربي الرسمي يطالب بإزالة كافة أسلحة الدمار الشامل من الترسانات العسكرية في الشرق الأوسط ثم أصبحت هذه المبادرة جزءًا لا يتجزأ من الموقف المصري التقليدي في عملية السلام والأمن في الشرق الأوسط وبتأييد القمة العربية لها أصبحت موقفًا عربيًا جماعيًا.

من ناحية أخرى، فقد أمكن أثناء المفاوضات التي دارت في مجلس الأمن عقب تحرير الكويت عام 1991 تضمين القرار 687 الخاص بالعراق فقرة تنص على أن إزالة هذه الأسلحة من العراق ستكون خطوة نحو جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل (فقرة 14 من القرار)... وبالتالي أصبحت المبادرة المصرية جزءًا من المرجعية الدولية... كما كانت المبادرة أيضًا جزءًا من برنامج عمل لجنة الحد من التسلح التي انبثقت عن مؤتمر مدريد الذي انعقد في أكتوبر 1991 من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وأصبحت تتقدم مصر ومعها الدول العربية بمقترحات تطالب بتنفيذ هذه المبادرة في مؤتمرات المراجعة التي تعقد مرة كل خمسة أعوام لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

وأثناء اجتماع مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في مايو 2010 تحقق لنا نجاح كبير عندما أقر المؤتمر فكرة عقد مؤتمر خاص عام 2012 لبحث جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

إرهاصات الغزو

عندما انتهت الحرب العراقية الإيرانية كانت إدارة بوش تأمل في استمرار علاقات تعاون مع العراق واستمر الرئيس بوش ومساعدوه على هذا الموقف بالرغم من حملة اللوبي اليهودي ضد العراق... وفي لقاء مع الرئيس بوش بمناسبة اصطحابي للبابا شنودة لزيارته في ربيع عام 1990 ذكر لي الرئيس صراحة أن الولايات المتحدة كانت تريد أن تتعاون مع صدام، إلا أنه لا يفهم تصرفات هذا الرجل (أي صدام) وكانت العبارة التي ذكرها لي الرئيس بوش باللغة الإنجليزية كما يلي: «We wanted to work with this guy but I do not know what is the matter with him?» مشيرًا إلى التصريحات التي دأب الرئيس صدام في هذه الفترة على إطلاقها ضد الولايات المتحدة وإسرائيل... وكان الرئيس صدام قد ألقى في اجتماع القمة بمجلس التعاون العربي في عمان بالأردن يوم 24 فبراير 1990 خطابًا خصص الجانب الأكبر منه للهجوم على الولايات المتحدة وقد أثار هذا الخطاب استغراب الكثيرين في واشنطن خاصة أنه لم يكن واضحًا وجود أية أسباب تدعو إلى هذا الهجوم فضلًا عما كان معروفًا من تأييد أمريكا للعراق في حربها مع إيران...

والواقع أنه في هذه الفترة السابقة على الغزو كانت هناك مدرستان متضادتان في واشنطن إزاء التعامل مع العراق... كان هناك الذين يعملون على أن تتخذ الولايات المتحدة موقفًا قويًا ضد صدام وكانت حجتهم في ذلك أن صدام يعمل على امتلاك أسلحة الدمار الشامل بما يصبح معه خطرًا على إسرائيل... وكان هناك الذين يرون بإمكان التعاون مع صدام باعتباره الرجل القوي في منطقة الخليج... وكان هذا الاتجاه الثاني كما سبق القول هو الذي يراه الرئيس بوش، وقد امتد هذا الخلاف إلى الكونجرس، وكان اللوبي اليهودي وحلفاؤه في الكونجرس يدفعون في طريق اتخاذ موقف قوي ضد صدام، وذلك مثل النائب لس آسبن رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب - الذي أشرت إليه آنفًا - وزملائه من النواب المعروفين بضلوعهم في تأييد إسرائيل وكانوا يدفعون الولايات المتحدة إلى اتخاذ خطوات عملية ضد نظام صدام... أما على الجانب المقابل فكان هناك السناتور بوب دول زعيم الأغلبية (الجمهورية) في مجلس الشيوخ الذي جاء إلى القاهرة قبل الغزو العراقي وأثناء الحملة الإعلامية على صدام ومعه وفد من كبار أعضاء مجلس الشيوخ... والتقى مع الرئيس مبارك الذي اتصل

بالرئيس صدام أثناء وجود الوفد معه لمقابلة الوفد في بغداد... وهو ما استجاب له بالفعل صدام... وعاد السناتور دول وصحبه من بغداد مرتاحين لحديثهم مع الرئيس صدام وكان ذلك في إبريل 1990 إلا أن موقف مجلس الشيوخ أخذ بعد ذلك يميل في اتجاه المواجهة وذلك بسبب الحملة الضخمة التي أطلقها اللوبي ضد صدام... والتصريحات العراقية التي تهاجم السياسة الأمريكية وتقدم الذخيرة التي يحتاج إليها فريق الحرب على صدام وفي منتصف شهر يونيو عقدت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ اجتماعًا وساد هناك ما يشبه الإجماع على ضرورة اتخاذ خطوات عملية ضد العراق، وأعرب أغلب الأعضاء عن أن المصالح التجارية الأمريكية مع العراق – والتي كانت مزدهرة آنذاك – لا يجب أن تكون العامل الأساسي في استمرار العلاقات بين البلدين، بل يتعين إيقافها، وكان ذلك جزءًا من مسلسل التدهور في العلاقات بين واشنطن والرئيس صدام والذي قاد في النهاية إلى الصدام المسلح بغزو العراق للكويت.

قمت في هذه الفترة بعدة لقاءات في الخارجية بهدف مساعدة التيار الذي يرغب في احتواء الموقف مع العراق... وكذلك الحال فيما أجريته من مقابلات تلفزيونية وصحفية ومع مراكز الأبحاث، مثلما حدث في مركز أبحاث الشرق الأدنى والذي أشرت إليه آنفًا، إلا أن التيار المعادي لصدام صار تيارًا جارفًا ولم يعد مقتصرًا على اللوبي والميديا والكونجرس، بل امتد إلى دائرة المستشارين المقربين من صنع القرار.

في هذه الأثناء حضر الدكتور أسامة الباز في زيارة لواشنطن والتقينا معًا في دار السكن مع دنيس روس رئيس مجلس التخطيط بالخارجية آنذاك والقريب من بيكر وحضرت معه مجموعة من أعضاء مجلس التخطيط السياسي... وكانوا في مجموعهم ينتقدون سياسات وأحاديث صدام... وقد تحدث أحدهم مشيرًا إلى أن صدام ربما يكون قد دخل في حالة «خداع النفس» «Self delusion» بسبب ما يعتقد أنه قد حققه من انتصار في الحرب مع إيران وقد يؤدي به ذلك إلى ارتكاب مغامرة ما... وقد تكون حالة خداع النفس هذه قد بدأت بانتهاء الحرب العراقية الإيرانية وخروج النظام العراقي من هذه الحرب وهو يمتلك أكبر قوة عربية في المنطقة، والواقع أنه كانت هناك دوائر عديدة في الغرب تغذي هذا الشعور وتنفخ فيه بل إن بعضها أخذ يردد أن الجيش العراقي

هو رابع أقوى جيش في العالم... وهي أقوال دائمًا ما تساعد على تعزيز حالة غرور القوة لدى الأنظمة الشمولية.

يتصل بذلك موضوع إنشاء «مجلس التعاون العربي» والذي جاءت المبادرة لإنشائه من جانب كل من الملك حسين والرئيس صدام ودعوة مصر واليمن للانضمام إليه، وكان الرئيس صدام يتصور أن هذا المجلس يمثل كيانًا يمكن له من خلاله أن يمارس دوره في قيادة العالم العربي ويرث دور عبد الناصر خاصة وأنه يحكم بلدًا يملك جيشًا قويًا كما يملك الإمكانات المادية الضخمة فضلًا عن الكوادر سواء في إطار حزب البعث أو الكوادر الإدارية والعلمية التي اعتمد عليها في تنفيذ برنامجه لبناء ترسانة تعتمد على الموارد العراقية بقيادة حسين كامل زوج ابنته الذي أسس برنامج أسلحة الدمار الشامل وأقام له قاعدة علمية قوية.

بدأ العراق في هذه الحقبة يتصرف بالفعل وكأنه صاحب الحق في قيادة العالم العربي... وأخذت الدبلوماسية العراقية تتصرف وكأن مجلس التعاون العربي أداة تساعدها على تحقيق طموحاتها الإقليمية... فتقدمت العراق مدعومة من الأردن باقتراح لتوحيد أجهزة المخابرات في الدول الأربع أعضاء المجلس، ثم تقدمت باقتراح لعقد معاهدة بين الدول الأربع تنص على أن تقوم كل دولة في المجلس بمساعدة أية دولة أخرى من الدول الأعضاء تدخل في حرب مع دولة أخرى... وهو ما كان يعني مثلًا أن تدخل مصر في حرب بقرار من صدام... وكان طبيعيًا أن ترفض مصر هذه المقترحات... بل لقد أدى تقديمها إلى إثارة الشكوك لدينا في نوايا العراق المستقبلية... وقد جاء ضم اليمن إلى مجلس التعاون العربي بهدف أن يكون اليمن هو المدخل إلى تواجد عراقي في البحر الأحمر.

وقد اقترن ظهور العراق الطامح إلى قيادة العالم العربي باتخاذه موقفًا «زعاميًا» في القضية الفلسطينية، وقد أخبرني د. عصمت عبد المجيد وزير الخارجية آنذاك أنه أثناء اجتماع القمة العربية في بغداد في مايو 1990 عارض طارق عزيز أن تتضمن قرارات المؤتمر إشارة إلى قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي يعتبر أساس كل جهود السلام منذ عام 1967 بدعوى أنه لم تعد لدى الأمة العربية حاجة إلى هذا القرار أو إلى خيار الحل السلمي بعد أن توافر لها الآن «الخيار العسكري» أي القوة العسكرية العراقية!!

قبل الغزو العراقي للكويت بأسبوعين جاءت الأنباء عن مذكرة أرسلها وزير الخارجية العراقي طارق عزيز إلى الشاذلي قليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك بتاريخ 15 يوليو يتهم فيها الكويت بالسعي المتواصل للإضرار بالعراق، وتُعدد المذكرة مجموعة من «الاتهامات» في هذا الشأن... بما في ذلك اتهام للكويت بأنها «تتمسك» بالديون التي لها على العراق والتي تراكمت إبان الحرب مع إيران... رغم أن العراق خاض غمار هذه الحرب دفاعًا عن الأمن القومي العربي وعن دول الخليج!!.. كما تحدثت المذكرة عن أن الكويت «ينهب» البترول من آبار بترول عراقية.

وقبل الغزو بأيام بدأت الأنباء ترد عن تحركات عسكرية عراقية في اتجاه الكويت وقد أردت أن أتوصل إلى تقييم لمدلول هذه الأنباء واحتمالاتها فدعوت للإفطار معي كلًا من الصديق فوزي السلطان الكويتي والذي كان آنذاك مديرًا تنفيذيًا بالبنك الدولي كما دعوت سكيب غنيم نائب مساعد وزير الدفاع المسئول عن منطقة الخليج... وفي هذا اللقاء اتفق كل من فوزي وسكيب غنيم على أن صدام يبغي من هذه «الحركة» الضغط على الكويت للحصول على أموال للخروج من ضائقته المالية. وقد استبعدا أن تكون هذه التحركات مقدمة لعمل عسكري كبير ضد الكويت وبعد الإفطار مباشرة غادرت إلى القاهرة في أول إجازة لي أقضيها في مصر مع الأسرة.

وعندما وصلت للقاهرة شاهدت على التلفزيون أنباء زيارة الرئيس مبارك في 24 يوليو لكل من بغداد والكويت وجدّه بهدف احتواء الأزمة المتصاعدة بين العراق والكويت... وقد علمت من الرئيس مبارك فيما بعد أنه عاد من هذه الرحلة معتقدًا بصدق ما قاله له الرئيس صدام من أنه لا يستهدف الاعتداء على الكويت...

الغزو

ذهبت وأسرتي في أواخر شهر يوليو إلى الساحل الشمالي واستلمنا الشاليه الخاص بنا في قرية الدبلوماسيين بمنطقة سيدي كرير، وتطلعنا جميعًا إلى الإجازة التي سنقضيها في هذا المكان الجميل على ساحل البحر المتوسط... كانت قرية الدبلوماسيين في بدايتها ولم تكن هناك تليفونات في مساكن الأعضاء... ولم تكن هناك تليفونات خلوية أو محمولة بطبيعة الحال في هذه الأيام.

استيقظت مبكرًا كعادتي وخرجت إلى الشرفة وأخذت أفكر فيما يمكن أن نفعله في هذا اليوم... وبينما أنا في الشرفة رأيت شابًا يركب دراجة وقد توقف أمام القراندة، ولما تعرف عليَّ أبلغني أن مكتب وزير الخارجية يريد أن يتحدث معي بصورة عاجلة وطلب إليَّ أن أذهب إلى الكابينة في مقر إدارة القرية لتلقي المكالمة[1]... فذهبت على الفور لأجد المتحدث على الطرف الآخر هو «المستشار» أحمد أبو الغيط الذي سألني عما إذا كنت قد سمعت الأخبار... فسألته عما يقصد لأنني لم أسمع شيئًا... فأجابني بأن القوات العراقية قد دخلت إلى الكويت وأن هناك اجتماعًا عاجلاً سيعقد اليوم (2 أغسطس 1990) لوزراء الخارجية العرب الموجودين حاليًا في القاهرة بمناسبة اجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي وأن وزير الخارجية الدكتور عصمت عبد المجيد يريدني أن أحضر معه هذا الاجتماع... فسألته عما إذا كان يمكن تدبير سيارة لتأخذني إلى مقر الاجتماع فأجابني بأنه لا يوجد وقت لإرسال سيارة وأن عليَّ أن أدبر وسيلة انتقال من قرية الدبلوماسيين إلى فندق سميراميس حيث سينعقد المؤتمر... لم تكن معي أية سيارة سوى سيارة ابنتي ندى وهي سيارة بيجو صغيرة ليس بها جهاز تكييف ولم يكن معي سائق، إلا أنه لم يكن هناك مفر من أن أقود هذه السيارة بنفسي وأذهب للاجتماع في فندق سميراميس، وعندما وصلت إلى الفندق كان أول من قابلت وأنا بصدد دخول قاعة الاجتماع هو الدكتور عبد الرحمن العوضي الذي كنت أعرفه منذ اجتماعات جمعية الصحة العالمية كما سبق أن أشرت آنفًا وكان هو الذي يمثل الكويت في اجتماع وزراء الخارجية العرب.

دخلت القاعة وجلست مع السفير إيهاب وهبة مندوب مصر الدائم لدى جامعة الدول العربية الذي جلس بدوره بجوار الدكتور عصمت وقد رأس «أبو اللطف» فاروق قدومي رئيس وفد فلسطين الاجتماع... وتقدم وفد الكويت بمشروع قرار ينص أساسًا على إدانة الغزو وانسحاب القوات العراقية وعودة الشرعية الكويتية، وتركزت المناقشات حول مشروع القرار الكويتي الذي أيدته منذ البداية كل من مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا... وفجأة دخل إلى القاعة مروان القاسم رئيس وفد الأردن وطلب الكلمة... وقال إنه يرجو من المجلس إعطاء الفرصة لإيجاد حل عربي خاصة وأن هناك مشاورات تجري بين كل من مصر والأردن والعراق والسعودية لعقد مؤتمر

---

(1) لم يكن قد تم تركيب تليفونات داخلية بعد في الشاليهات بالقرية.

قمة مصغر لإيجاد حل عربي يتفادى تدويل الأزمة.. وانفضت الجلسة دون اتخاذ أي قرار، ثم جاءت جلسة بعد الظهر وحضرها سعدون حمادي رئيس مجلس الأمة العراقي ووزير خارجية العراق الأسبق... وكان في نشوة واضحة... وبدأ يتحدث بلهجة واثقة، بل بلهجة المنتصر وأخذ يقول إن حكومة الكويت كانت تتآمر لزيادة إنتاج البترول حتى تنخفض أسعاره وبالتالي تنخفض عائدات البترول العراقية وأن انخفاض سعر برميل البترول دولارًا واحدًا يؤدي إلى نقصان عائدات البترول العراقية بما قيمته بليون دولار... واستطرد إلى توجيه الاتهام لحكومة الكويت بالتآمر مع الولايات المتحدة التي تحاول تحجيم العراق و«قصَّه»... وأن الولايات المتحدة تحارب العراق الآن اقتصاديًا وتقنيًا، فهي لا تسمح مثلًا لأي طالب عراقي بأن يدرس مادة الهندسة النووية في أية جامعة أمريكية... ثم ذكر أن حكومة «الصباح» قد أصبحت في ذمة التاريخ ولن تعود للحكم حتى لو انطبقت السماوات السبع على الأرض»!! وأن شمسًا جديدة أخذت تسطع في سماء العرب، وأن الجماهير العربية يجب أن تستفيد من الثروة البتروليةَ فبترول قطر ليس لقطر وبترول الكويت ليس للكويت وبترول العراق ليس للعراق، ولكن البترول العربي كله هو للشعب العربي كله، وأن العراق يعتزم إقامة صندوق تُجمع فيه عوائد البترول العربي وتقسم هذه العوائد حسب احتياجات الدول العربية، وضرب مثلًا بمصر قائلًا إنه إذا كانت مصر تعاني من مشكلة ديون خارجية فإن هذا الصندوق سيمنح مصر مبلغًا تسدد به هذه الديون!!...

أخذت أنظر إلى وجوه وزراء خارجية دول الخليج الذين يتحلقون حول مائدة الاجتماع فوجدتهم جميعًا وكأن على رءوسهم الطير، وكان واضحًا أن حديث سعدون حمادي قد نجح في إرهاب وتخويف هؤلاء الوزراء... كان وزير الخارجية السعودي هو الوحيد بين وزراء خارجية دول الخليج الذي عارض موقف العراق بالتنسيق في ذلك مع وزير خارجية مصر الدكتور عصمت عبد المجيد، وانفض الاجتماع دون التوصل إلى قرار... على أن يستأنف مساء اليوم التالي وكان يوم جمعة... وكانت الأنباء قد جاءت بأن مجلس الأمن؛ قد اجتمع واتخذ قرارًا قويًا بإدانة العدوان وبانسحاب القوات العراقية وعودة الحكومة الشرعية.

عندما ذهبت إلى المنزل بعد الاجتماع أخذت أفكر فيما سيكون عليه الحال إذا لم ينجح مؤتمر وزراء الخارجية العرب في اتخاذ قرار قوي على مستوى الحدث، فإن ذلك سيعني أن النظام العربي عاجز عن التعامل مع أخطر أزمة تواجهه في العلاقة بين

أعضائه منذ قيام جامعة الدول العربية وهي الأزمة الناتجة عن اعتداء دولة عربية على دولة عربية أخرى وإنهاء وجودها كدولة مستقلة وضمها إليها. . . وفي ضوء ذلك تبدَّى لي أن اقتراح الأردن إنما يعني ألا يصدر عن مجلس الوزراء العرب أي قرار، وأن فكرة إحالة الموضوع إلى مؤتمر قمة عربي مصغر لن تؤدي إلا إلى التسويف وإضاعة الوقت. . .

كانت الجلسة التالية هي الجلسة الحاسمة والتي عالج فيها الدكتور عصمت هذا الموضوع بكفاءة كبيرة. . . وقد حاول رئيس المؤتمر فاروق قدومي في البداية ألا يصدر قرار على أن يحال الموضوع إلى مؤتمر للقمة وأيده وفد فلسطين ووفد اليمن، كما هاجم سعدون حمادي مشروع القرار المقدم من وفد الكويت الذي أيدته كل من مصر والسعودية ثم انضمت سوريا لتأييده وتحدث سعدون حمادي مرة أخرى عن أن مشروع القرار المقدم إلى المجلس حتى لو صدر فإنه لن يقدم ولن يؤخر فحكومة الكويت لن تعود، وحاول بشتى الطرق ألا يكون هناك تصويت على المشروع مستندًا إلى لوائح الجامعة التي تقضي بأنه ما لم يكن هناك إجماع فلا يكون هناك قرار، إلا أن الدكتور عصمت أوضح أن الإجماع مطلوب فقط طبقًا للميثاق في حالة ما إذا كان القرار ينص على اتخاذ «تدابير» ضد الدولة المعتدية، أما وإنه لا توجد إشارة إلى أية تدابير في مشروع القرار المقدم فستكون الأغلبية البسيطة هي المطلوبة لصدور القرار. . . وقد حسم رئيس الجلسة هذا النقاش بأن طرح للتصويت ما إذا كان مطلوبًا صدور هذا القرار بالإجماع أم بالأغلبية البسيطة فجاءت أغلبية الأصوات مؤيدة اشتراط الأغلبية البسيطة. . وبالتالي مر مشروع القرار المقدم بأربعة عشر صوتًا. . . بينما تحفظت كل من السودان وفلسطين واليمن وبطبيعة الحال العراق والأردن، وغادرنا القاعة ونحن نتنفس الصعداء[1].

بينما أنا على باب فندق سميراميس التقيت مع الشيخ محمد مبارك وزير خارجية البحرين وكنت أعرفه منذ فترة عملي بجامعة الدول العربية. . . فقلت له «يا شيخ محمد. . . لعلك توافقني أنه لولا عودة مصر إلى الجامعة العربية منذ شهور قلائل. . . ما كان سيصبح ممكنًا صدور قرار من جامعة الدول العربية بمعارضة الغزو العراقي للكويت. . . فأجابني الشيخ محمد بأنه يوافقني تمامًا ثم قال «ليس ذلك فقط. . . بل أؤكد

(1) مذكرات د. عصمت عبد المجيد، زمن الانكسار والانتصار، ص 232.

لك أن العراق عندما يجد نفسه في ورطة بعد ذلك بسبب ما فعله فلن يجد أمامه سوى مصر لتساعده في الخروج من ورطته..».

في اليوم التالي اتصلت بي رئاسة الجمهورية لأتواجد في مطار ألماظة للذهاب إلى الإسكندرية بالهيلكوبتر لمقابلة الرئيس، كان معي في الطائرة كل من السيد صفوت الشريف والدكتور يوسف والي وتحدث معي كلاهما عن أن الرأي العام في مصر في حالة غضب على العراق وأن المصريين متعاطفون مع شعب الكويت... بل إن الكثيرين منهم قد عرضوا على الكويتيين الموجودين في القاهرة والذين لا يستطيعون العودة إلى بلادهم أن ينزلوا ضيوفًا لديهم... وأضاف الأستاذ صفوت الشريف أن الرأي العام في مصر ليس راضيًا عن تأخر صدور بيان من وزارة الخارجية بإدانة العدوان...

كنا في المساء وعندما وصلنا لقصر رأس التين كان الرئيس مجتمعًا مع الرئيس علي عبد الله صالح رئيس اليمن... فجلسنا ننتظر، كان معنا الوفد اليمني المرافق، وكان الرئيس صالح والوفد اليمني قد مروا في طريقهم للإسكندرية على بغداد حيث التقى الرئيس اليمني مع الرئيس صدام... وكان أعضاء الوفد اليمني واثقين من أن عملية ضم الكويت قد أصبحت أمرًا منتهيًا ولا رجعة عنها... وأن الأجدر بمصر ألا تعارض هذا الضم... بل على العكس فإن مصر يمكنها أن تستفيد من الثروة التي ستأتي من الكويت من أجل إصلاح أحوالها الاقتصادية وسداد ديونها!!... وقال لي أحد أعضاء الوفد اليمني... «انسوا شيئًا اسمه الكويت»... أما الرئيس مبارك فقد طلب إليّ عندما قابلته أن أقطع إجازتي وأن أعود إلى واشنطن وأن أكون على اتصال به شخصيًا في متابعة تطورات الأزمة...

غادرت القاهرة إلى واشنطن حسب تعليمات الرئيس وما إن وصلت إلى دار السكن حتى اتصلت بالأمير بندر بن سلطان سفير السعودية الذي كان قد عاد لتوه من السعودية بعد أن حضر اللقاء الهام بين الملك فهد ووزير الدفاع ديك تشيني... وهو اللقاء الذي وافقت فيه السعودية على دعوة القوات الأمريكية إلى السعودية للدفاع عنها ضد أية اعتداءات محتملة من العراق، وقد دعاني بندر إلى أن أجتمع به على الفور في بيته الجميل في ولاية فيرجينيا المجاورة لواشنطن... وكانت تربطني ببندر صداقة تنامت منذ بداية عملي في واشنطن قبل ستة أعوام.

كان بندر يتمتع بشبكة اتصالات ممتازة وعلى أعلى مستوى مع إدارة بوش، بل ومع الرئيس بوش شخصيًا فضلًا عن وزيري الدفاع والخارجية تشيني وبيكر ورئيس

الأركان كولن باول، وكانوا يدركون موقع بندر الهام في العائلة السعودية وقربه من الملك فهد الذي يعتمد عليه كأهم قناة بينه وبين الولايات المتحدة ويعتبره كابن له مع كون بندر ابنًا للأمير سلطان... والواقع أنه في أزمة الغزو العراقي للكويت لعب بندر دورًا رئيسيًا في بلورة خطط التعاون بين السعودية وأمريكا... وكما كان بندر هو قناة الملك فهد إلى بوش كان هو أيضًا قناة بوش إلى الملك فهد.

كان التخوف الأكبر لدى الأمريكيين بمجرد احتلال صدام للكويت هو أن تتحرك القوات العراقية عبر الحدود مع السعودية وتحتل آبار البترول هناك ولم تكن هناك أية قوة في المنطقة يمكنها إيقاف تقدم القوات العراقية لو قرر صدام ذلك. وظل هذا التخوف هو الهاجس الأكبر لدى الرئيس بوش في الأيام الأولى من الأزمة.

امتد لقائي مع بندر لعدة ساعات ذكر لي فيها أن السعودية قد تخطت حاجز التردد بالنسبة لدعوة الولايات المتحدة لمساعدتها عسكريًا وأنهم استوعبوا درس الكويت جيدًا... وأنه عندما حضر تشيني واجتمع مع الملك فهد فإن الملك أخذ رأي كل من ولي العهد الأمير عبد الله (الملك الحالي) ووزير الدفاع الأمير سلطان ورئيس الأركان الذي أبلغ الملك أنه إذا دخلت القوات العراقية إلى السعودية فإنه لن يستطيع مقاومتها لأكثر من اثنتي عشرة ساعة وأنه في ضوء ذلك جاء القرار السعودي بالموافقة على مجيء القوات الأمريكية للدفاع عن السعودية ضد أي عدوان عراقي محتمل، وأن هذا القرار صدر بالإجماع على مستوى الأسرة الملكية.

تركت بندر في ساعة متأخرة من المساء وفي طريق العودة استمعت إلى الأخبار وعلمت أن مؤتمر القمة العربي الذي دعا له الرئيس مبارك في القاهرة في نفس اليوم قد اتخذ قرارًا قويًا بمعارضة الغزو العراقي، وقد نص هذا القرار على الالتزام بقرارات مجلس الأمن التي كانت قد صدرت في هذا الشأن وبمعاهدة الدفاع العربي المشترك، ونص القرار على الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعًا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي.

وهكذا اتخذت مصر موقفًا قاطعًا في معارضة الغزو العراقي للكويت، وهو ما مثّل صدمة للرئيس صدام الذي تصور أنه ضمن تحييد مصر بصفتها عضوًا في مجلس التعاون العربي، ثم جاء رفض مصر لإغراءاته باقتسام غنيمة الكويت.

كان موقف مصر موقفًا مبدئيًا في الأساس.. ومؤيدًا بقوة من الرأي العام المصري...

عندما ذهبت إلى مكتبي في اليوم التالي... وجدت أمامي قائمة طويلة للظهور على أشهر البرامج التلفزيونية الإخبارية الأمريكية فقررت الاستجابة لها جميعًا... فالموقف المصري موقف مبدئي ومتفق مع الشرعية، في معارضة الغزو وتلك كلها عناصر تساعد على إظهار مصر لدى الرأي العام الدولي والأمريكي في أفضل صورة... كما قررت أن أقوم بحملة اتصالات واسعة في الكونجرس للتعرف على ردود الفعل والتيارات المتباينة هناك... وطلبت من زملائي في السفارة نفس الشيء بالإضافة إلى أن يكونوا على اتصال وثيق مع مراكز الأبحاث في العاصمة الأمريكية لرصد التطورات على الساحة الفكرية.

لاقى الموقف المصري تأييدًا واسعًا في الكونجرس، وأصدر مجلس النواب بناء على اقتراح من النائب الديمقراطي أووينز (من ولاية يوتاه) قرارًا عبر فيه عن تقديره للرئيس مبارك لجهوده من أجل السلام وللمحاولات التي يبذلها لحل المشكلة بين العراق والكويت بالطرق السلمية ولاتخاذ موقف قوي للمطالبة بانسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة السيادة الكويتية...

موقف السفيرة الأمريكية في العراق

قيل وكتب الكثير في نقد السفيرة إبريل جلاسبي سفيرة الولايات المتحدة في بغداد قبل الغزو أثناء لقائها مع الرئيس صدام ولقد جاء هذا النقد من جهتين متضاربتين... من جانب المحافظين والداعين للحرب مع العراق بحجة أنها لم ترد على صدام بما كان يجب من قوة وحزم وتقول له بوضوح تام: إن الولايات المتحدة ستعارض أي عمل عسكري يقوم به ضد الكويت، كما هوجمت إبريل في العالم العربي وفسرت تصريحاتها بأنها كانت تحمل معنى الموافقة الضمنية على قيام العراق بغزو الكويت مما شجع صدام على قرار الغزو... وقد التقيت مع إبريل - التي كنت أعرفها منذ فترة عملها بالقاهرة في السبعينيات - بعد عودتها من بغداد بفترة وجيزة وأجد من واجبي أن أسجل ما قالته لي في هذا الشأن.

كانت في الفترة السابقة على الغزو على وشك القيام بإجازة وكانت أمها معها في بغداد... وفوجئت في يوم من الأيام باستدعائها للخارجية العراقية حيث ذهبت وحدها

ولم تصطحب معها أحدًا من طاقم السفارة وهناك أبلغوها أنها ستذهب للقاء شخصية مهمة.. وبينما هي جالسة تنتظر استدعاءها للقاء هذه الشخصية إذا بالباب يفتح ويدخل الرئيس صدام ، وكان ذلك في حد ذاته شيئًا غريبًا لم تتوقعه حيث إن الرئيس صدام لا يلتقي مع سفراء الدول الأجنبية...

تحدث الرئيس صدام عن الكويت وكيف أنها تعمل على الإضرار بالعراق وسرقة بتروله من آبار داخل الأراضي العراقية... ثم سألها عن رأي الولايات المتحدة في النزاع بين الكويت والعراق... وكانت إجابتها طبقًا لما كانت تقضي به التعليمات المستديمة للخارجية الأمريكية للدبلوماسيين الأمريكيين بأنهم لا ينبغي أن يبدوا رأيًا في قضايا الحدود بين الدول، فأجابت الرئيس قائلة «ليس لدينا رأي حول الخلاف بينكم وبين الكويت على الحدود».

"We have no opinion on territorial disputes between Iraq and Kuwait".

فهل استخلص الرئيس صدام من هذه العبارة ما يفيد أن الولايات المتحدة لن تحارب إذا غزا الكويت؟ أم أنه ربما كان هناك من المقربين للرئيس صدام من فسرها له على هذا النحو؟... سيظل هذا الموضوع من ألغاز الحالة الذهنية التي سادت فكر الرئيس صدام وشكلت قراراته، والتي قد يجلو طلاسمها التاريخ يومًا ما...

هذا وقد ظل موقف إبريل جلاسبي مثار جدل كبير، وموضع انتقاد حاد خاصة في الكونجرس، وكان هو النهاية الفعلية لحياتها الوظيفية في العمل الدبلوماسي بعد أن كان ينظر إليها على أنها من خبراء الخارجية في الشئون العربية، وكان نجمها صاعدًا ثم انطفأ في لحظة من لحظات دراما الغزو العراقي للكويت.

الطريق إلى الحرب

في المراحل الأولى للأزمة الناجمة عن الغزو كان ثمة تخوف كبير في الولايات المتحدة من أن تتوغل القوات العراقية في السعودية، وأن تصل إلى بعض آبار البترول السعودية وتستولي عليها، ولم تكن هناك أية قوة تستطيع إيقافها على الطريق المفتوح أمامها... كما لم يكن أحد يثق في تأكيدات الرئيس صدام من أن قواته لن تغزو السعودية... فقد سبق له أن أعطى تأكيدات ومن أهمها التأكيدات التي ذكرها للرئيس

مبارك عندما التقى به في جولته في المنطقة قبل الغزو بأنه لن يغزو الكويت، ولكنه لم يحترم هذه التأكيدات، وفي الاجتماع الذي رأسه الرئيس بوش يوم 4 أغسطس وشارك فيه أعضاء مجلس الأمن القومي (وزيرا الدفاع والخارجية ورئيس الأركان ومستشار الأمن القومي وغيرهم من أركان الإدارة) كانت الخطة المبدئية التي تم وضعها تقوم على أساس التدرج... بحيث تبدأ بالدفاع عن السعودية ثم تتطور بعد ذلك لاستخدام القوة لتحرير الكويت وذلك بالتوازي مع تطبيق العقوبات على العراق منذ اليوم الأول.

كانت السعودية -بعد موافقتها على مجيء القوات الأمريكية للدفاع عنها- حريصة على أن تشارك قوات عربية إلى جانب القوات الأمريكية التي أخذت تفد إلى منطقة حفر الباطن على السعودية العراقية، وجاء الطلب السعودي لمصر لإرسال قوات مصرية، وذلك بعد صدور قرار مؤتمر القمة العربي يوم 8 أغسطس الذي نص على إمكان إيفاد قوات عربية استجابة لطلب السعودية. رغم ذلك فلم يكن قرار إرسال القوات المصرية إلى السعودية قرارًا سهلًا فلم يسبق لمصر أن أرسلت جنودًا خارج حدودها منذ عودة القوات المصرية من اليمن في الستينيات وبات هناك اقتناع عام في المؤسسة السياسية المصرية بأن القوات المسلحة المصرية مهمتها الأساسية هي الدفاع عن أرض مصر، وليس للعمل في مهمات أخرى خارج الوطن، إلا أننا كنا نواجه ظرفًا استثنائيًا يمس مبدأ هامًا تتمسك به مصر، وهو رفض أن تقوم دولة بغزو دولة أخرى، وإنهاء وجودها وضمها إلى أراضيها، وفي ضوء ذلك استجابت مصر لطلب المملكة العربية السعودية، وذهبت القوة المصرية بقيادة «اللواء» صلاح الحلبي قائد الجيش الثالث آنذاك - الذي أصبح رئيسًا للأركان فيما بعد- إلى حفر الباطن على الحدود السعودية العراقية... ورغم ذهاب القوات المصرية وتدفق قوات من بلاد أخرى على حفر الباطن إلا أننا كنا مازلنا نأمل ونعمل على تفادي القيام بعمل عسكري، وأنه سيمكن في النهاية إقناع الرئيس صدام بالانسحاب من الكويت، وهو ما لم يتحقق للأسف بسبب عناد الرئيس صدام ورفضه لكل المحاولات التي بذلت لإقناعه بالانسحاب، فقد كان رحمه الله يعيش في وهم أن الولايات المتحدة لن تجرؤ على استخدام القوة... [1]

---

(1) ذكرت لي شخصية عربية بعد الحرب أن شخصًا ما كان قد اقترب في الفترة المعاصرة لغزو الكويت من الرئيس صدام بحيث أصبح محل ثقته التامة... وأن هذا الشخص الذي كان عربيًا وغير عراقي أقنعه بأن لديه اتصالات نافذة في واشنطن وأنه أكد لصدام بأن بوش لن يلجأ إلى الحرب... وأن ما يفعله من وضع قوات على الحدود... ليس إلا من أجل الضغط عليه للانسحاب من الكويت...

والواقع أنه كانت هناك مدرستان في هذه الفترة في واشنطن، الأولى تدفع في اتجاه الحرب وعدم إعطاء صدام الفرصة للهروب من المصيدة أو المأزق الذي ساق نفسه إليه أو استدرج إليه... وكان اللوبي اليهودي من خلال بعض أعضاء الكونجرس يدفع في هذا الاتجاه بقوة... وذلك لتدمير القوات المسلحة العراقية التي كانت قد خرجت قوية من الحرب مع إيران واكتسبت تجربة القتال.. وكانت إسرائيل تتوق إلى التخلص من هذه القوة العربية التي يمتلكها العراق وتعمل بكل الطرق على الإجهاز عليها ... لم تكن إسرائيل في الواقع تأبه أو تهتم باحتلال الكويت أو تحريرها ولكنها كانت ترى أن احتلال الكويت يتيح الفرصة ويقدم الذريعة لضرب صدام وتدمير القوات العسكرية المسلحة العراقية.

كانت بعض دول الخليج أيضًا تخشى من أن يخرج العراق من هذه الأزمة بقواته المسلحة دون أن يصيبها خدش وينسحب من الكويت... وذلك على أساس أنه إذا خرج بقواته المسلحة وانسحب من الكويت فإنه عاجلاً أم آجلًا سينتقم من دول الخليج التي استعانت بالولايات المتحدة وجلبت قواتها للتصدي له.

أما على مستوى الإدارة فقد كان وزير الدفاع تشيني يؤيد الاتجاه الذي يسعى لعدم السماح لصدام بالخروج من المصيدة، وكان أكثر ما يخشاه هذا الفريق هو أن يسحب صدام قواته من الكويت مع إبقائها في منطقة حقل الرميلة وجزيرتي وربة وبوبيان وبالتالي تتصاعد الضغوط على أمريكا لعدم اللجوء إلى استخدام القوة ضده وكانوا يسمون هذا السيناريو «بالسيناريو الكابوس»Nightmare scenario...

على الجانب الآخر كان وزير الخارجية بيكر ومعه كولن باول رئيس الأركان يرى أن الحرب لا ينبغي اللجوء إليها إلا كملاذ أخير last resort وأنه ينبغي إعطاء الفرصة للعقوبات والضغط الدبلوماسي لإقناع صدام بالانسحاب وإعادة الشرعية الكويتية، وكنا نحن ومعنا الدول الأوروبية وعدد لا يستهان به من أعضاء الكونجرس وخاصة من فريق الديمقراطيين نؤيد هذا الاتجاه... ونعمل بكل قوة للترويج لهذا الرأي.

واصلت الإدارة حشد قواتها في منطقة حفر الباطن على الحدود السعودية العراقية، وأصبح شوارسكوبف قائد المنطقة المركزية هو القائد المسئول عن الجانب العسكري... ووضع الخطط العسكرية وتنفيذها... وفيما بين أغسطس ونوفمبر كان قد تم حشد أكثر من نصف مليون جندي أمريكي على الحدود السعودية العراقية في منطقة حفر

الباطن. . . مع وجود قوات عدد من الدول الأخرى كان أهمها القوات المصرية بقيادة «اللواء» صلاح الحلبي، وكانت هناك أيضًا قوة سورية.

كانت تلك هي الصورة في واشنطن عندما قرر الرئيس بوش أن يزور المنطقة. . . وقد تحدد لزيارته يوما 22 و 23 نوفمبر 1990، وبطبيعة الحال سافرت للقاهرة قبل وصول الرئيس بوش. وعندما ذهبت لمقابلة الرئيس مبارك وجدت معه الدكتور مصطفى الفقي «سكرتير الرئيس للمعلومات» وكان الرئيس يملي عليه رسالة. . . وتوقف الرئيس ووجه حديثه إليّ قائلًا «لتكن شاهدًا. . . من أجل التاريخ، فتلك هي الرسالة رقم 30 التي أرسلها إلى الرئيس صدام. . . أطلب إليه فيها أن ينسحب من الكويت حتى لا يعرض العراق للدمار وأنا أفعل ذلك رغم ما نتعرض له من هجوم من الإعلام العراقي». . . وعندما انتهى الرئيس من إملاء رسالته. . . طلب الرئيس حضور السفير نبيل نجم سفير العراق في القاهرة لاستلام الرسالة وأن يذهب بها إلى الأردن ومن الأردن يذهب إلى بغداد لتسليمها للرئيس صدام. . . حيث كان الطيران المباشر بين العراق ومصر متوقفًا.

وقد ذكرت للرئيس أن الرئيس صدام قد يتصور أن الرئيس بوش يواجه في الداخل معارضة قوية ضد اللجوء للحرب مما قد يثنيه عن القيام بعمل عسكري. . وأن تلك القراءة ستكون قراءة خاطئة للموقف. . . وأن الرئيس بوش لديه التأييد الكافي من الرأي العام لاستخدام القوة لإخراج العراق من الكويت وقد اتصل الرئيس مبارك بعد ذلك بالدكتور مصطفى الفقي وأبلغه بهذه النقطة لإبلاغها للسفير نبيل لينقلها بدوره للرئيس صدام.

تمت زيارة الرئيس بوش لمصر في أجواء إيجابية وأثار الرئيس مبارك مع الرئيس بوش موضوع المشكلة الفلسطينية وضرورة أن نعمل على إيجاد حل لها بمجرد الانتهاء من موضوع الغزو العراقي للكويت. . . وقد وجد هذا الرأي قبولًا لدى الرئيس بوش وتحدث عنه في المؤتمر الصحفي الذي عقده أثناء الزيارة قائلًا إن الولايات المتحدة ستعمل على حل هذه القضية بمجرد الانتهاء من موضوع الغزو العراقي للكويت.

كانت القوات التي احتشدت في السعودية قد وصلت إلى الحد الذي يمكنها من ردع أي عدوان من جانب العراق على السعودية، وبالتالي أصبحت السعودية في أمان. . . ولكن بقيت الكويت تحت الاحتلال. . . وأصبح باديًا أن العقوبات والتهديد باستخدام

القوة غير كاف لإقناع صدام بالانسحاب... وبالتالي بدأ الحديث عن أنه لم يعد هناك مفر من استخدام القوة لتحرير الكويت.

كان هناك انقسام في الرأي سواء في الإدارة أو في الكونجرس حول ما إذا كان يتعين على الرئيس بوش أن يحصل على قرار من الكونجرس لاستخدام القوة لإخراج صدام من الكويت أم أنه يملك بالفعل هذه الصلاحية دون الحاجة إلى اتخاذ قرار... وكان الرئيس بوش يتخوف من عرض الموضوع على الكونجرس خشية ألا ينجح في الحصول على أغلبية الأصوات... خاصة وأن أغلب الديمقراطيين في الكونجرس كانوا يتخوفون من استخدام القوة، وأذكر أنني التقيت في هذه الفترة مع زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ سناتور جورج ميتشيل (المبعوث الشخصي للرئيس أوباما حاليًا في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي) فسألني ماذا سيكون عليه موقف مصر في حالة الحرب إذا هاجم صدام حسين إسرائيل وقامت إسرائيل بالرد عليه؟... ماذا سيكون عليه موقف مصر؟ وقد عكس هذا السؤال مخاوف زعيم الأغلبية من أن تجد الولايات المتحدة نفسها متورطة في حرب تتداخل فيها دوامات الصراع العربي الإسرائيلي مع الغزو العراقي للكويت وقد أجبت سناتور ميتشل بأننا نرى أن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل حتى لا ترد...

كانت الإدارة تخشى بالفعل من هذا السيناريو، ولذلك كانت تواصل ضغطها على رئيس وزراء إسرائيل شامير بألا يكون هناك رد إسرائيلي في حالة قيام العراق بعمليات استفزاز لها... وكان مبعوثها الدائم لإسرائيل في هذه الحقبة هو لاري أيجلبرجر نائب وزير الخارجية آنذاك (وزير الخارجية فيما بعد)...

في نفس الوقت بدأت الكفة تميل لصالح المنادين بأن العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق مع التهديد باستخدام القوة لن تنجح في إقناع صدام بالانسحاب من الكويت، وأنه لا مفر من استخدام القوة، وأخذت الإدارة بقيادة الرئيس بوش تمهد الأرض لاستخدام القوة... فقررت الذهاب أولًا إلى مجلس الأمن لاستصدار القرار الذي يعطي الشرعية لاستخدام القوة إذا لم تنسحب العراق من الكويت ثم تذهب بعد ذلك إلى الكونجرس مدعومة بقرار مجلس الأمن...

كانت الولايات المتحدة طبقًا لنظام تناوب رئاسة مجلس الأمن شهريًا هي التي يأتي عليها الدور لترأس المجلس في شهر نوفمبر... وقد قرر بيكر أن يكون ذلك هو الشهر

الذي يستصدر فيه قرار المجلس بالتفويض باستخدام القوة إذا لزم الأمر في حالة عدم انسحاب العراق من الكويت... وقد بذل بيكر جهودًا ضخمة لإقناع أعضاء مجلس الأمن بالموافقة على إصدار هذا القرار، وسافر إلى عواصم أغلب الدول الأعضاء في المجلس بما في ذلك اليمن والتقى بوزير خارجية الصين بمطار القاهرة عندما تصادف وجودهما بالقاهرة في نفس الوقت، والتقى بوزير خارجية كوبا في نيويورك رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين. وقد حقق بيكر نجاحًا هائلًا في هذا الشأن وصدر قرار المجلس في 29 نوفمبر، وقد أعطى القرار للعراق مهلة زمنية حتى 15 يناير 1991 للانسحاب من الكويت وإلا فإن المجلس يفوض الأعضاء باتخاذ كل الوسائل الضرورية بما في ذلك استخدام القوة من أجل تحرير الكويت. وبعد صدور هذا القرار توجهت الإدارة إلى الكونجرس للحصول على قرار بتفويض الرئيس باستخدام القوة... وقد ساعد القرار الصادر من مجلس الأمن إدارة الرئيس بوش على الحصول على قرار من الكونجرس حيث بدا واضحًا أن التحرك العسكري الأمريكي سيكون مدعومًا من المجتمع الدولي...

كنت وفريق العمل الممتاز الذي تتكون منه السفارة نرقب هذا السباق المحموم بين الذين يدفعون في طريق الحرب وبين الذين يريدون إعطاء الفرصة للعمل الدبلوماسي... وكنت كسفير لمصر وشخصيًا أومن بضرورة أن نبذل كل جهد لتفادي وقوع الحرب... كنت أرى أن هذه الحرب ستدمر تلك القوة التي أصبحت في أيد عربية، والتي يمكن أن تكون رادعًا لإسرائيل، وأعني بذلك قوة العراق، كما كنت أتحسب مما سيجري للعراق ولشعب العراق الذي عانى طوال ثمانية أعوام من الحرب مع إيران. تعلقت آمالنا بأن ينجح بيكر في إقناع الرئيس بوش بإعطاء فرصة أخيرة للعمل الدبلوماسي لإقناع صدام بأنه لا مفر أمامه سوى الانسحاب من الكويت، وهكذا كان بيكر هو معقد آمالنا، أما الفريق الآخر الذي لا يريد إعطاء الفرصة لصدام للخروج من المصيدة، فكان يعتمد على تشيني الذي كان يردد أن مرور الوقت دون حسم سيخدم صدام، وسيمكنه من شق الصفوف بين دول الائتلاف الذي تكوّن من أجل تحرير الكويت. وكنا كلما اقتربنا من تاريخ 15 يناير الذي حدده مجلس الأمن للانسحاب من الكويت ظهرت المبادرات الدبلوماسية وخاصة من جانب جورباتشوف الذي أصبح الرجل الأول في الاتحاد السوفيتي ومن سكرتير عام الأمم المتحدة بيريز دي كويلار وغيرهما لإيجاد حل دبلوماسي.

ظهر بعد ذلك ما موضوع السيناريو الكابوس Nightmare scenario الذي أشرت إليه من قبل وهو أن يستجيب صدام لقرار مجلس الأمن وينسحب من الكويت باستثناء جزيرتي وربه وبوبيان ومنطقة حقل الرميلة... وكانت هناك خشية فعلية لدى الإدارة من أن ذلك لو حدث فإنه قد يؤدي إلى انقسام التآلف الذي تشكل، وينجح الحديث عن إمكان نجاح الحل الدبلوماسي في إضعاف العزيمة وقوة الدفع لاستخدام القوة من أجل التحرير، وبينما كان بيكر في بروكسل يحضر اجتماعًا لمجلس وزراء حلف الناتو وتصادف وجود وزير الخارجية الدكتور عصمت عبد المجيد هناك أيضًا لتوقيع اتفاق مع السوق الأوروبية المشتركة طلب بيكر لقاء الدكتور عصمت على عجل، وعندما التقاه بادره بالسؤال عن احتمالات تحقق هذا «السيناريو الكابوس» وقد أجاب دكتور عصمت بأنه لو حدث فعلًا أن انسحب صدام من الكويت، باستثناء حقل الرميلة والجزيرتين فسيكون من الصعب على أية دولة عربية أن تشارك في عمل عسكري لتحرير الكويت وإن كان الدكتور عصمت قد استبعد أن يفعل صدام ذلك، وكان حدسه صائبًا إذ لم يلجأ صدام لذلك السيناريو ولو كان قد فعل لاستطاع أن يربك التحالف... وهكذا أفلتت هذه الفرصة من الرئيس صدام كما أفلتت منه فرص سابقة ولم يعد هناك من أمل لدينا سوى في لقاء طارق عزيز مع بيكر في جنيف...

لقاء الفرصة الأخيرة (بيكر - طارق عزيز)

في بيان مفاجئ يوم 30 نوفمبر أعلن الرئيس بوش أنه كفرصة أخيرة لتفادي الحرب فإنه مستعد لإجراء لقاء على أعلى مستوى بين الولايات المتحدة والعراق لإقناع صدام بالانسحاب من الكويت لإزالة أي شك لديه في أنه إذا لم ينسحب من الكويت فإنه سيعرض بلاده لحرب مدمرة... وأن الرئيس بوش لذلك مستعد للقاء وزير خارجية العراق طارق عزيز في واشنطن في نفس الوقت الذي يتوجه فيه بيكر لمقابلة الرئيس صدام في بغداد... وقد جرى بعد ذلك تعديل على اقتراح الرئيس بوش لتقتصر المبادرة على إجراء لقاء واحد بين كل من طارق عزيز وجيمس بيكر، واختيرت مدينة جنيف السويسرية كمكان لإجراء اللقاء.

ولَّد هذا الاقتراح حالة من الارتباك في صفوف الائتلاف، كما أعطى الانطباع بأنه ربما كانت الولايات المتحدة قد أخذت تعيد حساباتها بالنسبة للجوء إلى خيار الحرب...

إلخ... وكانت دول الخليج هي الأكثر تخوفًا من هذا اللقاء... لأنه لو نجح وخرج صدام من الكويت فإنه سيخرج بقواته سليمة 100٪ وسيصب عليهم جام غضبه فيما بعد لأنهم قبلوا تواجد القوات الأمريكية على أراضيهم من أجل محاربته... وأخذوا بذلك موقفًا عدائيًا وسافرًا ضده...

أما أنا شخصيًا فقد تفاءلت خيرًا بما أعلنه الرئيس بوش؛ لأنه يقدم فرصة لإمكان تفادي الحرب وبالتالي تفادي تدمير العراق وجيش العراق وهو ما كان هاجسي الأكبر... ولكنني أردت أن أعرف النوايا والدواعي والحسابات التي أدت بالرئيس بوش إلى هذه الخطوة المفاجئة والتي لم يجر معنا تشاور مسبق بشأنها رغم أننا كنا نحثهم طوال الوقت على إعطاء فرصة للعمل الدبلوماسي، ولهذا الغرض طلبت مقابلة وزير الخارجية بيكر... وتحدد للمقابلة يوم 4 ديسمبر، وقبل أن أذهب لمقابلته طلبني الدكتور عصمت وأبلغني أنه مجتمع «الآن» مع وزيري خارجية السعودية وسوريا... سعود الفيصل وفاروق الشرع لبحث هذا التطور المفاجئ في الموقف الأمريكي... وأن الوزراء الثلاثة وقد فوجئوا بهذا القرار يرغبون في الوقوف من بيكر على بواعث القرار وتقديراته بشأنه.

عندما ذهبت لمقابلة بيكر في الموعد المحدد وسألته عن خلفية قرارهم بإطلاق مبادرة اللقاء مع طارق عزيز أكدت له أيضًا أننا نؤيد هذه المبادرة انطلاقًا من إيماننا بوجوب بذل كل جهد ممكن لتفادي وقوع الحرب...

أجابني بيكر أن هناك سببين رئيسيين دفعا الرئيس بوش للقيام بهذه المبادرة... الأول هو أنهم أرادوا قطع الطريق على الأصوات التي بدأت ترتفع في الكونجرس وتطالب بعدم اللجوء إلى القوة والاكتفاء بالعقوبات الاقتصادية. وأن هذه العقوبات لن تؤدي إلى تحرير الكويت فأراد الرئيس بوش أن يبين لهم أنه مستعد لإعطاء صدام فرصة أخيرة للانسحاب من الكويت وتفادي الحرب مع التأكيد بأنه إذا لم تنجح هذه الفرصة فستكون الولايات المتحدة قد أبرأت ذمتها كما سيكون الرئيس قد أثبت للقوات الأمريكية الموجودة في الصحراء أنه فعل كل ما في وسعه لتفادي الحرب. أما السبب الثاني فهو أنه بعد صدور قرار مجلس الأمن الذي أعطى مهلة زمنية قدرها خمسة وأربعون يومًا فإن أطرافًا عديدة من بين حلفائهم قد ألحوا عليهم أن يستخدموا هذه المهلة في محاولة أخيرة لإقناع صدام بالانسحاب ولتفادي الحرب... وأن هذا تحديدًا هو

ما قرر الرئيس أن يفعله وبالتالي يكون قد استجاب لما طلبه هذا الفريق من أطراف الائتلاف ثم أكد لي بيكر أنهم لم يستشيروا أية دولة في هذه المبادرة قبل إعلانها كما أكد أنهم لن يقبلوا أية حلول جزئية أو أية تنازلات.

وبعد لقائي مع بيكر تلقيت وزملائي سفراء دول الائتلاف الآخرون دعوة للقاء الرئيس بوش في البيت الأبيض يوم 17 ديسمبر وكان لقاءً خاليًا من البروتوكول. وجرى في أجواء الاحتفال بأعياد الميلاد التي كانت على الأبواب، وكان الرئيس بوش رائق المزاج، وأكد لنا ما قاله لي بيكر من قبل وهو أن الهدف من لقاء بيكر مع طارق عزيز في جنيف يوم 9 يناير 1991... هو أن يوضح بيكر لطارق عزيز بما لا يدع مجالًا للشك أنه إما الانسحاب من الكويت وإما التعرض لكارثة عسكرية military catastrophe.

اجتمع بيكر مع طارق عزيز بفندق أنتركونتيننتال بجنيف يوم 9 يناير 91... وكان بيكر يحمل معه خطابًا وقعه الرئيس بوش وموجهًا للرئيس صدام شخصيًا يوضح له بالتفصيل ما سيتعرض له العراق إذا لم ينسحب من الكويت... وقد شرح بيكر لعزيز بالتفصيل ما تعتزم الولايات المتحدة أن تفعله في هذه الحرب والتي ستؤدي إلى تدمير القوات المسلحة العراقية وما ستلحقه من دمار في البنية التحتية العراقية ولكن الاجتماع الذي استمر سبع ساعات إلا ربعًا لم يسفر عن أي تغيير في الموقف العراقي، بل إن طارق عزيز لم يقبل أن يتسلم الخطاب الموجه من الرئيس بوش إلى الرئيس صدام، وكان الخطاب مغلقًا ومختومًا، ولكن بيكر أعطى طارق عزيز صورة منه ليطلع عليها، وبعد أن اطلع عليها طارق عزيز دفع بالخطاب إلى منتصف المائدة وتركه هناك ولم يتسلمه، وذهبت ساندرا تشارلز من الوفد المصاحب لبيكر واستردت الخطاب قبل مغادرة القاعة.

تم اجتماع بيكر-عزيز قبل انتهاء المهلة التي نص عليها قرار مجلس الأمن بستة أيام... وعندما خرج بيكر من الاجتماع ووقف يخاطب الصحفيين في فندق إنتركونتيننتال بدأ حديثه بكلمة «للأسف» وعندما نطق هذه الكلمة أيقن العالم أن الحرب أصبحت على الأبواب.

كان لقاء بيكر - عزيز هو الفرصة الأخيرة لتفادي الكارثة... ولكن الرئيس صدام سار وراء الأوهام فقاد بلاده وشعبه والمنطقة إلى الكارثة... في النظم الديمقراطية

تعمل الآليات التي تجعل اتخاذ قرار الحرب محوطًا بالصعاب والقيود حتى لا يندفع الحاكم إلى الحرب... وهذه الآليات هي بمثابة فرامل أو كوابح تتيح الفرصة لمناقشة القرار وتقليب الأمر من كافة جوانبه وتداعياته المحتملة... وهكذا... أما في النظم الشمولية فلا يوجد شخص يستطيع أن يناقش الحاكم أو يسائله... وتصبح أدنى مساءلة له وكأنها خيانة للوطن... أو انهزامية... وتعيش البلاد في حالة من الهستيرية الإعلامية التي تساعد على الانزلاق إلى الحرب...

ولعله مما تجدر ملاحظته أنه في الوقت الذي كان صدام قد احتل الكويت ووضع بلاده في حالة حرب لا شك فيها ورفض كل الفرص التي أتيحت للانسحاب ونزع فتيل الحرب دون أن يجرؤ أحد في العراق على مناقشته فيما يفعل وفي المصير الذي يقود إليه بلاده... كانت آليات الديمقراطية الأمريكية تعمل على تكبيل حركة الرئيس بوش وتدعوه باستمرار إلى التأني وإعطاء الفرصة تلو الفرصة حتى يقتنع الرئيس صدام بأن يسحب قواته من الكويت، بل إن قرار الكونجرس الذي فوضه بالحرب لم يمر إلا بأغلبية بسيطة.

عاصفة الصحراء

بمرور تاريخ 15 يناير الذي كان مجلس الأمن قد حدده للعراق للانسحاب من الكويت بات واضحًا أن الحرب يمكن أن تبدأ في أي لحظة، فطلبت إحضار أحد أجهزة التلفزيون في مكتبي... وبينما أواصل العمل دخل عليَّ الزميل سكرتير أول حاتم سيف النصر (سفيرنا الحالي بلندن) الذي كنت قد طلبت إليه أن يترك مكتبه في الدور الأعلى ويأتي ليكون بجانبي أثناء الأزمة... وطلب إليّ أن أفتح التلفزيون على قناة CNN لأن الحرب قد بدأت، وكانت تلك هي المرة الأولى في التاريخ التي يمكن للمرء أن يشاهد فيها حربًا على شاشة التلفزيون ... كان المذيع هو برني شو الذي سبق أن أجرى معي عدة حوارات على برامج محطة CNN...

كان التوقيت في واشنطن السابعة مساء (بعد منتصف الليل في بغداد) عندما أخذ برني يذيع من فندق «الرشيد» عن القنابل التي أخذت تتساقط على بغداد... وفي بعض الأحيان كنا نراه وقد اختبأ أسفل المقاعد في غرفته بفندق الرشيد وفي يده الميكروفون الذي يذيع منه... كان منظرًا سرياليًا... وبالغ الأسى في الوقت نفسه، أن ترى على شاشة التلفزيون وعلى الهواء مباشرة عاصمة عربية تتعرض لكل هذا الدمار...

في اليوم التالي كان هناك التطور الخطير عندما نفذ صدام تهديده الذي ذكره طارق عزيز لبيكر عند لقائهما في جنيف من أنه سيهاجم إسرائيل إذا وقعت الحرب وكان ذلك بإطلاق صواريخ سكود على تل أبيب وحيفا... وكان صدام يهدف من هذا الهجوم إلى إرغام إسرائيل على الرد عليه... فتصبح الحرب عندئذ حربًا أمريكية إسرائيلية ضده ويكون العراق طرفًا في حرب مع إسرائيل... وما يؤدي إليه ذلك من إحراج الدول العربية وخاصة مصر وسوريا والسعودية إلا أن بوش وبيكر وايجلبرجر في النهاية استطاعوا إقناع شامير بعدم الرد، وفي سبيل ذلك أرسلوا لإسرائيل على عجل مجموعات من بطاريات صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ كما خصصوا جانبًا كبيرًا من الطلعات الجوية بلغ 30٪ من مجمل الغارات الجوية على العراق لتدمير منصات الصواريخ العراقية غرب العراق والتي كانت تطلق منها الصواريخ على إسرائيل، بل كانت هناك خطط لإرسال وحدات كوماندوز أمريكية وبريطانية إلى غرب العراق لتدمير هذه المنصات ثم تم إيفاد لاري ايجلبرجر نائب وزير الخارجية إلى إسرائيل ومعه بول ولفوتز وكيل وزارة الدفاع، واستطاع ايجلبرجر في النهاية أن يقنع الإسرائيليين بعدم الرد.

بعد قصف إسرائيل قام صدام بإطلاق الصواريخ سكود على السعودية في منطقة حفر الباطن.. ولكنها لم تكن صواريخ دقيقة ولم تلحق أضرارًا كبيرة... ولم يترتب على إطلاقها سوى مزيد من تصميم السعودية على العمل على إخراج صدام من الكويت، أما الهجوم على إسرائيل فقد كانت نتيجته الوحيدة أنه قدم ذريعة تستخدمها إسرائيل لإبقاء أسلحة الدمار الشامل في حوزتها وخاصة الأسلحة النووية بحجة أنها تقدم ضمانًا لإسرائيل ضد استخدام أسلحة الدمار الشامل ضدها وتستشهد في ذلك بالهجوم العراقي بالصواريخ أثناء حرب تحرير الكويت... كما استثمرت هذا الحدث فيما بعد لتشرك الولايات المتحدة وتتحمل النصيب الأكبر من التمويل لتطوير صاروخ «أرو» أي «السهم» المضاد للصواريخ.

بعد حوالي أسبوعين من الحرب الجوية بدأ التساؤل في واشنطن عن الحرب البرية وكان هناك إجماع بين العسكريين على أن الحرب الجوية لن تكون كافية لإرغام صدام على الانسحاب... ولكن السؤال كان: ماذا لو تعهد صدام بالانسحاب وبتنفيذ قرار

مجلس الأمن، فهل سيكون هذا التعهد كافيًا للتوقف والعدول عن الحرب البرية، وكان هناك تخوف، وخاصة لدى الرئيس بوش من أن انتهاء الحرب بخروج صدام بقواته الأرضية سليمة سيجعل من صدام بطلًا بما يمثله ذلك من تهديد لنظم الحكم في الخليج، وهي النظم التي أخذت موقفًا عدائيًا سافرًا من صدام بسبب غزوه للكويت.

ظهرت مع ذلك في هذه الأجواء عدة مبادرات تستهدف تفادي وقوع الحرب البرية في مقابل إقناع صدام بالانسحاب، وظهر جورباتشوف سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفيتي كأنشط أصحاب هذه المبادرات، وكان المساعد الأول لجورباتشوف في هذا الشأن هو بريماكوف الذي سبق له أن عاش في المنطقة العربية، ويعرف الكثيرين من قادتها وساستها ومفكريها فأرسله جورباتشوف لصدام لإقناعه بالانسحاب لتفادي مزيد من الدمار، والغريب أنه في الوقت الذي كان جورباتشوف وبريماكوف يقومان بتحركات محمومة لإيقاف الحرب كان شفرنادزه وزير الخارجية السوفيتي يبعث برسائل خاصة إلى بيكر يبلغه فيها بأنه لا يوافق على تحركات جورباتشوف وبريماكوف... وكان ذلك من مظاهر حالة التفكك في الاتحاد السوفيتي والتي أدت في النهاية إلى انهياره.

أما واشنطن فلم تنظر إلى هذه المحاولات إلا على أنها جاءت بعد فوات الأوان وأن صدام وقد أصبح الآن في المصيدة بعد نجاح الحرب الجوية فإنه يجب ألا يخرج منها.

رغم ذلك ظل بيكر يحاول تأجيل الحرب البرية التي كان يتحسب منها ويأمل في قرارة نفسه ألا تحدث، وعندما التقى بالدكتور عصمت يوم 28 يناير 1991 طلب إليه أن يتحدث مع الرئيس بوش عندما يلقاه ويطلب إليه عدم التسرع في بدء الحرب البرية وهذا ما فعله الدكتور عصمت بالفعل عندما التقى في اليوم التالي الرئيس بوش، وعندما التقى بيكر بوزير الخارجية السوفيتي في نفس الوقت اتفق معه على إمكانية إيقاف إطلاق النار إذا تعهد صدام بالانسحاب من الكويت ولم يكن بيكر قد حصل على موافقة الرئيس بوش على ذلك وقد اعتذر بيكر فيما بعد للرئيس بوش عن هذا التجاوز الذي لم يكن له ما يبرره سوى الرغبة التي تملكته لتفادي الحرب البرية.

قرر بوش مع ذلك أن يعطي صدام يومًا واحدًا (24 ساعة) للانسحاب دون قيد أو شرط.. على أن يتم الانسحاب في خلال ثلاثة أسابيع وهنا اتصل بي الرئيس مبارك

يوم 22 فبراير وطلب إليَّ أن أبلغ الرئيس بوش بأن يمدد هذه المهلة لتصبح ثلاثة أيام بدلًا من يوم واحد حتى يكون للمهلة مصداقية وجدية ولا تكون مجرد تسجيل موقف ولإعطاء فرصة للسوفيت لإقناع صدام... وقد حاولت الاتصال ببيكر وسكوكروفت وسنونو رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض ولكنهم كانوا جميعًا في اجتماع «مجلس حرب» في كامب دافيد مع الرئيس بوش فاتصل بي بوب كيميت وكيل الخارجية من كامب دافيد والذي يدير الجانب السياسي للأزمة في الخارجية وأبلغته برسالة الرئيس وطلبت إليه ضرورة أن ينقلها فورًا إلى الرئيس بوش فأجابني بأن الرئيس بوش سيتصل بالرئيس مبارك تليفونيًا، وبالفعل اتصل الرئيس بوش بالرئيس مبارك واعتذر عن تلبية هذا الطلب، وكان من العوامل الهامة التي أدت إلى هذا الاعتذار أن الرئيس صدام كان قد أخذ يشعل الحرائق في حقول البترول الكويتية.

استمرت مع ذلك محاولات جورباتشوف في اليوم التالي ولكن الوقت كان قد فات بالنسبة لهذه المبادرات، ولم تمر سوى ساعات حتى بدأ الهجوم البري وتحرك الفيلق المصري من حفر الباطن بقيادة «اللواء صلاح الحلبي» لتنفيذ مهمته في تحرير الكويت... ولم يستغرق تحرير الكويت أكثر من ثلاثة أيام.

كانت صور الجنود العراقيين القتلى على شاشة التلفزيون وصورة الأسرى العراقيين بالآلاف وهم يرفعون الأيدي إلى أعلى صورًا بالغة الفظاعة، تدمي القلب، فهؤلاء الجنود أخوة لنا ولا ذنب لهم... وكانت صور المعدات الحربية العراقية وهي مدمرة مما يجلب الأسى فتلك المعدات هي في الأصل جزء من القوة العربية الشاملة التي أدت سياسات الرئيس صدام واحتلال الكويت إلى تدميرها... ومع صباح يوم 27 فبراير صار واضحًا أن الحرب قد انتهت، وأنه قد تم بالفعل تحرير الكويت... وأن الجيش العراقي قد هزم وبدأت الاتصالات تدور حول «ماذا بعد؟»... هل تستمر الحرب وتتحول إلى حرب شاملة ضد العراق، وتنتهي باحتلال بغداد أم تتوقف بعد أن تم تحرير الكويت؟

كان موقف مصر قاطعًا في ضرورة وقف الحرب فورًا بعد تحرير الكويت وكان لذلك أثره في إقناع الرئيس بوش بإيقاف الحرب وعدم الاتجاه صوب العراق.

ومع مرور الأيام صارت الانتقادات تتزايد للرئيس بوش الأب... لأنه لم يواصل الحرب ويصل إلى بغداد ويسقط نظام صدام، وقد تزايدت هذه الانتقادات حتى قام بوش الابن بشن الحرب ضد العراق بعد اثني عشر عامًا.. وتبين بعدها أن ذلك كان خطأ كبيرًا، بل وقرارًا فاشلًا، لقد تصرف الرئيس بوش «الأب» التصرف الصحيح.. ولو كان قد واصل الحرب لدخل في المستنقع الذي دخل فيه ابنه بعد غزو العراق عام 2003... من ناحية أخرى فإنه كان سيلقى معارضة من كل من مصر وسوريا بالنسبة لمواصلة الحرب... وكما رفضت مصر مواصلة الحرب فإنها رفضت أيضًا مطالبة صدام بالتخلي عن الحكم أو محاكمته... كان موقف مصر أن المهمة كانت تحرير الكويت وليس التدخل في شئون العراق الداخلية.

كان هناك مع ذلك اقتناع بعد الحرب عام 1991 لدى الأمريكان أن صدام لن يستطيع الاستمرار بعد ما حدث له... وأنه طال الوقت أم قصر فإن شيئًا لابد أن يحدث لإزاحته من الحكم... واعتقدوا أنه سيظهر ضابط عراقي يقوم بانقلاب يؤدي إلى إزاحة صدام... وهو بالطبع ما لم يحدث فقد كان لدى صدام جهاز أمني محكم ومتغلغل في القوات المسلحة العراقية، ولم تكن تأخذهم الرحمة بأي فرد يشتبه في ولائه.

كان هناك أيضًا اعتبار آخر لعدم مواصلة الحرب... وهو أن انهيار العراق بالكامل سيؤدي بالضرورة إلى خلل في ميزان القوى في منطقة الخليج، حيث سيجعل من إيران القوة المهيمنة على الخليج وهو ما حدث بالفعل بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003... وأصبحت إيران هي القوة المهيمنة على العراق والتي في الأغلب ستملأ الفراغ هناك بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق.

أكتب هذه السطور الآن... بعد سبعة عشر عامًا من حرب تحرير الكويت وبعد خمسة أعوام من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما أدت إليه هذه الحرب من تدمير للعراق وبنيته الأساسية ومقتل مئات الألوف من العراقيين وما نتج عنها أيضًا من محاكمات مهينة للرئيس العراقي بعد القبض عليه وهو في حفرة في باطن الأرض كان قد هرب إليها... ثم مقتل ولديه ومحاكمته ثم إعدامه... أي بعد تلك المأساة الرهيبة التي نزلت بالعراق وشعبها ورئيسها، والتي يعتبر الغزو العراقي للكويت يوم الثاني من أغسطس 1990 بدايتها... فإنه يتملكني شعور عميق وغائر بالأسى لما آل إليه

الحال الذي لم يقتصر على العراق، بل شمل الأمة العربية كلها... لقد جاء الغزو العراقي للكويت في لحظة بدأت الأمة العربية فيها تضميد جراحها واستعادة تضامنها وأطل عليها شعور بالأمل نتيجة القمة العربية الشاملة التي عقدت في عمان بالأردن والتي ركزت على عملية بناء الأمة العربية اقتصاديًا وإنهاء فترة القطيعة بين مصر والدول العربية... فجاء الغزو العراقي للكويت يوم 2 أغسطس ليبدأ مسلسل الانهيار العربي العام الذي مازالت آثاره وتداعياته مستمرة حتى الآن ولا يعلم سوى الله متى تكون آخر حلقاته.

(18)

معركة إلغاء الديون وبدء الإصلاح الاقتصادي في مصر

1991-1990

كان عام 1990 عامًا تفاقمت فيه الأزمة الاقتصادية في مصر... وكلما كان يقترب موعد دفع أحد أقساط الديون العسكرية المستحقة علينا، كنت أطلب المرحوم الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزي آنذاك لأذكّره بهذا القسط خشية انطباق قانون بروك الذي يقضي بأنه لو مر عام على أحد الأقساط المستحقة للولايات المتحدة دون أن يُدفع فإن كل المعونات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى هذا البلد تقطع بشكل أوتوماتيكي.. وكلما كنت أتحدث إلى الدكتور صلاح حامد في هذا الشأن كان يقول لي: «وماذا أفعل؟... إنني أحاول أن أجمع هذا القسط من هنا ومن هناك». ثم يسألني: «هل يمكن أن تكلم الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية ليحول لنا بعض الأموال من متحصلات القنصليات المصرية في الخارج حتى يمكننا دفع هذا القسط؟»؟! وفي الواقع فإن مشكلة الديون العسكرية الأمريكية كانت تمثل أكبر الأعباء الاقتصادية التي تواجهها مصر آنذاك.

نشأت الديون العسكرية عندما قرر الرئيس السادات اتباع سياسة تنويع مصادر السلاح بدلًا من الاعتماد على الاتحاد السوفيتي، وبالتالي بدأ يتجه إلى الولايات المتحدة، وعقد عدة صفقات لشراء الأسلحة الأمريكية وخاصة الطائرات، وذلك في أواخر عهد الرئيس كارتر وبداية عهد الرئيس ريجان؛ أي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات... وقد تم تمويل هذه الصفقات من قروض قدمتها الولايات المتحدة، وكان أخطر ما في هذه القروض هو سعر الفائدة المرتفع والذي بلغ في بعض القروض 15٪ سنويًا.

ولقد بدأت أقساط الديون تحل ابتداءً من عام 1983 وأخذت أقساط خدمة الدين ترتفع عامًا بعد عام حتى عام 1990 حيث أصبح مطلوبًا أن ندفع في هذا العام حوالي مليار

وثلاثمائة مليون دولار في وقت كانت احتياطاتنا في البنك المركزي متدنية بشكل ملحوظ وفي بعض الأحيان لم تكن تزيد على بضع مئات الملايين من الدولارات.

ولعله مما ضاعف من تفاقم المشكلة أن الإصلاح الاقتصادي كان من الناحية العملية متوقفًا ومؤشرات الاقتصاد المصري تبعث على قلق كبير.. فعجز الميزانية يبلغ تقريبًا حوالي 20٪ وذلك بالإضافة إلى العجز الكبير في الميزان التجاري، وكانت هناك عدة أسعار للصرف الأجنبي... هذا كله بينما كانت علاقتنا بصندوق النقد الدولي علاقة متوترة بسبب مطالبة الصندوق لنا باتخاذ إجراءات للإصلاح الاقتصادي كانت بالضرورة ستؤدي إلى تخفيض الدعم ورفع أسعار السلع الأساسية...

والواقع أن الإدارة الأمريكية ذاتها كانت قد تبينت مدى ما تسببه القروض العسكرية من أعباء على مصر، وأن مصر لم يعد بإمكانها الاستمرار في سياسة القروض لتمويل احتياجاتهما من المعدات العسكرية، فقررت منح مصر وإسرائيل معونات لتمويل شراء احتياجاتهما العسكرية بدلًا من القروض، إلا أن مشكلة القروض السابقة وما تمثله من أعباء كبيرة غير محتملة بقيت دون حل جذري.

حاولت الإدارة أن تجد حلولًا لمشكلة القروض السابقة، ولكنها كانت جميعًا حلولًا لا تعالج المشكلة بشكل جذري، بل تقوم على أساس إعادة التمويل وهو ما يعني مزيدًا من الاقتراض أو على أساس أن تقبل إحدى دول الخليج البترولي ذات الفائض أن تحل محلنا في سداد القروض على أن نقوم نحن بالسداد لهذه الدول بصورة ميسرة لنا، وقد رفضت مصر هذه الاقتراحات التي لم تزد على كونها مسكنات تستهدف تأجيل المشكلة ولا تستهدف حلها.. ولقد حاول أصدقاء لمصر في مجلس الشيوخ وبوجه خاص السناتور الجمهوري كاستن من ولاية وسكونسون، وسناتور انووي السناتور الديمقراطي من ولاية هاواي، وهما عضوان بارزان في اللجنة الفرعية لاعتمادات القوات المسلحة لمجلس الشيوخ - إيجاد حلول أخرى إلا أن محاولاتهما لم تختلف كثيرًا عن محاولات الإدارة لإعادة التمويل أو ترحيل المشكلة... وبقيت المشكلة وكأنها سيف مسلط علينا، وأصبح واضحًا أن الحل الوحيد يكمن في إلغاء هذه الديون، وعندما كنا نثير هذا المطلب كانت الإدارة ترد علينا بأن الإعفاء من هذه الديون أمر غير ممكن في ضوء التشريعات القائمة كما أنه غير ممكن من الناحية السياسية لأن الإدارة لا تعفي المزارعين الأمريكيين مما عليهم من ديون فكيف لها أن تعفي دولة أجنبية!!! كما أن إعفاء مصر من أي دين

يتطلب صدور قانون خاص من الكونجرس وهو ما لم يكن متصورًا... وظلت هذه الديون تمثل همًا كبيرًا لنا... ولا يبدو له حل في الأفق..

وعندما غادرت واشنطن لقضاء إجازتي الصيفية في مصر في يوليو 1990 كنت أحمل معي هذا الهم وأتوقع أن الفترة القادمة التي يحل فيها موعد سداد أقساط أكبر مما مضى ستكون فترة بالغة الصعوبة علينا.

وكنت في نفس الوقت أشعر أنه باستثناء عدد محدود من المسئولين في مصر فإن الكثيرين لا يشعرون بجسامة الأزمة الاقتصادية التي تنتظرنا في الشهور القادمة...

وعندما كنت أدعى لبعض المناسبات الاجتماعية في القاهرة كنت أعجب مما يقوله البعض عن أن الأحوال على خير ما يرام، وهو ما يجعلهم بدورهم يتعجبون من التصورات المتشائمة للاقتصاد المصري التي تتحدث عنها المؤسسات المالية والدولية، وظلت الصورة على هذه الحال إلى أن استيقظنا جميعًا على الغزو العراقي للكويت صباح الثاني من أغسطس 1990.

وعندما قطعت إجازتي وعدت إلى واشنطن حسب تعليمات الرئيس ولمست وزملائي في واشنطن مدى ما أصبح الموقف المصري يتمتع به من شعبية وتقدير في الولايات المتحدة نتيجة للموقف المبدئي الذي اتخذته مصر في معارضة الغزو العراقي للكويت، وبدأت أفكر فيما يمكن أن نفعله للاستفادة من هذا الظرف، ما لبث أن جاءني السكرتير الثاني عبد الرحمن صلاح (السفير عبد الرحمن صلاح حاليًا ومساعد وزير الخارجية للشئون العربية[1]) والذي سبق أن كلفته بمتابعة الشئون السياسية والعسكرية في كل من وزارتي الخارجية والدفاع... وقال لي... إنه يشعر من خلال ما أجراه من اتصالات بأننا نستطيع أن نطلب الآن أي شيء من الجانب الأمريكي... فقلت له... يعني هل تعتقد أنه يمكننا مثلًا أن نطلب إلغاء الديون العسكرية؟... فأجابني ولم لا؟... وأخذت بالفعل أفكر في هذا الموضوع وأناقشه مع بقية الزملاء في السفارة الذين أيدوا الفكرة بصفة عامة، وإن كان بعضهم قد تحفظ مشيرًا إلى أن الأمريكان قد يشعرون بأننا نستغل الموقف، وقد رددت على ذلك بقولي :إن الأمريكيين أناس عمليون ولن يستاءوا لو أننا تقدمنا بطلب نرى أنه مطلب مشروع في ضوء ظروف الأزمة الاقتصادية التي نمر بها

(1) عين أخيرًا سفيرًا لمصر في تركيا.

والتي يعرفونها هم جيدًا... وأضفت أن الأمريكيين أنفسهم قد يتعجبون إذا لم نتقدم بطلب إلغاء هذه الديون مستفيدين من الظرف السياسي الحالي، وأضفت أن الشهامة المصرية المعروفة لا ينبغي أن تحول بيننا وبين انتهاز الفرص عندما تسنح... وأن هذه الفرصة السانحة الآن قد لا تتكرر في المستقبل.

عزمت أمري وأرسلت إلى القاهرة في 14 أغسطس برقية ذكرت فيها أنني أرى أن الظروف الآن ملائمة تمامًا لكي نقوم بتحرك رسمي ونطلب من الإدارة الأمريكية إلغاء الديون العسكرية والتي تبلغ سبعة مليارات ومائة ألف دولار، ثم اقترحت بعد ذلك أن نضيف إلى هذا الطلب طلبًا آخر وهو أن نحصل على معونة نقدية خاصة بسبب الظروف الاقتصادية الحالية التي ترتبت على الغزو العراقي... مثل انخفاض عدد السياح وانخفاض مرور السفن في قناة السويس وعودة عدد من العاملين في العراق...

في اليوم التالي لإرسال هذه البرقية، وبينما كنت أتناول الغداء في دار السكن مع مساعد وزير الدفاع هنري رووين... جاءتني مكالمة من الرئيس مبارك فاستأذنت من رووين وذهبت لمحادثة الرئيس الذي قال لي... «لقد قرأت برقيتك على التو... وأسألك الآن هل تعتقد أن طلب إلغاء الديون العسكرية يمكن أن يقبل فعلًا؟... فأجبته قائلًا... إنني لا أتصور يا سيادة الرئيس أنه ستأتينا في المستقبل فرصة مثل الفرصة الحالية لكي نطلب إلغاء هذه الديون... وأن علينا أن نطرق الحديد وهو ساخن ونتقدم بهذا الطلب على الفور ونعمل بكل جهدنا على إنجاحه، وكل ما هو مطلوب الآن هو موافقتكم على البدء في هذا التحرك وأعتقد أن لدينا فرصة جيدة لأن نوفق فيه فأجابني الرئيس... «على بركة الله إذن، وليكن هذا الموضوع منذ الآن هو شغلك الشاغل». وبالفعل أصبح هذا الموضوع هو شغلي الشاغل منذ اللحظة التي تلقيت فيها مكالمة الرئيس.

وبدأنا على الفور حملة اتصالات مكثفة مع الإدارة والكونجرس...

كان الموقف في الإدارة متعاطفًا معنا سواء في البيت الأبيض أو في وزارة الدفاع أو في الخارجية ومجلس الأمن القومي، وكانت الجهة الوحيدة المتحفظة هي وزارة الخزانة لخشيتها من أن الإعفاء من الديون سيؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية الأمريكية وأنه يمكن أن يكون سابقة تشجع الآخرين على المطالبة بها، وكان هذا العجز

يبلغ 200 مليار دولار، وفي الواقع فإن ثقافة وزارة الخزانة بل الثقافة الأمريكية الرأسمالية عمومًا لا تتقبل فكرة الإعفاء من الديون.

وفي 24 أغسطس ذهبت لمقابلة نائب وزير الخارجية لاري إيجلبرجر-الذي أصبح فيما بعد وزيرًا للخارجية - وحضر معه عدد من مساعديه كان أهمهم جون كيلي مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وميلندا كمبل رئيسة قسم مصر، وصاحبني في هذا اللقاء نائب السفير «وزير مفوض» إبراهيم حسن... وتحدثت عن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها مصر، وأشرت إلى موضوع الديون العسكرية وكيف أنها تسبب عائقًا كبيرًا لاقتصادنا القومي، وأنه قد آن الأوان لإلغاء هذه الديون، وأبدى إيجلبرجر تعاطفه مع ما قلت وأخبرني أنه حضر لقاءً مع الرئيس بوش ووزير الدفاع تشيني وأن الرئيس بوش تحدث في هذا الاجتماع بإيجابية وحماس عن دور مصر وضرورة مساعدتها، والواقع أن إيجلبرجر ظل طوال الوقت من أهم الأصوات التي دافعت عن ضرورة دعم مصر في مطالبتها بإلغاء هذه الديون...

أما في الكونجرس فقد وجدنا الأرضية ملائمة إلى حد كبير... كان التأييد أكبر في مجلس الشيوخ عما كان عليه في مجلس النواب، وتبين أن شبكة الصداقات التي أقمناها مع أعضاء الكونجرس طوال الأعوام الماضية قد أثمرت في هذه اللحظة...

وفي 31 أغسطس أبلغتني ميلندا كمبل رئيسة قسم مصر أن الموقف داخل الإدارة قد حُسم وأصبح هناك قرار يؤيد طلب إلغاء الديون العسكرية على مصر إلا أن الإدارة لم تشأ الإعلان عن ذلك قبل أن تبدأ مشاوراتها مع الكونجرس؛ لأنه هو في النهاية الذي سيصدر قانون إلغاء الديون. وبصفة عامة أصبح موضوع إلغاء الديون العسكرية هو شغلنا الشاغل كما طلب مني الرئيس..

ذهب وزير الخارجية بيكر في زيارة للقاهرة ضمن جولة في مجموعة من البلدان بمنطقة الخليج ورافقه عدد من كبار مساعديه في الخارجية ومن الوزارات الأخرى، إلا أن بيكر صرح قبل مغادرته للقاهرة أن إلغاء الديون قد لا يتم قبل شهر يناير 1991... فاتصل بي الرئيس مبارك وطلب إليّ أن أوضح للإدارة أننا نعتبر أن هذا التاريخ بعيد وأن علينا أن نسرع بحيث يتم إلغاء الديون في وقت قريب... وبالفعل ذهبت لمقابلة نائب وزير الخارجية إيجلبرجر لإبلاغه برسالة الرئيس فبادرني بالقول إنه كان في جولة في الأسبوع الماضي مع وزير الخزانة بريدي وأن بريدي تحدث مع هذه الدول

من أجل مساعدة الدول المتضررة وعلى رأسها مصر، ثم أخبرته بقلقنا لتصريح بيكر وأننا نود أن يتم إنجاز هذا الموضوع بأقصى سرعة فوعد بأنهم سيفعلون كل ما يستطيعون لإنهاء الموضوع في أقصر وقت، وبالفعل مع بداية شهر سبتمبر كان موقف الإدارة قد تبلور على أساس مطالبة الكونجرس بإصدار تشريع ينص على إعفاء مصر من الديون العسكرية... وقام وزير الخارجية بيكر في 13 سبتمبر بإرسال مسودة تشريع بهذا المعنى إلى الكونجرس وبدأنا حملة الاتصالات المكثفة مع أعضاء الكونجرس واخترت عددًا من قيادات الكونجرس، ورجوت الرئيس مبارك أن يتصل بهم شخصيًا وذلك لما أعرفه من سحر الاتصال من جانب الرئيس بهؤلاء الأعضاء والذين يقدرون علاقته بهم، وقد وافق الرئيس على ذلك وأبلغنا الرئاسة بأرقام تليفونات هؤلاء الأعضاء وبأفضل الأوقات للاتصال بهم، وقام الرئيس بالفعل بالاتصال بهم جميعًا، وكنت عندما ألتقي بأحدهم في ردهات الكونجرس كان يناديني ويبلغني أن الرئيس قد اتصل به وأنه بالفعل سيقف معنا عند التصويت.

كانت المشكلة في الكونجرس تكمن في أن الكثيرين من الأعضاء يمثلون ولايات زراعية بها كثيرون من المدينين للحكومة الفيدرالية... وكان الأعضاء يخشون من التصويت لصالح إعفاء دولة أجنبية من ديونها بينما لا يعفى المزارعون الأمريكيون من ديونهم... وكانت الانتخابات التشريعية على الأبواب... وكانت هذه المشكلة تحديدًا إشكالًا كبيرًا لواحد من أكبر أصدقائنا في مجلس الشيوخ وهو سناتور ماكونل[1] الذي أعاد ترشيح نفسه في الانتخابات التي ستجرى بعد أسابيع في ولاية كانتاكي...وقد اتصل بي من ولايته حيث كان يجوبها في حملة انتخابية وأبلغني بأنه يخشى أن يصوت لصالح إلغاء الديون فيستخدم هذا التصويت ضده في الانتخابات التي على الأبواب... وعندئذ اقترحت على سناتور ماكونل أن أكتب له خطابًا أوضح فيه أن تصويته لصالح إلغاء الديون يدعم المصلحة القومية الأمريكية... وأنه يمكنه أن يوزع هذا الخطاب في ولاية كانتاكي... وقلت له إنني سأوضح في هذا الخطاب أن إلغاء الديون سيرفع عن كاهل مصر عبئًا ثقيلًا وسيجعلها أقدر على تحمل التزامها في تحرير الكويت، وبالفعل كتبت هذا الخطاب الذي أخذه سناتور ماكونل ووزعه في ولايته قبل إجراء الانتخابات وصوت لصالح إلغاء الديون.

---

(1) سناتور ماكونل الآن هو زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ.

وفي إحدى المرات ذهبت لزيارة رئيس لجنة الميزانية في مجلس النواب جون كيسك فوجدته مجتمعًا بوفد كبير من دائرته من ولاية أوهايو الزراعية... وعندما دخلت قاعة الاجتماع وجدته يقول للوفد وهو مبتسم إن السفير المصري قادم الآن لإقناعه بالتصويت لصالح إلغاء الديون التي على مصر للولايات المتحدة، وأنه لن يأخذ قرارًا في الموضوع ولكنه سيترك لهم أي أهل دائرته الموجودين في الاجتماع أن يأخذوا هم القرار بعد أن يستمعوا إلى ما سأقوله... فإذا اقتنعوا بما أقول فسيصوت لصالح إلغاء الديون... أما إذا لم يقتنعوا فلن يصوت لإلغائها... تحدثت للوفد بنفس المعنى الذي كتبته في خطابي لسناتور ماكونل... وبعد أن انتهيت من حديثي كان قرار الوفد هو مطالبة النائب كيسيك بأن يصوت لصالح إلغاء الديون...

اتصل بي أيضًا الدكتور مصطفى الفقي سكرتير الرئيس للمعلومات وذكر لي أن الرئيس يفكر في إيفاد كل من المرحومين المشير أبو غزالة والسفير أشرف غربال لمساعدتي في الاتصالات مع أعضاء الكونجرس وذلك بحكم ما كان لهما من علاقات طيبة مع أعضاء الكونجرس أثناء فترة عملهما السابقة في واشنطن... وقد رحبت بالفكرة... وقلت للدكتور مصطفى إن بالكونجرس ما يزيد على خمسمائة عضو... وكلما زادت اتصالاتنا كلما كان ذلك أفضل... وبالفعل حضر كل من المرحومين المشير أبو غزالة والسفير أشرف غربال وأعددنا لهما خطة اتصالات خصوصًا بالأعضاء الذين كانا يعرفانهم جيدًا أثناء فترة عملهما في واشنطن.

كنت أيضًا أطلب من الوزراء الذين يزورون واشنطن مصاحبتي في لقاءاتي مع أعضاء الكونجرس؛ وذلك لإظهار مزيد من الاهتمام بهؤلاء الأعضاء، وفي اليوم السابق على التصويت في مجلس الشيوخ مباشرة وتصادف أن كان الدكتور عاطف عبيد في زيارة لواشنطن لإجراء محادثات مع البنك الدولي فطلبت إليه أن يصحبني في زيارة عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الذين من المقرر أن يصوتوا في اليوم التالي على مشروع إلغاء الديون... ولم يكن هناك وقت كاف لترتيب مواعيد فكنت أمر على الأعضاء في مكاتبهم واحدًا بعد الآخر ومعي الدكتور عبيد للتحدث معهم في الموضوع حتى ولو لعدة دقائق أو مع مساعديهم إذا لم يكن الأعضاء موجودين، وبطبيعة الحال ما كان يمكن القيام بمثل هذه الخطوة ما لم تكن هناك صلة مسبقة مع هؤلاء الأعضاء.

كان الرئيس مبارك يتابع معركة إلغاء الديون باهتمام كبير ويسألني أسئلة محددة عن أية مرحلة يكون مشروع القانون قد وصل إليها. في لجان الكونجرس المختلفة وفي هذه الفترة أبلغت الرئيس أنني أعده بأننا سننتصر في هذه المعركة وبأنه سيتم إلغاء هذه الديون قبل نهاية العام بإذن الله.

وعندما جرى التصويت في مجلس الشيوخ كانت نتيجة التصويت خمسة وخمسين صوتًا لصالح إلغاء الديون في مقابل اثنين وأربعين صوتًا ضد الإلغاء... وللتاريخ فقد كان هناك عضوان في مجلس الشيوخ قادا المعركة في المجلس لصالح إلغاء الديون هما سناتور بوب كاستن (جمهوري عن ولاية وسكونسن) وباتريك ليهي (ديموقراطي عن ولاية ڤرمونت) وانضم لهما كل من الأعضاء الآخرين في اللجنة الفرعية للاعتمادات الخاصة بشئون الدفاع، وكانت هذه المجموعة تضم ديمقراطيين وجمهوريين على حد سواء وبعضهم من الأعضاء اليهود... ولم يقم اللوبي اليهودي بأي عمل مضاد لنا في موضوع إلغاء الديون.

وفي 19 سبتمبر 1990 ناقشت اللجنة الفرعية لاعتمادات القوات المسلحة في مجلس النواب بقيادة النائب داڤيد أوبي موضوع إلغاء الديون، والواقع أن درجة التأييد في مجلس النواب كانت أقل مما كان عليه الحال في مجلس الشيوخ... وكان السبب الرئيسي في ذلك هو أن مجلس النواب يجري انتخاب أعضائه بالكامل مرة كل عامين، بعكس الشيوخ حيث ينتخب العضو لمدة ستة أعوام وبالتالي فهم يتحسبون لما قد تأخذه عليهم دوائرهم الانتخابية من التصويت لصالح إعفاء دولة أجنبية من ديونها بينما المزارعون والفلاحون الأمريكيون المدينون للحكومة لا يتمتعون بهذا الإعفاء..

رأس النائب داڤيد أوبي جلسة اللجنة الفرعية للاعتمادات للعمليات الخارجية وحضرها من الإدارة للدفاع عن اقتراحها بإلغاء ديون مصر كل من إيجلبرجر (نائب وزير الخارجية) وملفورد وكيل وزارة الخزانة... واستطاعا إقناع أوبي بعدم التمسك بموقفه الذي أراد أن يربط فيه بين الإعفاء وبين ما تقوم به مصر من إجراءات للإصلاح الاقتصادي... فلقد رأت الإدارة أن يكون الإعفاء غير معلق على أي شرط، إلا أن أوبي تقدم باقتراح آخر وكان اقتراحًا بالغ التأثير في نتائجه لصالحنا... فقد اقترح أن تقوم الدول الدائنة الأخرى لمصر بشطب نصف ما لها من ديون على مصر وتكليف وزير الخارجية بعقد مؤتمر في باريس قبل نهاية العام - أي قبل نهاية عام 1990 -

تدعى إليه الدول الدائنة لمصر... وكان هذا الاقتراح بمثابة هدية أخرى لنا لم نكن نتوقعها ولكنها كانت ذات آثار إيجابية بعيدة المدى كما سنرى فيما بعد.

بالتوازي مع اجتماع اللجنة الفرعية للاعتمادات كان من المحتم أن يبحث الموضوع على المستوى السياسي في مجلس النواب، وتحقق ذلك في اجتماع اللجنة الفرعية للشرق الأوسط التي كان يرأسها النائب الديمقراطي العتيد لي هاملتون الذي ظل يمثل دائرته في ولاية أنديانا لمدة خمسة وثلاثين عامًا في مجلس النواب.

وقد وقع عبء الدفاع عن اقتراح الإدارة في هذا الاجتماع الذي عقد يوم 18 سبتمبر على عاتق جون كيلي مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط، وكان هاملتون أيضًا يرى في البداية أن يربط بين الإعفاء وبين الإصلاح الاقتصادي إلا أنه لم يصر على هذا الموقف إزاء موقف الإدارة في أن يكون الإعفاء غير مشروط.

وفي يوم الخميس 25 أكتوبر عقدت اللجنة الفرعية للاعتمادات للعمليات الخارجية اجتماعًا استمر طوال الليل وحتى صباح اليوم التالي... وكان موضوع إعفاء مصر من الديون العسكرية في الجزء الأخير من هذا الاجتماع وبدأ بحثه في الساعة الثالثة من صباح يوم 26 أكتوبر... وحضر هذه الجلسة سكرتير أول حاتم سيف النصر (سفير مصر في باريس ثم في لندن فيما بعد)... واتصل بي في الخامسة صباحًا ليبلغني أن اللجنة قد أقرت قانون الإلغاء... وبطبيعة الحال اتصلت بالرئيس مبارك حيث كان التوقيت في القاهرة في فترة الظهيرة.. وتحسبًا مما كان يمكن أن يحدث من معارضة في مجلس النواب لو تم عرض قرار اللجنة الفرعية على المجلس ككل - تم الاتفاق بين النائب أوبي وسناتور كاستن وليهي على عقد مؤتمر مشترك لكل من اللجنتين الفرعيتين للنواب والشيوخ للتوصل إلى موقف موحد يعرض للتصويت على مجلس النواب، وحضر من السفارة في هذا الاجتماع كل من المستشار محمد كامل عمرو (سفير مصر في السعودية ثم المدير التنفيذي المناوب بالبنك الدولي) و«سكرتير أول» حاتم سيف النصر، وتم الاتفاق على صيغة موحدة للقرار الذي لم يكتف بإقرار الإعفاء الذي طلبته الإدارة ولكنه أضاف بناء على اقتراح أوبي أن يتضمن قانون الإعفاء النص على أن تعمل الإدارة على أن تحذو الدول الدائنة الأخرى لمصر حذو الولايات المتحدة وتعفي مصر على الأقل من نصف ديونها... وأكد القرار نفس الطلب بأن تقوم الإدارة بعقد

مؤتمر دولي لهذا الغرض تدعى إليه كل الدول الدائنة لمصر في اجتماع قبل نهاية عام 1990 في باريس.

وفي 27 أكتوبر عرض القانون الذي توصل إليه المؤتمر المشترك والذي تضمن الإعفاء على مجلس النواب فصوت المجلس لصالح الإعفاء بأغلبية 188 عضوًا ضد 162 عضوًا وبذلك أصبح إعفاء مصر من الديون قانونًا، حيث كان مجلس الشيوخ قد وافق عليه، واتصلت على الفور بالرئيس وأبلغته بما تم وكان الرئيس مبارك سعيدًا للغاية بما تحقق من إنجاز في إلغاء الديون العسكرية الأمريكية، وفي حديثه التلفزيوني المشهور مع الأستاذ عماد الدين أديب قبل انتخابات الرئاسة لعام 2005 تحدث الرئيس بإسهاب عن هذا الموضوع. لقد أدى إلغاء هذه الديون إلى إلغاء حوالي نصف ما كان على مصر من ديون و أدى إلى تخفيض 74٪ مما كانت مصر تدفعه لخدمة الديون؛ وذلك نظرًا لأن الديون التي تم إسقاطها كانت تمثل أعلى الديون في نسبة الفائدة.

عندما ذهبت للسفارة يوم صدر القانون من الكونجرس بإلغاء الديون العسكرية قابلني الزملاء بالتهنئة وقال لي الصديق الزميل السفير إبراهيم حسن والذي زاملني لأعوام طويلة في جنيف وواشنطن ثم تدرج بعد ذلك فشغل أرفع المناصب في الخارجية إنه لم يرني طوال هذه الأعوام بمثل ما رآني عليه من سعادة في هذا اليوم، وبالفعل كان ذلك اليوم من أسعد أيام حياتي، ولكن القصة لم تنته عند هذا الحد فقد تحقق ما هو أكبر. كانت قوة الدفع momentum معنا ولم نشأ أن نفقدها قبل أن نحقق كل ما يمكن تحقيقه في هذا الظرف الاستثنائي المواتي لنا.

مستقبل اقتصادي جديد لمصر

بقدر ما كنت وزملائي في السفارة نشعر من أسًى على ما جلبه الغزو العراقي على أهل العراق وأهل الكويت معًا من مصائب، بقدر ما كنا نشعر أننا أمام معطيات جديدة تفتح الطريق أمام مصر للخروج من الأزمة الاقتصادية والانتقال إلى مرحلة جديدة، وقد رأينا هذه الفرصة بوضوح وعملنا على استغلالها بكل ما يمكن أن نجنيه منها، فها نحن بعد أن طالت بنا سنوات الأزمة الاقتصادية الخانقة، قد ودعنا تلك الفترة التي عشنا فيها أيام حلول أقساط الديون العسكرية وشبح تطبيق قانون بروك الذي كان كالسيف المسلط علينا، فإننا نرى أمام أعيننا الآن فرصة للحصول على مزيد من شطب للديون مع الاتفاق على برنامج

للإصلاح الاقتصادي مع الصندوق والبنك... وأيضًا الحصول على معونة إضافية مما تقدمه الدول السبع الكبرى للدول التي تضررت من الغزو.

كانت نقطة الانطلاق على هذا الطريق هو ما نص عليه قرار الكونجرس الذي أعفى مصر من الديون العسكرية وقضى بتكليف وزير الخارجية بأن يدعو الدول الدائنة الأخرى لمصر لمؤتمر لتقوم بشطب نصف ديونها التي لها على مصر وأن يعقد هذا المؤتمر في باريس قبل نهاية العام أي قبل نهاية عام 1990...

انعقد هذا المؤتمر بالفعل في شهر ديسمبر في باريس، وفيه أعلنت كل من السعودية والكويت أنها ستشطب ديونها التي لها على مصر بالكامل وليس فقط النصف وأنها تفعل ذلك دون أي شرط، أي دون ربط هذا الشطب بالتوصل إلى برنامج للإصلاح الاقتصادي، وكان حجم هذه الديون ستة مليارات ومائتي مليون دولار، أما الدول الدائنة الأخرى وكانت أساسًا دولًا أوروبية[1] واليابان فقد أعلنت أنها مستعدة لشطب نصف ديونها على مصر، إلا أنها اشترطت لذلك التوصل أولًا إلى اتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول برنامج للإصلاح الاقتصادي وكانت وجهة نظر هذه الدول هي أن إلغاء ديون مصر يقدم فرصة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي الذي بات ضرورة ملحة بالنسبة للاقتصاد المصري، وأنه إذا لم يتم هذا الإصلاح فسيذهب إلغاء الديون سدًى وتعود الأمور إلى ما كانت عليه. وبعد صدور هذا القرار انتقلت المعركة إلى ساحة المفاوضات بين مصر من ناحية وبين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

في شهر فبراير 1991 وصل إلى واشنطن وفد مصري كبير للتفاوض مع الصندوق والبنك، ضم كلًا من وزير المالية الدكتور محمد الرزاز والدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزي والدكتور يوسف بطرس غالي مستشار رئيس الوزراء آنذاك والذي لعب دورًا هامًا في المفاوضات نظرًا لسابق خبرته وعمله في صندوق النقد، كما تضمن عددًا من الخبراء والمسئولين في الوزارات المعنية وكان التوصل إلى هذا الاتفاق هو الذي سيؤدي إلى قيام الدول الدائنة غير العربية بشطب نصف ديونها على مصر.

---

(1) أعلن ممثل اليابان أن الدستور الياباني لا يتيح شطب أية ديون بشكل مباشر ولكنها ستجعل سداد مدة القرض على ثلاثين عامًا مع فترة سماح لمدة خمسة عشر عامًا وأن الأثر العملي لذلك هو تخفيض الدين بنسبة 50٪ تقريبًا.

ظل الوفد يجري مباحثاته مع ممثلي الصندوق والبنك ثم سافر دون أن يتوصل إلى اتفاق وكانت العقبة في ذلك نقطة وحيدة وهي الخاصة بأسعار الطاقة، فبينما أصر البنك والصندوق على ضرورة رفع هذه الأسعار في مصر بنسبة 86٪ وإلغاء الدعم لتصل أسعار الطاقة في مصر إلى مستوى الأسعار العالمية كان الوفد المصري بناء على تعليمات رئيس الوزراء دكتور عاطف صدقي يصر على رفعها بنسبة 38٪ فقط، وتمسك كل من الطرفين بموقفه وسافر الوفد عائدًا إلى القاهرة دون التوصل إلى اتفاق...

في اليوم التالي لسفر الوفد جاءتني مكالمة من الرئيس مبارك استفسر فيها عن أسباب عدم توصل الوفد إلى اتفاق فأجبت الرئيس بأن المشكلة تكمن في الخلاف حول رفع أسعار الطاقة، فسألني الرئيس... وماذا يريد الصندوق والبنك؟ فشرحت الموقف للرئيس الذي رد قائلًا: هم إذن يريدون مني أن أضاعف أسعار الطاقة في خلال عام واحد فهل هذا معقول؟ هذا أمر لن يطيقه الناس... وظل الرئيس يتساءل... ماذا يريدون بهذا الطلب الذي لا يمكن تحقيقه لأن الناس لن تطيقه...

ذكرت للرئيس أنني أتفق تمامًا مع ما ذكره حول مقترح الصندوق والبنك ثم أضفت أن الرئيس قد يرى أن يكتب للرئيس بوش ليساعدنا مندوبوهم في البنك والصندوق للتوصل إلى حل مقبول حتى يمكننا شطب نصف الديون المتبقية علينا والتوصل إلى اتفاق حول برنامج الإصلاح الاقتصادي. ولم يمر أكثر من أربع وعشرين ساعة حتى فعلت رسالة الرئيس إلى الرئيس بوش فعلها فقد وجدت شارل ديلارا السكرتير المساعد لوزير الخزانة يطلبني ويبلغني أن التعليمات قد جاءتهم من البيت الأبيض لمساعدتنا في التوصل إلى اتفاق مع كل من الصندوق والبنك. وأضاف أنه بناء على تعليمات الرئيس بوش شخصيًا فإن وزير الخزانة بريدي قد اتصل بالفعل بكل من رئيس البنك ورئيس الصندوق لحثهما على إيجاد حل لمشكلة أسعار الطاقة بمصر واقترح ديلارا أن ألتقي معه في اليوم التالي (4 مارس 1991)، لنتفق على طريقة التحرك لتحقيق رغبة الرئيس مبارك.

في هذا اللقاء أبلغني ديلارا أنه سيذهب للقاء بوب كونابل (الأمريكي) رئيس البنك الدولي وسيطلب منه أن يذهبا معًا لمقابلة ميشيل كامديسو (فرنسي) مدير صندوق

النقد الدولـي في المبنى المقابل لمبنى البنك وسيحاول التوصل وهو مجتمع معهما معًا إلى حل.

أوضحت لديلارا أننا بطبيعة الحال حريصون على الاستفادة من هذه الفرصة وأننا جادون تمامًا في موضوع الإصلاح الاقتصادي، ولكننا في نفس الوقت ينبغي أن نتحرك بصورة لا تؤدي إلى تحميل الشعب أكثر مما يحتمل... وفي اليوم التالي أي يوم 5 مارس 91، ذهب ديلارا بالفعل إلى البنك وقابل كونابل وعبر معه الشارع حيث يوجد مبنى صندوق النقد والتقيا بكامديسو رئيس الصندوق وعندما عاد إلى مكتبه طلبني وأخبرني بأنه عرض على الرجلين حلًّا وسطًا وهو أن يتم قسمة النسبة المطلوب رفعها وهي 86٪ على دفعتين.. الأولى بنسبة 42٪ في بداية الاتفاق أي في شهر مايو 91... على أن يتم رفع النسبة المتبقية وهي 44٪ لآخر العام... وأن ينص الاتفاق أيضًا على الإجراءات التي تتخذها مصر لتخفيض عجز الميزانية، وأضاف «ديلارا» أن كونابل أبدى عدم ارتياحه لهذا العرض أما كادميسو فقد وافق عليه بشرط ألا يتم توقيع الاتفاق إلا بعد رفع الأسعار بنسبة 86٪ بالفعل ولكنه أي «ديلارا» استطاع أن يقنعه بعدم الإصرار على هذا الشرط. أما بالنسبة لكونابول فقد ذكر أنه لابد أن يتحدث مع مساعديه وأضاف ديلارا أنه يحدثني الآن بعد أن أبلغه كونابول تليفونيًا بموافقته. وأنه لو كان كونابول قد استمر في معارضته فإنه أي «ديلارا» كان سيطلب من البيت الأبيض أن يقوم الرئيس بوش بمخاطبة كونابول شخصيًا حتى لا يصر على موقفه... وأنه الآن يحدثني بعد أن أبلغه كونابل أنه وافق على الاقتراح بمجرد أن انتهى من حديثه مع مساعديه... واختتم ديلارا حديثه لي قائلًا... «أود أن أخبرك يا صديقي أنه لن يكون هناك حل آخر... وأن القرار الآن هو قراركم، إذا كنتم تريدون أن تتوصلوا إلى اتفاق للإصلاح الاقتصادي وتشطبوا نصف الديون التي عليكم لهذه الدول...الكرة الآن في ملعبكم...».

كنت أعرف بطبيعة الحال موقف الرئيس في حرصه على ألا يتحمل الناس أعباءً فوق طاقتهم، إلا أنني كنت أتمنى ألا تفلت الفرصة منا لنشطب مزيدًا من الديون التي علينا والتي كانت ستبلغ أكثر من أربعة مليارات دولار غير الديون المستحقة للسعودية

والكويت، وأخذت أفكر فيما يمكن أن أقوله لو جاءت الفرصة أثناء الحديث مع الرئيس لأعرض عليه رأيًا لمواجهة هذا الموقف الصعب.

طلبت الرئيس وأبلغته بالاقتراح الذي جاء به ديلارا والذي يحظى بموافقة رئيسي صندوق النقد والبنك الدولي، وناقشني الرئيس في تفصيلات الاقتراح وتبعاته، وكان واضحًا أن قبول الاقتراح سيفتح لنا الطريق للتوصل للاتفاق حول برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي كنا نرنو إليه فضلاً عن إلغاء نصف ديون الدول الدائنة وهو ما يزيد على أربعة مليارات دولار سترفع من على كاهلنا، وانتهت المكالمة مع الرئيس بأن طلب إليَّ أن أتخذ ما يلزم نحو تنفيذ قراره وإبلاغ الجهات المعنية في واشنطن.

وعندما انتهت المكالمة مع الرئيس شعرت براحة نفسية كبيرة... وطلبت ديلارا وأبلغته بأننا نقبل الاقتراح.. فأبدى سعادته... واقترح عليَّ أن نتحرك فورًا وأن نطلب من الصندوق إرسال بعثة للقاهرة للتفاوض، وأبدى ديلارا روحًا إيجابية للغاية وذكر أنه لو طرأت أية مشكلة في المفاوضات فإنه سيكون مستعدًا للتحدث مع رئيس البنك والصندوق، بل سيكون مستعدًا للذهاب للقاهرة إذا طلبت القاهرة مشورته خاصة أنه في الفترة المقبلة سيكون في أوروبا أي قريبًا من القاهرة...

أخذت أفكر في الخطوة التالية.. فقد طلب إليَّ الرئيس أن أتخذ إجراءاتي لتنفيذ قراره باستئناف المفاوضات مع الصندوق على أساس اقتراح ديلارا... وأنا ليست لي صفة تمثيلية لدى الصندوق أو البنك... فاتصلت بالدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية ورئيسي المباشر وأبلغته بما حدث واقترحت عليه أن يقوم هو بالاتصال برئيس الوزراء للاتفاق حول تنفيذ قرار الرئيس إلا أن د. عصمت قال لي «الخيط في يدك الآن يا عبد الرءوف... اتصل أنت بالدكتور عاطف صدقي»...

اتصلت بالدكتور عاطف صدقي فطلب إليَّ أن أنسق مع الدكتور عاطف عبيد الذي كان بالإضافة إلى عمله كوزير للبيئة والتنمية الإدارية يساعد رئيس الوزراء في الاتصالات الخاصة بالأزمة الاقتصادية وكان الدكتور عبيد فرحًا بما تحقق واقترح عليَّ أن أتصل بالدكتور صلاح حامد وأبلغه بما حدث باعتبار أن الدكتور صلاح هو الجهة المعنية بتمثيل مصر لدى صندوق النقد، كان الدكتور صلاح من أسعد من تحدثت إليهم فهو الذي كان مطلوبًا منه دائمًا تدبير الموارد المالية لدفع أقساط الديون... طلبت من

الدكتور صلاح أن يأخذ هو الموضوع في يده ويتصل بالصندوق بصفته المحافظ المصري الذي يمثل الحكومة المصرية في الاتصال مع الصندوق ليقوموا بإرسال وفد للتفاوض... ولكن الدكتور صلاح فضّل أن أقوم أنا بمخاطبة الصندوق، فاتفقت معه على الصيغة التي أرسلها إلى كامديسو رئيس الصندوق وربما كانت تلك من المرات النادرة التي يتلقى فيها مدير صندوق النقد خطابًا رسميًا من السفير المصري في واشنطن يتصل بموضوع التفاوض وليس من الممثل الرسمي المعتمد من الصندوق والذي كان في هذا الحين هو الدكتور صلاح حامد...

ذهبت بعثة الصندوق على الفور إلى مصر بعد تلقيها هذه الرسالة وسارت المفاوضات بشكل سريع وتم التوصل إلى اتفاق أثناء المفاوضات التي جرت بعد ذلك في واشنطن، إذ كان الاتفاق جاهزًا بالفعل باستثناء مشكلة أسعار الطاقة التي تم التوصل الآن إلى حل لها وأصبح الاتفاق جاهزًا للعرض على الدول الدائنة في نادي باريس وكان ذلك يوم 14 مايو 1991 وأثناء الاجتماع في باريس كان الوفد الأمريكي يريد أن يتم شطب نصف الديون على مرحلتين... وفي كل مرحلة يتم اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ برنامج الإصلاح إلا أن فرنسا رأت أن يكون شطب الديون على ثلاث أو أربع مراحل وتم الاتفاق أخيرًا على أن يكون الشطب على ثلاث مراحل أو ثلاث شرائح:

الشريحة الأولى والثانية كل منهما 15٪، ثم الشريحة الثالثة بنسبة 20٪ على أن ترتبط كل شريحة باتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ برنامج الإصلاح.

وقد عرض الاتفاق على مجلس إدارة صندوق النقد في واشنطن يوم 17 مايو 1991، وطلبت أن أحضر هذه الجلسة التاريخية وهو ما كان وصدّق مجلس إدارة الصندوق على الاتفاق وتم شطب نصف ديون الدول الدائنة الأخرى وكانت الديون المشطوبة تزيد على أربعة مليارات دولار بعد أن كان قد تم شطب ديون الدول العربية (السعودية والكويت) والتي بلغت حوالي ستة مليارات دولار والديون العسكرية الأمريكية التي بلغت سبعة مليارات ومائة مليون... فبذلك تكون مصر قد نجحت في شطب أكثر من سبعة عشر مليار دولار والأهم من ذلك كله كان حصولنا على برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ثانيـًا: الحصول على معونة نقدية:

تسبب الغزو العراقي للكويت في إيقاع الضرر بعدد من دول المنطقة.. وقد أشار الرئيس بوش لهذا الموضوع في اجتماعات القمة للدول الاقتصادية الكبرى السبع[1] وتقرر تشكيل لجنة للنظر في تعويض الدول التي تضررت وعهد برئاسة اللجنة إلى وزير الخزانة بريدي... ثم أنشأت اللجنة الوزارية لجنة أدنى للتنسيق ورأسها مساعد وزير الخزانة شارل ديلارا الذي ساعدنا في موضوع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وقد أبلغت القاهرة بهذا التطور وبوجوب أن نعمل للحصول على مساعدة مادية لمواجهة ما لحقنا من أضرار بسبب الغزو... سواء في ذلك تأثر السياحة إلى مصر بسبب أجواء الحرب، أو انخفاض حركة المرور في قناة السويس وعودة العمالة المصرية الكبيرة التي كانت في العراق..

وقد جعلت هذا الموضوع بندًا دائمًا أثيره مع الجانب الأمريكي بصفة منتظمة... وخاصة مع شارل ديلارا في وزارة الخزانة ومع ميلندا كمبل رئيسة قسم مصر في الخارجية وكلاهما كان متعاطفا معنا، وكان بريدي وزير الخزانة قد أثار الموضوع مع زملائه وزراء الخزانة في الدول السبع بعد أن كان الرئيس بوش يتحدث عن ضرورة مساعدة مصر في لقاءاته مع رؤساء الدول، كما كان بيكر وزير الخارجية يفعل نفس الشيء مع زملائه وزراء الخارجية، وكان بيكر يتمتع باحترام كبير في هذه الدول منذ أن كان وزيرًا للخزانة في إدارة ريجان الثانية، وهكذا كانت إدارة الرئيس بوش تعمل على أعلى مستوياتها من أجل حصول مصر على دعم مادي لتعويض ما لحقها من أضرار بالإضافة إلى جهودها التي أشرت إليها في مجال إلغاء الديون.

وفي مقابلة لي مع ديلارا يوم 4 فبراير 1991... وكان عائدًا لتوه من اجتماع لجنة التنسيق سألته عما تحقق لمصر في هذه الاجتماعات فأجابني أنه قد حصل من الدول على تعهدات بمساعدة مصر بما قيمته خمسة مليارات أو يزيد قليلًا... وذلك رغم أن اللجنة كانت قد قدرت خسائر مصر بحوالي ثلاثة مليارات وثلاثمائة مليون دولار وأضاف أن ما تم التعهد به لمصر يصل لنصف ما تم التعهد به لكل الدول المتضررة وأن ما تم صرفه يزيد كثيرًا عما تم صرفه لتركيا والأردن معًا.

---

(1) لم تكن روسيا قد انضمت إلى هذه المجموعة التي أصبحت مجموعة الثمانية بعد ذلك بانضمام روسيا إليها.

ما إن بدأ تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي حتى بدأ الاقتصاد المصري يستعيد عافيته بأسرع مما كان متصورًا... ولم يمر عام إلا وكان قد تراكم بالبنك المركزي أكثر من عشرين مليار دولار بعد أن لم يكن به سوى بضع مئات من الملايين... وعندما جاء موعد المرة الثانية التي ترفع فيها أسعار الطاقة... لم تكن هناك مشكلة في رفعها فأصبحت هذه الأسعار على مستوى الأسعار العالمية... وبانتهاء المرحلة الثالثة من مراحل شطب الديون كان الاقتصاد المصري في أفضل أحواله... واعتبرت مصر أنها لم تعد في حاجة إلى متابعة من الصندوق والبنك... ثم عادت مصر للأسف لدعم الطاقة وكان أكثر المستفيدين من هذا الدعم هي المصانع كثيفة الاستخدام للطاقة وقد نبه الرئيس مبارك في خطاب له في 29 أكتوبر 2007 إلى أن دعم الطاقة وصل إلى خمسة وخمسين مليار جنيه سنويًّا أي أكثر من ميزانية الصحة والتعليم مجتمعين... وقد استمر الدعم في التزايد حتى أصبح مشكلة كبرى في الاقتصاد المصري مرة أخرى[1].

من ناحية أخرى تجمع بعد عام واحد من بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في البنك المركزي حوالي عشرين مليار دولار، وانتهت بذلك هواجس محافظ البنك المركزي المرحوم دكتور صلاح حامد، وعادت إلى الرجل ابتسامته الرقيقة[2].

كان توقيع اتفاق الإصلاح الاقتصادي عام 1991 حدثًا مفصليًّا في مسيرة مصر الاقتصادية خاصة لما أدى إليه من إلغاء مديونيات الدول العربية بالكامل ونصف مديونيات الدول الأخرى بعد إلغاء كل الديون العسكرية الأمريكية ثم الحصول على معونات لتعويض ما لحق بنا من أضرار بسبب حرب العراق... إلا أن توقيع هذا الاتفاق كانت له آثاره الإيجابية بأكثر مما أدى إليه من إلغاء الديون فهو الذي أنهى حالة الخلل الهيكلي الذي كان يعاني منه الاقتصاد المصري ووضعه على الطريق الصحيح.

وفي إطار قوة الدفع التي نتجت عن توقيع اتفاق الإصلاح الاقتصادي وظهور مصر كلاعب مهم في سياسة المنطقة فقد عملنا على استغلال هذا الظرف لتحقيق مزيد من المزايا...

---

(1) يراجع مقال للمؤلف بعنوان «الطاقة قضية حاسمة» - الأهرام 17 أغسطس 2008.

(2) ظهرت فيما بعد مقالات نسب فيها صاحبها لنفسه أدوارًا بطولية في معركة إلغاء الديون فيها من الخيال أكثر مما فيها من حقائق التاريخ!

وكان مما فكرنا فيه هو العمل على أن تعود مصر للاستفادة من هيئة التمويل الدولية التي تقدم للدول النامية IDA قروضا ميسرة بسعر فائدة رمزي ويتم سدادها بعد فترة سماح تبلغ حوالي خمسة عشر أو عشرين عامًا، وهو ما يجعل هذه القروض من الناحية العملية بمثابة منح... وكانت مصر من قبل عضوًا في هذه الهيئة وتستفيد من قروضها ولكنها خرجت منها بعد أن أعلن دكتور عبدالرازق عبدالمجيد وزير الاقتصاد في عهد الرئيس السادات أن الاقتصاد المصري أصبح قويًا ولم نعد نحتاج إلى القروض الميسرة التي تقدمها الهيئة.. وقد تلقف رئيس البنك آنذاك روبرت ماكنمارا هذا التصريح لأنه كان يريد تدبير الموارد التي تقدم كقروض ميسرة من البنك إلى الصين، وكانت الصين في هذه المرحلة في حاجة إلى الاقتراض بشروط الهيئة... ورغم أن حالة الاقتصاد المصري كانت بادية الضعف بعد خروج مصر من الـ IDA إلا أنها لم تستطع أن تعود إلى الهيئة، وفي الظروف الجديدة المواتية بدأت أفكر في أن نقترح على القاهرة العمل على العودة إلى هذه الهيئة، وقد تحدثت في هذا مع الدكتور الجنزوري وزير التخطيط آنذاك والمحافظ المصري للبنك الدولي فرحب بالفكرة وكلف المختصين بعمل دراسة تبين أن الدخل القومي للفرد في مصر مازال منخفضا بما يسمح بعودتنا إلى الاستفادة من قروض الهيئة، وتم إعداد هذه الدراسة وقدمت إلى البنك الدولي وبناء عليها عادت مصر مرة أخرى للاستفادة من قروض الهيئة الميسرة التي تعتبر بمثابة منح.

كانت تلك أيضًا هذه اللحظة التي انتهزتها مصر لإنشاء الصندوق الاجتماعي الذي كان كثيرًا مايتردد الحديث عنه بمناسبة مطالبة مصر في تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي، وعندما كنا نشير في محادثاتنا مع الإدارة والكونجرس إلى ما سينتج عن تخفيض أو إلغاء الدعم من إرهاق للطبقات ذات الدخل المحدود، كان الرد على هذه المقولة يشير دائمًا إلى أن مصر يمكنها أن تفعل ما فعلته دول أخرى في أمريكا اللاتينية من إنشاء صندوق تكون مهمته التخفيف من حدة الأعباء التي ستقع على كاهل المواطنين نتيجة برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وبما أن مصر الآن قد وقعت برنامجًا طموحًا للإصلاح الاقتصادي مع كل من البنك والصندوق والدول الدائنة فقد أصبح من الممكن إنشاء هذا الصندوق... وهو ما حدث بالفعل وتم إنشاء الصندوق في نفس الفترة التي تم فيها توقيع برنامج الإصلاح الاقتصادي وقام البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بتعيين موارد الصندوق

واستطاعا تجميع ما يزيد على ستمائة مليون دولار ساهمت هيئة التنمية الدولية وحدها بحوالي مائة وأربعين مليون دولار، كما ساهمت مصر أيضًا بحيث تم تجميع ما يقرب من مليار دولار أصبح بمثابة رأس مال دوار لعمل الصندوق...

تمثيل مصر في المؤسسات المالية الدولية

يقوم تمثيل الدول الأعضاء في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على أساس ما تتمتع به الدولة من وزن اقتصادي... فالدول الاقتصادية الكبرى لها مندوب ويسمى المدير التنفيذي يمثلها في مجلس إدارة الصندوق، كذلك لها مندوب أو مدير تنفيذي آخر يمثلها في مجلس إدارة البنك، ولكل من هذين المديرين مدير مناوب. أما الدول الأخرى التي لا تتمتع بنفس الوزن الاقتصادي وهي أغلب الدول الأعضاء في هاتين المؤسستين فيتم تجميعها في مجموعات جغرافية، بحيث يكون للمجموعة مدير تنفيذي أصلي ومدير تنفيذي مناوب يمثل المجموعة في مجلس الإدارة، وجرى العمل على أن يكون من دولة أخرى غير دولة المدير التنفيذي الذي يقوم بتعيينه... وعند إنشاء المؤسستين الماليتين بعد الحرب العالمية الثانية اجتمعت الدول المنتصرة في ولاية نيو هامشير New Hamshire في شمال أمريكا بمنطقة بريتون وودز وأسست صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكانت مصر تمثل المجموعة العربية في المؤسستين على مستوى المدير التنفيذي إلا أن هذا الوضع تغير بعد ظهور دول عربية بترولية ذات اقتصاد قوي، وكذلك بسبب القطيعة العربية لنا بعد توقيع معاهدة السلام عام 79، وعندما وصلت إلى واشنطن في عام 1984، كانت مصر ضمن عدد من الدول الأخرى بالإضافة إلى باكستان وإيران تشكل مجموعة واحدة يمثلها مندوب الكويت كمدير تنفيذي في البنك الدولي وهو فوزي السلطان، أما المدير المناوب فكان من باكستان وبالتالي فلم تكن مصر تشغل أيًا من المنصبين في مجلس إدارة البنك الدولي.

أما في صندوق النقد فلم تكن مصر ممثلة على وجه الإطلاق في مجلس الإدارة فقد حدث أن المجموعة العربية انتخبت مديرًا تنفيذيًا من ليبيا، وكان ذلك في ذروة التوتر في العلاقات بين الرئيس السادات والرئيس الليبي معمر القذافي، فأعلن وزير الاقتصاد المصري آنذاك د.عبد الرازق عبد المجيد انسحاب مصر من

المجموعة العربية في صندوق النقد الدولي لأنها لا تقبل أن يمثلها المندوب الليبي في مجلس إدارة الصندوق، وعندما كان مجلس الإدارة يناقش التقرير الخاص بمصر كانت سكرتارية المجلس تسمح لمندوب من مصر أن يحضر اجتماع مجلس الإدارة ويأتون له بمقعد يوضع في طرف مائدة الاجتماع لحضور المناقشة ثم يغادر القاعة بعد ذلك مباشرة!! حيث لم يكن هناك أي مدير تنفيذي يمثل مصر.

ولقد ناقشت هذا الوضع مع الوزراء المصريين الذين كانوا يحضرون اجتماعات الجمعية العمومية لكل من المؤسستين ومع كل من الصديق المرحوم دكتور إبراهيم شحاتة الذي كان نائب رئيس البنك ومستشاره القانوني ومع الدكتور عبد الشكور شعلان مدير إدارة الشرق الأوسط في الصندوق.. واتفقنا على أن تعود مصر إلى المجموعة العربية، وأنه لا غضاضة أن تكون مصر ممثلة بالمندوب الليبي شأنها في ذلك شأن بقية الدول العربية - وكنت قد تعرفت على هذا المندوب وهو الدكتور محمد فنيش ووجدته رجلًا معقولًا وعلى دراية جيدة باهتمامات مصر في الصندوق، وقد وافقت مصر على هذا الاقتراح، وعادت مصر إلى المجموعة العربية وتم تصحيح الوضع بالنسبة لتمثيل مصر في الصندوق.

وبعد أن عادت العلاقات بين مصر والدول العربية ثم انتهت فترة عمل الدكتور عبدالشكور شعلان كموظف في صندوق النقد الدولي فقد رشح الدكتور عاطف صدقي الدكتور شعلان ليكون المدير التنفيذي عن المجموعة العربية خلفًا للدكتور محمد فنيش ورحبت المجموعة العربية بهذا الترشيح نظرًا لخبرة الدكتور شعلان الطويلة في الصندوق والاحترام الذي يتمتع به.

أما بالنسبة للبنك فلقد قامت بيني وبين المدير التنفيذي الكويتي فوزي السلطان الذي كان يمثل المجموعة التي تضم أغلب الدول العربية ومن بينها مصر مع دول غير عربية من بينها باكستان صداقة سرعان ما أصبحت صداقة عائلية مازلت أعتز بها حتى الآن... وفي إحدى المرات وكنا مدعوين على العشاء في منزله استفسرت منه عن إمكان أن نرشح له شخصية مصرية لتخلف المندوب المناوب الباكستاني والذي لم يكن السلطان راضيًا تمامًا عن أدائه؛ فأجابني بأنه سيكون مستعدًا لأن يفعل ذلك عندما يحين موعد الانتخابات التي ستجرى بعد عدة شهور أثناء الاجتماعات السنوية للبنك والصندوق

والتي سيعاد فيها ترشيحه كممثل للمجموعة العربية. . . وطلب مني أن يأتي الترشيح من الوزير المصري المختص أي من الدكتور الجنزوري، ثم سألني عن الشخص الذي أفكر في ترشيحه فذكرت له أنه السفير وفيق حسني الذي كان يشغل آنذاك منصب مدير الإدارة الاقتصادية في الخارجية المصرية وكان مرشحًا ليكون سفيرًا لمصر في الهند، وقد لاقى هذا الترشيح قبولًا من جانب فوزي السلطان.. فاتصلت بوزير الخارجية الدكتور عصمت وأبلغته باتفاقي مع فوزي وذهبت إلى الدكتور الجنزوري الذي كان يحضر الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك في واشنطن. . . وأخبرته بالاتفاق الذي توصلت إليه مع فوزي السلطان، وقد رحب دكتور الجنزوري بهذا الاتفاق ووقع خطابًا يطلب فيه من فوزي تعيين السفير وفيق حسني في منصب المدير التنفيذي المناوب وكان الدكتور الجنزوري سعيدًا بذلك خاصة بعدما أبلغته عن كفاءة السفير وفيق. وأخذت الخطاب لفوزي في مكتبه وقام على الفور بتعيين السفير وفيق حسني مديرًا مناوبًا.. وظل السفير وفيق حسني يشغل هذا المنصب سنوات طويلة إلى أن وافته المنية، وبعد وفاته قامت مصر بترشيح الصديق السفير محمد كامل عمرو والذي زاملني في واشنطن وكان يعالج قضايا الإصلاح الاقتصادي بالسفارة والذي أشرت إلى دوره في معركة إلغاء الديون، وقد جاء ترشيحه للمنصب أثناء عمله كسفير لمصر في السعودية عندما خلا منصب المندوب المناوب فاستدعى الوزير عمرو موسى السفير محمد كامل عمرو من السعودية وتم ترشيحه وتعيينه كمندوب مناوب عن المنطقة وتشغل مصر هذا المنصب إلى الآن، وهكذا تم تصحيح الوضع بالنسبة لتمثيل مصر في مجلس إدارة البنك الدولي، ومنذ هذا الحين ووزارة الخارجية تعتبر أن تعيين المدير التنفيذي المناوب في البنك الدولي أمر يخص وزارة الخارجية.

وهكذا أصبح المدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي والمدير التنفيذي المناوب في البنك الدولي مصريين.[1]

(1) بينما أكتب هذه السطور جاء خبر تعيين الدكتور محمود محيي الدين في منصب واحد من المديرين الثلاثة الكبار الذين يعملون بشكل مباشر مع رئيس البنك ويعطون صلاحياته في قضايا معينة، ويعتبر هذا التعيين مكسبًا كبيرًا لمصر.

(19)

بطرس غالي أمينًا عامًّا للأمم المتحدة[1]

1991

في صباح يوم من أيام صيف واشنطن الحار عام 1991، وبينما كنت أتناول إفطاري في دار السكن بواشنطن دق جرس التليفون، وعلى الطرف الآخر جاء صوت الدكتور وزير الدولة للشئون الخارجية دكتور بطرس غالي الذي تحدث عن اجتماع القمة الإفريقية الأخير الذي حضره نيابة عن الرئيس مبارك في مدينة أبوجا في نيجيريا وعن النقاش الذي دار في هذا الاجتماع حول ترشيح إفريقي لمنصب أمين عام الأمم المتحدة خاصة أنه لم يسبق لإفريقي أن شغل هذا المنصب بينما شغله ثلاثة أوروبيين وآسيوي وآخر من أمريكا اللاتينية، وأن المجتمعين قد تداولوا أسماء عدة لشخصيات إفريقية ناطقة بالإنجليزية مثل شيزيرو من زمبابوي، وسالم سالم من تنزانيا، وچونا من سيراليون للترشيح لمنصب الأمين العام، إلا أنه في الجزء الأخير من الاجتماع نادى كل من موبوتو رئيس زائير آنذاك وعمر بونجو رئيس الجابون على د. بطرس وقالا له «يا بطرس لماذا يكون كل المرشحين ناطقين باللغة الإنجليزية، لماذا لا ترشح نفسك حتى يكون هناك أيضًا مرشح ناطق بالفرنسية؟» واستطرد الدكتور بطرس في حديثه معي للقول إنه عندما عاد للقاهرة أبلغ ذلك إلى الرئيس مبارك موضحًا أن مؤتمر القمة قد استقر على عدم تبني مرشح إفريقي واحد، بل أن يترك المجال للدول الإفريقية لترشيح من تراه فيكون هناك أكثر من مرشح إفريقي، بحيث يكون أمام مجلس الأمن فرصة للاختيار بين عدة مرشحين إفريقيين، واستطرد د. بطرس قائلًا: إنه أبلغ الرئيس مبارك بما حدث لاستئذانه في أن ترشحه مصر لهذا المنصب الرفيع، إلا أن الرئيس كان في ذاكرته ما حدث في المرة السابقة عندما رشحته مصر لمنصب المفوض العام للاجئين، وأنه بسبب عدم تأييد أمريكا، فإنه لم ينجح في الحصول على هذا المنصب، وطلب مني دكتور بطرس أن أقوم باتصالات استطلاعية لتقييم الموقف الأمريكي بالنسبة لترشيحه في هذا المنصب.

---

(1) يراجع مقال للمؤلف «بين بطرس ومادلين»، وجهات نظر، أغسطس 1999.

أجريت عدة اتصالات مع مسئولين في الإدارة وفي الكونجرس ووجدت الصورة مختلطة... كان هناك من بادر بالتأييد مثل لاري إيجلبرجر نائب وزير الخارجية الذي تربطنا به صلة وثيقة والذي أخبرني أنه لو تقدمت مصر فعلًا بترشيح بطرس غالي فإن أمريكا لابد أنها ستؤيد هذا الترشيح رغم ما يعلمه من أن بوش حاليًا يرغب في أن يكون المرشح هو الأمير صدر الدين خان عم أغاخان «الحالي» وابن أغاخان الكبير وهم جميعًا يحملون الجنسية الإيرانية، كما أنهم زعماء طائفة الإسماعيلية إحدى طوائف المذهب الشيعي، وقد سبق لصدر الدين أن شغل منصب المفوض السامي للاجئين ونجح فيه نجاحًا كبيرًا، أما بيكر فكان يؤيد شيزيرو وزير اقتصاد زمبابوي والذي سبق أن زامل بيكر في لجنة الأربعة والعشرين عندما كان بيكر وزيرًا للخزانة وتدعمه إنجلترا ودول مجموعة الكومنولث.

كانت تلك هي الصورة المختلطة التي نجمت عما أجريته من اتصالات، إلا أنني أيضًا كانت لدي قناعتي الشخصية... وكان موقف مصر في حرب الخليج في ذهني يكاد يجعلني موقنًا بإمكان تغيير موقف الرئيس بوش الرئيس بوش رغم ميله الذي أعرفه للأمير صدر الدين خان والذي شاهدته عن قرب منذ أن كنت أعمل مندوبًا دائمًا في جنيف... حيث كان «نائب الرئيس» بوش ينزل ضيفًا في بيت صدر الدين عندما يأتي إلى جنيف في مهام رسمية... إلا أن صدر الدين خان ليس إفريقيا بل هو آسيوي، وقد سبق لآسيا أن شغلت هذا المنصب من خلال يوثانت (من بورما) بينما لم يسبق لإفريقيا أن شغلته، وبالتالي فإن ترشيح صدر الدين خان سيكون ترشيحا ضد التيار السائد في الأمم المتحدة وأن بوش ليس هو الشخص الذي سيأخذ موقفًا معاندا ومناوئًا الذي يؤيد ترشيح إفريقي لمرشح مصر ومرشح الرئيس مبارك الذي يتمتع بمنزلة كبيرة عند الرئيس بوش.

طلبت د. بطرس في التليفون وأخبرته بالصورة التي وجدتها في واشنطن مضيفًا تقييمي الشخصي بأنني أعتقد أن لديه فرصة كبيرة في الحصول على تأييد أمريكا في الحصول على هذا المنصب... وهنا طلب إلى د. بطرس أن أبرق بردي على أن يكون مشفوعًا بتقييمي الشخصي ليكون أمام الرئيس... وما إن انتهت المكالمة حتى جلست وأعددت برقية ختمتها بالقول بإننا لو رشحنا بطرس غالي لمنصب الأمين العام فإنني أعتقد أنه ستكون لديه فرصة كبيرة للفوز بهذا المنصب... ولم يكن هذا الموقف الذي أخذته محل اقتناع البعض من زملائي في السفارة وكانوا يرون أنني أجازف بأن أرسل

للقاهرة ما يجعلها تعتقد أن لدى د. بطرس فرصة كبيرة وأن ذلك قد يحسب عليّ في المستقبل إذا لم ينجح. . .

ما إن وصلت هذه البرقية للقاهرة حتى اتصل بي د. بطرس وسألني مرة أخرى عن سر تفاؤلي حول فرصه في النجاح. . فأجبته بأنني مقتنع بما كتبت وأضفت أنه بمجرد أن نعلن عن ترشيحه فإن السفارة ستعمل بكل حماس من أجل الحصول على التأييد الأمريكي له، إلا أنه لم يمر وقت طويل بعد هذه المكالمة التي كانت في صيف عام 1991 حتى جاءتني مفاجأة لم أكن أتوقعها، إذ اتصل بي نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية دان كرتزر[1] قائلًا: إنه يود إبلاغي أن الرئيس بوش يستفسر عما إذا كانت مصر مستعدة لترشيح وزير خارجيتها الدكتور عصمت عبد المجيد لمنصب أمين عام الأمم المتحدة، الذي يعرفه الرئيس بوش جيدًا، وكان أكثر ما أعجبني في رسالة بوش هو ما كانت تعنيه ضمنًا من أنه بدأ يقتنع بعدم إمكان التمسك بتأييد صديقه صدر الدين خان مرشحًا لهذا المنصب.

كان الدكتور عصمت آنذاك مرشحًا لمنصب آخر وهو منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية، ورغم أن الترشيح لم يكن قد قدم بصورة رسمية فإنه كان موضع توافق عربي عام ولم يكن هناك من ينافسه.

طلبت دكتور عصمت وأبلغته برسالة الرئيس بوش، وبينما أنا متشوق إلى سماع رده إذا به يفاجئني بأن يقول لي «وما رأيك أنت يا عبد الرءوف؟» والواقع أنني لم أكن أتوقع أن تأتي إجابته في صورة أن يرد إليَّ السؤال في شأن يهمه هو شخصيًا قبل أي شخص آخر.

إلا أنني وجدت نفسي أجيبه دون تردد: «إذا كنت فعلًا تريد أن تعرف رأيي فسأقوله لك بكل صراحة... وهو يتلخص في المقولة الشهيرة... عصفور في اليد خير من عشرة على الشجرة..» فإذا به يجيب بأن ذلك أيضًا هو رأيه.. وأنه يمكنني أن أبلغ الجانب الأمريكي شكره واعتذاره للرئيس بوش عن الاستجابة لاقتراحه. وأبلغت الرد على الفور إلى دان كرتزر لإبلاغه إلى البيت الأبيض.

جاء قرار الرئيس مبارك بترشيح بطرس غالي أمينًا عامًّا للأمم المتحدة، وأصبح علي أن أعمل وزملائي من أجل الحصول على التأييد الأمريكي لترشيحه... كان ترشيح مصري لشغل منصب سكرتير عام الأمم المتحدة بالنسبة لنا فرصة نادرة لأن تفوز مصر

(1) أصبح سفير الولايات المتحدة في مصر فيما بعد.

بهذا المنصب، وكان النجاح في الحصول عليه متوقفًا على ما ستفعله الولايات المتحدة وهو ما اعتبرته واجبًا وطنيًا وتحديًا مهنيًا.. وكان علينا أن نهيئ الأرضية اللازمة لذلك... في الإدارة... وفي الكونجرس... وعلى الساحة الإعلامية.

وبالنسبة للإدارة الأمريكية كان هناك البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية... وفي البيت الأبيض كان هناك أيضًا ريتشارد هاس مساعد الرئيس لشئون الشرق الأوسط والمسؤول عن الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الذي ذهب للرئيس بوش في مكتبه وقال له: «هل يمكن للولايات المتحدة أن تؤيد ترشيح شخصية إيرانية وتفضلها على مرشح إفريقي من مصر؟». وكان هاس يشير بذلك إلى صدر الدين خان؟

إلا أن المشكلة الأساسية لم تكن مقصورة على الرئيس بوش فقد كان هناك بيكر وزير الخارجية، وكان موضوع شغل منصب أمين عام الأمم المتحدة من الشئون التي تقع مباشرة في اختصاص بيكر، وكان بيكر يميل كما سبق القول إلى تأييد شيزيرو... وكان التحدي الذي يواجهنا هو كيف يمكننا أن نجعل بيكر يؤيد ترشيح بطرس غالي بدلًا من ترشيح شيزيرو. وكان حليفنا الأكبر في الخارجية هو إيجلبرجر... وكان علينا أن نحاصر بيكر من عدة اتجاهات، وأن نزيل مخاوف الإدارة بالنسبة لبطرس وكانت هناك ثلاثة انتقادات رئيسية توجه إلى د. بطرس:

1 - السن حيث كانت سنه تسعة وستين عامًا.

2 - الخبرة الإدارية.. أنه لم يسبق له أن أدار مؤسسة كبيرة، فهو باستمرار كان وزير دولة للشئون الخارجية حيث تقع مسئولية الإدارة على وزير الخارجية وليس على وزير الدولة.

3 - أنه «فرنسي» التفكير وليست لديه خبرة بالساحة السياسية الأمريكية.

من ناحية أخرى كان علينا أن نعمل بنفس القوة على ساحة الكونجرس وكان في بالي التجربة السابقة بالنسبة لترشيح بطرس للحصول على منصب المفوض السامي لشئون اللاجئين، فلقد كان موقف سيناتور كيندي هو الحاسم في تفضيل المرشح السويسري جون بيير هوكيه على بطرس... إلا أنني كنت مطمئنًا هذه المرة إلى موقف الكونجرس الذي كانت تربطنا به صلة وثيقة، وخاصة في فترة ضوء موقفنا في قضية تحرير الكويت، ولكن كيف نرد على الانتقادات الثلاثة الموجهة لبطرس؟

بالنسبة للسن طلبت من د. بطرس أن يوافيني بجدول سفرياته في العام السابق لأوضح كيف أن حالته الصحية تسمح له بهذه الأسفار المتلاحقة.. وأن صحته ممتازة كما أن د. بطرس نفسه أكد لي أنه لا يعتزم الترشيح لفترة ثانية حيث إن سنه بعد انتهاء الفترة الأولى ستكون أربعة وسبعين عامًا وأنه يمكنني أن أبلغ الأمريكان ذلك، وهو ما فعلته بالاتفاق معه، أما عن موضوع الخبرة الإدارية فقد رددنا عليه بأن د. بطرس لديه خبرة إدارية ممتازة لأنه كان يدير وزارة الخارجية من الناحية الفعلية طوال الفترة التي كان الدكتور مصطفى خليل فيها رئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية وأنه أثبت كفاءة في هذه الفترة، أما عن خبرته بأمريكا فقد أشرنا إلى دراسته في جامعة كولومبيا وإلى أصدقائه الأمريكيين الكثيرين، وأن خلفيته الفرنسية لا تمنع من أنه استطاع عبر أربعة عشر عامًا من العمل كوزير دولة للشئون الخارجية لمصر أن يتعرف على المجتمع الأمريكي من خلال الاحتكاك والممارسة.

طوال فترة ترشيح بطرس غالي كان التفاؤل بإمكانية نجاحه يلازمني ولم يفتر تفاؤلي أبدًا، وكان د. بطرس يتصل بي ثلاث أو أربع مرات أسبوعيًا وكانت هناك فترات بدا فيها أن شيزيرو منافسه الرئيسي هو الذي سيفوز بالمنصب وكان يعجب من استمرار تفاؤلي رغم ذلك، كما كان يعجب من هذا التفاؤل زملاء آخرون في الخارجية.

والواقع أن هذا التفاؤل كان راجعًا إلى اعتقادي أن أمريكا هي القوة الرئيسية التي ستحسم موضوع الانتخابات، وكنت واثقًا من أننا في النهاية سننجح في إقناع الرئيس بوش وبيكر بتأييدهما لنا، وأننا لو نجحنا في ذلك ونكون حصلنا على تأييد الولايات المتحدة فإن هذا الموقف سيفرض نفسه على بريطانيا التي كان تأييدها لشيزيرو تأييدًا قويًا جعلها مستعدة لاستخدام الفيتو ضد د. بطرس في مجلس الأمن، وكنت دائم الاتصال بكل من لاري إيجلبرجر نائب وزير الخارجية وريتشارد هاس... وكلاهما كان متفائلاً بإمكان إقناع بيكر في النهاية... إلى أن جاء يوم من أيام شهر سبتمبر وإذا ببيكر يطلبني تليفونيًا ويبلغني أنهم في النهاية قرروا تأييد بطرس غالي وأنهم سيصوتون لصالحه في الاقتراع السري الذي سيجري في مجلس الأمن.

ما إن انتهيت من مكالمة بيكر حتى اتصلت بالرئيس مبارك... وكان يومها في زيارة لباريس فأبلغته بهذا النبأ الذي أسعده ثم تحدث معي حول موقف إنجلترا فاقترحت عليه أن نطلب من الأمريكان أن يطلبوا من البريطانيين أنه في حال استمرارهم في تأييد

شيزيرو بسبب انتماء زيمبابوي للكومنولث فإنهم يستطيعون أن يفعلوا ذلك ولكن دون استخدام حق الفيتو ضد ترشيح د. بطرس ثم طلب إليّ الرئيس أن أبلغ بيكر بذلك وأن أشكره على موقفه... وبالفعل طلبت بيكر وأبلغته بطلب الرئيس، فأخبرني بأنه استجابة لطلب الرئيس مبارك سيتحدث مع وزير خارجية بريطانيا لإقناعه بعدم استخدام الفيتو ضد ترشيح د. بطرس والاكتفاء بتأييد شيزيرو... وسارت الأمور على هذا النحو... وفي ليلة لا أنساها وكنت في منزل أحد الأصدقاء بضاحية جورج تاون القريبة من السفارة للالتقاء بأستاذة العلاقات الدولية بجامعة جورج تاون «مادلين أولبرايت»[1] المسئولة عن الشئون الخارجية في الحملة الانتخابية لحاكم ولاية أركنسو بل كلينتون والاستماع إلى حديثها عن تفكير كلينتون في الشئون الخارجية، وبينما أهم بركوب السيارة بعد أن غادرت المكان إذا بي أشاهد زميلي في السفارة سكرتير ثانٍ أيمن القفاص (حاليًا رئيس الهيئة العامة للاستعلامات) يعدو نحوي ويصيح من بُعد «ألف مبروك يا سيادة السفير.. لقد نجح بطرس غالي في الانتخابات»، وكانت فرحتنا في السفارة كبيرة، وعندما ذهبت بعدها للمشاركة في الاحتفال بتنصيب بطرس أمينًا عامًا.. جاءت السيدة حرمه «مدام ليا» وقالت لي: «كنت أنت الوحيد الذي لم يفارقه التفاؤل بنجاح بطرس!!».

والواقع أن نجاح د. بطرس في منصب أمين عام الأمم المتحدة كان انتصارًا كبيرًا لمصر في نفس سياق فوز نجيب محفوظ بجائزة نوبل قبل ذلك بثلاثة أعوام.

---

(1) أصبحت بعد ذلك وزيرة للخارجية في إدارة كلينتون الثانية بعد أن كانت مندوبًا دائمًا لدى الأمم المتحدة في إدارته الأولى.

(20)

سلام الشرق الأوسط الجديد يبدأ من مدريد

1991

كان السؤال الذي يدور في أذهان الكثيرين في واشنطن هو: ماذا بعد عاصفة الصحراء؟... هل سيظل الشرق الأوسط يعيش حالة الحرب والاضطراب والتوتر التي عاشها طوال الأعوام والعقود الماضية؟... أم أنه سيمكن بدء حقبة جديدة تؤدي إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي، وتسوية المشاكل المزمنة الناجمة عنه، وكنت دائمًا ما أذكّر المسئولين في الإدارة بالوعد الذي قطعه الرئيس بوش على نفسه أمام شعوب المنطقة أثناء وجوده في القاهرة يوم 22 نوفمبر 1990 من أنه بمجرد تحرير العراق فإنه سيعمل على حل المشكلة الفلسطينية.

وكنت شخصيًا موقنًا بأننا أمام أهم فرصة كبيرة جاءت لتحقيق السلام الشامل بعد طول انتظار... وذلك لوجود جورج بوش الأب في الحكم ومعه مجموعة من المساعدين مثل بيكر وسكوكروفت وهم من أكثر الأمريكيين اعتدالاً واستعدادًا لمواجهة الضغوط الإسرائيلية واللوبي اليهودي.

كنت أيضًا أعتقد أن مصر الآن تتمتع بمركز ممتاز في المنطقة.. فقد قامت بدور هام في تحرير الكويت وأصبحت لها مكانة كبيرة بين دول الخليج... وعاد محور القاهرة - دمشق - الرياض إلى الوجود وأصبح هو المحور الرئيسي في السياسة العربية... كما أنها من الناحية الاقتصادية قد خرجت من عنق الزجاجة التي كانت تمثلها الديون الخارجية، وأصبح لديها الآن برنامج للإصلاح الاقتصادي سيطلق طاقاتها ويعطي الأمل لتحقيق طموحاتها... وأصبحت صورتها في العالم صورة دولة صاعدة... وبصفة عامة بدا لي أننا أمام لحظة فارقة وواعدة إن لم نمسك بها فإنها ستفلت كما أفلتت منا لحظات سابقة، بحيث أصبح الشرق الأوسط لا يكاد يخرج من كارثة إلا ليقع في كارثة أخرى أو كارثة

أكبر... وأننا إذا أمسكنا بهذه اللحظة فقد ننجح في جعل عجلة الأحداث تدور في اتجاه السلام والتنمية واندماج الشرق الأوسط في السياسة الاقتصادية العالمية.

وفي هذه الأيام التي أعقبت حرب الخليج اتصل بي سناتور دي كونسيني عضو مجلس الشيوخ عن ولاية أريزونا وعضو لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ وأخبرني أن ما يحتاجه الشرق الأوسط الآن هو البدء في عملية شبيهة بعملية هلسنكي عاصمة فنلندا التي استضافت مؤتمر الأمن الأوروبي... والتي بدأت بإعلان سياسي صدر عام 1975 في العاصمة الفنلندية بعد مفاوضات استمرت خمسة أعوام... بين دول شرق أوروبا الاشتراكية والدول الغربية... وأنه أي دي كونسيني سيقترح على لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ عقد جلسات استماع وأنه يود أن يدعوني كما يدعو السفير الإسرائيلي لمناقشة فكرة إطلاق مبادرة في الشرق الأوسط على غرار مبادرة هلسنكي.. أجبت سناتور دي كونسيني على الفور بأنني أرحب بالفكرة وأنني سأتصل بالقاهرة للحصول على موافقتها لكي أحضر وأتحدث أمام اللجنة حول هذا الموضوع...وأضفت أن مسيرة مؤتمر الأمن الأوروبي التي انطلقت من هلسنكي قد أعلنت أن العلاقات الأوروبية ترتكز على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ... اقترح سناتور دي كونسيني موعدًا للقاء اللجنة معه ثم موعدًا للقائها مع السفير الإسرائيلي... اتصلت بالدكتور عصمت وأخبرته بالموضوع وبأنني أرى أن هذه فرصة جيدة لنطرح رؤيتنا بالنسبة للسلام أمام الكونجرس الأمريكي... فوافقني الدكتور عصمت، واتصلت بالسناتور دي كونسيني وأبلغته بموافقتنا الرسمية على اقتراحه... وأخذت أرتب أفكاري حول ما أقوله في هذا اللقاء.. إلا أن ما حدث هو أن سناتور دي كونسيني عاد واتصل بي، وأبلغني أن السفير الإسرائيلي لم يوافق على اقتراحه وأنه بالتالي يأسف لعدم إمكان تنفيذ الفكرة حيث لن يكون مستساغًا في رأيه أن تستمع اللجنة للسفير المصري وحده... جاء هذا الرفض ليؤكد لي اعتقادي أن إسرائيل هي التي لا ترغب في إطلاق مسيرة تؤدي في النهاية إلى بناء نظام إقليمي قائم على السلام... فبناء مثل هذا النظام سيؤدي بالضرورة إلى الالتزام بالقواعد القانونية الدولية التي ترفض التوسع الإقليمي ... وترفض أساليب البطش المنافية لحقوق الإنسان التي تمارسها ضد الشعب الفلسطيني... إلخ... ولذلك فإنني لم أتعجب عندما رفض السفير الإسرائيلي اقتراح سناتور دي كونسيني...

كان جيم بيكر مع ذلك يأمل في بلورة دور الولايات المتحدة من أجل بناء شرق أوسط جديد... وكلف أهم مساعديه وهو دنيس روس الذي كان يرأس مجلس التخطيط

السياسي... بأن يقدم له تصورًا لما يكون عليه التحرك الدبلوماسي الأمريكي بعد أن تم تحرير الكويت... وتنفيذًا لذلك قام روس بعقد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات شملت من الخارجية كلًّا من جون كيلي مساعد وزير الخارجية المسئول عن الشرق الأوسط ودانيال كرتزر نائب مساعد وزير الخارجية المسئول عن عملية السلام (أصبح سفيرًا بالقاهرة ثم في إسرائيل فيما بعد) وريتشارد هاس مساعد الرئيس بوش لشئون الشرق الأوسط وهو حاليًا مدير المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية... ومن مجلس التخطيط السياسي كان هناك بالإضافة إلى روس وليم بيرنز (وكيل وزارة الخارجية حاليًا)... وآرون ميللر نائب روس وقد دعاني روس للمشاركة في هذه الاجتماعات...

وفي أول لقاء حضرته في هذه المجموعة... تحدثت عن ضرورة أن نعمل على إيجاد إطار وآليات لحل المشاكل الإقليمية في المنطقة وخاصة مشاكل الصراع العربي الإسرائيلي واتفقت وجهة نظرنا على ضرورة إطلاق عملية التفاوض من خلال اجتماع دولي يعقد على مستوى عالٍ على أساس أن المفاوضات التي تنطلق من هذا المؤتمر يجب أن تغطي كل القضايا التي تتعلق ببناء نظام إقليمي تشارك كل الأطراف في وضعه ويشمل مختلف القضايا... بدءًا من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي (فلسطين، الأردن، سوريا، لبنان)... إلى قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها من القضايا الإقليمية الملحة... وكان من الأمور التي رأيت أنها تبعث على التفاؤل اهتمام بيكر بإشراك سوريا في عملية التفاوض... وسوريا لم تشارك في أية مفاوضات تستهدف حل النزاع بينها وبين إسرائيل منذ المفاوضات التي أعقبت حرب 73 وأدت إلى عقد اتفاقية الفصل بين القوات بوساطة كيسنجر عام 74، والواقع أن مشاركة سوريا في عملية تحرير الكويت قد جعل أجواء العلاقة السورية الأمريكية أجواء إيجابية...

إلا أن الإسرائيليين لم يقبلوا مشاركة الفلسطينيين إلا في إطار وفد مشترك أي وفد فلسطيني أردني... وعلى ألا يضم الجانب الفلسطيني سوى شخصيات من داخل الأراضي المحتلة... أي باستبعاد ممثلين لمنظمة التحرير. ولقد بذل بيكر جهدًا خارقًا حتى أمكنه الحصول على موافقة كل الأطراف على عقد المؤتمر وحضوره... وفي هذا فقد قام بثماني رحلات إلى المنطقة... وعقد لقاءات مع كل القادة هناك... وكانت أصعب هذه اللقاءات هي لقاءاته مع الرئيس السوري حافظ الأسد وإسحاق شامير رئيس

وزراء إسرائيل آنذاك والذي حاول دون جدوى إفشال جهود بوش - بيكر لإطلاق عملية جديدة للتفاوض من خلال اجتماع أو مؤتمر دولي ولكنه لم يفلح...

كان من بين ما فعله بيكر من أجل الحصول على موافقة الأطراف أنه قدم إليهم جميعًا ضمانات بما سيكون عليه الموقف الأمريكي أثناء المفاوضات... وتم إطلاع كل طرف على الضمانات المعطاة للطرف الآخر، حتى تكون كافة الأطراف على بينة مما التزمت به الولايات المتحدة تجاه الجميع... وهكذا فإن بيكر لم يفعل مثلما فعل كيسنجر بعد حرب أكتوبر عندما أعطى إسرائيل تعهدات سرية أخفاها عن مصر...

من ناحية أخرى كان بيكر حريصًا على إشراك الفلسطينيين في المؤتمر بالرغم من الموقف الذي أخذته المنظمة في أزمة الغزو العراقي للكويت والذي ذهب إلى دعم موقف الرئيس صدام حسين في غزو الكويت... وأذكر في هذا الصدد ما قاله لي دينس روس أثناء محادثاتنا بعد حرب تحرير الكويت من أنه لو كانت المنظمة قد اتخذت موقفًا غير داعم لموقف الرئيس صدام عندما غزا الكويت لكانت قد حصلت اليوم على دولة فلسطينية...

كان التصور الذي تم التوصل إليه هو أن المؤتمر يجب أن يعمل على مسارين .. المسار الأول هو مسار ثنائي والثاني مسار متعدد الأطراف... بحيث يختص المسار الثنائي بالتوصل إلى اتفاقات سلام بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، على أن ينقسم هذا المسار إلى لجان ثنائية تضم إسرائيل مع وفد فلسطيني أردني مشترك ومع وفد سوري. أما المسار الآخر فهو متعدد الأطراف ويعالج القضايا الإقليمية الكبرى وهي الحد من التسلح واللاجئين، والبيئة، والمياه، والتعاون الاقتصادي، وذلك كله في إطار إقامة سلام شامل، وتم الاتفاق في النهاية على أن تستضيف مدريد هذا الحدث الكبير.

انعقد مؤتمر مدريد يوم 29 أكتوبر 1991 وتحت رعاية أمريكية سوفيتية مشتركة... حيث حضره الرئيس بوش والرئيس جورباتشوف وكانت المشاركة الفلسطينية في هذا المؤتمر هي المناسبة الأولى التي يجلس فيها ممثلون فلسطينيون حول مائدة المفاوضات لبحث المشكلة الفلسطينية.

وقد حضر المؤتمر إلى جانب الرئيسين بوش وجورباتشوف عدد كبير من رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية من مختلف أقطار العالم وكان انعقاد المؤتمر حدثًا إعلاميًا كبيرًا وكان الوفد الفلسطيني هو نجم المؤتمر وظهرت فيه براعة الدكتورة حنان عشراوي

التي كانت المتحدثة الرسمية باسم الوفد الفلسطيني لوسائل الإعلام، كما كان ظهور صائب عريقات وهو متشح بالكوفية الفلسطينية جالسًا في مواجهة شامير في المؤتمر أمرًا ركزت عليه تلفزيونات العالم، وكنت أرقب ذلك من مكتبي في واشنطن ويملؤني الأمل أننا أخيرًا ربما نكون قد توصلنا إلى بداية الطريق لحل هذه المشكلة الأزلية التي عاشتها المنطقة عشرات السنين من الحروب وأن مؤتمر مدريد قد يلعب دورًا مشابهًا لذلك الدور الذي لعبه مؤتمر هلسنكي ويصبح الإطار الذي يتم من خلاله تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط.

وكان مما تميز به تشكيل مؤتمر مدريد إنشاء لجنة عامة أي لجنة تسعير تشرف على اجتماعات اللجان وتعتبر المرجعية الرئيسية في أعمال المؤتمر.

بعد اجتماع المؤتمر في مدريد انتقلت الاجتماعات السياسية على المسار الثنائي إلى واشنطن وعقدت الاجتماعات لبحث القضايا متعددة الأطراف في عواصم مختلفة من العالم.. أما لجنة الحد من التسليح فقد اجتمعت في واشنطن... وجرى في هذه اللجنة نقاش متعمق حول موضوع منع أسلحة الدمار الشامل، وبدا وكأن إسرائيل لديها استعداد حذر لمناقشة موضوع التسلح النووي... وصارت الأمور في مجمل اللجان والمسارات بشكل يدعو للتفاؤل ثم فجأة توقف العمل في المؤتمر وفي لجانه.

لا يخامرني شك في أن إسرائيل التي لم ترغب أصلًا في انعقاد مؤتمر مدريد ولم تحضر المؤتمر إلا نتيجة الضغوط الجبارة التي مارسها عليها الرئيس ووزير خارجيته بيكر... هي التي عملت على تعطيل مسيرة مدريد ولم ينتبه العرب لذلك بل كانوا هم الذين بدأوا بمقاطعة المؤتمر بعد أن طلبت سوريا من مصر والدول العربية الأخرى المشاركة في المؤتمر إيقاف المسار متعدد الأطراف ما لم يحدث تقدم على مسار المفاوضات الثنائية بين سوريا وإسرائيل ثم جاءت منظمة التحرير التي تركت المؤتمر وذهبت إلى مفاوضات سرية مع إسرائيل في أوسلو فتوقف مؤتمر مدريد ثم ما لبث أن بدأ يفقد الحياة ويموت ببطء حتى ذهب أدراج الرياح، وهو ما كانت تتمناه إسرائيل، وعاد العرب بعد خمسة عشر عامًا ليطالبوا بعودة هذا المؤتمر ويمارسوا بذلك نفس العادة القديمة.. يتركون ما في أيديهم ليعودوا بعدها للمطالبة به فلا يجدون إلا ردًا واحدًا «ما فات قد مات»...

بعد أن بدأت المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في مدريد استؤنفت في واشنطن وكانت تدور في إطار وفد أردني فلسطيني ثم بدأت اتصالات مباشرة بين

إسرائيل وبين قيادات منظمة التحرير . . . واعتبرت هذه القيادات أن المفاوضات المباشرة مع إسرائيل انتصار لها . . . أدت هذه المفاوضات المباشرة إلى اتفاق أوسلو وإلى إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وعاش الرئيس ياسر عرفات نشوة الاعتراف بالمنظمة ودخل إلى الأراضي المحتلة عن طريق غزة وذهب إلى رام الله وسط مظاهرات حاشدة ثم جاءت اللقاءات في حديقة البيت الأبيض بينه وبين رابين ومع الرئيس كلينتون . . .

استغل الإسرائيليون تلهف المنظمة على أن تحصل على اعتراف إسرائيل بها وأن تكون هي الطرف المفاوض في الوصول إلى اتفاق أوسلو الذي لم يؤد في النهاية إلى السلام ولم يتضمن أي نص على إيقاف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية. . . وواصلت إسرائيل سياسة الاستيطان بوتيرة سريعة لم تحدث من قبل . . . ثم جاء اغتيال إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل الذي تم في عهده الوصول إلى اتفاق أوسلو . . . وبعد أن توقفت مسيرة مدريد تعثرت أيضًا مسيرة أوسلو . . . خاصة بعد مجيء نتنياهو للحكم عام 1996م ثم بدا وكأن مجيء باراك يمكن أن يحيي مسيرة السلام ولكن خابت جهود كلينتون في تحقيق ذلك في الوقت الذي بدأ فيه مؤتمر مدريد يفقد إكسير الحياة. . . وكان ذلك هو ما أرادته إسرائيل. . . فهي قد جاءت إلى مدريد مكرهة لا راغبة. . . وهكذا ضاع الأمل في تحقيق السلام الشامل الذي تعلقت به الآمال. . . في الوقت الذي أخذت فيه إسرائيل تبني ميزانًا جديدًا للقوى في المنطقة وبمساعدة أمريكا بحيث أصبحت هي القوة العسكرية المهيمنة في الشرق الأوسط والقوة النووية الوحيدة في المنطقة. . . ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتقدم الأرضية والمناخ لقيام تحالف بين المحافظين الجدد بقيادة الرئيس بوش «الابن» وبين إسرائيل فكانت الحرب على العراق التي أدت إلى تدمير العراق وقواته المسلحة. . . ووصلت المنطقة كلها إلى نفق مظلم في فترة رئاسة الرئيس بوش الابن حتى جاء الرئيس باراك أوباما وتحدث عن أهمية التوصل إلى اتفاق للسلام وحل للمشكلة الفلسطينية وطالب إسرائيل بوقف الاستيطان، إلا أن الرئيس أوباما عاد وتراجع عن موقفه وأصبح واضحًا أن نتنياهو استطاع أن يحشد القوى الممالئة لإسرائيل في واشنطن. . . وعادت المنطقة مرة أخرى إلى مشاعر اليأس والإحباط التي زاد منها الانقسام بين القيادات الفلسطينية. . . أما مؤتمر مدريد فقد أصبح في خبر كان.

هزيمة جورج بوش في الانتخابات

كان عام 91 هو العام الذي تحققت فيه الإنجازات الكبرى من إلغاء الديون العسكرية الأمريكية وإلغاء نصف ديوننا للدول الأخرى إلى الاتفاق على برنامج للإصلاح الاقتصادي وانتخاب بطرس غالي أمينًا عامًّا للأمم المتحدة وانعقاد مؤتمر مدريد الذي كان يمثل الأمل في أننا أخيرًا قد وضعنا أقدامنا على طريق التسوية الشاملة وبدء مرحلة جديدة من أجل تحقيق السلام الشامل وكل مشاكل المنطقة...

كان عام 91 هو عام جورج بوش أيضًا؛ فشعبيته في السماء... ويحصل في استطلاعات الرأي العام على أعلى نسبة حصل عليها رئيس أمريكي.. ولم يكن هناك شك في أنه سيفوز بفترة رئاسة ثانية... إلا أن هذه الصورة أخذت في التغير في مطلع عام 1992... مع ترشيح الحزب الديمقراطي المنافس لكل من بل (وليم) كلينتون للرئاسة ومعه آل (ألكسندر) جور لمنصب نائب الرئيس وهما شابان في منتصف الأربعينيات؛ كان كلينتون حاكمًا لولايات أركنساس أو أركانسو حسبما ينطقها الأمريكيون... شق طريقه في صفوف الحزب الديمقراطي واستطاع أن ينتزع ترشيح الحزب له بعد أن خاض في سبيل ذلك معارك عاتية وأغلبها بسبب ما تردد عن علاقاته النسائية... أما جور فكان عضوًا في مجلس الشيوخ عن ولاية تنسي، والرجلان يأتيان من ولايتين متجاورتين في الجنوب الأمريكي. لم يكن أحد يتصور أن ينجح هذان الشابان الجنوبيان في زحزحة هذا السياسي المخضرم الذي حقق للتو انتصارًا عسكريًّا ودبلوماسيًّا هائلًا... إلا أن كلينتون بمهارته السياسية استطاع أن ينقل المعركة الانتخابية من ساحة الدبلوماسية والنصر العسكري إلى ساحة الاقتصاد... وبدأ في ترديد عبارته الشهيرة والموجهة إلى الرئيس بوش والتي تقول «إنه الاقتصاد يا غبي!» وأخذت حملة كلينتون-جور الانتخابية تكتسب في كل يوم زخمًا جديدًا... وبدأنا نسمع من الدائرة المحيطة بالرئيس نغمة قلق من مسيرة حملته الانتخابية خاصة أن جيمس بيكر الذي تعود أن يرأس حملات بوش الانتخابية، اعتذر عن عدم رئاستها في هذه المرة، وظل في مكتبه بوزارة الخارجية حتى المراحل الأخيرة من الحملة، ولم يتحرك بيكر لمساعدة رئيسه إلا بعد أن أصبح واضحًا أن الرئيس يواجه مرحلة صعبة قد تؤدي إلى هزيمته في الانتخابات فترك بيكر مكتبه كوزير للخارجية وتوجه لقيادة الحملة ولكن القرار جاء بعد فوات الأوان حيث لم يستطع بيكر أن يوقف تراجع بوش...

في هذه الفترة أيضًا كانت العلاقة بين بوش وبيكر من ناحية وبين المنظمات اليهودية قد تدهورت... عاد ذلك إلى الموقف الذي اتخذه بوش ضد سياسة الاستيطان الإسرائيلية ومطالبته إسرائيل أن تتوقف عن إنشاء مزيد من المستوطنات، وعندما توجه رئيس وزراء إسرائيل إسحاق شامير بطلب رسمي للحكومة الأمريكية لكي توافق على ضمان إسرائيل في الحصول على عشرة مليارات دولار كقروض للإسكان في إسرائيل... وجد الرئيس بوش أن طلب شامير يقدم له فرصة لممارسة ضغط على إسرائيل في موضوع المستوطنات، اشترط للموافقة على الطلب ومنح ضمان للقروض الإسرائيلية أن تتعهد إسرائيل بعدم استخدام هذه القروض في بناء مستوطنات... وثار جدل واسع بين الإدارة وبين إسرائيل وخاصة شامير... ومعه الجالية اليهودية الأمريكية التي اتخذت موقفًا علنيًا معارضًا للرئيس بوش.. وجاءت لحظة المواجهة مع اللوبي اليهودي عندما أرسل الرئيس مشروع قانون ضمانات قروض الإسكان إلى الكونجرس... وأراد الرئيس أن يتضمن قرار الكونجرس نصًا يقضي بعدم استخدام القروض التي تضمنها الولايات المتحدة في تمويل مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهو ما اعترضت عليه الجالية اليهودية الأمريكية وتحديدًا الإيباك... التي قررت الدخول في مواجهة مع الرئيس أو بالأحرى منازلته في هذه الموقعة التي كان الكونجرس ساحتها... فأرسلت الإيباك لأعضائها وأنصارها المنتشرين في كافة الولايات واستدعتهم جميعًا للحضور في يوم محدد إلى واشنطن والالتقاء مع أعضاء الكونجرس الذين يمثلون ولاياتهم والذين يتلقون الدعم منهم... وأخذت الأتوبيسات التي احتشدت بأعضاء الإيباك ومناصري إسرائيل القادمين من مختلف أنحاء أمريكا تنقلهم إلى مباني الكونجرس.. وأصبح واضحًا أن إيباك تريد استعراض قوتها وتحدي الرئيس... إلا أن هذه التظاهرة لم تفت في عضد بوش... فاستمر على موقفه... وقال قولته المشهورة التي أغضبت اليهود الأمريكيين - قال ما معناه «إنني وحيد هنا في «البيت الأبيض»... بينما تهبط على التل (أي على الكونجرس) هذه الوفود القادمة من مختلف أنحاء أمريكا لعمل «لوبي» ضد موقفي...» صوّرت إيباك هذه العبارة بأنها تعكس شعورًا معاديًا للسامية وأنها تعيد إلى الأذهان صورة اليهود في أوروبا في الماضي عندما كان المعادون للسامية يتهمونهم بأنهم يتحكمون في السياسة والاقتصاد...

جاءت المواجهة بين بوش واللوبي مع بداية معركة الانتخابات الأمريكية التي خسرها بوش ولم يحصل على فترة رئاسة ثانية مثلما حدث للرئيس كارتر من قبل

وهما أكثر رئيسين اقتربت مواقفهما من محاولة إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية وخسرا معركة الرئاسة الثانية.

ويثور السؤال: هل كان لتدهور العلاقات بين بوش والجالية اليهودية الأمريكية دور في هزيمة بوش في انتخابات الرئاسة؟.. في اعتقادي أن ذلك كان فعلًا أحد العوامل التي تضافرت مع عوامل أخرى قادت إلى هزيمة بوش الأب في انتخابات نوفمبر 92 أمام كلينتون...

وداعًا لواشنطن.. وداعًا للخارجية

مع بداية عام 1992 كنت أشعر أنه قد آن الوقت لأستعد لمغادرة واشنطن فذلك هو العام الذي في منتصفه أصل إلى سن المعاش... وكنت أشعر بالتفاؤل بالنسبة لمصر... وكثيرًا ما كنت أتذكر تلك اللحظات القلقة التي كانت تتملكني عند حلول موعد أحد أقساط الديون العسكرية ... ها هي هذه الديون قد أُلغيت وها هي مصر الآن قد بدأت تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي... وها هو البنك المركزي بعد أن كان خاويًا يزخر بحوالي عشرين مليار دولار تجمعت في ظرف عام واحد... وها نحن أيضًا قد أوجدنا الإطار لحل مشاكل الشرق الأوسط من خلال مؤتمر مدريد... وها هي مصر قد خرجت من أزمة العراق ودورها الاستراتيجي الإقليمي قد تأكدت قيمته.. وها هو منصب أمين عام الأمم المتحدة يحتله مصري... وباختصار ها هي مصر الآن مهيأة للانطلاق لبناء مستقبلها... وكنت أشكر الله أنه جعل نهاية عملي سفيرًا في واشنطن ورحلة عملي بالخارجية المصرية وأنا أشهد عودة الأمل والاستبشار بالمستقبل...

في هذا العام كانت ابنتاي ندى وسلمى قد ذهبتا إلى كمبريدج حيث كانت ندى ابنتنا الكبرى قد قبلت في جامعة MIT لدراسة الاقتصاد وإدارة الأعمال بعد أن حصلت على شهادتها الجامعية من جامعة جورج واشنطن أما سلمى فقد جاءتها منحة لدراسة الدكتوراه في مجال الكيمياء البيئية بكلية الصحة العامة بجامعة هارفارد... أما أنا وزوجتي فريدة فقد أخذنا نستعد لتوديع واشنطن والعودة إلى مصر... وبدأت زيارات التوديع في الإدارة والكونجرس وبينما كنت في زيارة للصديق ريتشارد هاس بمكتبه في مجلس الأمن القومي إذا به يبلغني بأن الرئيس بوش يريدني أن أزوره في مكتبه للوداع..

وكان لقاءً حميمًا لم يكن الحديث فيه سياسيًّا بقدر ما كان شخصيًّا عن الأسرة وعما أعتزم أن أفعله عندما أعود إلى مصر . . .

وجاء يوم مغادرة المدينة العتيدة . . . وفي المطار جاء كل الزملاء في السفارة وفي المكاتب الفنية للوداع . . وكانت لحظة مؤثرة بالنسبة لي . . . وقفزت إلى ذهني صورة توديع الأهل لي بمطار القاهرة في شهر سبتمبر 1955 . . عندما جاءوا وعلى رأسهم أبي وأصدقائي لوداعي وأنا ذاهب إلى نيويورك التي كانت المحطة الأولى في مشوار العمر مع الدبلوماسية المصرية، وأحداثها الجسام في حقبة النصف الثاني من القرن العشرين . . وهأنذا أختم هذا المشوار . . . بعد سبعة وثلاثين عامًا منها ثمانية أعوام حافلة في العاصمة الأمريكية . . .

غادرت والأسرة واشنطن إلى نيويورك لنقضي أسبوعًا في ضيافة الصديقة العزيزة مارى لينور بلير في منزلها الجميل في منطقة لونج أيلاند القريبة من نيويورك ثم غادرنا نيويورك إلى القاهرة يوم 8 يوليو وبعدها بأيام كنا في منزلنا بقرية الدبلوماسيين بالساحل الشمالي القريبة من برج العرب .

لقاء مع الرئيس

كان الرئيس مبارك قد طلب إليَّ أن أتصل به عندما نعود إلى مصر ، وهو ما قمت به بالفعل فدعاني وزوجتي لمقابلته هو والسيدة حرمه في كابينة الرئيس في برج العرب...

قضينا مع الرئيس والسيدة الفاضلة حرمه حوالي ساعتين في جو بعيد عن الرسميات في هذه الكابينة ذات الأثاث البسيط والجميل في نفس الوقت. كان الحديث في أغلبه في السياسة وخاصة حول العراق... وعملية السلام... ولم تكن اتفاقية أوسلو قد عقدت وكان الرئيس متفائلاً ويشعر أنه سيمكن التوصل إلى شيء مع رابين... وفي ختام اللقاء سألني الرئيس عن الرئيس كلينتون ونائب الرئيس آل جور ثم سألني عما أعتزم أن أفعل وأخبرته بأنني أفكر في المحاماة ولكنني على أية حال سأحاول أن أقضي أغلب الوقت في بيتنا على البحيرات المرّة مع القراءة والموسيقى وهو ما لم يتحقق ، فقد جرفني المجتمع المدني المصري إلى آفاق لم أكن أخطط لها أو أفكر فيها!!

(21)

ما بعد واشنطن القـوة الجـاذبـة للعمـل العـام

1992

كنت سعيدًا بقضاء إجازة الصيف في قرية الدبلوماسيين خاصة أنها أتاحت لي أن ألتقي بالزملاء القدامى الذين انتشروا في أرجاء الأرض في رحلة العمل الدبلوماسي، وها نحن نجتمع مرة أخرى في هذه البقعة الجميلة على البحر المتوسط... وكانت ممارسة رياضة المشي معهم متعة كبيرة للتواصل الإنساني ولتبادل الذكريات.

بانتهاء إجازة الصيف عدنا للقاهرة وذهبت لمكتب الصديقين سميح صادق وجمال نجيب للمحاماة حيث شغلت نفس الغرفة التي شغلها من قبلي أشرف غربال لعدة سنوات.. وكان أمتع ما في هذه التجربة هو الذهاب إلى المكتب والالتقاء مع أخي وصديقي سميح صادق... وفي هذه الفترة أنشأت الأمم المتحدة لجنة لبحث طلبات التعويض عن الأضرار التي سببتها حرب تحرير الكويت سواء للشركات أو الأفراد أو الحكومات واتفقت مع سميح على أن نطرق هذا الموضوع بالنسبة للشركات المصرية التي تضررت.. واتصلت بنا بالفعل بعض الشركات المصرية التي قمنا بإعداد مطالباتها وقدمناها إلى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات بجنيف.

لم يمر وقت طويل حتى جاء صاحب العمارة التي كان بها مكتبنا وطلب إخلاء المكتب فتفرق شملنا... وأصبح سميح محاميًا مستقلًا يمارس عمله من مكتب «الشلقاني» للمحاماة... بينما يمارس جمال نجيب عمله من مكتب أقامه في منزله بعمارة ليبون بالزمالك... أما أنا ففي هذه الفترة كنت تعرفت بالصديق الدكتور بهي الدين الإبراشي رئيس مكتب الإبراشي درماركار للمحاماة وكان قد لاحظ اهتمامي بموضوع حماية حقوق الملكية الفكرية؛ فاقترح عليَّ أن يقيم قسمًا خاصًا بهذا الموضوع في مكتبه وأن

يعهد إليَّ به... فقبلت عرضه واستمررت فيه لبعض الوقت... بينما بدأ العمل التطوعي يجذبني... فقررت أن أودع المحاماة وأتفرغ للعمل العام... وكانت البداية عندما طلبت إليّ السيدة سوزان مبارك أن أساعدها في إنشاء مكتبة عامة تكون على مستوى عالمي وهو ما سأتحدث عنه فيما بعد، ومن ذلك أيضًا ما طلبه مني زميل الدراسة في دمياط المهندس حسب الله الكفراوي في أن أقبل القيام بعمل تطوعي كرئيس لمجلس أمناء مدينة دمياط الجديدة ثم جاء إنشاء المجلس المصري للشئون الخارجية الذي حقق حلما كنت أتمنى أن أراه في مصر.

أولًا: دمياط والعودة إلى الجذور:

كنت مازلت في قرية الدبلوماسيين عندما وجدت الصديق حسب الله الكفراوي وزير التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة يبحث عني ثم يبلغني أنه يريد مني أن أرأس مجلس أمناء مدينة دمياط الجديدة التي نشأت كمجتمع عمراني جوار ميناء دمياط الجديد وعندما عرض الكفراوي عليّ هذا الموضوع وجدته غريبًا عليّ ولكنه لجأ إلى حجج يعلم أنني أضعف أمامها.. فقد قال لي «لقد مثّلت مصر في عدد من بلدان العالم الخارجي، ورأيت الكثير الذي يمكن لك أن تنقله إلى الواقع الذي نعيشه... وإذا لم يأت أناس مثلك شاهدوا العالم ليساهموا في تطوير بلادهم المتعطشة للخبرة فمن الذي يمكن أن يؤدي هذا الدور؟!». كان استخدام هذه الحجة كافيًا لإقناعي فقبلت رغم ما لديَّ من شكوك لم تفارقني حول إمكان تواؤمي مع هذه المهمة التي لا تتصل بخبرة سابقة لديَّ.

ظللت لمدة ثلاثة أعوام ونصف العام أستقل سيارتي مرة كل شهر وأقودها ذهابًا وإيابًا إلى دمياط الجديدة وكان مجلس الأمناء يضم رؤساء الأجهزة التنفيذية والتعليمية فضلًا عن ممثلين لجمعيات المستثمرين في المدينة التي كانت لا تزال في طور التكوين وكان المجلس الذي رأسته هو أول مجلس أمناء لها.

ورغم ما سببته لي هذه المهمة من مشقة فإنني كنت عندما أذهب إلى دمياط الجديدة، وتداهمني رائحة البحر التي شببت على استنشاقها في طفولتي وصباي وألتقي بالأهل والأصدقاء القدامى كنت أشعر بالسعادة ويفارقني التفكير في مشقة الرحلة... واستمررت في الذهاب مرة كل شهر إلى دمياط الجديدة ورأس البر حيث كنت أقيم

وسط أهلي، وذلك إلى أن حدث خلاف بيني وبين المسئولين عن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الذين أرادوا تخصيص مساحة من دمياط الجديدة تكون مقتصرة على المستثمرين من إحدى محافظات الدلتا وكان المهندس الكفراوي قد ترك وزارة التعمير، ولم يكن لاعتراضي على هذا الموضوع أية علاقة باختيار هذه المحافظة تحديدًا فأنا بطبيعة الحال أرحب بأي استثمار يأتي لدمياط الجديدة ولكن اعتراضي كان قائمًا على اقتطاع جزء من الأرض وحجبه عن المستثمرين الآخرين من بقية محافظات مصر الأخرى مما يعتبر تمييزًا بين المواطنين، ولقد رأيت في تخصيص جزء من الأرض لمحافظة بعينها وبشكل حصري مخالفًا للدستور الذي يضع كل المصريين على قدم المساواة وبحيث تكون أفضلية المتقدم للمشروع مبنية على أساس موضوعي وليس على أساس الانتماء لمحافظة دون أخرى...

وجدت أيضًا أن مثل هذا القرار الذي يصدر من وزارة التعمير يشكل افتئاتًا على سلطة مجلس الأمناء بما يعني استمرار سياسة طغيان الإدارة المركزية على الجهة المحلية المعنية، وعندما وجدت أن محاولاتي لإيقاف هذا القرار أصبحت تصطدم ببيروقراطية الحكومة المركزية لم أجد أمامي سوى الاستقالة... إلا أن ذلك لم ينتقص من استعدادي للوقوف إلى جانب أهل بلدي في أي أمر يتصل بمستقبل البلد أو أهلها... وقد فضلت أن أفعل ذلك انطلاقًا من موقعي كمواطن دمياطي واعتذرت لذلك مرتين عن عدم الترشح لعضوية مجلس الشعب.

وفي عام 2008 كنت من بين الذين خاضوا كمواطن دمياطي ما سمي بعد ذلك معركة «أجريوم» فقد كوَّنت وزارة البترول بالاشتراك مع شركة أجريوم الكندية شركة لإنتاج مادة اليوريا من الغاز المصري... واشترت الشركة من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة قطعة من الأرض تدخل من الناحية الإدارية في زمام مدينة دمياط الجديدة ولكنها من الناحية الفعلية تقع جنوب جزيرة رأس البر على مشارف البحر وقرب ميناء دمياط الجديد والقناة الملاحية التي تربط نهر النيل بالبحر... ولم أعلم بالموضوع إلا من خلال مقال نشر بجريدة «العالم اليوم» بعنوان «رأس البر في خطر» وقد أوضح المقال بالفعل الأخطار التي يمثلها إقامة هذا المصنع وما يسببه من أخطار فادحة على البيئة في هذه المنطقة في مصيف رأس البر، وعندما اتصلت بمحافظ دمياط الدكتور محمد فتحي البرادعي لسؤاله عن هذا الموضوع وجدت أنه يعارض في إقامة هذا

المشروع ولكنه كان يواجَه دائمًا بمقولة أن المشروع مقام خارج زمام محافظة دمياط أي خارج دائرة اختصاصه وبالتالي ليس له أن يعترض، أبلغت المحافظ البرادعي أنني أعتزم أن أثير الموضوع في مقال أنشره في إحدى الصحف الكبرى فلم يعترض، وبالفعل كتبت ثلاث مقالات نشرتها جريدة الأهرام حول هذا الموضوع الذي استمر الصراع حوله لأكثر من عام... وفي هذه المقالات الثلاث ذكّرت المسئولين بالمآسي التي ارتكبتها البيروقراطية المصرية في حق البيئة بل وفي حق الشعب مدعية أنها تفعل ما تفعل من أجل التنمية، فتكون النتيجة وبالا على البيئة وعلى التنمية وعلى الأهالي... ذكّرتهم خصوصًا بالمأساة الكبرى لما جرى في حلوان التي كانت مشتى عالميًّا يؤمه السياح الباحثون عن جو حلوان الفريد الذي يشفي الصدور ومياهها المعدنية، فجعلوا منها موقعًا عالميًا لتلوث البيئة بسبب مصانع الأسمنت التي أقاموها في حلوان، فكان ذلك نهاية للمشتى العالمي وأصبحت حلوان مصدرًا للتلوث ولأمراض الصدر بعد أن كانت مشفى من هذه الأمراض يأتيها الناس من كل أنحاء العالم... وذكّرتهم بما جرى ببحيرات مصر الشمالية التي كانت من أجمل بحيرات العالم وأغناها في الثروة السمكية فأصبحت الآن موطنًا للتلوث بسبب ما يُصَبّ فيها من صرف صحي وصرف صناعي وصرف زراعي... ثم ما لبث أن أعلن الدكتور البرادعي محافظ دمياط معارضته للمشروع بعد أن كان يرفض إثارته علنًا وأصبح هو الذي يتزعم حركة المعارضة له... بينما تنامى شعور أهل دمياط بالخطر.. وأخذت معركة «أجريوم» طريقها إلى الرأي العام ككل ولعبت جريدة «المصري اليوم» دورًا هامًّا في ذلك... وكانت قضية «أجريوم» هي البداية فيما سارت عليه الجريدة بعد ذلك في مجال التحقيقات الصحفية التي تميزت بها في أدائها الصحفي.

فشلت المحاولات التي بذلتها الحكومة في بذر الشقاق بين أهل دمياط... وإزاء هذا الموقف الجماعي الرافض الذي أخذه شعب ومحافظ دمياط الذي قاد المعركة بكفاءة كبيرة وبإصرار لم تجد الحكومة مفرًّا من إلغاء المشروع من جزيرة رأس البر وتم تحويل المنطقة إلى منطقة سياحية وأثناء زيارة الرئيس مبارك لدمياط عام 2009 كان هو الذي أعلن عن تحويل المنطقة إلى منطقة سياحية، ولقد وجد المصريون في الموقف الجماعي الذي أخذه شعب دمياط والأسلوب الذكي الذي اتبعه في معارضة المشروع... مثالًا لما يمكن للمجتمع المدني المصري أن يفعله دفاعًا عن حقه في بيئة نظيفة..

ثانيًا: مكتبة مبارك العامة

بدأت قصتي مع مكتبة مبارك العامة بعد شهور قلائل من عودتي من واشنطن بمكالمة من السيدة سوزان مبارك أبلغتني فيها أن هناك مشروعًا لإنشاء مكتبة عامة كبيرة تقام طبقًا للمعايير العالمية وأن هذا المشروع تم الاتفاق عليه مع مؤسسة ألمانية تدعى مؤسسة برتلسمان ويرأسها رينهارد مون وهو شخصية ألمانية معروفة ويمتلك واحدة من أكبر الشركات العالمية في مجال النشر أما المؤسسة التي أقامها فهي لتقديم المعونة في مشروعات للنفع العام... وأن جمعية الرعاية المتكاملة التي ترأسها حرم الرئيس ستكون طرفًا في مشروع إنشاء المكتبة كما تم بالفعل اختيار فيلا قديمة على كورنيش النيل بالجيزة لإقامة المكتبة.

هكذا بدأت قصتي مع عالم المكتبات العامة في مصر الذي أصبحت مكتبة مبارك العامة فيه هي الرائدة والتي كان إنشاؤها بداية لنقلة نوعية في عالم المكتبات العامة في مصر كما تحول المشروع من مجرد إنشاء مكتبة عامة في الجيزة إلى مشروع قومي كبير يتخطى الجيزة إلى بقية محافظات مصر...

جاء رينهارد مون إلى القاهرة واختار تلك الفيلا التي كان قد بناها أصلًا البنك العقاري المصري في أوائل القرن الماضي على النيل في الجيزة قرب ميدان كوبري الجلاء... ليقيم فيها رئيس مجلس الإدارة ومدير البنك الفرنسيان وبعد تأميم البنك في الخمسينيات أقام فيها المشير عبد الحكيم عامر، وبعد أحداث عام 67 المأساوية عادت الفيلا إلى ملكية الدولة.

صدر قرار جمهوري بتخصيص الفيلا لوزارة الثقافة لتكون مكتبة عامة... وتضمن الاتفاق بين وزارة الثقافة ومؤسسة برتلسمان أن تقوم المؤسسة بإعادة هيكلة المبنى ليصبح مكتبة عامة وأن تقوم بتأثيثه وتجهيزه ودفع مرتبات العاملين فيه لمدة ثلاث أعوام بدءًا من يوم الافتتاح، على أن يتولى الجانب المصري الإنفاق عليها بالكامل بعد ذلك، كما أوضحت الاتفاقية أن تقوم فلسفة المكتبة على اعتماد الأساليب الحديثة في الإدارة التي تستجيب أساسًا لرغبات الأعضاء والمستفيدين من المكتبة... والتي يلعب فيها الترويج عاملًا واعتمدت معايير لقياس أداء المكتبة بشكل دوري يشمل الزيادة أو النقصان في عدد أعضاء المكتبة والمستفيدين منها، وعدد المرات التي يتم فيها استعارة

الكتاب وعدد الأنشطة الثقافية... إلخ أما الكتب التي لا يوجد إقبال على استعارتها فتستبعد بصفة دورية ويتم إهداؤها لمؤسسات أخرى مثل المدارس أو الملاجئ... أما أمناء المكتبة والعاملون فعليهم أن يساعدوا الأعضاء في البحث عما يريدون... وأن يساعدوهم في الاستعارة الخارجية بحيث يمكن للعضو أن يستعير خمسة كتب مرة واحدة إذا أراد.. بل وأن يشجعوهم على الاستعارة الخارجية.

أصبح اختيار مدير المكتبة هو أهم الخطوات وكان رينهارد مون يأتي بطائرته الخاصة خصيصًا للمشاركة في إجراء المقابلات للمرشحين لمنصب المدير ونائب المدير. وبينما سار العمل في إعداد المبنى وإعادة هيكلته ليصبح مكتبة عامة سار أيضًا العمل على قدم وساق في إعداد المقتنيات وتجهيزها... ونجحت المديرة الشابة لمياء عيد في تكوين فريق عمل المكتبة الذي أخذ يعمل ليل نهار في تجهيز الكتب تمهيدًا ليوم الافتتاح الذي توافق مع عيد الربيع وعيد الأم في 21 مارس 1995. وجاء الرئيس مبارك والسيدة سوزان مبارك ورئيس الوزراء د. عاطف صدقي ورئيس مجلس الشعب... كما حضرت رئيسة البندستاج (البرلمان) الألماني ووزير خارجية ألمانيا وبطبيعة الحال وفد مؤسسة برتلسمان بقيادة رينهارد مون وقرينته وكانت احتفالية رائعة وصدر قرار وزير الثقافة بتشكيل مجلس إدارة المكتبة... ثلاثة يمثلون جمعية الرعاية المتكاملة وثلاثة يمثلون وزارة الثقافة وثلاثة يمثلون مؤسسة برتلسمان وتضمن القرار تعييني رئيسًا لمجلس الإدارة...

وفي أول اجتماع لمجلس الإدارة تم تغيير اسم المكتبة وأصبح الاسم هو «مكتبة مبارك العامة» بدلًا من مكتبة الجيزة العامة أما القرار الثاني فهو أن تكون السيدة سوزان مبارك هي الرئيسة الشرفية لمجلس الإدارة... كما تم الاتفاق على أن يكون العمل الذي يقوم به رئيس مجلس الإدارة والأعضاء عملًا تطوعيًا دون أي مقابل مادي.

ما إن بدأت المكتبة في العمل حتى لاحت لنا بوادر النجاح.. إذ لم يكن في القاهرة من قبل مكتبة عامة بالمعايير العالمية الحديثة... وكان من أهم أسرار نجاح مكتبة مبارك العامة أنها تقوم على مبدأ الاستعارة الخارجية... وكان زوار المكتبة يتعجبون من حماس أمناء المكتبة في حثهم على الاستعارة الخارجية.. لقد قررنا أن نتحرر من عقدة الخوف بالنسبة لضياع الكتب أو سرقتها ومما ساعدنا في ذلك كله وفي الكثير غيره أن تمويل المكتبة آنذاك كان من التبرعات أي من خارج الأوعية الحكومية...

ولم تمر سوى عدة شهور حتى أصبحت مكتبة مبارك مكانًا معروفًا يرتاده الكثيرون... دور كامل للكبار... يوجد به مكان لقراءة الدوريات المصرية والعربية والأجنبية التي يتشوق الكثيرون لقراءتها... مثل مجلة ناشيونال چيوجرافيك ومجلة «شئون خارجية» الأمريكيتين فضلًا عن الدوريات الأسبوعية المصرية والعربية والأجنبية. في نفس الوقت يوجد قسم السمعيات والبصريات الذي يزخر بأفلام وشرائط من كل نوع... ثم يوجد دور آخر للصغار تتوسطه قاعة للأنشطة... وعندما كنت أذهب للمكتبة وأدخل إلى مكتبي الذي يقع في نهاية الدور الخاص بالأطفال وأجدهم قد افترشوا الأرض بعد أن لم تعد هناك أماكن خالية وأراهم منكبين على القراءة، كان هذا المنظر وحده كفيلًا بأن يزيل أية شكوك حول جدوى ما أنفقه من وقت وجهد في سبيل مكتبة مبارك.

وفي الدور العلوي توجد قاعة المؤتمرات الواقعة على تراس يطل على النيل وهو من أجمل الأمكنة المطلة على النيل في القاهرة.

كان أول من دعوناه بعد أسابيع من افتتاح المكتبة في مارس 1995 لإلقاء محاضرة في هذه القاعة عالمًا مصريًا يعمل في إحدى جامعات كاليفورنيا وتصادف أنه كان يزور القاهرة وأخبرني أحد الأصدقاء في الخارجية أن هذا العالم محاضر ممتاز فاتصلت به ودعوته لإلقاء محاضرة عامة في المكتبة... ولم يكن هذا العالم سوى الدكتور أحمد زويل ولم تمض سوى عدة سنوات حتى حصل د. زويل على جائزة نوبل فأصبحت شهرته تجوب الآفاق... ثم جاء الدكتور فاروق الباز والأديب الأمريكي المعروف رينشارد فورد ثم علمت أن رئيس البنك الدولي جيم ولفنسون سيحضر لزيارة مصر فلبى دعوتي لإلقاء محاضرة والالتقاء مع جمهور المكتبة وتوالت بعد ذلك اللقاءات والمحاضرات.

بعد الأعوام الثلاثة التي تعهدت مؤسسة برتلسمان بتحمل عبء التمويل فيها... بدأنا في مواجهة المشكلة... كيف سيتم تمويل المكتبة وكان أصعب ما واجهناه في هذا الشأن هو موضوع مقتنيات المكتبة فقد جاء بعض الموظفين... وقالوا إنه يجب إدخال كل هذه الكتب إلى المخازن الحكومية ثم تصبح بعد ذلك عهدة شخصية على أمناء المكتبة... وكان معنى ذلك بالطبع هو القضاء على مشروع المكتبة وتحويلها إلى مخزن للكتب يتفرغ الموظفون لحراستها بدلًا من إعارتها... تحدثت مع السيدة سوزان مبارك... وكان موقفها حاسمًا في ضرورة الحفاظ على الطابع الأصلي للمكتبة واتفقت معها على

أن نعمل على جمع تبرعات نحولها إلى ودائع وننفق من عوائدها على مقتنيات المكتبة... وفي عام 2007 كانت لدينا ودائع تقدر بحوالي خمسة عشر مليون جنيه وبالتالي أمكن لنا أن نحافظ على نظام المكتبة الأصلي.

ما إن تحققنا من أننا نملك مشروعًا ناجحًا ذا فائدة للمجتمع... حتى فكرنا في الانتشار على المستوى القومي... وبدأنا البحث عن مكان أو موقع يمكن لنا أن نقيم فيه أول فرع.. وكانت زوجتي فريدة قد أصبحت سكرتير عام جمعية الرعاية المتكاملة فأبلغتني أنه يوجد لديهم مبنى في منطقة الزيتون أهدته محافظة القاهرة للجمعية لتقيم فيه مكتبة عامة... وأن الجمعية لم تستخدمه حتى الآن... ورحبت السيدة سوزان مبارك رئيسة جمعية الرعاية المتكاملة بأن نأخذ هذا المبنى الذي وجدنا أنه يمكن إصلاحه وتحويله إلى مكتبة فرعية وهو ما كان. وأقيم احتفال كبير لافتتاح فرع المكتبة في منطقة الزيتون يوم 21 مارس 1999 بحضور حرم الرئيس رينهارد مون الذي جاء بطائرته الخاصة للمشاركة في افتتاح فرع مكتبة مبارك بالزيتون. بعد افتتاح فرع الزيتون أبلغتنا مؤسسة برتلسمان أنها قد أعادت هيكلة اهتماماتها وأنها ألغت قسم المكتبات وبالتالي لن تستطيع المساهمة في إنشاء فروع، إلا أن فكرة الانتشار ظلت مستولية على تفكيرنا... ولكننا لا نملك القدرة المالية أو البشرية على تحقيق هذا الانتشار، وهنا خطرت لي فكرة مستوحاة من قانون الملكية الفكرية التي كنت مهتمًا بها آنذاك وهي فكرة نظام الترخيص... franchise الذي تستخدمه الشركات الكبرى مثل شركة ماكدونالد الأمريكية صاحبة المطاعم المشهورة في العالم... فهذه المطاعم ليست فروعًا للشركة... ولكن الشركة ترخص لمن يريد بإنشائها... على أساس الالتزام بتطبيق المواصفات التي تضعها... وعندئذ تسمح له باستخدام الاسم ولكنها تظل تراقب الالتزام بالشروط والمواصفات.. وفي حالة الإخلال بها يمكن لها أن تسحب الترخيص أو تسحب الاسم. وتحدثت مع السيدة سوزان مبارك حول هذه الفكرة واقترحت عليها أن ندعو المحافظين إلى اجتماع ونقول لهم إننا مستعدون لمنح اسم مكتبة مبارك لكل مكتبة يقيمونها في عاصمة المحافظة على أساس المواصفات التي نضعها... وأننا عندئذ سنساعد هذه المكتبات في مختلف المجالات خاصة في تدريب العاملين وفي متابعة الأداء ... ثم عقدنا اتفاقًا مع وزارة الاتصالات ينص على أن تقوم الوزارة بتزويد مكتبات مبارك بالبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، وقد رحب الدكتور أحمد نظيف وزير الاتصالات آنذاك بمبادرتنا وشجعنا وسار خلفه د. طارق كامل على نفس النهج.

كانت أول محافظة استجابت لهذه الدعوة هي محافظة الوادي الجديد وتم افتتاح المكتبة في احتفال جميل بواحة الخارجة... ثم توالت المحافظات.. بورسعيد كانت الثانية ثم المنصورة ثم دمياط ثم الغردقة فالأقصر فدمنهور فالإسماعيلية... ويجري الاستعداد حاليًا لافتتاح مكتبات في بنها والزقازيق والمنيا...

في نفس الوقت الذي كانت تقام فيه هذه المكتبات الإقليمية... تلقيت خطابًا من محافظ القاهرة د. عبد الرحيم شحاتة يبلغني فيه أنه قرر تخصيص قطعة أرض مساحتها أربعة آلاف متر لنا لنقيم فيها فرعًا لمكتبة مبارك بمنطقة الزاوية الحمراء... وهي منطقة شعبية في شمال شرق القاهرة... ثم دعاني المحافظ عبد الرحيم شحاتة لمعاينة المكان المخصص للمكتبة الفرعية فوجدته واقعًا بين عدد من المدارس وخلفه مركز للشباب أي أنه مكان مثالي لإقامة مكتبة عامة... ولكن كيف سنمول مشروع إنشاء هذه المكتبة... خاصة بعد أن توقفت مؤسسة برتلسمان عن نشاطها في مجال المكتبات العامة، كما أن ميزانية وزارة الثقافة لا تسمح بإقامة مثل هذه المكتبة... وظل مشروع مكتبة الزاوية الحمراء يمثل لي طموحًا كبيرًا لا أستطيع تحقيقه... ثم حدث أن جاء وكيل وزارة الخارجية الدانمركية في زيارة للمجلس المصري للشئون الخارجية، وكان من بين ما ذكره الضيف الدانمركي أن حكومة الدانمرك قررت زيادة مساهمتها في مشروعات تهدف إلى توثيق العلاقات بين الغرب والعالم العربي وكان ذلك قبل أن تثور مشكلة الرسوم المسيئة للرسول ﷺ التي نشرتها بعض صحف الدانمرك... وثارت بسببها أزمة بين الدانمرك وبلاد العالم الإسلامي، وبعد انتهاء الضيف من حديثه سألته عن استعدادهم لمساعدتنا في إنشاء مكتبة عامة في منطقة شعبية فأجاب أنهم مستعدون من حيث المبدأ لدراسة الموضوع فدعوته لزيارة مكتبة مبارك فأعجب بها... ثم سألني عن عنوان قطعة الأرض المخصصة للمشروع في منطقة الزاوية الحمراء...

وفي صباح اليوم التالي قام بزيارتها دون أن يخبرنا... وعندما ذهب إلى المنطقة قام أيضًا بزيارة المدارس المحيطة فرحب به الطلبة واستقبلوه استقبالًا جميلًا تأثر به تأثرًا كبيرًا... فعاد من هذه الزيارة ليبلغني أنه سيوصي حكومته بإرسال بعثة للتفاوض معنا حول إمكانية تمويل هذا المشروع وفي شهر مايو 2005 جاءت من الدانمرك بعثة مكونة من عدة أشخاص من مختلف التخصصات وعقدنا عدة لقاءات مع

البعثة... وقامت البعثة بإعداد دراسة ممتازة عن جدوى المشروع وإمكاناته كما تضمنت الدراسة أيضًا قسمًا عن إمكان المساعدة في التدريب على أعمال المكتبات.. وعادت البعثة إلى الدانمرك... وما إن عادت حتى تفجرت قضية الرسوم المسيئة للرسول ﷺ التي نشرت في إحدى الصحف الدانمركية وردود الفعل التي نتجت عن هذا الحادث.. فتعثرت المفاوضات وتوقفت ثم انقشعت الغمة باعتذار المسئولين عن الصحيفة وباعتذار عدد من المسئولين الدانمركيين... وعادت قوة الدفع للمشروع... وتم توقيع الاتفاق مع الجانب الدانمركي ونص الاتفاق على أن تساهم حكومة الدانمرك بمبلغ أربعة وعشرين مليون كرونة وهو ما يقارب أربعة وعشرين مليون جنيه لإقامة مكتبة الزاوية الحمراء على أن يقوم الجانب المصري ببقية التمويل اللازم الذي سيقترب من أربعين مليون جنيه.

وفي أثناء وجود الوفد الدانمركي سألني رئيس الفريق الدانمركي عن الأساس التشريعي لإقامة مكتبات عامة في مصر ومكتبة مبارك بصفة خاصة... فأجبته بأنه بحسب علمي لا يوجد تشريع يعالج موضوع المكتبات العامة... وأنه بالنسبة لمكتبة مبارك فإنه لا يوجد سوى الاتفاق المعقود بين مؤسسة برتلسمان ووزارة الثقافة، وهنا أبدى الرجل استغرابه لهذا الفراغ التشريعي حول المكتبات العامة في مصر، وكانت تلك هي المناسبة التي بدأنا نفكر فيها في استصدار قرار جمهوري ينظم مكتبات مبارك ويمنحها الإمكانية القانونية للتطور والانتشار.

ولسد هذا النقص التشريعي دعوت كلًّا من الصديق المستشار مصطفى حنفي نائب رئيس مجلس الدولة والمستشار عدلي حسين محافظ القليوبية واجتمعنا عدة مرات وناقشنا ما يمكن أن يتضمنه القرار الجمهوري من أفكار وتولى المستشار مصطفى حنفي بعقليته القانونية الممتازة ومهاراته في الصياغة إعداد مشروع القرار الجمهوري، وكان من أهم ما تضمنه القرار النص على إنشاء صندوق لمكتبات مبارك وكانت الوزيرة فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي هي صاحبة هذه الفكرة..

كان صدور القرار الجمهوري رقم 49 في 7 فبراير 2006 بمثابة نقطة تحول في مسيرة مكتبة مبارك... أصبحت كيانًا قانونيًا يدخل في الهيكل الإداري للدولة... إلا أن القرار الجمهوري نفسه أقر أوضاع المكتبة السابقة بحيث يتولى إداراتها مجلس الإدارة المشكل من ممثلين عن ثلاث جهات منها منظمة غير حكومية مصرية هي جمعية

الرعاية المتكاملة ومؤسسة أهلية أجنبية هي مؤسسة برتلسمان الألمانية وذلك بالإضافة إلى وزارة الثقافة واعتبر القرار أن مجلس الإدارة المشكل من ممثلين عن هذه الجهات الثلاث هو السلطة العليا المنوطة بإدارة المكتبة ووضع سياستها ولوائحها الفنية والمالية والإدارية. . . كما ظل العمل الذي يقوم به رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس عملًا تطوعيًا لا يتقاضى عنه مقابل مادي.

لم أكن أتوقع عندما طلبت إليَّ السيدة سوزان مبارك أن أمثلها في مشروع إنشاء مكتبة عامة أن هذا الموضوع سيتحول إلى ما أصبح عليه الآن وما أصبح يفتحه من آفاق بالنسبة لمستقبل المكتبات العامة في مصر. . . ناهيك عن أنه قد أصبح يمثل بالنسبة لي التزامًا وطنيًا أقوم به بنفس الحماس الذي كنت أؤدي به عملي في كل ما شغلته من مناصب في وزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج، وأصبح يملك عليَّ نفسي، وأجد فيه متعة كبيرة خاصة عندما أرى الشباب مقبلين على هذه المكتبات التي تقدم لهم كل ما يتطلعون إليه ليس فقط في مجال الكتب، بل وفي مجال التدريب والأنشطة الثقافية والفنية.

ثالثًا: المجلس المصري للشئون الخارجية

طوال فترة عملي في واشنطن كنت أعتبر مراكز الأبحاث المنتشرة في العاصمة الأمريكية أحد المحاور الرئيسية التي يتعين على أعضاء السفارة أن يتواصلوا معها شأنها في ذلك شأن التواصل مع الكونجرس ووزارتي الخارجية والدفاع... دعاني لذلك ما رأيته من دور هام تقوم به هذه المراكز في دراسة ومناقشة ما يتصل بالأمن القومي والسياسة الخارجية الأمريكية وتقديم التوصيات وتفريخ الأفكار الجديدة وتقديمها للإدارة وللكونجرس أو طرحها للنقاش العام في وسائل الإعلام وإذ أكتب هذه السطور بعد نجاح باراك أوباما في انتخابات الرئاسة الأمريكية فإنني أشهد كمًا هائلًا من الدراسات والتقارير التي صدرت ومازالت تصدر لطرحها على الرئيس الجديد ومحاولة التأثير على السياسات التي سيتبعها.

وكان من أهم مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي التي تعرفت عليها أثناء فترة عملي في واشنطن هو المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية الذي يتخذ مقره في نيويورك في مبنيين متجاورين يقعان في موقع ممتاز بشارع 68 ومع شارع بارك أفينو أحد أرقى وأجمل شوارع المدينة.

نشأ المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية في أعقاب الحرب العالمية الأولى على يد مجموعة من رجال الأعمال والمحامين... عندما وجدوا أن الولايات المتحدة مقدمة على حقبة جديدة تنهي فيها عزلتها وتصبح أكثر اندماجًا في شئون العالم الخارجي وصراعاته... فقرروا إنشاء هذا المجلس الذي أخذ ينمو أساسًا بفضل ما تلقاه من دعم من مجتمع رجال الأعمال والكُتَّاب والمفكرين والخبراء والممارسين السابقين للشئون الخارجية وتلك المتصلة بالأمن القومي وقد استفاد المجلس من النظام الأمريكي الذي يجعل التبرعات مخصومة من الوعاء الضريبي، وكانت عائلة روكفلر الشهيرة بثرائها من أهم من تبنى ودعم هذا المجلس وظل دافيد روكفلر الرئيس العتيد لبنك تشيس مانهاتن يرأس المجلس لأعوام طويلة إلى أن خلفه بيتر بترسون أحد كبار رجال الأعمال ووزير التجارة في السبعينيات.

ومع مرور الزمن أصبح مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية واحدًا من أهم مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي المَعْني بالشئون الخارجية أو هو بالفعل أهم هذه

المؤسسات قاطبة... وأصبح نشاطه يحظى باهتمام كبير... فهو منبر للرأي حيث يدعو المجلس كبار الشخصيات في العالم للتحدث أمامه ويستفيد في ذلك من حضور عدد كبير من هذه الشخصيات لنيويورك للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وزيارة الولايات المتحدة... ولا تكاد توجد دولة في العالم إلا وستجد المجلس قد استضاف رئيسها أو رئيس وزرائها أو وزير خارجيتها... كما يصدر المجلس مجلة «شئون خارجية» التي تعتبر أهم مجلة في الشئون الخارجية في العالم وأوسعها انتشارًا وتأثيرًا.. كما ينشر العديد من الدراسات التي يشارك فيها أعضاء المجلس مع كتاب متخصصين يعملون كباحثين في المجلس أو من خارج المجلس.

وفي الفترة الأخيرة أراد المجلس أن يتواصل أكثر مع العالم؛ فأنشأ لجنة استشارية دولية ودعا لعضويتها عددًا من الشخصيات الدولية.. ما بين رؤساء جمهوريات سابقين ورؤساء وزارات وسفراء سابقين ورؤساء مجالس إدارة شركات كبرى من مختلف دول العالم وتجتمع هذه اللجنة لمدة يوم ونصف يوم مرة كل عام لمناقشة قضايا الساعة وقد قبلت دعوة المجلس لي لأكون عضوًا بهذه اللجنة وذلك لما تتيحه من منبر هام لإيصال وجهة نظرنا في القضايا المختلفة...

طوال عملي في واشنطن أصبح أملي أن أرى في مصر شيئًا مشابهًا لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية؛ من ناحية أخرى فإن الشئون الخارجية بالنسبة لمصر هي أمر بالغ الحيوية في مسيرتها القومية... أكثر مما عليه في أغلب دول العالم الأخرى... فمصر تقع في قلب المنطقة العربية والشرق الأوسط بل في قلب العالم، تستمد حياتها من نهر النيل النابع من أواسط وشرق إفريقيا... ومصر تصل شمال العالم بجنوبه وشرقه بغربه... وتحتل موقعًا كبيرًا في العالم الإسلامي وتعيش في منطقة تسودها الصراعات والحروب والأيديولوجيات... كما تقع على حافة هذا الخزان الكبير الذي يمد العالم بأكثر من نصف احتياجاته واحتياطاته من البترول والغاز في عالم مهدد بتناقص مصادر الطاقة... إلى آخر هذه العوامل التي ترشح منطقة الشرق الأوسط لتكون أكثر مناطق العالم توترًا واضطرابًا، فضلًا عن أهميتها الحيوية لرخاء العالم واستقراره...

إن أي دارس لتاريخ مصر منذ الأزل يلحظ هذه العلاقة الجدلية بين مصر والخارج... فمصر تلعب دائمًا دورًا أكبر من حجمها وتحصد خيرًا وفيرًا إذا أدارت علاقاتها الخارجية باقتدار، ويكون دورها أقل من حجمها وتتعرض لأزمات كبرى إذا

لم تحسن إدارة هذه العلاقات، فالسياسة الخارجية بالنسبة لمصر وتر بالغ الحساسية إيجابًا وسلبًا... هكذا كانت مصر في كل العصور وخاصة في عصر محمد علي الذي بنى إمبراطورية كبرى وقام بعملية تحديث لمصر ثم تكالبت عليه الدول الكبرى ثم عصر إسماعيل الذي ذهب إلى منابع النيل والقرن الإفريقي وواصل عملية تحديث مصر ثم تآمرت عليه الدول الأجنبية بعد افتتاح قناة السويس، وفي عصر عبد الناصر الذي كان تأثيره كاسحًا في المنطقة كلها... حتى انكساره في هزيمة 67 والذي كان التآمر الأجنبي عليه عاملًا من عوامل هزيمته.

في هذه العصور الثلاثة مثلت السياسة الخارجية قوة مصر وضعفها فيما حققته من انتصار وما أصابها من انكسار...

كان أول من فاتحتهم في فكرة إنشاء المجلس هو الصديق السفير الدكتور محمد شاكر سفير مصر في لندن وعميد السلك الدبلوماسي بها حتى أواخر التسعينيات حيث التقينا بالصدفة عند الصديق جورج أبي صعب في بلدة صغيرة واقعة في جبال الألب بين مدينتي جنيف وبرن، حيث جاء كل منا في إجازة ضيفًا على جورج واقترحت على السفير شاكر أن نعمل - بعد انتهاء خدمته في لندن - على إنشاء مجلس مصري شبيه بالمجلس الأمريكي وذكرت له أننا عندما ننشئ هذا المجلس فإنني أرى أن يكون هو أول رئيس له وقد اتفقنا على ذلك... ثم جمعتني الظروف بعد ذلك بالدكتور أسامة الغزالي حرب فطرحت عليه الفكرة فرحب بها وأضاف أنه شخصيًا كان يفكر في شيء مماثل... مر ما يقرب من العام على الحديث مع كل من السفير شاكر والدكتور أسامة وبعد عودة السفير شاكر من لندن... اقترحت عليهما أن نلتقي لمناقشة الخطوات التي نتخذها لتأسيس المجلس وأضفت أنني أرى أن ينضم إلينا شخص رابع ينتمي إلى جيل الشباب... واقترحت عليهم اسم الدكتور بهي الدين الإبراشي المحامي المعروف... واجتمعنا نحن الأربعة في أوائل عام 1999 في مكتبة مبارك العامة... واتفقنا على أن نبدأ باختيار عدد من الأسماء تنتمي لمختلف الفئات والخبرات ما بين سفراء وعسكريين سابقين ورجال أعمال وأساتذة وإعلاميين وأكاديميين ومهنيين... على أن يكون المعيار هو الاهتمام بالشئون الخارجية... وبعد أن اتفقنا على الأسماء اتصل بي المرحوم الأستاذ لطفي الخولي وطلب أن ينضم إلينا فرحبنا بطبيعة الحال... ودعونا الأعضاء المؤسسين إلى لقاء عقدناه بإحدى القاعات في مبنى جريدة الأهرام... وأعلنا

تأسيس «المجلس المصري للشئون الخارجية» كجمعية أهلية معنية بالشئون الخارجية ثم اتخذنا الإجـراءات القانونية لتسجيل الجمعية في وزارة الشئون الاجتماعية ووافق وزير الثقافة فـاروق حسني علـى أن يتم إعلان المجلس مـن المسرح الكبير فـي دار الأوبرا المصريـة وكان ذلك يوم 19 يونيـو 1999، وما إن أعلنا تأسيـس المجلس حتى واجهتنا مشكلـة المقر وكان وزير الخارجية عمرو موسى آنذاك من أكبر من أيدنا ودعم مبادرتنا فـي إنشاء المجلس، فأبلغنا أنـه مستعد لأن يمنحنا شقة في مبنـى وزارة الخارجية القديم علـى كورنيش النيل بالجيزة إلا أننا اعتذرنا عن عـدم قبول هذا العرض لما قد يعطيه من انطبـاع يمس وضعنا كجمعيـة أهلية مستقلة. هنـا جاء المهندس إسماعيـل عثمان رئيس شركـة المقاولين العـرب آنذاك والذي انتخب عضـوًا بمجلـس الإدارة وأبلغنا أنه قد قام بالفعـل بإعـداد مقر لنا في مبنـى الشركة بشارع محيـي الدين أبو العـز بالمهندسين... وعندمـا ذهبنـا إلى المكان وجدنـا شيئًا مبهـرًا... وجدنا في انتظارنـا دورًا كاملًا بكل لوازمـه مـن أثـاث وتجهيـزات.. ويعلـوه دور آخـر للاستقبـال وبـه قاعـة كبـرى للاجتماعات... وكل ذلك مخصص للمجلس.

كان هذا الإسهام الكبير الذي قدمته المقاولون العرب للمجلس مثالًا لما شاهدناه في البلاد صاحبة الباع في العمل الأهلي، وهو ما كنا نأمل في أن يوجد بمصر وكان ما قدمته لنا مما سهل علينا عملنا ومكننا من الانطلاق منذ اللحظة الأولى.

وفي أول انتخاب جرى لعضوية مجلس الإدارة انتخبنا السفير شاكر رئيسًا، والفريق صلاح حلبي نائبًا للرئيس، والدكتور أسامة الغزالي حرب أمينًا عامًا، والدكتور بهي الدين الإبراشي أمينًا للصندوق، وقررنا أن تكون العضوية مفتوحة للأفراد وللشركات وجعلنا اشتراك الأفراد مبلغًا زهيدًا حتى تظل إمكانية الاشتراك متاحة للقادرين على الإسهام الفكري ممن لا تسمح مواردهم المالية بدفع اشتراك كبير... وقررنا قبول منحة سنوية محدودة عرضها علينا وزير الخارجية عمرو موسى ولكننا قررنا عدم قبول أية منحة من أية جهة أجنبية... وألا نقبل في عضوية المجلس سوى المصريين سواء كانوا أفرادًا أم شركات ويرجع قرار عدم قبول منح من جهات أجنبية إلى أننا ونحن نناقش أمورًا تتصل بالسياسة الخارجية المصرية وعلاقات مصر مع الخارج فإنه ينبغي أن نكون بعيدين تمامًا عن أية تأثيرات أجنبية بل وعن شبهاتها...

وما إن أعلنا إنشاء المجلس حتى بدأت الشخصيات الزائرة لمصر تطلب الالتقاء معنا فقد أصبحنا المنبر الفكري الذي يمكن لهذه الشخصيات أن تتواصل من خلاله مع المجتمع المدني ومع المهتمين بالشئون الخارجية في مصر، ثم توالى إرسال وفود المجلس للخارج كما عقدنا مؤتمرات مشتركة مع العديد من المنظمات والمؤسسات في الخارج... وأصدرنا العديد من الدراسات والبيانات... وأوصلنا صوت مصر إلى محافل لم تكن مطروقة من قبل... وأصبحت لنا علاقات عمل مع شبكة كبيرة من المؤسسات ومراكز البحث الأجنبية في مختلف القارات... وأصبح المؤتمر الذي يعقده المجلس سنويًا مناسبة مصرية هامة تطرح فيها القضايا التي تتعلق بأمن مصر القومي وعلاقاتها الخارجية.

ومنذ تلك الليلة التي قمنا فيها بتدشين المجلس بدار الأوبرا المصرية، أخذ ينمو ليصبح أعضاؤه بضع مئات بعد أن كانوا بضع عشرات، ولم يصبح المجلس مجرد مركز للبحث والنقاش، بل أيضًا تجمعًا فكريًا ومنبرًا يخاطب الداخل ويتحاور مع الخارج حول ما يشغل مصر والمنطقة من قضايا.

ومع تنامي عدد الأعضاء من كل الخبرات... تأسست مجموعات العمل... تجتذب الخبرات في كل مجال وفي كل ما ظهر على جدول أعمالنا... كان طبيعيًا أن تكون عيننا على مصالح مصر الحيوية... من منابع النيل... إلى مصادر الطاقة... من قضايا أمن مصر القومي على حدودنا الشرقية وضرورة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل إلى قضايا الإصلاح السياسي باعتبار أن الديمقراطية تصب أيضًا في صالح الإدارة الرشيدة للشئون الخارجية، كما هو الحال في الشئون الداخلية وإلى غير ذلك من قضايا... في كل ذلك كان الأعضاء وغير الأعضاء يساهمون بخبرتهم وبوقتهم كعمل تطوعي نابع من الرغبة الذاتية في رفعة هذا الوطن ورخائه وتجنيبه الأخطار...

وفي كل أنشطتنا كانت أعيننا على المصالح الحيوية المصرية ليس فقط في مفهومها النظري فقط بل أيضًا في مفهومها العملي الذي يؤثر على حياة المواطن المصري، فكان أول دراسة قمنا بها خصصناها لأحوال العمالة المصرية في الخارج، وعندما لاحظنا أن موارد الطاقة من البترول والغاز في طريقها إلى النضوب ومن المهم أن تتوجه مصر إلى الطاقة البديلة وخاصة الطاقة الذرية خصصنا مؤتمرنا السنوي لعام 2007 حول هذا الموضوع... وعندما وجدنا أن انتخاب الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما يمثل

شيئًا جديدًا في الولايات المتحدة بعد السنوات العجاف لإدارة الرئيس بوش (الابن) خصصنا مؤتمرنا السنوي لعام 2008 لدراسة العلاقات المصرية الأمريكية في عهد أوباما وما يمثله هذا العهد حسب تصورنا من تحديات وفرص وعندما رأينا تنامي الصراع الإقليمي على الشرق الأوسط خصصنا مؤتمرنا لعام 2009 لدراسة هذا الموضوع واستكشاف أبعاده وما يكون عليه موقف مصر من هذا الصراع الذي تشارك فيه الدول الإقليمية خاصة تركيا وإيران وإسرائيل... هذا فضلًا عن الندوات التي نعقدها على امتداد العام وغيرها من لقاءات محدودة ندرس فيها ما قد يطرأ من مشاكل ونرسل توصياتنا بشأنها للمسئولين...

بعد أربعة أعوام من إنشاء المجلس باعت شركة المقاولون العرب العمارة التي كان بها المجلس كما ترك المهندس إسماعيل عثمان الشركة وأصبح متعينًا علينا أن نجد مقرًّا للمجلس وقد تزامن ذلك مع انتخابي رئيسًا لمجلس الإدارة بعد السفير محمد شاكر... ودار بحث عن مكان آخر ننتقل إليه وقد وفقنا الله إلى شراء دور كامل في برج مطل على النيل في المعادي وقسطنا ثمنه على ثلاثة أعوام، وقدمت لنا وزارة التعاون الدولي برئاسة وزيرتها الدبلوماسية الممتازة فايزة أبو النجا منحة لإنشاء مركز للدراسات داخل المجلس كما تبرعت وزارة الاتصالات بتزويدنا بأجهزة الكمبيوتر والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، كما قام المهندس نجيب ساويرس بتأثيث المجلس كما تبرع عدد كبير من أعضاء المجلس لاستكمال دفع الأقساط.

وتواصل النشاط كما تزايد عدد أعضاء المجلس من كافة المشارب والتخصصات وأنشئت اللجان ومجموعات العمل وأصبح للمجلس مكتبة محترمة وقد هيأ الله للمجلس مديرًا تنفيذيًّا ممتازًا هو السفير الدكتور السيد أمين شلبي سفير مصر السابق في النرويج الذي أخرج للمكتبة العربية ما يزيد على خمسة وعشرين كتابًا ومئات المقالات في السياسة والشئون الخارجية والثقافة مما جعله جديرًا بالحصول على جائزة الدولة للتفوق لعام 2009.

وفي 17 نوفمبر 2009 احتفلنا بمرور عشرة أعوام على إنشاء المجلس، وكان وزير الثقافة الفنان فاروق حسني كريمًا معنا فأتاح لنا أن نقيم الاحتفال بالمسرح الكبير بدار الأوبرا المصرية ودعونا السلك الدبلوماسي الأجنبي ورجال الفكر وكان الدكتور عبد المنعم كامل رئيس دار الأوبرا هو الذي وضع اللمسات الفنية على البرنامج الفني، فقدمت فرقة

الموسيقى العربية مقطوعات من الأغاني الوطنية التي غناها كورال الفرقة كما قدمت أوركسترا القاهرة السيمفوني مقطوعات من الموسيقى العربية رمزًا لدور مصر في التواصل بين الشرق والغرب، ثم كرمنا عمرو موسى لمؤازرته لنا في إنشاء المجلس عندما كان وزيرًا للخارجية.

في هذه الأعوام العشرة اشتد عود المجلس وأصبح عنصرًا مؤثرًا في مجتمع السياسة الخارجية في مصر على مستوى العمل الأهلي، إلا أن الطريق أمامنا مازال طويلًا... ومازال أمامنا الكثير الذي ينبغي علينا أن ننجزه.

وفي خلال الأعوام المقبلة سنعمل بمشيئة الله على أن يضم المجلس مجموعة من زملاء البحث fellow researchers لتقديم الدراسات المتعمقة، كما نعتزم أن ندعم دور المجلس في نشر الكتب المعنية بالسياسة الخارجية وأمن مصر القومي بمفهومه الواسع، كما نعتزم إصدار مجلة للشئون الخارجية تكون على مستوى عالمي يمكن من خلالها إيصال وجهة النظر المصرية إلى العالم الخارجي، والواقع أنه لا يوجد سقف لطموحاتنا.

وفضلاً عن الدور الذي يلعبه المجلس في خدمة قضايا مصر وشئونها الخارجية في فضاء العمل الأهلي المتواصل مع العمل الحكومي باعتبار أن الشئون الخارجية تهم المصريين كأفراد وجماعات كما تهم العمل الحكومي... فإن إنشاء المجلس يشكل تجربة مهمة فيما يمكن أن يقوم به المجتمع المدني...

ولعل إنشاء المجلس يقدم أيضًا مثالًا لما يمكن أن يتحقق في المجالات الأخرى غير مجال الشئون الخارجية... إننا نرى الدور الحيوي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني والقائمة على العمل التطوعي في البلدان الأخرى... ونأمل أن تكون تجربتنا حافزًا لميلاد مؤسسات أخرى شبيهة في مختلف مجالات الحياة المصرية.

وفي 9 ديسمبر 2009 كان موعد اجتماع الجمعية العمومية للمجلس وأجريت انتخابات لمجلس الإدارة واجتمع مجلس الإدارة الجديد وانتخبنا السفير شاكر رئيسًا مرة أخرى كما شرفني زملائي بانتخابي رئيسًا شرفيًا ومازالت أمامنا مهمة كبيرة لدعم مسيرة المجلس باعتباره ركيزة العمل الأهلي في مجال السياسة الخارجية لمصر.

(22)

أسرتنا في ثلاث قارات

أنظر الآن إلى أسرتي فأجدها في ثلاث قارات.. أعيش وزوجتي فريدة في القاهرة بينما تعيش ابنتي الكبرى ندى وعائلتها في نيويورك وتعيش سلمى وعائلتها في باريس...

قابلت فريدة أول مرة في نادي الجزيرة أوائل عام 66 وكانت آنذاك ابنة العشرين عامًا وفي العام الثالث من دراستها في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وكنت أنا مازلت سكرتيرًا أول في مكتب وزير الخارجية محمود رياض.

كانت هي تلك الفتاة الرشيقة المثقفة، والتي أعجبني فيها أنها وهي ذات التعليم في المدارس الفرنسية كانت قد قرأت نجيب محفوظ ويوسف السباعي ويوسف إدريس وانبهرت بمسرح عبدالرحمن الشرقاوي، وتحفظ أشعار رامي التي تغنيها أم كلثوم... فدراستها الفرنسية لم تمنعها من أن تكون بنت البلد التي كنت أبحث عنها...

كانت من العشرة الأوائل في الثانوية العامة على مستوى القطر وتسلمت شهادتها من الرئيس عبد الناصر في عيد العلم وظلت تحصل على مكافأة مالية شهرية من الدولة طوال دراستها الجامعية، وعندما تخرجت عينت معيدة في الجامعة ولكنها تركت وظيفتها وآثرت أن ترافقني في رحلة العمر. وفي جنيف وهي بعد في الثانية والعشرين وضعت ابنتنا الكبرى ندى في ديسمبر 1968 وبعدها بعام ونصف العام وضعت ابنتنا الصغرى سلمى، وتحملت أعباء تربيتهما بينما كنت مشغولاً في العمل في تلك الحقبة الصعبة بعد عدوان 67، وعاشت معي تلك الأيام الحزينة التي انتقلت فيها مصر من حال إلى حال.. ولم تشك زهد المرتب الذي كنا نحصل عليه آنذاك ولكنها دبرت ووفرت لنفتح بيتنا كممثلين لبلادنا... في باكستان كانت تمثل مصر الإسلامية في جمهورية باكستان الإسلامية... وفي الولايات المتحدة قامت بدور تمثيلي رائع فكانت تدعى لإلقاء المحاضرات في واشنطن وغيرها من المدن وفتحت بيتنا لأهل واشنطن كما فعلت من قبل في جنيف وإسلام آباد وأقامت شبكة علاقات واسعة مع زوجات كبار رجال الإدارة وأعضاء الكونجرس والميديا... وكانت أمًّا ممتازة ترعى ابنتينا بينما أنا مشغول في حياة المدينة التي لا تهدأ.

وفي أعوام واشنطن الثمانية أتمت ابنتانا ندى وسلمى دراستهما في المدرسة الدولية وحصلتا على البكالوريا الدولية ثم تخرجتا في جامعة جورج واشنطن بدرجات شرف، ثم جاءت ندى لتخبرني أنها قد قبلت في جامعة MIT العريقة لتدرس في كليتها المشهورة[1] في إدارة الأعمال والاقتصاد وعلوم الكمبيوتر، وبينما سعدت لذلك بدأت أتخوف مما سيترتب على دخولها في مرحلة جديدة ومتقدمة من الدراسة؛ خشيت من أن الدراسة العليا ستؤدي في الأغلب إلى أن تستجيب ابنتانا لإغراء الحصول على وظائف خارج مصر بينما نتأهب نحن لحزم حقائبنا والعودة لمصر واختتام مشوار العمر في الخارجية، وترددت في الموافقة على أن تذهب للدراسة العليا في جامعة MIT، ثم فوجئت بأخي وصديقي فاروق الباز يكلمني من بوسطون حيث يقيم وحيث توجد جامعة MIT ويحدثني بلهجة غاضبة ويؤنبني على ترددي في الموافقة لندى على الدراسة في هذه الجامعة التي يعتبر القبول فيها أمرًا صعب المنال ويبدي تعجبه من أن أعوام العمل في الخارج لم تنجح في إزالة عادات الموروث القديم لديّ بحيث يجعلني أفكر في أن أحرم ابنتي من فرصة الدراسة في هذه الجامعة الكبيرة.. تحالف موقف فاروق مع موقف ندى وفريدة في إزالة ترددي ودخلت ندى جامعة MIT وما هي إلا شهور وتخرجت سلمى في الجامعة وحصلت على درجة الشرف في مادة الكيمياء وقدمت لها جامعة هارفارد منحة لدراسة الدكتوراه في كلية الصحة العامة بها.. وانتهى الأمر بندى بعد تخرجها أن تعمل في البنك الدولي وتلتقي هناك بشاب من أصول لبنانية وجامايكية حيث كان أبوه سفيرًا لجامايكا وجاءت ندى تخبرنا بأن رولاند يريد الزواج منها وأنه درس الإسلام واقتنع به وسيشهر إسلامه في واشنطن... فوافقنا... وتزوجت ندى من رولاند ويعيشان الآن في نيويورك حيث تعمل كنائب مدير بنك كبير ومسئولة عن تمويل مشروعات الطاقة الجديدة و المتجددة وهما أبوان لأمين وكريم.

ثم جاءت سلمى وأخبرتنا فور حصولها على الدكتوراه بأنها التقت بطبيب فرنسي كان يدرس معها في كلية الصحة العامة في جامعة هارفارد... وأنهما يرغبان في الزواج... وجاء أرنو وذهبنا معه إلى الأزهر الشريف وهناك أشهر إسلامه على يد الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر الذي بارك أيضًا زواجهما على شرع الإسلام، وذهبت سلمى مع أرنو للعمل والتدريس في جامعة أديس أبابا ثم إلى هولندا،

---

(1) Sloan's School of Management.

حيث وضعت يوسف وتيمور ثم ذهبا إلى باريس حيث يعمل آرنو الآن مديرًا للأبحاث في الأمراض المعدية والجديدة بمعهد باستير ويشرف على مشروع كبير للتعاون الأوروبي مع مصر لمكافحة الكبد الوبائي... ويؤسس كلية فرنسية للصحة العامة في باريس بينما تعمل سلمى نائبًا لمدير إدارة المشروعات والعلاقات الدولية في وكالة الصحة والبيئة والأغذية الفرنسية ويعيشان في بيتهما بمدينة النور مع ابنيهما يوسف وتيمور وابنتيهما التوءم ياسمين ونادية...

وهكذا أصبحت عائلتنا تعيش في قارات ثلاث ولكننا نلتقي جميعًا مرة كل عام في منزلنا على البحيرات المرة حيث يتفاهم الجميع بلغات ثلاث العربية والإنجليزية والفرنسية كما نذهب لزيارتهما في نيويورك وباريس.

أعيش وفريدة وحدنا في مصر الجديدة ونفتقد بالطبع البنات والأحفاد ولا نلتقي معهم كل يوم جمعة للغداء كما كنت آمل أو على موائد الإفطار في شهر رمضان المبارك... أستعيد ذكريات شبابي الأول عندما أذهب لزيارة ندى في نيويورك التي عملت فيها في بداية المشوار الدبلوماسي.. ونستمتع بباريس ومباهجها في الفن والثقافة والعمارة عندما نزور سلمى وعائلتها... وتكتسب حياتنا بعدًا جديدًا بامتداد عائلتنا عبر قارتين أخريين، أوروبا وأمريكا...

رغم أننا نعيش وحيدين في بيتنا في مصر الجديدة فإن العمل العام أصبح يملأ حياتي كما يملأ حياة فريدة التي أصبحت أمينًا عامًا لجمعية الرعاية المتكاملة التي أنشأتها وترعاها السيدة الفاضلة سوزان مبارك، وتقوم بدور اجتماعي رائد.

وبعد أن لعبت فريدة دورًا مثاليًا كزوجة دبلوماسي مصري وأم لبنتينا ونحن في الغربة، فإنها تجد الآن متعة كبيرة في العمل العام، وهي عضو في عدد من المجالس والهيئات العاملة في المجتمع المدني، ونشعر كلانا بأن العمل العام يضيف إلى تجربتنا ويعمق جذورنا ويقدم لنا الفرصة لنؤدي لبلادنا جزءًا مما أعطته لنا.

(23)

الديمقراطية وأمن مصر القومي.. رجع الصدى ونظرة على الأفق

منذ تفتح وعيي على مسيرة مصر السياسية ولم أكن قد تجاوزت بعد مرحلة الدراسة الثانوية، وحتى كتابة هذه السطور، شاهدت كما شاهد أبناء جيلي معارك مصر في الحرب والسلام.. والقرارات التي اتخذتها في مواجهة هذه الأحداث أو في صنعها... ولقد تطورت بطبيعة الحال درجة انشغالي بهذه الأحداث من مجرد مشاهد عن بُعد، إلى مشاهد عن قُرب بعد أن التحقت بوزارة الخارجية في منتصف الخمسينيات إلى واحد من العاملين القريبين من وزراء الخارجية في فترة الستينيات والسبعينيات إلى رئاسة بعثات دبلوماسية كانت آخرها سفارة مصر في واشنطن لثمانية أعوام (1984-1992).

وظلت متابعتي للشأن الخارجي المصري حتى بعد أن تركت العمل الحكومي بما كنت أساهم به في وسائل الإعلام وخاصة الكتابة في صحيفة الأهرام وغيرها إلى أن أنشأت عام 1999 مع مجموعة الزملاء والأصدقاء المهتمين بالسياسة الخارجية المصرية المجلس المصري للشئون الخارجية...

وعلى مدى الأعوام توصلت إلى قناعات بالنسبة لما جرى من أحداث... كما قمت بمراجعات وإعادة تقييم تضمنتها صفحات هذا الكتاب.

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية عام 1945 كانت مصر منشغلة في الأساس بقضيتها الوطنية التي كانت بريطانيا طرفها الثاني، أي قضية جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية ووحدة وادي النيل بين مصر والسودان، كما بدأت الدول

الغربية وعلى وجه الخصوص بريطانيا صاحبة النفوذ الأكبر في هذه المنطقة تمهد الأرض لرسم الخريطة الجديدة للشرق الأوسط، وخاصة بعد أن أصبح واضحًا أن عالم ما بعد الحرب سيكون مسرحًا للتنافس بين الغرب والشرق، فأرادت بريطانيا أن تنشئ في المنطقة تجمعًا مواليًا لها ويكون أساسًا لترتيبات إقليمية أكثر تبلورًا فيما بعد، فأوحت بفكرة إنشاء جامعة الدول العربية بحيث تكون مصر هي المدخل لإنشاء هذا التجمع الجديد وقامت مصر عام 1944 فعلًا بدعوة الدول العربية المستقلة آنذاك والتي كان عددها لا يتجاوز سبع دول للاجتماع بقصر أنطونيادس بالإسكندرية حيث تم توقيع بروتوكول الإسكندرية لإنشاء جامعة الدول العربية ثم توقيع ميثاق الجامعة يوم 22 مارس من العام التالي ومعه ملحق خاص بفلسطين كما تم الاتفاق على أن تكون القاهرة مقرًّا للجامعة وأمينها العام مصريًا...

ومنذ هذا التاريخ أصبح البعد العربي بُعدًا رئيسيًا في سياسة مصر الخارجية، كما أصبحت قضية فلسطين قضية مصرية تنافس قضية مصر الوطنية ذاتها... ولم تكن لدى مصر أية خبرة مسبقة في عالم السياسة العربية ولا عن أبعاد وأغوار المشكلة الفلسطينية التي أصبحت بين عشية وضحاها قضية العرب الأولى ومشكلة الشرق الأوسط الرئيسية.

لم يمر أكثر من عام على توقيع ميثاق الجامعة حتى كان ملك مصر الشاب الطامح إلى دور عربي وإسلامي يعطيه من الشعبية ما لم تتركه له شعبية الوفد وزعيمه مصطفى النحاس... فوجد ضالته في قضية فلسطين... وأخذ يعد المسرح لهذا الدور... فدعا الملوك والرؤساء العرب إلى اجتماع في مزارعه الخاصة في أنشاص في عام 1946 حيث انعقدت أول قمة عربية، وكانت فلسطين هي محور هذه القمة بل سبب انعقادها... وما إن انفض اجتماع أنشاص حتى توالت التداعيات سراعًا ورأت إنجلترا الدولة المنتدبة على فلسطين أنها لم تعد قادرة على السيطرة على ما يجري هناك... بعد أن بدأت الجماعات الإرهابية اليهودية تشن حربها على القوات البريطانية لإرغامها على ترك فلسطين لتصبح لقمة سائغة لها.

أخذت أبعاد القضية تتشابك وتتعقد ما بين أبعاد سياسية إلى عسكرية إلى دينية إلى تلك التي أطلقتها محارق النازي لليهود في الثلاثينيات والأربعينيات واستغلال المنظمات اليهودية للشعور بالذنب لدى الدول الغربية وخاصة الأوروبية التي حدثت فيها محارق

اليهود والتوظيف السياسي لهذا الشعور بالذنب... ولم يمر عام واحد على اجتماع القمة في أنشاص حتى جاء القرار البريطاني بالتخلي عن فلسطين وإعلان انتهاء الانتداب عليها، وإلقاء المشكلة برمتها إلى المنظمة الدولية الجديدة أي إلى الأمم المتحدة التي قررت جمعيتها العمومية المجتمعة في قصر شايو بباريس في نوفمبر 1947 تقسيم فلسطين إلى دولتين دولة عربية ودولة يهودية، فقبل اليهود بالقرار ورفضه العرب، وأخذ الكل يتساءل: ما الذي سيفعله العرب لمواجهة هذا اليوم الذي ستخرج فيه بريطانيا بالكامل من فلسطين وهو يوم 15 مايو 1948 وماذا سيكون عليه مصير شعب فلسطين الذي أصبح بدوره ينتظر ما سيفعله الزعماء العرب لإنقاذ فلسطين.

كانت المعارك غير المتكافئة تدور على أرض فلسطين بين جماعات الفدائيين الفلسطينيين بقيادة القائدين الشهيرين عبد القادر الحسيني وحسن سلامة وبين الميليشيات اليهودية المدربة والمسلحة والتي شاركت إلى جانب قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية... فأخذت عنها خبرة القتال كما كدست السلاح من الشرق والغرب لمواجهة هذا اليوم... وثار النقاش: ماذا سيفعل العرب في مواجهة ما كانت هذه الميليشيات تقوم به من اعتداءات بل ومذابح ضد القرى العربية وأهلها من المدنيين الأبرياء مثلما جرى في مذبحة قرية دير ياسين استعدادًا لإعلان قيام الدولة اليهودية على أرض فلسطين؟

كان في دوائر النقاش العربي رأيان يقول أحدهما أن تعمل الدول العربية على إبقاء النزاع فلسطينيًا يهوديًا على أرض فلسطين، بحيث تساعد الدول العربية الجماعات الفلسطينية دون أن تتدخل بذاتها أو بقواتها كطرف في الحرب، وكان هناك الرأي الذي دعا إلى أن تتدخل الجيوش العربية لإنقاذ «إخوتنا» في فلسطين ومنع إقامة دولة أجنبية على أرضها العربية... كان رئيس الوزراء المصري النقراشي باشا من الرأي الأول أي مساندة إخوتنا في فلسطين دون تدخل عسكري بالجيوش وقد ظل النقراشي متمسكًا بهذا الرأي حتى قبل نشوب الحرب بأيام. وفجأة تغير موقف النقراشي وأصبح على رأس الدعاة لدخول الجيش وكان هو رئيس الوزراء الذي أصدر أوامره للجيش المصري بالتحرك إلى فلسطين يوم 15 مايو 1948 لإنقاذ إخوتنا أهل فلسطين... وواقع الأمر أن ذلك القرار الخطير بإرسال الجيش المصري لتحرير فلسطين لم يكن قرار النقراشي رئيس الوزراء بل كان قرار الملك فاروق الذي ارتأى أن الفرصة قد واتته لتأكيد زعامته للمنطقة وركوب الموجة الشعبية العارمة التي كانت تناصر فكرة التدخل

العسكري المصري لإنقاذ فلسطين، وكانت تستمد قوتها من ينابيع دينية واتجاه الشعب المصري التلقائي للمروءة ونصرة الضعيف.

لم يكن الجيش المصري مستعدًا ولا مُعَدًّا للقيام بهذه المهمة، ولم يكن هناك من السياسيين من جرؤ على إبداء رأيه بمعارضة دخول مصر للحرب سوى السياسي المصري الداهية إسماعيل صدقي الذي رأس الوزارة قبل النقراشي مباشرة ويعرف مدى قدرة واستعداد الجيش لمثل هذه المهمة. وقف الرجل في البرلمان في جلسة سرية وألقى خطابًا حذر فيه من مغبة هذه الخطوة الخطيرة.. إلا أن أحدًا لم يكن مستعدًّا للاستماع إليه فلقد كان الرأي العام معبأً من أجل دخول فلسطين لنصرة أهلها، وسارت مصر في هذه الخطوة الكبيرة دون دراسة للخيارات أو ما ينجم عنها من تداعيات . . .

كان قرار الدخول في حرب فلسطين الأولى هو الحلقة الأولى التي جرَّت وراءها سلسلة الحروب المصرية الإسرائيلية التي استمرت طوال خمسة وعشرين عامًا (1948-1973) وكانت كل حرب منها تحمل بذرة الحرب التالية لها.

انتهت حرب فلسطين الأولى بعقد اتفاقية الهدنة عام 1949 التي تم التفاوض عليها في جزيرة رودس بوساطة رالف بانش الأمريكي ذي الأصول الإفريقية الذي حصل على جائزة نوبل للسلام بسبب نجاحه في عقد اتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية. . .

ثار السؤال حول ما تعنيه اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل. . . وما إذا كانت تعني إقامة سلام بين مصر وإسرائيل أم أنها تعني مجرد وقف للقتال دون أن تكون هناك علاقات سلام، ولم يكن هذا السؤال سؤالًا نظريًا بل كان سؤالًا تترتب على الإجابة عنه نتائج عملية هامة. . . وقد اتخذت إسرائيل موضوع الملاحة في الممرات المائية الدولية (قناة السويس ومضيق تيران) مجالًا لاختبار نوايا مصر حول موقفها ورؤيتها لاتفاقية الهدنة.

لم تكن مصر آنذاك مستعدة للتسليم لإسرائيل بحق المرور في هذه الممرات. . . فاستدعت الخبراء القانونيين الذين خرجوا بنظرية مفادها أنه ما دام لم يتم التوصل إلى حل للمشكلة التي ثارت الحرب بسببها - أي مشكلة فلسطين - فإن العلاقة بين مصر وإسرائيل تظل تحكمها من الناحية القانونية حالة الحرب (State of belligerency) ولقد رأينا كيف كان هذا الموقف في قلب الأسباب التي أدت إلى اندلاع حرب 67.

ما إن تم توقيع اتفاق الهدنة عام 1949 حتى بدأ البحث عن أسباب الهزيمة... وسرت الشائعات عن أن السبب يكمن في صفقات الأسلحة الفاسدة والتي ثارت حولها الشائعات حول بعض المسئولين المقربين من القصر... وأصبح الجو السياسي في مصر ملبدًا، خاصة مع ظهور حركة الإخوان المسلمين كحركة مناوئة للحكم ونسب إليها عدد من عمليات الاغتيال السياسي خاصة اغتيال رئيس الوزراء أحمد ماهر ثم النقراشي، فوجد الملك الذي اهتز موقفه أمام الشعب بسبب الهزيمة في فلسطين أن الجو السياسي يحتم عليه أن يفعل شيئًا للتقرب من الشعب، فقرر أن يضع حدًّا لعهد حكومات الأقلية وأن يعهد إلى حكومة محايدة بإجراء انتخابات نزيهة في البلاد، جاءت بأغلبية وفدية، وشكل الزعيم مصطفى النحاس حكومة الأغلبية عام 1950 وعادت القضية الوطنية لتهيمن على الساحة السياسية، وعندما فشلت المفاوضات التي أجرتها حكومة الوفد مع بريطانيا للتوصل إلى اتفاق يحقق جلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان... بدأت المطالبة الشعبية بإلغاء معاهدة 36 وهي المعاهدة التي عقدها حزب الوفد برئاسة الزعيم مصطفى النحاس رئيس الوزراء عام 1936 والتي اعتبرت آنذاك خطوة هامة على طريق الاستقلال.

إزاء المطالبة الشعبية الجارفة بإلغاء معاهدة 36 وقف رئيس الوزراء النحاس باشا في البرلمان معلنًا إلغاء المعاهدة وموجهًا حديثه إلى ممثلي الشعب قائلًا بصوت درامي لا يُنسى تلك العبارة التي سرعان ما أصبحت عبارة تاريخية «باسم مصر وقعت معاهدة 36 وباسم مصر أطالبكم اليوم بإلغائها»... فدوت القاعة بالتصفيق وأصبحت مصر تعيش حالة من النشوة الوطنية بهذا القرار التاريخي... لم يكن هناك أي عيب في قرار إلغاء معاهدة 36 فالواقع أن إنجلترا كانت متعنتة في المفاوضات التي سبقت إلغاء المعاهدة، ووصلت إلى طريق مسدود، ولكن العيب كان في أنه لم يكن هناك استعداد مسبق لمواجهة الموقف الناجم عن إلغاء المعاهدة حيث تحولت القوات البريطانية في منطقة القناة بين ليلة وضحاها من قوات حليفة إلى قوات معادية... لم تمر شهور أو ربما أسابيع بينما نحن نعيش جميعًا نشوة القرار... حتى بدأت كتائب الفدائيين تتوافد على منطقة القناة، ولم يكن أمام الحكومة إلا أن تساير هذا الشعور وتؤيد أعمال المقاومة، بل لقد تبرع الملك نفسه بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه لنصرة الفدائيين، وسرعان ما انفجر الموقف في منطقة القناة المكدسة بالقوات البريطانية المنتشرة على طول القناة منذ احتلال بريطانيا لمصر في يوليو عام 1881 وكان من المحتم في هذه الأجواء أن

ينشب الصدام بين القوات البريطانية وبين ما كان في منطقة القناة من قوات مصرية ولم يكن هناك شك في أن القوات البريطانية هي المتفوقة بشكل كاسح من حيث أعداد الجند ونوعية السلاح. فكانت مذبحة جنود بلوكات النظام في الإسماعيلية يوم 25 يناير 1952 التي قادت إلى حريق القاهرة في اليوم التالي أي يوم 26 يناير 52... ثم إقالة الملك للحكومة في اليوم الذي تلاه... وكان ذلك كله إيذانًا بانهيار النظام السياسي بأكمله، يوم 23 يوليو 1952 وقيام نظام سياسي جديد.

بمجيء ثورة 23 يوليو 1952 انتقلت الزعامة من جيل السياسيين ذوي الثقافة القانونية إلى جيل العسكريين ذوي الثقافة العسكرية الذين هالهم ما حدث في حرب فلسطين... وأصبح الزعيم في الحقبة الجديدة هو الرئيس عبد الناصر الذي كان في بداية عهده يريد أن يحل مشاكل مصر الخارجية ليتفرغ للبناء الداخلي، فبعد عام واحد نجح في أن يعقد مع بريطانيا اتفاقًا حول السودان قبل فيه بمبدأ حق تقرير المصير للشعب السوداني بعد أن كانت مصر تصر على أنها والسودان بلد واحد... وفي العام التالي أبرم الاتفاق الثاني مع بريطانيا حول قضية جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية...

أما الشعوب العربية فكانت تبحث عن زعيم... بعدما جرى من هزيمة الجيوش العربية وما ولدته من مشاعر الغضب والإحباط لدى هذه الشعوب، كان هناك دور يبحث عن بطل، فكان هذا الشاب المصري ذو الكاريزما العالية الذي صعد لمنصب الرئاسة في مصر والذي ما إن أُطلَّ على الساحة حتى ملأها، كان ذلك هو جمال عبد الناصر، وفي منتصف الخمسينيات بدا أن الزعيم المصري الشاب استجاب للجماهير واختار أن يكون هو البطل الذي يبحث عنه عالم عربي يعيش مرارة الهزيمة ويتطلع لرد الاعتبار... ومن هنا بدأت مصر تعيش فكرًا جديدًا قدمه الزعيم، كان فكرًا جديدًا على مصر وهو فكر «القومية العربية»... أي أن العرب في الواقع قوم واحد، وقد آن لهم أن يتوحدوا ويملئوا هم الفراغ في المنطقة ويعملوا على إنهاء عهد الاستعمار وعلى تحرير فلسطين.

في هذه الأجواء جاء قرار مصر برفض المقترحات التي تقدم بها الغرب وبوجه خاص الولايات المتحدة من أجل حل مشكلة فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، وكانت هناك مقترحات ذهبت إلى حد تعديل حدود إسرائيل لصالح الدولة العربية في فلسطين وأخرى ذهبت إلى القبول بمبدأ إعطاء اللاجئين الفلسطينيين حق الخيار بين

العودة أو التعويض، وكانت هناك مشروعات وبدا أن هناك تفكيرًا جديًا في قبولها... مثل مشروع جونستون لحل مشكلة اللاجئين واقتسام مياه نهر الأردن وعودة اللاجئين الفلسطينيين... وهكذا... إلا أن مصر عبد الناصر والتي أخذت تدعو إلى القومية العربية لم تقبل في النهاية أيًا من هذه المقترحات... ثم جاء العدوان الإسرائيلي على الجيش المصري في غزة في فبراير 1955 وكان ذلك الحدث هو الشرارة التي جعلت مصر تحسم اختيارها وتعقد أول صفقة سلاح مع الكتلة الشرقية عام 1955 والاعتراف بالصين الشيوعية عام 1956 وخرج جمال عبد الناصر بطلًا جماهيريًا على الساحة العربية، وعندما قام بتأميم قناة السويس في العام التالي أي في عام 56... وكان قرارًا معدًا له إعدادًا جيدًا... ارتفعت شعبيته إلى عنان السماء.

أدارت مصر القناة بكفاءة وتغلبت على كل العقبات التي وضعتها الدولتان الاستعماريتان لإفشال التأميم... وعندما لجأت إنجلترا وفرنسا ومعهما إسرائيل إلى العدوان على مصر... وقف العالم مع مصر بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي... وأُرغمت الدول المعتدية الثلاث على الانسحاب من الأراضي المصرية... وكانت السويس علامة فارقة في تاريخ المنطقة بل في تاريخ العالم... كما أصبح تيار القومية العربية تيارًا جارفًا... وأصبح عبد الناصر هو زعيم العرب بلا منازع وقابضًا على ناصية الشارع العربي من الخليج إلى المحيط وقائد حركة التحرر الوطني في إفريقيا ولم يكن صوت الجماهير قد أصبح فقط صوتًا هادرًا بل لقد عاد للجماهير العربية الأمل في تحقيق النصر النهائي وتحرير فلسطين...

في هذه الأجواء جاء عام 58... والذي بدأ بقرار خطير آخر هو قرار الوحدة بين مصر وسوريا وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة... جاء مشروع الوحدة كاقتراح تقدم به الوفد السوري أو بالأحرى وفد الضباط السوريين الذين جاءوا للقاهرة ليقولوا للرئيس عبد الناصر إنه إذا لم يقبل بالوحدة فستقع سوريا في قبضة الشيوعيين ... ودخل عبد الناصر في هذه المباحثات وهو عازم على ألا يقبل سوى علاقة وحدوية لا تصل إلى حد الوحدة الاندماجية... إلا أن المباحثات انتهت إلى إعلان الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا وأصبحت مصر هي الإقليم الجنوبي وسوريا هي الإقليم الشمالي إلا أن هذه الوحدة لم تصمد لأكثر من ثلاثة أعوام ونصف العام.

وليس من شك أن من أسباب فشل الوحدة الاندماجية هو قرار الدخول فيها دون أن تكون هناك دراسة توضح اختلاف الظروف بين مصر وسوريا وتضع الشروط اللازمة لنجاح الوحدة بين البلدين والتي كان لابد أن يكون من بينها إيجاد المؤسسات القادرة على التعامل مع ما قد يطرأ من مشكلات، وربما لو كانت هناك هذه الدراسات وكان هناك أسلوب ديمقراطي يشارك فيه ممثلو الشعبين في اتخاذ القرار لأمكن للوحدة بين البلدين أن تستمر وأن تقدم الأساس الذي يجتذب إليه دولًا عربية أخرى وتسير الأمة العربية على طريق جاد لتحقيق هذا الأمل الكبير من آمال الوحدة بين الشعوب العربية.

وكما جاء قرار الدخول في الوحدة مع سوريا في غياب الدراسات حول الشروط التي تضمن نجاحها وكان بمثابة رد فعل لتطور الأحوال في سوريا، جاء قرار مصر إرسال قوات مصرية لمساندة ثورة اليمن والتي وقعت في أعقاب الانفصال مباشرة... هنا أيضًا جاء اندفاع مصر إلى اليمن متسمًا برد الفعل والرغبة في إبقاء أو إثبات أن مصر مازالت قادرة على حمل راية القومية العربية... ودعمها بقوة السلاح إذا لزم الأمر ولم تكن هناك دراسات عن أوضاع اليمن وطبيعة الأرض هناك والأوضاع القبلية وردود الأفعال المحتملة في الدول المجاورة وخاصة في السعودية... وغير ذلك من دراسات علمية وعملية... كما بقيت إدارة العلاقة بين مصر واليمن في أيدي أفراد معدودين وكما افتقدت الوحدة مع سوريا إلى المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرار، غابت هذه المشاركة أيضًا في حالة دخول القوات المصرية إلى اليمن...

سرعان ما تحولت حرب اليمن بالنسبة لمصر إلى مستنقع لا تعرف مصر سبيلا للخروج منه، وصارت القوى المناهضة لمصر تعمل على إبقاء مصر متورطة في هذه الحرب فكانت تحبط كل المحاولات التي بذلتها مصر للاتفاق مع السعودية بما يؤدي إلى خروج كريم للقوات المصرية، وكان بقاء هذه القوات في اليمن من بين العوامل التي أدت إلى هزيمة 67 كما كانت نزيفًا للبشر وللمال.

جاءت بعد ذلك أحداث الحرب الفارقة أي حرب 67 الكارثية ورأينا كيف اتخذت القرارات في مايو 67 قرارًا تلو قرار في مسافة زمنية لم تتعد ثمانية أيام أي فيما بين حشد القوات في سيناء يوم 15 مايو إلى يوم إغلاق خليج العقبة يوم 23 مايو... وبهذا القرار كانت مصر قد دخلت بقدميها إلى مصيدة المؤامرة التي دُبرت لها رغم أن الرئيس

عبدالناصر كان يؤكد دائمًا أن مصر لن تدخل حربًا مع إسرائيل لا تختار هي توقيتها...

وكان معروفًا ومعلنًا منذ انسحبت إسرائيل من سيناء عام 57 أنها تعتبر إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية بمثابة إعلان حرب Causus Belli، ومع ذلك جاءت هذه القرارات المتعجلة والارتجالية سواء بالنسبة لحشد القوات وتغيير أوضاعها ما بين هجومية ودفاعية أكثر من مرة ثم طلب سحب قوات الطوارئ الدولية ثم إغلاق خليج العقبة فدُفعت مصر أو اندفعت إلى حرب لم يكن مخططًا أن تقوم بها، ولم تتلق هذه القرارات ما كانت تستوجبه من دراسة وإعداد، ولم تعرض بشكل جدي للمناقشة أمام الرأي العام ولم يكن هناك سوى التصفيق والهتاف وليس النقاش الجاد لمدى صواب أو خطأ قرارات على هذا المستوى من الخطورة؛ ولأن العالم لم يفهم لماذا اتخذت مصر هذه القرارات الفجائية فإن مصر خسرت الحرب في ضمير العالم قبل أن تخسرها في الميدان؛ كان العالم معنا عندما وقع الاعتداء الثلاثي علينا عام 56 ولكنه لم يكن معنا في حرب 67 التي دبر لها الأعداء دون أن نتدبر نحن جيدًا عواقب ما نفعل، وظهرنا كمن يتخذ خطوات تدفع بالضرورة إلى الحرب، أما العالم العربي الذي كان يعيش حلم دخول القوات المصرية إلى تل أبيب لتحرير فلسطين فسرعان ما استيقظ ليرى القوات الإسرائيلية في سيناء والضفة الغربية والقدس وغزة وهضبة الجولان أي عواقب قرارات أقرب ما تكون للاندفاع والمجازفة وأبعد ما تكون عن التدبر.

لم تستطع مصر أن تبدأ المشوار الطويل لتحرير أرضها التي احتلت عام 67 إلا بعد أن درست الموقف والمعطيات الجديدة التي تطلبت أسلوبًا واقعيًا بعيدًا عن مزج السياسة بالأحلام، فاتخذت تلك الخطوة الهامة التي فتحت أمامها الطريق للعمل السياسي من أجل تحقيق السلام وتحرير الأرض، وتمثلت تلك الخطوة في قبول قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 22 نوفمبر 67.

وطبقًا لهذا القرار قبلت مصر إلغاء حالة الحرب وفتح الممرات المائية الدولية للملاحة الإسرائيلية والاعتراف بوجود إسرائيل وحقها في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها... وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين دون ذكر لحق العودة؛ كل ذلك كجزء من صفقة متكاملة تنص على الانسحاب من الأراضي المحتلة... وهكذا بعد أن أرغم العالم إسرائيل على الانسحاب غير المشروط في حرب 56... عاد في عام 67 ليجعل

الانسحاب مشروطًا بل ومكبلًا بكل تلك البنود أو القيود التي كانت مصر ترفضها من قبل، إلا أن إسرائيل التي قامت على مبدأ التوسع الإقليمي وتملكها غرور القوة بعد حرب 67 لم تكن مستعدة لإعادة الأرض في مقابل السلام طبقًا لقرار 242 فلم يكن أمام مصر سوى خيار واحد وهو خيار الحرب من أجل تحرير الأرض فكانت حرب 73 التي تم الإعداد لها على أعلى مستوى سياسيًا وعسكريًا وإعلاميًا، وكان العبور العظيم الذي يظل أكثر الأعمال العسكرية العربية إبهارًا في التاريخ الحديث، وتحركت مصر مباشرة في العملية السياسية فاستعادت سيناء بالكامل من خلال معركة كبيرة وممتدة على الصعيدين العسكري والسياسي... وإن كانت القضية الأشمل أي قضية الصراع العربي الإسرائيلي والمشكلة الفلسطينية التي تشكل قلب الصراع قد ظلت بدون حل، كما لم تعد مصر إلى قطاع غزة الذي كان ضمن الأراضي التي شملتها اتفاقية الهدنة لعام 49، وبقي الخلاف حول مبادرة السلام التي أطلقها الرئيس السادات في نوفمبر 77 عندما ذهب إلى إسرائيل وألقى خطابه التاريخي في الكنيسيت الإسرائيلي من أجل تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل..

سيظل هذا القرار؛ أي قرار الرئيس السادات بزيارة القدس، موضع خلاف في المستقبل كما كان موضع خلاف يوم اتخذه منذ أكثر من ثلاثين عامًا، وسيظل أمرًا مختلفًا عليه بين الذين أيدوه ويصفونه بأنه قرار بعيد النظر قائم على قراءة واقعية للمعطيات التي كانت قائمة آنذاك ولأنه أعاد أرض مصر وخلصها من دنس الاحتلال وبين الذين يصفون القرار بأنه أوقع الأمة العربية كلها في حالة خلل استراتيجي في مواجهة إسرائيل... وأنه أجهض محاولات التوصل إلى سلام شامل، وبغض النظر عن نتائج هذا القرار، فإن أسلوب اتخاذ القرار لم يختلف بين الرئيس عبد الناصر وبين الرئيس السادات، تم الحشد الإعلامي الصاخب وتسيير المظاهرات، وصياح المستعدين دائمًا للسير في مواكب التأييد وإبداء الموافقة الحماسية على قرار الرئيس أيًا كان القرار، وهكذا لم يكن المشهد يوم تأييد مبادرة الرئيس السادات مختلفًا كثيرًا عن مشاهد التأييد السابقة للرئيس عبد الناصر في الأيام السابقة لحرب 67 الكارثية...

ثمة قرار آخر وإن كان خارج السياق ولم يهتم المؤرخون بدراسته وكشف أسراره وبيان عواقبه وما يكتنفه من غموض حتى الآن وهو قرار تصديق مصر على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في فبراير 1981 بصورة منفردة أي بدون أن يقترن

تصديقنا على المعاهدة بانضمام إسرائيل لها، وهو ما أدى إلى تخلي مصر عن الخيار النووي، بينما بقي هذا الخيار في يد إسرائيل التي أصبحت الدولة النووية الوحيدة المهيمنة في المنطقة.

كان التفسير الذي سمعته أكثر من مرة من المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء الذي كان يدفع بقوة في اتجاه التصديق على المعاهدة هو أن مصر قررت في أوائل الثمانينيات أن تلجأ إلى الطاقة النووية السلمية لتعوضها عما كان متوقعًا من نضوب مواردها البترولية ولم تجد دولة تقبل تزويدها بالوقود النووي إلا بعد أن تصدق على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية الموقعة عام 1970.

ومع تقديري واحترامي لهذا التفسير إلا أن التساؤل يبقى هل كانت هناك دراسة وافية عن النتائج والتداعيات الاستراتيجية لهذا القرار؟ هل كانت هناك بدائل؟ هل كان هناك بالفعل ما يحتم اتخاذ هذه الخطوة وأن نتخلى طواعية عن الخيار النووي دون مقابل ودون ضمانات؟.. هل كان من الممكن أن نتخذ من هذا القرار نقطة انطلاق للضغط والدعوة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تكون إسرائيل جزءًا منها؟

كان قرار التصديق على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية من القرارات الاستراتيجية في حقبة الرئيس السادات التي امتدت لأحد عشر عامًا والتي كانت زاخرة بقرارات كبيرة في الحرب والسلام.

ولقد جاءت نهاية هذه الحقبة في لحظة درامية في تاريخ مصر الحديث يوم السادس من أكتوبر 1981 عندما وقعت جريمة اغتيال الرئيس السادات وهو يحتفل بالعيد الثامن ليوم العبور العظيم في حرب أكتوبر المجيدة على يد ضابط من ضباط القوات المسلحة المشاركين في العرض العسكري.

عندما تولى الرئيس مبارك مسئولية الحكم كانت مصر قد بدأت مسيرة بناء المحطات النووية لتوليد الطاقة... إلا أن هذه المسيرة سرعان ما توقفت ووضع مشروع إنشاء هذه المحطات على الرف بعد حادث انفجار محطة شرنوبل في أوكرانيا بالاتحاد السوفيتي عام 1986... وظل المشروع مجمدًا لأكثر من ربع قرن ولكن ظل تصديق مصر على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية دون ربطه بتسلح إسرائيل النووي ينتج آثاره طيلة هذه الأعوام وفي المستقبل وأصبح واضحًا أن الدول الكبرى تتغاضى عن

ترسانة إسرائيل النووية بل وتحميها من أية محاولات دولية للضغط عليها للانضمام لمعاهدة منع الانتشار...

بتولي الرئيس مبارك للمسئولية في أكتوبر 1981 بدأت حقبة جديدة يقارب عمرها اليوم عقودًا ثلاثة... بعد العقود الثلاثة التي جمعت ما بين الحقبتين الناصرية والساداتية في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات وهي حقبة الحروب والمعارك الكبرى ثم التوجه نحو السلام مع إسرائيل... ولقد جاءت حقبة مبارك وكأنها رد فعل للحقبة السابقة عليها.

اتسمت حقبة الرئيس مبارك بالرغبة في تجنب المواجهات والعمل على تحقيق المصالحة مع المحيط العربي، ولم يكن هناك من قرار استدعى خروج القوات المسلحة المصرية إلى خارج الحدود سوى قرار المشاركة في عملية تحرير الكويت بعد أن استنفدت كل المحاولات لإقناع الرئيس صدام للانسحاب من الكويت وبعدما وجدت مصر أنها لا تستطيع أن تغض الطرف عن غزو بلد عربي لبلد عربي آخر وضمه إلى أراضيه وما يشكله ذلك من سابقة خطيرة في مسار العلاقات بين دول المنطقة.

كان هناك أيضًا قرار هام آخر للرئيس مبارك وهو الخاص بتأمين منطقة حلايب والوجود المصري حتى خط 22 جنوبًا وهو خط الحدود القانونية المصرية مع السودان.

وليس من شك في أن هذين القرارين كانا صائبين تمامًا، إلا أن ذلك لا ينفي أن قضية الديمقراطية ما زالت قضية مطروحة، ليس فقط بالنسبة لأسلوب اتخاذ القرار في شئون السياسة الخارجية، ولكن أيضًا في مجالات حيوية أخرى... وذلك رغم أجواء حرية الصحافة وحرية التعبير التي تعيشها مصر منذ عدة أعوام في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

تحديات أمام أمن مصر القومي

عندما عدت من مشوار العمل في واشنطن كان يملؤني التفاؤل بالنسبة للمستقبل ليس فقط فيما تحقق لمصر على مستوى الاقتصاد، ولكن أيضًا بنجاحنا في عقد مؤتمر مدريد (أكتوبر 1991)، فقد انعقد المؤتمر الدولي الذي طالما نادينا به تحت رعاية القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) وشاركت فيه كل الأطراف العربية المعنية بما فيها سوريا ولبنان والأردن وممثلون عن الشعب الفلسطيني، وشاركت إسرائيل، كما شاركت مصر بطبيعة الحال وكان دورها دورًا بارزًا في المشاورات والاتصالات التي أدت إلى عقد المؤتمر وأثناء المؤتمر، ودعيت الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي والمجموعة الأوروبية للحضور كمراقبين، وبدا أن انعقاد هذا المؤتمر هو بمثابة اختراق أو إنجاز كبير منذ مؤتمر جنيف للسلام عام 1973 الذي لم تحضره سوريا ولم يدع إليه الفلسطينيون، ولم يكن له دور في علاج المشاكل الإقليمية.

وكان من أهم ما تميز به مؤتمر مدريد تلك التأكيدات (assurances) التي قدمتها الولايات المتحدة للأطراف؛ لكل طرف على حدة، في التأكيد على أن المؤتمر ينعقد على أساس مبادلة الأرض بالسلام ومعارضة الاستيطان ومعارضة تطبيق إسرائيل لقوانينها على الأراضي المحتلة... وقد أطلعت الولايات المتحدة كل طرف على ما قدمته للطرف الآخر من تأكيدات، ولم تلجأ إلى أساليب الخداع التي ميزت أسلوب كيسنجر، الذي أخفى عن مصر الضمانات التي أعطاها لإسرائيل أثناء مفاوضات اتفاقية الفصل بين القوات الثانية، فلقد كان بوش وبيكر طرازًا مختلفًا عن طراز كيسنجر، وانعقد المؤتمر بحضور ورعاية الرئيس بوش والرئيس جورباتشوف رئيس الاتحاد السوفيتي في مدريد في 29 أكتوبر 1991، ثم سارت المفاوضات في واشنطن وغيرها من العواصم العالمية على مسارين، المسار الأول لحل المشاكل الثنائية بين إسرائيل وكل من الدول العربية المجاورة لها بما فيها الفلسطينيون والتوصل إلى اتفاقات سلام معها والمسار الثاني هو مسار متعدد الأطراف يعالج القضايا الإقليمية الخمسة، الحد من التسلح، اللاجئين، المياه، العلاقات الاقتصادية، والبيئة.

ورغم سوء الحظ الذي تمثل في عدم فوز الرئيس بوش «الأب» بفترة رئاسة ثانية وغادر البيت الأبيض في ختام عام 1992، إلا أن المؤتمر استمر في فترة ولاية الرئيس

كلينتون وحققت المفاوضات السورية الإسرائيلية درجة من التقدم، وكذلك الحال في المفاوضات متعددة الأطراف حول القضايا الإقليمية بما في ذلك موضوع الحد من التسلح، بل إن المفاوضات التي جرت في لجنة الحد من التسلح تعد المفاوضات الوحيدة بين العرب وإسرائيل حول هذا الموضوع ولم تنعقد مفاوضات حول هذا الموضوع حتى الآن.

والواقع أن آلية المفاوضات متعددة الأطراف بالتكامل مع اتفاقات السلام الثنائية كان من المفترض أنها ستؤدي إلى بناء نظام إقليمي ينقل المنطقة من حالة الحرب التي عاشتها لعقود طويلة إلى حالة سلام، مثلما حدث في مؤتمر هلسنكي الذي أقام نظامًا للأمن الأوروبي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ليس واضحًا ما جرى وأدى إلى انهيار مؤتمر مدريد، فموته جاء بالتدريج ودون ضجيج وليست هناك شهادة وفاة تؤرخ لنهايته؛ تكاتفت كراهية إسرائيل للمؤتمر مع غياب استراتيجية عربية تضع المؤتمر في إطاره اللازم لبناء نظام إقليمي جديد، كذلك لم تكن إدارة كلينتون التي جاءت بعد إدارة بوش «الأب» متحمسة كثيرًا للمؤتمر الذي لم يتمسك به العرب أنفسهم، وعندما عادوا بعدها بعشرة أعوام أو يزيد للمطالبة به.. كان الوقت قد فات!! وكان المؤتمر قد ذهب أدراج الرياح!!!

جاء انهيار مؤتمر مدريد في أعقاب اغتيال إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل عندما اغتاله شاب إسرائيلي متطرف بعد أن صافح ياسر عرفات في لحظة فارقة.. في تاريخ الصراع.

عاد الليكود للحكم وما أعقب ذلك من مفاوضات كامب دافيد بين إيهود باراك وياسر عرفات برعاية الرئيس كلينتون لتنتهي هذه المفاوضات بالفشل، ويُختتم القرن العشرون بزيارة شارون المشئومة للمسجد الأقصى ثم مجيئه للحكم بعد ذلك مع مجيء جورج بوش «الصغير» رئيسًا للولايات المتحدة بسياساته الخرقاء ليبدأ القرن الحادي والعشرون على وقع الهجوم المروع يوم 11 سبتمبر 2001 على برجي التجارة العالمية في نيويورك، رمز القوة الأمريكية الاقتصادية، وعلى البنتاجون في واشنطن رمز القوة العسكرية الأمريكية، ثم تبدأ حرب أفغانستان ثم الحرب الكارثية على العراق عام 2003، والتي كان من نتائجها وتداعياتها ظهور إيران كقوة إقليمية في الشرق الأوسط وصاحبة النفوذ الأكبر في العراق مع تحالفها مع حزب الله في لبنان ومع حركة حماس في غزة... وليبدأ الصراع في الشرق الأوسط يكتسب طابعًا جديدًا.. بإقحام اسم

الإسلام في الصراع، ثم ما يلبث أن يظهر الصراع بين إسرائيل وإيران حول إشكالية التسلح النووي، وما يمثله هذا الصراع من تهديد لأمن المنطقة.. ثم يأتي ظهور تركيا بقيادة أردوغان الكاريزمية على ساحة الشرق الأوسط.

وهكذا انتهى عهدٌ كان العرب فيه هم الذين يملأون فراغ المنطقة بل لقد أصبحت الساحة العربية ذاتها ساحة للتنافس بين القوى الإقليمية، واختفى المثلث الذهبي الذي كان يقود العمل العربي المشترك... مصر والسعودية وسوريا، كما مات إعلان دمشق الذي كان يعطي كلاً من مصر وسوريا دورًا في الحفاظ على أمن المنطقة وخاصة في الخليج وانعكس كل ذلك على دور مصر الإقليمي وانحساره.

ولعل من أهم نتائج إنشاء إسرائيل وزرعها في المنطقة في القرن الماضي أن أصبحت الولايات المتحدة لاعبًا رئيسيًا بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشئونها، خاصة في مجال الأمن والحرب والسلام، وهو ما دفع الرئيس السادات إلى إطلاق مقولته المشهورة بأن الولايات المتحدة تملك 99٪ من أوراق اللعبة، ورغم ما في هذه المقولة من مبالغة فإنها تشير إلى تلك الحقيقة الهامة التي لا فرار منها وتجعل من العلاقة المصرية الأمريكية أحد أهم العوامل التي تؤثر على أمننا القومي، خاصة بعد ما جرى من تفكك القوة العظمى الأخرى أي الاتحاد السوفيتي في عقد التسعينات من القرن العشرين ثم اختفاؤها حتى من الوجود، فأصبحت الولايات هي القوة العظمى الوحيدة على الساحة الدولية وساحة الشرق الأوسط.

ظهرت مصر في هذه الساحة المضطربة والمتوترة وهي تمارس درجة كبيرة من الحذر والحرص على أمنها وعلى أن تقي نفسها من العواصف والأمواج المتلاطمة التي تسود الشرق الأوسط، وتراهن على دورها كقوة سلام، بينما أخذ تيار يظهر في مصر يشكك من أهمية أن يكون لمصر دور إقليمي مؤثر ويقول كفى ما كان من اهتمام بالشأن الخارجي فلنركز همنا الآن على حل مشاكلنا الداخلية وهي كثيرة، ويمكن أن تستوعب كل طاقتنا... وبالرغم من أن مشاكل مصر بالفعل كثيرة، بل وكبيرة، إلا أن تاريخ مصر منذ محمد علي حتى مبارك يؤكد تلك الحقيقة التي لا مراء فيها وهي أن الشأن الخارجي والشأن الداخلي بالنسبة لمصر هو شأن واحد... ولا مجال أمام مصر للاسترخاء في الشأن الخارجي، ثم ما لبث أن جاءت مفاجأة ما جرى من فشل في مفاوضات عقد اتفاق إطاري لدول حوض النيل في صيف عام 2010 حول إدارة موارد

النهر ورفض دول المنبع الاعتراف بحصة مصر القانونية والتاريخية ثم قرار هذه الدول أو أغلبها أن تذهب إلى عنتيبي في أوغندا لتعقد اتفاقًا بدون مصر... جاءت هذه المفاجأة لتذكّر مصر مرة أخرى بمقولة المؤرخ اليوناني هيرودوت أن مصر ذاتها هي هبة النيل، الذي ينبع بالكامل من خارج حدود مصر... وأن علاقات مصر الخارجية مع دول حوض النيل ينبغي أن تكون من القوة والتعدد بما يكفل لمصر حضورًا وتأثيرًا وإلمامًا بما يجري هناك تمثل رد الفعل المصري إزاء هذا التطور في نشاط جم ذهب في كل منحى، ولكن في اتجاه واحد هو الاتجاه نحو الجنوب، فكانت زيارات عالية المستوى ولقاءات مع قادة هذه الدول إلى مشاريع للاستثمار فيها... فلقد تبينت مصر تلك الحقيقة الاستراتيجية بجلاء مرة أخرى، وهي أنه إذا كانت الجبهة الشمالية الشرقية جبهة يصب فيها أمن مصر ومصالحها الحيوية لأنها مصدر الأخطار والغزوات الأجنبية فإن الجنوب حتى منابع النيل لا يقل أهمية عن الجبهة الشمالية الشرقية لأن فيه شريان الحياة لمصر.

لا تقتصر التحديات التي تواجهها مصر اليوم على الحفاظ على أرضها والحفاظ على حصتها العادلة من نهر النيل أو على أهمية أن تكون لها قوة رادعة في مواجهة القوى الأجنبية ومن بينها قوة تملك ترسانة السلاح النووي، ولكن مصر تواجه أيضًا تحديات داخلية كبرى في الغذاء والطاقة والبيئة، كما ظهر تحد آخر يتعلق بتزايد الاحتقانات في بيئة الوحدة الوطنية. وذلك في الوقت الذي يطرد فيه ازدياد السكان بما يجعل مصر غير قادرة على توفير احتياجات مواطنيها إلا من الخارج، فعندما بدأتُ رحلة العمر في ثلاثينات القرن الماضي فإن تعداد سكان مصر لم يتعد بضعة عشر مليون نسمة بينما تعداد مصر اليوم قد تجاوز الثمانين مليونًا؛ لا تحتاج مصر إلى مجرد السيطرة على زيادة السكان ولكنها تحتاج إلى مواجهة مشاكل المياه والطاقة والبيئة والتعليم الذي أصبح متدنيًا بحيث لم يعد الخريجون المصريون قادرين على المنافسة في البلاد التي كانوا يحتلون فيها مواقع متميزة من قبل، كما تحتاج مصر إلى حماية عقول أبنائها مما يجري بثه ليلًا ونهارًا ويفعل الكثير في تسطيح العقول، وإهدارها بدلًا من أن يدعمها ويشجعها ويحفزها على الإبداع بعد أن تخلفت مصر تخلفًا رهيبًا في مجال البحث العلمي وارتياد الآفاق الجديدة بعد أن كانت كتفًا بكتف مع الهند... في مجال استخدامات الذرة وارتياد الفضاء.. أصبحت الهند اليوم من أولى الدول النووية في العالم، كما أصبحت تصنع أقمارها الصناعية وتدرب روادًا لإطلاقهم لارتياد الفضاء.. أما في مصر فقد

انصرف الاهتمام أكثر وأكثر إلى برامج التسلية وإنتاج المسلسلات التي تُساهم في تسطيح عقول الشباب وإبعادهم عن البحث العلمي الجاد..

لم يعد مفهوم الأمن القومي الآن مقتصرًا على الجانب الأمني أو العسكري بل هو الآن مفهوم واسع يشمل مختلف العناصر التي تتصل بحياة المجتمع وقدرته على البقاء والحفاظ على وحدته وبالتالي أصبحت الجهات التي تتعامل معه غير مقتصرة على المؤسسات العسكرية والأمنية والدبلوماسية بل تشمل إلى جانب ذلك المؤسسات العلمية والتعليمية وتلك التي تعالج القضايا الحيوية مثل الغذاء والماء والطاقة، بحيث أصبح مطلوبًا أن توضع الاستراتيجيات المتكاملة التي تضم كل الخبرات التي تتعامل مع تحديات الأمن القومي، كما أصبح التخطيط لا غنى عنه في وضع هذه الاستراتيجيات.

من هنا فقد تبينت دول كبيرة أهمية الدور الذي يقوم به مجلس الأمن القومي الذي يرأسه الرئيس ويشارك في عضويته الوزراء الذين يتصل عملهم بالأمن القومي مثل وزراء الدفاع والخارجية والداخلية والخزانة وغيرها من الوزارات ورؤساء المؤسسات والأجهزة المعنية، ويجتمع هذا المجلس بصفة دورية، وكلما طرأ ما يدعو إلى اجتماعه، ولعل أوضح مثل على دور هذا المجلس هو مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة، الذي يخدمه جهاز يضم المتخصصين والخبراء في المجالات المختلفة ويرأسهم مستشار الرئيس للأمن القومي الذي يقود هذه المجموعة التي تعد الدراسات والأوراق وتكون له إمكانية الاتصال بالرئيس في أي وقت، كما يقوم بمهمة التنسيق بين الوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية، وللمجلس إدارة للأزمات، وينشر المجلس الاستراتيجية الأمريكية ويطرحها للنقاش على الرأي العام، كما يقوم بالتخطيط والتنبؤ بما ستواجهه البلاد من مشاكل تتصل بالأمن القومي في المستقبل. ولقد تولى منصب مستشار الأمن القومي في الولايات المتحدة شخصيات عرفت بقدراتها العلمية والعملية، وكان أشهرهم هنري كيسنجر الذي جمع بين هذا المنصب وبين منصب وزير الخارجية في عهد إدارة نيكسون الثانية.. وزبيجو برجنسكي في عهد كارتر وبرنت سكوكروفت في عهد الرئيس بوش الأب وكولن باول في عهد الرئيس ريجان وكونداليزا رايس، قبل أن تصبح وزيرة للخارجية في إدارة بوش «الصغير» الثانية. ولقد ترك لنا أغلب هؤلاء كتبًا تضم مذكرات عن فترة عملهم بالبيت الأبيض، أصبحت مراجع أساسية في دراسة السياسة الخارجية الأمريكية والأمن القومي الأمريكي في عهودها المختلفة.

والواقع أن مصر نفسها قد شهدت هذه التجربة عندما عين الرئيس السادات قبل حرب أكتوبر السفير حافظ إسماعيل مستشارًا للأمن القومي، ولقد استطاع حافظ إسماعيل بخلفيته العسكرية والدبلوماسية أن يقوم بدور هام في الإعداد للحرب وأثناء سير المعارك بل لقد كان له دور هام فيما قام به من لقاءات مع نظيره هنري كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون للأمن القومي[1] في مرحلة الإعداد لحرب أكتوبر 1973.

لم يستمر منصب مستشار الرئيس للأمن القومي بعد حرب أكتوبر إلا لشهور أو ربما لأسابيع معدودة انتهى بعدها عمله وعاد الذين كانوا يعملون معه إلى مواقعهم التي كانوا منتدبين منها وكان أغلبهم من وزارة الخارجية.

إن إنشاء مثل هذا المجلس في مصر أو العودة إلى إنشائه سيلبي احتياجًا أساسيًا فيما يجب أن يكون هناك من تخطيط لمواجهة تحديات الأمن القومي من خلال استراتيجيات تتسم بالشمول... ولو أنشئ مثل هذا المجلس فسيكون من المهم العمل على أن تتوافر له أفضل العقول وألا يتحول إلى مجرد جهاز بيروقراطي.

تتكامل منظومة الأمن القومي المصري بوجود مجتمع مدني يتسم بالحيوية والتعدد ويظهر فيه الخبراء المتمرسون في القضايا المختلفة ليقدموا الأفكار والرؤى التي تساعد أهل الحل والعقد على التعامل مع التحديات في إطار مفهوم متكامل للأمن القومي في الداخل والخارج، وفي ظل أجواء الحرية، حرية الفكر وحرية التعبير؛ إذ يعرف كل من درس تاريخ مصر منذ بدء القرن التاسع عشر أن مسيرتها الوطنية تقترن بما اتخذته من قرارات في علاقاتها بالخارج، وبما كان لدى القوى الخارجية من طموحات ومخططات بالنسبة لمصر ذات الموقع الجيواستراتيجي الفريد، وهكذا ارتبطت مسيرة مصر الوطنية أوثق ارتباط بسياسة مصر الخارجية وعلاقات مصر مع القوى الخارجية، ولقد كانت تلك الحقيقة أهم سبب دعاني مع مجموعة من الزملاء لإنشاء المجلس المصري للشئون الخارجية عام 1999 [2].

كان ذلك حاضرًا في الماضي كما هو حاضر اليوم، وها نحن نشهد منطقة الشرق الأوسط وقد التحمت بمناطق أخرى تشمل إيران وأفغانستان بل وباكستان أيضًا في فضاء واسع يسوده العنف والتعصب، وأصبح هناك عامل الإسلاموفوبيا في المجتمعات الغربية،

---

(1) حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1987.

(2) يراجع ما ورد عن هذا المجلس في الفصل الحادي والعشرين.

بل لقد أصبح الإسلام دين السماحة والتسامح محاصرًا من داخله كما هو محاصر من الخارج.

تقف مصر اليوم وأمامها تحديات الداخل الكبيرة كما تقف على مقربة من عتبة جديدة لتستقبل قادم الأيام، وسط سحابات من القلق والغموض..

وسط هذه الأجواء ينتابني القلق كما ينتاب غيري، إلا أنني أرى أن مصر مازالت تملك تلك الغريزة المتأصلة في وجدانها والتي تجعل الصلة بين أبنائها هي صلة العروة الوثقى، وأنه رغم التحديات الكبيرة الماثلة في الأفق، فإنها تملك من أواصر الوحدة بين أبنائها أكثر مما قد يبدو على السطح أنه يفرقهم، وستكون قدرة أبناء مصر على الحفاظ على هذه الوحدة هي ضمانة الحياة لمصر وبقائها عزيزة بين الأمم.



الرئيس مبارك يفتتح مكتبة مبارك العامة يوم 1995/3/21



في اجتماع المجلس المصري للشئون الخارجية والمتحدث هو السيد الصادق المهدي وعلى يمينه الدكتور مراد غالب ثم السفير محمد شاكر والدكتور بهي الدين الإبراشي والأستاذ محمد سيد أحمد والأستاذ محمد وهبي وعلى يساري الأستاذة سميحة أبو الفتوح وعقد الاجتماع بالنادي الدبلوماسي



أثناء استقبال وفود النواب من أصل إفريقي المعروفين باسم التجمع الأسود Black Causus وفي الصورة من اليسار إلى اليمين السفير خالد عثمان والدكتور ميلاد حنا والدكتور مصطفى الفقي والأستاذ محمد فايق وأحد أعضاء الوفد ثم السفير أحمد حجاج وعلى يساره رئيسة التجمع الأسود وعلى يساري الدكتورة هالة سعودي والأستاذة مها عبدالفتاح عضوا المجلس ثم عدد من وفد التجمع الأسود



في أحد لقاءات المجلس المصري للشئون الخارجية مع السفير الأمريكي دانيال كرتينال وبالصورة على يميني الأستاذ محمد سيد أحمد وعلى يساري الأستاذ سلامة أحمد سلامة وعلى يساره السفير الأمريكي ثم الدكتور بهي الدين الإبراشي



وزيرة دفاع فرنسا في ندوة للمجلس المصري للشئون الخارجية أقيمت في النادي الدبلوماسي،
وأصبحت وزيرة خارجية في نوفمبر 2010



مع جيمس ويلفنسون رئيس البنك الدولي عند دعوته للقاء جمهور مكتبة مبارك العامة - 1995



مع هانز بلكس المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية ورئيس فريق المفتشين قبل الحرب الأمريكية على العراق، وقد كشف بلكس في كتابه الهام «Disarming Iraq» مدى زيف ادعاءات إدارة بوش عن وجود أسلحة دمار شامل في العراق



زيارة المجلس المصري للشئون الخارجية لجمهورية الصين الشعبية عام 2001، والصورة لمدينة شيآن، وتظهر تماثيل الجنود الصلصالية الخاصة بالإمبراطور تشينشيهوانغ والبالغ عددها 6000 تمثال مع خيولهم، وفي الصورة من اليسار إلى اليمين: د. بهي الدين الإبراشي، السفير محمد شاكر، عبد الرءوف الريدي، د. ممدوح حمزة، محمد سيد أحمد، والسيدة مايسة حرمه، د. أسامة الغزالي حرب، والمرافق الصيني



يوم افتتاح مكتبة مبارك العامة بدمياط، السيدة الفاضلة سوزان مبارك
تزور منطقة اللسان برأس البر، ويقف على يميني محافظ دمياط
د. محمد فتحي البرادعي، وعلى يساري زوجتي فريدة



من اليمين إلى اليسار: الدكتور زاهي حواس راعي الهرم الأكبر، وأقف على يمينه،
ثم الدكتور فاروق الباز وحرمه، والأستاذ أنيس منصور



مع فريدة في رحلة الحج عام 1991 مدعوين من خادم الحرمين الملك فهد لأداء فريضة الحج



ابنتنا الكبرى ندى وهي في مرحلة الدراسة الجامعية بواشنطن



ندى وزوجها رولاند وابناهما أمين وكريم في حديقة سنترال بارك في نيويورك



الأخوان الصديقان الحفيدان الأمريكيان أمين وكريم في حديقة سنترال بارك في نيويورك



ابنتنا سلمى في مرحلة دراستها الجامعية أثناء فترة واشنطن



سلمى وزوجها ومعهما ابناهما يوسف وتيمور



الأخوان الصديقان الحفيدان الفرنسيان يوسف (على اليسار) وتيمور



استعدادا لمباراة كرة قدم بين أمريكا وفرنسا في حديقة منزلنا على البحيرات المرة (الإسماعيلية)



أحمل التوءم نادية، بينما تحمل فريدة التوءم ياسمين،
في حديقة منزلنا على البحيرات



حوار باسم بين التوءمين ياسمين ونادية



صورة عائلية للأسرة عام 2009 في بيتنا على البحيرات المرة في أبو سلطان (الإسماعيلية)

المحتويات

من إصدارات

السفير
عبد الرءوف الريدي

- رحلة العمر

مصر وأمريكا.. معارك الحرب والسلام.





في واشنطن تعرَّف السفير الريدي على الساحة الأمريكية بتفاعلاتها؛ سواء على مستوى الإدارة أو على مستوى الكونجرس، والدور الكاسح للإعلام وقوى الضغط.. وعندما عاد لمصر وجذبه العمل التطوعي إلى عالم جديد آخر بعيدًا عن العمل الحكومي، في مجالي الثقافة والسياسة الخارجية، استولت عليه فكرة تقديم رحلة العمر منذ بدايتها؛ ولم يكتف بتسجيل الأحداث الكبرى التي عاشتها مصر وكان في قلبها أثناء مشواره، ولكنه كتب أيضًا رأيه وخلاصة تجربته ليتعرَّف عليها أبناء مصر وهم يبحثون عن طريقهم إلى المستقبل.

تفتَّحت مدارك الريدي في بقعة عبقرية على أرض مصر؛ ملتقى النيل بالبحر المتوسط، حيث تشكَّل وجدانه، ثم تفتَّحت مداركه السياسية في لحظة تاريخية فارقة، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وبدء مرحلة جديدة في الكفاح الوطني، والصراع العربي - الإسرائيلي.

أخذته اهتماماته السياسية بعد دراسته الجامعية إلى الالتحاق بعالم الدبلوماسية، وأصبح عضوًا في بعثة مصر لدى الأمم المتحدة بنيويورك في منتصف الخمسينيات، فانفتح أمامه عالم جديد، وشاهد المنظمة الدولية في أزهى عصورها وهي تتعامل مع أزمة السويس والعدوان الثلاثي ودورها في إرغام الدول الثلاث المعتدية (إنجلترا وفرنسا وإسرائيل) على الانسحاب من مصر.

كان في وفد مصر المصاحب للرئيس عبدالناصر إلى مؤتمر قمة الدول غير المنحازة، عندما كانت حركة عدم الانحياز تمثل ضمير العالم، ثم عمل مع وزراء خارجية مصر في الستينيات والسبعينيات أثناء حربي 1967 و1973، وشارك في دبلوماسية السلام، كما كان في وفد مصر الذي صاحب الرئيس السادات إلى مؤتمر كامب دافيد عام 1978.

شغل في أوائل الثمانينيات منصب سفير مصر في باكستان، وشهد هناك بداية الأزمة الأفغانية، ثم منصب المندوب الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة في جنيف، ثم اختاره الرئيس مبارك ليكون سفيرًا لمصر في واشنطن حيث بقي لثمانية أعوام (1984-1992) في فترة مليئة بالأحداث، تعاقب فيها على البيت الأبيض كل من الرئيس ريجان والرئيس بوش «الأب».






دار نهضة مصر


6 221133 343425

www.nahdetmisr.com